الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف -1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

متطلبات السياسة الزراعية لتمكين المنتجات الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية

إعداد الطالبة:

شهيرة منازل

تحت إشراف:

د. فريدة لرقط

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
د. سجار نادية حسيبة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف -1-	رئيسا
د. لرقط فريدة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف -1-	مشرفا ومقررا
د. بولطيف بلال	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
د. بومعزة حليمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف -1-	عضوا مناقشا
د. سفيان حنان	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف -1-	عضوا مناقشا
د. دوحة سلمى	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

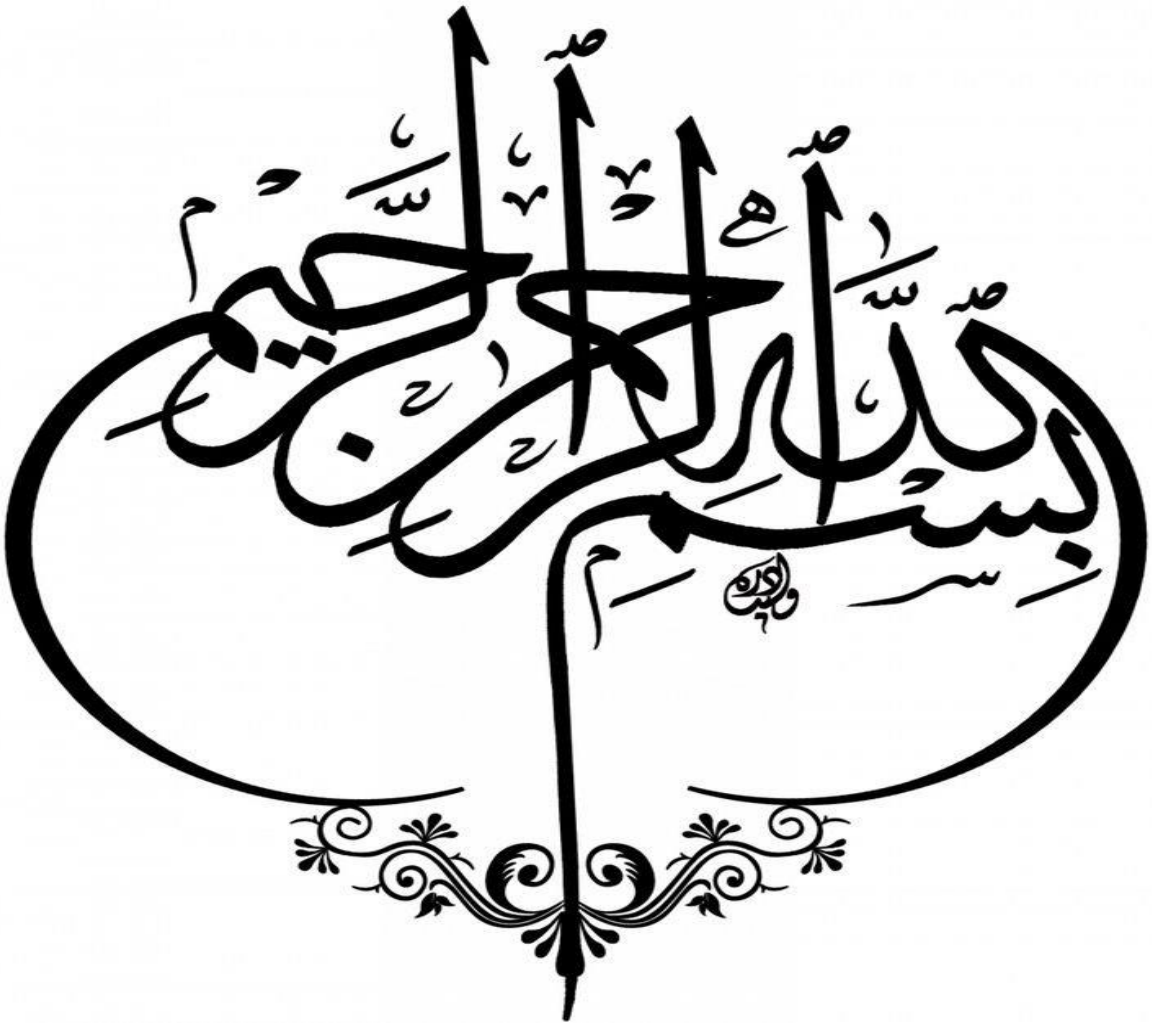
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والديَّ الكريمين أطال الله في عمريهما

وكل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

وكل الأصدقاء والزملاء

منازل شهيرة

شكر وعرفان

أولا الشكر لله صاحب الفضل والإكرام الذي يسّر لنا سبل العلم والمعرفة.

ثم أتقدم بشكري وامتناني الخالص إلى الدكتورة " **فريدة لرقط**" المشرفة على عملنا هذا، والتي تحملت عناء إرشادنا وتوجيهنا، فكان لتوجيهاتها السديدة وملاحظاتها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل على هذا الوجه.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة اللذين تحملوا عناء قراءة الأطروحة وتكرموا بمناقشة ما جاء فيها.

كما أخص بالشكر أخي أحمد الذي كان عونا لنا في الحصول على بيانات ومعلومات تقودنا للوصول لنتائج الدراسة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد بالقليل أو بالكثير.

شكرا لكم

قائمة المحتويات

المقدمة		أ-ي
الفصل الأول: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد العالمي		71-2
المبحث الأول	الإنتاج والتجارة العالميين للمنتجات الزراعية	25-3
المبحث الثاني	الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية	58-26
المبحث الثالث	انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية	70-59
الفصل الثاني: تقييم نتائج السياسات الوطنية على تحفيز الإنتاج الزراعي		131-73
المبحث الأول	إمكانيات القطاع الزراعي	90-74
المبحث الثاني	السياسات الوطنية لترقية القطاع الزراعي	110-91
المبحث الثالث	تقييم نتائج تطبيق السياسات الزراعية	130-111
الفصل الثالث: سبل ترقية الإنتاج الوطني لتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية		228-133
المبحث الأول	مشاكل القطاع الزراعي	166-134
المبحث الثاني	مقترحات تحسين مدخلات القطاع الزراعي	185-167
المبحث الثالث	مقترحات تحسين أداء القطاع الزراعي على ضوء تجارب دولية ناجحة	227-186
الفصل الرابع: مساهمة السياسة التجارية في تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية		320 -230
المبحث الأول	تطور هيكل الصادرات الزراعية وكفاءتها التجارية	239-231
المبحث الثاني	المشاكل التي تواجهها المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق	262-239
المبحث الثالث	مقترحات تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية	284-263
المبحث الرابع	مقترحات التغلّب على المشاكل التصديرية واختيار الأسواق المناسبة	319-284
الخاتمة		330-322

المقدمة

يُشكّل القطاع الزراعي أحد القطاعات الاستراتيجية في البنيان الاقتصادي لمعظم دول العالم نظرا لارتباطه بتوفير الاحتياجات الغذائية للأفراد. فهو يُعتبر المنتج الرئيسي للغذاء والمساهم في تحقيق الأمن الغذائي، لذا تولي دول العالم المتقدمة منها والنامية أهمية كبيرة له وتسعى باستمرار إلى تطويره.

وقد شهدت التجارة العالمية للمنتجات الزراعية نموا سريعا خلال العقود الأخيرة، وأصبحت الدول تشارك فيها بشكل أكبر تصديرا واستيرادا. كما سعت دول العالم إلى إخضاع تجارة المنتجات الزراعية إلى مبادئ التحرير التجاري واعتماد قواعد المنظمة العالمية للتجارة في سبيل تيسير تجارة تلك المنتجات، والقضاء على التشوّهات في الأسواق الدولية. في الواقع تواجه قواعد وأحكام تحرير تجارة المنتجات الزراعية معارضة كبيرة من طرف الدول المتقدمة التي تتبنى سياسات حمائية شديدة للقطاع خاصة في مواجهة الدول النامية، وهو ما أدى إلى بروز صراعات دولية حول الاتفاقيات بشأن الدّعم الزراعي حتى بين الدول المتقدمة نفسها مع بقاء دور الدول النامية هامشيا ضمن هذه الاتفاقيات.

ومع أنه تم التوصّل إلى توافق حول تحرير القطاع الزراعي وفق قواعد وأحكام المنظمة العالمية للتجارة إلاّ أنّ تجارة المنتجات الزراعية كانت في صالح الدول المتقدمة التي تهيمن على الأسواق متمثلة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الناشئة، لتبقى معظم الدول النامية دولا مستوردة صافية لتلك المنتجات كونها تواجه تحدّيات وعوائق الولوج إلى الأسواق الدولية التي تفرضها الدول المتقدمة ما صعّب عليها إمكانية استيفاء مختلف الشروط المفروضة على منتجاتها، رغم توجه هذه الأخيرة إلى العمل على تصدير المنتجات الزراعية في ظل ضعف صادراتها الصناعية، لكن مكانة منتجاتها الزراعية في الأسواق الدولية بقيت هي الأخرى ضعيفة.

الإشكالية

تعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية حيث تستورد نسبة مهمة من احتياجاتها لاسيّما الاستراتيجية منها رغم الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الجزائر، وكذا السياسات والبرامج المطبقة والتي هدفت في مجملها إلى تطوير القطاع الزراعي من أجل تلبية احتياجاتها الوطنية والتوجه نحو الأسواق الدولية.

إلاّ أن تواجد المنتجات الزراعية الجزائرية بقي ضعيفا في الأسواق الدولية، أو شبه منعدم باستثناء بعض المنتجات كالتمور والفواكه، فالقطاع الزراعي يعاني من مشاكل عديدة عرقلت تطوّره وزيادة إنتاجه، كتدهور الموارد الطبيعية وتراجعها نتيجة سوء استغلالها، مع ضعف تكوين العمالة الزراعية، بالإضافة إلى ضعف

الاعتماد على التكنولوجيا وقلة الاستثمارات في هذا القطاع، كما يواجه عدم قدرة منتجاته على استيفاء شروط التواجد في الأسواق الدولية، خاصة فيما يتعلق باستيفاء شروط الصحة والصحة النباتية، التدابير الفنية وكذا معايير حماية البيئة والتي تُجسّد عرقلة الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية. لمواجهة التحدّيات السابقة وتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية لا بد من تلبية متطّلبات أساسية تتضمنها السياسة الزراعية.

ومما سبق تنبثق إشكالية الدراسة فيما يلي:

" ما هي أهم المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السياسات الزراعية لتمكين المنتجات الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية؟"

تتضمن دراسة الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آثار وانعكاسات اتفاق تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على صادرات الدول النامية؟
- ما هي مكانة المنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق الدولية؟
- هل يمتلك القطاع الزراعي للجزائر الإمكانيات لتحسين إنتاجه بما يتوافق والفرص المتاحة في الأسواق الدولية؟
- ما هي متطلبات التغلب على المشاكل التصديرية التي تواجهها المنتجات الزراعية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة

سيتم الإجابة على الأسئلة السابقة من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية " يعتبر تحسين الإنتاج الوطني في جميع جوانبه والاستجابة لشروط الأسواق الدولية، أهم متطلبات السياسة الزراعية لتمكين المنتجات الزراعية الوطنية من التواجد بالأسواق الدولية".

ونفصّل الفرضية السابقة في الفرضيات الجزئية التالية:

- رغم اتفاق التجارة في المنتجات الزراعية إلاّ أنّ الصادرات الزراعية للدول النامية في الأسواق الدولية تعتبر هامشية؛
- رغم أنَّ هناك منتجات زراعية يمكن التركيز عليها في التصدير والتخصّص، تعرف المنتجات الزراعية الجزائرية تواجدا ضعيفا في الأسواق الدولية؛
- للقطاع الزراعي في الجزائر إمكانيات يمكن استغلالها لتحسين الإنتاج الوطني والتوجه نحو الأسواق الدولية؛

- يمكن التغلّب على المشاكل التصديرية من خلال استيفاء متطلبات وشروط التواجد بالأسواق الدولية والتأقلم معها.

أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية كونها تعالج موضوع القطاع الزراعي الذي يُشكّل ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي وجانبا مهما من التجارة الدولية، كما أنه محور تعتمد عليه الجزائر في تنويع الصادرات الوطنية. لذا اهتمت عدّة بحوث وتقارير بدراسة القطاع الزراعي ومنتجاته من جوانب عدّة، ومنها أهميته في الاقتصادات الوطنية وفي التجارة العالمية ليس فقط بالنسبة للدول النامية، ولكن بالنسبة لدول العالم كافة.

أهداف الدراسة

في إطار الإشكالية السابقة، فإن الدراسة تهدف إلى:

- تحليل السياسة الزراعية للجزائر الرامية إلى ترقية المنتجات، والولوج إلى الأسواق الدولية؛
- التعرّف على أهم الإمكانيات الزراعية في الجزائر، إضافة إلى التحدّيات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي؛
- تشخيص مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية لتحديد أهم المشاكل التي تحول دون تحسين الصادرات؛
- تقديم رؤية لأهم المتطلبات المرتبطة بالسياسة الزراعية للجزائر من أجل المساهمة في التخفيف من المشاكل التي تواجه هذه المنتجات وتعزيز مكانتها التجارية في الأسواق الدولية.

منهجية الدراسة

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم الاعتماد على الوصف مع التحليل لتشخيص واقع تجارة المنتجات الزراعية عالميا ومعرفة تطورات الاتفاقيات الدولية في هذا القطاع، ثم الوقوف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف السياسات الزراعية المطبقة، وأخيرا تحديد أهم المشاكل التي تعيق الصادرات الزراعية، وذلك لتحديد بعض المتطلبات الواجب توفرها لضمان تواجد المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية وقد تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة من المراجع النظرية والدراسات التطبيقية والمعلومات الإحصائية.

حدود الدراسة

تهتم الدراسة بالقطاع الزراعي الجزائري في جانبيه الإنتاجي والتصديري وذلك خلال الفترة ما بعد سنة 2000 التي تعتبر بداية الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وصادراته إلى غاية يومنا هذا.

الدراسات السابقة

تُقدّم الدراسات السابقة خلفية نظرية مهمة إذ ساعدت نتائجها على بناء هذه الدراسة ومن بين الدراسات التي تم اعتمادها تلك التي تناولت أحد جوانب الموضوع نذكر:

- عز الدين بن تركي (2006-2007): "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية -أي سياسة زراعية للجزائر-؟".[1] يناقش الباحث **الإشكالية التالية:** "هل أن اعتماد سياسة دعم لها ما يبررها من الناحية الاقتصادية؟، أم أنها مسألة تحقيق تكافؤ بين قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة، خدمات) بسبب اختلاف طبيعتها وآثارها على بنية الأسواق؟"، يضع الباحث إشكاليته في إطار المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية وما تعكسه على المسألة الزراعية من خلال مناقشة التطورات الحاصلة في الأنشطة الزراعية عالميا، وموقع القوى الزراعية في المفاوضات متعددة الأطراف، ومختلف سياساتها الداعمة للقطاع، كما عالجت الجانب الزراعي للجزائر كونها مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية.

ليتوصل الباحث إلى مجموعة من **النتائج والتوصيات**، تمثلت أهمها في:

- الدول المسيطرة على الأسواق العالمية تعتمد على برامج وسياسات حكومية داعمة للقطاع وهو ما ساهم في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية؛
- يبقى الدعم المتواصل بمختلف صيغه إشكالاً في المفاوضات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة؛
- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي لا تزال يعاني قطاعها الزراعي من الضعف رغم أنها تبنت عديد السياسات الزراعية الهادفة إلى تطويره وإنعاشه.

وعليه قدم بعض المقترحات التي تمحورت حول الجزائر وتمثلت في:

- للجزائر الحق في الدفاع عن خياراتها الزراعية وانتهاز كل الفرص والإمكانيات التجارية التي تتيحها عقود الشراكة وخصوصا مع الاتحاد الأوربي؛
- على الجزائر اعتماد سياسة تفضيل وطنية فيما يخص أسعار المحاصيل ذات الأولوية الاستراتيجية وإجراءات حماية التجارة؛

[1] أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

- ضرورة إيجاد صيغ قانونية ملائمة لطبيعة الاستغلال الزراعي الخاص.

- Chaoki Bouri (2010 -2011) : **« Les politiques de Développement Agricole. Le cas de l'Algérie - impact du PNDA/ PNDAR sur le développement économique-**.[1]

يناقش البحث **الإشكالية التالية:** "ماهي النتائج التي تم الحصول عليها من سياسة التنمية وتأثيرها على النمو الاقتصادي للبلاد لاسيما تأثيرها على العمالة ومعدّل مساهمة الزراعة في الإنتاج والناتج الإجمالي المحلي؟". يضع الباحث إشكاليته في إطار: تأثير **PNDA/ PNDAR** على التنمية الزراعية في الجزائر من خلال دراسة وتحليل التنمية الزراعية والريفية، مع إبراز المشاكل الرئيسية لهذه الاستراتيجية من أجل بناء ملخص وتحليل مستقبلي للوضع الزراعي في الجزائر باعتماد تجارب دولية في هذا المجال، لتتمثل **نتائج وتوصيات** الباحث في:

- انطلاقا من خطة التنمية الزراعية 2000، بدأ القطاع الزراعي يعرف فترة من النمو يتسم بالاستقرار؛
- استمرار تحكّم الظروف الجوية في نتائج بالقطاع الزراعي؛
- تحسّن معدّلات النمو القيمة المضافة والإنتاج الزراعي مع مساهمة إيجابية في توفير العمالة؛
- افتقار القطاع إلى مؤسسات قادرة على تحديد استراتيجية للإنتاج والتسويق؛
- ضرورة توفير الوسائل اللازمة لتعزيز وتسهيل إدماج الشباب في القطاع الزراعي.

- غردي محمد (2011-2012): " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة".[2] تتمثل **إشكالية البحث** في:" ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟". نوقشت الإشكالية في إطار: إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فيما يخص القطاع الزراعي الجزائري، تطرق الباحث إلى تطور القطاع الزراعي في ظل إمكانيات الدعم المتاحة التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام اليها. أن **النتائج والتوصيات** التي توصل إليها الباحث هي:

- يتمتع القطاع الزراعي للجزائر بإمكانيات وموارد مهمة لكنها غير مستغلة؛

[1] Thèse de doctorat, Université d'Oran, Algérie.

[2] أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى وذلك راجع إلى مشكل العقار الفلاحي؛
- ارتباط القطاع الزراعي للجزائر بالعوامل المناخية؛
- تطور سياسات الدعم للقطاع الزراعي من طرف دول العالم تماشيا وسياساتها الفلاحية المتبعة؛
- يواجه القطاع الزراعي للجزائر تحديات كبيرة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة النفاذ للأسواق والمعايير الصحية.

وبالتالي أوصى الباحث بأنه على الدولة توفير بيئة اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة، لتشجيع الاستثمار في الزراعة مع التركيز على الاستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة وزيادة المساحات المروية فيما يخص المنتجات الاستراتيجية، ضرورة الاهتمام بالجانب التقني والبحث والتطوير في المجال الزراعي وتطوير عمليات ما بعد الحصاد، وفي حال الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لابد على الجزائر من متابعة وتعزيز قدراتها بالمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف.

- **بوخالفة علي (2014-2015): "انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية؟".**[1] يصيغ الباحث **إشكالية الدراسة** كالتالي: " إلى أي مدى تتأثر المشكلة الغذائية في الجزائر بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟". تتناول الدراسة الإشكالية في إطار مشكلة التغذية في الجزائر وذلك بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ما يدفع بالجزائر إلى ضرورة الالتزام بمبادئها والأسس القانونية للنظام التجاري العالمي في إطار هذه المنظمة وهو ما سيكون له انعكاسات محتملة على القطاع الزراعي، وبشكل خاص على الجانب الغذائي. **تتلخص نتائج وتوصيات الدراسة في:**

- امتلاك الجزائر لإمكانيات طبيعية ضخمة وموارد بشرية كبيرة في حال استغلالها الاستغلال الأمثل يمكن تنمية القطاع الزراعي والوصول إلى الاكتفاء الغذائي؛
- يواجه القطاع الزراعي للجزائر حاضرا ومستقبلا تحديات كبيرة أهمها التحدي الغذائي؛
- على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث القطاع وتعظيم الاستفادة من التقنيات لا يزال القطاع الزراعي يغلب عليه ضعف الأداء.

[1] أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

وتتمثل التوصيات في ضرورة العمل على الحد من الآثار السلبية على القطاع الزراعي والعمل على تعظيم الاستفادة من اتفاق الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة، مع إعداد برنامج شامل لتطوير القطاع الفلاحي والتركيز على المنتجات الاستراتيجية والاهتمام أكثر بالموارد الطبيعية والبشرية.

– **مجدولين دهينة (2016 –2017): " استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة".**[1] يتناول البحث **الإشكالية التالية** " ما هي استراتيجيات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر بالنظر لخصائصه القائمة والآثار المحتملة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟". تطرح الباحثة الإشكالية في إطار تمويل القطاع الزراعي للجزائر عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، من خلال تشخيص وتحليل واقع تمويل القطاع الزراعي ودور الدولة عن طريق البرامج والسياسات المدعمة ماليا، مع بناء تصورات للاستراتيجيات التي يمكن صياغتها في حال تم الانضمام. تلخصت **نتائج وتوصيات** الدراسة في:

- افتقار سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر إلى تحديد وترتيب الأولويات في منح القروض؛
- عدم كفاءة التنافس ضمن المنظمة العالمية للتجارة وخاصة مع وجود عديد العوائق عالميا ما يؤثر على الصادرات الزراعية الجزائرية سلبا؛
- تمتلك الجزائر لإمكانيات كبيرة على مستوى القطاع الزراعي خاصة عند استغلالها بشكل أمثل؛
- مؤسسات التمويل في الجزائر تقوم بمنح قروض زراعية دون عملية الرقابة عليها ما يدفع بالفلاحين إلى عدم السداد في الآجال والتماطل وهو أحد المشاكل التي يعانيها القطاع.

وكانت أهم التوصيات كما يلي:

- ضرورة وضع جهاز رقابة يرافق أنظمة التمويل المعتمدة لضمان تدفق الأموال اللازمة إلى القطاعات ذات الأولوية؛
- تأجير الأراضي الزراعية التابعة للدولة للخواص لمدة أقل من 40 سنة بأسعار تكون مدروسة من أجل حفظها للأجيال مستقبلا؛
- تنفيذ برامج إرشادية للمسؤولين تكون ميدانية للاطلاع على الواقع الحقيقي للقطاع الزراعي.

[1] أطروحة دكتوراه علوم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- **سفيان حنان (2019 -2020): " السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية".**[1] تطرح الباحثة **الإشكالية التالية** " ما هي السياسات المتبعة في الجزائر لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؟". وتتناول الباحثة الإشكالية في إطار السياسات والبرامج المتبعة من قبل الجزائر لمواجهة التغيرات الحاصلة في مستوى أسعار المواد الغذائية.

تلخّصت **نتائج وتوصيات** الدراسة في:

- تعتبر الجزائر من البلدان النامية المستوردة للغذاء؛
- فشل الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في شعبتي القمح والحليب مع تحقيق قيم مقبولة في الشعب الأخرى؛
- ضعف تقنيات السقي والحرث ونوعية البذور مع بقاء الزراعة في الجزائر رهينة الظروف الطبيعية.

وتمثلت **التوصيات** في ضرورة استغلال الإمكانيات المتوفرة استغلالا فعالا، مع متابعة العملية الإنتاجية من البداية حتى النهاية هو ما يسهم في تحديد الأخطاء وتصحيحها، كما لابد من وضع آلية لضبط السوق ومراقبتها وتوفر إرادة سياسية للنهوض بالقطاع الزراعي.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تحليل واقع القطاع الزراعي حول العالم، وتحديد المشاكل التي تعيق تطوير القطاع وتواجد منتجاته بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر في الأسواق الدولية.

تتفق دراستنا مع دراسة علي بوخالفة وشوقي بوري من حيث تحديد مختلف السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر من أجل إصلاح القطاع الزراعي، كذلك مع دراسة عز الدين بن تركي الذي وضح أهم السياسات الحمائية المطبقة من طرف الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي)، بالإضافة إلى عرض مسار الملف الزراعي ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

تشترك أيضا مع دراسة مجدولين دهينة في الجانب المتعلق بتحليل وتحديد واقع القطاع الزراعي للجزائر من خلال الوقوف على أهم الإمكانيات والموارد المتاحة في القطاع الزراعي، وكذا تحليل اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الاورغواي. لتشترك مع دراسة سفيان حنان فيما يخص مساهمة القطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الوطنية الغذائية وتطور التجارة الزراعية للجزائر.

[1] أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات في كونها تبحث عن المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية الجزائرية حتى تمكّن المنتجات الوطنية من التواجد في الأسواق الدولية، لأن السياسة الزراعية هي التي يجب أن تُخطّط وتضع الآليات التي تُمكّن المنتجات الزراعية من النجاح في الأسواق الدولية من خلال التغلّب على مشاكل القطاع محليا وتطويره. تنطلق الدراسة من تحديد وتحليل المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي محليا وكذلك محاولة استنتاج تأثير البيئة الدولية على إضعاف الصادرات الوطنية، ومنه ما هي المتطلبات الضرورية لتأهيل القطاع الزراعي وتمكين المنتجات الجزائرية من النفاذ للأسواق الدولية.

هيكل الدراسة

بهدف الإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد العالمي

من خلاله يتم دراسة واقع الإنتاج والتجارة العالميين للمنتجات الزراعية، ومنه محاولة استنتاج مشاكل وقيود التصدير بالنسبة لكثير من الدول وأيضا تحديد أهم الاتفاقيات العالمية لتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، كما يتناول الفصل سياسة الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة في وجه صادرات الدول النامية.

الفصل الثاني: تقييم نتائج السياسات الوطنية على تحفيز الإنتاج الزراعي

يستعرض الفصل مختلف الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر في القطاع الزراعي (طبيعية، بشرية...الخ) وأيضا عرض للسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر. كما يعالج الفصل تقييما لنتائج تلك السياسات على نتائج القطاع الزراعي

الفصل الثالث: سبل ترقية الإنتاج الوطني لتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

نُحدّد في هذا الفصل ما هي المشاكل والنقائص التي يعانيها القطاع الزراعي محليا، وما ينعكس سلبا على قدرة منتجاته على التواجد بالأسواق الدولية، وأيضا تقديم لمجموعة من المقترحات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية من أجل تحسين نتائج القطاع الزراعي.

الفصل الرابع: مساهمة السياسة التجارية في تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

يتناول هذا الفصل تطور هيكل الصادرات الزراعية الجزائرية، وكذا أهم المشاكل التي تواجه المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية الناتجة عن الحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة في وجه الصادرات الزراعية للدول النامية، كما يتناول الفصل أهم الاقتراحات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية التي ستساهم في تحسين تواجد المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

الفصل الأول

مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد العالمي

تمهيد

شهد العالم عقب الحرب العالمية الثانية تحوّلات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والتجاري كان أهمها ظهور العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، التي سعت من خلالها الدول إلى تنظيم مختلف المعاملات التي تجري فيما بينها. وأهمها تحرير التجارة الدولية بمختلف مجالاتها، هذا الأمر استدعى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) سنة 1945 من أجل إرساء دعائم التحرير التجاري للسلع بين الدول.

والمنتجات الزراعية من بين المنتجات التي تكتسي خصوصية ولها دورا حيوي لدى دول العالم رغم هذا فقد ظلت تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن مفاوضات الجات، ويعود ذلك إلى رفض الدول المتقدمة التفاوض حول القيود التي تفرضها على هذا القطاع، وهو ما جعله غير خاضع لأحكام الجات وبقي الملف الزراعي من الملفات الشائكة ضمن المفاوضات التجارية العالمية، إلى غاية جولة الأرغواي أين تم التوصل إلى أهم اتفاقية كان الهدف منها تقليص تلك السياسات الحمائية، وتعتبر الاتفاقية الأولى من نوعها التي وضعت اللبنة الأساسية لتنظيم تجارة المنتجات الزراعية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة والمنظمة العالمية للتجارة من بعدها.

وعليه برزت العديد من القوى التجارية العالمية التي هيمنة على قطاع الصادرات والإنتاج متمثلة في الدول المتقدمة لتبقى الدول النامية رهينة الاستيراد وضعف الهياكل الإنتاجية.

لذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تمحورت حول:

المبحث الأول: الإنتاج والتجارة العالميين للمنتجات الزراعية

المبحث الثاني: الاتفاقيات متعددة الاطراف لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية

المبحث الأول: الإنتاج والتجارة العالميين للمنتجات الزراعية

تكتسي تجارة المنتجات الزراعية أهمية كبيرة ضمن إجمالي التجارة العالمية أين تتنافس مختلف دول العالم من أجل فرض شروطها في تجارة هذه المنتجات التي بقيت من أصعب الملفات ضمن المنظمة العالمية للتجارة. وقد عرفت التجارة على مستوى هذه المنتجات تطورات عديدة خلال العقود الأخيرة لاسيما بعد دخول اتفاق الزراعة حيز التنفيذ، الأمر الذي ساهم في تحرير المبادلات التجارية لهذه المنتجات وأكسبها مرونة أكبر، كما ويتوقع استمرار تطور تجارة هذه المنتجات مدفوعة بالطلب العالمي عليها الأمر الذي أدى إلى تمايز على مستوى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

لذا لابد من معرفة حالة الأسواق العالمية الزراعية مع تحديد أهم القوى المؤثرة فيها سواء كان ذلك من حيث الإنتاج، الاستهلاك والتجارة.

المطلب الأول: تطور الإنتاج العالمي للمنتجات الزراعية

لقد ساهم بروز ونمو الاقتصاديات الناشئة على المستوى العالمي في إحداث تطورات كبيرة ومتسارعة على مستوى أسواق المنتجات الزراعية، حيث عرف الطلب على هذه المنتجات ارتفاعا مدفوعا بالحجم السكاني لهذه الاقتصاديات، بالإضافة إلى التطورات التي شهدها الاستهلاك الناتج عن التغيرات الحاصلة على مستوى الدخل ما تطلب نمو الإنتاج الزراعي العالمي لتلبية الطلب المتزايد.

الفرع الأول: الإنتاج الزراعي العالمي وأهم المنتجات المنتَجة: لقد تطوّر حجم الإنتاج الزراعي العالمي منذ عقود نتيجة زيادة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية، بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب. كما يتوقع استمرار زيادة الإنتاج الزراعي عالميا وضمن هذا الإنتاج تبرز تركيبة من المنتجات الزراعية التي كان لها أهمية كبيرة في نمو الإنتاج العالمي.

أولا: تطور حجم الإنتاج الزراعي العالمي: شهد حجم الإنتاج الزراعي حول العالم، زيادة خلال الفترة 1800 إلى 2030، فقد تزايدت وتيرة الإنتاج منذ سنة 1960 إلى 2020، كما يُتوقع تواصل هذا الارتفاع خلال السنوات العشر القادمة تماشيا مع زيادة عدد السكان حول العالم وسبب هذه الزيادة وفقا للتوقعات هو زيادة استخدام الأراضي الزراعية بما يتناسب وعدد السكان، فمنذ الستينات ازداد استخدام الأسمدة والمبيدات والري ما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج في أجزاء كثيرة من العالم، وعلى الرغم من زيادة عدد السكان الذي تضاعف منذ 1960 زاد الإمداد العالمي من الغذاء بأكثر من ثلاث أضعاف، وهذا يتضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1-1: تطور حجم الإنتاج الزراعي العالمي وتوقعاته

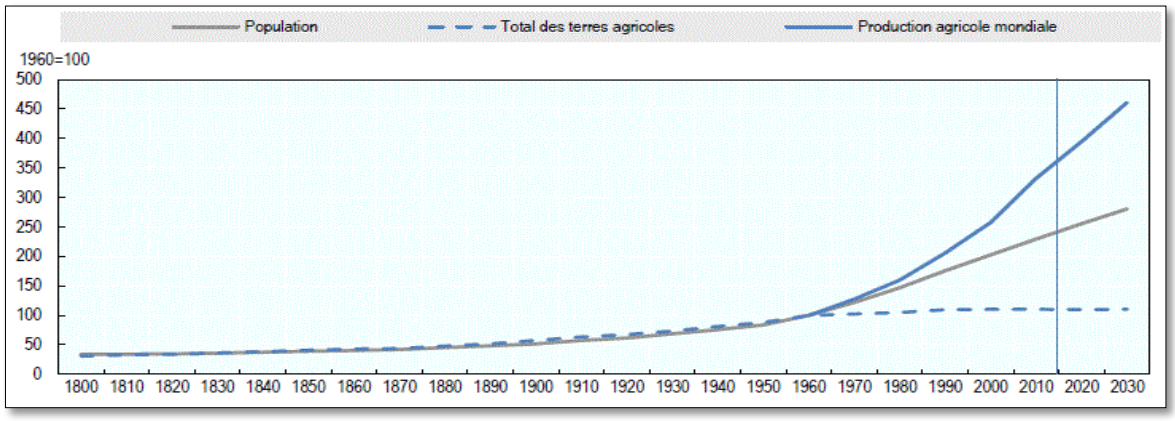

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028

يوضح الشكل تطور حجم الإنتاج الزراعي، وعدد السكان والأراضي الزراعية حول العالم، فمن المتوقع أن يزداد عدد السكان في العالم ليبلغ 33% ما يعادل 10 مليارات نسمة تقريبا بحلول 2050،[1] لذا سيعزز النمو السكاني الطلب على المنتجات الزراعية حيث يُتوقع أن ينمو الطلب بمعدل 70% بحلول 2050 مقارنة بمستويات (2005- 2007)، وهو ما يُلزم المنتجين الزراعيين إنتاج قدر أكبر بنسبة 50% من الغذاء عما كانوا عليه سنة 2012، ما يعني وجوب زيادة الإنتاج الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا لأكثر من الضعف بحلول 2050، بينما تكون الزيادة في بقية أنحاء العالم أعلى بمقدار الثلث عن المستويات الحالية. كما تشير التقديرات إلى أنَّ إجمالي استخدام الأراضي الزراعية (المحاصيل والمراعي) زاد ب 10% فقط، أما العقد القادم فيتوقع ارتفاع الإنتاج ب 14% على المستوى العالمي مع عدم وجود زيادة في الأراضي الزراعية وزيادة في تكثيف الإنتاج وكمية الغذاء.[2] ويتوزع هذا النمو في حجم الإنتاج الزراعي بين مختلف دول العالم ويمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي

[1] فاس أنشو وآخرون، **الأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين – بناء منظومة غذائية لا تتأثر بالظروف المناخية** – القمة العالمية للحكومات، 2019، ص 10.

[2] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2019-2028, p42.

الشكل 1-2: اتجاهات وتوقعات الإنتاج الزراعي العالمي

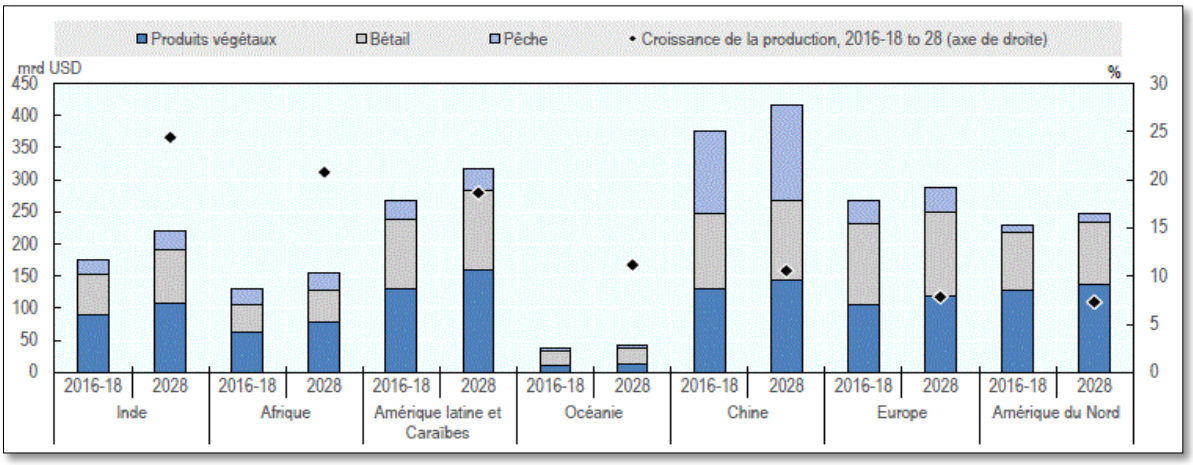

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028

يمثل الشكل الاتجاهات الإقليمية في الإنتاج الزراعي العالمي، إذ يُتوقع توزيع النمو في الإنتاج الزراعي بين الدول النامية والناشئة ممثلة في كل من الصين والهند وبقيمة أقل في إفريقيا، التي ستعتمد على استخدام التكنولوجيا وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية وتسارع الطلب في كل من الهند وإفريقيا، كما يتوقع تواضع الإنتاج الزراعي في أمريكا الشمالية وأوروبا نتيجة السياسة البيئية التي تحد من التوسع بالإضافة إلى مشكل التغير المناخي الذي سيؤثر على جميع جوانب الإنتاج الزراعي،[1] إذ أنَّ المحاصيل ستتراجع بشكل كبير عندما تتجاوز درجات الحرارة النهارية مستوى معين تتطلبه المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى أنه من المرجح أن يؤدي التباين في هطول الأمطار والزيادة في حالات الجفاف والفيضانات إلى تقليل غلة المحاصيل، وتؤثر عوامل مثل جودة التربة وعمق سطح المياه الجوفية والخصوبة، درجة الحموضة بأكملها على الإنتاج الزراعي، حيث أظهرت الأبحاث أنه في ظروف ارتفاع مستويات CO2 فإن تركيز المعادن في القمح والأرز، وفول الصويا، قد تصبح أقل بنسبة تصل إلى 8% من المعدل الطبيعي، كما تنخفض تراكيز البروتين وترتفع تراكيز الكربوهيدرات كما يرجح أيضا أن يُؤدي التَّغير المناخي إلى زيادة ظهور الأمراض وانتقالها عن طريق الأغذية.

1. **المساحة الزراعية العالمية:** تستخدم الزراعة ما يقرب من 40% من الأراضي، منها 70% مراعي وتختلف الزراعة والرعي حسب المناطق، ففي أوقيانوسيا وإفريقيا جزء كبير من أراضيها صالح للرعي فقط على خلاف

[1] Matthew de clercq, **Sustainable and resilient Food for future Generation**, World Government summit in partnership with Oliver wyman, 2019, p 10.

أوربا التي تعتبر أراضيها صالحة للزراعة وبوفرة، وهذه الخصائص يتم تحديدها بشكل أساسي من خلال الخصائص الزراعية البيئية (الأمطار، التربة)،[1] وهذا ما سيوضح من خلال الشكل الموالي

الشكل 1-3: تطور المساحة المزروعة عالميا ما بين 2018-2020 وتوقعات 2030

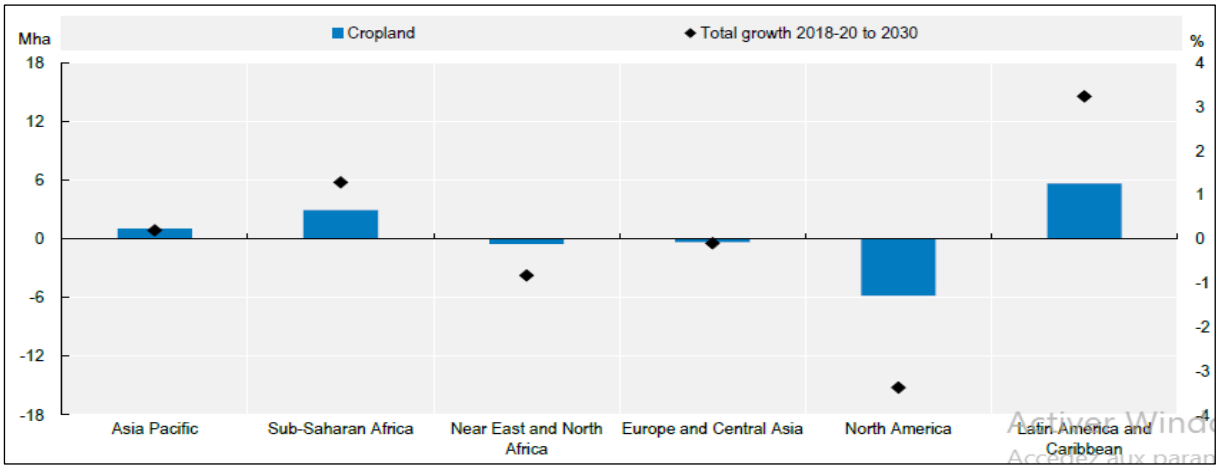

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030

من خلال الشكل يتوقع أن تزداد المساحة المزروعة بما يقارب 5,7 مليون هكتار خلال السنوات العشر القادمة وذلك في أمريكا اللاتينية بسبب زيادة الاستثمارات في زراعة أراضي جديدة، خاصة وأن الأراضي المستغلة تبقى ذات ربحية وهذه الزيادة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما يتوقع أن الصين هي الأخرى تشهد ارتفاعا في إجمالي الأراضي المزروعة بما يقارب 1,5 مليون هكتار، وذلك نتيجة قيام هذه الأخيرة بتحويل المراعي إلى أراضي زراعية، وعلى النقيض من ذلك فإنه يتوقع أن تظل الأراضي الزراعية الجديدة محدودة بسبب الظروف الطبيعية في كل من الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، حيث لا يوجد أي مخططات للتوسع في المساحات المزروعة في المنطقة بسبب نقص المياه ما ينعكس على ضعف الري وتكاليفه الباهظة، أما أمريكا الشمالية وأروبا فإنها تشهد ضعف كبير في نمو الأراضي الزراعية.

تماشيا مع الاتجاهات التي لوحظت على مدى العشر سنوات الماضية المساحة الزراعية من المتوقع أن يظل نموها العالمي على مستواه الحالي، والشكل التالي يوضح توزيع الأراضي الزراعية

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2019-2028, op, cit, p44.

الشكل 1-4: توزيع المساحات الزراعية العالمية

حسب الاستخدام **حسب المناطق**

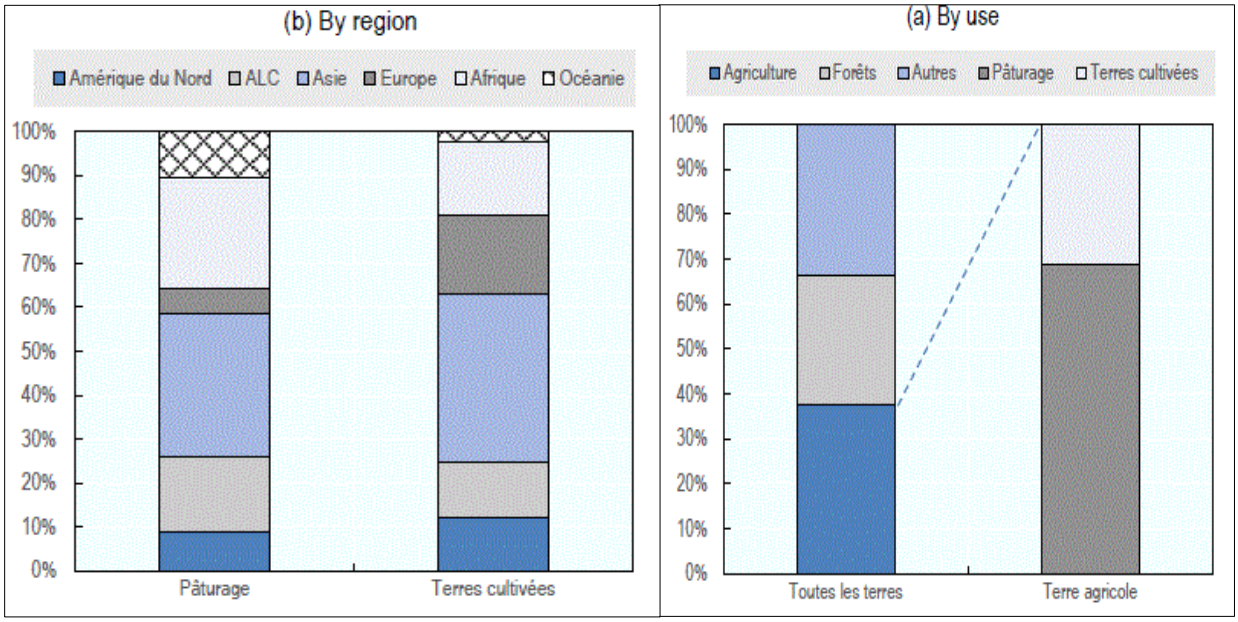

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028

يتضح من خلال الشكل أن:

- أهم الاستخدامات تتمثل في المجال الزراعي، الغابات ومناطق أخرى، إذ تهيمن الزراعة على نسبة 40% من حجم الأراضي، والغابات بنسبة 20%، والنسبة المتبقية تستغل في أنشطة أخرى.
- أغلب المساحات الزراعية الصالحة للرعي تتركز في دول آسيا بنسبة 35%، لتليها إفريقيا بنسبة 30% وأدنى قيمة لصالح أوروبا بنسبة 5%، أما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة تهيمن عليها آسيا بنسبة تفوق 40% من إجمالي الأراضي المزروعة العالمية، ثم أوروبا بنسبة 20%، أما أمريكا الشمالية فبنسبة 10% في حين انفردت إفريقيا بنسبة 15% من إجمالي الأراضي المزروعة، كما يتوقع أن يتم التوسع في الأراضي المزروعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كونها مزارع لشركات كبيرة ذات تكلفة منخفضة، لكن يتوقع أن تبقى مربحة بدرجة كافية للاستثمار فيها.

2. **استخدامات الأراضي الزراعي:** بين عامي 1960 و1993 زاد استخدام الأراضي الزراعية العالمية، من 4,5 مليار هكتار إلى 4,9 مليار هكتار، لكن على مدى عشر سنوات الماضية انخفض استخدام الأراضي الزراعية العالمية بمقدار 62 مليون هكتار وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر، والشكل الموالي يوضح توزيع استخدام الأراضي الزراعية.

الشكل 1-5: استخدامات الأراضي الزراعية عالميا

حسب الدولة **حسب المحاصيل**

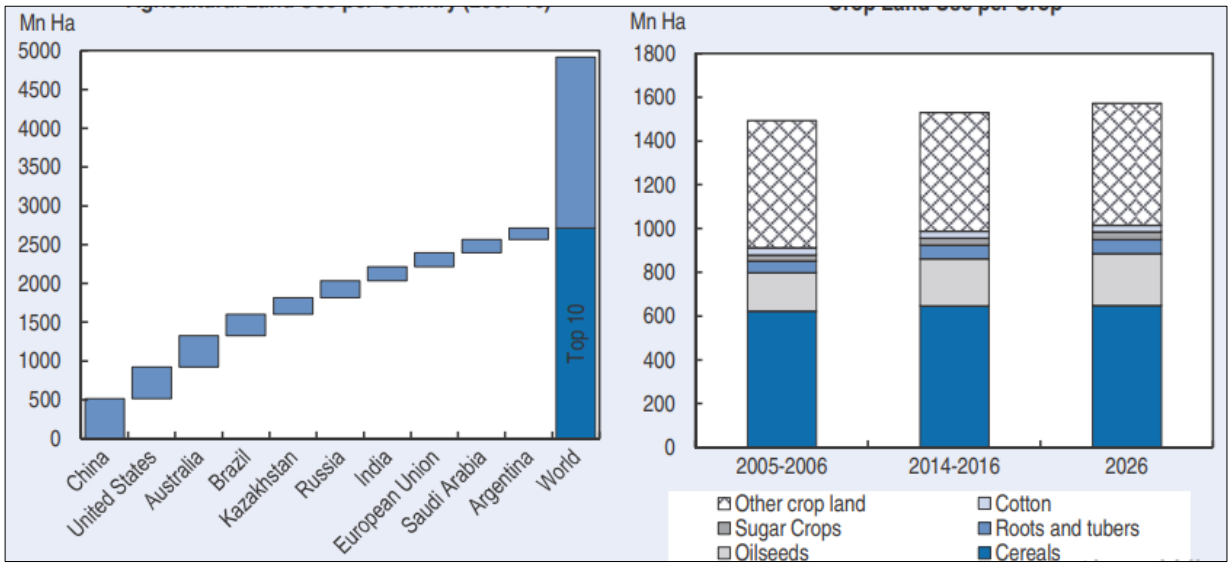

المصدر: OCDO-FAO, Overview of the agricultural outlook, 2017-2026

فالشكل يوضح أن:

أ. أكثر من نصف الأراضي الزراعية (الأراضي الصالحة للزراعة والرعي) تنحصر ضمن الدول العشر الأولى في مقدمتها الصين، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، كما يتوقع استمرار استخدام الأراضي الزراعية على المستوى العالمي في الانخفاض؛

ب. زراعة الحبوب تهيمن على حوالي 42% من أراضي المحاصيل الزراعية العالمية، بينما حوالي 14% من الأراضي مخصصة للمحاصيل الزيتية؛

ج. يتوقع أن تزداد حصة المحاصيل الزيتية فقط بسبب فرص إنتاج فول الصويا التي أصبحت مواتية في أمريكا الجنوبية، كما يتم تغطية حوالي 2% من أراضي المحاصيل العالمية بالسكر والقطن أيضا، أما حصة 36% المتبقية فهي في صالح البقول والفاكهة والخضراوات.

فبينما تبدوا الصورة العالمية مستقرة فإن التطورات الوطنية أكثر ديناميكية حيث يتزايد استخدام الأراضي الزراعية في بعض الدول التي لديها إمكانية التوسع، ويتناقص استخدام الأراضي الزراعية في بعض الدول الأخرى بسبب عوامل تشمل التحضر والتصحر وغيرها من العوامل، التي تتمثل في:

- **تدهور المصادر الطبيعية:** تواصل مستويات تحول الأراضي الزراعية في العالم إلى أراضي غير صالحة للإنتاج ارتفاعها، حيث تم تصنيف 25% من جميع الأراضي الزراعية على أنها قد تدهورت بشكل كامل لتبلغ نسبة الأراضي المتدهورة بشكل طفيف 44%، وتعرف الموارد المائية هي الأخرى نوعا من التدهور إذ

يعيش ما يقارب 40% من سكان الريف بمناطق تعرف بشح مواردها المائية، وبناء على الاتجاهات الحالية السائدة في استخدام المياه في الزراعة من المتوقع أن يتعين زيادة المياه المسحوبة للأغراض الزراعية إلى أكثر من 2.900 كيلومتر مكعب بحلول 2030، وإلى 3.000 كيلومتر مكعب سنة 2050.[1] فبرغم من اعتماد نظم ري من أجل كفاءة استخدام المياه إلا أن النمو السكاني يهدد الموارد المائية العالمية. والشكل الموالي يوضح أهم المشاكل التي تعاني منها الموارد الأرضية

الشكل 1-6: توزيع المخاطر المرتبطة بتدهور الموارد الأرضية عالميا

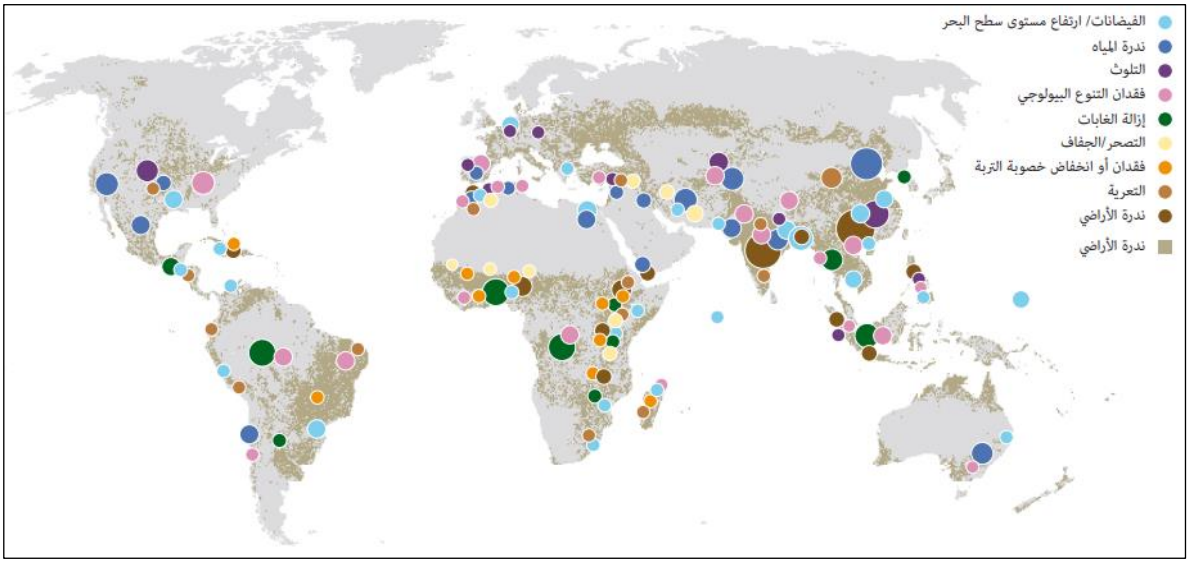

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم – إدارة النظم المعرضة للخطر–، الفاو، روما، 2011.

وتعود أهم العوامل التي أدّت إلى تدهور الأراضي الزراعية إلى:[2]

- إزالة الغابات: تعد هذه الأخيرة نوعا من أنواع التدهور، كما أنها أيضا السبب لأنواع أخرى من الاستنزاف ولا تعتبر إزالة الغابات بحد ذاتها تدهورا، بل تصبح مصدرا للتدهور عندما تكون الأرض التي يتم تمهيدها منحدرة، أو عندما تتمتع بتربة ضحلة قابلة للتعرية، ويتبع ذلك سوء إدارة الأراضي.
- الإفراط في قطع الغطاء النباتي: يلجأ سكان الأرياف إلى الحصول على الوقود من خلال قطع الأشجار والغطاء النباتي وهو ما تسبب في تعرية الأراضي بفعل الرياح والمياه، وبالتالي تصبح الأراضي الزراعية غير صالحة للزراعة.

[1] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، **حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم – إدارة النظم المعرضة للخطر–**، الفاو، روما، 2011، ص 22.

[2] ماثيو دي كليرسك، **مستقبل تكنولوجيا الزراعة**، القمة العالمية للحكومات، 2018، ص 6 -7.

- فترات إراحة الأراضي غير الكافية: تعتبر عملية الزراعة المتنقلة، شكلا مستداما من أشكال استخدام الأراضي كما ساهمت الكثافة المنخفضة للسكان في توفير فترات راحة كافية للأراضي، لكن سرعان ما أصبحت هذه الفترات غير كافية في الوقت الحالي ما انعكس سلبا على حالة الأراضي الزراعية.
- الرعي الجائر: يؤدي هذا الأخير مباشرة إلى انخفاض الغطاء النباتي كمًا ونوعا، ما ينعكس على انخفاض الخصائص الفيزيائية للتربة وعدم قدرتها على مقاومة التعرية.
- الدورات الزراعية غير المناسبة والاستخدام المكثف للأسمدة: نتيجة لمجموعة من الظروف لجأ المزارعون إلى تكثيف الدورات الزراعية المعتمدة على الحبوب بدلا من الدورات المتوازنة، وهو ما أثر على خصوبة التربة ما استدعى هؤلاء إلى الحفاظ عليها من خلال الاستخدام المكثف للأسمدة، الذي انعكس بدوره على اختلال توازن المواد المغذية في التربة.

ثانيا: أهم المنتجات الزراعية المنتجة يتوقع أن يزداد إنتاج المحاصيل الزراعية عالميا بمقدار 384 مليون طن للحبوب، 84 مليون طن للبذور الزيتية، 41 مليون طن للجذور والدرنات، 19 مليون طن للبقوليات، و3 مليون طن للقطن،[1] وهذا النمو مرده للاستثمارات في تحسين غلات الحبوب وزيت النخيل والامتداد لمناطق أخرى مع إنتاجية أفضل كما هو الحال بالنسبة للقطن وقصب السكر.

الشكل 1-7: معدل نمو الإنتاج الزراعي النباتي وتوقعاته عالميا

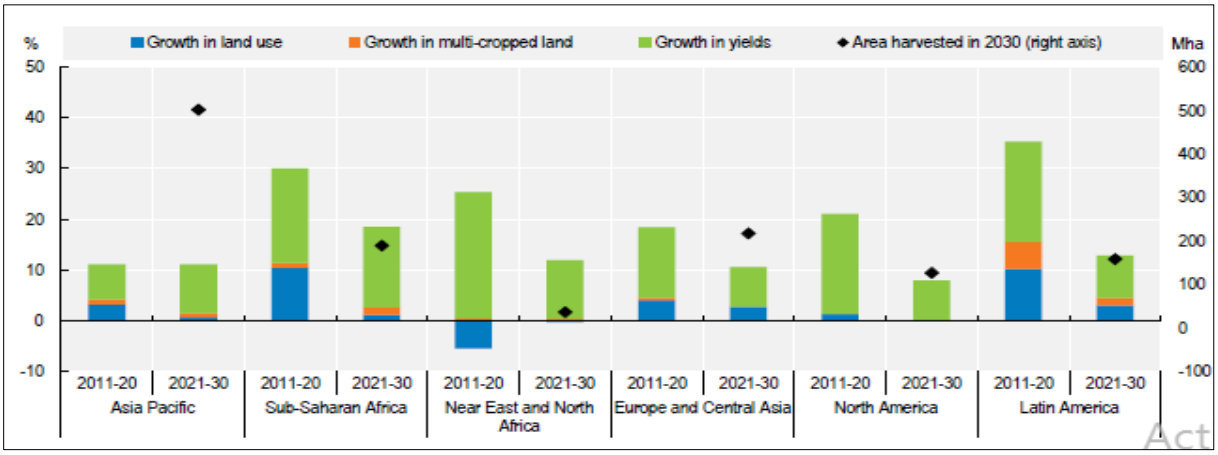

المصدر: OCDO-FAO, Overview of the agricultural outlook 2021-2030.

بشكل عام من المتوقع أن يزداد إنتاج المحاصيل أبطأ مما كانت عليه في العقد الماضي مع غلات عالية وجديدة. ومن خلال الشكل يتوقع أن يأتي الإنتاج بشكل أساسي من منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 61%، وهذا راجع إلى التغيرات التي تشهدها كل من الصين والهند، حيث من المتوقع أن تساهم الصين بنسبة

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2019-2028, Op, cit, p 46.

30% مقابل مساهمة 16% لحساب الهند، كما ستبلغ نسبة مساهمة أمريكا اللاتينية 10% من الإنتاج العالمي بينما مساهمة كل من أوربا وآسيا معا يتوقع أن تبلغ 9%.

أما ما تعلق بكل من منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من جهة وإفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، فيتوقع أن تكون مساهمتهما في نمو الإنتاج العالمي حوالي 5% لكل منهما.[1] كما يُتوقع أن تساهم المحاصيل المحسنة بنسبة 88% من الزيادة في الإنتاج العالمي على مدى العقد اللاحق في كل من أمريكا الشمالية، أوربا، وآسيا الوسطى،[2] وهذا مرده إلى توظيف التكنولوجيا بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاجية في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط، نتيجة زيادتها لمدخلات الإنتاج وممارسة إدارة زراعية أفضل.

وعليه فإن الإنتاج الزراعي العالمي سيعرف المزيد من التطور والنمو الناتج عن التطورات الحاصلة على مستوى معدَّلات الطلب العالمية من طرف الدول الناشئة والنامية، بسبب الكثافة السكانية التي ستعرفها هذه المناطق ما سيدفع إلى زيادة الحاجة للغذاء.

كما يتوقع أن يتوزع الإنتاج الزراعي العالمي أيضا بين هذه البلدان التي ستعتمد على التقنيات الحديثة في الإنتاج هذا مع توفر الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي، في حين تشهد كل من أوروبا وأمريكا تراجعا في حجم الإنتاج الزراعي بسبب الممارسات الزراعية البيئية لتتمثل أهم المنتجات التي يرتكز عليها الإنتاج الزراعي العالمي في كل من الحبوب، البذور الزيتية، الجذور والدرنات، البقوليات والقطن.

الفرع الثاني: اتجاهات الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية يرتبط الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية بالنمو السكاني الذي يعتبر المحرك الرئيسي له في ظل احتياجاته المتزايدة سواء الغذائية أو لأغراض أخرى ونتيجة الزيادة التي يتوقع أن يشهدها العالم في عدد السكان، فيتوقع أيضا أن الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية سيعرف تزايد خلال العقود القادمة في ظل سعي دول العالم إلى تلبية الاحتياجات الغذائية لشعوبها.

1. **تطور حجم الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية** تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الاستهلاك في المنتجات الزراعية عالميا خلال العقد القادم بمعدل 1,2% سنويا للحبوب، 1,8% للسكر و1,9% للزيوت النباتية، أما المنتجات الأخرى فإن نصيب الفرد منها مستقر عالميا وتطوره يعتمد على النمو السكاني الذي يتوقع زيادته في الاستهلاك للأطعمة بشكل كبير خلال العقد القادم.

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2021-2030, p44.
[2] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2020-2029, p43.

الشكل 1-8: الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعي وتوقعاته

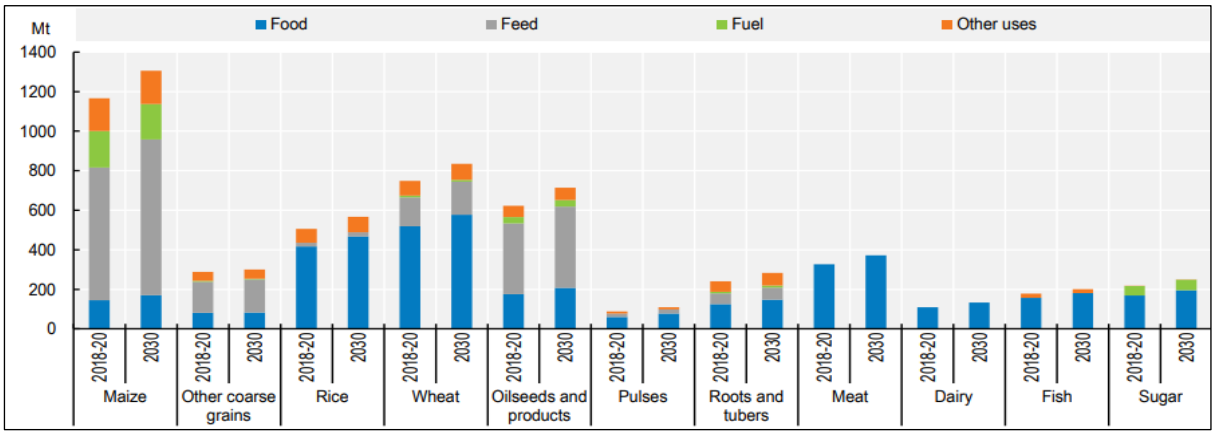

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030

من الشكل يتضح أن منتجات الأرز، والقمح، والبقوليات، والجذور والدرنات، والسكر تستخدم بشكل أساسي للاستهلاك البشري، ليظل العلف الحيواني هو السوق الرئيسي للحبوب الخشنة والبذور الزيتية، كما تشير التوقعات استنادا إلى التطورات الأخيرة في سياسة الطاقة الحيوية والاتجاه التنازلي في استخدام الوقود في مناطق معينة إلى نمو أبطأ في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل، لذا يُتوقع أن ينخفض استخدام الحبوب لتصنيع الوقود الحيوي خلال العقد القادم بنسبة 0,4% في السنة.[1]

2. **التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية** يتماشى الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية بالموازاة مع النمو السكاني إذ ترتفع نسبة الاستهلاك العالمي بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية. ونظرا للنمو السكاني القوي ستقود الهند وإفريقيا جنوب الصحراء حصة كبيرة من الطلب العالمي بالإضافة للصين التي ستواصل المساهمة في عدة سلع رئيسية.

الشكل 1-9: مساهمة المناطق في استهلاك المنتجات الزراعية

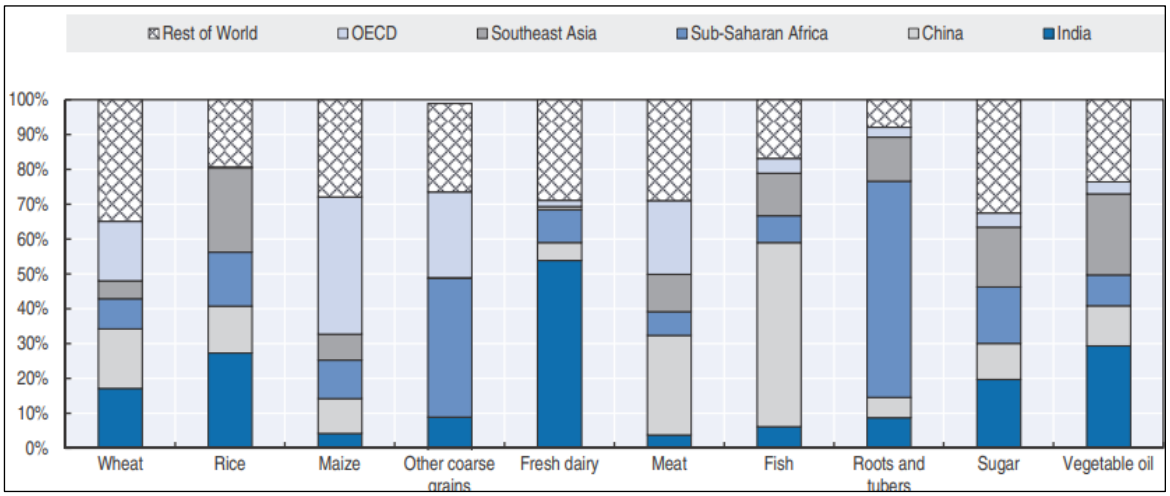

المصدر: OCDO-FAO, Overview of the agricultural outlook 2017-2026

[1] OCDO-FAO, **Overview of the agricultural outlook 2017-2026**, chapter1, OP, cit, p21

من الشكل يتبين أن:

- الحبوب: إجمالي الاستهلاك بما فيه غير استخدامات الغذاء سيزيد بمقدار 338 مليون طن خلال فترة التوقع ويأتي 38% منه في الصين والهند وإفريقيا جنوب الصحراء، هذه الحصة أقل بالنسبة للقمح والذرة لكنها عالية بالنسبة للأرز، إذ تمثل الهند وحدها 27% من الزيادة في الاستهلاك والحبوب الأخرى تمثل إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 41% من زيادة الاستهلاك العالمي؛
- تساهم إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 62% من الزيادة في استهلاك الجذور والدرنات؛
- كما ستساهم دول جنوب شرق آسيا على غرار إندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، كمبوديا، تايلاند، الفيتنام وميانمار بشكل كبير بنسبة 24% بالنسبة للأرز، و23% للزيوت النباتية، وكذا السكر بنسبة 17%، لكن بدور أقل فيما يخص المنتجات الأخرى.

المطلب الثاني: اتجاهات الطلب العالمي للمنتجات الزراعية

يتزايد حجم الإنتاج العالمي للسلع الزراعية من سنة لأخرى وهذا الأمر مرتبط بتطور نمو السكان على المستوى العالمي، وذلك بغية تحقيق الأمن الغذائي، وكذا لتلبية أغراض أخرى فالمنتجات الزراعية مصدر غذاء للحيوانات بالإضافة إلى استخدامها في إنتاج الطاقة، وفي ضوء تزايد عدد السكان وارتفاع دخل الفرد الذي تشهده الدول الناشئة، سيضيف المزيد من التحفيز للطلب العالمي على هذه المنتجات وذلك لمختلف الأغراض.

الفرع الأول: تطور الطلب العالمي على المنتجات الزراعية أدى النمو الاقتصادي السريع وارتفاع نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاديات الناشئة إلى تحفيز الطلب على المنتجات الزراعية، بالتزامن مع التزايد السكاني الذي يشهده العالم، وبالتالي ارتفاع الطلب العالمي للمنتجات الزراعية.

1. **استخدامات المنتجات الزراعية** إن المنتجات الزراعية مخصصة للأغذية البشرية والحيوانية وإنتاج الوقود والتطبيقات الصناعية التي تستخدمها كمواد خام (أولية)،[1] حيث يتم تحديد مطلبهم من خلال سلسلة من العوامل مثل الديناميكية الديمغرافية، الدخل المتاح، الأسعار وتفضيلات المستهلكين وغيرها.

وهو ما يتضح من خلال الشكل

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2019-2028, op. cit, P29.

الشكل 1-10: أهم استخدامات المنتجات الزراعية

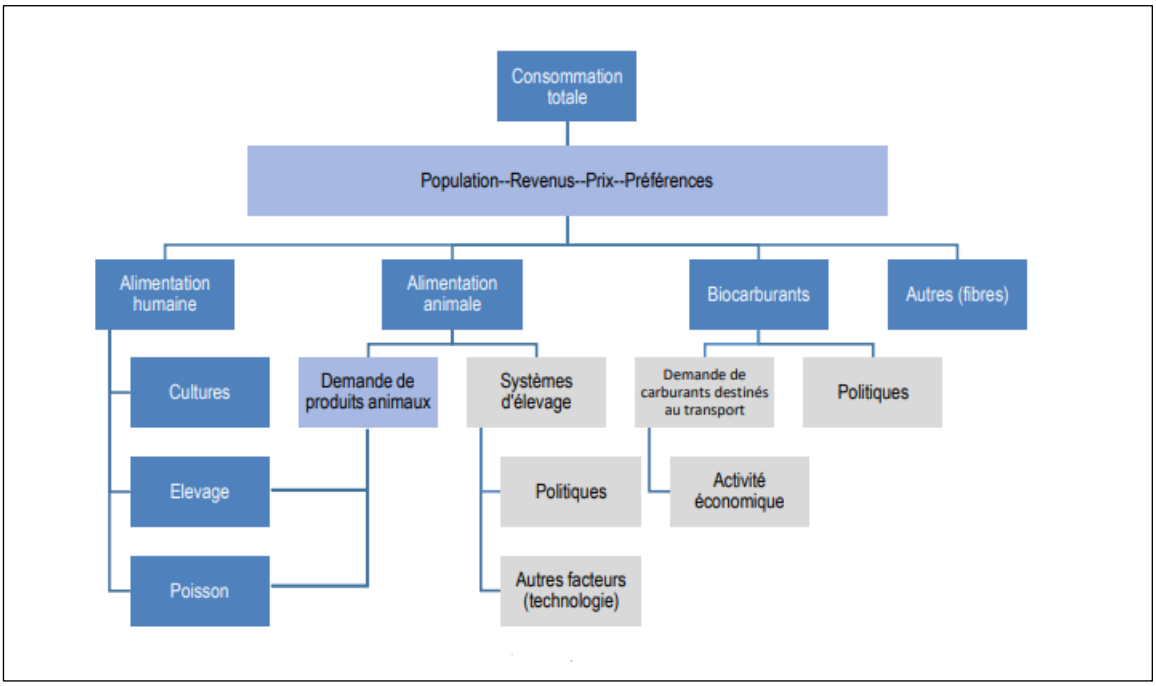

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028

ملاحظة: المربع الأزرق الداكن: استخدامات المنتجات الزراعية؛ المربع الأزرق الفاتح: محددات الطلب؛ المربع الرمادي: عوامل الإنتاج والسياسات.

- تفضيلات السكان الدخل والاستهلاك لها تأثير مباشر على طلب الغذاء لأنه يحدد عدد المستهلكين، تكوين سلة الغذاء المرغوبة والقدرة الشرائية، هناك أيضا استخدامات مثل الأعلاف الحيوانية وتصنيع الوقود والتطبيقات الصناعية لها هي الأخرى عوامل محددة، فالطلب على العلف الحيواني يعتمد على الاستهلاك البشري للمنتجات الحيوانية، وأنظمة الزراعة المختلفة التي بدورها تعتمد على سياسات وتقنيات الإنتاج، أيضا الطلب على المنتجات الزراعية مرتبط بالسياسة الاقتصادية العامة التي تحدد الدخل الممكن إنفاقه.[1]

2. **اتجاهات الطلب العالمي على المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية** يعتمد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية خلال السنوات اللاحقة على احتياجات الغذاء، فمن المتوقع أن يتأثر الاستهلاك لا سيما جانب الغذاء من قبل عدد كبير من السكان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال الطلب المتزايد على المواد الغذائية المصنعة نتيجة ارتفاع الدخل في البلدان الناشئة، والتغيرات في أنماط الاستهلاك الناتجة عن حساسية متزايدة للصحة والبيئة في الاقتصاديات المتقدمة.[2]

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2019-2028, op. cit, P29.
[2] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2020-2029, op. cit, P26.

لذا يتوقع تباطؤ في نمو الطلب العالمي مقارنة بالسنوات السابقة حيث شهد العقد الماضي نموا غير مسبوق في الطلب على المنتجات الزراعية بين 2004-2006 و2014-2016 أين ارتفع إجمالي استهلاك الحبوب المتمثلة في القمح، الأرز وحبوب أخرى من 2 مليار طن إلى 2,5 مليار طن، مضيفا ما يقرب 500 مليون طن من الطلب الإضافي، وهذا ضمن إجمالي الاستخدام بما فيه الاستخدامات غير الغذائية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان حوالي 350 مليون طن سنة 2016، هذه الزيادة خلال العقد الماضي كانت نتيجة لسياسات دعم الوقود الحيوي التي ساهمت في زيادة الطلب على الذرة وقصب السكر والزيوت النباتية، يعتبر توسع أسواق الطاقة نتيجة السياسات المتعلقة بشأن الطاقة والبيئة أثناء العقد المنصرم في معظم البلدان المتقدمة وفي عديد البلدان النامية يعيدان تشكيل دور الزراعة، وذلك من خلال تزايد دور القطاع كمورد للموارد الوسيطة من أجل إنتاج الوقود الحيوي السائل الذي يستخدم في النقل وهو الايثانول وزيت الديزل الحيوي حيث أصبحت الطاقة الحيوية مصدرا جديدا للطلب على المنتجات الزراعية.[1]

كل هذه الاحتياجات تتضاءل أهميتها خلال العقد القادم نتيجة تباطؤ نمو الطلب والدخل في الصين، كما يتوقع استمرار تباطؤ نمو الطلب العالمي على المنتجات الزراعية، ويعد النمو السكاني المحرك الرئيسي لهذا الطلب بما فيها الاستخدام غير البشري الذي يتوقع أن ينمو بنسبة 1,2% سنويا على مدى العقد القادم، وهو معدل أقل من المعدل المسجل في السنوات الماضية (2,2%)، ويعود هذا الانخفاض إلى التباطؤ في نمو الطلب بالصين ليبلغ 0,8% سنويا مقارنة ب 2,7% سنويا خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى الانخفاض في طلب الاقتصاديات الناشئة الأخرى وتراجع الطلب على الوقود الحيوي من جهة أخرى.[2] والشكل يوضح ذلك

الشكل 1-11: معدل نمو الطلب العالمي على المنتجات الزراعية وتوقعاته

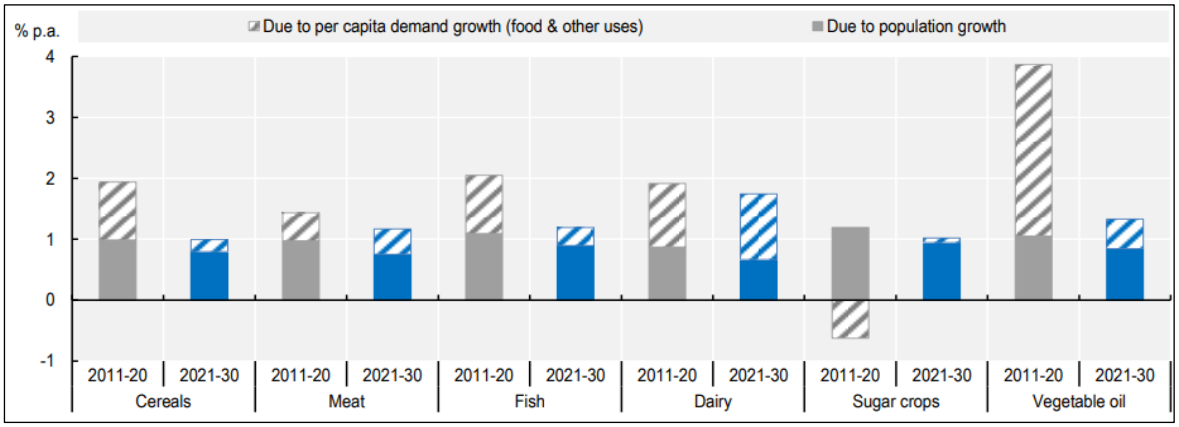

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030

[1] المنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، **الوقود الحيوي والزراعة، عرض عام، حالة الزراعة والأغذية**، 2008، ص 14.

[2] OCDO-FAO, **Overview of the agricultural outlook 2017-2026**, chapter1, OP, cit, p21.

من خلال الشكل يلاحظ أن نمو الطلب العالمي على الحبوب سيشهد ارتفاعا بمعدل النصف أسرع مما كان عليه خلال السنوات الماضية، بينما الزيوت النباتية التي شهدت معدلات نمو سريعة سابقا بسبب سياسات الطاقة الحيوية ستشهد نوعا من التراجع في الطلب العالمي نظرا لانخفاض الاستهلاك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية في مجال وقود الديزل الحيوي، لذا يتوقع أن يكون مصدر نمو الطلب العالمي من المناطق ذات النمو السكاني المرتفع على غرار إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

الدول ضعيفة ومتوسطة الدخل هي المحرك الرئيسي لنمو الطلب العالمي على المنتجات الزراعية[1] لأنه من المتوقع ارتفاع عدد سكانها بحوالي ثلثي الزيادة العالمية، وذلك في كل من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا، ويرتكز هذا الطلب على منتجات الحبوب، والجذور والدرنات، والبقوليات التي تعتبر الغذاء الأساسي كما يتوقع أيضا زيادة الطلب على السكر خاصة بإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأدنى وشمال إفريقيا التي ستساهم ب 35% من الطلب على السكر.

الفرع الثاني: أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية بصورة عامة تتأثر أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية بعوامل مختلفة تتمثل في الجفاف، التطورات السياسة، بالإضافة إلى قوى العرض والطلب. وقد شهدت أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا منذ مطلع ستينات القرن الماضي –فيما عدا ذروة بلغتها في السبعينات–وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحالي عندما بلغت أدنى مستوى لها.

أولا: تطور أسعار المنتجات الزراعية عالميا شهدت أسعار المنتجات الزراعية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض تبعا للتطورات الحاصلة على صعيد الأسواق الدولية والأزمات العالمية. والشكل التالي يوضح تطور أسعارها

الشكل 1-12: تطور أسعار المنتجات الزراعية وتوقعاتها

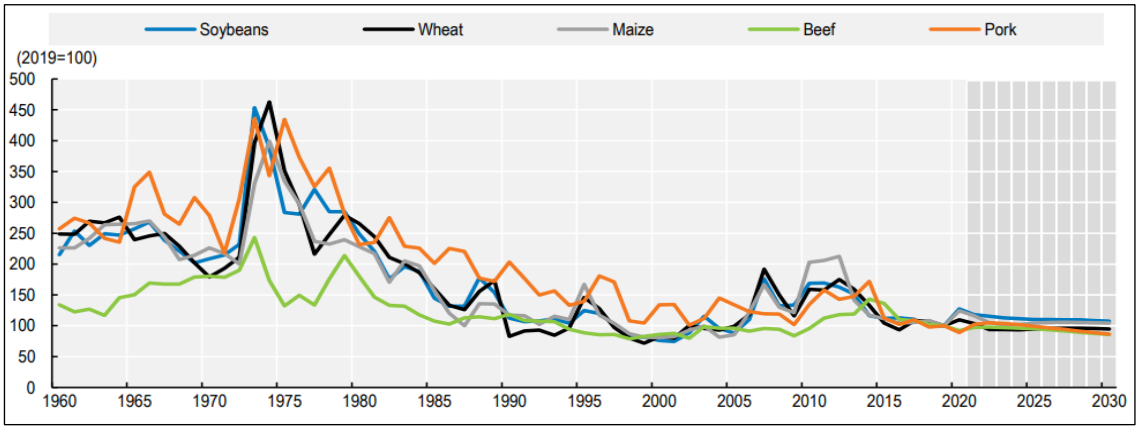

المصدر : FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, op, cit, p 33.

يبين الشكل أن أسعار المنتجات الزراعية زادت بوتيرة بطيئة منذ سنة 2003 وحتى سنة 2006، بعدها اتجهت إلى الصعود منذ 2006 وحتى منتصف 2008 قبيل هبوطها في النصف الثاني من تلك السنة، لتعاود الارتفاع ما بين 2010-2011 لتنخفض بعدها تدريجيا بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية، في سنة 2017 أخذت أسعار المنتجات الزراعية الاتجاه التصاعدي.

هذه الاضطرابات في أسعار المنتجات الزراعية تحكمها العديد من العوامل منها ظهور التقنيات الجديدة في التسعينات الأمر الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في الإنتاجية في البلدان الرئيسية كما أدى الانخفاض في تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الأسعار على الرغم من نمو الطلب بسبب الزيادة في عدد سكان العالم وارتفاع الدخل، لكن الاتجاه العام للأسعار عرف بعض الانحرافات على غرار أزمة النفط في السبعينات وخلال الفترة 2007-2014 لكنها كانت مؤقتة،[1] وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية لعامي 2020 -2021 نتيجة اضطرابات سلسلة التوريد الناتج عن وباء كورونا، ليتوقع عودة الأسعار إلى مستواها السابق، حيث أن توقعات الأسعار تتماشى مع ظروف العرض والطلب الأساسية المتوقعة خلال العقد القادم والتي تأخذ في عين الاعتبار (الدخل، النمو السكاني، اتجاهات الاستهلاك، وغيرها). وهذا الانخفاض يوفر المنتجات للمستهلكين لكنه نقمة بالنسبة للمنتجين الذين يقل دخلهم وهو ما يؤدي الى طلب زيادة الدعم.

ثانيا: أسعار المنتجات الزراعية وفق مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية تم تقديم مؤشر الفاو لأسعار الغذاء (FFPI) في عام 1996 للمساعدة في رصد التطورات في أسواق السلع الزراعية العالمية.[2] ويتم حسابه كمتوسط مرجح للتجارة لأسعار المواد الغذائية للمنتجات التي تغطي الأسواق الزراعية الرئيسية، إذ تمثل هذه المنتجات نسبة 40% من إجمالي تجارة المنتجات الزراعية،[3] فقد تم اختيار هذه المنتجات لأهميتها الاستراتيجية في العالم والأمن الغذائي والتجارة، ويتم استخدام هذا المؤشر لأنه يسهل التحديثات في الوقت المناسب فهو مقياس للتغير في الأسعار الدولية لسلة من المنتجات الزراعية يتكون من متوسط 5 مؤشرات أسعار لمجموعة المنتجات مرجحة بمتوسط حصص الصادرات لكل مجموعة للأعوام 2002-2004، والسلة تشمل: الحبوب، الزيوت النباتية، السكر، اللحوم ومنتجات الألبان.[4]

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2022-2030, op. cit, p66.
[2] FAO, **FAO's food price index revisited**, 2013, available at: www.fao.org, seen at: 26-04-2021, on 17 :30.
[3] Meritta Cluff and Shirley Mustafa, **revisions to the FAO food price index**, food outlook, FAO, 2020, p72.
[4] FAO, **the FAO food price index drops to a seventeen-month low**, 2020, p 2.

الشكل 1-13: تطور مؤشر الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء وتوقعاته

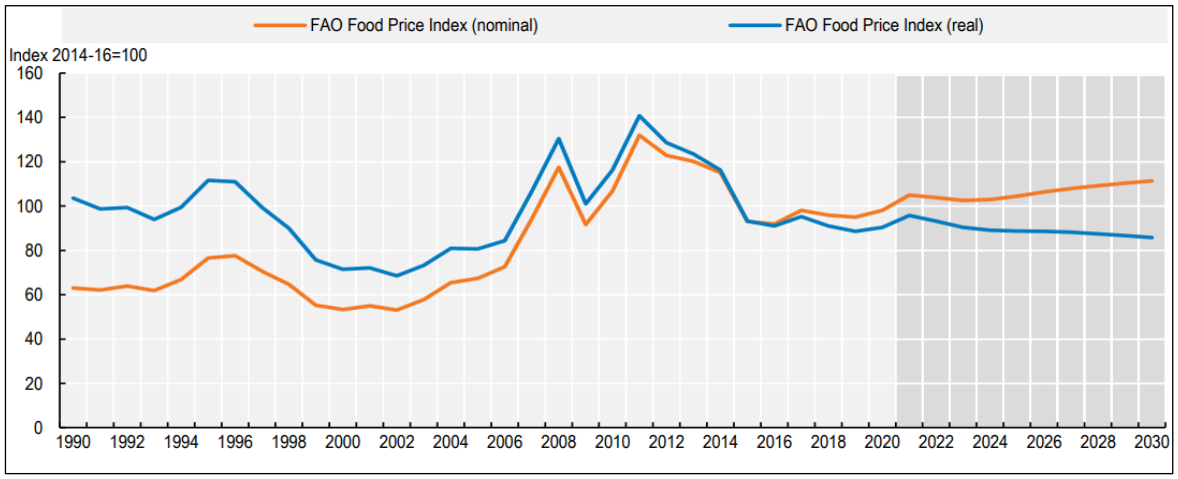

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030

يوضح الشكل تطور مؤشر الفاو لأسعار الغذاء حيث يتوقع نموه بنسبة 1% فقط خلال عشر سنوات اللاحقة، ومن المتوقع أيضا أن تنخفض أسعار الأغذية لدى الفاو بنسبة 0,7% سنويا للسنوات العشر اللاحقة على الرغم من أنه يتوقع أن تكون أسعار المنتجات الزراعية أقل من الذروة التي وصلت إليها في 2006-2008 و2013-2014،[1] لكن ستظل أعلى من مستويات أوائل العقد الأول سواء بالأسعار الاسمية أو الحقيقية وذلك بالنظر إلى ظروف العرض والطلب المتوقعة.

وعليه تتعدد استخدامات المنتجات الزراعية على المستوى العالمي فمنها ما هو موجه للاستهلاك (غذاء بشري أو علف للحيوانات) أو بهدف إنتاج الطاقة كإنتاج الوقود الحيوي، وفي ظل هذه الاستخدامات وتزايد عدد السكان حول العالم تزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية خاصة ما تعلق بمنتجات الحبوب (القمح والأرز)، الذرة وقصب السكر، الجذور والدرنات والبقوليات التي تعتبر الغذاء الرئيسي لمختلف الشعوب، ومع التزايد في الطلب على المنتجات الزراعية فإن هذا سيؤثر بشكل مباشر في أسعارها على مستوى الأسواق إذ شهدت أسعار هذه المنتجات تذبذبا تبعا للأزمات الحاصلة خلال سنوات السبعينات، أزمة 2008، وكذا سنة 2020-2021 بسبب تفشي جائحة كورونا التي أثرت على سلاسل التوريد لكن يتوقع عودة الاستقرار لهذه الأسعار خلال العقود اللاحقة.

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2020/2029, op. cit, P66.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لواقع التجارة الزراعية العالمية

يتم تبادل المنتجات الزراعية بين مختلف دول العالم بهدف تحقيق الأمن الغذائي عند تلك التي لا تتوفر على كميات كافية، لهذا فقد ظهر نوع من التمايز بين الدول من حيث عمليات الاستيراد والتصدير فمن جانب التصدير يظهر عدد قليل من الدول في حين تتوسع دائرة الدول المستوردة لهذا النوع من المنتجات على الصعيد العالمي، كما يعزى هذا الاهتمام والزيادة في المبادلات التجارية إلى الاتفاق المبرم ضمن المنظمة العالمية للتجارة المتعلق بالزراعة، عن طريق تسهيل النفاذ إلى الأسواق، وتخفيض التعريفات الجمركية، والدَّعم المشوّه للتجارة.

الفرع الأول: تطور إجمالي التجارة العالمية للمنتجات الزراعية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم تسهيل نمو التجارة الزراعية من خلال خفض التعريفات الجمركية على الزراعة وإصلاحات دعم المنتجين المشوهين للتجارة وتوقيع اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف.

كما تم دعم التجارة الزراعية من خلال النمو الاقتصادي القوي للبلدان الناشئة والطلب المتزايد على الوقود الحيوي، حيث ساهم هذا التوسع في التجارة إلى زيادة تخصيص الإنتاج الزراعي عبر البلدان فعلى مدى العقد القادم ستعكس التجارة تطورات الطلب والعرض بين الشركاء التجاريين، إذ يتوقع أن تشهد مناطق معينة زيادة كبير في الطلب مدفوعة بزيادة الكثافة السكانية وتحسن مستوى الدخل، ولكنها لا تمتلك الموارد اللازمة لزيادة مقابلة في الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات الاجتماعية والثقافية تعمل على تغيير صورة الطلب في معظم المناطق.

كما ستلعب التجارة الزراعية دورا متزايدا في ضمان الأمن الغذائي العالمي خلال العقد القادم من خلال ربط المنتجين بطلب المستهلكين المتنوع حول العالم، ومن جهة أخرى سيؤثر نمو الإنتاجية المتباين وتأثيرات تغير المناخ، والتطورات في أمراض المحاصيل على العرض، لتكون بذلك التجارة الزراعية بمثابة حاجز في حالة الصدمات سواء المحلية أو الخارجية من خلال العمل على تهدئة التقلبات في الإمدادات الغذائية.[1] والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية العالمية

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, op, cit, p54.

الشكل 1-14: تطور ميزان التجارة للمنتجات الزراعية وتوقعاته خلال الفترة 2000 -2028

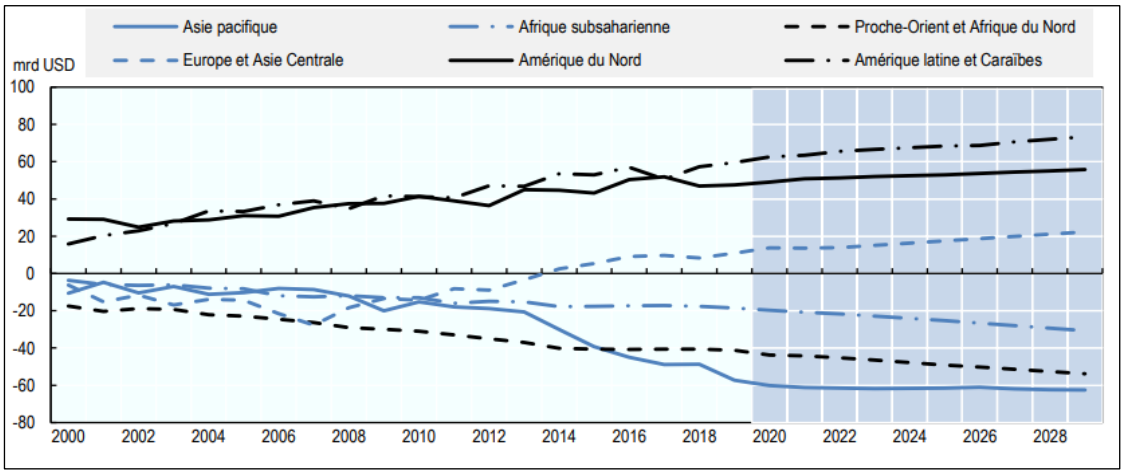

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029

من الشكل يتبين أن الصادرات الصافية من الأمريكيتين تواصل النمو في حين أن الواردات الصافية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتقدم وتقع بين هذه الحدين المناطق الأخرى، ومن المتوقع أن يشهد المصدرين الصافيين المعتادين للمنتجات الزراعية فائضا في الميزان التجاري، كما يتوقع أن يبقى عدد المصدرين قليل نسبيا وعدد المستوردين آخذ في الازدياد، ويتوقع أيضا أن تعزز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مكانتها كأكبر مورد في العالم للمنتجات الزراعية، من خلال زيادة صافي صادراتها بنسبة 1,7% خلال العقد القادم وهذا يعود في الأساس إلى زيادة إنتاج الذرة وفول الصويا والسكر، كما يوضح أيضا أن أمريكا الشمالية تعتبر ثاني أكبر مورد في العالم للسلع الزراعية رغم أن صادراتها تشهد نوع من التباطؤ ب1,3% سنويا بسبب محدودية إنتاجها حيث تنخفض صادراتها من الذرة وفول الصويا إلى حوالي 2% سنويا.

كما يوضح الشكل نمو صافي الصادرات الأوربية خاصة الشرقية وآسيا الوسطى بنسبة 47% نتيجة زيادة صادرات روسيا وأكرانيا لتصبح أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ثالث أكبر منطقة مصدرة في العالم وتفسيره زيادة الإنتاجية، نقص الطلب المحلي المرتبط بضعف النمو السكاني.

من جانب الواردات تعتبر آسيا والمحيط الهادي أيضا من ضمن الدول المستوردة الصافية بنسبة 21% ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات الصينية من الجذور والدرنات وفول الصويا، أين تمثل فيها ثلثي الواردات العالمية وبحلول 2029 ستقفز إفريقيا جنوب الصحراء من جانب الواردات بأكثر من 70%، وهو راجع إلى زيادة واردات القمح والذرة وفول الصويا، لتكون منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ثاني أكبر منطقة مستوردة في العالم بزيادة نسبتها 32%.[1]

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029**, op, cit, P61.

كما سيكون لتفاوت تغير المناخ عبر المناطق آثار على تجارة المنتجات الزراعية، يتوقع أن تعمد المناطق التي تشهد انخفاضا في الإنتاج الزراعي بسبب تغير المناخ إلى زيادة الواردات الزراعية، كما يتوقع أن تزداد صادرات المناطق المعتدلة من المنتجات نتيجة ارتفاع الإنتاج. والشكل الموالي يوضح أثر تغير المناخ على التجارة الزراعية

الشكل 1-15: توقعات تأثير تغيّر المناخ على صافي التجارة الزراعية عام 2050

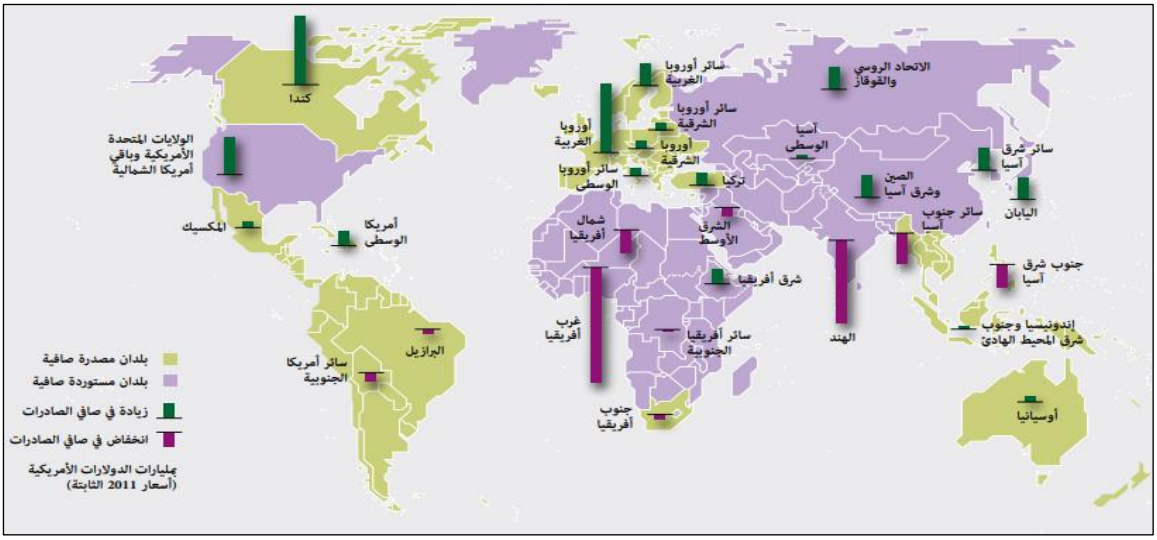

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018.

من خلال الشكل يتبين أن تغير المناخ سيؤثر على التجارة الزراعية العالمية[1] فمن المتوقع أن تزيد البلدان المستوردة الصافية في شمال إفريقيا وغربها من وارداتها بنسبة 2,6% و7,7% على التوالي، وهو نفس الحال بالنسبة لدول جنوب آسيا كما هو الحال في الهند التي تزيد وارداتها بنسبة 20,4%، وعلى النقيض من ذلك ستقوم الدول المصدرة الصافية بزيادة إجمالي صادراتها الزراعية مثل كندا التي ستوسع صادراتها بنسبة 21,9%. إنّ تغير المناخ وتباين توافر الأراضي الزراعية الجيدة بالإضافة إلى الاختلاف في الكثافة السكانية هو ما يُحدّد التدفقات التجارية بين المناطق، فالملاحظ أن الدول بطيئة الزيادة السكانية مع توافر الموارد الطبيعية لها أصبحت دولا مصدرة، في حين أصبحت الدول الأخرى مستوردة.

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة أسواق السلع الزراعية تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي**، روما، 2018، ص 20.

الفرع الثاني: تحليل هيكل التجارة العالمية للمنتجات الزراعية مع استمرار نمو التجارة العالمية للمنتجات الزراعية يستمر معها التمايز بين مناطق التصدير الصافي والاستيراد الصافي، حيث يتوقع أن يستفيد المصدرون الزراعيون الصافيون من الفوائض التجارية بينما يمكن أن يزداد صافي الواردات في المناطق ذات النمو السكاني المرتفع والموارد الطبيعية المحدودة خاصة في المنتجات الاستراتيجية التي تمثل غذاء للشعوب ومنها الحبوب البقوليات، البذور الزيتية والسكر وغيرها من المنتجات.

أولا: التوزيع الجغرافي لتجارة المنتجات الزراعية تساهم العديد من دول العالم في التجارة الزراعية، فالدول المتقدمة تعتبر دول مصدرة، في حين تبقى الدول النامية مستوردة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 1-16: الميزان التجاري للمنتجات الزراعية حسب المناطق وتوقعاته

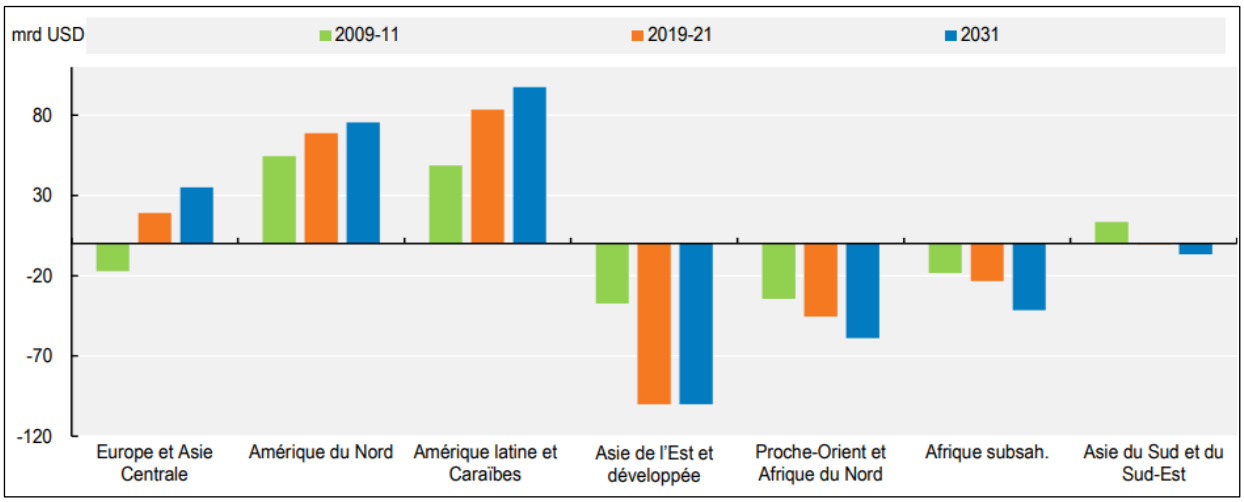

المصدر: FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2022 -2031

من خلال الشكل يتوقع أن تعزز منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مكانتها كأكبر مصدر للمنتجات الزراعية في العالم حيث تستمر صادراتها في النمو مدفوعة بالارتفاع في إنتاج الذرة وفول الصويا والسكر، حيث يبلغ صافي صادراتها نسبة 17% بين 2021/2019 و2031، كما ستشهد أمريكا الشمالية هي الأخرى نموا في الصادرات الزراعية لتكون بذلك ثاني أكبر منطقة عالميا في الصادرات الزراعية بمعدل 10% خلال نفس الفترة وذلك نتيجة الركود الذي تشهده صادرات الذرة وفول الصويا.[1]

لتنتقل كل من أوربا وآسيا الوسطى تدريجيا لمصدر صافي للمنتجات الزراعية منذ 2014 بسبب زيادة الإنتاجية بكل من روسيا وأكرانيا في القمح والذرة وكذا الطلب المحلي المنخفض الناتج عن الركود السكاني.

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2022 -2031, op, cit, P 69.

تعد منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا عنصرا مهما في التجارة الزراعية عالميا فمن المتوقع أن تنمو واردات المنطقة أكبر من صادراتها بسبب النمو المتزايد للطلب، ومن المتوقع أن يزيد المستوردون الصافيون مثل باكستان، إيران والبلدان الأقل نموا وارداتهم مدفوعة بالزيادة في النمو السكاني.

جنوب شرق آسيا منطقة تعد مستوردا تقليديا للمنتجات الزراعية كون الصين هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية بالمنطقة فقد زادت وارداته خلال الفترة 2014 –2016 بأكثر من الضعف لتبلغ ذروتها سنة 2020، لكن يتوقع أن تنمو الصادرات والواردات الصينية خلال العقد القادم في وقت واحد نتيجة الاستهلاك القريب من التشبع والتوسع في الإنتاج المحلي.

أخيرا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأدنى وشمال إفريقيا من أهم المستوردين للمنتجات الزراعية وخاصة الحبوب، ومن المتوقع خلال العقد القادم أن تنمو التجارة البينية للمنطقة مدفوعة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومع ذلك يتوقع أن تنمو الواردات إلى المنطقة (حبوب، فول الصويا)،[1] بشكل أسرع من الصادرات إلى بقية العالم نتيجة النمو السكاني الذي يتجاوز الإنتاج ما يزيد الواردات إلى 77% بحلول 2030، لتبقى منطقة شمال إفريقيا مستوردا صافيا هي الأخرى خلال العقد القادم وذلك راجع إلى النمو السكاني، والتوسع المحدود في الإنتاج، وهو ما يبرر اعتمادها على الأسواق الدولية.

في ظل توسّع التجارة الزراعية عالميا وظهور جهات فاعلة جديدة في هذه الأسواق تغيّر هيكل شبكة التجارة، في سنة 1995 كان هناك عدد قليل من المراكز التجارية الكبرى ومع مرور الوقت وتوسع التجارة زاد عدد المراكز التجارية مع ضعف هيمنة المراكز المنفردة، وهو ما يوضحه الشكل

الشكل 1-17: شبكة التجارة الزراعية وأهم المراكز التجارية سنتي 1995-2019

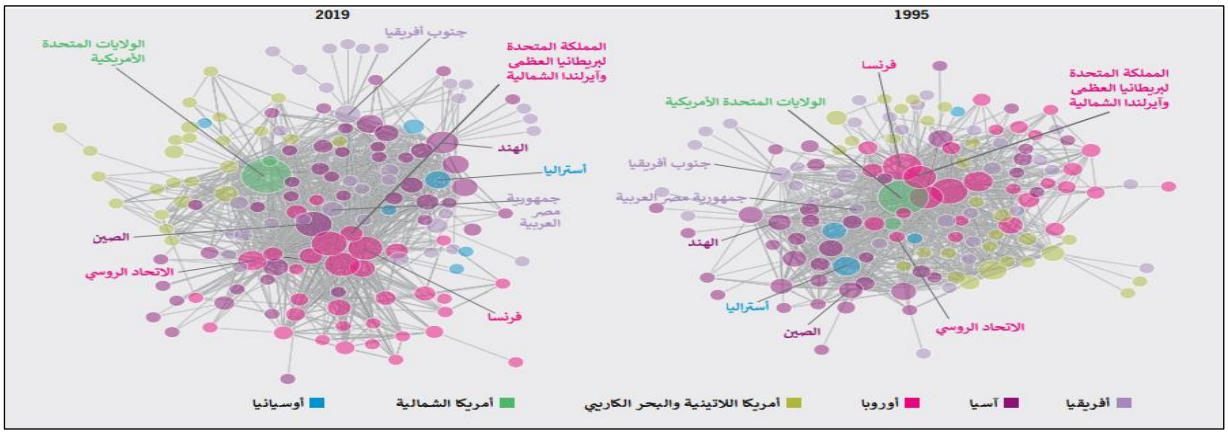

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة، روما، 2022.

[1] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO,** 2022 -2031, op, cit, P 70.

يظهر الشكل أنّه سنة 1995 كان هناك شبكة تجارة تتسم بهيكل مؤلف من مركز ومحيط، وذلك بعدد قليل من الجهات في المركز والعديد من البلدان الأقل ترابطا في المحيط في حين سنة 2019 تغير هذا الهيكل وأصبح أكثر توازنا يشمل شبكات فرعية مكونة من مركز ومحيط أصغر، كما ويظهر الشكل:[1]

- الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولاتزال مركزا تجاريا هاما للمنتجات الزراعية عالميا، في حين تطورت الصين من مركز تجاري صغير نسبيا إلى ثاني أكبر مركز تجاري عالميا سنة 2019، نتيجة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة والنمو السريع الذي تشهده لتنتقل بذلك من محيط الشبكة وتصبح أهم الجهات الفاعلة؛
- تراجع الأهمية النسبية لعديد البلدان في شمال وغرب أوروبا التي كانت ضمن المراكز العشرة الأولى سنة 1995 لتحل محلها الاقتصاديات الناشئة (الهند، روسيا، جنوب إفريقيا).

ثانيا: التوزيع السلعي للتجارة الزراعية العالمية من المتوقع أن تستمر التجارة في المنتجات الزراعية في التوسع بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في العقد الماضي، ويرجع ذلك إلى انخفاض نمو الطلب في الصين والاقتصاديات الناشئة الأخرى وكذا انخفاض نمو الطلب العالمي على الوقود الحيوي.

الشكل 1-18: تطور حجم التجارة العالمية حسب المنتجات وتوقعاته

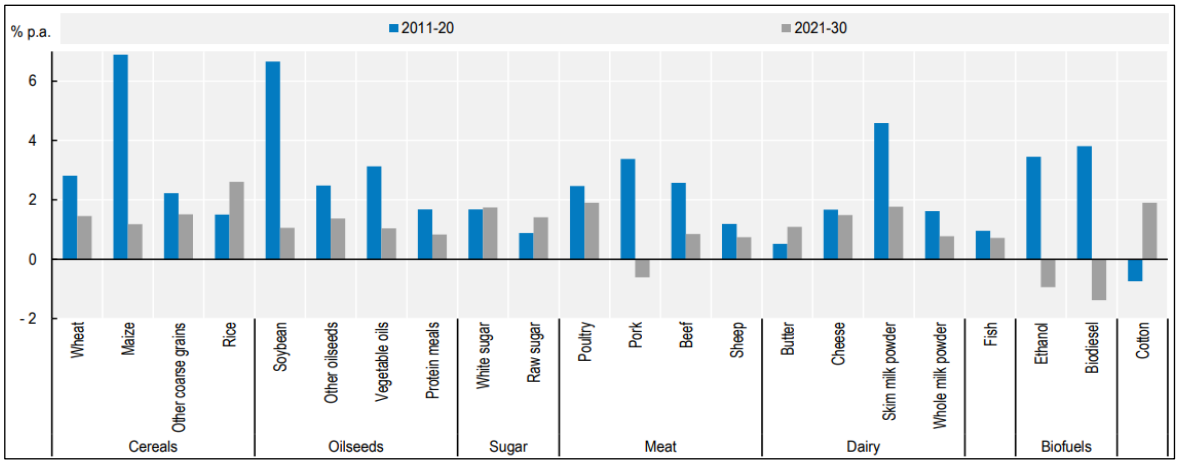

المصدر:OECD-FAO, AGRICULTURAL OUTLOOK, 2021-2030

يوضح الشكل نمو التجارة العالمية حسب المنتجات ومن المتوقع أن ينمو متوسط حجم التجارة بما نسبته1,3% سنويا خلال فترة التوقع مقارنة بنسبة 3% سنويا خلال السنوات الماضية، كما تشير التوقعات إلى تباطؤ واضح في التجارة عبر معظم المنتجات ليستثنى من هذا التباطؤ العام في التجارة الزراعية كل من الأرز

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة أسواق السلع الزراعية جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة**، روما، 2022، ص 9.

والقطن فيتوقع أن تنمو تجارة الأرز بنسبة 2,8% سنويا خلال العقد القادم مقارنة بنسبة 1,5% سنويا على مدى العشر سنوات الأخيرة، وهذا يرجع إلى الفائض الإنتاجي للهند التي يتوقع أن ينمو الإنتاج فيها أعلى من معدل الطلب المحلي، ليتم توجيهه نحو إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أين يتوقع زيادة في واردات الشركات المصنعة بمقدار 90% على مدى العقد القادم، كما يتوقع اتساع التجارة في القطن بمعدل1,9% سنويا مما يعكس الطلب المتزايد على القطن الخام من قبل صناعة النسيج والتي تقع في البلدان ذات الإمكانيات المحدودة في الإنتاج على غرار الفيتنام وبنغلادش وسيتم تلبية الطلب المرتفع على استيراد القطن من خلال زيادة الصادرات من قبل كبار المصدرين المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.[1]

كما أن هناك العديد من المنتجات الزراعية ذات حصة التداول المنخفضة مع وجود عدد قليل من المنتجات التي تتداول وتمثل مالا يقل عن ثلث الإنتاج العالمي، كما هو الحال بالنسبة للقطن والسكر وفول الصويا وكذا الزيوت النباتية التي تحوي درجة أعلى من المعالجة،[2] والانخفاض في الحصة التجارية لا يعني أنها غير مهمة لأن العديد من الدول النامية تَعتَبر واردات السلع الزراعية ضرورية لضمان الأمن الغذائي.

ومنه تختلف الدول العالم من حيث مساهمتها في الأسواق الزراعية بين ما هو مصدر وما هو مستورد للمنتجات الزراعية، وهذا التمايز نتيجة مجموعة من العوامل المتحكمة من بينها: توفر الموارد (طبيعية، بشرية ومالية)، استغلال واستخدام التكنولوجيا توفر الحماية ضمن الأسواق وغيرها، كل هذا أدى إلى ظهور قوى مهيمنة على أسواق المنتجات الزراعية من جهة الصادرات والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، في حين بقيت دول إفريقيا جنوب الصحراء أكبر المستوردين الصافيين لهذه المنتجات، تليها دول شمال إفريقيا، لتبقى دول آسيا والبحر الكاريبي ضمن الدول المصدرة والمستوردة في نفس الوقت.

[1] OECD-FAO, **AGRICULTURAL OUTLOOK 2021-2030**, op, cit, p55.
[2] FAO, **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO**, 2018-2027, op, cit, p48.

المبحث الثاني: الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية

تم تشكيل السياسة التجارية على المستوى العالمي من خلال سلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف، أين شملت المفاوضات مختلف مجالات التجارة العالمية. لكن لم تعط أحكام الجات الاهتمام الملائم لمشكلة تبادل المنتجات الزراعية لذا بقي هذا القطاع خارج اجتماعاتها والاتفاقات المنعقدة ضمنها، كما تم التغاضي عن المشاكل التجارية المتعلقة بالزراعة في المبادلات الدولية لفترة طويلة، ويعتبر الملف الزراعي من أعقد الملفات التي يتم معالجتها على مستوى المفاوضات التجارية العالمية والذي لم تستطع المفاوضات الوصول إلى اتفاق يرضي مختلف الأطراف حوله فهو يحظى بحماية ودعم كبيرين، ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى جملة الخصائص التي يتميز بها النشاط الزراعي.

المطلب الأول: مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية قبل وأثناء جولة الأورغواي

إن المفاوضات حول الملف الزراعي كانت بارزة في الجولات الثلاثة الأخيرة للجات والتي تمثلت في جولة كندي، جولة طوكيو وجولة الأورغواي، وهذا راجع إلى السياسة الزراعية المتبناة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية التي عارضت بقوة السياسة الزراعية المشتركة، وهو ما أدى إلى ضرورة وجود إطار قانوني دولي يعمل على تنظيم المبادلات الزراعية العالمية.

الفرع الأول: مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية قبل جولة الأورغواي قبل انعقاد جولة الأورغواي، تم انعقاد جولات أخرى هدفت إلى تذليل الصعوبات أمام البلدان المتفاوضة، وإيجاد صيغة مناسبة لكل الأطراف من أجل تحرير تجارة المنتجات الزراعية، لكن نتائجها لم تحقق الأهداف المخطط لها.

أولا: المفاوضات الزراعية في جولة كيندي انطلقت جولة كيندي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف رسميا في 4 مارس 1964 بجنيف واستمرت إلى غاية جويلية 1967. شاركت فيها حوالي 62 دولة تمثل 75% من التجارة العالمية وبلغ حجم التجارة الدولية محور التحرير حوالي 40 مليار دولار، وكان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق[1] كما تناولت هذه الجولة أيضا تحسين وسائل وصول المنتجات الزراعية للأسواق الدولية، بالإضافة إلى إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية دون إلزامها بمبدأ المعاملة بالمثل، وخلال هذه الجولة كان الصراع الأمريكي الأوروبي حول الدعم الزراعي الذي يتنافى مع مبادئ الجات.

[1] آيات الله بولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر، مصر)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص58.

وفي محاولة منها لحل قضايا هذا الملف غيرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها اتجاه تحرير تجارة المنتجات الزراعية حيث أصرت على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية، وأساليب دعم الإنتاج، والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات، والملاحظ أن الجات تضمنت عدم استخدام القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية إلا في حالة وجود فائض في العرض داخل السوق المحلي، وهو ما تعارض مع النص في المادة 22 من القانون الزراعي الأمريكي، الذي يسمح بوضع قيود غير تعريفية على الواردات الزراعية حتى ولو لم يكن هناك فائض في الإنتاج المحلي مما أدى بالرئيس الأمريكي احتراما لمبادئ الجات إلى عدم العمل بهذه المادة إلا أن الكونغرس الأمريكي قام بتعديلها لتستخدم بغض النظر عن تعارضها مع مبادئ الجات ليكون كرد فعل على إجراءات السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، لأن الصادرات الأمريكية كنتيجة للسياسة الأوروبية لم تتعد 10% من حجم إنتاجها الزراعي الكلي، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل قانون التوسع التجاري عام 1962، الذي يقضي أن تحرص أمريكا في المفاوضات التجارية تحت غطاء الجات إعطاء نفس القدر من الاهتمام لكل من قطاع الصادرات والزراعة بل تعداه إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة على جولة كيندي إلا بعد تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر استقرار صادراتها الزراعية بالضغط على سياسة الاتحاد الأوروبي خلال جولة كيندي، خرجت المجموعة الأوربية بقرار يقضي بأن السياسة الزراعية الأوربية المشتركة لن تكون محل تفاوض.[1]

هنا أثبتت المفاوضات التجارية المرتبطة بالمنتجات الزراعية أنها أكثر صعوبة في جولة كيندي من تلك المتعلقة بالسلع الصناعية، أين كان الشغل الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية هو أن تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية سيؤدي إلى انخفاض كبير في الصادرات الزراعية الأمريكية إلى أوروبا، وقد أكدت العروض الأولية من الاتحاد الأوروبي هذا، لذا عرفت المفاوضات الزراعية جمودا استمر حتى نهاية جولة كيندي[2] لتكون نتائج الجولة أن المنتجات الزراعية تتمتع بمزايا جمركية مع اتخاذ إجراءات دولية في نفس الوقت تكفل رفع الحدود الدنيا للأسعار، وضع برنامج للمعونة الغذائية للدول النامية في حدود 4,5 مليون طن من الحبوب

[1] عبد اللطيف عامر، **آثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 56.

[2] Robert E. Baldwin, **trade negotiations within the GATT /WTO Framework: Aswaey of successes and failures**, journal of policy Modeling 31, Department of Wisconsin-Madison, Madison, United State, 2009, p 517.

سنويا،[1] تم تخفيض الحقوق الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 20%.[2] وقد فشلت جولة كيندي للأسباب التالية:[3]

- الجزء الأكبر من الدول المتقدمة تتمسك بالسياسات التقييدية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الإنتاج الزراعي الوطني فكان من الصعب علاجها في مفاوضات دولية؛
- ممارسة حكومات الدول المتقدمة سياسة مساندة للإنتاج الزراعي الوطني ودخول المزارعين عن طريق تطبيق نظام أسعار وضمانات تتيح للمزارعين المضي في الإنتاج بأسعار تفوق الأسعار العالمية؛
- استلزم تطبيق هذه السياسات بدورها وضع القيود مثل الحصص على الواردات للتحكم في الأسعار وكميات الواردات المنافسة للسوق المحلي، ونتيجة لذلك فقد ظهر لدى هذه الدول فائض في الإنتاج الزراعي لم تتمكن من تصريفه إلا عن طريق برامج المساعدات الغذائية أو إعانات التصدير.

ثانيا: المفاوضات الزراعية في جولة طوكيو تم انعقادها في العاصمة اليابانية طوكيو في سبتمبر 1973، وتعد من أكبر الجولات السبع الأولى التي عقدت في إطار الجات، حيث عقدت خلال الفترة 1973-1979 وبلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة، بينهم 90 دولة أعضاء والباقي بصفة مراقبين، وتطرقت هذه الجولة لأول مرة إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى والقيود الكمية، بالإضافة الى التعريفة الجمركية.[4] وتم فيها تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية.

وأسفرت هذه الجولة عن وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت العديد من الاتفاقيات التي تحرر التجارة من القيود غير التعريفية[5] حيث طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الجولة قضية تقنين القطاع الزراعي ولكنها قوبلت بالرفض من قبل المجموعة الأوربية التي كانت عازمة على الحفاظ على مبادئ السياسة الزراعية المشتركة فيما بين أعضائها، وبالتالي غير راغبة في قبول أي إصلاح على تجارة المنتجات الزراعية واستمرت

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية في البلاد العربية وعوائق تبادلها ووسائل تنشيطها**، جامعة الدول العربية، 1975، ص29.

[2] آيات الله مولحسان، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003-2004، ص41.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سابق الذكر، ص 29.

[4] عبد اللطيف عامر، مرجع سبق ذكره، ص106.

[5] جويدة بلعة، **دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص19.

في سياستها[1] أصرت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة مختلفة عن باقي المنتجات الأخرى، كما أعلنت عن رفضها أي إجراء يتعلق بتعديل سياستها الزراعية، ورفضت أيضا ربط أي اتفاقية أخرى في المجال التجاري بسياستها الزراعية المشتركة[2] كل هذه الخلافات حالت دون عقد أي اتفاقية فيما تعلق بالمنتجات الزراعية وهكذا استطاعت هذه الأخيرة أن تبقي على تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن مبادئ الجات.

الفرع الثاني: أحكام اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية المنبثق عن جولة الاورغواي كانت جولة الأورغواي آخر محطة في الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية وقد تناولت جلَّ المجالات التجارية وتضمنت العديد من الموضوعات التي كان أبرزها الملف الزراعي، الذي كان محل التفاوض لفترة طويلة نتيجة السياسات التي تتبناها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية. بدأت الجولة الثامنة من مفاوضات الجات والمعروفة ب "جولة الأورغواي" لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتجارة الدولية حيث بحثت في كيفية تطبيق قواعد الجات على قطاع الزراعة الذي بقي لفترة طويلة خارج أحكام الجات.

أولا: المفاوضات التجارية حول المنتجات الزراعية في اجتماع بنتا دال ايست مرت جولة الأورغواي بمجموعة من المحطات كان منطلقها اجتماع بنتا دال ايست الذي كان في سبتمبر 1986، وقد أشار الإعلان إلى أن الهدف من تلك المفاوضات هو تحقيق المزيد من تحرير وتوسيع التجارة الدولية، بما يتضمن النفاذ إلى الأسواق من خلال إزالة القيود التي تعترض المنتجات، كما استهدف توسيع نطاق عمل الجات بطرح موضوعات جديدة وعالج العديد من الموضوعات المتعلقة بالتجارة الدولية من بينها المنتجات الزراعية. وتمثلت أهم مبادئ اجتماع بنتا دال ايست في:[3]

- اعتبار فترة المفاوضات بمثابة فترة انتقالية لا يتم فيها اتخاذ أي إجراءات تقييدية مشوهة للتجارة الدولية؛
- ضرورة تحقيق تحرير كامل للتجارة في المنتجات الاستوائية بما فيها المنتجات المصنعة نظرا لأهميتها بالنسبة لبعض الدول الأقل نموا؛

[1] محمد طوبا انغون، **منظمة التجارة العالمية والقضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، 2003، ص84.

[2] عبد اللطيف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] فطيمة حمزة، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الاوربي نموذجا**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص81.

- تحقيق المزيد من التحرر في تجارة المنتجات الزراعية وتحسين البيئة التنافسية عن طريق وضع ضوابط للتحكم في استخدام وسائل الدعم المباشر وغير المباشر والإجراءات الأخرى التي تؤثر على التجارة في المنتجات الزراعية.

وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن هذا الاجتماع بضرورة إصلاح السياسات الزراعية وتحرير تجارة المنتجات الزراعية، من خلال تخفيض أشكال الحماية واعتماد مبدأ الخيار الصفري (صفر رسم جمركي، صفر إعانات، صفر دعم محلي للأسعار)، الذي يقضي بإلغاء كل أشكال الدعم والإعانات وإزالة أشكال الحماية غير التعريفية (كمية) على المنتجات الزراعية المستوردة لفترة 10 سنوات من خلال الإجراءات التالية:[1]

- تحويل الاقتطاعات والضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات خاصة المتغيرة منها إلى رسوم جمركية ثابتة للوصول إلى مستوى يسمح بتسهيل فرص الوصول إلى الأسواق الداخلية؛
- التخلي عن كل أشكال الدعم الداخلي الممنوح للمزارعين الذي يؤثر مباشرة على الأسعار والأسواق، إزالة كل الإعانات الموجهة للتصدير مع المطالبة بالتفاوض حول الإعانات والمساعدات المتعلقة بالدخل الزراعي أما الإعانات التي لا تؤثر مباشرة على السوق والمتعلقة بالتكوين والتطوير فإنه يمكن الاستمرار في منحها.

لقد تمثلت جوانب الإصلاح ونقاط الخلاف ضمن الإعلان في ضرورة تحسين فرصة النفاذ والوصول إلى الأسواق من خلال تخفيض الحواجز الجمركية على حركة الواردات الزراعية، تحسين مناخ المنافسة، باعتماد أحسن وأفضل سلوك عند استعمال كل أشكال الإعانات المباشرة وغير المباشرة، وغيرها من الإجراءات التي تؤثر على التجارة الدولية للسلع الزراعية، مع التخفيض التدريجي لآثارها السلبية ومعالجة أسبابها، تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن استعمال قيود الصحة والصحة النباتية في تجارة المنتجات الزراعية إلى أدنى مستوى مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها.

وكانت نقاط الخلاف تتمحور حول مساندة مجموعة من الدول (كندا، أستراليا) للولايات المتحدة الأمريكية في طرحها من أجل إحداث إصلاح وانضباط أكثر في السوق وزيادة القدرة على التنبؤ بالتجارة الزراعية العالمية رفضت الدول الأوربية بعد أن كان موقفها إيجابيا عند بدء المفاوضات، حيث رفضت تغيير سياستها الزراعية والمبدأ الصفري الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وطالبت بمراجعة متدرجة لمستويات الحماية.[2]

---

[1] ذهبية لطرش، **آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص 21.

[2] ذهبية لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

كان مقررا لجولة الأورغواي أن تنتهي هذا العام، وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق حول المواضيع السابقة أعلن الأمين العام للاتفاقية في هذا الاجتماع إلى تمديدها حتى ديسمبر 1991[1] حيث عقد اجتماع وزاري تمثل في مؤتمر بروكسل 1990.[2] وكانت مقترحات مؤتمر بروكسل 1990، كما يوضحها الجدول

الجدول 1-1: المقترحات المقدمة في ديسمبر 1990

مجال التخفيضات	مقترح أمريكا	مقترح الدول الأوربية	مقترح اليابان	مقترح هلسروم
الدعم الداخلي	%75 2000/1990	%30 1996/1986	%30 1996/1986	%30 1995/1990
قيود الاستيراد	%75 2000/1990		لا فتح لأسواق الأرز	%30 (1995/1990) 5% نفاذ اجباري كحد أدنى
دعم الصادرات	%90 2000/1990	لا توجد تنازلات	الغاء شكلي	%30 1995/1990

المصدر: مقدم عبيرات ومحمد تهامي طواهر، موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاورغواي والاتفاق المتوصل اليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 2، 2002.

من خلال الجدول اتضح عدم الاتفاق حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها في حين عارضت المجموعة الأوربية وأيدتها اليابان، ويرجع رفض المجموعة الأوربية للمقترحات إلى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لها حيث يعيش 8% من السكان من القطاع الزراعي.[3]

تم الإعلان في 1990/12/7 على الفشل النهائي للمفاوضات بسبب الخلافات حول الإعانات الزراعية كما تحفظت اليابان عن فتح أسواق الأرز باعتبار أن معدل تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها من المنتجات الزراعية يعد ضعيفا، حيث لا يتعدى 50% سنة 1990 مقابل 143% في فرنسا و113% في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

ثانيا: المفاوضات التجارية حول المنتجات الزراعية في اتفاق بلير هاوس استمرت المفاوضات حول القطاع الزراعي ضمن الجات بغية الوصول إلى اتفاق شامل لمختلف الأطراف بعد فشل مختلف المفاوضات السابقة نظرا لتمسك كل طرف بموقفه، فمن أجل التوافق واختتام الجولة تواصلت المبادرات الرامية لتحقيق التوافق والتقليص من الخلافات وفي محاولة للإسراع باختتام الجولة قدم المدير العام للجات مسودة نهائية شاملة عرفت بـــ " مشروع دنكل Dunkel"، حيث شمل المشروع الزراعة وجميع المجالات الأخرى قيد التفاوض وقد احتوى

[1] علي بوخالفة، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكل التغذية**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص40.

[2] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 140.

[3] مقدم عبيرات ومحمد تهامي طواهر، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاورغواي والاتفاق المتوصل اليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 2، 2002، ص149.

[4] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص23.

على أول نص كامل حول الزراعة.[1] غير أن المجموعة الأوربية رفضت المسودة بعد 3 أيام من تقديمها مطالبة بإعادة التفاوض في بعض الأجزاء في المقابل كان تبني المجموعة لإصلاحات في السياسة الزراعية المشتركة 1992 تطورا هاما أسهم في تيسير المفاوضات حيث قرب هذا الإصلاح بين سياسة الاتحاد الأوربي وأهداف مسودة دنكل.[2] والجدول الموالي يوضح بعض الإجراءات في وثيقة دنكل

الجدول 1-2: مقترحات وثيقة دنكل

الإجراءات	وثيقة دنكل 1991
الدعم الداخلي	- دعم الأسعار والدعم المباشر خارج العلبة الخضراء في الإجراءات الكلية للدعم؛ - تخفيض نسبة 20%؛ - المرجعية التاريخية 1988/1986؛ - الدعم المباشر المسموح غير مرتبط بالإنتاج، أو المرتبط بتقليص المساحات الزراعية؛ - فترة التنفيذ 1995/1993؛
إجراءات على الواردات (ولوج الأسواق)	- تخفيضات في الرسوم الجمركية بنسبة 36% كمتوسط حسابي؛ - المرجعية التاريخية 1988/1986؛ - فترة التنفيذ 1999/1993؛ - استخدام الشرط الوقائي بحسب مستويات السعر أو حجم الواردات؛ - حقوق إضافية حدها الأقصى الثلث؛ - الرسم الجمركي الأصلي لمدة سنة قابلة للتمديد؛ - الحد الأقصى للولوج الى الأسواق بين 3% و5% من حجم الاستهلاك المحلي.

المصدر: عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية-أي سياسة زراعية للجزائر؟، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006.

في ماي 1992 تمكنت المجموعة الأوربية من التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الداخلية للسياسة الزراعية المشتركة مما فتح الطريق لمزيد من المفاوضات[3] حيث جاءت المبادرة الأوربية بمقترح من ألمانيا التي احتضنت اجتماع المجموعة وبريطانيا التي ترأست المجموعة بداية من منتصف 1992، وفحوى هذه المبادرة تجلى من خلال الإصلاحات التي أدخلتها المجموعة الأوربية على أشكال الدعم في سياستها الزراعية.

[1] Fao, **l'agriculture dans le GATT : Historique**, avalable at : https:// www.fao.org , seen at : 10/02/2021, on: 13 :15.

[2] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص67.

[3] Daniel Piazolo, **the impact of regionalisms on the multilateral trading order: French tariff bargaining in the Uruguay round working pap, Digitized version institution,** universitat Kiel; the Kiel institute of world economics, Kiel working paper, N 705, August 1995, p8.

أما الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت سابقا بمسودة دنكل، فرحبت بالمقترح الأوربي واحتضنت الاجتماع في واشنطن (1992/12/20) بمشاركة كندا واليابان وهو ما يعرف **باجتماع بلير هاوس**، وتناول الاتفاق المحاور التالية:[1]

- بروتوكول الوصول إلى الأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية؛
- اتفاقية تخفيض الدعم بكامل أشكاله وصوره وتحويل القيود غير تعريفية إلى قيود تعريفية؛
- اتفاق إجراءات فتح الأسواق وذلك بتحويل القيود الكمية على السلع الزراعية إلى قيود جمركية حيث يتم تثبيتها عند حد أقصى ثم تخفيضها تدريجيا؛
- دعم مشروع وزاري يتم اعتماده في مؤتمر مراكش 1994 لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا.

كما اتفق الأطراف على خفض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 21% على أساس الحجم على مدى 6 سنوات باستخدام فترة الأساس 1988/1986، قبول التخفيض بنسبة 36% في نفقات ميزانية دعم الصادرات كما اتفق الجانبان أيضا على أنه في حالة تلبية تدابير الدعم الداخلي ودعم الصادرات فإن الإجراءات الخاضعة للالتزامات التخفيض أو المدفوعات المباشرة المتعلقة بها لن تخضع للطعن بموجب قواعد الجات.[2] أما الدعم الداخلي تم الاتفاق على الإعفاء من التزام التخفيض بموجب مقياس الدعم الشامل، المساعدة المباشرة التي يدفعها المجتمع بموجب السياسة الموحدة الجديدة، لذلك كان من الممكن تقديم تعويض للمزارعين في المجتمع عن فقدان الدخل الناتج عن تخفيض الأسعار.

الفرع الثالث: محاور اتفاق الزراعة في جولة الأورغواي يعتبر اتفاق الزراعة أحد مخرجات اتفاقية الأورغواي التي وضعت المنطلق لتنظيم المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية، بعد أن كان يشوبها عديد المشاكل والتشوهات الناتجة عن السياسة الحمائية المتبعة من طرف الدول المتقدمة لتكون هذه الجولة أول من وضع الأحكام المنظمة لتجارة هذه المنتجات في ظل مشاركة مختلف الدول بما فيها الدول النامية.

أولا: اتفاق نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرص زيادة الصادرات لكل دولة إلى الدول الأخرى، من خلال آليات أربع تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية خفض معدلات التعريفة، ضمان حد أدنى للصادرات إضافة إلى الاستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية.[3]

---

[1] عامر عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] Robert A. Bogowsky and Joseph F.Francais, **the year in trade operation of the trade agreement program**, United State, International commission, 44th Report, July 1993, p20.

[3] محمد عمر حماد أبو الدوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص23.

وتعرف عملية **تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية ب "التعرفة"**، تم اتخاذ خطوة في مجال النفاذ إلى الأسواق تمثلت فيما يسمى "التعرفة" أي تحويل التدابير غير التعريفية إلى معدلاتها التعريفية، والتي تضاف للتعريفة العادية لتشكل مجمل القيود على السوق، وعلى الدول أن تعرف القيود غير التعريفية على الواردات.[1] تعني أيضا " أن يستبدل بالقيود غير التعريفية على الواردات من منتجات معينة قيودا تعريفية توفر حماية تجارية معادلة أو مكافئة للحماية التي كانت تقدمها القيود غير التعريفية للمنتجات المحلية المشابهة، وقد التزمت الدول الأعضاء بإلغاء القيود غير التعريفية على وارداتها الزراعية وأن تستبدل بها "تعريفة معادلة أو مكافئة" وذلك بموجب الحكم الوارد في الفقرة (2) من المادة (4) من اتفاق الزراعة، أين تنص على أنه لا يجوز للبلد أن يحتفظ أو يلجأ أو يعود إلى أية إجراءات أو تدابير من النوع المطلوب تحويله إلى تعريفة جمركية عادية، إلا ما تم النص عليه خلافا لذلك بالمادة (5) والملحق (5).

ومن بين الإجراءات التي التزمت الدول بتحويلها إلى تعريفات جمركية القيود الكمية على الواردات، التعريفات المتغيرة على الواردات، الحدود الدنيا لأسعار الواردات، تراخيص الاستيراد وغيرها.

وعليه تصبح التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها الدولة لحماية إنتاجها الزراعي المحلي، وكانت فترة الأساس التي يرجع إليها لمعرفة مستويات الحماية التي توفرها الإجراءات غير التعريفية هي الفترة 1986-1988.[2]

أما بالنسبة للدول التي لا تمتلك قيود غير تعريفية على الواردات الزراعية، أو التي يكون المعدل المكافئ مساويا للصفر أو قيمة سالبة، فإنه يتم الاعتماد على معدلات التعريفة السائدة عام 1986 كمعدل أساس لكل سلعة، ثم يتم تخفيض هذا المعدل بنسبة 10% للدول النامية و15% في حالة الدول المتقدمة.[3] **ويَرد** على عملية التعرفة **استثناءان** هما:

---

[1] بهاجيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، **اتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 107.

[2] عادل عبد العزيز السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)**، المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة "الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صنعاء، اليمن، 2009، ص228.

[3] محمد عمر حماد أبو الدوح، مرجع سبق ذكره، ص64.

أ. **الاستثناء الأول: آلية الوقاية الخاصة** وذلك في إطار تحفيز الدول على التحول من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة باستخدام ترتيبات خاصة للوقاية، وقد وردت في المادة (5) من الاتفاقية بأنه يمكن للعضو في المنظمة أن يقوم بفرض رسوم وقائية في حالتين:[1]

- الزيادة المفاجئة في الواردات الزراعية من بعض المنتجات الزراعية (تم تحديدها في جداول التزامات كل دولة)؛
- انخفاض مستوى الأسعار من منتج معين بشكل يهدد السوق المحلية، ولتقدير هذا الانخفاض يتم الاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج المعني خلال فترة الأساس 1986-1988، وقد ألزمت هذه المادة الأعضاء بأن يتم التنفيذ بطريقة تتسم بالشفافية، وذلك بإخطار مكتوب إلى لجنة الزراعة قبل اتخاذ الإجراءات بفترة لإعطاء فرصة للأعضاء ذوي المصلحة للتشاور بشأن الشروط الخاصة بتطبيق هذه الإجراءات، وقد تم النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيود غير تعريفية، الدول المنظمة حديثا إلى المنظمة العالمية للتجارة من الاستفادة من هذا الإجراء، حيث تم النص عليها صراحة في بروتوكولات الانضمام للمنظمة.

ب. **الاستثناء الثاني:** ويتضمن الحالات التالية

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من 3% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (1986-1988)؛
- إذا كان المنتج المستورد لا يحصل على دعم الصادرات؛
- المنتجات التي تحتاج إلى معاملة خاصة وفقا لاعتبارات الأمن الغذائي واعتبارات البيئة؛[2]
- إذا كانت الحصة المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس 1986-1988، وعلى أن تزداد بمعدل 0,8% سنويا من استهلاكها في السنوات التالية، لتصل الحصة إلى 8% من قيمة متوسط الاستهلاك السنوي خلال 6 سنوات؛
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية وعلى أن يتم التعهد بتحريرها.[3]

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص6.

[2] عبيرات مقدم ومحمد تهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص161.

[3] محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص44.

1. **تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية:** اتفقت الدول الأعضاء على إجراء تخفيضات جمركية بعد عملية التعرفة والربط،[1] كما يلي:

الجدول 1-3: معدل تخفيض التعريفات الجمركية ضمن اتفاق الزراعة

تخفيض التعريفة	الدول المتقدمة	الدول النامية
نسبة التخفيض	%36	%24
الحد الأدنى للتخفيض	%15	%10
الفترة الممنوحة	6 سنوات (1995-2000)	10 سنوات (1995-2004)

المصدر: Anita Regmi, reforming the WTO agreement on agriculture, congressional research service, 2020.

من خلال الجدول يتضح ما يلي:[2]

- الدول المتقدمة ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية بمتوسط 36 % على أن يتم التخفيض على أقساط سنوية متساوية وذلك خلال ستة سنوات؛
- الدول النامية ملزمة بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية بمتوسط 24 % على أن يتم التخفيض على أقساط سنوية متساوية وذلك خلال عشر سنوات؛
- الدول الأقل نموا التي لا يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1.000 دولار سنويا أعفيت من تخفيض تعريفاتها الجمركية. وتم تحديد **تخفيض الحد الأدنى** لكل خط تعريفة كما يلي:[3]
- 15 % للدول المتقدمة، 10 % للدول النامية، تم إعفاء الدول الأقل نموا، لكن عليها تحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية.

2. **ربط جميع التعريفات الجمركية الزراعية:** طبقا للفقرة (1) من المادة (4) من الاتفاق التزمت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بربط جميع تعريفاتها الجمركية الزراعية أي يتم ربط 100% من هذه التعريفات ويعني الالتزام بعدم زيادة هذه التعريفات عن المعدلات التي تم ربطها عليها. ولا شك أن الربط أي تحديد حد أقصى للتعريفة التي يمكن تطبيقها على المنتج الزراعي المستورد إنما يؤدي إلى تحقيق الاطمئنان والشفافية في تجارة المنتجات الزراعية خاصة في ظل عدم وجود قيود غير تعريفية على تجارة هذه السلع.[4] هنا تجدر

---

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004، ص217.

[2] عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص48.

[3] Sophia Murphy, **The Uruguay Round agreement on agriculture and its renegotiation**, Friedrich EBERT Stiftung focus on WTO, N°5, April 2003, Geneva, p12.

[4] عادل السن، مرجع سبق ذكره، ص233.

الإشارة أنه قبل جولة الأورغواي كانت بنسبة 58% فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في الدول المتقدمة، و17% فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في الدول النامية.[1]

أما بالنسبة لتنفيذ عملية ربط التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية المفروض عليها تعريفة جمركية غير مربوطة فقد سمح الاتفاق للبلدان النامية بربط تعريفاتها الزراعية عند مستويات تراها مناسبة، وتحقق الحماية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة للواردات[2] حتى ولو كانت مستويات الربط التي كانت مطبقة قبل جولة الأورغواي، وهذا ما يطلق عليه المرونة في تحديد سقوف الربط قبل جولة الأورغواي.

ثانيا: اتفاق الدعم المحلي للمنتجات الزراعية إن الاضطرابات التي لوحظت في السوق الدولية ليست فقط بسبب تدابير الحماية ولكن ترجع أيضا إلى تدابير الدعم الداخلي للمنتجين التي اعتمدتها الدول الأعضاء، لذا أدى اتفاق الزراعة في جولة الأورغواي إلى تغيُّر عميق في طريقة التعامل مع الدعم المحلي والحد منه، وفي نفس الوقت إفساح المجال واسعا أمام الحكومات لتقوم بتصميم سياساتها الزراعية المحلية لمواجهة تنوع واسع في الظروف الخاصة في قطاع الزراعة الخاص بكل دولة والتكيف معها،[3] حيث يهدف هذا النهج المتفق عليه إلى المساعدة في ضمان عدم تقويض الالتزامات الملزمة الخاصة في مجالات النفاذ إلى الأسواق، والمنافسة في الصادرات، من خلال إجراءات الدعم المحلي.

1. **أقسام تدابير الدعم المحلي:** تم تصنيف سياسات الدعم المحلي إلى قسمين أساسيين هما:[4]

- **القسم الأول:** هو تدابير الاستثناء ويقصد بها السياسات التي يتم فيها منح مجال للحكومات أين يكون تأثيرها المشوه المحتمل على التجارة والإنتاج ضئيلا أو أقل (غير مشوه)؛
- **القسم الثاني:** تدابير غير مستثناة وهي الفئة المتبقية التي يكون لها تأثير مشوه على التجارة (مشوه).

وتتمثل هذه التدابير فيما يعرف بالصناديق (العلب): حيث يشمل الصنف الأول الصندوق الأخضر أما الصنف الثاني فيشمل الصندوق البرتقالي (الأصفر أو الأحمر أو الكهرماني).

---

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي (دراسة حالة بعض البلدان الناشئة: الهند والبرازيل)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص118.

[3] نهاد خليل الدمشقية وتمام صبيح، **مشروع تطوير سياسات التجارة والتحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، سوريا، ص66.

[4] Edwini kessie, **Agreement on agriculture: three pillars**, WTO, Edinburgh, October 2017, p17.

صناديق الدعم: يعرف الدعم في مصطلحات منظمة التجارة العالمية ضمن ثلاث صناديق، يتم التمييز بينها من خلال الألوان وهي الأخضر (دعم مسموح)، الأحمر (دعم محظور) وتم إضافة الصندوق الأزرق للدعم مرتبط ببرامج تحد من الإنتاج إضافة إلى استثناءات للدول النامية تسمى أحيانا (الصندوق الخاص والتمييزي).[1]

أ. **الصندوق الأخضر:** يحدد الملحق (2) من اتفاق الزراعة المعايير والشروط العامة للإعفاء من الالتزام بخفض الإعانات المحلية تعرف الإجراءات التي تقع ضمن بنود الملحق (2) باسم "الصندوق الأخضر"، حيث تعتبر إجراءات دعم "الصندوق الأخضر" محايدة اقتصاديا لذلك لا تفرض منظمة التجارة العالمية أي قيود مالية على هذا النوع من الدعم، والشرط الأساسي للتأهل لإعفاء "الصندوق الأخضر" هو أن تدابير الدعم يجب ألا يكون لها أو على الأقل آثار مشوهة على التجارة والإنتاج،[2] وبناء على ذلك يجب أن تتوافق جميع التدابير التي يطلب الإعفاء بشأنها مع المعايير الأساسية التالية:[3]

- يجب تقديم الدعم من خلال برنامج حكومي ممول من القطاع العام لا ينطوي على تحويل من المستهلكين يجب ألا يتضمن دعما سعريا للمنتجين.

ويقدم الملحق (2) قائمة غير حصرية بتدابير الدعم المحلية التي يجوز لأعضاء منظمة التجارة العالمية طلب الإعفاء من التزامات الخفض فيها، حيث يجب أن يفي إجراء الدعم بالمعايير الخاصة بالسياسات المحددة بالتفصيل في الملحق. وتتمثل في:

الجدول 1-4: المعايير الخاصة بالسياسات المعفاة من الدعم

البرامج الحكومية	هناك برامج حكومية تقدم خدمات أو منافع للزراعة أو المجتمع الريفي، وهي تشمل مكافحة الآفات والأمراض، دعم التدريب والمعلومات، البنية التحتية (المياه، الكهرباء)، برامج البحث، ولضمان الحياد الاقتصادي لهذه المساعدات يضاف أن هذه البرامج لا تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين أو المجهزين.
برامج المعونة الغذائية المحلية	النوع الثاني من المساعدات يتكون من برامج المعونة الغذائية المحلية للأشخاص المحتاجين، بشرط أن يتم إحضار المنتجات من المنتجين "بأسعار السوق". المساعدات للتخزين العام للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي.
المدفوعات المباشرة	الفئة الثالثة من المساعدات "الصندوق الأخضر"، تسمح اتفاقية الزراعة بإعفاء عدد غير محدود من الأشكال المختلفة للمدفوعات المباشرة للمنتجين الزراعيين من التزامات الخفض. تتكون السلسة الأولى من المدفوعات

[1] نهاد خليل الدمشقية وتمام صبيح، مرجع سابق، ص 67.

[2] United Nation Conference on trade and development, **dispute settlement world trade organization**, agriculture, New York, and Geneva, 2003, P 25.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، **مذكرات فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة**، متوفر على الرابط: www.fao.org/3/a-j5012a تاريخ الاطلاع: 09-03- 2021، على الساعة 11:30.

	المباشرة من المساعدات من أجل تنمية الهياكل الزراعية، برامج التقاعد، التي تمنح بشروط أن الأرض لم تعد مستخدمة في غضون ثلاث سنوات بعد منح المساعدة. مساعدة تشجيع المنتجين على وقف أنشطتهم بشكل دائم، أو تغيير إلى الأنشطة غير الزراعية بشرط أن يتقاعد المنتجون كليا من الإنتاج، أو مساعدات استثمارية للمنتجين الذين يمرون بعيوب هيكلية مثبتة موضوعيا. كما يتم تصنيف تدابير دعم الدخل المنفصلة (أي التدابير التي لا تتعلق بالمستويات الحالية للإنتاج أو الأسعار) في "الصندوق الأخضر"، من أجل الاستفادة من هذا الاحتمال يجب ألا تكون المبالغ المدفوعة مرتبطة بالكميات المنتجة أو العملية المشحونة، ويجب تحديد الأهلية لهذا النوع من المساعدة من خلال معايير لا تتعلق مباشرة بالإنتاج مثل الدخل، عندما يأخذ هذا الدعم شكل تأمين الدخل يمكن تصنيفه في "الصندوق الأخضر" بشرط أن يتم منحه لمنتج تكبد خسائر في الدخل تتجاوز في سنة معينة 30% من متوسط الدخل الإجمالي، وأن هذه المساعدات تعوض أكثر من 70% من الدخل المفقود.
المساعدة البيئية والمساعدة الإقليمية	تم تضمين المعونة البيئية والمساعدات الإقليمية للمزارعين في المناطق المحرومة ضمن "الصندوق الأخضر"، حيث يجب أن تكون كل منطقة محرومة منطقة جغرافية محددة بوضوح مع هوية اقتصادية وإدارية، وتعتبر محرومة وفق معايير محايدة وموضوعية منصوص عليها في القانون أو اللوائح، وتشير إلى أن الصعوبات التي تواجه المنطقة تنشأ من أكثر من ظروف مؤقتة، يجب أن يتوافق مبلغ الدفع مقابل المساعدة البيئية مع التكاليف الإضافية التي ينطوي عليها الامتثال للبرامج الحكومية لحماية البيئة.
الإغاثة من الكوارث الطبيعية	مدفوعات الإغاثة من الكوارث الطبيعية، مدرجة أيضا في الصندوق الأخضر، حيث لا يسمح بهذه المدفوعات إلا إذا أظهر المنتجون خسارة في الإنتاج تتجاوز 30 %من متوسط الإنتاج، وستعوض مالا يزيد عن التكلفة الإجمالية لاستبدال خسارة الإنتاج.

المصدر: Anil Dongre, Understanding the agreement on agriculture under world trade organization, tecnia journal of management studies, Vol.1, NO2, 2007

وينص اتفاق الزراعة على أن كل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ملزمون بضمان أن جميع هذه التدابير يتم الحفاظ عليها بما يتفق وشروط الملحق (2)، وأي إجراء لا يفي بهذه الشروط يتم تضمينها في حساب إجمالي مقياس الدعم الكلي الحالي للسنة المعنية.

ب. **الصندوق الأزرق:** يشمل هذا الصندوق أنواع الدعم المقدمة في إطار برنامج الحد من الإنتاج والتي تعفى من التزامات التخفيض ويشترط في هذه المدفوعات أن تكون:

- مقدمة على أساس مساحة إنتاج محددة وثابتة؛
- مقدمة على أساس 85% أو أقل من حجم الإنتاج في فترة الأساس تقدم في مجال الثروة الحيوانية على أساس عدد محدد من الحيوانات.[1] هذا الدعم غير محدد بسقف وقد استثني من التخفيضات بناء على اتفاق بلير هاوس الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية قبل الشروع في جولة الأورغواي

[1] عبد الرحمان تومي ورابح يخلف، **اتفاقية التجارة الزراعية وآثارها على أداء التجارة الزراعية العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، 2015، ص 11.

1986، وقد اعتبر مشوها بطريقة أقل للتجارة لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج ولا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج.[1] وتخضع هذه الأنماط من الدعم لمحددات هي:[2]

- الحد الأدنى من الدعم المسموح: بموجب هذا المحدد لا يشترط تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة في السنة التي لا تتجاوز فيها القيمة الإجمالية للدعم الخاص بالمنتج 5% من القيمة الإجمالية من إنتاج المنتج الزراعي المعني، كما ويعد الدّعم غير المخصص لمنتج معين والذي لا يتجاوز 5% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي المعفى من التخفيض يتم تطبيق الحد 5% على الدول المتقدمة، بينما 10% الحد الأدنى للدول النامية.
- الإجراءات التنموية: يتم استثناء التدابير المشجعة للتنمية الريفية والزراعية والتي تعد جزء لا يتجزأ من برامج التنمية في الدول النامية، وتتمثل في دعم الاستثمار المتاح بشكل عام للزراعة في البلدان النامية دعم المدخلات الزراعية المتاح بشكل عام للمنتجين ذوي الدخل المنخفض، أو المنتجين فقراء الموارد في الدول النامية، الدعم المحلي للمنتجين لتشجيع التحول من الزراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة.

ج. الصندوق الأحمر(الأصفر أو الكهرماني): يشمل جميع تدابير الدعم المحلي التي تؤدي إلى تشويه الإنتاج والتجارة (مع وجود بعض الاستثناءات)، وقد تم تحديد هذه التدابير في المادة 6 من الاتفاق بشأن الزراعة وتشمل كل أنماط الدعم المحلي (باستثناء الواردة في الصندوقين الأخضر والأزرق) تبعا للسياسات والتدابير المعتمدة من قبل الدولة،[3] وهو الدعم المالي المقدم لدعم أسعار المنتجات الزراعية أو الإنتاج أو تقديم خدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الإنتاج، أو تقديم منح وقروض أو مساهمات مدفوعة للمشاريع.[4]

2. **التزامات التخفيض:** اتفقت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية والمسبب لأحداث إعوجاج بالتجارة الزراعية، وقد تم التمييز بين الدول المتقدمة والنامية والدول الأقل نموا، وهو ما يوضحه الجدول

---

[1] حفيظة خضراوي، **سياسة الاتحاد الاوربي للسلع الزراعية وانعكاساته على القطاع الزراعي الجزائري –دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص57.

[2] United Nation Conference on trade and development, **dispute settlement world trade organization, agriculture,** op, cit, p28.

[3] نهاد خليل الدمشقية وتمام صبيح، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، 2009، ص14.

الجدول 1-5: التزامات التخفيض المنبثقة عن اتفاق الزراعة

أنواع التدابير	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الأقل نموا
مستوى الدعم	خفض بنسبة 20% على مدى 6 سنوات	خفض 13,3% على مدى 10 سنوات	معفاة

المصدر: Kofi Nove, Johan Staaz, Promouvoir les échanges commerciaux pour réduire la pauvreté: les accords de l'OMC et l'agriculture en Afrique de l'ouest, un rapport de l'accord de coopération, N°2 sur le sécurité alimentaire, MSU International développement working paper, N 80F, Michigan state université, USA, 2002.

3. آلية تنفيذ التعهدات بالتخفيض (تدابير الدعم المحلي): أشارت المادة السادسة من اتفاق الزراعة إلى أن الالتزامات بتخفيض الدعم المحلي تستند إلى ما يعرف بمقياس الدعم الإجمالي (AMS).[1] يعبر بصورة نقدية عن أساليب دعم المنتجات الزراعية لثلاث مكونات هي: الدعم المقدم للمنتجات المحددة، الدعم المقدم للقطاع ككل (المدفوعات النقدية غير المسموح بها)، المقياس المكافئ للدعم، والذي يتضمن بعض الإعانات غير المسموح باستخدامها وبتجميع المكونات السابقة لكل سنة من سنوات فترة الأساس (1986-1988)، وإيجاد المتوسط نحصل على مقياس الدعم الكلي باعتباره حد أقصى لما يسمح بتقديمه من دعم في نهاية الفترة[2] وهو ما يعني ضرورة تخفيض مستويات الدعم الفعلية سنويا حتى تصل إلى هذا المقياس، كذلك نلاحظ أن هذا المقياس يتم التعبير عنه بالعملة المحلية لكل دولة ولأغراض المقارنة تم الاتفاق على اختيار معدل صرف ملائم لعملة دولية (الدولار) خلال فترة الأساس.

الشكل الموالي يوضح ملخص لتدابير الدعم المحلي للمنتجات الزراعية المنبثق عن اتفاق الزراعة

[1] عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص219.

[2] محمد عمر حماد أبو الدوح، مرجع سبق ذكره، ص67.

الشكل 1-19: إجمالي الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

التدابير التي لا تخضع لالتزامات التخفيض. ويمكن استخدام هذه القيود دون حدود مالية للدعم بشرط استيفاء معايير التنفيذ ذات الصلة. وقد يندرج الإعفاء من تدابير الدعم من التزامات التخفيض تحت فئات أو "صناديق" السياسات الأساسية الثلاث التالية.			التدابير التي تخضع لالتزامات التخفيض المقررة والحدود المقيدة. وكثيرًا ما يشار إلى التدابير التي لا تستوفي معايير الإعفاء الخاصة بالصندوق الأخضر أو صندوق التنمية أو الصندوق الأزرق كتدابير للصندوق الكهرماني.
الصندوق الأخضر (الاتفاق المتعلق بالزراعة - الملحق 2)	صندوق التنمية (المادة 2.6 من الاتفاق المتعلق بالزراعة)	الصندوق الأزرق (المادة 5.6 من الاتفاق المتعلق بالزراعة)	الصندوق الكهرماني (المادة 6 من الاتفاق المتعلق بالزراعة)
تشمل تدابير الصندوق الأخضر السياسات المحلية التي **لا** يكون لها أي **تأثير** أو **تأثير ضئيل على التجارة والإنتاج**، مثل الخدمات الحكومية في مجال البحث والتطوير والإرشاد والاستثمار في البنية التحتية. كما تشمل المدفوعات المباشرة لمنتجي المنتجات الزراعية الأساسية، مثل دعم الدخل الذي ينفصل عن الإنتاج، والمساعدة في تعزيز التكيف الهيكلي في الزراعة، والمدفوعات المباشرة في إطار برامج المساعدة البيئية والإقليمية.	توفر تدابير صندوق التنمية للبلدان النامية مرونة إضافية من أجل تقديم الدعم المحلي. وتشمل هذه الفئة التدابير التي تتخذها البلدان النامية، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من برامجها الإنمائية وتشجع التنمية الزراعية والريفية. وتشمل هذه التدابير الإعانات للاستثمارات المتاحة بوجه عام للزراعة، وإعانات المدخلات الزراعية المتاحة عموما للمنتجين ذوي الدخل المنخفض أو الموارد الفقيرة، والدعم المحلي للمنتجين لتشجيع التنويع من زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة.	تشبه تدابير الصندوق الأزرق تدابير الصندوق الكهرماني ولكنها تتطلب من المزارعين الحد من الإنتاج، وبالتالي الحد من تشوهات الإنتاج. وفي الوقت الحاضر، لا توجد حدود على دعم الصندوق الأزرق.	يشمل الصندوق الكهرماني تدابير لدعم الأسعار أو دعم المدخلات المرتبطة مباشرة بالإنتاج. وهذا الدعم خاضع لحدود: قام 32 بلدًا عضوا في منظمة التجارة العالمية لديها دعم محلي غير معفى خلال فترة الأساس بالتزامات التخفيض. ويجب على الأعضاء الذين لا يمتثلون لهذه الالتزامات الحد من دعم الصندوق الكهرماني ضمن مستويات الحد الأدنى. ويتم التعبير عن التزامات التخفيض بعبارة " قياس الدعم الإجمالي" (Total AMS)، الذي يحد فعلياً من الدعم المشوه للتجارة.	مستويات الحد الأدنى هي كميات الحد الأدنى للدعم المحلي المسموح به حتى وإن كان يشوه التجارة – حيث يصل إلى 5 في المائة من قيمة الإنتاج بالنسبة إلى البلدان المتقدمة، و10 في المائة لمعظم البلدان النامية. وينطبق حكم الحد الأدنى على كلٍّ من الدعم المرتبط بمنتج معين وبدعم لا يتعلق بمنتج معين.

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية، روما، ايطاليا، 2018.

ثالثا: اتفاق دعم صادرات المنتجات الزراعية كانت قدرة البلدان على تحديد ومراقبة دعم الصادرات الزراعية أحد أهم القضايا التي تم مناقشتها حيث حاول الاتفاق لأول مرة حظر دعم الصادرات، ومع ذلك يسمح باستمرار الإعانات الحالية رهنا بالتخفيضات المتفق عليها كما تحدد الجداول مستوى الدعم خلال فترة الأساس، إن هذه المستويات محددة بموجب المادة 168 من اتفاقية الجات، وبناء على هذه المستويات قبلت البلدان الالتزامات بشأن الحد الأقصى لدعم الصادرات في المستقبل.[1]

1. أنواع الدعم الخاضعة للتخفيض: الأنواع المختلفة من الدعم التي يتضمنها التعهد بالتخفيض هي:[2]

[1] Tim Josling and others, **The International Agricultural trade research consortium, the Uruguay round agreement on agriculture: An evaluation**, commissioned paper, University of California, Number 9, 1994, p11.

[2] بهاجيرات لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، **مقدمة لاتفاقات المنظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص132.

- بيع المنتجات أو التخلص منها بغرض التصدير الذي تقوم به الحكومات بأسعار أقل من الأسعار المماثلة للمنتجات المشابهة في السوق المحلية؛
- المدفوعات لتصدير منتج والممولة من عمل تقوم به الحكومة سواء من خلال الحساب العام أو من خلال فريضة مالية أو رسم مفروض على المنتج المعني؛
- تقديم دعم لتخفيض نفقات التسويق (أي تسويق الصادرات) شاملة نفقات تحسين أو رفع الدرجة نفقات التجهيز أو المعالجة، نفقات النقل والشحن الداخليين لشحنات التصدير عندما تقدم بشروط أفضل من تلك الخاصة بالشحنات المحلية (وقد تم إخطار الدول النامية).

2. **التزامات التخفيض:** تخضع كل أنواع الدعم المذكور إلى التزامات التخفيض التي تشمل

- حجم الصادرات المدعومة؛
- المبالغ المخصصة في الموازنة لهذا الدعم ولغرض هذا التخفيض تم تقسيم المنتجات إلى فئات خاضعة لمعدلات تخفيض مختلفة.

أ. **فئات المنتجات:** تظهر التزامات التخفيض في جداول أعضاء منظمة التجارة العالمية على أساس منتج محدد لذا تم تقسيم المنتجات الزراعية في البداية إلى 23 منتج مثل: القمح والحبوب الخشنة، السكر، لحم البقر الزبدة، الجبن والبذور الزيتية، حيث تعتبر التزامات الحجم ونفقات الميزانية لكل منتج أو مجموعة المنتجات المحددة في جداول الأعضاء ملزمة بشكل فردي، فعلى الرغم من السماح بالتخطي المحدود من السنة 2 إلى 5 سنوات التنفيذ يوجب على جميع الدول الأعضاء بحلول السنة الأخيرة من سنوات التنفيذ أن يكونوا ضمن المستويات السقفية النهائية لدعم الصادرات.

ب. **معدلات التخفيض:** تلتزم البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة بالتخفيض عن طريق خطوات سنوية متساوية على مدى ستة سنوات بنسبة 21% من حجم الصادرات المدعومة في فترة الأساس، وما يقابلها من نفقات الميزانية لدعم الصادرات بنسبة 36%.[1] أما الدول النامية الأعضاء ملزمة بالتخفيض بنسبة 14%على مدى 10 سنوات فيما يتعلق بحجم الصادرات المدعومة، و24% خلال نفس الفترة فيما يتعلق بنفقات الميزانية كما يجوز للبلدان النامية خلال فترة التنفيذ الاستفادة من حكم المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاتفاقية التي تسمح لها بمنح دعم لتكاليف التسويق وإعانات النقل الداخلي، شريطة ألا يتم تطبيقها بطريقة من شأنها الالتفاف على التزامات التخفيض وقد نص الاتفاق على ضرورة أن تتخذ البلدان المتقدمة التدابير اللازمة

[1] World Trade Organization (WTO), **the WTO agreement series (3 agriculture),** 2003, p19.

لمواجهة الآثار السلبية التي يحتمل أن تنجم عن برامج الإصلاح على البلدان الأقل نموا والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.[1] بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بشكل مباشر بالتزامات التخفيض يحتوي الاتفاق على شروط مصممة لمنع استخدام دعم الصادرات غير المدرجة بشكل محدد في المادة 9 بطريقة تمكن التهرب من التخفيض بالإضافة إلى شروط منع التحايل:[2]

- تعريف المساعدات الغذائية كي لا يتم استخدام التعاملات المزعوم أنها مساعدات غذائية، ولكنها لا تحقق معايير محددة في الاتفاق؛
- وضع أنظمة متفق عليها عالميا حول اعتمادات التصدير والإجراءات المشابهة حتى لا تستخدم مثل هذه الإجراءات للتهرب من الالتزام؛
- الالتزام بالإخطار: يجب على جميع الأعضاء إخطار لجنة الزراعة سنويا فيما يتعلق بدعم الصادرات، ويشمل ذلك بيانا يفيد بأن إعانات الدعم التجاري للمنتجات الزراعية لم تستخدم بالنسبة للدول الملزَّمين بالتخفيض يجب أن يتضمن الإخطار الاستخدام السنوي للإعانات من حيث الحجم ونفقات الميزانية، حيث تعد إخطارات دعم الصادرات جزء أساسي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات من قبل لجنة الزراعة؛

ج. **قيود التصدير:** تتطلب اتفاقية الزراعة من الدول الأعضاء التي تنظر في فرض قيود جديدة على صادرات المواد الغذائية أن تولي اعتبار لتأثيرات هذه القيود على الأمن الغذائي للدول المستوردة، حيث عليهم إخطار لجنة الزراعة قبل فرض قيود التصدير الجديدة والتشاور مع الأعضاء المتضررين إذا طلبوا ذلك.

وقد أقر المشاركون في دورة الأورغواي باحتمال ظهور مشاكل مرحلة الانتقال للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء وذلك بسبب تقييد الصادرات المدعومة مما يرفع فاتورة الواردات الغذائية بنسبة لا تقل عن 10%، بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغذاء المستورد في الدول النامية،[3] لذا يحدد القرار كيفية تقديم معونات غذائية في شكل منح ومعونات نقدية للتنمية الزراعية إضافة إلى إمكانية قيام الصندوق والبنك الدوليين بتمويل قصير الأجل للواردات الغذائية، وتتولى لجنة الزراعة متابعة التقيُّد بهذا القرار كما سيخضع القرار للمراجعة المنتظمة من جانب المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص158.

[2] انظر: نهاد خليل الدمشقية وتمام صبح، مرجع سبق ذكره، ص71.

-World Trade Organization (WTO), the WTO agreement series (3 agriculture), op. cit, p21.

[3] المرسي السيد حجازي، **منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، دون طبعة، ص40.

الجدول 1-6: ملخص معدلات التخفيض المطلوب ضمن اتفاق الزراعة

		الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الأقل نموا
النفاذ إلى الأسواق	متوسط التعريفة	%36	%24	معفاة
	الحد الأدنى من التخفيض	%15	%10	معفاة
الدعم المحلي	تخفيض القياس الإجمالي للدعم	%20	%13,3	معفاة
دعم الصادرات	قيمة الإنفاق من الميزانية	%36	%24	معفاة
	قيمة الصادرات المدعومة	%21	%14	معفاة

المصدر: United Nation Conference on trade and development, dispute settlement: World Trade Organization, Agriculture, New York, and Geneva, 2003.

يعتبر اتفاق الزراعة أحد أهم الاتفاقيات التي انبثقت عن جولة الأورغواي والتي أعطت منطلقا جديدا لتجارة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، بعد تحرير القطاع من مختلف القيود والعراقيل التي حالت دون القدرة على التواجد بالأسواق الدولية لبعض الدول، نتيجة الحماية الكبيرة المطبقة من طرف دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وبذلك يتم تنظيم التبادل الدولي للمنتجات الزراعية بعد سنوات من المفاوضات.

المطلب الثاني: تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول المنتجات الزراعية بعد جولة الأورغواي

رغم التوصل إلى اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الأورغواي إلا أنَّ هذا القطاع ظل من أهم الموضوعات في إطار مفاوضات تحرير التجارة ضمن المنظمة العالمية للتجارة، بسبب الخلافات بين الدول نتيجة التحرير غير التام للمنتجات الزراعية ضمن الاتفاق السابق، والذي يرجع إلى المواقف المتضاربة بين الدول المنتجة (الولايات المتحدة الأمريكية) ودول المجموعة الأوربية ومن يساندها، وعليه برز صراع بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة، وداخل الدول المتقدمة من جهة أخرى ما نتج عنه تشكل مجموعة من التحالفات ذات المصالح المشتركة.

الفرع الأول: المفاوضات الزراعية في إطار جولة الدوحة للتنمية بعد وضع الاتفاق المتعلق بتجارة المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء خلال جولة الأورغواي استمر العمل بعدها على ترسيخ ودعم هذا الاتفاق من خلال المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها من طرف المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لتأمين التطبيق الصحيح والكامل لهذه الاتفاقية (نظرا لحساسية هذا القطاع ومختلف القيود المحيطة به)، بالإضافة إلى ضمان المزيد من التحرير لتجارة هذه المنتجات والتقليص من التشوهات التي تشهدها التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

أولا: اتفاق الزراعة بمؤتمر سياتل 1999 انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمركز المؤتمرات والتجارة بسياتل واشنطن الأمريكية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1999، وقد ترأست الولايات المتحدة الأمريكية الدورة وشارك في هذا المؤتمر وزراء ومسؤولون من أكثر من 150 دولة، إلا أنّ نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال إذ أنّها كانت مناقضة لما كان يتوقع أن يُسفر عنه انطلاق جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف، للمزيد من تحرير التجارة وخصوصا في مجالات المنتجات الزراعية وقد تم اختتام المؤتمر دون التوصل إلى اتفاق، على العموم تقرر استئناف المفاوضات حول تجارة المنتجات الزراعية والخدمات بداية من عام 2000، كما اتفقت عليه البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وضمنته في الاتفاقية حول الزراعة والاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات.[1]

تعود أسباب فشل مؤتمر سياتل إلى تباين المصالح للأطراف المشاركة واستبعاد الكثير من الدول النامية إضافة إلى الخلاف الأمريكي الأوربي حول الشق الزراعي وخاصة مسألة الإعانات التي يطبقها الاتحاد الأوربي في إطار السياسة الزراعية المشتركة.[2] لذا كان من الواضح منذ البداية وجود موقفين متعارضين ترأست فيه الولايات المتحدة الأمريكية المجموعة الأولى والاتحاد الأوربي المجموعة الثانية، حيث أصرت المجموعة الأولى على دمج القطاع دمجا كاملا في ذات القواعد والضوابط التي تحكم تجارة المنتجات الأخرى أي تحرير شبه كامل وإلغاء مختلف أشكال دعم الصادرات الزراعية والسماح فقط بالدعم غير المشوه للتجارة، أما الموقف الثاني فكانت نقطة البداية فيه هي الاختلاف الكبير لقطاع الزراعة عن القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد وعليه فهي لا توافق أن يُعامل نفس معاملة المنتجات الأخرى وأعلنت أنها لا تسمح بإلغاء الدعم على الصادرات والأخذ في الاعتبار خصوصية هذا القطاع (تعدد الدور الذي يؤديه فإلى جانب إنتاج منتجات يتاجر بها أي تحقيق أرباح، هناك أهداف ذات طبيعة غير تجارية كتحقيق الأمن الغذائي القومي، وتنمية المناطق الريفية، وحماية دخول المزارعين)، أين اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع تعدد الوظيفة مجرد محاولة من المجموعة الأوربية للاستمرار في سياستها الحمائية، إضافة إلى الوضع في اليابان وكوريا حيث قامت المنظمات غير الحكومية في كوريا واليابان بتوزيع منشورات في سياتل للتنديد بالضغوط التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة لتحرير تجارة المنتجات الزراعي وأوضحت تراجع حجم الإنتاج منذ بدء العمل بالاتفاقية 1995، إضافة إلى

[1] أوكار غورلار، **المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص18.

[2] عياش قويدر، **آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، 2005، ص60.

ظهور مجموعة الدول النامية التي لم تتبنى موقف محدد حول موضوع تجارة المنتجات الزراعية، أين ظهرت خلافات بينها نظرا إلى اختلاف أوضاع هذه الدول في اتجاه تجارتها الخارجية في هذه المنتجات كل هذه المواقف أدت إلى إيقاف التنفيذ انتظارا لما ستسفر عليه المناقشات في مواضيع أخرى.[1]

ونص مشروع إعلان مؤتمر سياتل على عقد جولة جديدة من المفاوضات تبدأ في 1-1-2000 وتنتهي خلال 3 أعوام، ويسعى مشروع الإعلان إلى تحديد المواضيع التي سيتناولها في الجولة القادمة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولا يوجد إجماع في الوقت الحالي سوى على الزراعة والخدمات، ومن بين المواضيع المقترحة للتفاوض المفاوضات حول الدخول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية الإعانات الحكومية اتفاقيات التجارة الإقليمية.[2] حيث اتفقت البلدان الأعضاء على هذه المفاوضات بغرض الاستمرار في تخفيض الدعم والحماية الممنوحة للقطاع الزراعي، ويتوقع أن تكون هذه المفاوضات استمرار لعملية التحرير المنبثقة عن جولة الأورغواي، من خلال زيادة فرص الدخول إلى الأسواق وتخفيض وإزالة الإعانات التصديرية، وزيادة ترشيد وضبط استخدام الإعانات المحلية، التي تؤثر سلبا على النشاط التجاري كما يتوقع أن تتناول الجولة قضايا تصاعد التعريفات وتشتتها.

ثانيا: مؤتمر الدوحة للتنمية 2001 عقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في الفترة ما بين 9-13 نوفمبر 2001، وقد حضرت 647 منظمة حكومية،[3] أيضا مشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة، بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية، وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99 دولة وتمثل حوالي 70% من الدول الأعضاء في المنظمة وعدد الدول العربية 11 دولة وتمثل حوالي 55% من مجموع الدول العربية، وقد شهد المؤتمر انضمام الصين لتكون رقم 142 التي تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف جديدة حيث جاء بعد فشل مؤتمر سياتل.[4]

وقد حدد إعلان الدوحة الوزاري **الأهداف الزراعية** على النحو التالي: تحسينات جوهرية في الوصول إلى الأسواق، التخفيض في جميع أشكال دعم الصادرات بهدف إلغاءها تدريجيا، والتخفيضات الكبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة،[5] المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية تكون جزء من جميع عناصر المفاوضات

---

[1] أحمد جامع، **اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الجزء 2، 2001، ص1588.

[2] Oker Gurler, **Third ministerial conference of the WTO and importance of agriculture in trade talks**, Journal of trade cooperation 21, N° 2, 2002, p58.

[3] سهيل الحسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص129.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الارغواي الى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص415.

[5] World Trade Organization, **the Doha round texts**, switzland, 2009, p26.

ويجب أن تتجسد في جداول الامتيازات والالتزامات وحسب الاقتضاء لمراعاة احتياجات الدول النامية بما فيها الأمن الغذائي والتنمية الريفية.[1]

1. الملف الزراعي ضمن مؤتمر الدوحة: تضمن العناصر المتعلقة بالاتفاق الزراعي، كما يلي:[2]

أ. **النفاذ إلى الأسواق:** نجحت الدول الأعضاء في مؤتمر الدوحة على إجراء المفاوضات الزراعية الشاملة من أجل التحسين الحقيقي والجوهري للنفاذ إلى الأسواق، دون التطرق إلى أي تفصيلات لنسب الخفض أو التعريفة الجمركية وتم تقديم مقترحات وبدائل سعيا للوصول إلى توافق بين الأطراف.

- طالبت مجموعة الدول الزراعية إزالة التعريفة الجمركية على أكبر عدد من السلع الزراعية؛
- هناك مجموعة قامت بإعادة طرح الطريقة السابقة لجولة الأورغواي بالنسبة للطرح السويسري الذي يطالب بخفض التعريفة المرتفعة بنسب متزايدة "الخفض المنسق للتعريفة الجمركية" مع النص على أن يصل الخفض إلى نسبة 25%؛
- في محاولة تقريب وجهات النظر قدمت الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الأوربية مقترح مشترك يمثل مزيجا من البدائل المطروحة عرف ب"Blended Formule "ويقوم على تقييم خطوط التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

الشكل 1-20: مجموعات تقييم خطوط التعريفة الجمركية

المجموعة الأولى (الأقل حساسية)	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
• الخفض الجوهري أو حتى إزالة التعريفة الكلية على بعض المنتجات التي تمثلها المجموعة.	• يطبق عليها الطريقة السابقة المطبقة ضمن جولة الارغواي.	• تخضع لما عرف بالمقترح السويسري يقوم على خفض مستويات التعريفات المرتفة بنسب متزايدة مع نسب الخفض مفتوحة للتفاوض.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الأورغواي (الفرص والتحديات)، عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008.

[1] Giovanni Anania, **the negotiations on agriculture in the Doha development agenda round: current status and future prospects,** European review of agricultural economics, Vol 32 (4), 2005, p540.

[2] عادل السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الارغواي (الفرص والتحديات)**، عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ص182.

لكن سرعان ما تم رفض المقترح من طرف مجموعة الكيرنز* خشية مغالاة الاتحاد الأوربي في تصنيفها لماهية السلع الحساسة.

ب. **الدعم المحلي:** أعطت دول مجموعة الكيرنز الزراعية في مجال الدعم المحلي أولوية كبيرة حيث تمثلت وجهة نظرها في ضرورة التعامل مع هذا النوع من الدعم بشكل أكثر صرامة، عند إعادة التفاوض على اتفاقية الزراعة، وتعالت أصوات مجموعة الكيرنز في مؤتمر الدوحة مؤكدة على ضرورة التصدي بحسم إلى الخلل القائم في السياسة الزراعية الوطنية الخاصة بالدعم المحلي وعلى الرغم من وضوح ما جاء في البيان الوزاري للدوحة من خفض الدعم المشوه للتجارة خفضا جوهريا، فقد أصبح ذلك محل خلاف بين مجموعة الدول المتفاوضة.

وتمثلت أهم المقترحات التي تلت مؤتمر الدوحة المقدمة من طرف مجموعة الكيرنز ومجموعة دول الاتحاد الإفريقي والكاريبي والباسيفيك كما يلي:[1]

- تحديد سقف موحد للدعم بأنواعه وربطه على أن يتم الخفض من مستوى الربط بنسبة 60% خلال 5 سنوات للدول المتقدمة و40% خلال 10 سنوات للدول النامية؛
- إزالة دعم الصندوق الأصفر خلال فترة تتراوح ما بين 3 أو 5 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و9 سنوات للدول النامية مع استبعاد الخفض على أساس مقياس الدعم الإجمالي؛
- مراجعة محتوى دعم الصندوق الأخضر لما قد يشمله من إجراءات دعم من شأنها التأثير على الإنتاج والأسعار كما طالبت الدول النامية مزيدا من المرونة لدعم احتياجات التنمية وتخصيص صندوق للتنمية بالإضافة إلى الصندوق الأخضر؛
- إزالة صندوق الدعم الأزرق أو الإقلال من مستويات الدعم التي يمنحها وبدء الاتحاد في الاستعداد للتفاوض على معدلات الخفض بشرط عدم المساس بمفاهيم الدعم في كل من الصندوقين الأزرق والأخضر؛
- طالبت بعض الدول بربط مستويات الدعم في الصندوق الأزرق ثم خفضها بمقدار النصف خلال 5 سنوات للدول المتقدمة، و33% خلال 10 سنوات للدول النامية، أو أن يتم دمج دعم الصندوق الأزرق والأصفر ومن ثم يسري عليه نفس مستويات الخفض.

---

* مجموعة الكيرنز: هي مجموعة مؤلفة من 19 دولة تصدر المنتجات الزراعية، وتشمل: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، غواتيمالا، أندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلندا، باكستان، البارغواي، البيرو، الفلبين، تايلاندا، أورغواي وفيتنام.

[1] عادل السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الأورغواي (الفرص والتحديات)**، عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، مرجع سابق الذكر، ص190.

ج. دعم الصادرات: ظلت مجموعة دول الاتحاد الأوربي واليابان وسويسرا حتى الساعات الأخيرة من مفاوضات الدوحة معارضة لأية تعجيل في التحرير ومعارضة بشكل واضح لاستخدام تعبير إزالة دعم الصادرات تدريجيا، لعدم الرغبة في الالتزام في أي مفاوضات مستقبلية لتحرير التجارة الزراعية، وافق الاتحاد الأوربي على التعبير الذي يستهدف إزالة دعم الصادرات مع إضافة صياغة تعطي الدول الأعضاء ضمانات تقضي بعدم الحكم المسبق على أية نتائج للمفاوضات، كما استند المفاوض الأوربي إلى ما قدمه من تنازل بالنسبة للموافقة على تضمين التعبير الخاص بإزالة دعم الصادرات الذي اعتبرته الدول الزراعية مكسبا كبيرا لها في بداية المفاوضات حول تحرير الزراعة، لفرض أقصى المطالب الأوربية على المؤتمر في مجالات أخرى لاسيما مجال البيئة، فبينما اعتقدت دول مجموعة الكيرنز أنها حققت نجاحا بتضمينها إلزامية التفاوض على إنهاء دعم الصادرات في الفقرة 13 من البيان الوزاري للدوحة فإن دول الاتحاد واليابان ارتأت هي الأخرى نجاحا فيما حققته في نفس الفقرة على أساس أن التزامها جاء مقصورا على التفاوض نحو الإزالة، وعليه فقد رفضت في نطاق المفاوضات الأولية التطرق إلى هدف حظر دعم الصادرات أو الفترة الزمنية التي تستغرق وصولا إلى هذا الهدف، وتمسك الاتحاد بعدم الالتزام بأي خفض في مجال دعم الصادرات الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى إزالته.

أما مجموعة الكيرنز فقد تمسكت بضرورة إزالة جميع أشكال دعم الصادرات، في حين انتقدت الدول النامية الزراعية دعم الصادرات باعتباره إغراق تمارسه الدول المتقدمة كما طالبت ب:

- ضرورة حظر دعم الصادرات بكل أشكاله رغم تفاوت المواقف حول الفترة الزمنية ونسبة التخفيض؛
- المعاملة التفضيلية جزء لا يتجزأ من المفاوضات، بالإضافة إلى استثنائها من التزامات الخفض طالما أن صادراتها لا تتعدى 3% من منتجات السوق الدولي؛
- السماح بمواصلة دعم الصادرات وفقا لما نصت عليه الاتفاقية من استثناءات لصالحها في الفقرة 4 من المادة 9 لأغراض التسويق والنقل على الصعيد الداخلي والدولي.[1] ولتجاوز الخلافات القائمة والتوصل إلى توافق الآراء قبل نهاية الموعد المحدد 31-03-2003 قدم رئيس لجنة المفاوضات S.Harbinson في فيفري 2003 باقتراح عرف بـــ "مسودة هاربنسون" التي عرفت هي الأخرى رفضا من طرف بعض الدول،[2] ليحدث

[1] عادل السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الارغواي (الفرص والتحديات)**، عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، مرجع سابق الذكر، ص 196.

[2] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص53.

بعد ذلك انقسام في الآراء بين الدول المتقدمة والدول النامية حول هذه المسودة، بعدها قام الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بإعداد ورقة مشتركة (2003) اقتصرت على تحديد المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأزرق، أي تعديل وتوسيع الصندوق الأزرق.[1] كما تضمنت المسودة ضمان ائتمان الصادرات وبرامج التأمين يجري بموجبها الالتزام بمنع تقديم أي ائتمان أو مساعدة مالية مباشرة أو غير مباشرة للصادرات الزراعية كما وضعت مقترحا يتضمن:

الجدول 1-7: مقترحات مسودة هاربنسون

بالنسبة للدول المتقدمة	بالنسبة للدول النامية
- تخفيض قدره 60% على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات التعريفة التي تزيد عن 90%؛ - وتخفيض 50% على معدل التعريفات المربوطة التي يصل مداها ما بين 15%-90%؛ - تخفيض 40% على معدل التعريفات المربوطة التي يصل إلى أقل من 15%.	- تخفيض على التعريفات المربوطة بنحو 40% التي تصل إلى أكثر من 120%؛ - تخفيض 35% على التعريفات المربوطة التي يصل مداها ما بين 60%-120%؛ - تخفيض قدره 30% على التعريفة التي يصل مداها من 20%الى 60%؛ - تخفيض قدره 25% للتعريفات التي يصل معدلها لأقل من 20%.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وهو مقترح متوازن بحيث يخفض التعريفات بنسبة ضخمة في الدول المتقدمة مما يساهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: الملف الزراعي واستكمال تحريره بعد مؤتمر الدوحة 2001 بعد انتهاء مؤتمر الدوحة 2001 لم يتم من خلاله تحقيق الأهداف المبرمجة، لذا تم استكمال مسار المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق بين الدول المتفاوضة حول القطاع الزراعي واستكمال اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الأورغواي، لذا توالت المؤتمرات الوزارية بداية من مؤتمر كانكون سنة 2003.

أولا: المفاوضات حول الزراعة في مؤتمر كانكون 2003 عقد المؤتمر الوزاري الخامس للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة 11-14/ 2003/09 وشارك فيه 146 دولة أغلبها دول نامية، وكانت أولى القضايا وأبرزها ما يتعلق بإلغاء تدريجي للدعم الزراعي الذي يمنع العديد من الدول النامية من الدخول إلى الأسواق العالمية بطريقة فاعلة، ويمكن القول أن هناك تفاوتا في المواقف بين الدول المتقدمة والنامية في إلغاء هذا الدعم، فبينما ترى الدول النامية ضرورة إلغاءه لضمان نصيب في الأسواق الغنية، تخشى الدول الكبرى الموافقة على ذلك خوفا من انهيار أسعار منتجاتها الزراعية أمام منتجات الدول

[1] عادل السن، مرجع سبق ذكره، ص 196.

النامية.[1] وتمثل الوضع الأساسي بعدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على تخفيض مستويات الدعم المحلي للمزارعين وكذلك الأمر بالنسبة لإزالة دعم الصادرات للمنتجات الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن الخلافات في الموضوع ليس فقط بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ولكن أيضا بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن موعد انتهاء المفاوضات حول الزراعة يوافق نفس موعد المواضيع الأخرى،[2] ولكن لم يتم التوصل إلى حل لهذه المسائل ووقفت كتلة من البلدان النامية وعلى رأسها الصين، الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، مطالبة بفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية للدول النامية.[3]

نظرا لتناقض المصالح بين المجموعات الدولية فقد شهدت المحادثات تشكيل تحالف جديد بين الدول النامية وهو ما أطلق عليه مجموعة الدول العشرين التي تجمع عديد الدول المصدرة للمنتجات الزراعية ومنها البرازيل، الأرجنتين، الهند والصين التي تعارض قضية الدعم الزراعي، وتطالب بإلغاء كامل للدعم المالي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها والذي تقول المجموعة أنه يقصي العالم الثاني من الأسواق الدولية.[4] وتظهر الخلافات باستمرار بين الدول المتقدمة والدول النامية حول أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية، والحيوانية من بينها السكر، اللحوم البقرية والزراعات الاستوائية، وقد صاغ ممثلوا البلدان النامية المشاركة في المؤتمر فكرة أن البلدان المتقدمة لا تدعوا إلى التحرير التجاري إلا عندما تكون منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية حيث لدى الدول النامية قدرة على المنافسة تمارس الدول المتقدمة نهجا حمائيا قاسيا مستخدمة سياسة رعائية إزاء منتجيها المحليين.[5]

ليختتم مؤتمر كانكون الوزاري في 09/14 دون التوصل لاتفاق، وهو ما عكسته كلمة الرئيس المكسيكي الذي أشار فيها إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأطراف لا زالت محافظة

---

[1] إسماعيل عبد المجيد المحيشي، **الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005**، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ص249.

[2] محمد خال المهايني، **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية**، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ص58.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص380.

[4] محمد صفوة قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2009، ص175.

[5] محمد دياب، مرجع سابق الذكر، ص381.

على موقفها، وقد انهارت محادثات منظمة التجارة العالمية في المكسيك وسط خلافات حادة بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي انصبت على قضية دعم المزارعين.[1]

ثانيا: مفاوضات الزراعة ما بعد كانكون (صفقة 2004) بعد فشل مؤتمر كانكون نتيجة المواقف غير المرنة للمتفاوضين جاءت جهود مكثفة في بداية 2004 لإنقاذ جولة الدوحة للتنمية أين بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة إلى إحياء المفاوضات وانضمت إليها المجموعة الأوربية ومجموعة الكيرنز وغيرها من الأطراف، وقد تم تكثيف المشاورات فيما بينها وعقدت مؤتمرات مصغرة فيما بينها، رغم ذلك سارت المفاوضات بطريقة بطيئة نظرا لاختلاف الآراء إلى غاية جويلية 2004 تم التوافق بين الأطراف لإنهاء موضوع برنامج الدوحة،[2] وبشأن الزراعة تضمنت صفقة جويلية نقاطا أهمها:

أ. **النفاذ إلى الأسواق:** اقترحت صفقة (حزمة) جويلية 2004 نموذجا يأخذ في الحسبان هياكل التعريفات الجمركية للدول النامية والمتقدمة، كما اقترحت أن يتم التخفيض الجمركي وفق معادلة طبقية تؤدي إلى توسيع التجارة الزراعية، ويشترط في هذه المعادلة أن تطبق على المعدلات الجمركية المربوطة في جداول الأعضاء وأن تنفذ التخفيضات بشكل تدريجي، مع إجراء تخفيضات أكبر للتعريفات المرتفعة وإعطاء المرونة لبعض السلع ذات الحساسية العالية، هذا مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية كجزء أساسي في العملية، مع استثناء الدول الأقل نموا لتبقى صيغة التخفيض التدريجي، وتحديد السلع الحساسة وأساليب الحماية الخاصة معلقة حتى تخضع للتفاوض.[3] ويمكن تلخيص أهم المبادئ بالنسبة لخفض التعريفة الجمركية في صفقة جويلية كما يلي:[4]

- بالنسبة لتطبيق الخفض وفق نهج جولة الأورغواي يراعى فيه وضع الدول الأقل نموا فهي غير معنية بالتخفيض كما تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية قابلة للتنفيذ؛
- يتم الخفض من معدلات التعريفة المربوطة؛
- يتاح لجميع الدول سواء النامية أو المتقدمة تحديد عدد من السلع على أنها "سلع حساسة" ويخضع هذا النوع لمعاملة أكثر مرونة في تطبيق الخفض؛

---

[1] محمد صفوة قابل، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص138.

[3] أحمد طلفاح، **منظمة التجارة العالمية: من الدوحة الى هونغ كونغ**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 55، 2006، ص7.

[4] عادل السن، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 186.

- يتم توسيع الحصص التعريفية (وفقا للمطلب الأمريكي) على أسس عادلة تحددها المفاوضات.

ب. الدعم المحلي: تم الاتفاق على إجراء تخفيض ملموس على الدعم المحلي المشوه للتجارة بحيث تقوم الدول التي تقدم فيها قيَّما أعلى من الدعم المحلي بإجراء تخفيضات أكبر من خلال الصيغة التدريجية،[1] حيث أكد نص مقترح جويلية 2004 على:[2]

- حصول الدول النامية على معاملة خاصة تفضيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى للدعم من خلال المفاوضات؛
- إجراء تخفيضات أكبر والتزامات أكثر في إطار الصندوق الأصفر؛
- الصندوق الأزرق فجاء الإطار الجديد لصفقة جويلية بتحديد سقف تقديم الدعم من خلاله بحيث لا يتجاوز 5% من متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي لأي عضو في المنظمة العالمية للتجارة وذلك خلال فترة زمنية محددة يتم تحديدها بالمفاوضات؛
- ألا يكون لها أي تأثير مشوه للتجارة أو أن تكون آثارها على الإنتاج ضئيلة.

ج.**دعم الصادرات:** أفضت المفاوضات إلى الاتفاق على تقدير التزامات تضمن في تواريخ محددة، الإلغاء التدريجي لجميع أشكال الدعم للصادرات، بما فيها التعاملات المشوهة للتجارة التي ترتبط بمبيعات الصادرات الزراعية التي تنفذها المؤسسة التجارية الحكومية،[3] أي تم الاتفاق على إلغاء ما يلي في وقت يحدد لاحقا:

- الدعم الممنوح للصادرات؛
- اعتمادات الصادرات وضمانات اعتماد الصادرات وبرامج التأمين التي تتجاوز مدة سدادها 180 يوما؛[4]
- الممارسات المشوهة للتجارة والتي ترتبط بالمؤسسة التجارية المدعومة من قبل الدولة؛
- الإجراءات والأحكام المتعلقة بالمساعدات الغذائية إذا لم تكن متوافقة مع الشروط سوف يتم الاتفاق عليها لاحقا؛

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2009، ص25.

[2] انظر: ياسين مكيو، مرجع سبق ذكره، ص140.

– عادل السن، مرجع سبق ذكره، ص190.

[3] محمد طلفاح، مرجع سابق الذكر، ص7.

[4] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- كما تم الاتفاق على أن يتم تطبيق هذه الالتزامات من خلال جداول يتم الاتفاق عليها لاحقا وفق نظام تخفيضات سنوية يأخذ بالاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية، من خلال منحها فترات تنفيذ أطول ونسب تخفيض أقل.[1]

ثالثا: المفاوضات حول الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ وما بعده توالت المؤتمرات الوزارية ضمن المنظمة العالمية للتجارة والتي تتضمن ملف الزراعة ضمن أجنداتها، بهدف الوصول إلى اتفاق مشترك يخدم مصالح مختلف الأطراف المجتمعة.

1. مؤتمر هونغ كونغ: انعقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ الصين في الفترة من 13 إلى 18 سبتمبر 2005، حيث أكد أعضاء المؤتمر على الإعلانات والمقررات التي اتخذوها في الدوحة وكذلك القرار الذي اعتمد في 2004 والالتزام الكامل بتنفيذها، والعزم على استكمال برنامج عمل الدوحة واختتام المفاوضات التي انطلقت بهذه الأخيرة.[2]

لكن البيان الوزاري لمؤتمر هونغ كونغ لم يتضمن أي أرقام محددة أو صيغ تركيبية لاقتطاع المساعدات وتخفيض التعريفات، بل اتفق الأعضاء على معايير عامة لتقود تطوير الاتفاق حول الزراعة.[3] ويلاحظ أن المفاوضات في هذا المؤتمر ركزَّت على دعم الصادرات وتم تهميش موضوع الدعم المحلي، وكل ما تم الاتفاق عليه هو التعهد بتخفيض هذا الدعم دون تحديد نسب التخفيض وموعده وأن يترك ذلك للتفاوض[4] وتوصلت نتائج المؤتمر إلى: [5]

- إلغاء سياسات الدعم للصادرات الزراعية في حدود سنة 2013؛
- الإبقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع القيود في هذا المجال وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا ونيوزيلندا؛
- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97% على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من 2008؛
- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي لبعض الدول.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] World Trade Organization, **the sixth WTO ministerial conference**, available at: https://www.wto.org seen at: 03/04/2021, on 15:30.

[3] محمود بيبلي، **المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2006، ص1.

[4] محمد صفوة قابل، مرجع سبق ذكره، ص183.

[5] رائد محمد حلس، **أثر انضمام فلسطين الى منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري**، المؤتمر العلمي الدولي المحكم الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، فلسطين، جويلية 2018، جامعة الاسراء، فلسطين، العدد 2، ص49.

2.تطور مفاوضات التجارة الزراعية ما بعد هونغ كونغ: عقدت عدة مؤتمرات وزارية بعد مؤتمر هونغ كونغ من مؤتمر جنيف 2009 وصولا إلى مؤتمر نيروبي بكينيا 2015.

أ. **المؤتمر الوزاري السابع بجنيف 2009:** سبق مؤتمر جنيف 2009 مؤتمر وزاري مصغر في جنيف خلال الفترة 21-30 جويلية 2008، وبعد مفاوضات مكثفة حصل تقارب في وجهات النظر حول بعض المسائل الأكثر حساسية في أجندة الدوحة (دعم الزراعة والتعريفات الزراعية) فقد نجح المجتمعون في تذليل الخلافات حول تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين، ورغم التقارب إلا أنه لم يتم الاتفاق حول مسألة حجم زيادة التعريفات لحماية المزارعين في البلدان النامية في إطار آلية الحماية الخاصة،[1] لينعقد المؤتمر السابع لمنظمة التجارة العالمية في جنيف السويسرية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2009، وكان الموضوع العام للمناقشة "منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة متعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"[2] بمشاركة 153 دولة عضو و56 مراقبا والعديد من منظمات المجتمع المدني.[3] وقد توصلت الدول الأعضاء إلى مسودة معدلة للنماذج الزراعية تناولت ما يلي:[4]

- إحداث تخفيضات تتراوح بين 50% كحد أدنى و70% كحد أقصى وحد أدنى للاقتطاعات على التعريفة النهائية المطلوبة في البلد العضو ب 45% في الدول المتقدمة وثلثها للدول النامية؛
- تحديد 4%من خطوط التعريفة في الدول المتقدمة كمنتجات خاصة حيث كانت تحدد أكثر من 30% من خطوط تعريفتها في الحدود العليا ويحقق للدول النامية توسيع ذلك بمقدار الثلث؛
- يمكن للدول النامية اختيار بعض المنتجات كمنتجات خاصة على أساس مؤشرات الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛
- الاتفاق فيما يتعلق بالمعاملات الوقائية الخاصة على فرض رسم جمركي أقصاه 25% إذا كانت نسبة الزيادة في الواردات تتراوح ما بين 10% و15% يرفع السقف إلى 40%إذا كانت الزيادة في الواردات تتراوح ما بين 15% و35% وإلى 50% إذا تجاوزت نسبة الزيادة في الواردات 35%؛
- تخفيض مقياس الدعم الإجمالي المشوه للتجارة ب 45% إذا كانت التزامات الدعم تقل عن 15 مليار دولار، وب 60% إذا تجاوزت 15 مليار دولار، وترتفع نسبة التخفيض إلى 70% إذا فاق مستوى الدعم 40 مليار

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص383.

[2] World Trade Organization, **seventh WTO ministerial conference**, WWW.WTO.org 03/04/2021, on: 16:17.

[3] Steffen Grammling, **the seventh WTO ministerial conference: a "housekeeping" exercise**, Dialogue on globalization FES, Geneva, 2009/N°7, p1.

[4] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص61.

دولار بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فحددت التزامات التخفيض فيها بثلثي التخفيضات في الدول المتقدمة؛

- تخفيض سقف الالتزامات في الصندوق الأزرق إلى 15% و25% من إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة والنامية.

ب. **مؤتمر بالي 2013:** عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي بإندونيسيا في الفترة من 3 إلى 6 ديسمبر 2013، حيث يعتبر التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر أمرا مهما لمستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف، بالنظر إلى ما وصلت إليه جولة الدوحة للمفاوضات وتتعلق القضايا المدرجة على جدول الأعمال بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي فضلا عن الاعتراف باحتياجات البلدان الأقل نموا.[1]

وقد أقر المؤتمر الوزاري في ختام أعماله حزمة من القرارات الهادفة إلى تبسيط إجراءات التجارة حتى يتيح للبلدان النامية المزيد من الخيارات لتوفير الأمن الغذائي وتعزيز التجارة، ومن ذلك الحد من تقديم مختلف أشكال الدعم الزراعي التي كانت سببا في نمو الخلافات التجارية،[2] (حيث شكلت أكثر من 77% من مجموع الخلافات التجارية المسجلة لدى لجنة الزراعة سنة 2013 مقارنة بالنفاذ إلى الأسواق الممثل بنسبة 20% و13% لدعم الصادرات)[3]، وقد أكد الإعلان الوزاري على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك الضوابط وتضييق مفهوم الدعم الأخضر وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج الى الصندوق الأصفر (الأحمر) المشوه للتجارة،[4] كما طالبت بتخفيض كمية الصادرات المدعمة إلى متوسط الكمية الفعلية خلال الفترة (2003-2005) بالإضافة إلى التأكيد على وضع حدود تقييدية للائتمان التصديري.

ج. **المؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي كينيا 2015:** انعقد المؤتمر العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي كينيا في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2015، وتُوّج باعتماد حزمة نيروبي وهي سلسلة من القرارات الوزارية بشأن الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا.[5]

جاء في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر أن يتوقف الدعم الزراعي للدول المتقدمة فورا، أما عن دعم الصادرات فيما يخص الدول النامية في مجموعها فهي تستفيد من تقديم الدعم حتى نهاية 2023، كما تضمن

[1] International Trade Center, **Ninth WTO ministerial conference**, WWW.intracen.org 05-04-2021, on: 17:25.

[2] ذهبية لطرش، (2015/2014)، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3] Organisation mondiale de commerce, Rapport annuel, 2014, p49.

[4] حفيظة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص64.

[5] World Trade Organization, **THE tenth WTO ministerial conference**, available at: WWW.WTO.org, seen at: 03/04/2021, 14:20.

إدراج مقتضيات جديدة تحكم تقديم التسهيلات الائتمانية للتصدير في القطاع الزراعي، مع منح الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء الحق في دعم صادراتها الزراعية (دعم التسويق، دعم النقل الداخلي والخارجي) حتى عام 2030.

أما عما تعلق بالدعم الداخلي في القطاع الزراعي والتي لم يتوصل المؤتمر الوزاري العاشر إلى إحراز تقدم بشأنه فلا تزال هناك مساحة لمواصلة تقديم هذه الأنواع من الدعم بهدف دعم الإنتاج الزراعي في إطار مجموعة الصندوقين الأخضر والأزرق والمستويات الدنيا للدعم المسموح، ومواصلة تنفيذ التزامات الخفض المتعلقة بأنواع الدعم المشار إليها ضمن الصندوق الأحمر التي يمكن أن تحدث تشوها للتجارة.[1] كما تضمن الإعلان الوزاري استمرار التفاوض حول آليات الوقاية الخاصة للدول النامية، والتي تهدف إلى حماية السوق المحلي لهذه الدول من الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من السلع الزراعية أو انخفاض الأسعار، وذلك رغم مطالبة الدول المتقدمة تأجيل التفاوض حولها إلى غاية التفاوض حول النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية،[2] وعلى رغم إعلان نجاح المؤتمر الوزاري العاشر إلا أن هناك عددا من الموضوعات الخلافية التي لم يتمكن المؤتمر من التغلب عليها، والتي كانت محل جدل من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة وعلى رأسها موقف الدول الأعضاء من استمرار أو إنهاء المفاوضات الخاصة بجولة الدوحة للتنمية وكذا إضافة موضوعات جديدة لأجندة التفاوض.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربي، **نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي كينيا، 15-19 ديسمبر 2015**، قطاع الشؤون الاقتصادية، الرياض، 2016، ص51.

[2] رمزي زعيمي، **تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف –دراسة حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص213.

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية

تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أكثر دول العالم حماية للقطاع الزراعي لذا طالما عارضت إزالة القيود والدعم على هذا القطاع، لأنه يعتبر من القطاعات الحيوية لهذه الدول في ظل الخصائص التي تميز القطاع الزراعي عن القطاعات الأخرى هذه الخصائص تجعل الملف الزراعي يكتسي حساسية في المفاوضات التجارية الدولية، ما يستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها وهو ما تم فعلا على مستوى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي من خلال انتهاج سياسة زراعية، تعتمد على أشكال عديدة من الدعم والمساعدات، وهي نفسها التي تثير جدلا واسعا في التفاوض التجاري الدولي فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوى العرض والطلب.

المطلب الأول: السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي

إن القطاع الزراعي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله قطاعا حساسا بالنسبة للدول، فخاصية الموسمية التي تجعله غير دائم مع تدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه، أدى إلى تدخل الدولة واهتمام الحكومات لحمايته ودعم المزارعين وتأمين استمرارية هذا القطاع، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بكل قوة وفعالية من خلال مختلف أدوات وأشكال الإعانات والدعم المقدم للقطاع الزراعي.

الفرع الأول: السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر مستوردي ومصدري المنتجات الزراعية والغذائية العالمية، وفي نفس الوقت من بين أول من يدعم زراعتهم إذ توظف الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية 1,7% فقط من القوى العاملة، وبمساهمة 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الصادرات الزراعية لها دور كبير في البلاد.[1]

والولايات المتحدة الأمريكية تدرك المنافع التي يجنيها الاقتصاد من تجارة المنتجات الزراعية، فقد شهدت عديد الأحداث التي بينت أن الزراعة هي العنصر الرئيسي للاقتصاد الأمريكي وذلك منذ حرب الاستقلال سنة 1770 أين كان سببها رفض دفع الحقوق على زراعة الشاي للخزينة الأمريكية، الحرب الأهلية (1861-1864) كان أهم مواضيعها زراعة القطن، وفي سنة 1862 صادق الرئيس لينكلن على قانونMorill والذي بموجبه تقوم الإدارة الفدرالية بمنح الولايات المتحدة الأمريكية قطع أراضي لبناء جامعات على أن تتضمن هذه الأخيرة كليات

[1] Sophie Devienne, **Agriculture et politique agricole aux États-Unis, politique agricole américaine**, académie d'agricultural de France, séance du 12 mars 2008.

ومراكز أبحاث في المجال الزراعي، وبعد إصدار هذا القرار تم إنشاء حوالي 50 معهدا متخصصا في الزراعة حيث صيغت أهم القوانين الزراعية والتي بلغت 20 قانونا تضمنتها البرامج الزراعية تتجدد كل 5 سنوات وهي الأساس الذي قامت عليه الزراعة الأمريكية.[1]

وكان الرئيس الأمريكي F. Rosevelt أول من انتهج سياسة زراعية متكاملة في سياسته الاقتصادية الجديدة (New Deal) والتي أطلق عليها (A.A.A) أي سياسة الإصلاح الزراعي (Agriculture Ajustement Act) عام 1933، وهدفت إلى إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ قدرتها التبادلية كما كانت قبل الكساد الكبير[2] ومواجهة انهيار الأسعار الزراعية، والذي يضع الإطار العام لنشاط الدولة الأمريكية وأهم مؤسسات منح القروض للفلاحين، ودفع التعويضات المطابقة بين الأسعار السياسية المستهدفة وبين سعر الدعم، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1948 بتعديل على المادة 22 من قانون التعديل الزراعي أين سمحت باستخدام قيود غير تعريفية، وضوابط كمية على واردات المنتجات الزراعية، حتى لو لم يكن هناك فائض في الإنتاج المحلي[3] دون الأخذ في عين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المبرمة التي تتعارض مع هذا المبدأ المطبق في القانون الأمريكي. ولغزو الأسواق الخارجية أسست الولايات المتحدة القانون العمومي في1954 لبيع الحبوب بسعر منخفض للدول النامية كما أعيد إحياء هذا النص في 1966 تحت شعار من أجل السلام[4] واستمر التدخل الحكومي الكبير في المجال الزراعي لمراقبة مساحات التخزين، المنح، وحقوق الدفع المباشرة في ظل القانون الزراعي، وفي ماي 2002 تم تخصيص 200 مليار دولار كمساعدات زراعية على 10 سنوات.

ولكل سياسة زراعية أهداف تطمح إلى تحقيقها وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق تطبيق مجموعة من **الأدوات والوسائل** والتي تمثلت بالنسبة للسياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

1. **الدعم المباشر:** ويتم ذلك من خلال تشجيع المزارعين خاصة منتجي الذرة والصويا وهذا لضمان التفوق وحيازة أكبر الحصص في السوق الدولية، لذا قام البرنامج الزراعي لسنة 1996 فيما يعرف ب Fairact خصص مساعدات مباشرة تمنح لمنتجي هذين المحصولين وعليه ارتفع مستوى الدعم المباشر للمزارعين إلى

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3] محمد أبو الدوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2003، ص23.

[4] فاطمة الزهراء كواتي، **العلاقات التجارية الأورو –أمريكية في المجال الزراعي دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 174.

ما دون نصف الإيرادات الكلية للمزارعين.[1] كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعم حكومي مباشر للمنتجين الزراعيين سنة 1993 بنسبة 23% من أسعار المنتجات في المتوسط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم صناعة السكر ومنتجات الألبان.[2]

2. **نظام الحماية أو التعريفة الجمركية:** حتى سنوات الثمانينات ظلت الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول حماية للواردات الزراعية، وذلك من خلال النصوص التأسيسية للسياسة الزراعية على غرار المادة 22 من هذا القانون، إضافة إلى ما نص عليه القانون التجاري سنة 1947 ولا سيما الفقرة 301 على منح الرئيس صلاحية فرض تقييدات على الواردات المهددة للمنتوج المحلي ومن جهة أخرى ينص القانون الجمركي منذ 1930 على محاربة ما يعتبره منافسة غير نزيهة منها ممارسات الإغراق.[3]

3. **سياسات القروض الزراعية:** تميزت سياسة تنظيم السوق الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق "معدل القرض" الذي تمنح بموجبه الحكومة قروضا للمنتجين الزراعيين لتمكينهم من تخزين محاصيلهم وفائض الإنتاج بأسعار مضمونة وانتظار الوقت المناسب للبيع وهنا تبرز ثلاث حالات:[4]

- إذا بقيت أسعار السوق منخفضة أي أقل من معدل القرض المنتج يتخلى عن إنتاجه لصالح هيئة الإقراض وهو غير ملزم بدفع وتعويض القرض؛
- إذا كان سعر السوق أكبر من سعر الإطلاق فإن المنتج يسترجع منتجاته وبيعها في السوق؛
- إذا كان سعر السوق قد تجاوز مستوى معين يصبح المنتجين مجبرين على استرجاع محاصيلهم وفي الحالتين الأخيرتين المنتجين مجبرين بإرجاع ودفع قيمة القرض الممنوح لهم، إضافة إلى علاوات التخزين المقدمة لهم سابقا.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قوة إنتاجية وتصديرية كبيرة للمنتجات الزراعية فهي تتحكم في سوق هذه المنتجات، ويعود ذلك إلى الدعم الكبير الذي يستفيد منه المزارعين الأمريكيين بالإضافة إلى تعدد أدوات الدعم المستخدمة بما يلائم الظروف.

---

[1] عبد اللطيف عامر، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] محمد محمد علي إبراهيم، **الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2003، ص42.

[3] عامر عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[4] André Dumas**, L'économie mondiale**, 3 Édition de BOECK université Bruxelles, 2004, p33.

الفرع الثاني: السياسة الحمائية الزراعية للمجموعة الأوربية تعود فكرة تأسيس سياسات زراعية عامة في أوروبا الغربية إلى خمسينات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية، أين أصبح موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع بعد أن شلت الحرب العالمية الثانية هذا القطاع، لتقوم الدول الأوربية بطرح فكرة الحمائية الزراعية من خلال تبني آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول سنة 1962 حيث تهدف إلى تحديد سياسات عامة موحدة حول الزراعة، وتنظيم الإنتاج، والتجارة والتصنيع الغذائي، في دول الاتحاد.[1]

1. **أهداف السياسة الزراعية الأوربية المشتركة:** وقد حددت المادة 39 من اتفاقية روما خمسة **أهداف للسياسة الزراعية المشتركة** تمثلت في:

- زيادة الإنتاج الزراعي بتشجيع التقدم التقني والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج؛
- ضمان مستوى مقبول من المعيشة للعاملين في القطاع بزيادة دخل الفرد؛
- ضمان استقرار في سوق المنتجات الزراعية؛[2]
- ضمان استمرار إمدادات كافية للغذاء؛
- ضمان وصول إمدادات الغذاء إلى المستهلكين بأسعار معقولة.[3]

2. **أدوات السياسة الزراعية المشتركة**: تم استخدام العديد من الوسائل في السياسة الزراعية الأوربية منها

أ. **دعم الأسعار:** وتم ذلك من خلال ثلاث عناصر

- السعر المضمون الأدنى (سعر التدخل): هو سعر مثبت سنويا بحيث يكون أعلى من السعر العالمي بكثير أي وجود تعريفات استيراد تفرض على الواردات، بهدف زيادة أسعار المنتجات المستوردة مقارنة بالمحلية لضمان بيع المنتجات المحلية بربح؛
- الدعم المباشر للمنتجين: تم تقديم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتجات محددة حيث ساعدهم هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم حوافز لزراعات معينة، كما ساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه

[1] محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي**، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الزراعة والأغذية العالمية، سوريا، 2006، ص01.

[2] عبد الستار عبد الجبار موني، **السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوربي الواقع والإصلاحات**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الوسط، العدد 23، 2016، ص 6.

[3] Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, **le commerce international**, presse de l'université du Québec, 3 Edition, Québec, canada, p620.

الزراعات المختارة،[1] كانت سياسة دعم الأسعار قوية جدا للقطاعات الرئيسية (الحبوب، اللحوم والحليب) إضافة إلى (الخضراوات، الفواكه والكحول).

- نظام سعري تدخلي: أطلق هذا النظام مجموعة من المستويات يمكن من خلالها أن ينخفض سعر سلعة ما حيث يتم تحديد سعر آخر يقل عن السعر المستهدف بما يقارب 10% إلى 20%، ويسمى بسعر التدخل وهو خاص بمؤسسات التدخل داخل السوق، والتي تشتري به فوائض الإنتاج بحيث يمثل أقل سعر كضمان للمنتجين.[2] حيث يضمن برنامج دعم الأسعار أن تكون أسعار المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوربي أعلى من سعر التوازن مما يرفع دخول المزارعين على حساب المستهلكين بشكل أعلى مما كان عليه في السوق الحرة ويحافظ الاتحاد على الأسعار أعلى من خلال شراء الفوائض.[3]

ب. **التقييدات الكمية أو نظام الحصص:** تم استخدام هذا النظام في الثمانينات أين يتم تحديد كميات من الإنتاج، وفرض حصص قصوى مضمونة مقابل الاستفادة من الدعم والمساعدات، كونها حققت فوائض إنتاج كبيرة نتيجة تطور التقنيات والوسائل المستخدمة.[4]

ج. **الإجراءات ذات طابع اجتماعي وهيكلي:** تتعلق بتحفيز وتشجيع الاتجاه نحو إعادة تشكيل البنية العامة للقطاع الزراعي من خلال جعل المزارع تكتسب مساحات أكبر، ومن جهة أخرى حث اليد العاملة المسنة على التقاعد، وفعلا اتجهت الزراعة الأوربية باتجاه تراجع اليد العاملة والمساحات المتوسطة إلى الكبر، مثال في فرنسا انتقلت المساحة المتوسطة من 20 هكتار لتصل إلى 42 هكتار1988 لتتجاوز 70 هكتار سنة 2004، كما تراجع عدد المزارعين الأوربيين من 6,5 مليون في 1965 إلى أقل من 4 مليون سنة 2004.[5]

د. **التمويل:** تم تمويل السياسة الزراعية المشتركة من قبل الصندوق الأوربي للإرشاد والضمان الزراعي الذي أنشئ عام 1962، يمول قسم من التوجيه السياسة الهيكلية الأوربية في مجال الإنتاج ومعالجة وتسويق المنتجات الزراعية قسم الضمان يمثل الجزء الأكبر من النفقات وتمويل التدخلات الأوربية، التي تهدف إلى

---

[1] محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] عامر عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] موردخان كريانين، تعريب محمد علي إبراهيم منصور، **الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص180.

[4] عامر عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 92.

[5] عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص98.

ضمان الأسعار.[1] وهكذا جعلت هذه السياسة وجود إمكانية لتحديث وسائل الإنتاج وجعل أوروبا مكتفية ذاتيا في غضون 10 سنوات وزادت الإنتاجية الزراعية أكثر من الضعف في 20 سنة.

وقد تبنى الاتحاد الأوربي سلسة من الإصلاحات سنة 1992 والتي جاءت كمحاولة لخفض الأسعار الزراعية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية، كما هيأت هذه الإصلاحات للعمل من أجل اتفاقية جولة الأورغواي حول الزراعة عن طريق تخفيض أسعار التدخل بشكل كبير وتعويض المزارعين عن الأسعار المخفضة بدفعات مباشرة، وعلى أعقاب أجندة 2000 حدثت تحولات أخرى في السياسة الزراعية الأوربية بهدف بلورة أسس للتنمية الريفية تزيد من قدرة التنافسية للمحاصيل الأوربية، واعتبارا من سنة 2000 تضمنت سياسات التنمية الريفية كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الريفية وهي ثلاث محاور رئيسية تمثلت في العمل على تحسين إنتاجية المزارع والغابات من خلال إعادة الهيكلة والتنمية والابتكار، ليتضمن المحور الثاني تحسين البيئة في المناطق الريفية من خلال الإدارة الرشيدة للتربة ومحاربة التغيرات المناخية والمحافظة على جودة المياه والتشجير لمكافحة التصحر، أما المحور الثالث فهو معني بتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية وتشجيع تنوع الأنشطة الاقتصادية.[2]

وكان الإصلاح الأخير سنة 2013 وقد هدف إلى تعزيز التنافسية والممارسات المستدامة والابتكار، نمو المناطق الريفية وتحسين ربط الموارد المائية، كما حدد هذا الإصلاح إطار عمل السياسة الزراعية المشتركة الذي تم الاتفاق عليه من 2014-2020 وقد كانت السمة الرئيسية لإصلاح 2013 هو جعل المنتجين أكثر التزاما فيما يخص البيئة واستخدام الممارسات المختلفة التي تفيد البيئة،[3] كذلك الإبقاء على حصة الزراعة في الموازنة الإجمالية المقدرة ب 38%، بالرغم من إقرار خفض مخصصاتها للفترة 2014-2020، مع البدء في تطبيق نظام الدعم والإعانات انطلاقا من 2015،[4] وأخيرا هناك عملية تشاور تتعلق بمستقبل السياسة الزراعية المشتركة في إطار المرحلة التالية من 2021 إلى 2027 حيث الميزانية المقترحة لصندوق التمويل هي 365 مليار يورو أي ما يعادل 30 % من إجمالي ميزانية الاتحاد الأوربي.[5]

---

[1] André Dumas, op.cit, p36.

[2] وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، **خيرات الاتحاد الأوربي في التنمية الزراعية والريفية**، مصر، ص2.

[3] An Oifig Buiséid pharlaiminteach parliamentary Budget Office, **An overview of the common agricultural policy (CAP) in Ireland and potential regional and sectoral implications of future reforms**, Brifing paper 9, 2018, p6.

[4] ذهبية لطرش، ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[5] An Oifig Buiséid pharlaiminteach parliamentary Budget Office, op, cit, p20.

إن التفوق الذي وصلت إليه الزراعة في دول الاتحاد الأوربي يرجع إلى السياسة المشتركة التي تبناها والتي استطاع من خلالها التغلب على مشكلة الأمن الغذائي، والوصول إلى المراكز الأولى في مجال الصادرات الزراعية نتيجة قدرتها على التكيف وإدراج التعديلات اللازمة.

المطلب الثاني: أثر الحماية المطبقة على تجارة المنتجات الزراعية للدول المتقدمة على الدول النامية

يعتبر الدعم بكل أنواعه سببا مباشرا في خلق التشوهات على مستوى التجارة الزراعية العالمية من خلال التأثير على أسعار هذه المنتجات، الأمر الذي يتسبب في خسارة منتجي الدول النامية والإضرار بالقطاع الزراعي لهذه الدول، لذا ظهرت عديد المساعي الهادفة إلى ايجاد إطار قانوني عالمي يضع حدًا للدعم المطبق على المنتجات الزراعية. فالزراعة قطاع مهم بالنسبة للعديد من الدول التي تعتمد بشكل أساسي على هذا القطاع كمصدر للدخل، وعلى هذا الأساس أصبح إخضاع القطاع الزراعي لضوابط المنافسة العادلة في السوق العالمية جزء لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: تطور الحماية الزراعية للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بعد اتفاق الزراعة تعتبر تدابير الدعم المحلي والتصديري الذي تمنحه الدول المتقدمة وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لقطاعيهما الزراعي من أخطر السياسات التي تعمل على إغراق السوق العالمية بفائض إنتاجها من المنتجات المستفيدة من الدعم، وهو ما يُسهم في خفض الأسعار العالمية لتلك المنتجات، الأمر الذي يمكن الدول المانحة للدعم من اكتساب حصص سوقية على حساب مصدري المنتجات الزراعية من الدول النامية. يعتبر مزارعي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الأكثر دعما في العالم حيث تتقارب حصتهما من الأسواق الزراعية العالمية بـ 19 %و18% ويشكّلان أول المستوردين في العالم للمنتجات الزراعية والزراعة الغذائية بـ 20 % من الواردات العالمية للاتحاد الأوروبي و5,17 % للولايات المتحدة الأمريكية حسب تقديرات المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000، وأيضا أول المصدرين العالميين بـ 50 مليار دولار.

تقدم أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية دعما كبيرا لمزارعيهم، وصل سنة 2000 إلى 95 مليار للولايات المتحدة الأمريكية، و106 مليار للاتحاد الأوروبي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من مجموع الدعم الممنوح للزراعة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[1] إن التشوّهات التي تنجم عن سياسات الدعم الزراعي المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تفاقمت بعد الانتهاء من تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة الذي انطوى على ثغرات تتيح للدول المتقدمة الاستمرار في زيادة الدعم ولكن تحت مظلة مشروعة من برامج

[1] Sophie Devienne, G. Bazin, J. P. Charvet, **« Politique agricole et agriculture aux Etats-Unis, évolution et enjeux actuels »**, Annales de Géographie, paris, Janvier/février, 2005, n 641. P 03.

وتدابير سياستها الزراعية، و لا زالت قيمة الدعم المرخص به مرتفعة وتسمح للقوى الكبرى بدعم أكبر في ظل اتفاق الزراعة.

إن المستوى الإلزامي لإجمالي مقياس الدعم الكلي قد اتجه إلى الانخفاض التدريجي منذ عام 1995 حتى وصل عام 2000 إلى نحو 2,67 مليار أورو و1,19 مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك ظلت القيمة الفعلية لمقياس الدعم الكلي تقل عن الحد الأقصى بنحو 35% لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أنه حتى بعد التطبيق الكامل للضوابط التي تم وضعها بمقتضى اتفاق الزراعة عام 1995 ما زالت هناك فرصة لتلك الدول لزيادة استخدام تدابير الدعم الزراعي، والجدير بالذكر أنه بينما توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام تدابير دعم الصندوق الأزرق منذ عام 1996 فقد توسع الاتحاد الأوروبي في هذا النوع من الدعم ولاسيما كجزء من السياسة الزراعية المشتركة. كما زاد استخدام الاتحاد الأوروبي لتدابير الدعم الأخضر بنحو ثلاث مليارات دولار وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استخداما لذلك الدعم الذي أصبح عنصرا مهما في سياستها الزراعية منذ 1992، وتستحوذ المدفوعات المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج على نحو 40 % من تلك التدابير،[1] ويمكن تفسير ذلك على أنه رغم احتواء كثير من مكونات هذا الدعم على برامج لا ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج الزراعي إلا أنه نحو 40 %من مدفوعات الدعم الأخضر تتضمن تدابير ذات تأثير في قرارات الإنتاج الزراعي، ومن ثم تنعكس بدورها على حجم وأسعار تلك المنتجات الزراعية في السوق العالمية.

لم ينجح اتفاق الزراعة في تحقيق خفض فعال في إجمالي الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيث سمح بتحريك الدعم من الصندوق المشوه إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء. كما تضمنت السياسة الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تدابير تسمح بمواصلة التوسع في منح دعم غير مباشر للمنتجين الزراعيين المحليين تحت برامج الدعم الأخضر، وهو ما يتيح استمرار الدعم التصديري على بعض المنتجات، وحسب تقديرات المركز الأمريكي للتحليل الزراعي أن الدعم الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2000 ارتفع إلى 9,70 مليار دولار مقابل 8,78 مليار دولار للاتحاد الأوروبي، يتوزع الدعم الأمريكي على الشكل التالي: العلبة الخضراء أين الدعم مرخص وغير خاضع للتخفيض يقدر بـ 68%، العلبة البرتقالية الخاضعة للتخفيض تقدر بـ 32%. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي العلبة الخضراء تقدر بـ 23%

[1] نيفين طريح، **ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة و أثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص 68.

والعلبة الزرقاء أي الدفوعات المباشرة المعفاة من التخفيض تقدر بـ 21%، والعلبة البرتقالية تقدر 56%، كما تسمح القاعدة الدُّنيا باستثناء التزامات التخفيض في المساعدات الخاصة بالعلبة البرتقالية مساعدات حسب المنتوج إذ تمثل أقل من 5% من الحجم الإجمالي للإنتاج، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة كبيرة هذه القاعدة، لذا وبفضل هذه القاعدة تم التخفيض بمبلغ سبعة مليار دولار سنة 2000، وهي تشكل أساسا مساعدات للزراعات الكبرى، مدفوعات طوارئ، وبرنامج التأمينات ومع استثناء المساعدات الغذائية الداخلية والأخذ بالاعتبار القاعدة الدُّنيا فإنَّ حصة العلبة الخضراء من الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية تنزل إلى 51% في حين العلبة البرتقالية ترتفع إلى 49%.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات الحماية الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على الدول النامية

إن سياسات الدعم الزراعي المنتهجة من القوى الكبرى ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كان لها أثر على تفوقهما في القطاع الزراعي على المستوى العالمي والسيطرة على السوق الزراعية العالمية، بحيث تّعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى من حيث الإنتاج الزراعي العالمي ويعد الاتحاد الأوروبي القوة التصديرية الأولى، لكن رغم إخضاع القطاع الزراعي لقواعد التجارة الحرة العادلة منذ اتفاق الزراعة إلا أنه ما زالت الدول المتقدمة ولاسيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تتمادى في استخدام مستويات مرتفعة للدَّعم الزراعي، مما ينتج عنه وقوع المنتجين المحليين في الدول النامية ضمن شروط منافسة غير عادلة،[2] ففي مجال دعم التصدير تقوم الحكومات بمنح مساعدات لتصريف فائض إنتاجها بأقل الأسعار ما يترتب عنها آثار سلبية على زراعة الدول النامية التي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] فاطمة الزهراء كواتي، **العلاقات التجارية الأورو–أمريكية في المجال الزراعي دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، 177.

[2] Justine Diépart**, Les subventions à l'exportation européennes dans le secteur du sucre, Analyse du diffèrent union européenne – sucre D5265**, Master en droit, Université catholique du Louvain, Faculté de droit 2012/2013. p 11.

الشكل 1-21: النظام التجاري للمنتجات الزراعية عالميا

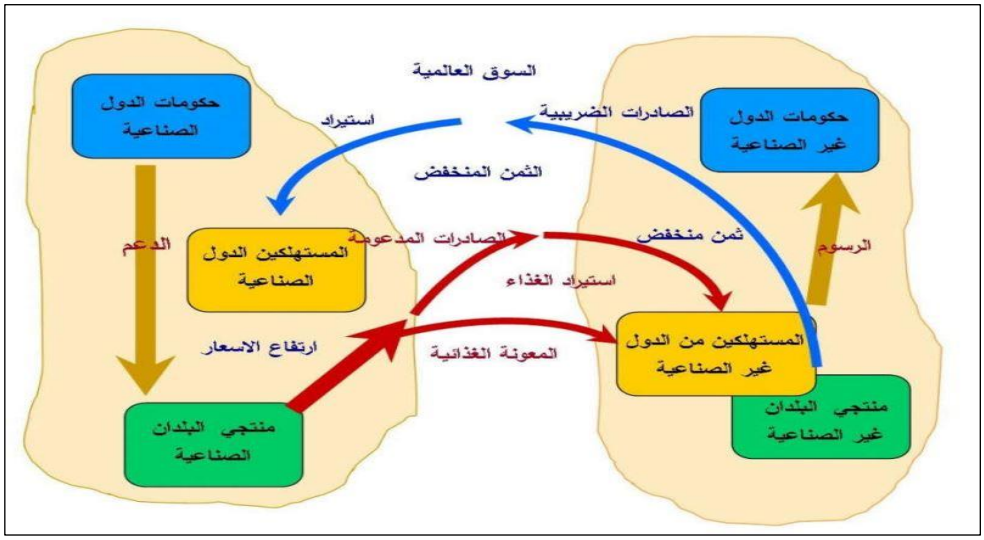

المصدر: Materne Maetz, le commerce international des produits agricole, Juin 2011 actualisé en Mars 2014.

يمارس الدَّعم الأمريكي تأثيرا أكثر تشويها على أداء الدول النامية في سوق المنتجات الزراعية وذلك لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بمنح تدابير الدعم لفترة طويلة لمنتجات الأرز والقمح والحبوب والسكر والتي لها مكانة مهمة في هيكل صادرات بعض الدول النامية، إلى جانب الأثر التشويهي للدعم الأزرق في الاتحاد الأوروبي ولدعم الحد الأدنى الذي توسع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منحه لمنتجات استراتيجية، وقد ساعد اتفاق الزراعة ضمنيا توسُع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في نقل معظم تدابير الدعم الزراعي من الصندوق المشوه للتجارة الخاضع لضوابط الخفض من قبل اتفاق الزراعة إلى صناديق المسموح بها في ما يعرف بتحويل الدعم بين الصناديق،[1] والدول النامية لا تملك الإمكانيات لتقديم مدفوعات مباشرة لمزارعيها وبالتالي الانفصال عن الإنتاج هو طريقة جديدة للإغراق الذي يسمح للدول المتقدمة المصدرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يقتسموا السوق العالمية، ويترتب عنه تخفيض الواردات بأسعار منخفضة تطرد المنتجين المحليين من سوقهم المحلية.

فإذا لم يكن لديهم تأمين على الدعم وعلى القرض فسيتخلون عن أرضيهم وحسب تقرير صادر عن منظمة أوكسفام إن صادرات الأرز المدعم في الولايات المتحدة الأمريكية له آثار سلبية على المنتجين في الهندوراس فمثلا بين سنتي 2000 – 2003 كان إنتاج طن من الأرز الأبيض يكلف في المتوسط 415 دولار، إلا أن أرز الولايات المتحدة الأمريكية يوجه للتصدير بـ 274 دولار للطن أي بمعدل تخفيض 34% تحت تكلفة الإنتاج

[1] نيفين محمد صريح، مرجع سبق ذكره، ص 79.

بفضل الدعم، وخلال 10 سنوات عدد منتجي الأرز في الهندوراس انتقل من25.000 إلى أقل من 2.000 وانخفض الإنتاج بمعدل 86%، وكان على الهندوراس أن تستخدم العملة الأجنبية القليلة المتوفرة لديها لاستيراد الأرز لأكثر من 20 مليون دولار وفي هذا الصدد لا يستفيد المستهلكون بل يدفعون 12% أكثر خاصة أن الأسعار تتوقف على مستويات الدولار.[1]

ومن بين الحالات الأخرى أيضا يمنح الاتحاد الأوروبي في كل سنة حوالي 3,3 مليار دولار كمساعدات لصادرات السكر في منتصف سنة 2002 سعر الضمان لمصانع السكر ثلاث مرات أعلى من الأسعار العالمية، وحسب البنك العالمي الأسعار العالمية للسكر انخفضت بمعدل 17% بسبب دعم الاتحاد الأوروبي والدول المصدرة له مثل الموزمبيق التي يعمل 23.000 شخص في صناعة السكر، وهو يعتبر مصدر العمالة في هذه الدولة وقد كانت تهدف إلى تحسين وضع مصانع السكر بجعل 4.000 شخص يعمل في القطاع، لكن مع انهيار الأسعار العالمية لم تقدر على مواجهة الاتحاد الأوروبي حتى في إفريقيا فقد صدر الاتحاد سنة 2004 ما كميته 770.000 طن من السكر إلى الجزائر و150.000 إلى نيجيريا ففي حين تكاليف الإنتاج أعلى مرتين عن الدول التي لها مزايا نسبية طبيعية مثل البرازيل، تايلاند، والموزامبيق الاتحاد الأوروبي هو اليوم ثاني مصدر عالمي للسكر بعد أن كان يستورده قبل ثلاثين سنة، طالب كبار مصدري السكر وهم البرازيل تايلاندا، استراليا بتشكيل مجموعة خاصة في المنظمة العالمية للتجارة حول التنظيمات المشتركة لسوق السكر في المجموعة الأوروبية وصدر التقرير النّهائي للمجموعة الخاصة في سبتمبر 2004 بإدانة ما تقوم به هذه المنظمات من مساعدات لإنتاج السكر وإعادة تصدير كميات السكر المستوردة من دول إفريقيا والمحيط الهادئ، الجانب الثاني من التقرير تناول عدم احترام الاتحاد الأوربي للحدود المسطرة في دورة لأورغواي في مجال تصدير السكر المدَّعم الاتحاد يستورد السكر الخام من دول إفريقيا المحيط الهادئ والهند بسعر المجموعة وليس بالسعر العالمي، ويعيد تصديره بعد معالجته إلى السوق العالمية.[2]

فعلى مدى عقود أثرت السياسة الزراعية الحمائية في البلدان المتقدمة وتحديدا في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا كبيرا على السوق العالمية للمنتجات الزراعية، ومع ما لها من انعكاسات سلبية على البلدان النامية، ورغم توفر التكنولوجيا والإنتاجية المرتفعة وتوفر رؤوس الأموال لدى البلدان المتقدمة، إلا أنَّ قطاعاتها الزراعية تحظى بدعم كبير فإدراكا من طرف الدول المتقدمة لأهمية استقرار القطاع الزراعي، وتعزيز

[1] فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] فاطمة الزهراء كواتي، مرجع سابق، ص 248.

التفوق في المجال التجاري للمنتجات الزراعية تبنت هذه الدول سياسات دعم قوية تبلورت أشكالها وصيَّغُها مع مرور الوقت تزامنا وتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، إلا أن هذه السياسات تبقى ذات آثار مشوهة على المبادلات والأسواق، فالمنتجات المدعومة لها انعكاسات سلبية خاصةً على أسواق الدول النامية التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، فهذه السياسات الحمائية المطبقة أدت ولا تزال تحدث تشوهات معتبرة في تجارة المنتجات الزراعية وانعكاسات سلبية على الزراعات المعيشية داخل البلدان النامية.

يعتبر الدعم أحد أكثر أشكال السياسات الحمائية فعالية وتشويها للأسواق والمبادلات الدولية، خاصة أن مفعول الدعم يكون مباشر على تكاليف الإنتاج وبالتالي تدفقات التجارة الدولية فالدعم المتواصل للقطاع الزراعي في الدول المتقدمة يمثل أحد أهم العوامل التي ساهمت في تراجع وتدهور الكثير من الأنشطة الزراعية داخل البلدان النامية، والتطور الذي عرفته سياسات الحماية والدعم في الدول المتقدمة كان نتيجة الرخص والاستثناءات التي حصلت عليها خلال مختلف جولات التفاوض،[1] والجدير بالذكر أن الدعم الذي تحظى به الصادرات الزراعية لهذه البلدان تبقى انعكاساته لها الأثر السلبي على مستوى الأسواق الدولية لا سيما أسواق الدول النامية، وعليه فإن سياسات الحماية السائدة من طرف الدول المتقدمة على مستوى القطاع الزراعي أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة المنتجات الزراعية وبصورة عامة تسيطر البلدان المتقدمة على تجارة المنتجات الزراعية، نتيجة الدعم الكبير الذي يحظى به القطاع الزراعي على مستوى هذه الدول وبالتالي تراجع مكانة المنتجات الزراعية للدول النامية التي بقيت بعيدة عن الأسواق الدولية، بسبب الممارسات الحمائية المطبقة.

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص ص 139 – 162.

خلاصة الفصل

بعد مفاوضات شاقة وطويلة شهدها القطاع الزراعي الذي بقي لفترة خارج أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن الجات، وهذا راجع في الأساس إلى تعقد الملف الزراعي وخصوصيته بالنسبة لعديد دول العالم خاصة المتقدمة منها، التي كان لها تأثير كبير في تأخر الاتفاق حول هذا القطاع كونها تمارس مختلف أنواع الحماية الممكنة، وهو ما حال دون القدرة على توافق الآراء الدولية نظرا لمطالبة الدول الأخرى بضرورة تحرير التجارة في هذا القطاع، فبرز الاتحاد الأوربي كقوة متمسكة بالحماية من جهة ودول الكيرنز من جهة أخرى ممثلة الدول النامية التي تطالب بالتحرير الفوري وإزالة كل ما يعيق تجارة السلع الزراعية.

وتحت ضغوط هذه الأخيرة وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تضررت جراء الحماية الممارسة من طرف الاتحاد الأوربي، تم إدماج تجارة السلع الزراعية في القواعد العامة للتحرير التجاري متعدد الأطراف ضمن جولة الأرغواي للتفاوض أين تم وضع المبادئ الرئيسية للاتفاق من خلال تسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية تخفيض التعريفات الجمركية، والدعم المحلي، بالإضافة إلى دعم الصادرات، بعبارة أخرى إزالة مختلف القيود التي تشوه التجارة الدولية للسلع الزراعية، وبرغم هذا الاتفاق إلا أن الدول المتقدمة لم تقم بالالتزام الفعلي بتنفيذ تعهداتها وعرقلتها لتحقيق أي تقدم في مسار المفاوضات على حساب الدول النامية التي هُمش دورها، لهذا يظهر جليا هذا التمايز ضمن الهيكل التجاري العالمي الذي يعرف هيمنة الدول المتقدمة على رأسها الاتحاد الأوربي على صادرات المنتجات الزراعية العالمية، في حين تبقى الدول النامية مستوردة صافية تعاني من مشاكل الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة في مجال تجارة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

الفصل الثاني:

تقييم نتائج السياسات الوطنية على تحفيز الإنتاج الزراعي

تمهيد

إن تحسين مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، تتطلب العمل على تطويره وتحسين نتائجه من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، وفي هذا الإطار تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية متنوعة خاصة ما تعلق بالموارد الأساسية للنشاط الزراعي من أراضي خصبة، وموارد مائية سواء سطحية أو جوفية وحتى الصحراء أصبحت تعتبر قطبا زراعيا بامتياز، فالاستغلال الأمثل لهذه الموارد سيكون له أثر إيجابي على القطاع الزراعي.

وقد تبنت الجزائر جملة من السياسات الزراعية تضمنت العديد من الآليات والأساليب التي مثلت مسارا لتحقيق أهدافها المتمثلة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض به، لذا سيتم خلال هذا الفصل توضيح إمكانيات القطاع الزراعي وأهم هذه السياسات المطبقة، وأثر ذلك على المؤشرات الاقتصادية للجزائر.

لذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الوطنية لترقية القطاع الزراعي

المبحث الثالث: تقييم نتائج السياسات الزراعية

المبحث الأول: إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري

يعتبر توفر الموارد المادية والبشرية أحد المقومات الأساسية لقيام أي نشاط وللجزائر موارد زراعية مختلفة يمكن توظيفها في تطوير القطاع الزراعي فهي تعد من بين الدول الأكبر مساحة، وهذا ما جعلها تمتلك أقاليم متعددة ومنحها مزايا تتعلق بالمنتجات الزراعية، انطلاقا من حجم الأراضي الزراعية وتنوع الموارد المائية وصولا إلى الموارد البشرية، رغم أن هذه الموارد تعاني من مشاكل إلا أنها تعتبر موارد أساسية لقيام النشاط الزراعي إذا ما تم استغلالها بشكل عقلاني وفعال، هو ما سيمنح الجزائر فرصة تطوير قطاعها الزراعي بما يتماشى وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص لدخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية.

المطلب الأول: الموارد الأرضية الزراعية

تتربع الجزائر على مساحة جغرافية شاسعة ما يجعلها تحوي موارد أرضية كبيرة هذه الموارد يمكن استغلالها في المجال الزراعي، رغم أن المساحة الصالحة للزراعة تكون ضئيلة كون نسبة كبيرة من مساحة الجزائر صحراء، إلا أنه في ظل التقدم والتطور التكنولوجي يمكن استثمار واستغلال الأراضي الصحراوية في الإنتاج الزراعي هو ما يساهم في تطوير القطاع الزراعي.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمساحة الزراعية تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر 2.381.741 كلم مربع لتكون بذلك أكبر دولة في إفريقيا،[1] أين تتميز بطبيعة جغرافية متنوعة توجد بها سلسلتان جبليتان هما الأطلس التلي بالشمال والأطلس الصحراوي بالجنوب تقسمان البلد إلى ثلاث أنواع من المناطق تتمثل في المناطق التلية، منطقة السهوب والهضاب العليا ومنطقة الصحراء بالجنوب، تتميز هذه المناطق بتضاريسها ومناظرها المختلفة ما ساهم في ظهور تنوع بيولوجي كبير.

ونظرا لموقع الجزائر الجغرافي ومساحتها الشاسعة، فهي تحوي على رصيد هام من حيث الأراضي الزراعية قدر بحوالي 40,2 مليون هكتار.[2] وهذه الأراضي الزراعية تتوزع كما يلي:

1. **المناطق الشمالية** والتي تشمل **المناطق الساحلية** التي تتربع هذه المنطقة على مساحة قدرها 1,65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بنسبة 19,6% من إجمالي الأراضي الزراعية، حيث تضم حوالي

[1] D. Nedjraoui**, Algérie : forage Resource profiles**, FAO, 2006, p5.

[2] Aissa Abdelguerfi, **Evaluation des besoins en matière de renforcement des capacités nécessaire a la conservation et l'utilisation durable de la biodiversité importante pour l'agriculture**, Rapport de synthèse sur la biodiversité importante pour l'agriculture, MTAE- EGF/ PNUD : Project ALG/97/G31, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Algérie, 2003, p13.

14 ولاية ساحلية تمتد من ولاية الطارف شرقا إلى تلمسان غربا (الطارف، عنابة، سكيكدة، جيجل بجاية، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر العاصمة، الشلف، مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تيبازة تلمسان)، تتميز بتساقط معتبر للأمطار بنسبة 92% بين 400 ملم و900 ملم بالإضافة إلى سهولها المنخفضة الخصبة ووفرة المياه بها والتي من أشهرها: سهل متيجة وهران وعنابة، كذلك توفر الوديان والسدود وتشتهر هذه السهول بزراعة أنواع مختلفة من الخضر والفواكه، والزراعات التي تعتمد على الري. بالإضافة إلى **المنطقة الداخلية** التي تضم حوالي 14 ولاية داخلية (البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف) تتميز أيضا بسهولها الخصبة (مثل سهل سيدي بلعباس) وتتربع على مساحة تقدر ب 3,96 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بنسبة 43,44%، حيث تتميز بزراعة الحبوب، الكروم وبعض أنواع الأشجار المثمرة وخاصة القمح الذي تعد هذه السهول موطنا أساسيا له[1] لذا نجد أن هذا الإقليم يعتبر إقليما حيويا مهما في القطاع الزراعي أين تتركز فيه الثروة الزراعية.

2. **المناطق الجنوبية** وتشمل كل من **المنطقة السهبية** التي تقدر مساحتها الزراعية ب 2,85 مليون هكتار، وتضم 12 ولاية (أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، تبسة سعيدة، النعامة والأغواط) تتميز المنطقة بالمناخ القاري وأمطارها القليلة التي تتراوح في المتوسط بين 200 و400 ملم إذ تعتبر كمية غير كافية للزراعات، لكنها كافية لنمو بعض الأعشاب، لضمان الرعي حيث تكثر الإبل والأغنام. **والمنطقة الصحراوية** التي تبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها 0,218 مليون هكتار، أي ما يوافق نسبة 2,6% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة وتضم 8 ولايات، تتميز المنطقة بالمناخ الصحراوي ومتوسط تساقط الأمطار فيها يقل عن 200 ملم، بالإضافة إلى تربتها الرملية الفقيرة وبسبب قسوة المناخ والطبيعة فإن الزراعة في هذه المنطقة تكون في الواحات حيث يجتمع السكان،[2] وأهم الزراعات بها النخيل، بعض الخضر والفواكه، ومع إدخال التقنيات الزراعية الحديثة استطاعت المنطقة إنتاج القمح عن طريق تقنيات الري الحديثة والخضر عن طريق البيوت البلاستيكية.

[1] زهير عماري، **إشكالية العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، بسكرة، الجزائر، العدد 13، 2013، ص142.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص211.

الفرع الثاني: أنواع الأراضي الزراعية نظرا لشساعة المساحة الجغرافية، فإن الجزائر تحوز على رصيد كبير من الأراضي تتوزع هذه الموارد بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، ويتم تقسيم هذه الأراضي إلى قسمين يتمثلان في **الأراضي المستخدمة للزراعة والأراضي الأخرى**.

أولا: تطور المساحة الزراعية الإجمالية: يتكون إجمالي المساحة الزراعية المستغلة في القطاع الزراعي في الجزائر من الأراضي الزراعية المستغلة فعلا، بالإضافة إلى المراعي والغابات والأراضي غير المنتجة، وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل 2-1: تقسيم الأراضي في الجزائر

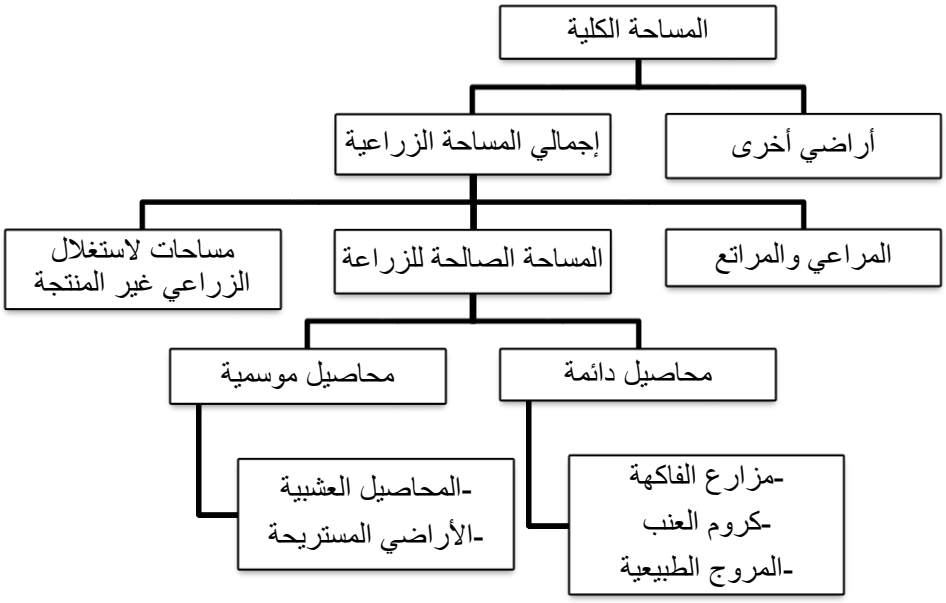

المصدر: Détraction des statistiques agricole et des systèmes d'information, Statistique Agricole superficies et productions, office national des statistiques (ONS), Alger, Série B, 2021.

من خلال الشكل يمكن القول أن:[1]

المساحة الصالحة للزراعة: تمثل الأراضي الزراعية التي تمت زراعتها لمدة خمس سنوات على الأقل وتنقسم إلى:

1. محاصيل موسمية: وتضم المحاصيل العشبية والأراضي المستريحة وهي الأراضي التي يتم استغلالها في أحد وبعض المواسم وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها 5 سنوات.
2. المحاصيل الدائمة: تضم مزارع الفاكهة، الكروم والعنب، المروج الطبيعية.

[1] La Détraction Technique Changée des statistiques régionales et de la cartographie, **Statistiques sur l'environnement**, office national des statistiques, Alger, Série C, 2015, p35

- المراعي والمراتع: هي كل المساحات التي لم تستغل منذ 5 سنوات على الأقل وهي تستغل كمراعي للمواشي؛
- مساحات الاستغلال الزراعي غير المنتجة: وتضم المزارع غير المحصودة، العمارات، الساحات، الطرق والوديان وغيرها.

فالأراضي الزراعية تشكل المورد الأساسي للقطاع الزراعي والجدول الموالي يوضح تطور مساحة الأراضي المستخدمة في مختلف فروع النشاط الزراعي بالنسبة إلى المساحة الإجمالية للبلد:

الجدول 2-1: تطور المساحة الزراعية بالنسبة إلى المساحة الكلية

خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: كلم مربع)

السنوات	المساحة الاجمالية	مساحة الأراضي المستخدمة للزراعة	النسبة
2000	2.381.741	400.210	16,80
2001	2.381.741	401.090	16,84
2002	2.381.741	398.550	16,73
2003	2.381.741	399.057	16,75
2004	2.381.741	411.450	17,28
2005	2.381.741	412.110	17,30
2006	2.381.741	411.810	17,29
2007	2.381.741	412.520	17,32
2008	2.381.741	413.090	17,34
2009	2.381.741	413.800	17,37
2010	2.381.741	413.740	17,37
2011	2.381.741	413.880	17,38
2012	2.381.741	413.981	17,38
2013	2.381.741	414.316	17,40
2014	2.381.741	414.310	17,40
2015	2.381.741	414.564	17,41
2016	2.381.741	413.602	17,37
2017	2.381.741	413.351	17,35
2018	2.381.741	413.588,47	17,36
2019	2.381.741	413.588	17,40
2020	2.381.741	413.588	17,40

المصدر: بيانات البنك العالمي حول مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر، متاح على الموقع:
https://data.albankaldawli/org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?end=2020&locations=DZ&START=2000 , seen at 12/12/2022, on: 13:30.

يوضح الجدول تطور نسبة المساحة المستخدمة في مختلف الأنشطة الزراعية إلى إجمالي المساحة الجغرافية للجزائر، حيث تبين الإحصائيات أن هذه النسبة منخفضة لم تتعد نسبة 17,40% في أحسن حال سنة 2016، 2019، 2020، أما السنوات الأخرى فقد شهدت نوعا من التذبذب بين 17% و16% وسجلت أدنى نسبة سنة 2000 بـــ 16,80%، ما يعادل 400.210 كلم مربع. حيث تعتبر المساحة

المستخدمة للزراعة مقارنة مع إجمالي مساحة الجزائر ضئيلة، وذلك بسبب شساعة المساحة الصحراوية التي تمثل 80% من إجمالي المساحة الكلية بالإضافة إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة الراجع إلى الزحف العمراني وتآكل التربة.

ثانيا: تقسيم الأراضي الزراعية المستغلة في القطاع الزراعي: تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة القاعدة الأساسية للإنتاج والجزائر تملك مساحات مهمة تتنوع من حيث غرض الاستخدام، يمكن تقسيمها كالتالي:

الجدول 2-2: تطور توزيع الأراضي المستخدمة في القطاع الزراعي

خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: هكتار)

السنوات	المساحة الزراعية الصالحة للاستخدام	المراعي والمراتع	أراضي الاستغلال الزراعي غير منتجة	مجموع الأراضي	النسبة%
2000/2001	8.193.740	31.914.760	875.340	40.983.840	19,99
2001/2002	8.228.690	31.624.770	882.460	40.735.920	20,20
2002/2003	8.270.930	31.635.240	911.770	40.817.940	20,26
2003/2004	8.321.680	32.824.410	1.063.510	42.209.600	19,71
2004/2005	3.839.640	32.821.550	1.169.440	42.380.630	19,79
2005/2006	8.403.570	32.776.670	1.187.650	42.367.890	19,83
2006/2007	8.414.670	32.837.225	1.196.945	42.448.840	19,82
2007/2008	8.424.760	32.884.875	1.026.355	42.435.990	19,85
2008/2009	842.334	32.955.886	1.087.700	42.466.920	19,83
2009/2010	8.435.028	32.938.300	1.071.022	42.444.350	19,87
2010/2011	8.445.490	32.942.086	1.056.284	42.443.860	19,89
2011/2012	8.454.630	32.943.690	1.101.110	42.499.430	19,89
2012/2013	8.461.880	32.969.434	1.458.095	42.288.940	19,72
2013/2014	8.465.040	32.965.976	1.457.539	42.888.555	19,73
2014/2015	8.487.854	32.968.513	1.938.887	43.395.254	19,55
2015/2016	8.449.425	32.910.650	2.036.086	43.396.164	19,47
2017/2016	8.536.468	32.798.673	2.436.614	43.771.755	19,50
2018/2017	8.568 .586	32.788.830	2.646.666	44.004.083	19,47
2019/2018	8 .563.669	32.752.530	2.652.530	43.968.653	19,47

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات المدرجة ضمن:

ONS : L'Algérie en quelques chiffres plusieurs Édition, 2001-2019.

يظهر الجدول تطور توزيع الأراضي المستخدمة في القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة 2000-2019، حيث يبين أن مساحة الأراضي المستخدمة في القطاع الزراعي شهدت نوعا من التطور الإيجابي إذ انتقلت من 40.983.840 هكتار سنة 2001/2000، لتبلغ 43.396.164 هكتار سنة 2015/2016 وذلك بما يقابل 2.412.324 هكتار خلال 16 سنة، ويعود هذا في الأساس إلى زيادة **المساحة الزراعية الصالحة للاستخدام** من 8.193.740 هكتار سنة 2001/2000، وصولا إلى قيمة 8.449.425 هكتار سنة 2017/2016، بزيادة قدرها 3,12%. أما ما تعلق **بالأراضي غير المنتجة للاستغلال الزراعي**، فقد

عرفت هي الأخرى ارتفاعا في المساحة حيث بلغت 1.196.945 هكتار سنة 2007/2006، مقارنة ب 875.340 هكتار سنة 2001/2000، ويعود هذا التحسن إلى إنشاء عديد المباني الخاصة بالتبريد والمصانع التحويلية خاصة المطاحن، معاصر الزيتون ومصانع العصير والحليب ومشتقاته، لتشهد بعد ذلك انخفاضا من 2009/2008 إلى 2011/2010 إلى قيمة 1.087.700هكتار، 1.056.284 هكتار على التوالي، بسبب تراجع مخصصات الخزينة لدعم القطاع، لكنها استعادت تطورها تدريجيا لتبلغ 2.036.086 هكتار سنة 2017/2016. لتبقى **مساحة المراعي والمراتع** ثابتة نسبيا في حدود 32.000 ألف هكتار خلال هذه الفترة في ظل بعض التذبذب الطفيف بين الارتفاع والانخفاض ويعود النمو البطيء لهذه الأراضي إلى تخلي المزارعين نتيجة توجههم إلى ممارسة أنشطة أخرى، بهدف تحسين مستوى دخلهم وكذلك غياب سياسة زراعية واضحة المعالم. كما يمثل الجدول الموالي تطور الأراضي الزراعية حسب المنتجات الموسمية أو الدائمة أو منتجات أخرى

الجدول 2-3: تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: هكتار)

السنوات	المحاصيل الموسمية	المحاصيل العشبية	الأراضي المستريحة	المحاصيل الدائمة	المروج الطبيعية	الكروم	مزارع الفاكهة
2000/2001	7.583.270	3.839.850	3.743.420	610.470	30.900	69.680	509.890
2001/2002	7.546.510	3.812.760	3.733.750	682.180	23.640	81.550	576.990
2002/2003	7.503.690	3.802.220	3.701.470	767.240	25.950	95.630	645.660
2003/2004	7.492.845	4.109.965	3.382.880	828.835	25.434	99.432	703.969
2004/2005	7.511.080	3.921.190	3.589.890	878.560	26.070	101.710	750.780
2005/2006	7.469.615	4.064.857	3.404.758	933.955	25.548	98.214	81.013
2006/2007	7.468.538	3.895.529	3.573.009	946.132	25.462	92.708	827.962
2007/2008	7.489.273	3.925.971	3.563.302	935.487	24.297	87.375	823.815
2008/2009	7.492.882	4.069.380	3.423.502	930.458	24.550	82.743	823.165
2009/2010	7.501.489	4.225.784	3.275.705	933.539	24.750	80.423	828.366
2010/2011	7.501.395	4.254.887	3.246.508	944.095	24.820	77.730	841.545
2011/2012	7.506.570	4.354.242	3.152.328	948.060	24.335	74.338	849.387
2012/2013	7.496.678	4.453.225	3.043.453	965.202	26.626	73.430	865.146
2013/2014	7.469.481	4.403.937	3.065.544	995.559	25.777	70.852	898.930
2014/2015	7.462.081	4.368.417	3.093.664	1.025.773	25.468	70.664	929.641
2015/2016	7.404.176	4.373.690	3.030.487	1.045.249	31.915	70.463	942.871
2016/2017	7.470.807	4.561.388	2.909.419	1.065.661	53.042	69.642	942.977
2018/2017	7.546.582	4.504.101	3.042.481	1.022.004	49.978	68.786	903.240
2019/2018	7.530.580	4.682.024	2.848.556	1.033.088	54.117	68.649	910.322

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات المدرجة ضمن:

ONS : L'Algérie en quelques chiffres plusieurs Edition, 2001-2020.

لقد شهدت الأراضي الزراعية تطور ملحوظا بسبب استصلاح الأراضي في إطار استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر ويتجلى ذلك بوضوح سنتي 2008 و2010 وما تحقق من ارتفاع في **المساحة**

المستغلة للزراعة وهذا الأخير راجع إلى المحاصيل الموسمية مقارنة بنظيرتها الدائمة، حيث نجد أنه سنة 2001/2000 بلغت **مساحة المحاصيل الموسمية** 7.583.270 هكتار، لتبلغ 7.470.807 هكتار سنة 2017/2016 مقابل **مساحة المحاصيل الدائمة** التي ارتفعت بمعدل 71,22% خلال نفس الفترة رغم أن مقدار المساحة التي زادت بها المحاصيل الموسمية كانت أكبر من الدائمة، والسبب الرئيسي وراء كل هذا التحسن هو دعم الدولة للمحاصيل الموسمية وتأمل الفلاحين بمواسم ذات ظروف مناخية مواتية، كما يعزى أيضا تطور المحاصيل الدائمة إلى التوجه نحو زراعة الأشجار المثمرة أين بلغت نسبة زيادة مساحتها 84,91%.

أما **الأراضي المستريحة** من بين الموارد التي تشكل مجالا لتنمية الموارد الأرضية الزراعية لذلك نلاحظ تذبذبا في قيمتها من سنة لأخرى تبعا لجملة من العوامل أهمها التبوير وعدم قدرة الفلاحين على خدمة الأرض، حيث انخفضت المساحات الزراعية المستريحة بمعدل 19,04% من سنة 2001/2000 إلى 2017/2016، وتعاني الأراضي الزراعية مشاكل عدة تعود إلى طبيعة الأرض الزراعية نفسها وذلك لتراجع الرقعة الجغرافية وتفتت وتبعثر الحيازات والملكيات، وهو ما يجعلها تعتمد على نمط إنتاجي محدود ما ينعكس سلبا على الإنتاجية.

إن تراجع حجم المساحات الصالحة للزراعة، يؤثر على **نصيب الفرد** منها إذ تناقص نصيب الفرد من المساحة الزراعية من سنة لأخرى، وهو ما يظهر درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية،[1] حيث نلاحظ تراجع نصيب الفرد من المساحة الزراعية من 0,26 هكتار للفرد سنة 2000 ليصل إلى 0,20 هكتار للفرد سنة 2017، وذلك بمعدل انخفاض يقدر ب23,04%، ليبلغ سنة 2020 معدل 0,16 هكتار للفرد، وهذا ما يدل على ضعف القاعدة الزراعية في الجزائر،[2] كون القطاع الزراعي الجزائري تطغى عليه الحيازات الصغيرة، ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة الموجهة نحو الاستهلاك العائلي مقابل التوجه نحو السوق، بالإضافة إلى المشكل العقاري الذي يعاني منه القطاع الزراعي كأحد مخلفات الاستعمار، حيث تختلف المستثمرات الفلاحية في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها وهذا ما يشجع على الاستمرار في النشاط أو الانسحاب منه.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41**، الخرطوم، السودان، 2000-2022.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

تمتلك الجزار مساحة جغرافية كبيرة جدا وهو ما انعكس على توافر الموارد الأرضية التي يمكن استغلالها في تنمية القطاع الزراعي، فالمساحة المستغلة حاليا في هذا القطاع تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الأراضي التي يمكن استغلالها والاستثمار فيها بالإضافة إلى الأراضي الصحراوية غير المستغلة والتي يمكن أن تساهم في تحسين القطاع الزراعي في حال استصلاحها.

المطلب الثاني: الموارد الداعمة للقطاع الزراعي

يحتاج القطاع الزراعي إلى مجموعة من الموارد فبالإضافة إلى الموارد الأرضية فإن القطاع الزراعي يحتاج إلى موارد أخرى تساهم في عملية الإنتاج، وتعتبر الموارد المائية من العناصر المهمة التي تقوم عليها مختلف الأنشطة وأهمها النشاط الزراعي الذي لا يتم بدونه، وفي هذا المجال تتمتع الجزائر بتنوع في هذه الموارد بين الجوفية والسطحية وذلك يعود إلى شساعة المساحة، وتنوع التضاريس والأقاليم المناخية التي تؤثر على عملية التساقط، كما يساهم المورد البشري في القيام بمختلف الأنشطة الزراعية خلال العملية الإنتاجية، وهو ما يجعل توفر هذا المورد ضروريا للقيام بالنشاط الزراعي.

الفرع الأول: الموارد المائية رغم وقوع معظم مساحة الجزائر في نطاق المناخ الصحراوي الجاف وشبه الجاف، إلا أن التقديرات والمعطيات تشير إلى أن الجزائر تمتلك قدرات مائية معتبرة حيث تتوفر هذه الأخيرة على ثروة مائية إجمالية مقدرة بحوالي 19 مليار متر مكعب[1] كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب.

أولا: مصادر الموارد المائية تتنوع وتتعدد مصادر الموارد المائية في الجزائر منها ما هو طبيعي ومنها ما هو غير طبيعي أين يتم اعتماد التقنيات الحديثة للحصول عليه.

1. **الموارد المائية الطبيعية:** تمتلك الجزائر عديد الموارد المائية الطبيعية تتوزع في الشمال والجنوب، وذلك كما يلي:

- **الموارد المائية المطرية:** وهي أهم الموارد المائية في الشمال ويتميز هطول الأمطار بتقلباتٍ زمانية ومكانية، حيث يصل المتوسط السنوي لسقوط الأمطار في القطاع المطّل على البحر المتوسط 1.200 ملم سنوياً، على الرغم من هذا تفاوت من عامٍ لآخر وتناقصه باتجاه الغرب المناطق الوسطى انتقالية ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي الذي تستقبله من 100-400 ملم، في حين أن الهطول المطري

[1] منصور هجرس، **الموارد المائية في الجزائر الإمكانيات والإنجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام**، متاح على: https://mansoure-hadjeres.over-blogspost.com/2015/07/55a31ac-803f.html , seen at 10/05/2020, at 14:30.

في الصحراء هو أقل من 100 ملم سنويا، تتراوح الخسائر الطبيعية في هذا المورد نتيجة التبخر من 1.000 ملم في الشمال الشرقي إلى ما يقرب من 3.000 ملم في الجنوب الشرقي.[1] والباقي يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية وذلك بسبب الانحدار الذي تتميز به أغلب مناطق الشمال في الجزائر.[2] والشكل الموالي يوضح معدل هطول الأمطار سنويا:

الشكل 2-2: معدل تساقط الأمطار في الجزائر سنويا

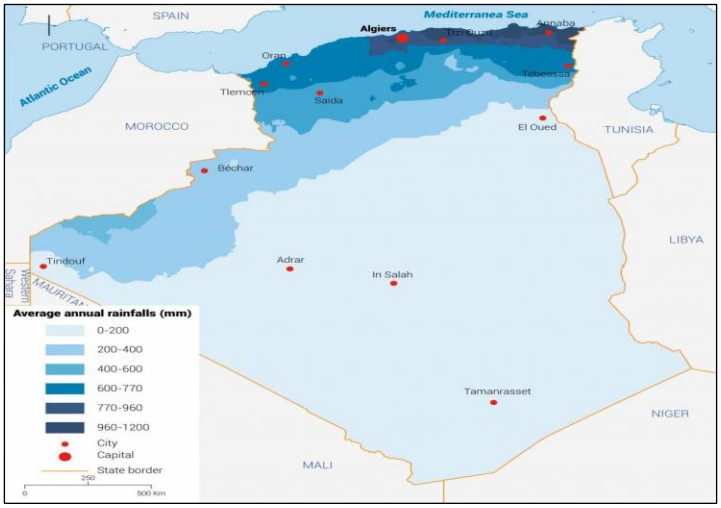

المصدر: وليد مولاهم وآخرون، ملف الجزائر للمياه، متاح على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/ تاريخ الاطلاع: 2023/03/21، على 10:15.

الملاحظ من خلال الخريطة أن معدل تساقط الأمطار في الجزائر، يعرف انخفاضا كلما تم التوجه نحو الجنوب فهذا المعدل يتراوح بين 1.200 ملم كحد أقصى بالمناطق الساحلية، و200 ملم كحد أدنى بمناطق الصحراء وهو ما يؤثر على توزيع الموارد المائية في الجزائر وينعكس على القطاع الزراعي.

- **الموارد المائية السطحية:** ويقصد بها مياه الأنهار والينابيع والبحيرات العذبة ومياه الأمطار التي تتجمع في السدود أو التي تتجمع في الطبقات الجوفية القريبة التي تطفو على سطح الأرض، وتنقسم الجزائر إلى خمسة أحواض نهرية رئيسية تضم حوالي 17 مستجمعا مائيا وترتكز بشكل أساسي في الشمال أين تقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار متر مكعب إلى 13,5 مليار متر مكعب/السنة، وهي موزعة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وتحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال ما

[1] وليد مولاهم وآخرون، **ملف الجزائر للمياه**، متاح على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21، على 10:15.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص21.

يعادل 11,1 مليار متر مكعب، أحواض الهضاب العليا 0,7 مليار متر مكعب، في حين تحتوي أحواض الصحراء على 0,6 مليار متر مكعب.[1] والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول 2-4: الموارد المائية السطحية في الجزائر

الوديان والأنهار	يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب معظمها في البحر الأبيض المتوسط، منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12,4 مليار متر مكعب، أهمها واد الشلف والواد الكبير التي تنتج أكثر من 2 مليار متر مكعب.
السدود	تعتبر من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه كما يقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر بحوالي 250 موقع؛ عدد السدود المنشأة 114 سدا بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 5,2 مليار متر مكعب وبحجم إجمالي منتظم يقدر ب 2.228 مليار متر مكعب، ويعد سد بني هارون أكبر السدود في الجزائر بطاقة تخزين تقدر ب 960 مليون متر مكعب.
المحاجر المائية	هي أحواض مائية تسمى أيضا البحيرات الجبلية وقدرة التخزين فيها لا تفوق مليون متر مكعب وهي تستغل في السقي وتربية المواشي؛ يبلغ عددها حوالي 834 بطاقة استيعاب تبلغ 213 مليون متر مكعب يستغل منها 75% في القطاع الزراعي و5% في تربية المواشي و20% تبقى غير مستغلة.

المصدر: مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص218، محمد غردي، مرجع سابق الذكر، ص22.

- **الموارد المائية الجوفية:** تقدر الموارد المائية الجوفية بنحو 7,6 مليار متر مكعب وتتوزع بين الشمال والجنوب وقدر حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال بحوالي 2 مليار متر مكعب، يتم استغلال 90% منها حاليا بواسطة أكثر من 5.000 بئر يدوي وأنبوبي، ويستخدم منها 15% في الزراعة.[2] يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية وهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة، وتعتبر الموارد الجوفية أهم الموارد بها[3] حيث لا وجود بالصحراء لمجاري سطحية وإنما أغلبها جوفية تشكلت عبر آلاف السنين بعمق 2.000 م، ما عدا منطقة أدرار التي تتواجد فيها المياه الجوفية على عمق ما بين 200-300 م حيث تقدر المياه الجوفية في الجنوب ب 5 مليار متر مكعب، لكن يصعب استغلالها بسبب ضعف معدل تجددها لقلة الأمطار ارتفاع تكلفة الحصول عليها وضعف جودة المياه لأنها عالية الملوحة. والشكل الموالي يوضح الموارد الجوفية في الجزائر

[1] ريم غريب، **دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر 2000-2021 دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الطارف**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022/2021، ص 75.

[2] محمد غردي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الشكل 2-3: خريطة المياه الجوفية في الجزائر

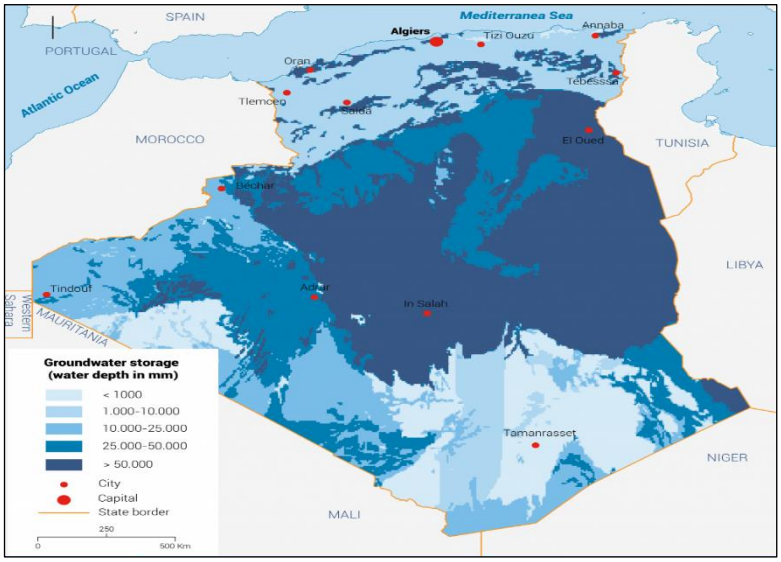

المصدر: محمد سفيان شاوي، الموارد المائية في الجزائر، متوفر على الرابط https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.

تضم الصحراء خزان مائي يتربع على مساحة تفوق مليون كلم مربع، تشترك فيه الجزائر مع ليبيا وتونس وقد تكوَّن منذ آلاف السنين ويحتوي على مياه غير متجددة تقدر ب 31.000 مليار متر مكعب[1] تتركز في 6 ولايات هي: ورقلة، أدرار، الوادي، غرداية، تمنراست وبسكرة وذلك بمجموع 4.935 مليار متر مكعب.

2. **الموارد المائية غير الطبيعية (غير التقليدية):** نظرا لنقص الموارد المائية لجأت عديد الدول إلى البحث عن مصادر أخرى لتلبية الاحتياجات المتزايدة وتغطية العجز الحاصل من خلال استخدام الموارد غير الطبيعية، ومن بينها:

- **تحلية مياه البحر:** ويقصد بها تصفية المياه الموجودة في البحار والمحيطات وإزالة نسبة الأملاح الموجودة فيها لتكون صالحة للشرب أو الإقلال من نسبة الملوحة الزائدة واستعمالها للسقي في القطاع الزراعي.[2] تعتبر الجزائر من الدول الساحلية وهو ما يجعلها تتميز بوجود مصدر للمياه بكميات هائلة

[1] عادل كدودة، **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص156.

[2] هشام بن حميدة، **واقع الأمن المائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016، ص 51.

يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي وتجربة الجزائر في هذا المجال تعود إلى بداية سنوات الستينات، في ثلاث مناطق صناعية: أرزيو، سكيكدة وعنابة وذلك كما يلي:[1]

- مستغانم: وحدة تحلية بالتناضح العكسي التي تستعمل لتلبية الحاجات في الماء لصناعة الورق (القدرة الإجمالية 52 ألف متر مكعب/اليوم سنة 1994)؛
- عنابة: وحدة التحلية بالتناضح العكسي بقدرة إجمالية 5,184 ألف متر مكعب/اليوم تستعملها شركة أسميدال (1996)؛
- وحدة التحلية بطريقة MONOBLOC (التناضح العكسي في إطار البرنامج الاستعجالي لوحدات التناضح العكسي)، أقيمت في 2002 بالغزوات سكيكدة وفي الجزائر بقدرة إجمالية تقدر ب 55 ألف متر مكعب/اليوم؛
- أرزيو: بناء وحدة التحلية بطريقة التقطير (القدرة الإجمالية 88 ألف متر مكعب/اليوم).

كما تعرف الجزائر تطورا ملحوظا في استخدام تقنية التحلية فمنذ البدء في تطبيقها ارتفعت كمية المياه المحلاة، وتشير إحصائيات صادرة عن جهات مختصة بوزارة فإن الموارد المائية المحلاة يقدر ب111.45 مليون متر مكعب/السنة، كما عرف الاستثمار في مجال تحلية المياه تطورا مهما في الجزائر حيث قامت سوناطراك بتوقيع عقد استثماري مع الشركة المختلطة (AEC)، من خلال دخولها كشريك وتعد محطة التحلية المسماة المقطع من بين كبرى محطات التحلية، حيث تقوم المحطة بتزويد منطقة الغرب الجزائري بوهران من خلال عقد شراكة مع الشركة السنغافورية بحصة تقدر ب 468 مليون دولار.[2] والجدول الموالي يوضح محطات تحلية مياه البحر في الجزائر

الجدول 2-5: محطات تحلية مياه البحر

المحطات	صغيرة	كبيرة	الإجمالي
العدد	21	9	30
القدرة الإنتاجية (مليون متر مكعب/اليوم)	57.500	1.410.000	1.467.500
الإنتاج (مليون متر مكعب/السنة)	21	514,6	535,6

المصدر: محمد سفيان شاوي، الموارد المائية في الجزائر، متوفر على الرابط https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.

[1] طيب قصاص، **إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص132.

[2] طيب قصاص ومصطفى بودرامة، **إشكالية إدارة المسألة المائية في الجزائر «الواقع والتصور المستقبلي»**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 43، الجزائر، 2016، ص461.

من خلال الجدول يتضح أن اللُّجوء إلى محطات تحلية مياه البحر ساهم بشكل كبير في زيادة العرض المائي وهو ما يخفف العبء على المصادر الطبيعية ويلبي الاحتياجات الوطنية من المياه لمختلف الأغراض.

- **معالجة المياه المستعملة (إعادة رسكلة مياه الصرف الصحي):** تبقى إمكانيات الجزائر في هذا المورد ضعيفة جدا حيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات السكانية وقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة (المصروفة في الوسط الطبيعي) بحوالي 700 مليون متر مكعب سنويا، 75 مليون متر مكعب منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا، أي ما يعادل نسبة 10% وهي شبه منعدمة وبلغت الأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر ما يلي:[1]

- عدد محطات التصفية المستعملة هي 21 محطة؛
- عدد محطات في طور الإنجاز 23 محطة؛
- عدد محطات في طور إعادة التأهيل 19 محطة.

أصبحت إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أولوية في سياسة المياه مما أدى إلى إصلاح المحطات القديمة وبناء محطات جديدة، والهدف من وراء بناء 239 محطة لمعالجة مياه الصرف بطاقة إجمالية تبلغ 1,2 مليار متر مكعب/ السنة، المخصصة للري[2] هو الحفاظ على الموارد المائية الطبيعية إلى جانب زيادة الإنتاج الزراعي.

- **تصفية المياه المالحة:** هي عملية مختلفة عن تحلية مياه البحر وهي عملية تعذيب المياه المالحة الجوفية في بعض المناطق التي اختلطت فيها المياه المالحة مع المياه العذبة خاصة الجنوبية منها وبدأت هذه العملية سنة 1980، أين يقدر حجم المياه الملوثة بالأملاح (السطحية والجوفية) ب 510 مليون متر مكعب في السنة والتي يمكن تعبئتها، مخصص منها 160 مليون متر مكعب لتزوُد بمياه الشرب فقط، وتتوفر 16 محطة لتنقية المياه المالحة بطاقة تقدر ب 31,5 مليون متر مكعب/ السنة أما التنقية الفعلية قدرت ب17,3 مليون متر مكعب سنة 2013.[3]

---

[1] خيرة مغربي، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)**، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 6، 2016، ص 112.

[2] محمد سفيان شاوي، **الموارد المائية في الجزائر**، متوفر على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.

[3] عادل كدود، مرجع سبق ذكره، ص157.

ثانيا: استخدامات المياه في الزراعة يستحوذ استخدام المياه في القطاع الزراعي على نسبة كبيرة وتعد الزراعة في الجزائر أكبر مستخدم للموارد المائية، حيث تخصص الجزائر الحجم الأكبر من مواردها المائية للقطاع الزراعي من أجل رفع الإنتاجية، لكن رغم ذلك تبقى مساحة الأراضي المروية متدنية مقارنة مع الأراضي المخصصة للزراعة، ويتم ري المساحات الزراعية الكبيرة في الشمال عن طريق السدود والآبار أما في الجنوب فيتم اعتماد الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية، وقد تطورت مشاريع الري بشكل ملحوظ بفضل المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين وتحرير التنقيب وحفر الآبار، ونتيجة ذلك تم الاعتماد على المساحات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الوطنية من الخضر والفواكه الطازجة لصالح السكان.[1] لكن نتج عنه سحوبات كبيرة للمياه الجوفية ما أدى إلى الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية، والشكل الموالي يوضح تطور المساحات الزراعية المروية

الشكل 2-4: تطور المساحة الزراعية المروية خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: ألف هكتار)

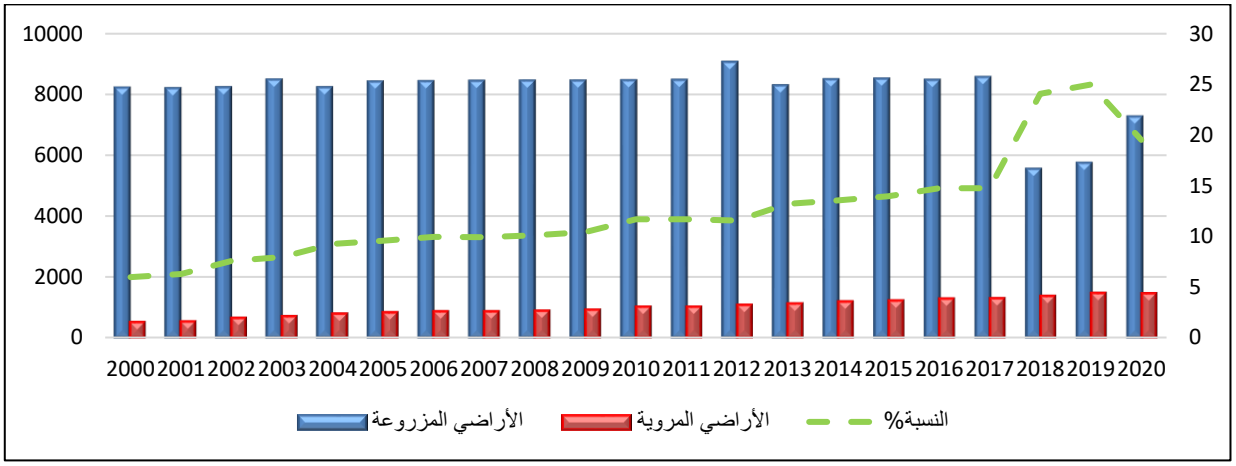

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2022.

يبين الشكل أعلاه تطور المساحة الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة 2020/2000، إذ يلاحظ تطور في مساحة الأراضي المروية من 488,65 ألف هكتار سنة 2000، لتصل إلى 1260,17 ألف هكتار سنة 2017 بزيادة 771,52 ألف هكتار، لكن رغم هذه الزيادة إلا أنها تعتبر ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا الانخفاض يعود في الأساس إلى سوء استغلال الموارد المائية، والاعتماد على أساليب ري غير اقتصادية، حيث سجلت في أحسن حالتها نسبة 14,76% سنة 2017، مقابل نسبة 6% سنة 2000. والطلب على الموارد المائية في الزراعة يرتبط بنوع المحصول المزروع، طريقة الري

[1] الموارد المائية في الجزائر، **مياه الشرق الاوسط وشمال إفريقيا**، متوفر على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.

المستخدمة وكذا نوعية التربة.[1] فنتيجة لأهمية الإنتاج الزراعي ودوره في تلبية احتياجات الأمن الغذائي وكذا رفع مساهمته في التصدير فمن الضروري زيادة الجهد لتوسيع هذا النوع من المساحات، باستخدام مختلف الطرق كالسدود والمحاجر المائية التي يتم العمل على تخصيصها للقطاع الزراعي رغم أن بعض منها يتم العمل عليها من طرف الدولة في مشاريعها الأخيرة،[2] كسياسات التجديد الفلاحي والريفي أين تم تشجيع الفلاحين على الآبار والأحواض المائية، كما عمدت الدولة إلى تبني أنظمة السقي الاقتصادية والتركيز على المحاصيل الاستراتيجية خاصة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.[3]

إن توفر الموارد المائية يعتبر من بين المرتكزات الأساسية لقيام النشاط الزراعي في أي منطقة والجزائر تحوز على موارد مائية متنوعة، يكون لها دور أساسي في تطوير وتنمية القطاع الزراعي إذا ما تم استغلالها استغلالا جيدا وعقلانيا، ما يؤدي إلى زيادة الرقعة المروية الأمر الذي ينعكس على تطوير الإنتاج الزراعي خاصة وأن الجزائر تعتمد على المياه المطرية في تلبية حاجات القطاع الزراعي من المياه.

الفرع الثاني: الموارد البشرية يتم الاعتماد في عملية الإنتاج على الموارد البشرية، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية والأساسية لأي نشاط، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق شروط الاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات، خاصة في حال كان العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من رفع الإنتاج الزراعي، والجزائر هي الأخرى تعتمد على هذا المورد في تنمية القطاع الزراعي والقيام بالعملية الإنتاجية خاصة وأن معظم هذه العمليات تنجز يدويا.

أولا: تطور سكان الريف حسب الإحصائيات فإن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر بلغ سنة 2020 حوالي 44 مليون نسمة يقطن 32,62 مليون نسمة بالمناطق الحضرية و11,38 مليون بالمناطق الريفية. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 56 مليون نسمة بحلول عام 2050، ويتوزع السكان من الشمال إلى الجنوب كما يلي: يعيش حوالي 87% من الجزائريين على ما يزيد قليلاً عن 10% من مساحة البلاد متمركزين في الغالب على طول ساحل البحر المتوسط يبلغ متوسط الكثافة السكانية 14 نسمة/ كم مربع ومع ذلك عادةً ما تتجاوز الكثافة 100 نسمة/ كم مربع في المناطق الرئيسية المأهولة بالسكان في الشمال.

[1] ريم غريب، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص221.

أما الجنوب فبالرغم من مساحته الشاسعة إلا أنه موطن لـ 13% فقط من إجمالي السكان،[1] كما أن معدل نمو السكان هو أعلى في المناطق الحضرية وانخفض عدد سكان الريف تدريجياً منذ عام 1997 بسبب الهجرة إلى الحضر، والشكل الموالي يوضح تطور سكان الريف في الجزائر

الشكل 2-5: تطور سكان الريف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: ألف نسمة)

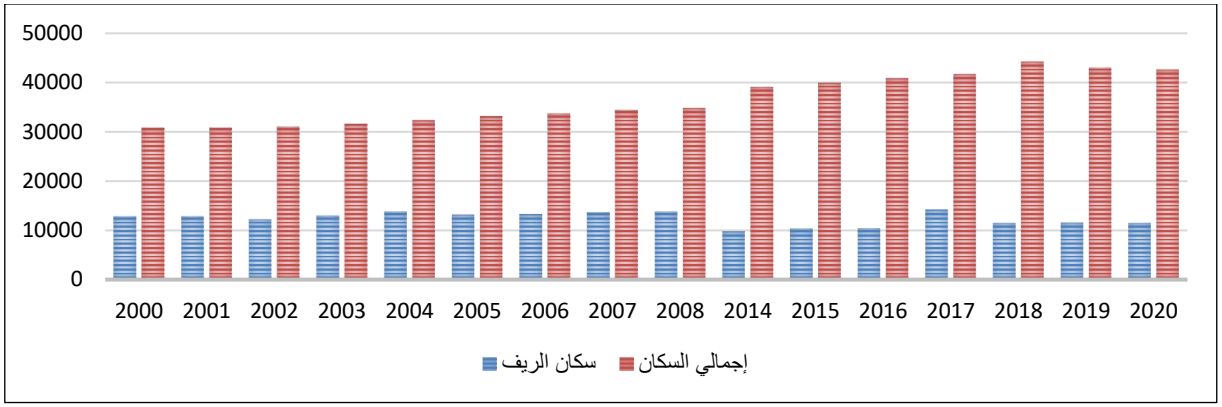

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

يمثل الشكل أعلاه تطور عدد سكان الريف مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان خلال الفترة 2000-2020، فيلاحظ تطور العدد الإجمالي لسكان الجزائر من سنة إلى أخرى حيث سجلت 30.824,5 ألف نسمة سنة 2000 لتبلغ 41.721 ألف نسمة سنة 2017 بمعدل زيادة يقدر ب 29%، نظرا لتحسن الظروف المعيشية للسكان وكذا الخدمات الصحية في المقابل شهد سكان الريف أيضا تطورا إذ بلغ 13.970 سنة 2012 مقارنة ب 12.852 ألف نسمة سنة 2000، لتشهد بعدها نوعا من الانخفاض بين سنتي 2012 و2014 نظرا لتوجه سكان الريف نحو المدن وممارسة أنشطة أخرى ليعود التحسن منذ 2015 بسبب سياسات الدعم الفلاحي والريفي لاستقطاب السكان ودفعهم إلى المناطق الريفية.

[1] وليد مولاهم وآخرون، ملف الجزائر للمياه، متاح على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21، على 11:30.

ثانيا: تطور العمالة في القطاع الزراعي بالنسبة لحجم اليد العاملة في القطاع الزراعي فإن الملاحظ أن هذه التقديرات تختلف بين عديد الجهات المعنية بإحصاء اليد العاملة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها)، وذلك يعود بشكل رئيسي الى ارتباط النشاط الفلاحي بشكل أساسي بعامل الموسمية، واختلاف آليات الإحصاء.[1] والجدول الموالي يمثل حجم العمالة في هذا القطاع

الجدول 2-6: تطور العمالة الزراعية بالنسبة إلى إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: ألف نسمة)

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة%
2000	6.244	1.288	20,62
2001	6.318	1.326	20,98
2002	6.800	2.100	30,88
2003	7.000	2.112,72	30,18
2004	7.798	2.125,51	27,25
2005	9.493	1.381	14,54
2006	9.730,95	1.609,63	16,54
2007	9.968,91	2.220,12	22,27
2008	10.315	2.244,06	21,75
2009	10.544	2.358,34	22,36
2010	10.544	2.358,34	22,36
2011	10.662	2.442,60	22,90
2012	11.423	2.476,50	21,67
2013	11.964	2.528,90	21,13
2014	11.454	2.550,60	22,26
2015	11.931	4.959,80	41,57
2016	10.845	2.545,19	23,46
2017	10.858	2.608,77	24,02
2018	400.12	98,648.2	21,36
2019	700.12	55,693.2	21,20
2020	102.12	650.2	21,89

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2022.

توضح إحصائيات الجدول تطور في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم العمالة في القطاع الزراعي فنجد أن حجم العمالة الزراعية انتقل من 1.288 ألف عامل سنة 2000 إلى 1.609,63 ألف عامل سنة 2006 مقابل 2.125,51 ألف عامل سنة 2004 بنسبة انخفاض 32,04%، ليرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الفلاحين عن المشاريع الفلاحية بعد النتائج الأولية لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

[1] صادق هادي، **القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والامكانيات وضعف الأداء ومحدودية المساهمة في التنويع الاقتصادي الوطني 2000-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مزيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 30(2)، ص283.

بالإضافة إلى كبر سن الفلاحين، وعدم قدرتهم على تطبيق الطرق الحديثة في الزراعة، لتستمر بعدها في التذبذب لتبلغ 2.608,77 ألف عامل سنة 2017 بنسبة 24,02% من إجمالي العمالة.

المبحث الثاني: السياسات الوطنية لترقية القطاع الزراعي

إن تحليل السياسات الزراعية المطبقة من طرف الجزائر يمكّن من تحديد مجموعتين من السياسات المجموعة الأولى تضم السياسات المبرمجة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 والتي تعتبر سنة انطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، تميزت مختلف مخططات وبرامج هذه المجموعة بكونها سياسات لم تفصل بين متطلبات التنمية الريفية وأهداف القطاع الزراعي، وانما ركزَّت الجهود على دعم قدرات السكان في الأرياف من أجل خلق نشاطات اقتصادية في المجال الزراعي فقط، كما أن سياسات هذه المجموعة جاءت ضمن التوجه الاشتراكي، ومع نهاية الثمانينات وبالتزامن مع الظروف الاقتصادية التي شهدتها الدولة أعادت النظر في هذه السياسات وتوجهت نحو سياسات تعتمد على الاقتصاد الحر والقطاع الخاص ومع بداية 2000 وتحسن المداخيل انتهجت الدولة مرة أخرى برامج جديدة مست مختلف الجوانب المتعلقة بهذا القطاع، وهو ما سيتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: المخططات الوطنية والتكميلية للسياسات الزراعية

تعتبر السياسة الزراعية مجموعة من الآليات والوسائل التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحسين وتطوير القطاع الزراعي، وقد شهد تطبيق السياسة الزراعية في الجزائر مرحلتين تم تبني خلالها مجموعة من البرامج والمخططات التكميلية، وانفردت كل سياسة بتحديد أهداف ووضع آليات ومحاور مختلفة لكن الهدف منها كان تطوير القطاع الزراعي وتنمية موارده، وتحقيق الأهداف المبرمجة ضمن كل سياسة مع التركيز على هدف تحقيق الأمن الغذائي، دون الاهتمام بجانب التصدير والتوجه نحو الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الزراعية وأهدافها تعرف **السياسة الزراعية** على أنها " مجموعة متكاملة من الإجراءات الإدارية، والتشريعية والتنفيذية، من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية"،[1] كما تعرف أيضا أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة، حيث تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي

[1] منذر الحاج، **مقرر السياسة الزراعية، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي**، جامعة حماه، السنة الرابعة، 2018-2019، ص2.

الفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية، إذ تؤثر السياسة الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على إحداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع وتطوره بما يتماشى وتوجهات السياسة العامة، وهي بذلك تعد من السياسات ذات الأهمية الكبيرة في أغلب الدول."[1] "السياسة الزراعية هي حزمة من التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتحديد أنماط الحياة وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل"[2] في حين تعرف على أنها" مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في القطاع الزراعي وذلك من خلال تحسين مستواهم المعيشي عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته."[3]

وعليه فإن السياسة الزراعية هي جزء من السياسة العامة للدول حيث يتم تبني واعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بهذا القطاع من طرف الهيئات المتخصصة لتحقيق النمو وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وتتمثل أهداف السياسة الزراعية في:[4]

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى ويعني ذلك تحقيق أقصى ناتج زراعي قومي ممكن من الموارد المستخدمة أو نفس القدر من الناتج الزراعي باستخدام موارد أقل، وهذا يعني ضرورة تجنب أي فاقد في استخدام الموارد دون الحصول على المنفعة؛

[1] محمد حسين الجبوري وطالب حسين الكريطي، **السياسة الزراعية في العراق التحديات وسبل المعالجة**، جامعة كربلاء، 2015، ص3.

[2] ياسين بوبكر والغالي بوخروبة، **مكانة الامن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 1018/02/17، ص13.

[3] عبد القادر بابا وعابد عدة، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 3، العدد4، 2017، ص74.

[4] ميلود وعيل وحسنى ششوي، **الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 1018/02/17، ص10.

2. زيادة حجم الصادرات الزراعية ومن ثم زيادة موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لابد من دراسة مدى منافسة المنتجات الزراعية الوطنية في الأسواق الدولية، والتركيز على المنتجات الزراعية التي تتسم بميزة نسبية تصديرية، علما بأن هناك معوقات تقف أمام تحقيق هذا التوجه للموارد الزراعية ومنها وجود حواجز في الأسواق الدولية تحد من استيراد بعض المنتجات، وأحيانا توجه الاقتصاد القومي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا قد يعني التوجه لإنتاج توليفة مختلفة تماما من المنتجات الزراعية عن تلك المتصفة بالميزة النسبية في التجارة الدولية.

وهناك أهداف أخرى متعددة للسياسة الزراعية يتوقف نجاح تحقيق أهدافها على مدى سلامة كل من سياساتها الفرعية، والأساليب المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود تكامل وتنسيق بين جميع السياسات الفرعية ومختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد تبنت الجزائر قبل سنة 2000 مجموعة من السياسات الزراعية هدفها إعادة تحيين القطاع الزراعي بعد الاستعمار، وتميزت هذه المرحلة باستعادة الأملاك الاستعمارية ووضع نظام **التسيير الذاتي** على ما يقارب 2.8 مليون هكتار من الأراضي الأكثر غناء في الجزائر، وقد تسبب تراجع الاستثمار وتدهور أنظمة الإنتاج، الناتج عن عدم تجديد البنية التحتية للسقي، معدات وآلات الإنتاج ونقص صيانة العتاد الزراعي في استمرار تراجع مردودية القطاع الزراعي بمعدل 3,5% سنويا، كما انخفضت القيمة المضافة الزراعية بنسبة 4,7% سنويا، بينما لم يتعدى معدل نمو مؤشر الإنتاج الزراعي0,06% ما دفع إلى تبني سياسة الثورة الزراعية التي اعتبرت كمحاولة لتغيير المسار الزراعي، حيث هدفت الثورة الزراعية إلى إدماج القطاع الزراعي، في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالبلاد وبغرض إعادة هيكلة القطاع الزراعي تميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الإنتاج الزراعي بمعدل 0,88% في السنة.[1]

لتهدف الإجراءات المتخذة خلال مرحلة **تحرير وتحسين الأداء الزراعي (1981–1990)** إلى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه، ومع بداية الاصلاحات الاقتصادية سنة 1987 تعزز مسار تحول القطاع الزراعي عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الأملاك المسيرة ذاتيا وشهد مؤشر الإنتاج الزراعي في هذه المرحلة نمو بمعدل 2,23%سنويا، ليتم خلال **مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1990–2000)** تبني إجراءات عديدة هدفت في مجملها إلى تحرير الاقتصاد

[1] عبد القادر آيت عشمان، **تشخيص واقع التنمية الريفية بولاية ميلة وآفاق تطويرها من خلال الاستراتيجيات المتبعة**، رسالة ماجستير، تخصص تنمية ريفية، غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، الجزائر، 2013 –2014، ص 39.

وتقليص دور الدولة في تسيير مختلف القطاعات، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على تعميق الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت الدولة في تنفيذها منذ 1987 وتبني برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، وكانت النتائج المترتبة عن تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في المجال الزراعي، فقد سجل مؤشر الإنتاج الزراعي نموا بنسبة 4% بين سنتي 1995-1997، كما ارتفعت نسبة نمو القطاع الزراعي بمعدل 3,3% في نفس الفترة بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل انفتاح أكثر للهياكل الزراعية وانتشار أوسع لوسائل تنمية القطاع الزراعي في هذه المرحلة، إلا أن المشاكل والعراقيل بقيت عالقة كنقص الاستثمار في المشاريع الزراعية، التأخر الكبير في تحديث أنظمة الإنتاج الزراعي، انخفاض مستويات حشد الموارد المائية توزيعها واستغلالها برشادة.[1]

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 2000-2004 انطلاقا من سنة 2000 وبالتزامن مع عودة الاستقرار الأمني وتحسن الإيرادات البترولية وكذا إغلاق برنامج التعديل الهيكلي، تبنت الجزائر سياسة زراعية جديدة تمثلت في الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية، انطلقت هذه السياسة معتمدة على آليات ومحاور وأهداف مختلفة باعتماد القطاع الخاص والدعم بالأموال.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2002) كتثمين للتجارب والخبرات الناتجة عن المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بهدف خلق الشروط الضرورية لدفع القطاع الزراعي نحو الحداثة والتجديد، اعتمد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية منهجية عمل جديدة ارتكزَّت على المشاركة الفعلية للفلاح الذي تم اعتباره فاعلا اقتصاديا متكاملا، ما يمثل تجديدا حقيقيا في المجال الزراعي مثل وسائل وطرق تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر بين الشركاء الاجتماعيين (المزارع، الدولة، البنك، وكالة التامين....)، حيث تتم في شفافية ومرونة بغرض الحصول على الدعم الحكومي، من جهة أخرى جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بهدف توسيع عمليات الدعم والاستثمار، لتشمل كل المشاريع الزراعية على اختلاف خصائصها تنمية الإنتاج الزراعي وهيكلته حسب الشعب الزراعية، وكذلك لتهيئة وتسيير الفضاء الزراعي.[2] ويُعرَّف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، كما أنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني

[1] عبد القادر آيت عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 39

[2] عبد القادر آيت عثمان، مرجع سابق، ص 42.

والمالي والنظامي بهدف الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات.[1] وقد رصدت الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلافا ماليا قدر ب 65 مليار دج للنهوض بالقطاع ووضعت ما يقارب 33 مليار دج كتمويل تكميلي.

وقد حقق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نتائج مهمة فقد عرف الاستثمار الزراعي تحسنا من خلال انطلاق 200 ألف مشروع زراعي وسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة 8%، بالمقابل تبقى العديد من العراقيل والصعوبات تواجه بلوغ الأهداف المرجوة أين اقتصرت الاستفادة من البرنامج على مناطق معينة ما أدى إلى عدم شمولية الحركية التنموية المستهدفة، بالإضافة إلى عدم استفادة كل المزارعين خاصة الصغار في المناطق الريفية المعزولة.

تم سنة 2002 توسيع مخطط التنمية الفلاحية بإدماج ودعم الريف وأصبح بذلك يسمى **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**، ومع هذا المخطط تم تجديد أهداف أوسع لإدخال تعزيز المساهمة في تحسين الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة، كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم سكان الأرياف الأكثر فقرا.[2] ويهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية القدرات الإنتاجية للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة؛
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد؛
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص؛
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي؛

[1] فاروق أهناني ورابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، المجلد 9، العدد2، الجزائر، 2018، ص366.

[2] علي بوخالفة، **انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية**. باتنة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014-2015، ص141.

- تحرير المبادرات الخاصة في مجال التمويل وتصريف المنتجات؛[1]
- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي والموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن والاندماج في الاقتصاد الوطني.[2]

1. دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: إن تبني الحكومة لهذا المخطط كانت له عدة مبررات تمثلت في:[3]

- ضعف المردودية وبقاء الإنتاج الفلاحي رهن الظروف المناخية؛
- بقاء القطاع رهين الأساليب التقليدية وفشل وتعثر الإصلاحات السابقة؛
- رغم ما رُصّد لها من وسائل وموارد مالية لم يتم الوصول إلى فلاحة تساهم في الأمن الغذائي؛
- البحث عن إنعاش للقطاع والانطلاق من جديد من قواعد ترمي إلى احتواء رهانات التبعية الغذائية؛
- الرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات العالمية من أجل التموقع في الخارطة الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى نيَّة الجزائر في ربط شراكة مع الاتحاد الأوربي حيث يعتبر الدخول للمنظمة العالمية للتجارة خطوة أولى لولوج عصر الاتفاقات الإقليمية والدولية وهي حلقة من سلسلة الاندماج في الاقتصاد العالمي فهي مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحسين النوعية والاندماج في الأسواق العالمية.

2. طرق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، بالإضافة إلى نصوص أخرى مسيرة للصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية، وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، تشكل الإطار الذي يرجع

[1] ايمان شعابنة ومحمد بوركبة، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة القانونية، جامعة قاصدي مربح، ورقلة، المجلد 9، العدد 16، الجزائر، 2017، ص309.

[2] آمال بن صويلح، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة حوليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد 23، الجزء 1، الجزائر، 2018، ص188.

[3] فرحات عباس، **أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 5، العدد7، الجزء3، الجزائر 2012، ص13.

إليه لتنفيذ البرنامج وذلك لبلوغ الأهداف المحددة، ثم إن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج[1] عبر ما يلي:

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها؛
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- البرنامج الوطني للتشجير؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- استصلاح الأراضي بالجنوب وبرنامج إنعاش الإنتاج؛
- برنامج صغار المستثمرين وبرنامج تنمية وحماية مناطق السهوب.

وهذه البرامج تهتم بثلاثة مجالات رئيسية:[2] تطوير الإنتاج الفلاحي والإنتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة المساحة الزراعية.

3. الوسائل المعتمدة لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: تمثلت هذه الوسائل فيما يلي[3]

- **الآلية المالية:** أُنفق على المخطط الوطني حوالي 400 مليار دج، كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أجهزة مالية تتمثل في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز والقرض الفلاحي التعاضدي.
- **الآلية التقنية:** تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددَة لخصوصية كل برنامج فرعي، تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، وعلى المؤطرين والإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد والاتصال.

---

[1] حنان سفيان، **دور السياسة الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص110.

[2] فتيحة بوزيان وحفيظ مليكة شبايكي، **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص122.

[3] عماد غزازي وسهيلة بغنة، **واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17، ص10.

ثانيا: استراتيجية التنمية الريفية تم إطلاق استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في جويلية 2004 حيث تهدف إلى توفير إطار وصيغ لإعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص في إطار مسار تصاعدي وتنمية متكاملة، وهي تستند على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة التي تعتبر مشاريع مندمجة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيما بين مصالح الإدارة المحليين، المنتجين، المواطنين، والمنظمات الريفية.[1] **وتهدف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة** إلى:[2]

- الاستعمال العقلاني وتنمية الموارد الطبيعية؛
- حفظ وتثمين الإرث الحضاري المتنوع؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات والتحكم في بعض نشاطات الإنتاج وتثمين المنتوجات الزراعية؛
- تثمين المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي والصناعات التقليدية؛
- ترقية منشآت اجتماعية اقتصادية وثقافية للاستعمال الزراعي.

1.محاور استراتيجية التنمية الريفية المستدامة: تتكون استراتيجية التنمية الريفية المستدامة من أربعة محاور تتمثل في[3]

– إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية؛

– الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة؛

– التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية؛

– التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

---

[1] مريم رحماني، **دور الزراعة المستدامة في تحقيق الامن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2020-2021، ص134.

[2] مريم رحماني، مرجع نفسه.

[3] Abddou Nassima, **Impact des projets de proximité des développements rural intégré –PPDRI- sure le développement de l'entrepreneuriat rural en Algérie –cas de wilaya de Tlemcen**-, diplôma de magistère, option : innovation et entreprenariat, faculté des sciences économique gestion, université Abou Baker Belkeid, Tlemcen, Algérie, 2014-2015, p56.

وقد اعتمدت هذه السياسة على **أدوات لتنفيذها** والتي جعلت من العملية أداة للتدخل وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية يلعب دور لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل في:[1]

- آليات التشاور واتخاذ القرار؛
- كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية؛
- أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية؛
- نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار والتنظيمات التشريعية.

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بعد النتائج الإيجابية المحققة وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، كان مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009 حوالي 4.202,7 مليار دج، خصص منه لبرنامج دعم التنمية الفلاحية والتنمية الريفية مبلغ 3.372 مليار دج أي ما يعادل 8%، وخصص منها 300 مليار دج للقطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية،[2] وذلك من أجل مواصلة دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في طريق تحقيق مجموعة من الإجراءات أهمها:[3]

- إنشاء وتطوير المستثمرات الفلاحية؛
- خلق تكامل بين المنتجين والصناعات الغذائية.

المطلب الثاني: سياسات التجديد الفلاحي والريفي

بعد قيام الجزائر باعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي كان له أثر على القطاع الزراعي وتنمية الحياة بالأرياف، استمرت الدولة في تطبيق البرامج والسياسات الزراعية التي هدفت من خلالها إلى عصرنة القطاع الزراعي وتطويره بما يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها، لذا اعتمدت على سياسة التجديد الفلاحي والريفي لاستكمال مسار الإصلاح المرتبط بالقطاع.

الفرع الأول: قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 تم المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/8 المؤرخ في 3 اوت 2008 الذي يعمل على تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في

---

[1] حميدة رابح ونصر الدين ساري، **نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي المستدام بالجزائر**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الشيخ آمود بن مختار، اليزي، الجزائر، العدد 5، 2018، ص72.

[2] عابد عدة، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] محمد الأمين شربي ومصطفى خامد، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17، ص5.

تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم وكانت أهداف قانون التوجيه الفلاحي كالتالي:[1]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بزيادة الإنتاجية وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء مع مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

1. **آليات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي:** حدد قانون التوجيه الفلاحي آليات لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في أدوات التوجيه الفلاحي والتي شملت مخططات التوجيه الفلاحي، التي تحدد التوجهات الأساسية للقطاع على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تحقق التنمية، بالإضافة إلى أدوات التأطير العقاري وتشمل الأراضي الفلاحية سواء تابعة للدولة أو الخواص.
2. **أحكام متعلقة بالعقار الفلاحي:** وتشمل ما يلي:

- تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية تحديد الشروط المطبقة على الممارسات الواقعة على العقار الفلاحي، ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع وتحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي
- تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي: وذلك من خلال تثمين الإنتاج الوطني، تثمين ترقية المنتجات الوطنية الفلاحية، تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الصحي للأغذية من خلال نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري.[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008، ص5.

[2] صادق هادي، **تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص139.

- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن: ويتضمن المستثمرة الفلاحية والمستثمر، وكذا التنظيم المهني للفلاح والذي يأخذ عدة أشكال كالتعاونيات الفلاحية، الغرف الفلاحية والتعاضديات الفلاحية وهو وسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق الربح، ويمكن أن تتواجد على مستوى الولايات أو المستوى الوطني كما يستفيد المستثمرون الفلاحون من تغطية أخطار حوادث العمل تُؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها المتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء.[1]
- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: ويهدف إلى رفع مستوى تأهيل الفلاح مهنيا وتحسينه عن طريق التكوين والبحث والإرشاد، تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع الفلاحي، تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الموجود يضفي طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، أما ما تعلق بالتمويل فيتشكل من 3 مصادر رئيسية:[2] الدعم المالي للدولة التمويل التعاضدي والقروض البنكية وعند الحاجة تُنشأ هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته.

الفرع الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014 تمثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا سنة 2009 وتهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية وأيضا بفضل ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية، من خلال تنظيم مختلف أجهزة التأطير لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج 1.000 مليار دج من النفقات العمومية بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014. فقد **تحددت أهدافه** كما يلي:[3]

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% من 2000 إلى 2008 إلى 8.33% من 2000 إلى 2014؛
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] مجدولين دهنية، مرجع سبق ذكره، ص171.

[3] سالم أقاري، **تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصرة للبحوث والدراسات والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، 2017، ص43.

- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان، وذلك ب 10.200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2.174 منطقة ريفية، وحماية أكثر من 8,2 مليون هكتار من التربة؛
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي؛
- خلق حوالي 750 ألف منصب شغل دائم وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 والمتمثل في التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني، حيث تتمحور الاستراتيجية المقررة على التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الاشتراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين.[1] تترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم على النحو التالي:[2]

- برنامج تكثيف الإنتاج؛
- البرنامج المتخصص (البذور والشتلات)؛
- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه؛
- برنامج التجديد الريفي.

1. محاور استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: ترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية

أ. **التجديد الفلاحي:** يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وهو يعتمد على الأدوات التالية: المستثمرات الفلاحية الرائدة، المهارات والبنيات التحتية، التكوين.[3] وهو ما يوضحه الشكل

[1] سميرة هارون وكمال حوشين، **فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2014)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص7.

[2] ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد43، 2016، ص422.

[3] فاروق أهناتي، مرجع سبق ذكره، ص367.

الشكل 2-6: برنامج التجديد الفلاحي

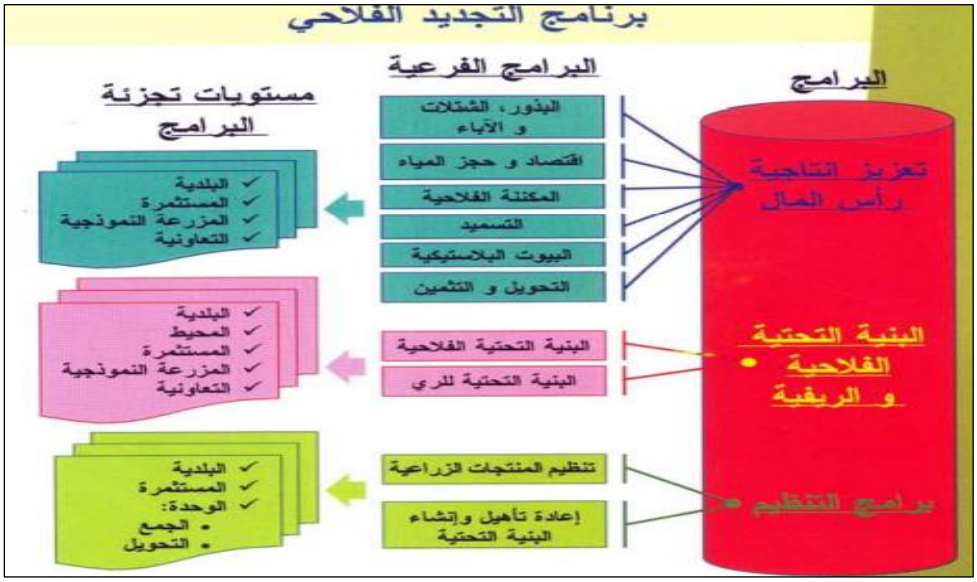

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الرابط:

http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الاطلاع: 08-07-2021.

كما يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكييف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إدماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، وقد خصص لبرنامج التجديد الفلاحي غلاف مالي قدره 600 مليار دج على مدى خمس سنوات 2010-2014.[1]

ب. **التجديد الريفي:** يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين وتسعى هذه المشاريع إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات وقد اندرجت هذه المشاريع ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،[2] حيث تتكون هذه المشاريع من سلسلة من العمليات المدمجة التي تهدف إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق

[1] نادية بلورغي وموسى رحماني، **دراسة سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2010 في تحقيق الامن الغذائي دراسة تحليلية لمنتج الحليب**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 5، العدد2، 2019، ص 130.

[2] ثورية الماحي وعبد القادر اوزال، **انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 171.

إعادة تهيئة الأرياف، والقصور في الصحراء، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية.[1] وهو ما يتضح من خلال الشكل

الشكل 2-7: برنامج التجديد الريفي

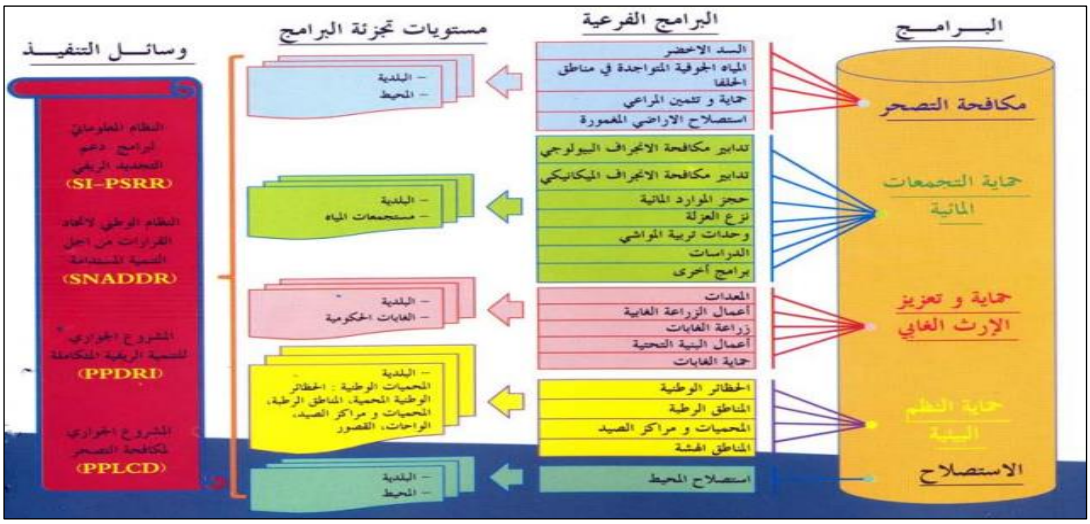

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الرابط:

http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الاطلاع: 08-07-2021.

كما يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية والموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربعة برامج تستند على مجموعة من الأدوات هي:[2]

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي: من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق وتوجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛

[1] زهية بركان، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي دعامة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 6، ص255.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**، ص2، الرابط:

http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الاطلاع: 08-07-2021.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

ج. **محور تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ومن أهدافه:[1]

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية؛
- يتوجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية.

الشكل 2-8: برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية

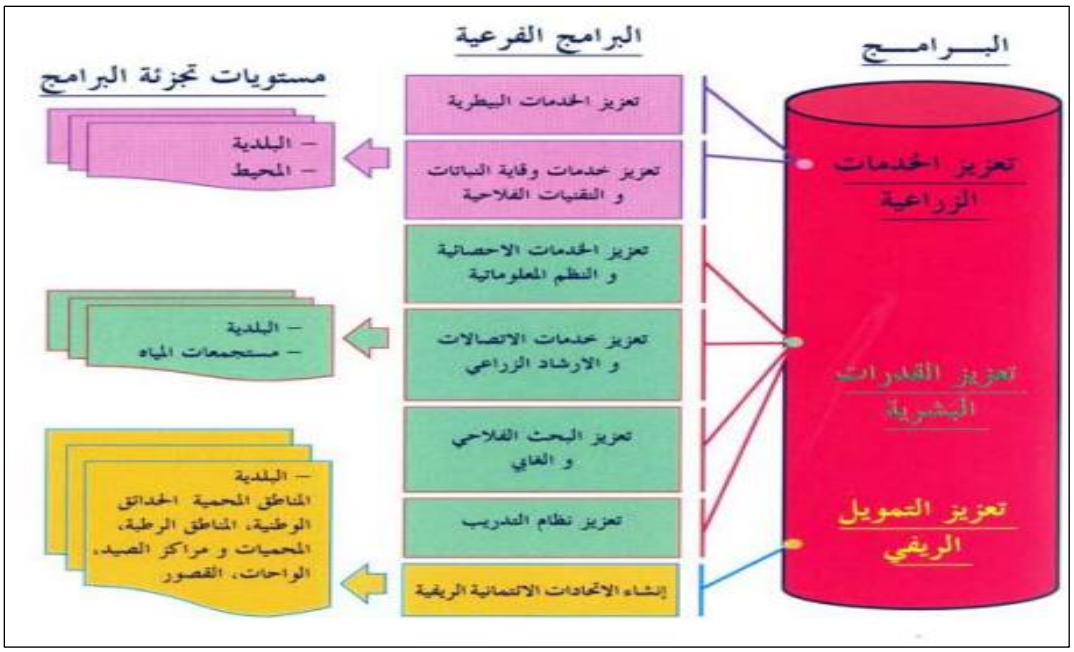

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الرابط:

http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الاطلاع: 08-07-2021.

[1] عابد عدة، مرجع سبق ذكره، ص138.

كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، أنظمة الإعلام الإحصائي، دراسات بحث وتنمية الاتصالات، لتحسين وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 28 مليار دج.[1]

د. **الإطار التحفيزي:** تكملة للركائز الثلاثة يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات في:[2]

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة؛
- آليات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- مختلف الآليات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلفة (خاصة وعمومية) للبرمجة والتنسيق، وتقويم السياسات، والبرامج، والمشاريع.

الفرع الثالث: البرامج التكميلية لدعم وتطوير القطاع الزراعي في إطار السعي الدائم لتطوير وترقية القطاع الزراعي وتكملة للسياسات الزراعية المتبناة في هذا المجال، وبعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم صياغة العديد من البرامج التكميلية التي تهدف إلى دعم القطاع الزراعي وتطويره وذلك في ظل التغيرات والأهداف المرجوة، ومن بين هذه البرامج برنامج توطيد النمو، النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.

أولا: برنامج توطيد النمو 2015-2019 جاء هذا البرنامج في ظرف خاص تمثل في انخفاض مداخيل البلاد جراء انخفاض عائدات النفط ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية.[3] كما يعتبر البرنامج تكملة للبرامج السابقة حيث تم إنشاء " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية" المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وقد تم هذا البرنامج على 9 قطاعات رئيسية من بينها القطاع الفلاحي والري حيث تم تخصيص مبلغ 407,6 مليار دج أي ما يعادل نسبة 6,8% من إجمالي القطاعات

---

[1] مراد عبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الامن الغذائي –حالة دول شمال افريقيا–**، رسالة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص315.

[2] Ministère de l'agriculture et de développement rural algérien, **Renouveau agricole et rural en March : revue perspective**, Algérie, mai 2012, p8.

[3] نور الدين بلقليل والهاشمي بن واضح، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، السنة 8، 2017، ص 652.

التسعة.[1] ومن أجل الوصول إلى الأهداف فهذا يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والاستثمار لزيادة الإنتاج الوطني وتطوير شعب التصدير، وكانت محاور البرنامج كما يلي:[2]

- المحور الأول: توسيع المساحة الفلاحية وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية من أجل المحافظة على جهود دعم وتوسيع قاعدة الإنتاج؛
- المحور الثاني: الاستمرار في جهود تكثيف المنتجات عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية للقطاع؛
- المحور الثالث: المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع دعم برامج توسيع التشجير؛
- المحور الرابع: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني وذلك بواسطة توسيع وتقوية نظام مراقبة الصحة والصحة النباتية، وضع أجهزة دعم للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- المحور الخامس: عصرنة الإدارة الفلاحية من خلال تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني والبحث والإرشاد.

1. ركائز البرنامج والأهداف المرجوة يقوم المخطط على ثلاث ركائز تتمثل في:

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 5، 2020، ص 17.

[2] طه ياسين مرباح وعباس فرحات، **القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 558.

الجدول 2-7: ركائز برنامج توطيد النمو 2015-2019

الركيزة	الأهداف المتوقعة	آليات التنفيذ
الزراعة	يتم ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هياكل القطاع الفلاحي، مع تشجيع كفاءات القطاع، متابعة ودعم أصحاب المشاريع وتتمثل مستويات الإنتاج المتوقعة للمنتجات الأساسية فيما يلي: - 67,3 مليون قنطار من الحبوب؛ - 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة؛ - 10,2 مليون قنطار من التمور؛ - 6,4 مليون قنطار من اللحوم البيضاء؛ - 4,3 مليار لتر من الحليب الطازج؛ - معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 هو 5%.	- تطوير الري الفلاحي بزيادة 10 مليون هكتار من المساحة المسقية؛ - تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحاصدات والجرارات والعتاد المرافق له؛ - زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات ومحاصيل الخضر والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛ - ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين؛ - تقوية برنامج ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع وتطور البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية.
الغابات والأحواض المائية	تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية، إذ يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وإشراك سكان الريف في تنفيذ مشاريع التنمية.	- تهيئة 13 غابة بمساحة 172 هكتار؛ - معالجة الأحواض المائية في المناطق الجبلية؛ - إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246 ألف هكتار، ترقية الأنواع الأصلية الخاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان.
الصيد وتربية المائيات	تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك وغيرها. وتهدف هذه الركيزة إلى رفع الإنتاج الوطني في الصيد إلى الضعف أي ما يعادل 200 ألف طن.	- المرافقة لإنجاز ما يعادل 5.000 مشروع استثماري خاص في مختلف شعب الصيد؛ - إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع موانئ وملاجئ الصيد؛ - إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل؛ - تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة واستغلال المرجان.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: -عدة عابد، مرجع سبق ذكره، جمال جعفي ولعجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص109، فطيمة نسمن، الفلاحة في الجزائر بين التبعية والاكتفاء الغذائي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، 2017، ص 300، Ministère de l'agriculture. Op.cit.P25.

ثانيا: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030 هو برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات، الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وقد تم الإعلان عنه سنة 2016 ويرتكز على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016 -2019 ويقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

وتتمثل أهداف البرنامج إلى غاية 2019 في:[1]

- تحسين وتطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- تجديد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ويمر هذا البرنامج بثلاث مراحل أساسية تتمثل في:[2]

- مرحلة الإقلاع (2016 – 2019): هذه المرحلة مخصصة لانطلاق سياسة النمو الجديدة هذه وسيتم بتطور حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة.
- المرحلة الانتقالية (2020 – 2025): تسمح هذه المرحلة بتحقيق إمكانات تسمح باللحاق بالركب الاقتصادي.
- مرحلة الاستقرار (2026 – 2030): وهي المرحلة الأخيرة التي تتقارب المتغيرات الاقتصادية المختلفة نحو قيمة توازنها.

1. **مكانة القطاع الزراعي ضمن النموذج الجديد:** تضمن النموذج الإشارة إلى ضرورة تحسين إنتاجية وتنافسية القطاع الزراعي وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيها، من خلال تنفيذ وتبني سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية، وإنتاجية مختلف الشعب والفروع لا سيما إنتاج السلع الواسعة الاستهلاك، تسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الزراعي وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي،[3] حيث يتم تحديثه بما يحقق الأمن الغذائي الداخلي وتنويع الصادرات من هذا القطاع، يجب أن تحقق الزراعة نموا سنويا بنسبة 6,5% خلال الفترة 2020-2023 وهو ما سيجعل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوقع أن يرتفع بمقدار

---

[1] طلال عباسي وآخرون، **النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجزائر، يوم 2019/12/14، ص 26.

[2] Algérie Presse Service, **modèle de croissance économique a l'horizon 2030**, aps, 10 avril 217, https://www.aps.dz/economie/55825-ex%C3%A9Cution-en-troie-phases-du.nouveau-mod%C3%A8le-de-croissance-%C3%A9conomique-%C3%A0-L-horizon-2030, Consulté LE 1/09/2022, 14: 20.

[3] ذهبية لطرش وشافية كتاف، **تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 193.

2,3% حسب واضعي النموذج.[1] يرتكز تطوير النشاطات الزراعية المنتجة على تدعيم سياسة التنمية الفلاحية، توسيع قدرات التخزين بما في ذلك التخزين في غرف التبريد.

يرتكز النموذج أيضا على:

- تحسين مستوى المعارف والمهارات ومدى تحكم الفلاحين والمستفيدين من مشاريع برامج التنمية الفلاحية والريفية؛
- التسويق الكفء للمنتجات الزراعية محليا بحيث تتنافس مع الواردات من أجل دعم المزارعين والتجار في هذه العملية، كما يكون تحسين البنية التحتية ونظم المعلومات في السوق أمرا أساسيا بالنسبة لتعزيز الوصول إلى الأسواق وتزويد الجهات الفاعلة على طول سلسلة التوريد بالمعلومات المفيدة حول الأسعار وفرص التسويق، كما يعد تيسير التجارة بمثابة نوع من السياسة التي تدعم زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي؛[2]
- البحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية والعمل على تشجيع المنتج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة؛
- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الزراعي مع عقود الملكية للفلاحين المستثمرين؛
- العمل على وصول برامج الدعم للفلاحين الحقيقيين وتطوير سبل تخزين المحاصيل الزراعية بما يضمن عدم تلفها.[3]

لقد تبنت الجزائر ومنذ الاستقلال جملة من السياسات الزراعية تعددت خلالها الأهداف والوسائل وحتى الآليات المستخدمة، وكل ذلك في ظل التغيرات والتحولات في البيئة المحيطة والمشاكل التي يعانيها القطاع، وهذه السياسات كانت لتحقيق أهداف تتمحور حول تطوير القطاع الزراعي من جانب تحسين الإنتاج والاهتمام بسكان الريف وتحسين مداخيلهم ومستوى المعيشة، تنمية الموارد وتثمينها، بالإضافة إلى

[1] Ministère de Finance, **Le nouveau Modèle de croissance (synthèse),** juillet 2016, p 12.

[2] وسيلة شاكيرو وآخرون، **استراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية–في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد،** Revue des reforms économiques et integration، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2020، ص 12.

[3] ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد –**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 2، 2017، ص 93.

تحقيق الأمن الغذائي، ليتغير التوجه في هذه الأهداف خلال البرامج الأخيرة أين تم دمج الجانب التصديري ضمن أهداف السياسة الزراعية للجزائر.

المبحث الثالث: تقييم نتائج السياسات الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية لأي اقتصاد خاصة مع ارتباطه بإنتاج منتجات ضرورية لضمان حياة الشعوب، وفي سبيل ترقية القطاع الزراعي وتطويره تلجأ الدولة إلى وضع سياسات مختلفة تهدف من خلالها إلى وضع الإطار الذي يسمح باستغلال موارد القطاع وترقية نتائجه، مع تحديد الوسائل والأساليب الضرورية والأهداف التي يجب تحقيقها. لذا فإن عملية وضع وتنفيذ هذه السياسات يكون لها انعكاس على القطاع الزراعي سواء بالإيجاب أو السلب، ولمعرفة ذلك يتم تحديد أثر هذه السياسات على بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

المطلب الأول: نتائج السياسة الزراعية على تطوير الإنتاج الزراعي

قامت الجزائر بتبني سياسات زراعية اعتمدت خلالها مجموعة من الآليات من أجل الوصول إلى ما تم تحديده من الأهداف، والسياسات الزراعية المطبقة في الجزائر طالما ركزت على تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الزراعية، عن طريق تحسين نتائج القطاع الزراعي ورفع الإنتاج ما ينعكس على تقليص فاتورة الواردات التي يتم اعتمادها بشكل كبير في تغطية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية ولا سيما المنتجات الاستراتيجية منها كالحبوب والبقوليات.

الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي في أداء الاقتصاد الكلي يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي يعول عليها في الاقتصاد الوطني، لذا فإن مساهمة هذا القطاع في المؤشرات الاقتصادية يحدد مدى نجاح السياسات المطبقة في القطاع وتحقيق الأهداف المسطرة ضمنها من بين المؤشرات الاقتصادية التي يتم تحديد مدى مساهمة القطاع الزراعي فيها، وكذا نجاح سياساته، نذكر

1. تطور الناتج الزراعي: الجدول الموالي يوضح تطور الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020

الجدول 2-8: تطور الناتج الزراعي للفترة 2000-2020 (الوحدة: مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الزراعي	4.328	5.013	5.209	589.6	8.032	7.866	8.812
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	10.325	11.195	12.820	13.644,4	16.242	18.334,02	20.573,39
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	21.966,60	19.718	19.551,48	20.565,07	20.769,54	25.291	20.756,16

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

يوضح الجدول الناتج الزراعي للجزائر خلال الفترة 2000-2020، حيث يبين الجدول أن الناتج الزراعي قد انتقل من قيمة 4.328 مليون دولار سنة 2000 إلى 20.756,16 مليون دولار سنة 2020 لتكون أعلى قيمة له سنة 2019 بواقع 25.291 مليون دولار، ليسجل قيمة 8.770,8 مليار دج سنة 2009 كأدنى قيمة سجلها القطاع الزراعي، ويعزى هذا الأمر إلى قيام معظم الدول بإعادة النظر في سياساتها الزراعية والغذائية بسبب تداعيات أزمة 2008. وعليه فإن الناتج الزراعي للجزائر يبقى ضعيفا ومتذبذبا خلال فترة الدراسة وذلك برغم السياسات الزراعية المطبقة في هذا القطاع.

2. **تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية:** والجدول يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى

الجدول 2-9: تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2000-2018 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	المحروقات	الزراعة	البناء والاشغال	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الزراعة الى الناتج الإجمالي
2000	1.616,3	346,2	335	290,7	842,7	3.698,7	9 ,36
2001	1.443,9	412,1	358,9	315,2	921,8	3.754,9	10,97
2002	1.477	417,2	409,9	337,6	1.004,2	4.023,4	10,36
2003	1.868,9	515,3	445,2	355,4	1.112,2	4.700	10,96
2004	2.319,8	580,5	508	388,2	1.303,2	5.545,9	10,46
2005	3.352,9	581,6	564,4	418,3	1.518,9	6.930,2	8,39
2006	3.882,2	641,3	674,3	449,6	1.684,8	7.823,8	8,19
2007	4.089,3	708,1	825,1	479,8	1.919,6	8.554,3	8,28
2008	4.997,6	727,4	956,7	519,6	2.113,7	9.968,9	7,29
2009	3.109,1	931,3	1.094,8	570,7	2.349,1	8.770,8	10,61
2010	4.180,4	1.015,3	1.257,4	617,4	2.586,3	10.404,5	9,75
2011	5.242,5	1.183,2	1.333,3	663,8	2.933,2	12.210	9,69
2012	5.536,4	1.421,7	1.491,2	728,6	3.305,2	13.560,6	10,48
2013	4.968	1.640	1.627,4	771,8	3.849,6	14.099	11,54
2014	4.657,8	1.771,5	1.794	838,5	4.195,2	14.499,1	12,21
2015	3.134,24	1.935,11	1.859,7	913,37	628,4	13.812,76	14
2016	3.025,6	2.140,3	1.993,6	974,3	699,6	14.455,02	14,80
2017	3.699,6	2.219,0	2.117,3	1.044,9	777,7	15.503,77	14,31
2018	4.547,7	2.426,9	2.254,1	1.127,9	815,9	17.252,56	14,06

المصدر : Les comptes économiques en volume de 2000-2018, N°751. Office national des statistiques, ONS, 2015.

يبين الجدول تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية بالجزائر بين 2000-2018 فالقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية قد عرفت تطورا مع استمرار قطاع المحروقات في المساهمة في إجمالي القيمة المضافة.

كما نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة فقد سجل في أحسن حالاته معدل 14,8% سنة 2016 مقابل 7,29% سنة 2008 التي تعتبر أضعف مساهمة وذلك بسبب انخفاض الإنتاج نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية، ليشهد بعد ذلك نوع من التحسن إلى غاية 2016، لتنخفض هذه المساهمة إلى 14,06% سنة 2018. وعليه تبقى معدلات هذا القطاع ضعيفة ومتواضعة في المساهمة بالقيمة المضافة حتى بعد السنوات التي قامت فيها الجزائر بتطبيق الدعم الفلاحي والسياسات الزراعية المشجعة للقطاع.

3. **تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والاجمالي والناتج الزراعي** إن نصيب الفرد من الناتج الزراعي يبين مدى قدرة وكفاءة القطاع الزراعي على توفير الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وقد عرف هذا المؤشر تطورا خلال الفترة 2000-2020، كما يلي

الجدول 2-10: تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للفترة 2000-2020 (الوحدة دولار أمريكي)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2000	1.764,83	149,20
2001	1.780,39	202,91
2002	1.834,04	168,65
2003	2.152,25	208,51
2004	2.624,41	240,90
2005	3.100,49	238,27
2006	3.457,58	261,31
2007	3.706,31	300,15
2008	4.892,82	321,70
2009	3.974,93	363,96
2010	4.541,88	382,60
2011	5.431,28	442,37
2012	5.542,65	488,97
2013	5.468,20	537,21
2014	5.454,36	561,60
2015	4.176,21	493,41
2016	3.920,33	478,78
2017	4.016,56	492,92
2018	4.801,01	487,55
2019	3.980,42	588,16
2020	3.337,60	469,07

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان،2000-2021.

من خلال إحصائيات الجدول يلاحظ استمرار تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي وذلك بشكل مستمر ومن سنة لأخرى، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي 149,20 دولار أمريكي سنة 2000، ليصل إلى 492,92 سنة 2017 بزيادة قدرت ب230%، كما يلاحظ تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1.764,83 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5.542,65 دولار سنة 2012، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تحسن عائدات النفط وزيادة صادراته ليشهد بعد ذلك انخفاضا بلغ فيه قيمة 4.176,21 دولار أمريكي سنة 2015 و3.920,33 دولار أمريكي سنة 2016 نتيجة الأزمة النفطية لعام 2014، الناتجة عن تراجع أسعاره في الأسواق العالمية، بالإضافة

إلى تقلبات أسعاره خلال الفترة الأخيرة ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي لينخفض سنة 2016 إلى 478,78 دولار أمريكي، ليعرف بعدها تحسنا وصل إلى 588,16 سنة 2019. عموما يبقى نصيب الفرد من الناتج الزراعي ضعيفا نتيجة ضعف الأهمية النسبية للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

كما يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية التي تهدف إلى توفير مناصب العمل والتقليل من نسب الفقر والبطالة، وهذا من خلال أهداف مختلف البرامج والسياسات المطبقة من طرف الدولة. حيث يشهد القطاع الزراعي تراجع في مساهمته في العمالة الكلية لحساب قطاع البناء والأشغال العمومية بواقع 13,62% للزراعة و17,72% خلال الفترة 2007-2009، لتصبح بعد سنة 2009 مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي العمالة أضعف مساهمة بمعدل 11,66% سنة 2010، ليبلغ 8,65% سنة 2015، نتيجة للتوجه نحو القطاعات الأخرى كالخدمات والبناء وهذا رغم مختلف البرامج المسطرة من طرف الدولة لتشجيع هذا القطاع، كما يعزى هذا التراجع إلى طبيعة القطاع باعتباره غير مستقر ويرتبط بالظروف المناخية والموسمية، لذا فإن العمل بهذا القطاع غير مستقر ما يدفع بعديد العمال إلى البحث في قطاعات أخرى تضمن استقرار واستمرارية العمل، بالإضافة إلى دخل يضمن مستوى معيشي مناسب عكس القطاع الزراعي.[1]

إن برامج التنمية التي تعتبرها الدولة مكثفة لا تعكس صورة التوظيف اللازم لتحقيق الأهداف والزيادة المسطرة، وزيادة مستويات التعليم في الأرياف لم تقنع سكانها بالتشبث بهذا الفضاء وأكثر ما ترسخ في أذهانهم ضرورة البحث على عمل إداري عمومي، وتهميش المقاولة الريفية والزراعية وروح المبادرة،[2] وهو ما تعكسه توجهات الشباب لممارسة الأنشطة الخدماتية التي تعرضها كل من Anjem, Cnac, والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دون غيرها من الأنشطة الأخرى.

[1] محمد بوخاري وأمال دحماني، **دور سياسات التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 2000-2016**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17، ص 13.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص250.

الفرع الثاني: تطور إجمالي الإنتاج الوطني: قامت الجزائر بمساعي كبير في مجال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الغذاء خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، أين عرف الإنتاج الزراعي النباتي تطورات مهمة رغم وجود بعض الفجوات الناتجة عن أسباب طبيعية ومناخية، لكن استطاعت الجزائر خلال هذه الفترة تحقيق زيادات سنوية في بعض المنتوجات الزراعية. **و**للجزائر جملة من التراكيب المحصولية كالحبوب والخضر والفواكه وغيرها، ويلاحظ حدوث نوع من التحسن في الإنتاج بصورة عامة مقارنة مع الفترة السابقة الجدول الموالي يوضح تطور تركيبة المنتجات الإنتاجية في الجزائر

الجدول 2-11: تطور إجمالي الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2020 (ألف طن)

السنوات	الحبوب	الخضروات	البطاطس	الفواكه	زراعة الزيتون	التمور
2000	2.299,69	2.200,45	1.207,69	1.476,84	298,33	365,60
2001	2.659,16	3.362,20	967,23	1.774,93	200,34	237,33
2002	1.952,93	3.862,19	133,47	1.930,61	191,93	418,43
2003	4.265,97	4.674,23	187,92	2.208,99	167,29	455,55
2004	4.032,80	3.940,80	189,20	2.117,30	410,00	442,60
2005	3.527,44	4.128,47	2.156,55	2.432,07	230,79	516,30
2006	4.117,75	3.995,41	2.180,96	2.791,14	196,26	492,19
2007	3.601,91	5.524,28	1.506,86	2.216,12	127,17	526,92
2008	1.702,05	6.068,13	2.171,06	2.653,51	162,97	552,77
2009	5.253,15	7.291,30	2.636,06	3.037,01	376,93	600,70
2010	4.558,57	8.765,54	3.300,31	3.350,13	175,31	644,74
2011	3.727 ,99	9.569,24	3.862,19	3.708,31	417,99	724,89
2012	5.137,15	11.215	3.428	3.856,74	328,88	789,36
2013	4.912,23	11.866,41	4.928,03	4.231,63	403,81	848,20
2014	3.435,23	12.297,73	4.673,52	4.205,10	274,51	848,20
2015	3.760,95	12.469,33	4.539,58	4.323,11	420,33	990,38
2016	2.942,28	6.500,95	4.782,69	4.802,38	475,12	1.029,60
2017	3.478,07	8.882,46	4.606,40	4.942,65	684,46	1.058,56
2018	6.065,94	9.409,39	4.653,32	14.634,71	860,78	1.947
2019	5.633,45	8.619,98	5.020,25	5.006,10	868,75	1.136,03
2020	4.392,30	10.287,21	4.658,48	4.552,00	1.079,51	1.151,91

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2020.

يبين الجدول تطور الإنتاج الزراعي الجزائري من سنة 2000 إلى 2020، وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطور ملحوظ في إنتاج مجموع المنتجات الزراعية للجزائر، إلاّ أنَّ هذا التحسن يتخلله نوع من التذبذب خاصة سنة 2008 أين شهد الإنتاج الجزائري انخفاضا ملحوظا في مختلف التركيبات الزراعية

وذلك نتيجة للأزمة العالمية وتراجع الأسعار سنة 2008، كذلك الأمر الملاحظ سنة 2014 بسبب الصدمة النفطية. وبصورة عامة فإن الإنتاج الزراعي للجزائر يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار وهذا التذبذب يرجع إلى:[1]

- الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية وذلك نظرا إلى اعتبارات غير موضوعية كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور أو قلة العتاد الفلاحي مشكل التساقط؛
- الظروف المناخية غير المواتية حيث تعزى الإنتاجية إلى حالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم؛
- اعتماد نوعية رديئة من البذور ما يترتب عليه حصاد متدني الكمية أو ذو نوعية رديئة؛
- طول موسم الحصاد نتيجة الانطلاق المتأخر والعتاد القليل غير الكافي والقديم كل هذه الأسباب تتحكم في الإنتاج الزراعي.

1. تطور إنتاج الحبوب: تمثل الحبوب الركيزة الأساسية للغذاء كونها المكون الرئيسي للوجبة الغذائية للفرد بمختلف المجتمعات بما فيها الجزائر، لذا فهي من بين المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وحتى المساهمة في التوجه نحو الأسواق الخارجية، وقد تميز إنتاج هذا المحصول بالتذبذب وعدم الاستقرار وهذا يعود إلى جملة من المشاكل التي واجهت هذا القطاع منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مناخي.

الشكل 2-9: تطور الإنتاج الإجمالي الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

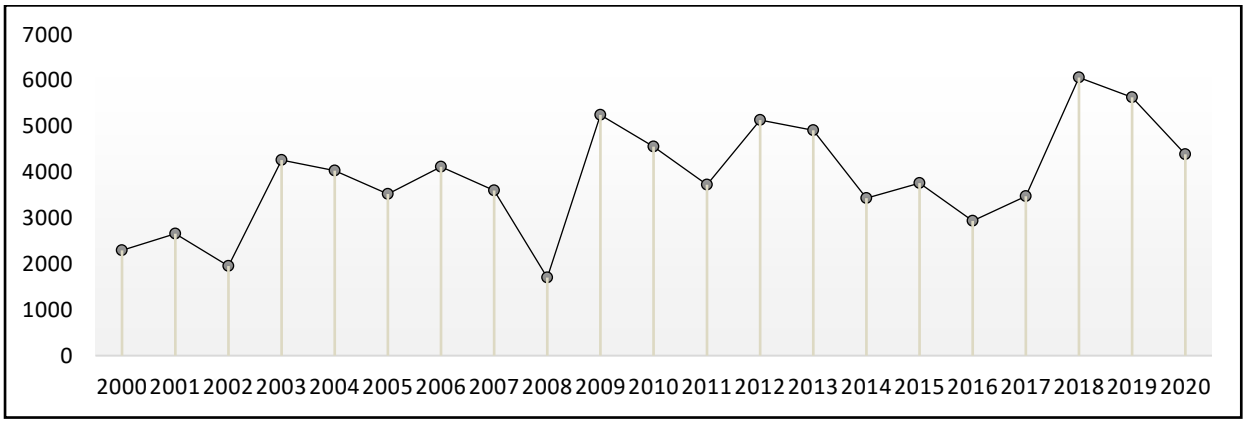

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

من خلال الشكل البياني يتضح استمرار تذبذب في إنتاج الحبوب زيادة ونقصانا ويعود هذا لتأثير العوامل المناخية خاصة الأمطار، حيث يظهر الشكل تحسن الإنتاج الزراعي من 2.299,69 ألف طن

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 338.

سنة 2000 إلى 4.032,80 ألف طن سنة 2004، وذلك بالتوازي مع تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ليسجل إنتاج الحبوب سنة 2008 تراجعا كبيرا وصل قيمة 1.702,05 ألف طن، ليعود التحسن إلى إنتاج الحبوب بداية من 2009 حيث بلغ 5.253,15 ألف طن، بسبب تبني الدول لإجراءات متعلقة بالري (تقنيات الري التكميلي)، بالإضافة إلى تبني الجزائر سياسة التجديد الفلاحي والريفي. ليعود بعد ذلك الانخفاض خلال السنتين المواليتين أين بلغ الإنتاج قيمة 4.558,57 ألف طن سنة 2010 و3.727,99 ألف طن سنة 2011، بينما سجلت سنوات 2016، 2017 ما قيمته 2.942,28 ألف طن و3.478,07 ألف طن على التوالي، ويبلغ إنتاج الحبوب سنة 2018 أحسن قيمة له خلال فترة الدراسة بواقع 6.065,94 ألف طن، لكن سرعان ما عاود الانخفاض ليبلغ 4.392,30 ألف طن سنة 2020. ويعود هذا التذبذب المسجل في كمية الإنتاج إلى عدم توافر الوسائل والتقنيات فيما يخص تهيئة التربة وتسميدها وحصادها، وكذا آليات التخزين والتوزيع التي لم تشهد تحديثات كبيرة في هياكلها كما يتم الاعتماد على الوسائل اليدوية والتقليدية دور العوامل المناخية خاصة التساقط الذي يشهد عدم الانتظام.

بالإضافة إلى العوامل السابقة يرتبط الإنتاج الزراعي من الحبوب بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية، التوقيت المناسب ونوعية البذور المستخدمة، ويعود النقص في استعمال الأسمدة إلى ارتفاع أسعارها وندرتها في الأسواق العالمية،[1] فالاستعمال السيء للأسمدة من حيث المعايير العلمية وبالنوعية والكيفية اللازمتين يجعلها دون جدوى في الرفع من الإنتاج وخاصة إذا كانت البذور المستعملة غير مختارة تبعا لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

2. **تطور إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر:** تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية من بينها البطاطس، الطماطم، البصل، الثوم، الجزر وأنواع أخرى، وهي تعتبر من المحاصيل الأساسية التي يتزايد استهلاكها مع تزايد السكان وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين، أما سلة الفواكه فتضم أنواعا متعددة من المنتجات حيث تعتبر الحمضيات، والزيتون، والتمور، والعنب أكثرها انتشارا، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل التين، الرمان، والفواكه ذات الحبيبات مثل الاجاص والتفاح، وذات النواة مثل المشمش والبرقوق. [2]

[1] فيروز بوشويط، **أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020/2019، ص 190.

[2] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

- تطور إنتاج الخضر: يوضح الشكل الموالي تطور إنتاج الخضر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020:

الشكل 2-10: تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

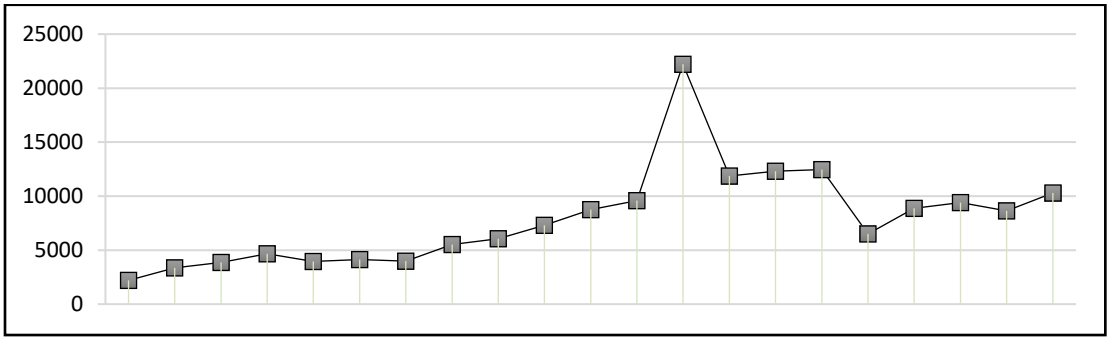

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

من خلال الشكل يلاحظ أن هناك نوع من التطور والتحسن في إنتاج الخضر إذ ارتفع من 2.200,45 ألف طن سنة 2000 ليصل إلى 3.940,8 ألف طن سنة 2004، وهذه الزيادة كانت بالموازاة مع تبني الدولة لمخطط التنمية الفلاحي، كما أن الإنتاج ارتفع بنسبة 145% سنة 2011 مقارنة ب 2004 لتعرف السنوات اللاحقة تراجعا، وذلك ما يلاحظ سنة 2014 و2016 أين بلغ حجم الإنتاج 12.297,72 ألف طن و6.500,95 ألف طن على التوالي مقابل 22.215 ألف طن سنة 2012. وذلك لأسباب منها مشكلة التخزين والتسويق، أما التحسن الذي عرفه القطاع في إنتاج الخضر فيرجع إلى[1] زيادة المساحة المخصصة لزراعة الخضر نتيجة زيادة استهلاك هذه المنتجات على نطاق واسع، وتحسن أسعارها ما انعكس على ارتفاع مداخيل الفلاحين وهو ما شجعهم على زيادة المساحة المزروعة، بالإضافة إلى زيادة اعتماد طرق حديثة في الري، تطوير طرق الزراعة (استخدام الأسمدة) وسياسة دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستصلاح الأراضي بالجنوب وخاصة الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية).

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 156.

- تطور إنتاج الفواكه: يبين الشكل تطور إنتاج الفواكه

الشكل 2-11: تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

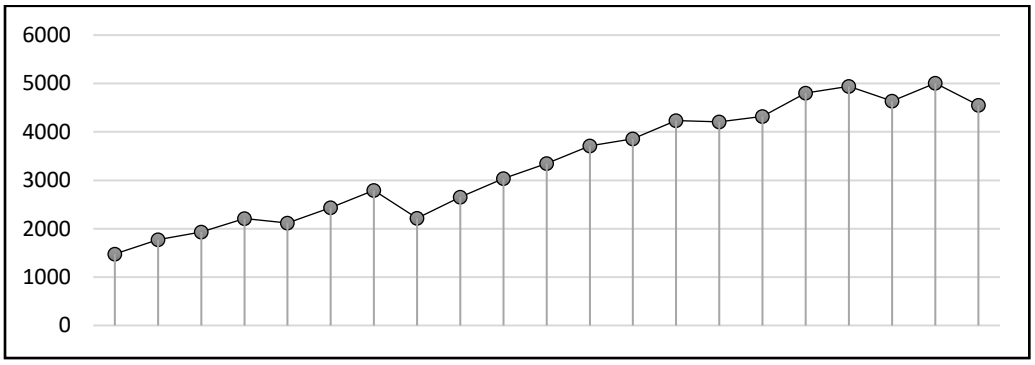

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

يبين الشكل وجود نوع من التذبذب في إنتاج الفواكه بالجزائر مع الميل نحو الارتفاع باستثناء 2007 التي سجلت نوعا من التراجع في الإنتاج، وكان الإنتاج قد بلغ سنة 2000 حوالي 1.476,84 ألف طن ليستمر في النمو خلال السنوات اللاحقة ويبلغ حوالي 2.791,14 سنة 2006 لكنه انخفض سنة 2007 أين بلغ 2.216,12 ألف طن بمعدل 20%، لتشهد الفترة الموالية من الدراسة تحسنا وارتفاعا أين سجل إنتاج الفواكه سنة 2015 كمية إنتاج تقدر ب 4.323,11 ألف طن وسنة 2016 ما قدره 4.802,28 ألف طن، وبلغ ذروته سنة 2018 بإنتاج قدر ب4.634,71 ألف طن.

وهذا التحسن المسجل على مستوى إنتاج الفواكه يعود إلى مجموعة من العوامل[1] منها توجه الدولة نحو تطوير زراعة هذه المنتجات من خلال تسهيل عملية منح الأراضي في إطار عقود الامتياز للشباب من أجل استصلاحها وزراعتها بأشجار الفاكهة، وكذا تطوير وتنويع عمليات التمويل الموجهة لتطوير هذه الشعبة وانتقاء أفضل أنواع الشتلات، بالإضافة إلى:[2]

- دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بحوالي 20%؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (التمور، الزيتون، الأشجار المثمرة)؛
- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للمياه بنسبة تتراوح بين 25% و45%؛
- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية حوالي 200 مليار دج سنويا لصالح القطاع الزراعي.

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 159.
[2] فيروز بوشويط، مرجع سبق ذكره، ص 193.

وضمن تركيبة الفاكهة تشتهر الجزائر بإنتاج التمور والتي تتناسب مع الظروف البيئية الصحراوية نظرا لعدم حاجة هذا المنتوج إلى المياه.

الشكل 2-12: تطور إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

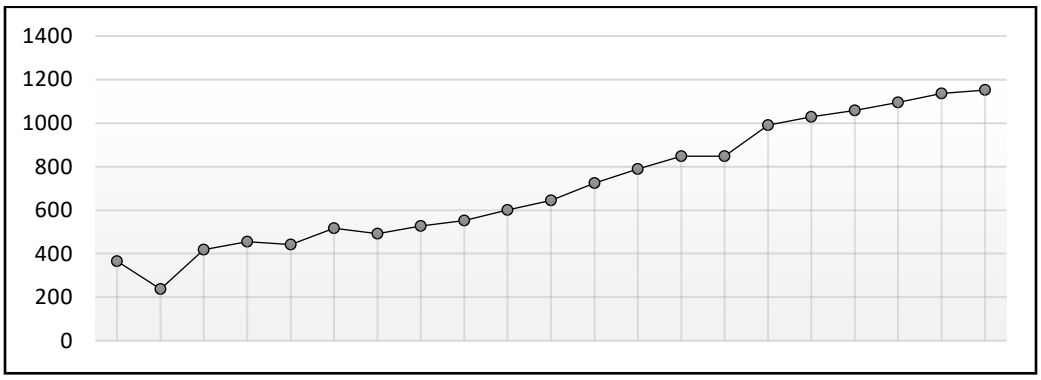

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

حيث يوضح الشكل وجود نوع من التحسن في إنتاج هذه الفاكهة أين ارتفع إنتاجها من 365,60 ألف طن سنة 2000 إلى 442,60 ألف طن سنة 2004 وذلك بمعدل 21,06%، ثم ارتفع الإنتاج إلى 600,70 ألف طن سنة 2009 بنسبة زيادة قدرت ب 35,72%، فالمنحنى العام لإنتاج التمور يعتبر تصاعديا بعد محاولة الدولة لتشجيع استصلاح الأراضي، وحرية تسويق التمور داخليا وخارجيا، زيادة مساحات زراعة النخيل، بالإضافة إلى الدعم المقدم لإنشاء غرف التبريد، ما يقلل من تلف هذا المنتج.[1]

أما عن إنتاج الزيتون فقد عرف هذا الأخير تذبذبا وعدم استقرار تبعا للظروف المناخية على اعتبار أن القسم الأكبر من أشجار الزيتون يعتمد على الأمطار.[2]

الشكل 2-13: تطور انتاج الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

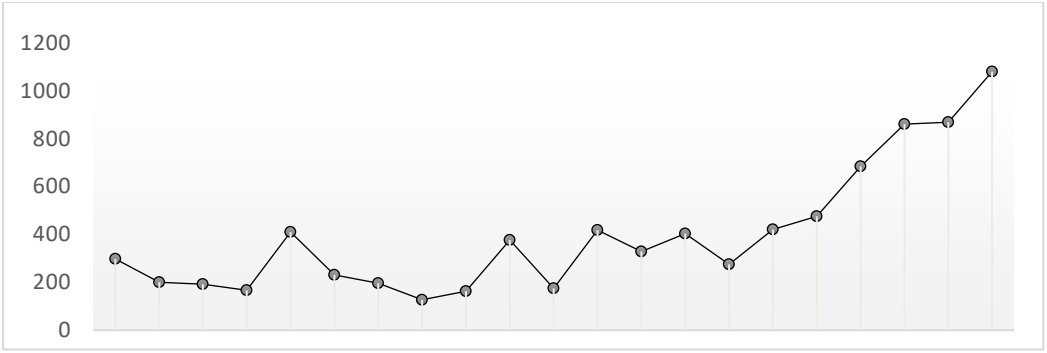

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 253.
[2] علي بوخالفة، مرجع سبق ذكره، ص 169

حيث تبين المعطيات الموضحة في الشكل أن الإنتاج انتقل من 298,33 ألف طن سنة 2000 إلى 410 ألف طن سنة 2004 بنسبة تقدر ب 37,43%، ليشهد إنتاج الزيتون بعدها انخفاضا سنة 2007 بلغ قيمة 127,17 ألف طن مقارنة ب 2004، ليتكرر هذا الانخفاض سنة 2014 حيث انتقلت كمية الإنتاج إلى 274,51 ألف طن مقابل 417,99 ألف طن سنة 2011، وهذا الانخفاض يعود إلى البرد في بداية المواسم الزراعية وقسوة الشتاء والرياح التي تتلف الثمار، لكن شهد هذا المنتج بعض التحسن ليبلغ 684,46 ألف طن سنة 2017 مقابل 475,12 ألف طن سنة 2016، ويستمر هذا التحسن إلى غاية 2020 بقيمة 1.079,51 ألف طن، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإنتاج موجهة لإنتاج الزيت.

المطلب الثاني: نتائج السياسة الزراعية على الواردات الزراعية

تتصف التجارة الخارجية عموما بارتباطها بأسواق الدول المتقدمة وخاصة الأوربية منها وذلك سواء من حيث الصادرات أو الواردات وهو ما ينعكس على التجارة الزراعية، وتعتبر الواردات المصدر الرئيسي لتلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الزراعية في حال عدم قدرة الإنتاج على تلبية هذه الاحتياجات لذا خصصت الجزائر جزءا مهما من مواردها بالعملة الصعبة لواردات المنتجات الغذائية، وذلك راجع للنقص الملحوظ في الإنتاج الزراعي الوطني مقارنة بالاحتياجات الوطنية، وقد كان لارتفاع عدد السكان تأثير على ارتفاع الطلب على الاستهلاك، مما دفع بالدولة لتشجيع سياسة الاستيراد لتعديل الكفة بين الإنتاج المتناقص والاستهلاك المتزايد.

الفرع الأول: تطور الواردات الزراعية للجزائر رغم قيام الدولة بمجموعة من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات، إلا أن هذه الأخيرة شهدت تزايدا مستمرا خلال السنوات السابقة، أين عرفت الواردات الزراعية الجزائرية زيادة مستمرة خلال الفترة 2000-2020 وفيما يلي تطور الواردات الزراعية للجزائر.

الجدول 2-12: تطور حجم الواردات الزراعية الكلية خلال الفترة 2000 -2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	النسبة %
2000	3.843,28	2.781,61	72
2001	10.284	3.016,52	29
2002	12.010	2.950,51	24,5
2003	13.507 ,10	3.560,56	26,3
2004	18.780,74	4.773,20	25,4
2005	20.145,40	4.539,04	22,5
2006	21.277,27	6.077,2	28,5
2007	27.445,9	6.077,2	22,1
2008	39.093,35	9.242,16	23,6
2009	39.297,54	7.252,07	18,4
2010	41.191,89	7.826,71	19
2011	41.191,89	7.826,71	19
2012	53.782,41	11.244,49	20,9
2013	55.213,08	11.933,58	21,6
2014	58.274,1	19.409,38	33,3
2015	51.803,1	10.247,8	19,7
2016	46.059,2	10.309,1	22,3
2017	47.089,5	10.332,2	21,9
2018	46.333,1	10.306	22,2
2019	41.934,1	9.682,3	23
2020	34.665,4	8.462,3	24,4

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان،2000-2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الزراعية ارتفعت قيمتها من 2.781,61 مليون دولار سنة 2000 إلى قيمة 4.539,04 مليون دولا سنة 2005 بمعدل زيادة قدره 63%، كما واصلت ارتفاعها لتبلغ ذروتها سنة 2014 بما يعادل 19.409,38 مليون دولار بمعدل بلغ 327% مقارنة ب 2005، لتشهد بعد ذلك نوعا من الانخفاض إلى غاية 2018 بقيمة 10.306 مليون دولار وهي بذلك تتجاوز نسبة 23% من إجمالي الواردات الجزائرية الكلية.

وهو ما يعكس عدم نجاعة السياسات المطبقة في علاج الخلل الذي يشهده القطاع الزراعي بالإضافة إلى ضعف تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وعلى أساس ذلك تعتبر الجزائر مستوردا صافيا للسلع الزراعية، حسب تقرير حالة أسواق السلع الزراعية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2018 والذي صنفت خلاله الجزائر ضمن الدول المستوردة الصافية للأغذية.[1] وهذا يدل على أن القطاع الزراعي

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة أسواق السلع الزراعية – تجارة المنتجات الزراعية** –، روما، 2018، ص 65.

لا يزال ضعيفا وهشا إلى حد يصعب علاج حالته بهذه الآليات التي تحرك برامج السياسات الزراعية،[1] ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى حجم الواردات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والشاي والسكر، والبن والبقول الجافة.

1. **التركيب السلعي للواردات الزراعية:** يوضح الجدول التالي تطور أهم المنتجات الزراعية التي يتم استيرادها من طرف الجزائر.

الجدول 2-13: التركيب السلعي للواردات الزراعية

خلال الفترة 2000 – 2020 (الوحدة: القيمة مليون دولار، الكمية ألف طن)

السنوات	الحبوب ومشتقاته		السكر الخام		البقول الجافة		البن، الشاي والكاكاو	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
2000	912,87	6.996,88	220,12	834,87	61,47	109,40	31,23	116,40
2001	1.027,18	6.686,06	305,85	971,37	101,18	163,45	83,09	98,40
2002	1.283,56	8.608,98	267,91	1.039,38	88,14	163,78	84,67	121,66
2003	1.141,75	6.954,74	222,09	946,83	98,99	172,70	125,08	122,76
2004	1.400,90	7.025,93	257,22	1.116,92	100,59	157,47	130,37	142,16
2005	1.436,87	8.290,88	283,18	995,45	126,94	196,95	151,00	131,30
2006	1.472,97	7.271,06	426,58	1.062,82	105,74	163,82	179,79	129,21
2007	1.846,18	7.091,48	428,45	1.219,41	135,80	191,02	260,70	154,96
2008	3.936,43	8.933,58	426,08	1.115,48	192,70	186,95	345,78	150,64
2009	2.325,14	7.925,19	558,17	1.231,86	162,43	175,11	297,94	166,10
2010	2.325,14	7.925,19	162,40	175,11	51,67	60,56	297 ,94	166,10
2011	3.996,95	11.039,25	1.134,78	1.572,71	283,20	247,84	307,69	132,14
2012	3.260,41	9.912,51	980,31	1.697,99	217,53	176,49	366,30	153,26
2013	2.531,36	7.501,93	730,89	1.415,04	220,35	185,89	232,07	105,33
2014	3.641,35	12.430,53	859,75	1.928,22	229,38	192,12	480,73	191,51
2015	3.005,19	1.497,66	579,86	1.673,36	241,96	230,98	438,19	178,82
2016	72.789,05	13.382,91	793,85	1.894,47	240,26	199,35	453,54	185,59
2017	2.753,10	12.912,30	972,88	2.210,40	314,52	237,52	447,86	173,41
2018	2.860,37	16.734,56	774,00	2.280,77	259,33	238,42	341,92	133,71
2019	2.454,53	17.215,71	698	1.782,60	198,17	210,56	345,97	174,95
2020	2.813,21	18.381,47	669,01	1.886,12	151,83	191,55	266,23	154,10

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 –41، الخرطوم، 2002-2021.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المنتجات الزراعية المستوردة هي عبارة عن مواد أساسية يتم استهلاكها بصورة واسعة كالحبوب والبقوليات، إذ نسجل ارتفاعا متزايدا في **واردات الحبوب** سواء من حيث الكمية أو التكلفة فقد بلغت سنة 2000 كمية 6.996,88 ألف طن بقيمة 912,87 مليون دولار أمريكي ثم 6.686,06 ألف طن بقيمة 1.027,18 مليون دولار سنة 2001، لتبلغ أعلى مستويات لها سنة 2011 بما قيمته 3.996,95 مليون دولار بواقع 11.039,25 ألف طن أي بمعدل 337% لتشهد بعد ذلك نوعا

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 260.

من الانخفاض بداية من 2012 نتيجة تحسن الإنتاج المحلي، لتعرف بعد ذلك عدم الاستقرار خلال الفترة 2014 – 2020 من حيث القيمة مع الارتفاع المستمر في الكمية المستوردة لتصل 16.734,56 ألف طن سنة 2018.

فالمتتبع لتطور واردات الحبوب من حيث الكمية يلاحظ أنها تشهد ارتفاعا مستمرا مقارنة بقيمتها التي تعرف تذبذبا من سنة لأخرى حسب تغيرات الأسعار بالأسواق الدولية، الصورة العامة لواردات الجزائر من الحبوب تبين العجز الذي تشهده الجزائر في هذا المنتج ومدى اعتمادها على الأسواق الدولية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الحبوب ومشتقاته، فقد كانت حصة المنتجات الزراعية تمثل 18% من مجموع الواردات في الجزائر مقابل 23% لمصر و14% للمغرب واستمرت هذه الوضعية إلى غاية 2011، أين أنفقت الجزائر 2,8 مليار دولار لشراء ما تحتاجه من القمح أي بزيادة 125% مقارنة ب 2010.[1] فقد تضاعفت واردات الحبوب بحوالي 3 مرات منذ 1999 إلى 2010 وهو ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، فالواردات المتزايدة من هذا المنتج تعود إلى كونه من المنتجات التي يزيد الطلب عليها وكذا اعتماد زراعتها على الأمطار التي تعرف تذبذبا في التساقط والعوامل المناخية الأخرى.

واردات البقول الجافة: هي الأخرى عرفت ارتفاعا في الكمية المستوردة وقيمتها بواقع 109,40 ألف طن بما قيمته 61,47 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى 196,95 ألف طن بقيمة 126,94 مليون دولار وذلك بمعدل زيادة وصل إلى 80% من حيث الكمية المستوردة و108% فيما يخص القيمة، لتشهد بعدها انخفاض بلغ ذروته سنة 2010 ب 60,5 ألف طن بقيمة 51,67 مليون دولار لترتفع بعدها إلى غاية 2018 بواقع 238,42 ألف طن بقيمة 259,33 مليون دولار مقابل 237,52 ألف طن بقيمة 314,52 مليون دولار لسنة 2017، كما تصنف الجزائر ضمن أضعف الدول في مستويات إنتاجية البقوليات مقارنة بباقي الدول العربية، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب كونه من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وطنيا، وعليه فالواردات من البقوليات تعرف تذبذبا مستمرا وهو ما ينتج عن التغير المستمر في الإنتاج لأن القطاع الزراعي للجزائر مرتبط بالعوامل المناخية خاصة المطرية منها.

[1] سهيلة مصطفى ومحمد راتول، **تحليل أثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000 – 2014**، مجلة ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المغرب، العدد 5، 2016، ص 110.

واردات السكر، الشاي والكاكاو: هذه المنتجات ذات استهلاك واسع لكن أسعارها مرتبطة بالأسواق العالمية لذا فإن ارتفاع أو انخفاض قيمتها مرتبط بالأسعار وبكمية الواردات،[1] فالسكر سجلت وارداته ارتفاعا بواقع 220,12 مليون دولا سنة 2000 لتصل 1.134,78 مليون دولار سنة 2011، لتسجل بعد ذلك نوعا من التراجع إلى 793,85 مليون دولار سنة 2016 مقابل 774 مليون دولار سنة 2018 و669,01 سنة 2020، بسبب تراجع أسعاره بالأسواق الدولية. وهو ما يلاحظ فيما يتعلق بواردات البن والشاي الذي يسجل ارتفاعا في قيمة الواردات مقابل الارتفاع المسجل في الكمية حيث سجلت سنة 2008 ما قيمته 348,78 مليون دولار بواقع 145,64 ألف طن، وارتفعت إلى 153,26 ألف طن بقيمة 366,30 مليون دولار سنة 2012، لتصل 133,71 ألف طن بقيمة 341,92 مليون دولار سنة 2018، وذلك بسبب التذبذب الذي تشهده أسعار هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

فمن أجل تخفيض فاتورة استيراد السكر ركزت الجزائر على مشروع إعادة الاعتبار لزراعة الشمندر السكري في مناطق زراعته التقليدية وكذلك في محيطات استصلاح الأراضي بالجنوب، من خلال ترقية الشراكة مع المتعاملين المحليين والأجانب في تنفيذ هذه البرامج، وتم وضع هدف أولي لتغطية 10% من الاحتياجات الوطنية.[2] مما سبق تعتبر الجزائر مستوردا للمنتجات الزراعية في العالم[3] فهي تحتل المرتبة الثانية في واردات الحبوب بالإضافة إلى واردات أخرى.

ويتمثل أكبر الموردين الزراعيين للجزائر في الأرجنتين والبرازيل وتتقدمهم دول الاتحاد الأوربي، وذلك بواقع 5,2 مليار دولار سنة 2014، 3 مليار دولار سنة 2016 و2,9 مليار دولار سنة 2017، وتتصدر كل من الأرجنتين وفرنسا قائمة الدول المصدرة للجزائر في منتج الحبوب بقيمة 933,911 مليون دولار سنة 2017 للأرجنتين و729,709 مليون دولار لفرنسا خلال نفس السنة، وتليهم كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين تعتبر البرازيل، فرنسا وتركيا أهم موردي السكر إلى الجزائر حيث بلغت قيمة 753,68 مليون دولار للبرازيل، وفرنسا بقيمة 59,49 مليون دولار، و14,18 مليون دولار لصالح تركيا سنة 2013، لتعرف بعد ذلك واردات السكر من البرازيل ارتفاعا بلغت فيه 972,04 مليون دولار سنة

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص262.

[2] مجدولين دهينة، مرجع نفسه.

[3] Mohammed Elamine Boudkhil and others, **Agricultural and rural policies, and their role in achieving food security in Algeria 1974 – 2016,** China –USA business review, David publishing, vol 19, no 2, 2020, p59.

2017 مقابل تراجع واردات الجزائر من السكر من كل من فرنسا وتركيا إذ سجلتا قيمة 23 مليون دولار و11,90 مليون دولار سنة 2017 بمعدل انخفاض وصل إلى 158,5% لفرنسا و19,2% لتركيا.

أما ما تعلق بمنتج القهوة والشاي فأهم الموردين للجزائر هم الفيتنام، الكوت ديفوار وأندونيسا وذلك كما يلي 121,76 مليون دولار للفيتنام، 131,13 مليون دولار فيما يخص الكوت ديفوار وقيمة 45,94 مليون دولار، 25,94 مليون دولار لكل من اندونيسيا والصين على التوالي لسنة 2013 مقابل 168,24 مليون دولار للفيتنام سنة 2017 مع استمرار هيمنة كل من الكوت ديفوار والصين كأكبر الموردين للجزائر خلال نفس السنة 2017 لهذه المنتجات.

الفرع الثاني: تطور الفجوة الغذائية: تعتبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية لإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء.

لقد سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء من المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، معتمدة في ذلك على مجموعة من السياسات والبرامج الزراعية والمخططات التنموية من أجل الوصول وتحقيق هذا الهدف. والجدول الموالي يوضح تطور كمية الإنتاج الموجه للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

الجدول 2-14: تطور الإنتاج، الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمنتوجات الزراعية الرئيسية 2000-2020

السنوات	المجموعات الغذائية	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك المتاح	الاكتفاء الذاتي%	الفجوة الغذائية %
2000	الحبوب	2.299,69	9.296,57	24,74	75,26
	الخضر	2.200,45	2.224,71	98,91	1,09
	الفواكه	1.476,84	1.463,30	100,93	0,92
2001	الحبوب	2.659,16	9.345,22	28,45	71,54
	الخضر	3.386,58	3.423,52	98,92	1,07
	الفواكه	1.774,93	1.865,59	95,14	4 ,85
2002	الحبوب	1.952,93	10.561,91	18,49	81,50
	الخضر	3.862,20	3.868,54	99,84	0,16
	الفواكه	1.930,61	2.252,67	85,70	14,29
2004	الحبوب	5.328,97	9.647,74	55,20	81,87
	الخضر	43.673,08	43.621,45	100,12	0,11
	الفواكه	26.369,57	27.456,44	96,04	3,95
2005	الحبوب	52.549,44	103.132,81	50,95	49,04
	الخضر	45.926,08	45.664,38	100,57	0,57
	الفواكه	27.501,02	28.385,89	96,88	3,11

64,38	35,62	11.280,46	4.017,75	الحبوب	2006
0,73	99,26	4.025,02	3.995,41	الخضر	
7,93	92,07	3.031,65	2.791,14	الفواكه	
66,29	33,71	10.686,21	3.601,91	الحبوب	2007
0,22	99 ,77	5.536,93	5.524,28	الخضر	
11,03	88,96	2.491,02	2.216,12	الفواكه	
83,91	16,09	10.581,41	1.702,05	الحبوب	2008
0,27	99,72	6.084,88	6.068,13	الخضر	
9,29	90,70	2.925,58	2.653,51	الفواكه	
60,12	39,88	13.172,31	5.253,15	الحبوب	2009
0,35	99,65	7.316,87	7.291,30	الخضر	
11,22	89,78	3.382,75	3.037,01	الفواكه	
63,46	36,53	12.477,73	4.558,57	الحبوب	2010
0,30	99,71	8.791,11	8.765,54	الخضر	
9,35	90,65	3.695,87	3.350,13	الفواكه	
68,04	31,96	11.665,80	3.727,99	الحبوب	2011
0,26	99,73	9.594,81	9.569,24	الخضر	
8,52	91,47	4.054,05	3.708,31	الفواكه	
65,84	34,20	15.041,30	5.137,20	الحبوب	2012
0,35	99,60	1.048,9	10.402,30	الخضر	
21,36	78,60	2.016,16	1.585,70	الفواكه	
60,42	39,57	12.413,41	4.912,23	الحبوب	2013
0,26	99,74	11.897,60	11.866,41	الخضر	
6,97	93,03	4.548,83	4.231,63	الفواكه	
78,34	21,65	15.865,74	3.435,23	الحبوب	2014
0,2	99,80	12.322,15	12.297,73	الخضر	
10,02	89,97	4.673,83	4.205,10	الفواكه	
78,61	21,39	17.582,07	3.760,95	الحبوب	2015
0,22	99,78	12.496,53	12.469,33	الخضر	
8,70	91,30	4.735,24	4.323,11	الفواكه	
79,45	20,5	16.772,2	3.445,2	الحبوب	2016
0 ,64	99,4	8.938,0	8.880,2	الخضر	
4,80	95,2	5.039,0	4.796,7	الفواكه	
78,75	21,2	16.370,3	3.478,1	الحبوب	2017
0,02	100	8.884,3	8.882,5	الخضر	
0,71	99,3	4.978,3	4.942,7	الفواكه	
73,38	21,2	22.788,1	6.065,9	الحبوب	2018
0,17	99,8	17.380,9	17.351,2	الخضر	
0,20	100,2	4.770,1	4.779,8	الفواكه	
75,3	24,7	22.811,2	5.633,5	الحبوب	2019
0,07	100,1	8.613,6	8.620,0	الخضر	
2,35	97,6	5.126,9	5.006,1	الفواكه	
74,8	25,1	17.478,2	4.393,1	الحبوب	2020
0,23	99,8	10.311,9	10.287,2	الخضر	
3,89	96,1	4.736,5	4.552,0	الفواكه	

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموعة الحبوب تتصدر قائمة المنتجات الزراعية من حيث حجم الفجوة الغذائية وهو ما يعتبر مشكلا وتحديا اقتصاديا كبيرا كون هذه الأخيرة تمثل العنصر الأساسي للوجبة الغذائية لمختلف الأفراد، فقد بلغت نسبة 75,26% سنة 2000 لترتفع سنة 2004 إلى معدل 81,87%، ليستمر الارتفاع إلى غاية 2008 أين سجلت نسبة 83,91%، لكن الارتفاع لم يستمر طويلا إذ عرف انخفاضا إلى غاية سنة 2014 التي سجلت نسبة 78,34%، لتستمر هذه المعدلات في التذبذب إلى غاية 2020.

وهذه المعدلات الضعيفة تدل على ضعف الإنتاج والعجز على تلبية الطلب المحلي ما يجبر الدولة على الاستيراد من الخارج لسد الفجوة. يعود السبب لتوسع الفجوة الغذائية في هذه المجموعة إلى الظروف المناخية أين يعتمد في ري هذا المنتج على الأمطار وهو ما ينتج عنه تراجع الإنتاج خلال الفترات التي تشهد نقص في التساقط.

أما المنتجات الأخرى فالصورة العامة تبين تحسن في الخضر والفواكه، حيث عرفت معدلات الاكتفاء الذاتي قيما عالية تجاوزت 100% في كلا المجموعتين، فقد استمرت معدلات الاكتفاء الذاتي العالية التي تراوحت بين 100% و92% مع تسجيل معدل فجوة بالكاد وصل 0,30% بالنسبة للخضر، في حين شهدت شعبة الفواكه في السنوات الأخيرة اتساع الفجوة بلغ 8% ويعود هذا إلى مشاكل التسويق والتخزين لكنها عاودت الانخفاض من جديد.

من خلال ما سبق واعتمادا على المؤشرات السابقة نلاحظ أن حالة الأمن الغذائي في الجزائر تعرف تحسنا ملحوظا مع مرور السنوات، وهو ما جعلها تحقق المراتب الأولى إفريقيا إذ تصنف الجزائر ضمن الدول التي حققت تطورا هاما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة بعض المنتجات الاستهلاكية التي طرأ عليها تحسن واضح من خلال تحقيقها معدلات اكتفاء عالية كالخضر والفواكه، رغم وجود فجوة تتعلق بمنتج الحبوب الذي تسجل فيه الجزائر عجزا مستمرا الأمر الذي أضحى عبئا كبيرا على الدولة، خاصة وهو يعتبر العنصر الرئيسي للغذاء بالنسبة للجزائر لكن الصورة العامة تبين أن حالة الأمن الغذائي في الجزائر مستقرة ومقبولة.

بعد عرض أهم السياسات الزراعية المعتمدة من طرف الدولة بالإضافة إلى تطور مؤشرات الإنتاج الزراعي الجزائري، يتضح أن مختلف السياسات التي تم تطبيقها لم تستطع التغلب لا على مشكلة التواجد بالأسواق الدولية ولا على سد الفجوة بين الطلب والإنتاج بحيث استمر تفوق الطلب على الإنتاج خاصة بعض السلع الاستراتيجية. رغم ذلك فقد كانت نتائج السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي إيجابية

فقد أوضح تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر من طرف Economist Impact، خلال الطبعة 10 للمؤشر، أن الجزائر جاءت على رأس ترتيب الدول الإفريقية، حيث تحصلت على 63,9 نقطة من بين 100 نقطة كأداء عام، وسجلت الجزائر حسب ذات الموقع مؤشرا متصاعدا في مجال الأمن الغذائي منذ سنة 2018[1] لتنتقل من المرتبة 70 سنة 2019 إلى 58 سنة 2020 والمرتبة 54 سنة 2021.

خاصة وأن المتتبع للسياسات الزراعية المطبقة من طرف الجزائر يلاحظ أن مجملها كانت تركز على هدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني تطوير الإنتاج الزراعي خاصة في المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب) مقارنة بالجانب التصديري والتواجد بالأسواق الدولية، معتمدة على آليات متعددة دون تحديد واضح للآليات المرتبطة بتحسين تنافسية الصادرات الزراعية الجزائرية للتواجد بالأسواق الدولية في ظل القيود والشروط المفروضة في هذه الأسواق.

فبالرغم من وجود رغبة في هذا المجال إلا أن الجانب التصديري لم يحظ بالاهتمام والمكانة الكافية في ظل هذه السياسات (باستثناء السياسة الأخيرة المتعلقة ببرنامج دعم النمو)، التي ركزت بشكل شبه كلي على الجانب المحلي (الأمن الغذائي)، ثم إن سياسة الاكتفاء الذاتي لا تعني بالضرورة المقاطعة الاقتصادية مع العالم الخارجي، بل تنمية الإمكانيات المتاحة حيث توجد احتياطات إنتاجية من الممكن تعبئتها نحو الخارج.[2] كما أن الأمن الغذائي يعني أن يكون الإنتاج القومي متاحا أكثر من التمويل الخارجي، أي عدم الاستغناء عن التبادل الخارجي والاستيراد لكن شريطة أن تكون سياسة الاستيراد وقتية تحل محلها الجهود المحلية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الامن الغذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الافريقية سنة 2021**، تاريخ الاطلاع 2022/11/14، متوفر على الرابط https://www.aps.dz/ar/economie/124311-2021، على الساعة 10.30.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

خلاصة الفصل

السياسة الزراعية آلية يتم اعتمادها للتعامل مع القطاع الزراعي على المديين القريب والبعيد، لذا عمدت الدولة إلى جملة من هذه الإجراءات منذ الاستقلال، وكل ذلك كان يهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي الجزائري وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق رصد عديد الوسائل والأدوات، لكن هذه السياسات المنتهجة لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يوصلها إلى الأهداف المخطط لها، لأنه سرعان ما تظهر بوادر فشلها، وهذا ما انعكس على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي على غرار الناتج المحلي الذي كانت مساهمة القطاع الزراعي ضئيلة فيه، بالإضافة إلى تذبذب حجم الإنتاج الزراعي خاصة ما تعلق بالمنتجات الاستراتيجية (الحبوب والبقوليات) ذات الاستهلاك الواسع، ما نتج عنه اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ليترتب على كل هذا اللجوء للخارج لتوفير احتياجات ومستلزمات القطاع. وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في فاتورة الواردات من هذه المنتجات، برغم توفر الإمكانيات سواء المادية منها (الأراضي، المياه)، أو البشرية التي إذا ما استغلت جيدا ستنعكس بالإيجاب على أداء القطاع الزراعي.

الفصل الثالث:

سبل ترقية الإنتاج الوطني لتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تمهيد

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة التي تسعى الجزائر إلى تنميته وتطويره بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل، لكنها تعاني العديد من المشاكل في هذا القطاع والتي حالت دون تحقيق ذلك، كما كان لها انعكاس على أدائه ونتائجه وعدم قدرته على التكيف مع شروط التواجد بالأسواق الدولية.

فبغرض مواجهة هذه المشاكل لابد من إيجاد وتبني طرق وأساليب حديثة لتحسين مخرجات القطاع وتحقيق نتائج أفضل به وذلك بما يرقى إلى التواجد بالأسواق الدولية.

ومن أجل مناقشة ذلك سيتم من خلال هذا الفصل تحديد أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي للجزائر مع تقديم بعض المقترحات من أجل تحسين مدخلات وأداء القطاع، لذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: مشاكل القطاع الزراعي

المبحث الثاني: مقترحات تحسين مدخلات القطاع الزراعي

المبحث الثالث: مقترحات تحسين أداء القطاع الزراعي على ضوء تجارب دولية ناجحة

المبحث الأول: مشاكل القطاع الزراعي

إن حالة الضعف والتخلف التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر ما هي إلا نتيجة لمجموعة من المشاكل والمعوقات التي أثرت في أدائه وكانت دائما عائقا أمام تطوه وتحسين نتائجه، وتتنوع هذه المشاكل سواء كانت مشاكل طبيعية متعلقة بالموارد، أو بشرية، أو تقنية، أو تنظيمية، فهي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعفه كما ونوعا، ما يقف عائقا أمام تطوير قدرات المنتَّج الجزائري ودعمه للوصول إلى الأسواق الدولية.

المطلب الأول: مشاكل متعلقة بموارد القطاع الزراعي

إن الموارد الطبيعية هي اللبنة الأساسية لقيام النشاط الزراعي وأهم عنصر من عناصر العملية الإنتاجية لذا فإن أي خلل أو مشكل يواجه هذا المورد ينعكس سلبا على القطاع الزراعي وبالتالي المنتجات الزراعية. وهذه الأخيرة في الجزائر تواجه مجموعة من المشاكل والتهديدات التي أضحت تعرض موارد القطاع إلى الاضمحلال والزوال حيث تتعدد هذه المشاكل من حيث الأسباب سواء كانت بشرية بفعل الإنسان، أو طبيعية ترجع إلى عوامل موجودة في الطبيعة.

الفرع الأول: مشاكل الموارد الأرضية تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي الزراعية في الجزائر نحو 42,8 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد، منها حوالي 20% أراضي مزروعة ما يعادل تقريبا 8,45 مليون هكتار من المساحة الزراعية الإجمالية، و80% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة.[1] نتيجة مجموعة من المشاكل التي جعلت من الأرض غير اقتصادية تقتصر على نمط إنتاجي قوتي ما يؤثر سلبا على الإنتاج،[2] لتتمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى تناقص وتدهور المساحات الزراعية كما وكيفا إلى أسباب تتمثل في:

أولا: مشاكل تتعلق بالممارسات البشرية تتمثل في **الانتقاص العمدي من طرف الإنسان** عن طريق أعمال التجريف العمدي والتبوير والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية، ورغم أن عملية التجريف العمدي قد شهدت انحسارا إلا أن التبوير والتوسع العمراني مازالا مستمرين، إذ تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في المناطق الحضرية وحول المدن الكبرى حيث تعتبر سهول متيجة والتي تشتهر بجودتها العالية أكبر مثال على هذه الظواهر.[3] بالإضافة إلى **فقدان الأراضي بسبب متطلبات النشاط الزراعي** حيث تسهم الزراعة في فقدان قدر مهم من

---

[1] بيانات البنك العالمي، متاح على الرابط:
https://albankaldawli.org/ indicator/AG.LND.AGRI.K2.Location: DZ & start: 2021, consult le 25/07/2022, on 11:45.

[2] هاجر جبار، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، جامعة علي الونيسي، البليدة، العدد 14، 2018، ص 64.

[3] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص122.

الأراضي الزراعية بسبب تفكك الملكيات والحيازات مما يساهم في فقدان الكثير من الأراضي، قنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، زيادة إلى المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر،[1] ضف إلى ذلك **المشاكل المتعلقة بطبيعة الحيازة** فتفتت الملكيات الزراعة وتشتتها وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تتناسب والزراعة، أدى إلى إهمال زراعة مساحات كبيرة منها سنويا[2] إذ يطغى على توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى،[3]مع مشكل صعوبة حصر حجم الحيازات وتحديدها.

ثانيا: تدهور خصائص الأراضي الزراعية بالإضافة إلى العوامل السابقة التي تسهم في تدهور الأراضي الزراعية هناك نوع آخر من العوامل التي تسهم في فقدان الأرض لجزء من خصائصها وهي:

1. **تملح التربة:** يكثر انتشار هذه الظاهرة في السهول الزراعية المسقية في غرب البلاد ويعتبر السقي غير الخاضع للمراقبة، وغياب صيانة شبكات تصريف المياه، السبب في صعود الطبقة الجوفية العليا وبالتالي تزايد ملوحة الأرض وانتشار خطرها.[4]
2. **التصحر:** يعد التصحر بمختلف أشكاله أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية وتنتشر ظاهرة التصحر في مساحات كبيرة من الأراضي الرعوية والزراعية، وتتفاوت خصائص عمليات التصحر سواء من حيث العوامل المسببة لها (الرياح، المياه وغيرها)، أو من حيث حدتها (من تصحر خفيف إلى تصحر حاد جدا)، أو من حيث المساحات المتضررة، وتتمثل أهم عوامل التصحر في انجراف التربة بالرياح والمياه وتملحها نتيجة تشبعها بالمياه بسبب سوء الصرف الزراعي، الرعي والاستغلال الجائر للتربة الزحف العمراني وغيرها،[5] ويعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على مستقبل الزراعة بالجزائر فهناك عديد

---

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مشاكل ومعوقات رفع الكفاءة لاستخدام الأراضي في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2007، ص 45.

[3] سارة مسعودي ومحمد الأمين مصطفاوي، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**، الملتقى العلمي والوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 2021/03/11، ص 73.

[4] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD)**, Algérie, janvier 2002, p34.

[5] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثالث: الزراعة والمياه**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 51.

الأراضي المعرضة لهذا الخطر.[1] حيث تختلف حالات ودرجات التصحر من إقليم لآخر تبعا لاختلاف أسبابها ويعتبر إقليم السهوب من أكثر الأقاليم عرضة لهذا الخطر باعتباره بوابة الصحراء إذ تبلغ مساحتها حوالي 20 مليون هكتار منها 12 مليون هكتار مراعي و2,5 مليون هكتار مغطى بنبات الحلفاء، حيث تتميز هذه الأخيرة بمناخ شبه جاف ما يجعلها أكثر عرضة للتصحر،[2] بالإضافة إلى كونها منطقة رعوية تشهدت عمليات رعي مكثفة مما سرع في تدهورها.

3. **التعرية المائية:** تعتبر من بين أكثر المشاكل التي تهدد التربة كما أن محاولة التغلب عليها هي الأكثر صعوبة، فالتعرية تحرم التربة من الطبقات العليا الغنية بالأملاح والمواد المغذية للنبات، وتنتشر هذه الظاهرة في مختلف مناطق البلاد خاصة المناطق ذات معدلات التساقط الكبير التي تحدث فيضانات وسيول، وكما هو معروف فإن قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على مجموعة من العوامل منها انتشار الغطاء النباتي وكثافته ومعدل انحدار الأراضي.[3]
4. **التعرية عن طريق الرياح:** تعاني الجزائر من تدهور الأراضي الناتج عن تعرية الرياح للأراضي الزراعية[4] حيث تمتاز هذه الرياح بتفاوت قوتها على مدار السنة وفي مختلف مناطق البلاد، وهذا النوع من التعرية يصيب بصورة رئيسية المناطق الشبه قاحلة[5] إذ بلغت هذه الأراضي المتعرية بسبب الرياح 500 ألف هكتار.

الفرع الثاني: مشاكل الموارد المائية ندرة المياه في المنطقة العربية أشدّ منها في سائر مناطق العالم إذ أنَّ معظم البلدان العربية تقع دون خط ندرة المياه المقبول، باستثناء موريتانيا، العراق، وجزر القمر، والصومال فهي تسجل معدلات تجاوزت خط ندرة المياه المحدد عند1.000 متر مكعب للفرد سنوياً من موارد المياه المتجددة. الشكل التالي يوضح ذلك

---

[1] قمير بن ماضي، **دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص134.

[2] فيروز بوشويط، **استراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة البرنامج الوطني لمكافحة التصحر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011–2012، ص124.

[3] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص265.

[4] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[5] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, op.cit., p34.

الشكل 3-1: نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة (الوحدة: بالمتر المكعب)

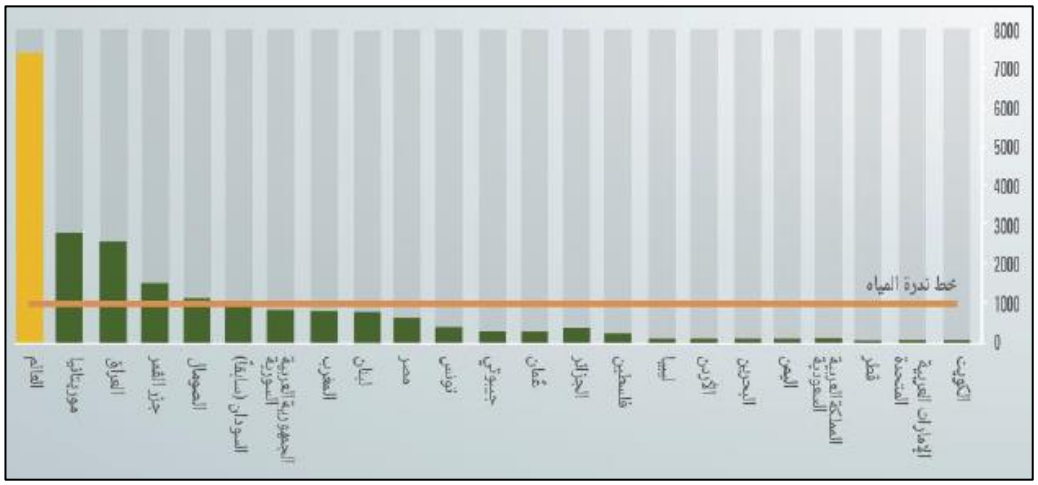

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأفق العربي :2030 آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

إن جميع البلدان العربية تستخدم معظم مياهها لأغراض الزراعة والجزائر هي الأخرى من بين الدول العربية التي تواجه العديد من المشاكل فيما يخص الموارد المائية، وحسب الشكل فإن الجزائر تقع تحت خط ندرة المياه المقبول ب 400 متر مكعب للفرد سنويا من المياه المتجددة لذا يمكن حصر المشاكل التي تهدد الموارد المائية بالجزائر فيما يلي:

1. **مشاكل تتعلق بالعوامل الطبيعية** وتشمل هذه المشاكل ما يلي

أ. **الجفاف والتصحر:** تشغل الصحراء ما يوازي 80% من مساحة الجزائر أين لا يزيد المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الصحراء عن 10 ملم في السنة، وتزيد النسبة في الشمال إلى 1.500 ملم في السنة، وهذا ما أثر على حجم المياه أو الأمطار التي تتلقاها الأقاليم الجزائرية،[1] وهو ما انعكس بدورة على حجم المياه الجوفية بشقيها المتجددة وغير المتجددة وكذا المياه السطحية وخاصة الوديان والأنهار.

ب. **التغير المناخي:** تعاني الجزائر من مشكل آخر يهدد الموارد المائية وهي مشكلة تغير المناخ التي تطرح على المستوى العالمي، حيث تشير الدراسات العلمية إلى أن ظاهرة التغيرات المناخية سوف تؤدي في غضون سنة 2050 إلى تناقص الموارد المائية في الدول الواقعة بالقسم الجنوبي للكرة الأرضية بنسبة 20%.[2]

---

[1] نور الهدى بوغدة، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص76.

[2] عمار سعد الله ووليد الشتوح، **فعالية تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر –الواقع والحلول–**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 19(1)، 2018، ص76.

كما ومن المتوقع ارتفاع درجة الحرارة ما بين 2 و4 درجات مئوية خلال القرن 21، ويؤثر ارتفاع درجة الحرارة على الموارد المتاحة في الجزائر،[1] بحيث يزيد من ندرتها بفعل ارتفاع معدلات التبخر وتراجع معدلات التساقط، انحصار الأودية وانخفاض مستوى مياه السدود والطبقات الجوفية ما يؤدي إلى محدودية موارد الري، والشكل الموالي يمثل متوسط التغير السنوي لدرجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار

الشكل 3-2: متوسط التغير السنوي لدرجات الحرارة المئوية

ومعدلات هطول الأمطار (ملم/الشهر) لمنتصف ونهاية القرن الحالي

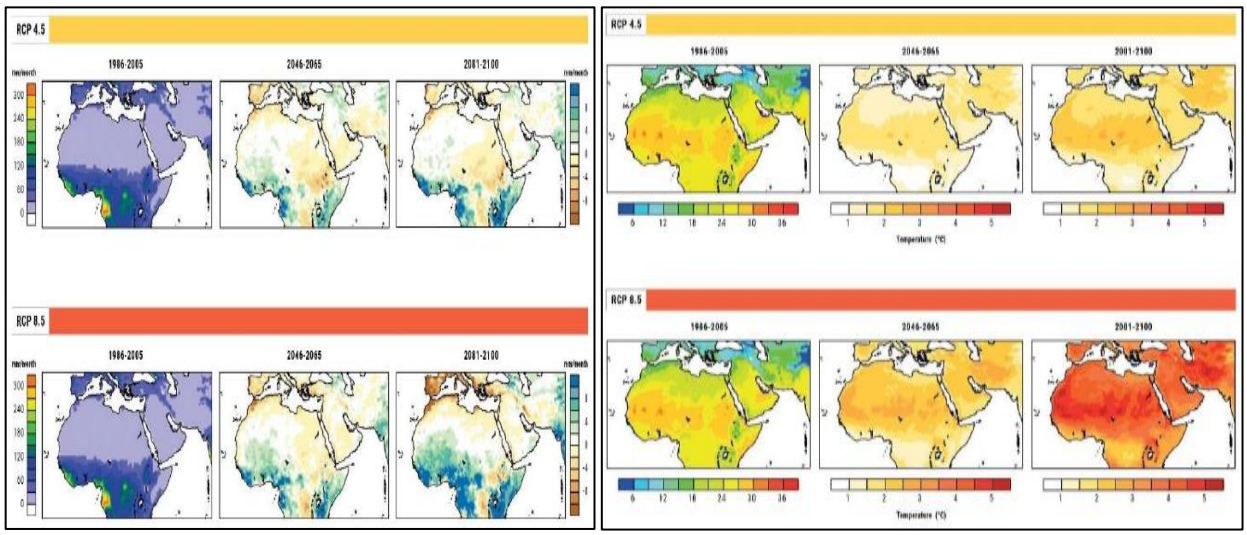

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأفق العربي :2030 آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

حسب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فإنه نتيجة لتغير المناخ ستواجه المنطقة العربية ومن بينها الجزائر تحولات جذرية في الأحوال الجوية التي تتوجه نحو الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، مع انحصار معدل هطول الأمطار وزيادة التبخر، وهو ما سيؤدي إلى تراجع المياه السطحية وحلول فترات من الجفاف والتي ستنعكس سلبا على الإنتاج الزراعي.

2. مشاكل متعلقة بإدارة وتنظيم قطاع الموارد المائية وتتمثل بعض هذه المشاكل في:

أ. **توحل السدود:** تعاني الجزائر من هذه المشكلة منذ عقود طويلة، حيث أثرت على قدرة التخزين للسدود وحسب الوكالة الوطنية للموارد المائية فإن ما بين 35 حوضا منحدرا للسدود المستغلة تعاني معظمها من الانجراف بنسبة 40% من مساحتها، ويقدر حجم التوحل السنوي لمجمل السدود بنحو 29,45 مليون متر مكعب[2]

[1] زين الدين طويجني ونسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية ولأدائه الاقتصادي**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص 218.

[2] نور الهدى بوغدة، مرجع سبق ذكره، ص125.

ويعود ذلك إلى عدم الاهتمام بتشجير أحواض، وروافد السدود، وتربية الأسماك بها، وهذا الأخير ناتج بدوره عن غياب سياسة متكاملة تجمع بين إنجاز وتجهيز واستغلال الهياكل، والمنشآت المائية المقامة.

ب. **تلوث المياه:** يمثل تلوث المياه ظاهرة تهدد فقدان قسط كبير من الموارد المائية في الجزائر، سواء التلوث الناتج عن المياه أو من المخلفات الصناعية التي تصب في المجاري، والوديان دون معالجتها، أومن مياه الصرف الزراعي التي تحوي كميات هائلة من المبيدات والأملاح والفضلات[1] التي تنقل إلى الوديان أو تتسرب داخل الأرض لتلوث المياه الجوفية كذلك طرح المخلفات الكيماوية المتولدة عن الأنشطة الاستشفائية في الوديان والبحار مباشرة.

ج. **انعدام التنسيق بين القطاعات والأجهزة المكلفة بإدارة الموارد المائية:** تتم عملية التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بإدارة الموارد المائية ويتم التنسيق مع لجان الأحواض الهيدروغرافية الخمسة التي استحدثت سنة 1996، إلى جانب هيئات أخرى كالمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، واللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الموارد المائية، إلا أن هذا التنسيق يبقى ضعيفا ودون المطلوب وهذا راجع بشكل أساسي إلى عدم استقرار هذه الأجهزة، وكذا عدم اشتمالها على جميع الفاعلين في قطاع المياه خاصة ما تعلق بمستعملي هذا المورد. هذا بالإضافة إلى كثرة هذه الأجهزة وغياب التنسيق فيما بينها خاصة ما تعلق بتداخل صلاحياتها، وتنفيذ مختلف العمليات المتعلقة بإدارة الموارد المائية وتقسيمها.[2]

إن مشكل تراجع الإمكانيات المائية نتيجة العوامل السابقة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على القطاع الزراعي والإنتاج، فحسب منظمة الأغذية والزراعة في تقريرها لسنة 2022 حول حالة أسواق السلع الزراعية توضح أن الجزائر ضمن الدول التي تعاني من إجهاد مائي حرج، وهو الذي سيكون له أثر على القطاع الزراعي فقد بينت نتائج الدراسة أنه كلما زاد الإجهاد المائي، كلما أصبحت الدولة مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية.[3] فالبلدان التي تسجل مستويات عالية من الإجهاد المائي تميل إلى استيراد المنتجات الأكثر استهلاكا للمياه، ما يجعلها جهات مستوردة صافية للمنتجات الزراعية، والشكل الموالي يوضح ذلك

[1] الطيب قصاص ومصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة أسواق السلع الزراعية**، روما، 2022، ص 20.

الشكل 3-3: الإجهاد المائي والمراكز التجارية الصافية للمنتجات الزراعية

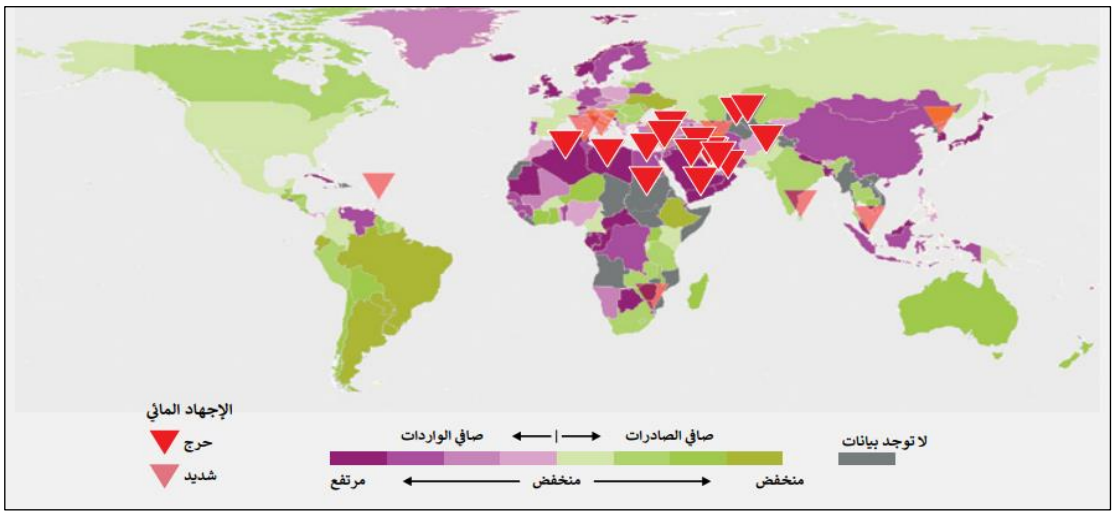

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، 2022.

من خلال الخريطة يتضح أن الجزائر تقع ضمن الدول التي تعاني من إجهاد مائي عالي وحرج، كما تبين أيضا أن الجزائر تصنف ضمن البلدان ذات الواردات الزراعية المرتفعة، وعليه فإن مشكلة الموارد المائية التي تعاني منها الجزائر أثرت بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي وهو ما جعل من الجزائر ضمن الدول المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية عالميا.

الفرع الثالث: مشاكل الموارد البشرية تعاني الموارد البشرية هي الأخرى من مشاكل تؤثر على القطاع الزراعي للجزائر فقد مثلت القوى العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر سنة 2019 حوالي 24,02% من إجمالي القوى العاملة، كما تشير الدراسات إلى أن العجز في اليد العاملة بهذا القطاع ترتفع خاصة في موسم الحصاد فقد شهد موسم الحصاد لسنة 2016 تأخرا في جني القمح لنقص اليد العاملة، ما أدى إلى ضياع 10% من المنتوج وحسب التوزيع الجغرافي فإن ولايات شرق الجزائر هي الأكثر تضررا من نقص اليد العاملة بحكم الطبيعة الزراعية الشاقة، تليها منطقة الجنوب التي أصبح كبار المزارعين فيها يعانون في بداية كل موسم حصاد في إيجاد عمال يتكلفون بمنتج التمر ما يؤدي إلى تلفه.[1] والشكل الموالي يوضح تطور نسبة سكان الريف في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية

[1] خالد بن جلول وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الهجرة لليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، الملتقى العلمي الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019، ص 668.

الشكل 3-4: تطور نسبة سكان الريف إلى إجمالي سكان الجزائر
مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة 2015 -2050

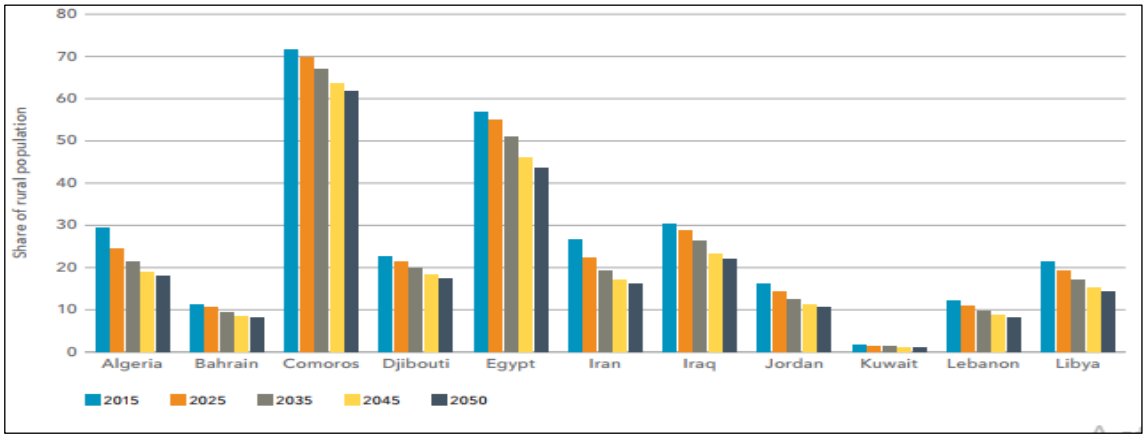

المصدر: Alejandro Nina Pratt and others, Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A review of the past with lessons for the future. Food Policy Report Washington, DC and Rome, Italy: IFPRI and FAO, 2018.

حسب توقعات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) للسنوات المقبلة 2025، 2035، 2045، 2050 أن نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في الجزائر ستعرف تراجعا مستمرا، فمن المتوقع أن تصل نسبة 18% سنة 2050 مقابل 22% سنة 2035 و29% سنة 2015. ويعود السبب الكامن وراء هذا التراجع إلى انتقال قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وتحسين دخولهم، وكذا اتساع القطاعات غير الزراعية كقطاع الخدمات، بالإضافة إلى المشاكل التالية:

1. **الهجرة من الريف إلى المدينة:** تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر من أهم المعوقات التي تواجه الزراعة وتدهور الإنتاج الزراعي إذ تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور اليد العاملة في الزراعة وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، ويعزى السبب وراء تنامي ظاهرة الهجرة نحو المدن إلى قلة الدخل في الأنشطة الزراعية ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الوسط الريفي وارتفاع معدلات الأجور في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.[1]
2. **الشيخوخة:** نظرا لعزوف الشباب عن العمل في المجال الزراعي واللجوء إلى الوظائف الحكومية أجبر أصحاب المستثمرات إلى اعتماد كبار السن في الأعمال الزراعية الأمر الذي ينعكس سلبا على سرعة الأعمال

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثالث قطاع الزراعة والمياه**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 68.

الزراعية التي تضعف، وهذا في ظل النقص الكبير الذي يعرفه القطاع الزراعي في استخدام المكننة والآلات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة[1] كما أن الأمية الزراعية من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع ويشكل عائقا أمام النهوض به.

3. **ضعف البرامج التدريبية:** لا يخفى على المختصين في هذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

إن الموارد بمختلف اشكالها سواء طبيعية أو بشرية لها تأثير على القطاع الزراعي فهي تمثل جزءا من عوامل الإنتاج وأحد أهم المدخلات الأساسية بالنسبة للقطاع الزراعي، فمواجهة هذه الموارد لأي مشكل سيعرض القطاع إلى التراجع والضعف، وهو الأمر الذي تشهده هذه الموارد في الجزائر فقد عرفت الموارد المتاحة في القطاع الزراعي العديد من المشاكل سواء كانت طبيعية، أو بفعل الإنسان، والتي ساهمت في تدهورها، ما أدى إلى تدني أداء القطاع ككل فتطوير القطاع الزراعي يرتكز على المحافظة واستدامة الموارد الموجودة.

المطلب الثاني: مشاكل متعلقة بالإنتاج الزراعي

للقطاع الزراعي في الجزائر مشاكل كثيرة لعل أهمها ما تعلق بضعف الإنتاج الزراعي وتذبذبه وانخفاض جودته في العديد من الشعب، ومرد هذا الضعف إلى عدم استيعاب التكنولوجيا الزراعية وتوظيفها بشكل فعال في الإنتاج، بالإضافة على مشكل الفقد على مستوى سلسلة التوريد إذ تشهد المنتجات الزراعية في الجزائر ضياع كميات كبيرة على طول هذه السلسلة، وهذه المشاكل التي يعانيها القطاع على مستوى الإنتاج تسببت في عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المحلية لبعض المنتجات وبالتالي التوجه نحو التصدير للأسواق الخارجية.

الفرع الأول: مشاكل مرتبطة بتطبيق التكنولوجيا في القطاع الزراعي إن استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي يعد أحد المدخلات الضرورية لتحسين الإنتاج الزراعي وتطويره، فالاعتماد على التقنيات والطرق الحديثة في الزراعة يكون له الأثر الإيجابي على حجم الإنتاج وجودته، رغم ذلك فالجزائر تعاني من ضعف اعتماد واستخدام التقانة في هذا القطاع لاعتمادها على الطرق التقليدية في قطاع الزراعة، من خلال اعتمادها على العمل اليدوي الإنساني والحيواني أكثر منه على المعدات والآلات الضرورية لمكننة القطاع.

أولا: مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية، والمبيدات، والبذور المحسنة والجرارات، والآلات الزراعية، فضلا على كونه يستخدمها استخداما سيئا في حال وجودها، فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار

[1] خالد جلول وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 668.

الأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل، كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها من جهة أخرى تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد، عدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول كيفية الاستخدام الأمثل لها.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة ومواقيتها المناسبة والمواصفات النوعية الجيدة تأثيرا مباشرا في كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته،[1] ومن بين المستلزمات ذات التأثير الكبير في حجم ونوعية الإنتاج ما يلي:

1. **العتاد الفلاحي:** لقد أصبح العتاد الفلاحي عنصرا أساسيا في الزراعة أين أصبح من غير الممكن أن تكون هناك زراعة متقدمة بدون آلات حديثة من جرارات زراعية وملحقاتها والمحاريث، الحاصدات والآلات الأخرى المتنوعة (رشاشات المبيدات، مضخات رفع المياه...إلخ)، وهو ما أتاح للمزارعين بالدول المتقدمة مضاعفة إنتاجهم باعتماد هذه الوسائل.[2] وفيما يلي يتضح عدد الجرارات المستخدمة من طرف الجزائر:

الجدول 3-1: المساحة المزروعة لكل هكتار في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

السنوات	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	عدد الجرارات	المساحة (هكتار/ جرار)
2000	8226	93.300	88
2001	8.169,23	92.400	88
2002	8.205,05	/	/
2003	8.458,68	99.142	85
2004	8.196,82	97.809	83
2005	8.389,64	100.128	84
2006	8.403,57	102.363	82
2007	8.414,67	103.558	81
2008	8.424,76	104.529	80
2009	8.423,34	105.657	79
2010	8.435,03	105.657	79
2011	8.445,49	100.847	84
2012	9.032,70	102.055	88
2013	8.461,67	103.635	82
2014	8.465,04	105.789	80
2015	8.488,03	108.551	78
2016	8.494,57	110.261	77
2017	8.534,60	110.968	77
2018	5.522,41	111.505	50
2019	5.724,78	112.095	97

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2010، ص 299.

[2] محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، دار عالم المعرفة، الكويت، دون طبعة، 1982، ص 73.

2020	7.240,49	112.610	64

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، الخرطوم، السودان، العدد من 20 –41، 2000 – 2021.

من خلال الجدول يلاحظ وجود تطور في عدد الجرارات التي يتم اعتمادها من طرف الجزائر فقد بلغ عددها 93.300 جرار خلال سنة 2000 و92.400 جرار سنة 2001، لتشهد هذه القيم بعد ذلك تذبذبا مع توالي السنوات لتسجل 111.505 جرار و110.968 جرار خلال سنتي 2017،2018 على التوالي مقابل 112.095 جرار سنة 2019 و112.610 جرار سنة 2020، لكن رغم العدد المعتبر للجرارات في الجزائر إلا أنَّ هناك انخفاض في حجم الاستثمارات بالقطاع الزراعي إذ تمثل المساحة المزروعة للجرار الواحد إلى 88 هكتار سنة 2000، 2001، 2012. مقابل 77 هكتار سنة 2017 و97 هكتار سنة 2019.

يوضح الجدول الموالي المساحة المزروعة لكلي حاصدة في الجزائر

الجدول 3–2: المساحة المزروعة حبوبا لكل حاصدة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

السنوات	مساحة الحبوب (ألف هكتار)	عدد الحاصدات الزراعية	المساحة (هكتار / حاصدة)
2000	3.731,29	9.250	403
2001	2.402 ,39	9.178	261
2003	2.901,39	9.000	322
2004	3.000,20	8.357	359
2005	2.813,53	12.346	228
2006	3.287 ,66	12.418	265
2007	3.056,91	1.554	1967
2008	1.485,24	12.650	117
2009	3.243,37	12.850	252
2010	2.856,37	12.850	222
2011	2.584,54	9.443	273
2012	1.677	9.521	176
2013	1.820	9.619	189
2014	2.509,02	9.713	258
2015	2.686,08	9.785	274
2016	1.855,92	9.833	189
2017	3.513,44	10.140	346
2018	3.111,43	10.584	294
2019	3.187,40	10.974	290
2020	2.889,32	11.254	257

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، الخرطوم، السودان، العدد من 20 – 41، 2000 – 2021.

الجدول يوضح تطور المساحة المزروعة حبوب لكل حصادَّة من خلاله يمكن ملاحظة وجود تذبذب في عدد الحصادات المستخدمة خلال فترة الدراسة، فقد شهدت ارتفاعا خلال سنوات 2008، 2009، 2010 بواقع

12.650، 12.850 حصادة على التوالي، لينخفض هذا العدد إلى 9.443 و9.521 حصادة سنتي 2011، 2012 على الترتيب، ليعود الارتفاع من جديد إلى 10.584، 10.140 سنتي 2018، 2017 على الترتيب مقابل 10.974 حصادة سنة 2019. كما يوضح الجدول أن معدل استخدام الحصادات منخفض فقد استخدمت الجزائر سنة 2001 حصادة لكل 261 هكتار من الأراضي المزروعة حبوبا، لترتفع هذه القيمة وتصل 322، 359 هكتار لكل حصادة سنتي 2003، 2004، واستمرت القيمة في التذبذب إلى أن بلغت حصادة لكل 294، 346 هكتار سنتي 2018، 2017 على التوالي، وحصادة لكل 290 هكتار سنة 2019 و257 هكتار سنة 2020.

ويفسَر هذا الضعف في استخدام العتاد الفلاحي (الجرارات والحاصدات) في الجزائر إلى ضعف قدرة الفلاح على اقتنائها، فهو يلجأ في أغلب الأحيان إلى كراء هذه الآلات في أوقات الحرث والحصاد[1] ما ينعكس سلبا على عملية الزرع والحصاد ويؤدي إلى تأخرها وبالتالي تراجع مردودية القطاع الزراعي، من جهة أخرى تلعب نوعية الآلات المستخدمة أيضا دورا مؤثرا على الفلاح من حيث كونها قديمة أو حديثة.

2. استخدام البذور: تعد نوعية البذور في الزراعة ذات دور كبير في الإنتاج فهي من أساسيات الإنتاج وزيادته إن توفرت البذور التي تتلاءم مع بيئتها ونوعية التربة، خصائصها الكيميائية، درجة مقاومتها للجفاف، والمناخ في الجزائر يتصف بعدم الانتظام من حيث توقيت تساقط الأمطار وكمياتها خلال الموسم الزراعي فأحد أسباب قلة الإنتاج الزراعي تعود إلى عدم توفر البذور المحسنة التي تتلاءم مع بيئتنا.[2] وذلك راجع إلى أن أغلب البذور المستخدمة في الجزائر هي بذور مستوردة مع ندرة البذور المحلية التي تناسب البيئة الوطنية إضافة إلى أن المتاح من البذور غير كافي لتغطية الطلب المحلي عليها.

حسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فإن المزارعين في كثير من البلدان النامية لا ينتفعون من فوائد استخدام بذور جيدة النوعية، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل من ضمنها عدم كفاءة نظم إنتاج البذور وتوزيعها وضمان جودتها إلى جانب نقص السياسات والتشريعات التنظيمية الجيدة في مجال البذور،[3] كما يؤكد البنك

---

[1] زين العابدين طويجني ونسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تقويمية لإمكاناته الطبيعية، التقنية والبحثية ولأدائه الاقتصادي**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 4، 2017، ص 219.

[2] بلقاسم براكتية، **الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية –**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 – 2014، ص 78.

[3] FAO**, Seeds**, available at: https://www.fao.org/seeds/ar , seen at: 16/10/2022, on 11:12.

الدولي من جانبه أن ما يصل إلى 50% من زيادة الغلَّة يرجع إلى استخدام البذور المحسنة.[1] لذا فإن وصول المزارعين إلى موارد البذور الممتازة عامل أساسي للنهوض بمستويات الإنتاجية في القطاع الزراعي.

الجدول 3-3: تطور الميزان التجاري للجزائر من البذور والفسائل

خلال الفترة 2002 – 2018 (الوحدة: مليون دج)

2009		2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2		6,6	26,4	15,4	0,2	2,6	0,8	0,02	الصادرات
38.847		52.162	42,646	30.673	30.753	27.528	22.041	26.765	الواردات
1,4		2	2,2	2	2,1	2,1	2,1	2,8	الواردات من إجمالي الاستيراد(%)
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2,5	1,4	2,8	2,4	1,5	1,2	5,6	8,9	5,1	الصادرات
113.622	106.296	98.865	103.407	91.855	84.003	63.49	82.498	56.770	الواردات
2,10	2,09	1,9	2	1,9	1,9	0,2	2,4	1,9	الواردات من إجمالي الاستيراد(%)

المصدر: Office National des Statistiques, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2013 A 2018, Collections Statistiques N° 214/2019 Série E : Statistiques Economiques N° 101, Alger, 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الخاص بتبادلات البذور والفسائل الزراعية يشهد اختلالا وتذبذبا من سنة لأخرى، هناك تزايد في قيمة الواردات من البذور والفسائل التي بلغت 106.296 مليون دج سنة 2017 مقابل 98.865 مليون دج سنة 2016 و103.407 مليون دج سنة 2015، في حين أن الصادرات من هذه المنتجات لم تتجاوز في أحسن حالاتها 2,8 مليون دج وذلك سنة 2016 مقابل 1,4 مليون دج سنة 2017 و2,4 مليون دج سنة 2015، وهذه النتائج توضح بشكل جلي التبعية الخارجية للجزائر في مجال إمداد القطاع الزراعي الجزائري بالبذور والفسائل، كما أن لنوعية البذور دور كبير في عملية الإنتاج فكلما كانت البذور ذات جودة وذات قدرة على التكيف مع العوامل المحيطة بها كانت نتائجها جيدة على الإنتاج الزراعي.

3.استخدام الأسمدة: هي أحد عناصر تطور الإنتاج الزراعي وتحسين مردودية الأراضي الزراعية خاصة بعد الاستعمال المتكرر لنفس الأراضي يؤدي هذا الأخير إلى فقدان المواد العضوية الضرورية لنمو النباتات وتعاني الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر من نقص درجة الحموضة، لذا أصبح من الضروري استخدام الأسمدة الزراعية من أجل الوصول إلى إنتاجية أفضل، فمن خلال البنك الدولي فإن هذا المؤشر يبين كمية المواد المغذية المستخدمة لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتشمل الأسمدة العناصر الآزوتية

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، **مشروعات المزارعين لإنتاج البذور خطوة لتدعيم أمنهم الغذائي**، متوفر على الرابط https://www.fa98865o.org/news/story/it/item/51769/icode/ تاريخ الاطلاع: 2022/10/16، على الساعة 11:35.

والبوتاس والفوسفات مع استثناء المغذيات التقليدية (روث الحيوانات والنباتات) والجدول الموالي يمثل استهلاك السماد في الجزائر

الجدول 3-4: تطور استخدام الأسمدة في الجزائر (كغ لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) خلال الفترة 2000 – 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
كغ/هك	13,9	9,6	6	25,1	7,4	13,3	15	8,6	14,3	15,8	15,8
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
كغ/هك	21,3	22,5	25,5	25,5	23,5	21	20,8	20,7	20,7	20,7	

المصدر: بيانات البنك الدولي، حول استخدام الأسمدة، متاح على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?end:2020&location , seen at: 17/10/2022, on 09:40.

من خلال الجدول يتضح وجود تذبذب في كمية الأسمدة المستخدمة في الجزائر، وبصورة عامة لم تتجاوز في أحسن حالاتها 30 كغ/هك، وتسجل أدنى مستوى لها سنة 2003 ب 3 كغ/هك، ثم إن السمة الواضحة لتطور استخدام الأسمدة في القطاع الزراعي بالجزائر هي الضعف فهي جد منخفضة طول فترة الدراسة.

إذن لا يزال استخدام الأسمدة في الجزائر ضعيفا بعيد عن مستويات تكثيف المحاصيل وتحسين الإنتاجية مقارنة مع باقي دول العالم، حيث وضَّح الجدول قصور الجزائر في توظيف هذا المكون خلال الفترة 2000 – 2020 وهذا ما يفسر ضعف مردودية الهكتار. والشكل الموالي يوضح تطور استخدام الأسمدة في العالم

الشكل 3-5: الاستهلاك العالمي للأسمدة سنة 2020

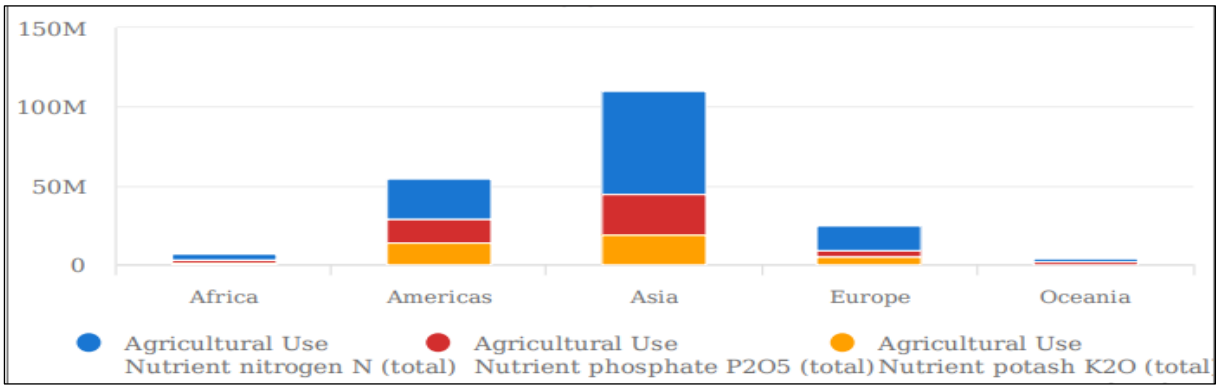

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، متاح على الرابط:

https://www.fao.org/faostat/en/#contry/4, seen at: 19/12/2022, on 20:15.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاستخدام المكثف للأسمدة كان في آسيا ومن مختلف أنواع السماد، لتبقى إفريقيا من بين المناطق الأضعف في استخدام الأسمدة مقارنة مع أوروبا وأمريكا. وقدّر متوسط استهلاك الهكتار الواحد بحوالي 17 كلغ مقارنة بالمعدل العالمي 126,5 كلغ/هـ، و60 كغ/ هـ بالمغرب، و400 كغ/هـ لمصر في استخدام الأسمدة بشكل مكثف.

إن انخفاض مستوى استخدام الأسمدة لا ينعكس فقط على تدني مردودية المحصول، ولكن يسهم في استنزاف مستمر للتربة الزراعية من المواد المغذية للنباتات، ولقد أظهرت تحاليل الوضع الحالي للزراعة فيما يخص توظيف الأسمدة نقصا كبيرا من حيث الاستخدام في سبيل زيادة الإنتاجية وتحسين خصوبة التربة.[1] وشكل يوضح إنتاج الأسمدة في الجزائر

الشكل 3-6: تطور استخدام وإنتاج الأسمدة في الجزائر خلال الفترة 2002 -2016

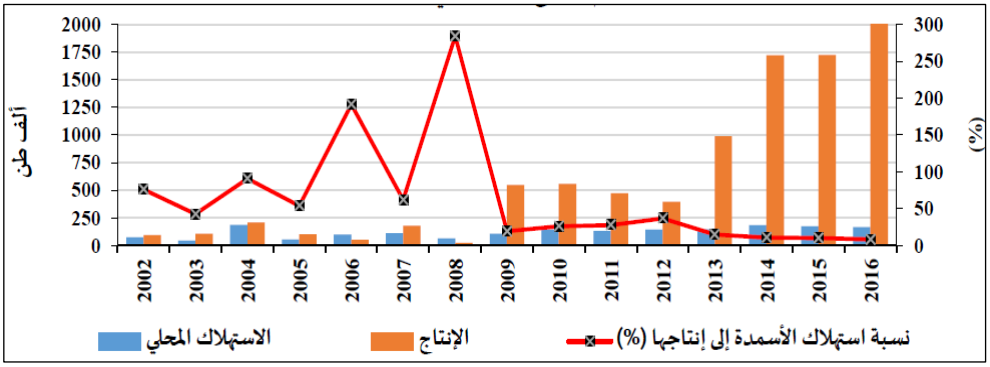

المصدر: توفيق غفصي، واقع مقومات الامن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة (2002 – 2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2020.

تمتلك الجزائر احتياطات من الفسفات والغاز الطبيعي تضعها ضمن أعلى الدول العالمية من هذه الموارد الطبيعية والتي تدخل كمواد أولية في صناعة الأسمدة وهو ما يمكنها من تغطية احتياجاتها الزراعية من الأسمدة ويؤهلها لتصدير كمية منها.[2] من خلال الشكل يلاحظ تزايد في حجم الإنتاج الجزائري من الأسمدة فقد تطور من 500 ألف طن سنة 2000 ليبلغ سنة 2016 قيمة 2000 ألف طن، وهي زيادة كبيرة إذا ما قورنت بحجم الاستهلاك الذي يعرف نوعا من الانخفاض فلم يتجاوز في أحسن حالاته 250 ألف طن حيث انخفضت نسبة استهلاك الأسمدة في الجزائر إلى إنتاجها من 75% سنة 2000 إلى حوالي 10% سنة 2016.

4. **استخدام المبيدات:** يشهد إنتاج المبيدات الكيميائية في العالم تزايدا ملحوظا فهي تعد إحدى المدخلات التكنولوجية لزيادة الإنتاج الزراعي وهي تقتل أو تمنع أو تحد من تكاثر وانتشار الكائنات الحية التي تنافس الإنسان في غذائه، تعتبر الصين و الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر الدول استعمالا للمبيدات بكمية تقدر بمليون طن سنويا في الصين، و 400 ألف طن سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية، تستعمل هذه الأخيرة لوحدها مرتين أكثر مما تستعمله دول العالم الثالث، لكن رغم هذا نسبة الوفيات نتيجة التسمم بالمبيدات

[1] توفيق غفصي، **واقع مقومات الامن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة (2002 – 2016)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2020، ص 24.

[2] توفيق غفصي، مرجع سابق، ص 24.

في الولايات المتحدة الأمريكية تبقى أقل بكثير مما هو عليه الحال في دول العالم الثالث، تليها البرازيل بحوالي 350 ألف طن سنويا.[1] وسوق المبيدات ما زال آخذا في التوسع فبعد تسجيل حوالي 4,1 مليون طن سنة 2016 من المكونات النشطة للمبيدات على المستوى العالمي فقد قُدّرت القيمة الإجمالية لهذه السوق سنة 2018 ما يساوي 65 بليون دولار، وهذا ما أدى إلى زيادة المخاوف حول آثار هذه المواد على البيئة وصحة الإنسان.[2]

والجزائر من بين الدول التي تلجأ إلى استخدام المبيدات في كل مراحل عملية الإنتاج فقد يؤدي الاستخدام المكثف مع موسم الحرث والبذر إلى وفرة الإنتاج في مختلف المزروعات، لكن له تأثير سلبي على صحة المستهلك والبيئة، وفي هذا المجال صنفت الجزائر ضمن أكثر الدول استهلاكا للمبيدات فهي تستعمل من 6 إلى 10 آلاف عبوة من المبيدات سنويا ويتم استخدام أكثر من 40 نوع من بين 400 نوع مسموح به عالميا،[3] وقد صنفت الجزائر كأكبر مستخدم للمبيدات في المغرب العربي وهو ما يوضحه الشكل

الشكل 3-7: كمية المبيدات المستخدمة من طرف دول المغرب العربي

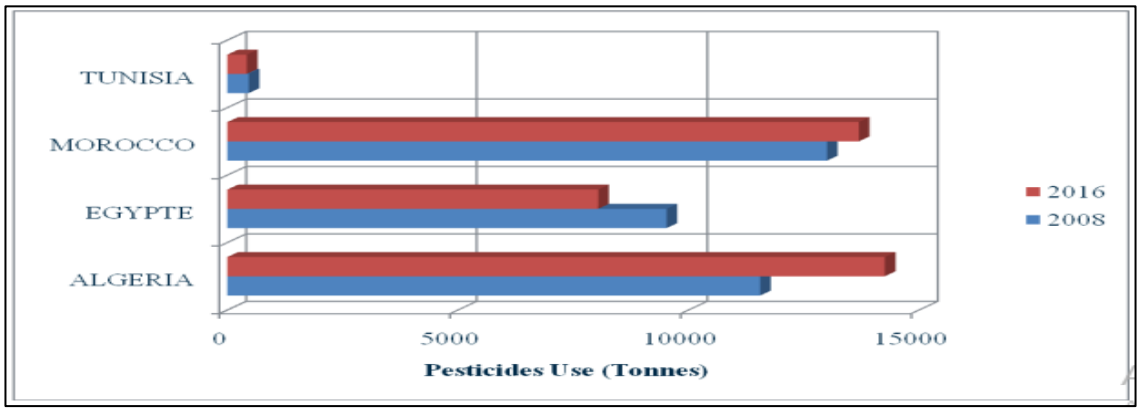

المصدر: آسيا بلقط، تحليل متبقيات المبيدات في النباتات وتأثيرها على الكائنات الحية، دكتوراه علوم، تخصص بيولوجيا النبات، كلية العلوم الطبيعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022.

وقد صنفت الجزائر كأكبر مستخدم للمبيدات في المغرب العربي سنة 2016 بواقع 15.000 طن مقارنة مع تونس ومصر بقيمة 1.000، 7.000 طن على الترتيب، أما المغرب فهي متقاربة مع الجزائر في قيمة استخدام المبيدات.

---

[1] آسيا بلقط، **تحليل متبقيات المبيدات في النباتات وتأثيرها على الكائنات الحية، دكتوراه** علوم، تخصص بيولوجيا النبات، كلية العلوم الطبيعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022، ص 10.

[2] مجموعة الأمم المتحدة للبيئة، **موجز لواضعي السياسات مبيدات الآفات والأسمدة وسبل تقليلها إلى الحد الأدنى**، ص 10.

[3] الإذاعة الجزائرية، الجزائر صنفت ضمن الدول الأكثر استخداما للمبيدات الزراعية، الرابط: https://www.radioalgerie.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/10/25، على الساعة 14:25.

إن الاستخدام المكثف للمبيدات يؤدي إلى أضرار كبيرة على صحة المستهلك كما أن اللوائح والاشتراطات الدولية في هذا المجال تمنع استخدام المبيدات بشكل كبير وهو ما يؤدي إلى صعوبة دخول منتجات الجزائر إلى الأسواق الدولية لاحتوائها كميات كبيرة من المبيدات تتعارض وشروط التواجد بالأسواق الدولية.

ثانيا: مشاكل متعلقة بالإرشاد والبحث الزراعي إن زيادة عملية الإنتاج تتطلب وجود نظم وبرامج بحثية تولد بصفة مستمرة أساليب إنتاجية جديدة، كما أن إيجاد هذه الأساليب ليس هدفا بحد ذاته بل لا بد من نقل هذه الأساليب إلى المزارعين لتطبيقها فارتباط الإرشاد بالبحث يعتبر عنصرا ضروريا لنقل التقنيات ونتائج البحوث للمزارعين، وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فهو عامل أساسي في إطلاق إمكانيات الابتكار والتنمية وتطوير القطاع الزراعي، ففي الدول النامية يستطيع الابتكار معالجة معظم التحديات التي تواجه الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية إلا أن هناك عديد البلدان لا تمتلك الموارد الكافية لتنمية قدراتها في هذا المجال، وبالتحديد فإن نشاطات مؤسسات البحوث الزراعية في البلدان النامية، غالبا ما تتأثر سلبا جراء ندرة الاستثمارات وضعف الإدارة المالية،[1] ففي 2008 لم يزد ما أنفقته البلدان ذات الدخل المنخفض عن 3% من النفقات العالمية في مجال البحوث الزراعية، وهي نفس الملاحظة فيما يتعلق بالإرشاد الزراعي في الغالب لا يحصل على التمويل المناسب، كما يعاني من ضعف التنسيق واستخدام طرائق ومناهج تقليدية.

1. **الإرشاد الزراعي:** إن الإرشاد الزراعي يعتبر حلقة وصل بين مراكز البحث الزراعية والمنتجين الزراعيين فهو يهدف إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة، كما يناط به أيضا التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، ولا تزال أجهزة الإرشاد الزراعي وأنظمته في كثير من الدول العربية (الجزائر) غير قادرة على متابعة التطور السريع في العلوم الزراعية التطبيقية، تكنولوجيا الإنتاج المتجدد، مما ينعكس على ضعف تلبية الاحتياجات الإرشادية والتدريبية للمزارعين وذلك راجع إلى جملة من العراقيل والمشاكل من بينها:[2]

- ضعف كفاءة مناهج واستراتيجيات العمل الإرشادي المستخدمة في توصيل ونقل التقانة الزراعية الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى عدم العمل مع كافة الشرائح في الريف؛

[1] FAO**, Enabling Extension and advisory services to facilitate Innovation for Agro ecology**, 29 September 2022, Available at: https://www.fao.org, seen at: 19/10/2022, on: 09:55.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في ظل السياسات الإصلاح الاقتصادي الجمهورية السورية**، الخرطوم، السودان، يومي 4 – 6/ 06/ 2001، ص 105.

- نوعية البرامج الإرشادية التي ترتكز على جوانب الإنتاجية دون الجوانب البيئية مع ضعف الإمكانيات المالية واللوجستية التي تؤدي إلى محدودية العمل الإرشادي وعدم كفاءة الوسائل والطرق الاتصالية المستخدمة؛
- قلة المرشدين الراغبين في العمل الإرشادي؛
- ضعف وانعدام العلاقة بين أجهزة البحوث الزراعية مع أجهزة الإرشاد يؤدي إلى بطء تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة وعدم ملاءمتها لواقع واحتياجات المزارعين.

الجزائر هي الأخرى تعاني من مشاكل متعلقة بالإرشاد الزراعي لعل أهمها غياب مفهوم محدد للإرشاد الزراعي، بالإضافة إلى مستوى تأهيل اليد العاملة، وطرق تطويره، مع غياب المتابعة والتقييم لنتائج عملية الإرشاد الزراعي في الجزائر،[1] مع غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الزراعي، ونقص مستلزمات العمل، قلة وعدم ملاءمة المعلومات الإرشادية على المستوى المحلي، ونقص وسائل النقل ما يصعب من مهمة المرشدين.

يعاني الإرشاد الزراعي في الجزائر أيضا من غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي فعملية الإرشاد الزراعي في الجزائر تتسم بانعدام وغموض الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالبحث والإرشاد على المدى الطويل، إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميز بالتعدد والتشتت والذاتية، وفي أغلب الأحيان تكون في معزل عن المعاهد الجامعية حيث ينعدم التنسيق بينهما.[2]

2. تدني مستوى البحث الزراعي: يعد البحث العلمي نواة ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية فعلاقته بالتنمية الزراعية والنتائج المترتبة على ذلك، في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعية وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية لها دور كبير في تطوير القطاع الزراعي، وتوفير منتجات ذات جودة عالية. فحجم الإنفاق على البحث العلمي في المجال الزراعي يوضح مدى أهمية القطاع فكلما زاد الإنفاق دل ذلك على المكانة التي يحتلها، إلاّ أن البحث العلمي الزراعي في الجزائر لا يزال ضعيفا يعاني من كثير المشاكل حيث يساهم بنسبة 4% فقط من البحوث العلمية الوطنية، وتعتبر الجزائر من أضعف الدول مساهمة في البحوث العلمية في هذا المجال حيث تحتل المرتبة 8 إفريقيا،[3] وحسب احصائيات متعلقة بسنة 2016 أنفقت قارة إفريقيا ككل 3,4 مليار دولار على البحوث الزراعية ويتركز الإنفاق بشكل كبير في عدد محدد من البلدان شكلت فيه مصر 682 مليون دولار، نيجيريا 445 مليون دولار، جنوب إفريقيا 346

[1] Cherif Mesbah, **Historique et place de vulgarisation en Algérie**, Cahiers options méditerranéennes, CIHEAM, paris, 1993, p 32.

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[3] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

مليون دولار لتحتل المغرب المركز الخامس في الإنفاق على البحوث الزراعية بواقع 187 مليون دولار، في حين تبقى الجزائر في المركز الثامن بقيمة 124 مليون دولار،[1] وهو ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل 3-8: حجم الانفاق على البحوث الزراعية حسب الدولة سنة 2016

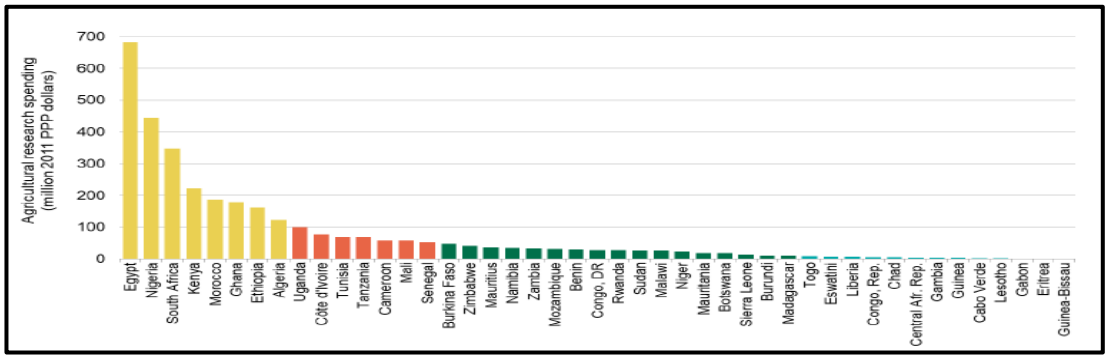

المصدر: الاتحاد الإفريقي، تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا :دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، أديس أبابا، اثيوبيا، من 13 إلى 17 ديسمبر 2021 .

من خلال الشكل يلاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث الزراعي في الجزائر ضعيفة إذا ما قورنت مع بعض الدول الإفريقية على غرار مصر التي تحتل الصدارة في ترتيب الدول الأكثر إنفاقا على البحوث الزراعية، وكذا المغرب التي تبقى أفضل من الجزائر في هذا المجال. كما يوضح الشكل الموالي نسبة الإنفاق على البحث العلمي الزراعي كنسبة من إجمالي الناتج الزراعي

الشكل 3-9: نسبة الإنفاق على البحث العلمي الزراعي كنسبة من إجمالي الناتج الزراعي (2000 – 2016)

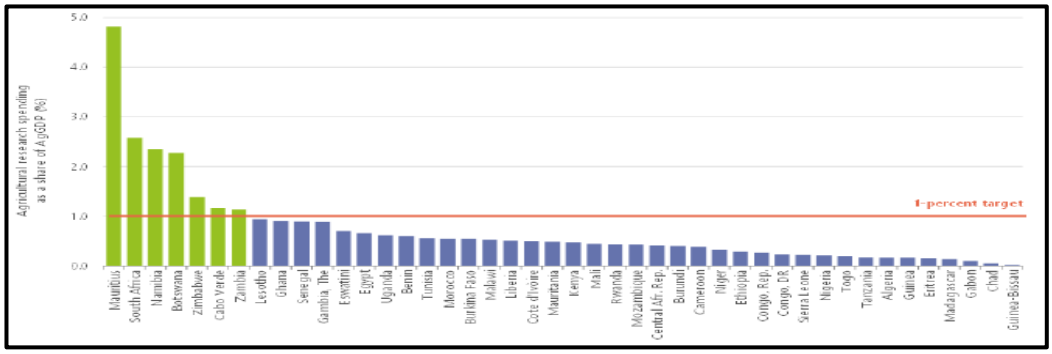

المصدر: الاتحاد الإفريقي، تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا :دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، أديس أبابا، اثيوبيا، من 13 إلى 17 ديسمبر 2021 .

[1] الاتحاد الإفريقي، **تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا :دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا**، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، أديس أبابا، اثيوبيا، من 13 إلى 17 ديسمبر 2021 ، ص 5.

كان النمو في الإنفاق على البحوث الزراعية أبطأ من نمو الإنتاج الزراعي بمرور الوقت، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات كثافة البحوث الزراعية في إفريقيا أي إنفاقها على البحوث الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الزراعي بشكل ملحوظ فقد بقيت معظم الدول الإفريقية بعيدة عن قيمة 1%، في حين عرفت الجزائر نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الدول المجاورة تونس والمغرب التي سجلتا نسبة 0,7% مقارنة مع الجزائر التي لم تتعد نسبة 0,5%.

تعاني الجزائر أيضا من انخفاض مستوى التعليم للفلاحين، وانتشار الأمية بينهم وهو ما له تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي، الذي بقي حبيس الأساليب التقليدية في الإنتاج، ومن جهة أخرى ورغم امتلاك الجزائر لعدد أكبر من الباحثين الفلاحين مقارنة بتونس والمغرب إلا أن العدد يعتبر غير كافي،[1] وهو ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول 3-5: عدد الباحثين الزراعيين في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب

الدولة	عدد الباحثين	
	الإجمالي	نسبة المتحصلين على الدكتوراه %
الجزائر	593	23
تونس	541	62
المغرب	556	40

المصدر: Gert- Jan Stads and others, Agricultural R&D Indicators Factsheet: Algeria, ASTI, 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الباحثين المتحصلين على الدكتوراه في الجزائر بلغ 23% مقارنة مع تونس والمغرب التي بلغت نسبتهما على التوالي 62%، 40%، وهي نسبة أكبر من تلك المسجلة في الجزائر، وهو ما يوضح نقص الكفاءات العلمية الزراعية في الجزائر والقادرة على تنفيذ، وإدارة بحوث زراعية ذات جودة. وبصورة عامة تعتبر وضعية البحث العلمي في الجزائر من بين القيود التي تعيق مساعي ترقية وتطوير القطاع الزراعي خاصة وأن أغلب البحوث المتخصصة ذات طابع أكاديمي بعيدة عن المساهمة في حل المشاكل الزراعية الفعلية التي يواجهها الفلاح نظرا للمسافة التي تفصل بين مراكز البحث والجامعات والفلاحين.

وعليه تعد التقنيات الزراعية أحد أهم عوامل التفوق الزراعي كونها تغطي مراحل الأنشطة الإنتاجية الزراعية كافة بداية برصد العوامل المناخية والبيئية، مرورا بالعملية الإنتاجية (طرقها، مراحلها ومستلزماتها المختلفة)، لذا فإن ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة من أهم محددات الإنتاج والإنتاجية الزراعية فاستخدام

[1] زين العابدين طويجني ونسيبة معقال، مرجع سبق ذكره، ص 220.

التقنيات الحديثة الملائمة من معدات، وآليات زراعية، ومدخلات إنتاج، ومعدات حصاد وتداول،[1] هي وسيلة أساسية للارتقاء بالإنتاجية التي لها انعكاس على القدرة التنافسية للسلع الزراعية (بالسلب في حالة وجود ضعف في الإنتاجية، بالإيجاب عند ارتفاع وتحسن الإنتاجية).

الفرع الثاني: ضعف إنتاجية القطاع الزراعي تعني الإنتاجية كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج وقد عرَّف المجلس الاقتصادي الأوربي الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أنها " العلاقة بين الإنتاج الإجمالي وبين مجموع وحدات العمل والمواد الأولية ورأس المال".[2] والجزائر بصورة عامة تعاني من ضعف الإنتاجية الزراعية وذلك في معظم المحاصيل الزراعية نظرا لتباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية، وهو ما يوضحه الجدول

الجدول 3-6: تطور إنتاجية المحاصيل النباتية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 (الوحدة: قنطار/هكتار)

	الحبوب	البقول الجافة	الخضر
2000	6,16	3,46	101,91
2001	11,07	6,46	124,95
2002	10,59	7,00	131,61
2003	14,70	8,49	129,67
2004	13,44	8,06	145,47
2005	12,54	6,80	149,56
2006	12,30	6,59	140,76
2007	11,78	7,89	156,06
2008	11,46	6,56	166,91
2009	16,20	9,53	185,25
2010	15,96	9,75	190,35
2011	14,42	9,03	213,00
2012	16,77	9,88	222,15
2013	18,20	11,28	234.71
2014	13,69	10,35	246,41
2015	13,90	10,30	241,47
2016	10,19	9,99	405,08
2017	9,90	10,00	240,38
2018	19,49	12,26	220,90
2019	17,89	11,52	241,84
2020	15,20	13,50	270,60

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، العدد 30 – 41، 2003 – 2021.

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال القرن 21**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2014، ص 97.

[2] نصر الدين صو وهشام لبزة، **قياس نمو إنتاجية الموارد في القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 1990 – 2016**، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019، ص 1060.

من خلال الجدول الذي يمثل تطور إنتاجية المحاصيل النباتية في الجزائر يتضح:

1. **تطور إنتاجية الحبوب** من خلال بيانات الجدول يتضح أن إنتاجية الحبوب تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار في معدلاتها، حيث بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب 6,16 قنطار سنة 2000، لترتفع إلى 16,2 قنطار سنة 2009، وتعاود الانخفاض من جديد سنة 2014 لتبلغ 13,69 قنطار للهكتار، واستمرت في التذبذب بعد ذلك إلى غاية سنة 2019 أين بلغت 18 قنطار للهكتار مقابل 19,4 و9 قنطار سنة 2018، 2017 على التوالي، والصورة العامة لإنتاجية الحبوب بالجزائر تبقى ضعيفة دون المعدل رغم كون الحبوب من الزراعات الاستراتيجية، فهي لا تغطي إلا نسبة قليلة من الطلب المحلي كونها مرتبطة بالعوامل المناخية وكذا نوعية الوسائل الزراعية (المكننة والبذور) فهي تسجل تدني كبير في منتجات الحبوب التي تشهد انخفاضا في إنتاجيتها.
2. **تطور إنتاجية البقوليات الجافة** من خلال الجدول السابق يلاحظ أن إنتاجية البقوليات الجافة عرفت تذبذبا فقد حققت أحسن قيمة سنة 2018 ب 12,2 قنطار للهكتار مقابل 10 قنطار للهكتار سنتي 2016، 2017 على الترتيب، والمتتبع لتطور إنتاجية هذه الشعبة من المنتجات يلاحظ أن النتائج المحققة على مستواها ما زالت غير كافية لتغطية حتى الطلب المحلي ما يدفع بالجزائر إلى اللجوء للأسواق الخارجية لتغطية حاجاتها من هذه المنتجات خاصة وأنها تصنف ضمن الوجبة الأساسية للمستهلك.
3. **تطور إنتاجية الخضر** بالاعتماد على الجدول يلاحظ أن إنتاجية الخضر في الجزائر تتسم بنوع من التحسن على الرغم من وجود بعض فترات التذبذب، فقد حققت هذه الشعبة من المنتجات نتائج مرضية بلغت قيمة 405 قنطار للهكتار سنة 2016 مقابل 241 قنطار للهكتار سنة 2015 بمعدل زيادة قدر ب 59% خلال سنة، لتشهد بعد ذلك انخفاضا وصلت قيمة 241 قنطار سنة 2019 مقابل 220، 240 قنطار سنتي 2018، 2017 على التوالي. لتعرف **إنتاجية الفواكه** هي الأخرى نوعا من التحسن والارتفاع رغم التذبذب الذي تشهده بعض السنوات، ويعود هذا الانخفاض في إنتاجية بعض الأشجار إلى عدم الاهتمام بها وتعرضها للأمراض والحشرات الضارة بالإضافة إلى كبر سن بعض الأشجار، وهو ما ينعكس سلبا على إنتاجيتها وللحرائق السنوية أيضا دور في إتلاف الأشجار المثمرة من بينها أشجار الزيتون[1] ورغم ذلك فقد حققت كل من الخضر والفواكه نوعا من تغطية الاحتياجات الوطنية.

[1] حنان سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

من خلال النتائج السابقة فقد عرفت إنتاجية المحاصيل الزراعية للجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 تفاوتا سجلت فيه بعض الشعب الزراعية المتمثلة في الحبوب والبقوليات الجافة تقلبات متفاوتة وتذبذبا، بحكم العوامل المناخية وهو ما انعكس بالسلب على إنتاجيتها وعدم قدرتها على تغطية الاحتياجات الوطنية، خاصة وأنها تمثل الوجبة الرئيسية للفرد، في حين شهدت الفئة الثانية من المنتجات وهي الخضر والفواكه تحسنا ملحوظا رغم بعض التذبذب لكن بصورة عامة نتائجها كانت مرضية.

كما ويعد **مشكل العقار الزراعي** من المشاكل الرئيسية التي تعيق إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة صعوبة الحصول على العقار لوجود عدة مشاكل في الإجراءات والوثائق المطلوبة تبعا لاختلاف الطبيعة القانونية والهيئات المكلفة بتسييره، فعدم فهم ووضوح الإطار القانوني للعقارات الزراعية يعتبر من المشاكل الرئيسية خاصة أن بعض الفلاحين يستأجرون الأراضي للقيام بالنشاط، وهو ما يجعلهم أمام مشاكل تتعلق بعدم قدرتهم على الحصول على التمويل، رخص البناء وحفر الآبار والحصول على التأمين لمحاصيلهم الزراعية، مما يجعلهم عرضة للخسارة عند الكوارث كما أنهم لا يستفيدون من الأسمدة المدعمة كونهم لا يملكون وثائق قانونية،[1] وكذا تبعا للمخططات الحكومية في توجيه العقارات لحل مشاكل قطاعات أخرى كقطاع السكن والصناعة.

عدم الثبات في شعبة التخصص إذ لا يوجد تخصص ملائم للأراضي الزراعية وثباته يتم استغلال الأرض في العديد من المنتجات من سنة لأخرى دون الأخذ في الاعتبار المزايا النسبية للمنطقة ويتلاءم مع العوامل التي تتميز بها، وهو ما ينعكس على القدرة المالية للفلاح خصوبة التربة والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى **عدم كفاءة البنية التحتية**[2] مثل الطرق والنقل والتخزين والنظام المصرفي وعدم كفايتها أحد المحددات المهمة للإنتاج الزراعي حيث تعاني الجزائر من ضعف بنيتها التحتية.

الفرع الثالث: مشكلة الفاقد والمهدر في الغذاء تعاني دول العالم على اختلاف تطورها من ظاهرتي الفقد والهدر وتختلف أسباب هذه الظاهرة بين الدول المتقدمة والنامية، فالدول المتقدمة يرجع سبب الفقد والهدر إلى سوء تصرف الباعة والمستهلكين، ويقدر أن نحو الثلث من المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة لا تصل إلى المستهلك أين يتم رفضها لأسباب جمالية وهو ما يسبب خسارة 1,6 مليون طن من المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إضافة إلى قيام المستهلكين بالتخلص من حوالي 30% إلى 50% من

[1] مراد محبوب ومعمر طرايش، **دور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر –دراسة في الفرص والتحديات–**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، المجلد 9، العدد 5، 2020، ص 179.

[2] عبد الجبار محسن ذياب، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الأغذية لعدم فهم تواريخ الصلاحية.[1] أما الدول النامية فتصل نسبة الفقد فيها إلى 80%، وذلك راجع إلى نظم الزراعة الضعيفة والهياكل الأساسية والممارسات السيئة في مراحل سلسلة الإمداد، ويشمل ذلك ممارسات التداول وتقنيات التجفيف والتخزين (خاصة التخزين البارد)، التلوث والإصابة بالآفات والميكروبات والقوارض، فضلا على عدم كفاءة السوق ونظم التسويق وعدم كفاية التمويل والتي تشكل معا قيودا تساهم في فشل الأسواق.[2] وهو ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل 3-10: الفاقد والمهدر من الأغذية على طول سلسلة الامداد

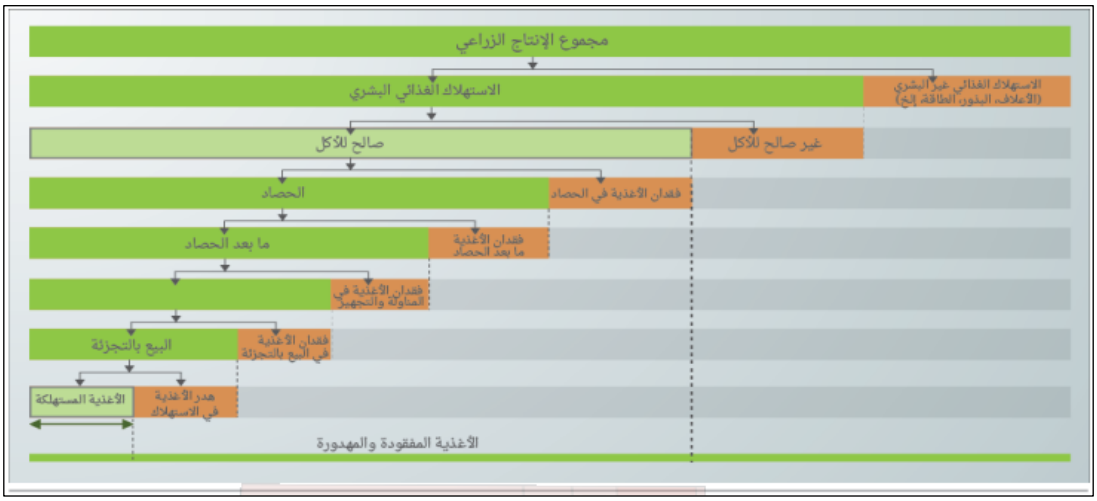

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأفق العربي :2030 آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة كبير من المنتجات الزراعية يتم خسارتها على مستوى سلسلة الإمداد وهو ما يؤثر على مدى توفرها للمستهلك، والجزائر من الدول النامية التي أضحت تشهد هذه الظاهرة بسبب نقص المعرفة بالممارسات الزراعية، ضعف البنية التحتية، وضعف استخدام المكننة، كما ترتبط هذه الظاهرة أيضا بالممارسات التجارية والعوامل الثقافية، وتعتبر منتجات الحبوب والزيتون من أكثر المنتجات هدرا.

1. **الفاقد في الحبوب:** تحتل الحبوب في الجزائر مكانة مهمة في المنظومة الغذائية والاقتصادية حيث تعد الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان، وتعتبر الجزائر ثالث أكبر مستورد للحبوب في العالم وقد أثرت العوامل المناخية ولا سيما الأمطار في الإنتاج الوطني، ومن جهة أخرى بلغت نسبة الفقد والهدر الذي تشهده هذه

[1] غنية ساعد، **الحد من الفاقد من الأغذية والهدر الغذائي**، الملتقى الوطني حول دور التنمية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر، يوم 10 مارس 2018، ص 19.

[2] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، **الحد من الفاقد الغذائي وهدر الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة 32، روما، إيطاليا، يومي 24 – 28 فيفري 2014، ص 5.

الشعبة 20 إلى 30% وهو ما ينعكس على زيادة الطلب على الحبوب، نتيجة عدم توافر الكميات المطلوبة محليا. وقدرت دراسة أجراها البنك الدولي أن الفاقد والمهدر في الحبوب الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح بين 7 و10% من الميدان إلى السوق ومن 4 إلى 5% أخرى على امتداد سلسلة التوريد الكاملة، وتترجم هذه الخسائر إلى خسارة سنوية تتراوح بين 12 و16 مليون طن من الحبوب وهوما يكفي لإطعام ما بين 70و 100 مليون شخص.[1]

2. **الفاقد في التمور**: تعتبر التمور من المنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية حيث تمتلك العديد من الأنواع وتتوافر على الأجود منها، لكن مشكلة الهدر والفاقد تصل إلى هذا المنتج أيضا حيث تبلغ نسبة الفاقد والمهدر من هذا المنتج نسبة 30% – 40%.

3. **الفاقد والمهدر من الزيتون:** يعتبر الزيتون من بين أكثر الأشجار انتشارا في الجزائر نظرا لأهميته لكنه هو الآخر من المنتجات التي تتعرض في الجزائر إلى الهدر والفقد أثناء السلسلة من المنتج على المستهلك النهائي.

من خلال ما سبق يتبين أن ظاهرة الفقد والهدر تؤدي إلى خسارة كميات كبيرة من المنتجات الزراعية وهو ما ينعكس على ضعف قدرتها لتلبية الحاجات الوطنية ومن ثم اللجوء إلى الأسواق الدولية لتغطية الفارق بين العرض والطلب على هذه المنتجات، بالإضافة إلى التبذير الناتج عن المستهلك لبعض المنتجات كالخبز وبعض الخضر والفواكه وكل هذا يساهم في ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، ومن خلال التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2021 صنفت الجزائر في المرتبة التاسعة عربيا بمعدل إهدار وصل إلى 91 كلغ للفرد الواحد من إجمالي تبذير وصل 3.918.529 طن سنويا لتكون بذلك الجزائر ضمن قائمة أكثر الشعوب العربية إهدارا للطعام سنة 2021.

[1] علال تبروت وحكيم بن حسان، **استراتيجيات الحد من الفاقد والمهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الجزر 2، العدد 7، 2017، ص 400.

المطلب الثالث: المشاكل التنظيمية التي يواجهها القطاع الزراعي

من بين المشاكل الأخرى التي يعانيها القطاع الزراعي في الجزائر المشاكل التنظيمية المتعلقة بإدارة المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، فتوفر إدارات كفأة قادرة على استيعاب مختلف السياسات الزراعية وأهدافها له دور في تعزيز أداء القطاع الزراعي، لكن الجزائر تواجه العديد من أوجه القصور فيما يخص المؤسسات التسويقية التي تتمثل مهمتها في التعريف بالمنتج محليا ودوليا، ضعف الأداء اللوجستي للجزائر نتيجة ضعف البنية التحتية، فتخلف هذه الجهات أضحى عائقا في وجه تصدير المنتجات الزراعية نحو الخارج.

الفرع الأول: ضعف التسويق الزراعي تتسم السياسات الزراعية بصورة عامة بالتركيز على جوانب الإنتاج دون التسويق ويعكس ذلك أن الجهود المبذولة من أجل الإنتاج لم ترافقها جهود واستثمارات في مجال التسويق، لذا أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي كفء يعتبر من المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج وتنمية الصادرات ومع ذلك لا يَلقى التسويق الزراعي الاهتمام اللازم في البرامج والخطط والسياسات الزراعية للجزائر خاصة والدول العربية عامة والتي ركزت اهتمامها على الإنتاج الزراعي،[1] ويختص التسويق الزراعي بدراسة كل ما يتعلق بعمليات تسويق المنتجات أو الخدمات الزراعية في مجالات النشاط الزراعي، وقد أدى التقدم في مجال الإنتاج الزراعي إلى تزايد الاهتمام بالتسويق، فهو يهدف إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بالنوعية والكميات والأسعار المناسبة، فهو نظام مرن هادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية من مكان إنتاجها إلى أماكن استهلاكها.[2]

يعرف نظام التسويق الزراعي في الجزائر العديد من التحولات لكن رغم ذلك ما زال ضعيفا نتيجة:[3]

- غياب استراتيجية تسويقية واضحة المعالم من طرف الكثير من المصدرين والاكتفاء بالتصدير العشوائي؛
- ضعف كفاءة أجهزة التسويق الحكومية الخارجية من حيث الدعاية والإشهار مما يسهم في خفض الطلب على المنتجات الزراعية؛
- سوء إدارة وتنظيم الأسواق الزراعية؛
- غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في الأسواق الزراعية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، السودان، 2009، ص 74.

[2] عبد الحق بن تفتاف، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 9، 2011، ص 179.

[3] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 290.

وعليه هناك ضعف القدرات التسويقية للمؤسسات الجزائرية المصدرة، إذ تعاني من نقص المهارات من حيث الدعاية والترويج لمنتجاتها في الأسواق الدولية بالإضافة إلى نقص قنوات التوزيع الدولية لعدم وجود استراتيجية تسويقية مكّيفة مع عوامل وظروف الأسواق الدولية، إذ تستخدم المؤسسات استراتيجية تسويقية نمطية تتعامل بها على المستويين المحلي والدولي وتعتبر المؤسسة أن التسويق تكلفة إضافية تتحملها، كذلك عدم القيام بدراسة الأسواق الدولية للتعرف على متطلبات المستهلكين متمثلة في أذواق، ثقافة، مستوى الدخل... والتعرف على المنافسين في الأسواق المستهدفة، ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التصدير لضعف الممارسات الإدارية التي تسمح لها بالانفتاح على الأسواق الدولية، عدم تعبئة وتغليف المنتوجات الجزائرية المصدرة بشكل يتوافق مع سياسات الأسواق المستهدفة، عدم تطوير المواقع الإلكترونية للتعريف بالعلامة التجارية للمنتجات الجزائرية لجذب زبائن دوليين، تباطء الهيئات المرافقة للمؤسسات المصدرة في تقديم الدعم في الوقت المناسب وتقديم التعويض المالي لتلك المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية.[1]

لأن عملية التصدير للمنتجات الزراعية تتطلب معرفة حجم الطلب الخارجي، حاجات ورغبات المستهلكين وعاداتهم وثقافاتهم الاستهلاكية لذا فإن التصدير يحتاج إلى كم هائل من المعلومات الدقيقة بالإضافة إلى توفر الخبرة في التعامل مع الأسواق الخارجية.

الفرع الثاني: ضعف الاستثمار الزراعي تتطلب الزراعة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة تعتبر زيادة الاستثمار وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من بين التحديات التي تواجهها الدول العربية من بينها الجزائر وتوضح خارطة توزيع الاستثمارات القطاعية ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى وهو ما يجعل وضع القطاع الزراعي الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته الاستثمارية.[2] بالرغم من توفر الموارد المالية في للجزائر خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط إلا أن القطاع الزراعي لم يحظ بالاهتمام الكافي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى[3] وذلك بسبب زيادة عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة القطاع مع انعدام الموضوعية في معايير توزيع القروض على الفلاحين، كما ترجع قلة الاستثمارات إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية التي لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في تحسين القطاع الزراعي

[1] ليندة حسان، **محددات تنافسية صادرات الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022/2021، ص 138.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد –الفصل العاشر: الأمن الغذائي–**، أبو ظبي، الامارات، 2009، ص 192.

[3] عماد غزازي وسهيلة بغنة، **واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 1018/02/17، ص15.

وحتى المساحات المزروعة لم تزد إلا بمعدل ضعيف سنة 2012،[1] وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI أن حصيلة الاستثمارات خلال الفترة (2000 – 2017) بلغت 63.804 مشروع بقيمة 12.800.834 مليون دج، منها 62.982 مشروع محلي و 822 مشروع أجنبي، فحسب رئيس الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI تم تسجيل سنة 2018 حوالي 4.125 مشروع بقيمة 1,676 مليار دج مقابل 146 مليار دج للاستثمار الأجنبي لتكون حصة القطاع الزراعي من هذا الاستثمار ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى لا سيما القطاع الصناعي والسياحي.

لقد سجل القطاع الزراعي 226 مشروع بقيمة 83 مليار دج أي بمعدل 5% من إجمالي المشاريع الاستثمارية مقابل 2.293 مشروع لصالح قطاع الصناعة بمعدل 55% من إجمالي الاستثمارات التي سجلت 2.293 مشروع بقيمة 1.093 مليار دج،[2] علاوة على ضعف الاستثمار الخاص فالدولة لا يمكنها تحقيق ترقية القطاع لوحدها فالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي له دور كبير، فهو يساهم في توفير الوسائل المادية، البشرية والمالية ما يؤثر إيجابا على العمالة، تحسين المداخيل، وحسب الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI فإن الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي يعتبر ضعيفا، مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية فخلال فترة (2000 – 2017) قدر إجمالي المشاريع الخاصة ب 1.342 مشروع بقيمة 261 مليار دج ما يعادل 1,2% من القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة، منها 13 مشروع خاص أجنبي بقيمة 5,8 مليار دج بمعدل 0,23% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية، و2,2% القيمة الإجمالية للاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي.[3]

وعليه فالاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر عنصرا ضروريا لترقية وتطوير القطاع من خلال توفير مختلف المستلزمات الخاصة به ما يساهم في تحقيق التنمية بالقطاع وزيادة معدلات الإنتاج والتقليل من فاتورة الواردات.

---

[1] كمال رزيق والزين منصوري، **الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر –الطموح والتحدي–**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 1، العدد 28، 2013، ص 74.

[2] Algerian Press Service, ANDI : plus de 4100 projets d'investissements enregistrés en 2018, APS, 2019, Avalable at : https://www.aps.dz/economie/84913-andi-plus-de-4-100-projects-d-investissements-enregistrés- en- 2018, seen at : 21/10/2022, on : 13 :20.

[3] نسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، 2021، ص 60.

الفرع الثالث: مشاكل ضعف اللوجستيك في ظل التحولات التي تشهدها البيئة التجارية العالمية، أصبح اللوجستيك محط اهتمام دول العالم كونه حلقة وصل بين مواقع الإنتاج ومواقع الأسواق، واللوجستيك أساسا مرتبط بتوافر بنية أساسية متطورة وموارد بشرية لديها مهارات كافية، كما أن الموقع الجغرافي للمناطق اللوجستية على خطوط الملاحة العالمية وقربها من الموانئ من أهم علامات النجاح بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة، كل هذا يساهم في تطور المبادلات التجارية العالمية فالعلاقة بين التجارة واللوجستيك تكمن في ما يقدمه هذا الأخير من تخفيض التكاليف وتقليل الوقت والحفاظ على جودة المنتج ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض تكلفة الواردات.

أولا: أهمية اللوجستيك للتجارة الدولية يعتبر النقل من الوظائف الرئيسية للوجستيك حيث تتزايد أهميته في إجمالي التكلفة اللوجستية لحركة التجارة الدولية أين تلعب الكفاءة العالية للوجستيات النقل دورا كبيرا في تخفيض التكلفة الإنتاجية، وتعتبر اليابان أحسن مثال في هذا المجال فقد أثبتت بعض الدراسات المتعلقة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن زيادة كلفة النقل ب10% يؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية بواقع 20% وزيادة الوقت بنسبة 10% يؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية بواقع 5 إلى 8% هنا يبرز دور اللوجستيك في خفض تكاليف التجارة الدولية خاصة للسلع الزراعية التي يمثل فيها الوقت عامل مهم.[1]

كما يعتبر سوق اللوجستيك من الأسواق الأكثر نضجا في الاقتصاد العالمي إذ تشهد هذه السوق نموا متزايدا خلال العقود الأخيرة بعد أن كانت قيمته في العالم تقدر ب 332 مليار دولار سنة 2005، أصبحت تتجاوز 1950 مليار دولار سنة 2022 كما يتوقع ارتفاع هذه الأخيرة إلى 15.800 مليار دولار بحلول 2030 هنا أدركت العديد من الدول أهمية امتلاك منظومة لوجستية فعالة، وفي ظل جائحة كورونا شهدت أسعار الشحن البحري ارتفاعا قدر ب 6 أضعاف ومع تعافي الاقتصاد العالمي وجد المتعاملين في قطاع الشحن البحري والذين يستحوذون على 80% من النقل العالمي للبضائع صعوبة كبيرة للاستجابة مع الطلب العالمي على خدماتهم ما أدى إلى ارتفاع أسعار المستوردات ونقص تنافسية الصادرات في الدول المعتمدة لوجستيا على الشركات الأجنبية،[2] فبالنسبة للدول النامية بلغت تكلفة لوجستيات التجارة في المتوسط 3 أضعاف الدول المتقدمة وتشكل جزء كبير من إجمالي الناتج الوطني لهذه الدول لذا برز التباين بين الدول المتقدمة والنامية في إمكانية تطبيق

[1] فريد همال، **دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي، عدد خاص، 2018، ص 301.

[2] عمر قريد وخليل سنا، **تقييم أداء قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 17.

اللوجستيك، فتكاليف اللوجستيك في الدول المتقدمة تمثل 10% مقابل 30% للدول النامية من إجمالي الناتج الوطني، وهو ما ينعكس على الفرص التنافسية المتاحة للدول.[1]

وحسب تقارير صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي أن خفض التكاليف اللوجستية للتجارة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 5% والتجارة بنسبة 15% والملاحظ أن العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر) تعاني من ارتفاع التكاليف اللوجستية، الناتج عن تدني الأداء اللوجستي[2] وذلك يتضح من خلال تدني ترتيبها ضمن مؤشر الأداء اللوجستي باستثناء الإمارات العربية وقطر وعمان.

ثانيا: مستوى الجزائر وفق مؤشر الأداء اللوجستي لجأت الحكومات إلى استخدام مؤشر الخدمات اللوجستية لفهم الصلة بين اللوجستيك والتجارة وفيما يلي عرض لهذا المؤشر

1. **مؤشر الأداء اللوجستيك:** هو مؤشر يُصدر من طرف البنك الدولي سنويا حيث يساعد الدول على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجستيك التجارية وما يمكن عمله لتحسين أدائها، وهو يقيس أداء 160 دولة ويستند على مسح عالمي يشمل الشركات العاملة في هذا المجال (وكلاء الشحن، شركات النقل)، ويتم تقييم الأداء اللوجستي للبلدان التي تعمل فيها والتي يتاجرون فيها على مقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل) ويشمل العناصر التالية: [3]

- الجمارك: كفاءة إدارة التخليص الجمركي والحدود؛
- البنية التحتية: جودة البنية التحتية للتجارة والنقل (الموانئ والطرق والمطارات)؛
- الشحنات الدولية: سهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية؛
- جودة الخدمة اللوجستية: كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، النقل بالشاحنات، والشحن والوساطة الجمركية؛
- التتبع والتعقب: القدرة على تتبع وتعقب الشحنات؛
- التوقيت: مدى تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليهم خلال أوقات التسليم المقررة أو المتوقعة.

---

[1] فريد همال، سابق الذكر، ص 302.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، **لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مجلة دراسات، جامعة حلوان، مصر، المجلد 21، العدد 2، 2020، ص 8.

[3] بيانات البنك العالمي، مؤشر الأداء اللوجستي، متوفر على الرابط:
https://lpi.worldbank.org/international-lpi-from-2007-to-2018.seen at: 20/08/2022, on: 14:25.

2. موقع الجزائر ضمن مؤشر الأداء اللوجستي: الجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الأداء اللوجستي

الجدول 3-7: مؤشر الأداء اللوجستي للجزائر (2007 – 2018)

	2007		2010		2012		2014		2016		2018	
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة
الجزائر	140	2,06	130	2,36	125	2,41	96	2,65	75	2,77	117	2,45

المصدر: بيانات البنك العالمي، مؤشر الأداء اللوجستي، متوفر على الرابط:

https://lpi.worldbank.org/international-lpi-from-2007-to-2018.seen at: 20/08/2022, on: 14:43.

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الجزائر وفق مؤشر الأداء اللوجستي متدني منذ سنة 2007 فهي لم تسجل مراتب أقل من 50 في المتوسط من بين 160 دولة، أين سجلت الجزائر المرتبة 140، 125، 117 على التوالي، لتكون بذلك في ترتيب متأخر وفق هذا المؤشر، بعد أن تراجعت في التصنيف الأخير ب 49 مركزا باحتلالها المركز 117 بعد أن كانت في المركز 75 عالميا سنة 2016. ويرجع السبب وراء هذا التخلف إلى اعتماد الجزائر على الموارد الطبيعية في صادراتها وتقليل الاهتمام بتطوير التجارة في القطاعات الأخرى وكون الجزائر غير منظمة للمنظمة العالمية للتجارة فقد قلّص حجم المبادلات التجارية وعطّل تطوير سلسلة الإمداد، كما أن الجزائر أقل مستوى في الرّبط بسلاسل القيمة العالمية للمنتجات سواء صناعية أو زراعية.[1] وفيما يلي تقييم كل مؤشر فرعي مكون لمؤشر الأداء اللوجستي

الجدول 3-8: تقييم المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي

	2007		2010		2012		2014		2016		2018	
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة
الجمارك	148	1,6	141	1,97	117	2,26	66	2,71	108	2,37	138	2,13
التوقيت	103	2,82	136	2,81	116	2,85	94	3,04	91	3,08	124	2,76
البنية التحتية	139	1,83	122	2,06	139	2,02	87	2,54	80	2,58	96	2,42
الشحنات العالمية	139	2	98	2,70	89	2,68	117	2,54	77	2,80	122	2,39
جودة الخدمة اللوجستية	139	1,92	129	2,24	145	2,13	102	2,54	59	2,91	113	2,39
التتبع والتعقب	108	2,27	138	2,26	114	2,46	109	2,54	72	2,86	103	2,60

المصدر: بيانات البنك العالمي، مؤشر الأداء اللوجستي، متوفر على الرابط:

https://lpi.worldbank.org/international-lpi-from-2007-to-2018.seen at: 20/08/2022, on: 14:46.

من خلال الجدول نلاحظ أن مختلف المؤشرات الفرعية تسجل فيها الجزائر نتائج ضعيفة خلال السنوات الأولى (2007 – 2014)، **للجمارك** دور كبير في عملية تنظيم وتسيير المعاملات التجارية عبر الحدود فأي

[1] فريد همال، مرجع سبق ذكره، ص 308.

عرقلة أو تأخير ينعكس سلبا على هذه المعاملات ما يزيد من التكاليف ويقلص من تنافسية الصادرات ويوضح الجدول أن المؤشر ارتفع من 1,6 إلى 2,71 سنة 2014 وهي أعلى قيمة سجلها هذا المؤشر لينخفض بعد ذلك إلى 2,13 نقطة سنة 2018، وهذا يدل على تراجع أداء الجمارك وبطء التخليص والإجراءات عبر الحدود **البنية التحتية** فيلاحظ أنه يشهد تحسنا خلال فترة 2007 – 2016 مسجلا 1,83 نقطة سنة 2007 لتبلغ 2,58 سنة 2016 وعرف بعد ذلك تراجعا إلى 2,42 سنة 2018، أما مؤشر **الشحنات الدولية** فقد عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة أعلى قيمة له سنة 2016 ب 2,80، ووصل المؤشر الفرعي **(التوقيت)** إلى رصيد 3,08 سنة 2016 و3,04 سنة 2014، أما عن مؤشر **تتبع الشحنات** فقد بقي يتأرجح بين الانخفاض والارتفاع بواقع 2,86 سنة 2016 و2,26 سنة 2010 ويسجل **مؤشر الخدمات اللوجستية** نفس الملاحظة.

بصورة عامة فإن مختلف المؤشرات الفرعية تسجل تذبذبا من سنة لأخرى، باستثناء سنة 2016 فمن خلال تحليل هذا المؤشر يتضح وجود ضعف في الجانب اللوجستي في الجزائر وهو ما ينعكس على تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، ويعود هذا الضعف إلى نقص البنى التحتية للموانئ خاصة وأن الجزائر ركزت استثماراتها في الموانئ النفطية التي تُخصص لقطاع المحروقات فقط مع تهميش الموانئ التجارية الأخرى لتبقى تشهد تأخرا ومشاكل عديدة بالرغم من أن الميناء هو حلقة مهمة في سلسلة اللوجستيك، بالإضافة إلى ضعف واختلال قطاع النقل والأسطول البحري الذي فرض على المتعاملين الجزائريين اللجوء إلى استئجار السفن بأسعار باهظة جدا رغم أن الجزء الأكبر للتجارة الجزائرية تتم عبر البحر.[1]

فضعف الأداء اللوجستي المسجل بالنسبة للجزائر يؤثر سلبا على وصول المنتجات إلى الأسواق الدولية وخاصة المنتجات الزراعية التي تتميز بخاصية سرعة التلف، كما تواجه المنتجات الجزائرية الصعوبات على مستوى الموانئ والمطارات الجزائرية التي لا تتوفر على أماكن مجهزة لتصدير المنتجات الطازجة، كمخازن التبريد، ما يحول دون القدرة على التصدير للمنتجات الزراعية.

وطبقا لدراسة خاصة بمؤسسة التمويل الدولي[2] أن تأخير عمليات التصدير يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاديات النامية وبالتالي الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن التأخيرات الطويلة تجعل من المستحيل تصدير منتجات زراعية قابلة للتلف مثل الفواكه والخضراوات، وتوصلت أيضا إلى أن كل يوم تأخير يقلل من حجم التصدير للدولة ب

[1] فريد همال، مرجع سابق ص 310.

[2] مؤسسة التمويل الدولي والبنك الدولي، **الدول النامية قادرة على استخدام الإصلاح لتعزيز الصادرات**، واشنطن، 2006، الرابط https://www.pressrom.ifc.org/all/pages/pressdetail.aspx?ID:22429 تاريخ الاطلاع: 2022/10/23، على الساعة 13:47.

1% وتؤثر هذه التأخيرات بشدة على صادرات الدول النامية، وخاصة المنتجات الزراعية سريعة التلف فيوم تأخير واحد يؤدي إلى تقليل صادرات البضائع الزراعية سريعة التلف مثل الذرة، المشمش، والخيار بنسبة 7%، مقارنة بالمنتجات الزراعية ذات فترة تخزين أكبر كالبطاطس والتفاح وهو ما يجعل العديد من الدول خاصة الإفريقية غير قادرة على الاستفادة بدرجة كبيرة من الإعفاءات الجمركية أو من تحرير التجارة في الأسواق الزراعية.

يواجه القطاع الزراعي بالجزائر جملة من المشاكل والمعيقات التي أثرت على نتائجه بشكل سلبي فضعف الإنتاج، وتدهور الموارد الطبيعية، وعدم كفاءة المورد البشري وقلة العاملين في القطاع، بالإضافة إلى ضعف اعتماد التكنولوجيا وعدم القدرة على استيعابها كان له الأثر الكبير في تراجع الإنتاج الزراعي وضعف إنتاجيته كما أدى **عدم وجود استراتيجية تصديرية واضحة** خاصة بالقطاع الزراعي من حيث الفوضى التي يعيشها القطاع التصديري الزراعي، من ناحية سوء تنظيم للأسواق كالتجميع والنقل والتبريد بالإضافة إلى نقص الدراسات حول حقيقة الأرقام المتعلقة بالطلب والعرض العالميين على المنتجات الزراعية وكذا عدم التوجه نحو الأسواق المجاورة.[1]

[1] سمير عز الدين، **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017، ص 156.

المبحث الثاني: مقترحات تحسين مدخلات القطاع الزراعي

نظرا للمشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي والتي انعكست على ضعف أدائه خاصة المرتبطة بتدهور موارده التي تمثل القاعدة الأساسية لقيام الإنتاج بالإضافة إلى ضعف الأداء التنظيمي للقطاع، أضحى لزاما إيجاد حلول لهذه العراقيل وذلك من خلال العمل على الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة والمحافظة عليها مع تفعيل دور المؤسسات المرتبطة بالقطاع والربط بينها وفي مقدمتها مؤسسات البحث العلمي والإرشاد الزراعي زيادة مخصصات الاستثمار الزراعي وتوجيهها بشكل يساهم في تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجه.

المطلب الأول: متطلبات تنمية الموارد الطبيعية

يتطلب تحسين أداء القطاع الزراعي العمل على تنمية الموارد الطبيعية المتاحة والتي تشهد تدهورا وتناقصا كبيرين، وتنمية هذه الموارد يتطلب إيجاد الأطر القانونية والمؤسسية الضرورية للمحافظة على هذه الموارد الطبيعية ومكافحة كل أشكال التدهور، بالإضافة إلى تشجيع الاستغلال العقلاني للموارد، استخدام مختلف الطرق والأساليب الضرورية لتنميتها والمحافظة على الصالحة منها بشكل يساهم في تحسين إنتاجيتها وتطوير القطاع الزراعي.

الفرع الأول: العمل على استدامة الموارد الأرضية إن الموارد الأرضية بمثابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها القطاع الزراعي ونظرا لكون هذه الموارد أصبحت تشهد مختلف أنواع التدهور والتناقص أصبح من الضروري العمل على استدامتها والمحافظة عليها من خلال اعتماد الأساليب الضرورية لذلك.

أولا: إدارة الأراضي الزراعية يستلزم تلبية الطلب المتزايد في العالم على الأغذية وغيرها من المنتجات المعتمدة على الأراضي مساحات طبيعية عالية الإنتاجية،[1] لذا لابد من تنمية هذه الأراضي واستدامتها وتتمثل تنمية وحماية الأراضي الزراعية في التوسع الأفقي في البيئات الزراعية الملائمة حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية[2] وكذا المحافظة على البيئة الزراعية المشتملة على الأراضي، والغطاء النباتي، والحياة البرية، إضافة إلى تحسين السياسات والتشريعات الخاصة باستعمال الأراضي لأغراض الزراعة، الاهتمام بالبحوث والدراسات لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي. وتقوم الإدارة السليمة لاستدامة الأراضي الزراعية على:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية**، الخرطوم، السودان، 2007، ص 2.

[2] محمد براق وحمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 – 2025**، ملتقى دولي ثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22 – 2011/11/23، ص 471.

1. وضع وتنفيذ برامج وطنية لتعزيز حصر الموارد الأرضية، وإعداد خرائطها واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بها، من أجل إنشاء قواعد بيانات صحيحة، مع تدعيم التخطيط السليم لإدارة الموارد الأرضية وتحسين استثمارها؛
2. القيام بسن التشريعات والقوانين والإجراءات اللازمة لحماية مورد الأرض من عوامل التدهور التي تعانيها كالتلوث، التوسع العمراني، الاستغلال الجائر؛
3. تعزيز إمكانيات مؤسسات البحث العلمي لإتمام البحوث اللازمة لمعالجة المشاكل التي يواجهها المنتفعون من الأراضي؛[1]
4. اتباع الدورات الزراعية التي تضمن عدم إجهاد موارد الأرض، وتحافظ على خصوبة التربة، وعدم استيطان الأمراض فيها؛
5. استخدام الأصناف المحسنة عالية الإنتاجية وزراعتها وفق مواعيد مدروسة وفقا للظروف المناخية؛
6. المكافحة العقلانية للأمراض والحشرات والأعشاب الضارة دون الإسراف والإضرار بالبيئة؛[2]
7. استخدام الآلات المناسبة لتفادي انضغاط التربة، نتيجة المعدات بالغة الثقل، مع تجنب استخدام المياه ذات الملوحة العالية في الري لتجنب تملح التربة؛
8. زيادة محتوى المادة العضوية في التربة، بإضافة المواد العضوية مثل بقايا المحاصيل وخلائط التسميد والسماد الطبيعي لحماية التربة؛
9. الاستخدام العقلاني للمبيدات من خلال:[3]

- تدريب الأفراد على طريقة رش المبيدات مع مراجعة توجيهات الجهة المصنّعة بشأن أقصى جرعة، مع رش هذه المبيدات بناء على معايير الملاحظة الميدانية، بيانات الحالة الجوية، وقت المعالجة والجرعة؛
- استخدام مبيدات تحمل بطاقة بيانات مطابقة للمواصفات والمعايير الدولية مثل مبادئ التوجيه المنقحة للفاو بشأن الممارسات الجيدة؛
- صيانة معدات رش المبيدات وفقا لتوصيات الجهة المصنّعة؛
- يجب تخزين ونقل المبيدات بما يتفق مع التوصيات الخاصة للجهة المصنّعة.

---

[1] محمد بن عقيل باعمر، **الاراضي**، الاجتماع التحضيري للدورة 17 للجنة التنمية المستدامة، المجموعة العربية، نيويورك، 2009، ص 2.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[3] مؤسسة التمويل الدولي والبنك الدولي، **إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية**، 2007، متاح على الرابط https://www.lfc.org/ehs.guidelines تاريخ الاطلاع: 2022/10/14، على الساعة: 11.45.

ثانيا: المبادرات الرامية لحماية الأراضي الزراعية تعتبر مشكلة التصحر من المخاطر التي تهدد الأراضي الزراعية حول لعالم، لذا عملت الدول ومختلف المنظمات على ايجاد حلول للتخفيف من هذه المشكلة ومن بين المبادرات:

1. **مشروع إجراءات مكافحة التصحر:** هو مبادرة للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتنفيذ أعمال واسعة النطاق لاستعادة الأراضي المتدهورة في 12 بلدا (السودان، أريتريا، اثيوبيا، نيجيريا، النيجر، بوركينا فاسو، غامبيا، السنغال، موريتانيا، هايتي، فيجي)، وهذه المبادرة تحفز الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة الأراضي المتدهورة، فقد عملت منظمة الفاو على استعادة 53.000 هكتار من الأراضي المتدهورة عن طريق زراعة مالا يقل عن 25 مليون شجرة تعود لأنواع محلية إلى جانب أنواع علفية عشبية متنوعة، ما أدى إلى زيادة في إنتاج المحاصيل، وزيادة القدرات في شتى المجالات التقنية كجمع البذور، إعداد التربة تقنيات استعادة الأراضي، بالإضافة إلى توسيع الغطاء النباتي من خلال الزراعة الكثيفة لأنواع من الأشجار والأعشاب المفضلة محليا، تحسين خصوبة التربة، التنوع الحيوي (عودة الأنواع النباتية والحيوانية البرية).[1]
2. **مبادرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"**: ومن بين المشاريع التي قدمها المركز إنشاء مخبر استشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية منذ 1993 من خلاله يتم رصد وتقدير ومراقبة هذه الظاهرة باستعمال تقنيات الاستشعار عن بعد، نشر وتعميم نتائج المراقبة وتدريب الكوادر العربية على استعمال هذه التقنيات، والمنهجية المستخدمة التي تم إعدادها بالتعاون مع جامعة تريو، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ، ومن أهم أنشطة هذا المخبر:[2]

- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد الأطلس العالمي للتصحر وكدراسة ضمن مكونات الأطلس تم إعداد خارطة تدهور التربة في سوريا؛
- إعداد خرائط تقييم تدهور الأراضي والتي غطت أراضي بعض الدول العربية كاليمن، سوريا، عمان، الإمارات؛
- التعاون مع البنك الدولي وجامعة الدول العربية في إعداد تقرير "التكيف مع تغير المناخ في المنطقة العربية"؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **إجراءات استعادة الاراضي لمكافحة التصحر، دليل استعادة الأراضي في نطاق واسع لدعم قدرات المجتمعات الريفية على التأقلم ضمن منطقة السور الأخضر العظيم بإفريقيا**، روما، ايطاليا، 2020، ص 41.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الاقتصادي الموحد: الفصل 12 التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر**، أبو ظبي، الإمارات، 2012، ص 269.

- **متابعة الاتفاقيات الدولية لمكافحة التصحر وآثار الجفاف:** من خلال تبادل الخبرات ونقل التقانة كما تم تبني برنامجا لاستعمال المياه المالحة في الزراعة بالدول العربية، وتحديد التقنيات التي تعطي إنتاجا أعلى دون تدهور التربة.

بصورة عامة فإن التصحر يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعي وتحولها إلى صحاري جافة غير صالحة للزراعة وهو ناتج عن عدم التخطيط الجيد للاستخدامات الزراعية وكذلك بسبب التغيرات المناخية، لذا لا بد مكافحته للحد من تدهور الأراضي وذلك من خلال القيام بزراعة الأشجار والنباتات المقاومة للجفاف، تحسين جودة التربة، إدارة المياه بطرق فعالة مع تطوير التقنيات الزراعية المستدامة، وغيرها من الإجراءات التي تساهم في الحد من هذه المشكلة.

الفرع الثاني: إدارة الموارد المائية إن النمط الحالي لاستخدام المياه للري لن يستمر على نفس الشكل المُسرف وبالكفاءة الضعيفة التي تبدد الموارد المائية المتجددة وغير المتجددة، المعرضة للتناقص بسبب التلوث وتغير المناخ في ظل تزايد الطلب على الغذاء عالميا، وقد تناولت العديد من الأبحاث كفاءة المياه في الزراعة لكن الحلول القابلة للتطبيق عالميا يصعب الاستفادة منها نتيجة اختلاف البيئات وخصوصية الممارسات الزراعية وعلى اعتبار الدول العربية ومنها الجزائر تنتمي إلى مناطق قاحلة وصحراوية فإن الري أمر ضروري.

أولا: سياسات المحافظة على الموارد المائية في سبيل المحافظة على الموارد المائية وإدارتها لابد من اعتماد سياسات مائية منها:

1. **تحديد مواعيد مناسبة للري:** إن عملية تحديد مواعيد مناسبة للري يتطلب ضبطا دقيقا للوقت وكمية المياه بناء على المحتوى المائي في منطقة جذور المحاصيل كمية المياه التي استهلكها المحصول آخر مرة مرحلة تطور المحصول والقياس المباشر لمحتوى الرطوبة في التربة وهذه الأخيرة تعتبر أحسن طريقة لتحديد حاجة المحصول للمياه، وبالتالي التوقيت المناسب للري، وخلال مراحل تطور المحصول على المزارعين الاهتمام أكثر بمواعيد الري ونظامه خاصة وأن بداية الموسم الزراعي يكون المنتَّج فيها في حاجة للمياه بأقل من 50% مقارنة بالمراحل الأخرى، لتكون مرحلة منتصف الموسم هي ذروة الحاجة إلى الماء مع نهاية الموسم فيما يخص المنتجات الطازجة وأقل من 75% للمنتجات الجافة.
2. **استخدام تقنيات الري الفعالة:** وتتمثل أهم الطرق في

- الري السطحي أو التثاقلي: هو الطريقة الأسهل والأقل كلفة لكنه عادة غير كفء بشكل كبير كون النباتات لا تحصل إلا على 10% من المياه الموجهة لها؛

- الري بالرشاشات: هذه الطريقة أكثر كفاءة من الري السطحي لكن عملية تركيبها وتشغيلها أكثر كلفة بسبب الحاجة إلى مياه مضغوطة؛[1]
- الري بالتنقيط: هذا النوع من الري يساعد في زيادة الغلة إلى 100% ووفرة في المياه تصل من 40 إلى 80% ووفرة في المخصبات والأيدي العاملة تفوق الطرق الأخرى، وتعد نظم الري بالتنقيط التي تعمل بالطاقة الشمسية هي البديل الواعد خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يجعله أكثر النظم كفاءة؛
- الري التكميلي: هو نظام يساعد في تحسين إنتاجية المحاصيل الشتوية (المطرية) المتمثلة في (القمح، الشعير، الحمص، العدس)، ويقصد به استكمال النقص الحاصل بين الاستهلاك المائي للمحصول ومعدل هطول الأمطار وكذا تحديد الفترة أو مرحلة النمو المناسبة لزيادة الري التكميلي، وقد أثبتت التجارب في عديد الدول العربية نجاعة هذا النظام في تحسين الإنتاجية، فكفاءة استخدام الري التكميلي تعادل حوالي 5 أضعاف كفاءة مياه الأمطار.[2]

3. **إجراءات تعزيز التربة:** من شأن هذه الإجراءات تعزيز المزيد من الوفرة في المياه من خلال

- التسطيح المناسب للحقل: هي طريقة تساعد في توزيع المياه بطريقة منتظمة مع تخفيض جريان المياه؛
- إقامة حواجز: تسمح باحتجاز مياه الري والأمطار في سدود ترابية صغيرة داخل مجرى الماء في الحقل ما يساعد في تخفيض سرعة الجريان؛
- إدارة المخلفات النباتية: من خلال توزيع كمية مخلفات النباتات على سطح التربة ما يساعد في تحسين قدرة التربة على حفظ الرطوبة وتخفيض جريان المياه، تقليل التبخر السطحي وهي مناسبة للحقول التي تستخدم الري بالمرشات أو التنقيط؛
- التأثير في نظم المياه: من خلال القيام بعمليات تبطين لسطح القناة الناقلة للمياه أو دفنها تحت التربة وهو ما يساهم في الحد من الفقد وارتشاح المياه.[3]

[1] مصباح حراق ومحمد هبول، **كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي العربي ودورها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص 189.

[2] مصباح حراق ومحمد هبول، مرجع سابق الذكر، ص 189.

[3] البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

4. **استعمال مصادر بديلة للمياه المخصصة للري:** وذلك عن طريق[1]

- حصاد مياه الأمطار: وهي التقنية المستخدمة لحجز وتخزين مياه الأمطار والسيول في فترات سقوطها بطرق مختلفة، وهي تنتشر في المناطق ذات الهطول الغزير للأمطار الذي يعقبه الجفاف لفترة طويلة، وتتم عن طريق التحكم في جريان الأمطار التي يتم حصادها لتحول إلى خزانات أو طبقات المياه الجوفية أو برك سطحية مخصصة لهذا الغرض، فرغم قلة تكلفتها إلا أن جزء منها يفقد بسبب التبخر وتعتبر الهند من بين الدول الناجحة في هذا المجال.
- معالجة مياه الصرف الصحي: بالاعتماد على التكنولوجيا تتم معالجة مياه الصرف الصحي بمراعاة خطوط توجيهية بيئية وصحية صارمة يستعمل هذا الأسلوب في تونس، الأردن، سوريا وغيرها من الدول.

وعليه فإن استخدام طرق الري الحديثة تمكن من رفع كفاءة الري بنسبة 35% إلى 60% بالنسبة للري السطحي مقابل 70% إلى 75% للري بالرش، و80% إلى 85% للري بالتنقيط لذا فهناك مجال كبير للاقتصاد في المياه[2] عن طريق هذه التقنيات يقدر في المتوسط ب 30% من إجمالي المياه المستخدمة وهي كميات كبيرة يمكن استغلالها في رفع كثافة الزراعة، كما يسهم الري بالتقنيات الحديثة في تفادي استخدام كميات زائدة من المياه لا تقل نسبتها عن 20%، مع العمل على تفادي زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك الكبير للمياه والقيام بعمليات الري في أوقات ينخفض فيها التبخر، الاهتمام بتحسين طرق الري التقليدية، ونشر طرق وأساليب الري الحديثة، بواسطة تفعيل إدارة الموارد المائية لهياكلها التنظيمية والتشريعية.

ثانيا: المبادرات الدولية الناجحة في إطار إدارة الموارد المائية من بين المبادرات والتجارب الدولية الناجحة في المحافظة على المياه في المجال الزراعي قيام عديد الدول باعتماد التكنولوجيا الحديثة ولعل أهمها:

1. تكنولوجيا التحكم في الطقس بالصين: تستخدم الصين تكنولوجيا تعديل الطقس من أجل الحث على هطول الأمطار خلال فترات الجفاف، فقد نشر تقرير بداية 2019 يوضح الهدف الرئيسي للصين من استخدام هذه التقنيات والذي يعود إلى تحقيق نسب إضافية مرتفعة في معدل هطول الأمطار بحلول 2020، وتعد منطقة شنغهاي من أكبر المقاطعات وأكثرها جفافا لذا خصصت الصين ما يزيد عن 30 مليون دولار لإنفاقه على برنامجها المخصص للتحكم في الطقس كجزء من الجهود الرامية لمكافحة الجفاف.

[1] حسين بن صوشة ولخضر عبد الرزاق مولاي، **الموارد المائية وأثرها على نمو القطاع الزراعي في الجزائر**، مجلة للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 278.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل 3: الزراعة والمياه**، أبو ظبي الإمارات، 2012، ص 54.

2. قام فريق من العلماء بولاية نيفادا باستخدام الطائرات دون طيار من أجل السيطرة على الطقس من خلال تشكيل غيوم اصطناعية يمكن أن تزيد من هطول الأمطار ب 15% كما ويأمل الباحثون بأن تسمح هذه التكنولوجيا من تخفيف آثار تغير المناخ.[1]
3. سنغافورة: بدأت منذ الألفية الثانية في تكرير مياه البحر، وقامت بحفر أنفاق على مساحة 48 كلم لنقل مياه الصرف الصحي من الأحياء السكنية إلى المصانع لمعالجتها وتنقيتها فمشروع " NE WATER" في سنغافورة يعد مشروعا ناجحا، فهو يغطي نحو ثلث مساحة البلاد من المياه، وبحلول 2060 من المتوقع أن يصل نحو 50%، كما نجحت أبو ظبي في تحلية مياه البحر فهي تعتبر أكبر دول المنطقة في مشروعات تحلية مياه البحر.[2]

ثالثا: إدارة الموارد المائية في الجزائر تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من مشكلة المياه نتيجة الاستخدام غير العلاني وكذا تأثير تغيرات المناخ، من أجل ذلك تم عقد لقاء تنسيقي تشاوري بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة ووزارة الموارد المائية في سبتمبر 2022، صرح فيه وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن المساحة المسقية عرفت تطورا هاما من المساحة الكلية منها 1 مليون و470 ألف هكتار، منها 939 هكتار مزودة بأنظمة السقي المقتصد للمياه بنسبة 64%، وتم تسطير برنامج خاص لتوسيع المساحات المسقية إلى غاية 2030 مع إمكانية بلوغ مساحة 2,5 مليون هكتار موجهة للمحاصيل الاستراتيجية (الحبوب والبقول الجافة).

شمل برنامج الحكومة محورين:

- الأول: يتعلق بتوسيع المساحة المسقية عبر المحافظة على القدرات الموجودة وتطوير محيطات جديدة وتزويدها بتقنيات عصرية؛
- الثاني: يتعلق بتأمين الإنتاج الوطني من الحبوب عن طريق السقي التكميلي أو الشامل بمناطق الجنوب.[3]

---

[1] سارة بن غيدة وسعيد حركات، **توظيف التكنولوجيا الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية –عرض تجارب عالمية–**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 556.

[2] هيثم الشيباني، **البدائل الممكنة لمواجهة الجفاف في العراق**، متوفر على الرابط https://puplit.alwatanvoice.com/articles/2018/10/31/476652.html، تاريخ الاطلاع: 2022/11/21.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **لقاء تشاوري وتنسيقي**، متاح على الرابط: https://madr.gov.dz/2022/09/01/، تاريخ الاطلاع: 2022/11/9، على الساعة: 11:22.

كما تم القيام بيوم تقني حول "اقتصاد المياه في الفلاحة"،[1] أوضح نائب مدير تطوير السقي بالوزارة أن التطور في المساحة المروية يعود إلى الجهود المبذولة من أجل توفير الموارد عبر ترقية أنظمة الري واقتصاد المياه، ومن أهم ما يرافق الفلاحين التقنية والمالية من أجل استعمال تجهيزات الضخ والمعدات المقتصدة للمياه (أجهزة الرش، آلات الرش المحوري وأنظمة السقي بالتنقيط)، كما تشمل المساعدات إنجاز آبار، وتوفير وتركيب آلات الضخ، والصهاريج فضلا عن إنجاز الأحواض.

المطلب الثاني: متطلبات تنظيمية لتحسين القطاع الزراعي

إن نجاح وتطور القطاع الزراعي مرتبط إلى حد بعيد بالأداء الجيد لمختلف المؤسسات والهيئات المرتبطة به، وتأتي في مقدمتها المؤسسات المعنية بوضع السياسات الزراعية مؤسسات البحث العلمي والإرشاد الفلاحي فكفاءة هذه المؤسسات والهيئات يساهم في رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب والتقنيات الحديثة، ما يؤدي بالضرورة على تحسين الإنتاج وجودته وهو ما يفتح المجال أمام المنتجات لدخول الأسواق الدولية.

الفرع الأول: تحسين البحث العلمي والإرشاد الزراعي للبحث العلمي والإرشاد الزراعي دور كبير في تنمية القطاع الزراعي وتحسين جودة منتجاته، كون القطاع الزراعي يعتمد بشكل أساسي على توظيف نتائج البحث العلمي وتطبيقها ومسايرة التحولات والتغيرات في الاكتشافات الحديثة، فتطبيق مخرجات البحث العلمي في القطاع الزراعي يتطلب نقل هذه النتائج إلى المزارعين وشرحها وهو دور الإرشاد الزراعي الذي يعتبر حلقة وصل بين هيئات البحث العلمي والمزارعين.

أولا: تشجيع البحث العلمي إن عملية تطوير وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف هو الآخر على البحوث العلمية البحتة والبحوث الزراعية الأساسية والتطبيقات بأنواعها وتجسيد نتائجها على تطبيقات ميدانية،[2] وتزداد أهمية البحوث الزراعية والاستثمار فيها نظرا للمتغيرات السريعة والمتلاحقة في المعلومات والممارسات والاكتشافات التقنية الحديثة.

للبحث العلمي دور كبير في تحديد مسار التنمية وأصبح ارتباط البحث العلمي بالتنمية الزراعية ضروريا من خلال توظيف نتائج البحث العلمي لتطوير التقنيات الزراعية، تحسين نوعية الأراضي المزروعة، ورفع القدرة

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **فلاحة: الجزائر حققت تقدما معتبرا من حيث توسيع مساحتها المسقية**، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/129499-2022-07-20-17-36-00، تاريخ الاطلاع: 2022/11/9، على الساعة: 11:35.

[2] ايمان صبري والسعيد علي، **أهمية البحث العلمي والتكنولوجيا في التنمية الزراعي**ة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مصر، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص 6.

الإنتاجية للمحاصيل، استخدام الأساليب الحديثة في مكافحة الآفات والأمراض، وبهذا يسهم البحث العلمي في توفير المنتجات ذات الجودة العالية، وكمثال ذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية في أصناف من النباتات الحقلية القابلة للنمو في الأراضي القاحلة، والمقاومة لشح المياه والأمراض والآفات المختلفة، استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة واستخدام طرق الري الحديثة لتقنين استخدام المياه.[1] وهناك شبكة من مراكز البحوث الدولية الزراعية مهمتها تقديم المساعدات للعديد من الدول، كما أن بعضها مرتبط باتفاقيات مع بعض الدول للقيام بأبحاث مشتركة ومن بين هذه المراكز:

- المركز الدولي لأبحاث الأرز بالفلبين؛
- المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك؛
- المعهد الدولي لأبحاث المحاصيل للمناطق الجافة بالهند؛
- المركز الدولي لأبحاث الزراعة للمناطق الجافة سوريا.

1. مكانة البحث العلمي في تطوير القطاع الزراعي

طبقا لورقة عمل أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتي تعتبر واحدة من بين البحوث التي أعدتها بشأن "إطعام العالم عام 2050" ترى أنه من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي لابد من إحداث طفرات كبرى في الاستثمار في مجال البحوث والتنمية الزراعية، والتوسع في الاستعانة بالتكنولوجيا، تطبيق أساليب وتقنيات زراعية مستجدة، وتنويع الأصناف المحصولية، وتورد الورقة عددا من التوصيات التي تساهم من خلالها الأساليب المحسنة والتكنولوجيا الجديدة في دفع عجلة الإنتاج الزراعي كما يلي:[2]

- رفع كفاءة المزارعين في استخدام المدخلات الزراعية بالإضافة إلى ضرورة تحقيق استخدامات أعلى كفاءة للأسمدة ورفع كفاءة الاستخدام المائي؛
- تطوير أصناف محصولية محسنة وتوفيرها لزيادة الإنتاج المحصولي وتدعيم قدرة الزراعة على تحمل تغيرات المناخ وندرة المياه؛
- ضرورة الاستثمار المكثف في البحوث الزراعية يمثل سبيلا لدعم الزراعة، وتشير الورقة إلى أن " الاستثمارات العامة والخاصة لا بد أن تتسم بالضخامة إذا كان لقطاع الزراعة أن يستفيد من تطبيق التقنيات المستجدة".

---

[1] أكاديميون يوضحون التحديات ويقترحون الحلول، ص 19.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تكثيف الاستثمار في البحوث الزراعية ضرورة قصوى إلى عام 2050**، الفاو، روما، إيطاليا، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/item/35764/icode/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/3.

2.نماذج دولية ناجحة في تطبيق البحث العلمي في المجال الزراعي

كينيا: من بين تجارب البحث العلمي في القطاع الزراعي هو تحول أراضي كينيا الحارة والجرداء غير الصالحة للزراعة (منطقة رعي للحيوانات البرية) إلى أراضي أكثر خصوبة نتيجة استخدام سلالة جديدة من القمح عالية الإنتاجية ومقاومة للجفاف،[1] حيث طور الباحثون في مجال المحاصيل بمعهد البحوث الزراعية بكينيا (KARI) بذور قمح جديدة على مدى العقد الماضي فقد طبقوا تقنيات معتمدة على الإشعاع لتعديل خصائص وسمات المحصول، ويعد معهد البحوث الزراعية بكينيا المؤسسة الرئيسية المعنية بالبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا.

كما أظهرت الشراكات البحثية بين المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "ايكاردا" وأنظمة البحوث الزراعية الوطنية "NARS" في البلدان ذات الأراضي الجافة، قدرة التقنيات المحسنة والمبتكرة في تحسين الإنتاجية كمثال على ذلك تقديم أصناف مطورة من القمح ذات إنتاجية أعلى، وقدرة أكبر على تحمل الجفاف والملوحة والآفات، فرصة حقيقة للبلدان العربية لزيادة إنتاجها بشكل ملموس، وفيما يلي بعض الابتكارات الواعدة للدول العربية،[2] فقد قامت مصر بتطوير أصناف محسنة من القمح تعطي غلة أكبر بنسبة 130% مقارنة بالبذور التقليدية، كما استعانت السودان بآلات زراعية طورت للاستخدام في الأماكن المرتفعة وفرت ما متوسطه 24% من المياه المستخدمة في الري، وزادت إنتاجية القمح ب 34% في مصر، وهي تستخدم حاليا في كل من العراق، السودان، المغرب ونيجيريا، بالإضافة إلى تقنيات الزراعة بدون تربة، ما يوفر زيادة في الإنتاجية بنسبة 50% كما هو الحال بعمان، الإمارات العربية، قطر والبحرين.

كما يعتبر مشروع " تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية" من بين المبادرات الرامية إلى اعتماد البحث العلمي في المجال الزراعي إذ يركز هذا الأخير على تحسين إنتاج القمح ويشمل ثلاث أنشطة رئيسية تتمثل في نشر التقنيات المحسنة، الأبحاث التطبيقية، بناء قدرات البرامج الوطنية بما فيها تدريب العاملين في القطاع الزراعي وبدأ المشروع سنة 2010 بتمويل كل من " الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بنك التنمية الإسلامي، وصندوق أوبك للتنمية الدولية"، وقد أجريت الأنشطة في 14 موقع من 9 بلدان: الجزائر، مصر، المغرب، العراق، الأردن، السودان، سوريا، تونس واليمن، يقوم المشروع على استمرارية البحث والتطوير وبالتالي ضمان استغلال نتائج الأبحاث بفعالية لمصلحة المزارعين

[1] رودولفو كويفنكو، **القمح الذهبي "يخضر" أراضي كينيا الجافة**، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2008، ص 24.

[2] عفاف قميعي، فريحة بوفاتح، **دور البحوث العلمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي – دراسة حالة دول شمال افريقيا –**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 33.

وعلى اعتبار المشروع يركز على القمح فهو يستفيد من تجربة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة "ايكاردا"،[1] وقد أظهرت النتائج تأثيرا واضحا على غلال المزارعين من القمح وكشفت هذه النتائج على إمكانية زيادة غلة القمح في كل البلدان في ظل جميع أنظمة الإنتاج والتقنيات المحسنة، فقد تحقق ارتفاع بمتوسط 27% في حقول المزارعين في جميع البلدان، حسب نتائج المشروع تظهر أهمية البحوث الزراعية في تحسين إنتاج القمح فالمشروع ركز على نشر التقنيات المحسنة والبحوث التطبيقية وبناء قدرة البرامج الوطنية في إنتاج القمح فماذا لو ركزت مشاريع وأبحاث علمية أخرى على منتجات أخرى وتم إدخال تقنيات محسنة بها، أكيد ستتمكن من تحقيق نتائج عالية،[2] فمن أجل تسريع وتيرة هذا النمو في المجال الزراعي لابد على البلدان العربية (الجزائر) العمل على التمويل المستدام للبرامج البحثية الزراعية الاستراتيجية مصحوبا بباحثين على مستوى عال من التدريب ومراكز بحثية عالية التجهيز.

3. **إمكانيات تطوير البحث الزراعي في الجزائر:** تهتم كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالبحث الزراعي حيث يديرا برامج البحث عن طريق عدة معاهد منها المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية،[3] وهو مكلف بالمساهمة في إعداد السياسة الوطنية للأبحاث الزراعية وتنفيذها، أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهي تشرف على حوالي 30 معهد متخصص في التكوين والإعداد والبحث العلمي، ويتم تنسيق نشاطات البحث الزراعي عن طريق المجلس العلمي للبحث والتطوير التابع لمديرية التكوين والبحث بوزارة الفلاحة. والجزائر تعاني من ضعف في البحوث والدراسات المتعلقة بدور البحث والإرشاد والتدريب العلمي في تطوير الموارد البشرية المشرفة على تسيير القطاع الزراعي،[4] ولا بد من وضع السياسات الزراعية الحكومية بشكل يمس كل شعبة على حدة، كما أن مراكز البحث العلمي يجب أن تحيط

---

[1] عبد الكريم صادق وآخرون، **البيئة العربية: الأمن الغذائي التحديات والتوقعات**، تقرير المنتدى العربي للتنمية والبيئة، AFED، بيروت، لبنان، 2014، ص 56.

[2] عفاف قميعي وفريحة بوفاتح، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3] راضية برناوي، **تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي بالجزائر ومشروع تأسيس رصيد وطني للمعلومات في البحث الزراعي**، مجلة Cybrarians، العدد 24، 2010، متاح على الرابط:
www.journal.cybrarians.org/index.php?option:content&view:article&id:463:2011-08-23-40-101catid:229:2011-07-21-32-02&Itemid:75 تاريخ الاطلاع: 2022/11/04، على الساعة: 10:45.

[4] سيف الدين قداش، **إدماج الارشاد العلمي في الفلاحة ضرورة استراتيجية**، متاح على الرابط:
https://www.echaab.dz/2022/04/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8، تاريخ الاطلاع: 2022/11/04، 11:55.

بها مؤسسات لوضع مخطط العمل الفلاحي لدمج البحث العلمي والعمل الفلاحي وكذا الحاجة إلى تثمين العمل الفلاحي بما يرقى لتطوير القطاع.

ثانيا: العمل على تطوير الإرشاد الزراعي إن عملية تطوير القطاع الزراعي تعتمد على مدى تطور الوسائل الإرشادية الكفيلة بتحقيق التحولات في العملية الزراعية، من خلال اعتماد المزارعين على التقنيات والوسائل الزراعية الحديثة، والتوصيات العلمية وتطبيقاتها، والإرشاد الزراعي مبني على كونه موجه لإحداث تغيرات إيجابية في المعارف والمهارات لتحسين الإنتاجية والاستعمال الجيد للتقانة، إذ يسعى الإرشاد الزراعي في كل دول العالم المتقدمة والنامية إلى توفير ونقل التكنولوجيا الزراعية إلى مستخدميها في صورة معلومات وإن تعددت وتنوعت طرق تقديمها.

كما يكمن الدور الرئيسي للإرشاد الزراعي في تحليل البيانات والمعلومات اللازمة لبناء الاستراتيجيات الخاصة بمواجهة المخاطر، وإعداد البرامج الإرشادية المناسبة، تدريب وتأهيل إطارات الإرشاد الزراعي، توعية الفلاحين في المجال البيئي وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي،[1] كما يعتبر الوسيلة الأساسية لنقل نتائج البحوث الزراعية والأساليب التقنية الحديثة وتطبيقها من قبل الفلاحين، لتحديث القطاع وزيادة الإنتاجية،[2] والتي يتم تحقيقها من الدور التعليمي للإرشاد الزراعي، عن طريق وضع البرامج الإرشادية وتنفيذها ومتابعتها وفقا للمؤشرات الاقتصادية، وذلك لأن أجهزة الإرشاد يجب أن تعمل في ظل الاستراتيجية العامة للدولة.

1. المبادئ الواجب اعتمادها في الإرشاد الزراعي من أهم المبادئ التي يجب أن يعتمدها الإرشاد الزراعي الكفء ما يلي:[3]

- منظمات إرشادية قائمة على الكفاءة الاقتصادية أين تكون عوائد العمل الإرشادي متناسبة مع تكاليفه؛
- خدمات إرشادية تنتهج المساواة من خلال توجيه الخدمات الإرشادية لمن يستفيدون منها ويحتاجونها دون تجاهل الفقراء من المزارعين؛
- أنشطة إرشادية قائمة على الطلب من خلال الاستجابة لاحتياجات واهتمامات المزارعين؛

---

[1] مصطفى عبد الحميد أبو العنين، **تقييم دو الإرشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الإسماعيلية**، مجلة Assiut J.Agric.sci، مصر، المجلد 50، العدد 1، 2019، ص 199.

[2] طارق قائد، محمد الأغبري، **دور الارشاد الزراعي في الإدارة المزرعية**، ورشة عمل حول الأساليب الحديثة للإدارة المزرعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، يومي 27 – 29/ 11/ 2007، ص 72.

[3] المركز العربي (أكساد)، **الإرشاد الزراعي في الدول العربية**، العدد 26، 2010، ص 56.

- توصيات إرشادية مناسبة فالتوصيات والتقنيات يجب أن تكون قابلة للتطبيق من طرف المزارعين؛
- دقة المتابعة والتقييم على البرامج الإرشادية أن تكون مرتبطة بأهداف ونتائج متوقعة مع وجود نظام دقيق لمتابعة الأداء وآثاره.

2. مبادرات دولية في الإرشاد الزراعي: من بين المبادرات الناجحة في مجال تحسين الارشاد الزراعي ما يلي:

- في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تمثل قوة يمكن الاستفادة منها في العمل الإرشادي من خلال تطوير آليات إعلام تفاعلية ملائمة وتطبيقها بدأت بعض البلدان باختيار مراكز الاتصال عن بعد التي ظهرت في عدة بلدان بأوروبا الغربية، كما قامت منظمة الفاو بإقامة روابط افتراضية لاتصال الإرشاد والبحوث وعلى سبيل المثال " أداة فيركون (الشبكة الافتراضية لاتصال الإرشاد والبحوث) و" نظام الخبير" للتعويض نسبيا عن الزيارات التي يقوم بها المرشدون والأخصائيون إلى الحقول[1] من خلال تأمين الانترنيت والبريد التفاعلي على المستوى المحلي، لدعم موظفي الإرشاد الميدانيين، ليصبح الآن الهاتف النقال ممارسة روتينية ويبقى الأساس كيفية الاستفادة من طاقات تكنولوجيا المعلومات المتطورة لمصلحة موظفي الإرشاد والمزارعين على السواء.
- " تغيير دور الإرشاد في تقوية دور المزارع في اتخاذ القرار في الكاميرون " في منطقة زراعة القطن في شمال الكاميرون هناك شركة تطوير القطن، البرنامج الوطني للبحث والتطوير الزراعي والتي تمثل العلاقة التقليدية (البحث، الإرشاد، المزارعين) وذلك لسنوات عديدة، لكن سنة 1992 قامت هذه المؤسسات بتنفيذ تجربة حول المشورة الإدارية للأسر الزراعية (MAFF)، هذه الاستراتيجية تحدد التقنيات الحديثة والابداعات التنظيمية التي تناسب المزارعين وجعلت العلاقة ما بين البحث والإرشاد والمزارعين عملية تعاون جماعي في التعليم إذ أصبحوا يتعلمون من بعضهم أسرع ويستمعون لبعضهم أكثر، ليصبح بذلك المزارعين المشاركين في هذه المبادرة أكثر توجها نحو العمل الأفضل واهتموا بالأمن الغذائي والنصائح المقدمة لهم من طرف المرشدين حول ضرورة الابتكارات والإدارة الأفضل لإنتاج المحاصيل.[2]

---

[1] محمد يوسف أحمد شلبي، **دور الإرشاد الزراعي في تحقيق الامن الغذائي من خلال تحقيق الزراعة المستدامة بالمملكة العربية السعودية**، المؤتمر السابع للجمعية السعودية للعلوم الزراعية، 2013، ص 7.

[2] Burton E.Swanson, Rukka Rajalahti، ترجمة جمال محمد الرشيدات وآخرون، **تقوية الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية : إجراءات لتحديد وتحويل وتقييم نظم الإرشاد**، الشركة الأردنية للطباعة والنشر، الأردن، دون طبعة، 2014، ص 89.

- العالم اليوم يتجه نحو إجراء إصلاحات في الإرشاد الزراعي وأنظمته لذا تظهر الحاجة إلى تعلم المزارعين الكثير من هذه المعارف والتطبيقات حول الزراعة ومستلزماتها التقنية الحديثة،[1] وعلى هذا الأساس دأبت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى وضع إصلاحات في أنظمة الإرشاد الزراعي على المستوى العالمي لذا يمكن الاستفادة من الأفكار الواردة في تقاريرها.
- وقد أوصت ورشة العمل العربية للنهوض بالإرشاد الزراعي العربي المنعقدة بالقاهرة بما يلي:[2]

- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإرشادية في الدول العربية وأكساد؛
- تطوير الهياكل التنظيمية الحالية للإرشاد الزراعي بما يحقق التنسيق الفعال مع مؤسسات البحث العلمي؛
- ضرورة النهوض بالإعلام الزراعي العربي والاستفادة من التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع إدماج تقنياتها في العمل الإرشادي، وقد تولى " أكساد" إنشاء صفحة على موقعه الإلكتروني لتفعيل التواصل بين مؤسسات الإرشاد العربية وعرض التجارب الناجحة بها؛
- كما أشارت إلى ضرورة الإرشاد الزراعي في تنظيم العلاقة بين الفنّيين الزراعيين والفلاحين من خلال مشاركتهم في مختلف مراحل العملية الإنتاجية انطلاقا من تحضير التربة حتى جمع المحصول، كما شددت على ضرورة اختيار أكفأ الخبراء للعمل في مجال الإرشاد الزراعي؛
- تم استحداث قسم للإرشاد الزراعي عام 2009 في أكساد للإسهام في نقل النتائج العلمية من المركز إلى التطبيق كما تم تخصيص جانب من أنشطة الباحثين في مختلف المشاريع المنفذة من طرف المركز لتطبيق نتائج بحوثهم، تم تنظيم ما يزيد عن خمس مؤتمرات علمية لمسؤولي البحوث والإرشاد الزراعي في الدول العربية، وتم وضع نتائجها لتتمكن الدول العربية من الاستفادة منها.

3. الإرشاد الزراعي في الجزائر: المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي في الجزائر من بين الجهات التي تسعى إلى دعم الإرشاد الزراعي من خلال تجسيد مختلف البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين الأمن الغذائي، وقد حقق القطاع نتائج من بينها:[3]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مساهمة البحوث والإرشاد الزراعيين في الأمن الغذائي والحد من الفقر في إقليم إفريقيا**، المؤتمر الإقليمي 23 لإفريقيا، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، يومي 1 – 5/ 03/ 2004، ص 10.

[2] توصيات ورشة العمل العربية للنهوض بمنظومة الإرشاد الزراعي بمشاركة 13 دولة، متاح على الرابط:
https://www.gate.ahram.org-eg، تاريخ الاطلاع: 2022/11/2.

[3] إبراهيم قريشي، افتتاحية المدير العام للمعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الجزائر، العدد 30، 2021، ص 1.

- تجسيد أول حملة وطنية للحصاد والدرس الخاصة بزراعة السلجم الزيتي لموسم 2020-2021 وهي الحملة الأولى من نوعها في تاريخ القطاع بهدف تقليص فاتورة استيراد زيت المائدة؛
- الإطلاق الرسمي في أفريل 2021 لموقع إلكتروني خاص بنقاط البيع للمنتجات الفلاحية مباشرة من المنتج إلى المستهلك وذلك عبر المنصة الإلكترونية للوزارة؛*
- تفعيل القواعد الجديدة المنظمة للتعاونيات الفلاحية؛
- من جهته أطلق المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي أرضية رقمية plateforme AGRI INFO يطمح أن تكون فضاء واسع لتبادل المعلومات، الابتكارات، الابداعات والخبرات وهو مفتوح لجميع الفاعلين في مجال الفلاحة والتنمية الريفية** وفي إطار المبادرات الرامية إلى دعم الإرشاد الزراعي في الجزائر وتحت شعار " عصرنة وتنويع الإنتاج الفلاحي، دعم لأمننا الغذائي ومواجهة الأزمات" تم إحياء الطبعة 27 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي تزامنا مع انطلاق الموسم الفلاحي 2020 – 2021، والذي من خلاله أكد وزير الفلاحة أهمية هذه التظاهرة في التحسيس والتوعية بأهمية الإرشاد الفلاحي في تطوير الفلاحة وعالم الريف عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بين الجهات الفاعلة في القطاع، كما شهدت التظاهرة تنظيم معرض للتعريف بمختلف المنتجات الفلاحية والغابية للجزائر.[1]

على اعتبار أن الإرشاد الفلاحي يعمل على توفير خدمات المعلومات والاستشارة الضرورية التي يطلبها الفلاحين وكل الفاعلين في القطاع، فإن التوجه الحديث في الإرشاد لم يعد يهتم بتحسين مداخيل الفلاحين وساكني الأرياف قصد تثبيتهم في مهنهم ونشاطهم فقط، بل يتوجب على العاملين في مجال الإرشاد تغييرا في دورهم الوظيفي من مجرد ناشرين ومدربين على التقنيات الزراعية إلى مسيرين ومنشطين للتنمية على مستوى الأقاليم الزراعية والريفية، من أجل ذلك أضحى من الضروري بناء قدرات بشرية بالتركيز على مهارات الاتصال مثل تسهيل وتيسير التبادل بين مختلف الفاعلين، إدراج الفاعلين ضمن شبكات لتبادل المعلومات والخدمات، إعداد وتنفيذ مخططات الاتصال الجواري وتوجيه المتعاملين لمصادر المعلومات.[2]

* https://www.elfir-./ma.dz
** https://agri-info.inva.dz
https://agri-info-ar/inva.dz

[1] ليندة قنفودة، **اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي: عصرنة وتنويع الإنتاج الفلاحي دعم لأمننا الغذائي ومواجهة الأزمات**، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، العدد 29، 2020، ص 48.

[2] محمد عبد المطلب، **افتتاحية، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي**، الجزائر، العدد 27، 2019، ص 1.

كما يجب على الإرشاد الفلاحي أن يولي اهتماما لمنتجات الموطن ومنتجيها وأن يحرص على تثمينها وترقيتها بشتى الوسائل المتاحة، ويعتبر المعرض واجهة ترويجية كبيرة لأي نشاط اقتصادي وعليه يعتبر ذروة أي عمل أو برنامج إرشادي ويسبق تنظيم المعرض وبعده عدة عمليات وتقنيات إرشادية أهمها:[1] الزيارات الميدانية، سبر الآراء، الأيام التحسيسية، تفعيل شبكة المرشدين الفلاحيين، ووضع قاعدة معلومات تخص (المنتج، المنتجين، مناطق الإنتاج، الأسواق) والمعرض السنوي المتخصص الذي يعنى بشعبة واحدة، أو منتج واحد هو من أنجح الوسائل للحفاظ على المنتج، وتطويره وترقيته وتسويقه.

فمن أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة ضمن القطاع الزراعي لابد على الجزائر من الاهتمام بالإرشاد الزراعي عن طريق وضع نظام للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين الزراعي تتناسب واهتمامات الفلاحين والقطاع ككل مع السهر على تبليغ المعلومات التقنية والاقتصادية للفلاحين. ولبعث الإرشاد الزراعي لابد من:[2]

- النظر للفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار لمهنة الفلاح؛
- إيجاد علاقة تكاملية بين الارشاد والسياسة الزراعية؛
- وضع استراتيجية فعالة للإرشاد والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية عن طريق توفير الوسائل والأدوات الضرورية؛
- أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته وذلك بخلق فروع متخصصة وقنوات اتصال تساهم في تنفيذ برامج الإرشاد.

وعليه فإن نجاح الإرشاد الزراعي يتطلب تكثيف عمليات الإرشاد بواسطة تفاعل خبرات وتجارب الفلاحين مع خبرات ومعارف العاملين بالإرشاد بهدف وضع برامج إرشادية سليمة تسمح ببناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، كما يجب على الجزائر العمل على الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال لتتمكن من تحقيق التنمية عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية مع إعطاء أهمية للمرشدين الزراعيين، بوضع الأطر القانونية المناسبة وإنشاء مراكز بحوث وقاعدة معلومات والعودة إليها في تطبيق السياسة الزراعية.

---

[1] سمير مايلي، **دور الإرشاد الفلاحي في تحديد، تثمين وترقية المنتجات الفلاحية الموطنية**، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الجزائر، عدد خاص، 2015، ص 29.

[2] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 111.

الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار الزراعي يعتبر تقدم الزراعة مرهونا بمزيد من الاستثمارات والتمويل الموجهين إلى القطاع، وهذا يكون عن طريق تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية من خلال توفير البنية التحتية والبيئة المؤسسية المشجعة، بالإضافة إلى الإصلاح المؤسسي لمصادر التمويل الوطنية عن طريق زيادة كفاءة الأداء وإعادة الهيكلة وتطوير النظم واللوائح مع تنفيذ سياسات تتفق وأهداف تلك المؤسسات، وتعزيز دور مؤسسات التمويل الزراعي الوطني، بوضع خطط وسياسات وبرامج للحد من المخاطر الاستثمارية،[1] فأهمية الاستثمار الزراعي تبرز من خلال مقدرتها على تحقيق قدر أكبر من الانفتاح، فضلا عن تطوير وتحديث وسائل الإنتاج الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا التي تساهم في تحسين الإنتاجية وتحقيق الجودة في المنتجات.

ففي الجزائر عرف حجم الاستثمار الزراعي نوعا من التطور بالتزامن مع تطور استثمارات القطاعات الأخرى، فقد عرفت مخصصات الاستثمار الزراعي العام تطورا استهدف تنمية الهياكل القاعدية (انشاء السدود، الحواجز المائية، استصلاح الأراضي وغيرها) بالإضافة إلى تطوير المشاريع الجوارية للتنمية الزراعية والتي انطلقت بداية 2008 تحت مسمى " برنامج التجديد الريفي".

كما عرف الاستثمار الزراعي الخاص تطورا عن طريق وضع نظم التحفيز وتشجيع الاستثمار من خلال القوانين التي أصدرتها الدولة، وكذا الدعم والتحفيزات الخاصة التي تمنحها الصناديق الفلاحية الوطنية كما أن للاستثمار الزراعي في الجزائر آفاق، وهذا راجع إلى المؤهلات التي تمتلكها الدولة من أراضي واسعة قابلة للاستغلال وكذا الأيادي العاملة، اتباع إصلاحات في الاستثمار بالقطاع الزراعي انطلاقا من قانون التوجيه الفلاحي 2008 بالإضافة إلى مواصلة الدعم المقدم من قبل الدولة، أين تم تخصيص قيمة 1.000 مليار دج خلال الفترة (2009 – 2014) مع إعفاء 40 مليار دج ديون الفلاحين والمربين لسنة 2009.

كما اتخذت الدولة قرارات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال الاستثمار في استصلاح الأراضي للمستثمرين الكبار والصغار، تشجيع الاستثمار بالسهوب والجنوب، منح عقود الامتياز والأراضي لمدة 10 سنوات من طرف وزارة الفلاحة، بالإضافة إلى تسوية وضعية الفلاحين الذين يستغلون الأراضي دون وثائق ومستندات، مع إنشاء لجنة استرجاع الأراضي غير المستغلة.[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، 2010، ص 26.

[2] فريدة عيادي، **دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر – واقع وآفاق–**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 57، العدد 4، 2020، ص 365.

وفي نفس الإطار عملت الجزائر على:[1]

- انشاء صناديق لدعم تمويل المشاريع الفلاحية منها صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- مشاركة الجزائر في الاستثمار الزراعي في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي قامت بعديد الأنشطة والمشروعات منها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي؛
- دعم أجهزة التمويل الفلاحي عن طريق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية وكذا بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية، كما أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري بعد إعادة تنظيمه.

رغم مختلف التدابير المتخذة من طرف الحكومة إلا أن الاستثمار في هذا القطاع يبقى ضعيفا، ومن أجل تطوير الاستثمار في القطاع الزراعي لا بد على الجزائر من توفير مجموعة من الشروط والقيام بجملة من الإجراءات لعل أهمها:[2]

- توفر البنية التحتية الضرورية للاستثمار كالطرق، الاتصالات، المياه، التي تعتبر من العناصر الأساسية لتطوير قطاع الزراعة ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم وتحفز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البنية التحتية للإنتاج،[3] حيث تكون القوانين استثمارية واضحة ومتكاملة مع البيئة الاقتصادية مع إيجاد إدارات نشطة حيوية؛
- توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي؛
- وجود مناخ استثماري ملائم يعتبر أهم المحفزات لجلب الاستثمار وسهولة تنفيذها مع إدخال تعديلات لازمة على السياسات التشريعية والإدارية لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها؛
- تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه من أجل التوجه نحو القطاع الزراعي وإيجاد صيغة تعاونية بين المزارعين والحكومة لتأمين التمويل اللازم للمشاريع؛
- دعم التنمية المستدامة كأسلوب استثمار في القطاع الزراعي خاصة ما تعلق بإدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية (الأرض، المياه)؛

---

[1] عمر حوتيه، منيرة سعيج، **تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، 2018، ص 193.

[2] عائشة بوثلجة، محمد راتول، **أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 105.

[3] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- تشجيع الاستثمار في مجال تصنيع الآلات والمعدات الزراعية لدورها في رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف.
- لابد على الجزائر من توجيه الاستثمار في القطاع الزراعي نحو توسيع وتطوير الهياكل القاعدية للقطاع[1] من موانئ وجسور وطرق سريعة، سدود، مساحات صالحة للزراعة، واهتمام بشبكة سكك الحديد في مختلف الاتجاهات لنقل السلع الزراعية من مكان وجودها إلى مكان استخداماتها وإنتاجها أو تحويلها، الاهتمام أكثر بالاستثمار في التعمير التجاري وذلك بإنشاء مستودعات، ومراكز للتبريد والتكييف الضخمة، التي تساهم في تخزين وحشد المواد والمحاصيل الزراعية من الخضر والفواكه والحبوب والسلع السريعة التلف وحفظها إلى حين استخدامها أو تسويقها في الوقت المناسب والكميات المناسبة، لا بد من انتشار هذه الهياكل بالشكل المطلوب في المناطق التي تتواجد فيها المساحات الزراعية لتكون أكثر جوارية والحد من تكلفة التخزين والنقل والتكييف والتبريد.

إن ترقية الصادرات الزراعية بالنسبة للجزائر يتطلب تحديث هياكلها للبنية التحتية ومنظومتها المؤسسية وتسهيل الإجراءات الإدارية للمتعاملين، ومن بين هذه الهياكل **المنظومة الجمركية** وذلك بعصرنة قطاع الجمارك على مستوى آليات العمل، بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير،[2] بالإضافة إلى التقليل من التكاليف الجمركية وتسهيل عمليات دخول وخروج السلع وعمليات نقل البضائع ووضع شباك وحيد على مستوى الموانئ للقيام بخدمات تسديد الرسوم الجمركية لتوفير الوقت.[3]

تنظيم وتطوير النقل الدولي سواء برا، بحرا، أو جوا، واختيار وسيلة النقل عن طريق الموازنة بين الحصول على خدمة جيدة وبتكاليف معقولة، من خلال معايير متعلقة بالبضاعة المنقولة كوزنها ونوعها كذلك سرعة نقل تلك البضائع ومدى انتظام الشحنات المصدرة، مع مراعاة خصوصية المنتجات الزراعية ومدى قابليتها للتلف، وتوفير حاويات التبريد.[4] لذا فإن تصدير المنتجات الزراعية له خصائصه التي لابد من مراعاتها في ظل الخصوصية التي تمتلكها المنتجات من خلال توفير البنية التحتية الضرورية في الموانئ والمطارات خاصة مراكز الشحن المرافق الخاصة بالتخزين والتبريد.

---

[1] سمير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2002، ص 12.

[3] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 315.

[4] سمير عز الدين، مرجع سابق، ص 182.

المبحث الثالث: مقترحات تحسين أداء القطاع الزراعي على ضوء تجارب دولية ناجحة

نظرا للمشاكل والصعوبات التي يتخبط فيها القطاع الزراعي والتي كانت لها آثار سلبية على تطور الإنتاج وترقية الصادرات التي بقيت مساهمتها ضئيلة جدا، بات من الضروري إعادة النظر في كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي مع محاولة إيجاد حلول تمكنه من تحسين نتائجه. وبناء على المشاكل السابقة فمن بين المتطلبات الضرورية لتحسين مكانة القطاع الزراعي وتمكين منتجاته من التواجد بالأسواق الدولية الاعتماد على الأساليب الحديثة في الإنتاج وتبني التكنولوجيا في الزراعة.

المطلب الأول: تبني أساليب الزراعة الحديثة

إن ترقية القطاع الزراعي وتحسين نتائجه يتوقف بشكل كبير على دعم الإنتاج الزراعي وتحسينه من خلال إيجاد طرق وأساليب يمكن اعتمادها للتغلب على هذه المشاكل، ولا يتم ذلك إلا عن طريق اعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة في الزراعة، حيث تعددت وتنوعت الأساليب والتقنيات المستخدمة في المجال الزراعي من أجل تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية، فقد تم تطوير العديد من الأساليب التي بات اعتمادها ضروريا في ظل التغيرات التي يواجهها القطاع الزراعي.

الفرع الأول: اتباع نهج الزراعة الذكية مناخيا لدعم الإنتاج يرجع ظهور مصطلح "الزراعة الذكية مناخيا" لعام 2009 ليتم في العام الموالي إعطاء أول تعريف لها في المؤتمر العالمي المعني بالزراعة والأمن الغذائي وتغيّر المناخ بلاهاي، تم إطلاق مبادرة لتطبيق الزراعة الذكية مناخيا ترعاها كل من منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة بالتعاون مع البنك العالمي والتي تبحث عن النظم والممارسات والتكنولوجيا المناسبة، استنادا إلى الظروف الزراعية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعزيز القدرة على الصمود والحد من الانبعاثات، ليتم سنة 2012 صدور الدليل المرجعي للزراعة الذكية مناخيا في تعزيز هذا المفهوم بقصد الاستفادة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الضعفاء في الدول النامية.[1] **وتعرف الزراعة الذكية مناخيا** حسب منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة أنها " النهج الذي يساعد على توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في وجود مناخ متغير، وهي تعتبر وسيلة لتحديد أي نظم الإنتاج والمؤسسات والسياسات هي الأنسب للرد على تغيرات المناخ وهي تتماشى مع رؤية منظمة الأغذية والزراعة

[1] صبري مقيمع وآخرون، **الزراعة الذكية مناخيا لمواجهة أثر التغيرات المناخية على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 186.

وتدعم هدف المنظمة لجعل الزراعة والغابات أكثر إنتاجية واستدامة.[1]" كما **عرفها البنك الدولي** أنها " نهج متكامل لإدارة الأراضي الطبيعية –الأراضي الزراعية والغابات–التي تعالج التحديات المترابطة للأمن الغذائي وتغير المناخ، ويهدف هذا النهج إلى تحقيق ثلاث نتائج في نفس الوقت تتمثل في زيادة الإنتاجية، تعزيز القدرة على الصمود، خفض الانبعاثات.[2] كما تعرف على أنها " نهج مبتكر تساعد في خطط التنمية التي يمكنها أن تجعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة، فضلا عن كونها أكثر ملاءمة لخدمة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه".[3]

وعليه فإن الزراعة الذكية مناخيا هي أسلوب يتم استخدامه لضمان استدامة الموارد الأرضية والمائية وكذا مواجهة تغير المناخ، عن طريق استغلال واستخدام مختلف الوسائل المتاحة، وخاصة التكنولوجية في القطاع الزراعي.

1. **واقع الزراعة الذكية مناخيا في العالم:** تم الاعتماد سنة 2015 خطة للتنمية المستدامة حتى عام 2030 تشمل اتفاق باريس الخاص بتغير المناخ، وتوفر إطارا دوليا لزيادة فعالية الإجراءات الوطنية والجهود الدولية قصد تحقيق التنمية المستدامة بهدف تنفيذ خطة 2030، أقرت الدول الأعضاء في منظمة الفاو مبادئ لاستدامة الأغذية والزراعة عبر إقامة التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعزيز الزراعة الذكية كنهج قادر على تحويل النظم الزراعية وإعادة توجيهها بشكل فعال وضمان الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ، فبهدف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تغير المناخ لابد من اعتماد الممارسات الذكية مناخيا، وقد كشف تقرير للفاو عام 2018 أن التحول العالمي إلى نهج "الزراعة الذكية مناخيا" لا تكمن أهميته فقط في منع الأزمات المتعلقة بالأمن الغذائي مستقبلا وإنما يساهم أيضا في التجديد الاقتصادي والزراعي للمناطق الريفية،[4] كما ويجري تعميم الزراعة الذكية مناخيا في خطط التنمية الوطنية بإفريقيا، ومثال ذلك **الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والسياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)** كما كلفت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أعضاءها بتعميم الزراعة الذكية مناخيا في السياسات الوطنية وخطط التنمية المحلية، كما تم إنشاء بعض منابر الحوار الوطني

[1] Food and agriculture organization of the United Nations, climate-smart agriculture, 2021, available at: https://www.fao.org/climate-smart-agriculture/en/, seen at: 28/11/2022, on: 10:05.
[2] The World Bank, **climate-smart agriculture**, 2021, available at: https://www.worldbank.org/en/topic/climate-smartagriculture, seen at: 25/11/2022, on: 10:30.
[3] Climate-smart agriculture (CSA)-meaning and importance (UPSC Note), available at : https://byjus.com/current-affairs/climate-smart-agriculture, seen at: 28/11/2022, on: 11:00.
[4] علي حدادة، **الزراعة الذكية مناخيا ومجالات تطبيقها في العالم العربي**، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، 2018، ص 11.

بين العلوم والسياسات المتعددة لأصحاب المصلحة في بلدان مثل غانا ومالي والسنغال لخلق الوعي، حشد الدعم السياسي والدعوة لتعميم الزراعة الذكية مناخيا في خطط التنمية الوطنية، وقد أفادت العديد من الدراسات التي أجريت في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا سيما في المناطق التي شهد عدد كبير من المزارعين انخفاضا في هطول الأمطار، إلا أن الاستجابة كانت عن طريق زراعة المحاصيل التي تتطلب كميات قليلة من المياه بدلا من تلك التي تتطلب كميات كبيرة، كما قام المزارعون في المناطق التي يسود فيها الفيضان بتعديل أوقات الزراعة والحصاد.

أشارت العديد من الدراسات إلى أن استراتيجيات التكيف الأكثر استخداما في البلدان الإفريقية هي اعتماد واستخدام أنواع من المحاصيل المحسنة، غرس الأشجار، تنفيذ ممارسات حفظ التربة، تغيير مواعيد الزراعة.[1] ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا المجال أيضا نجد "الأدوات المستندة إلى الأرصاد الجوية الزراعية" والتي تعتبر بدورها العامل الأساسي لتطبيق الزراعة الذكية مناخيا، ومن أهم هذه الأدوات " المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية" مهمتها تزويد المزارعين بمستويات مختلفة من التفاصيل (معلومات حول الطقس/المناخ مثل بيانات الطقس في الوقت الحقيقي، توقعات الطقس في المدى المتوسط والطويل، المناخ العادي وتوقعاته) التي توفر جميعها الأساس اللازم للتكيف، خاصة إذا تم تصميمها بشكل يتناسب مع احتياجات المزارعين، وفي بعض البلدان يتم إنشاء الخدمات المناخية للزراعة من خلال تبادل الآراء بين المزارعين والمرشدين حيث أن تصورات المزارعين تدعم تطوير الأدوات الرئيسية مثل هطول الأمطار على المساحات الزراعية يوميا، التأثير على جودة وكمية المحاصيل، وهي تكون ضمن قدرات مقدمي الخدمة، وإمكانيات تكيّف المزارع، ومن بين الأدوات المستخدمة في نشر معلومات الأرصاد الجوية الزراعية: النشرات، الإذاعة، المحادثات والاجتماعات التي تتم وجها لوجه، الندوات، فهي توفر المعلومات المناخية السليمة التي تناسب احتياجات الزراعيين كما أنها تدعم تنفيذ الأنشطة في إطار ركائز الزراعة الذكية مناخيا، وتعتبر تجربتي كل من أندونيسيا والصين أكبر مثال في هذا المجال[2] فقد نجحت أندونيسيا في القيام بخدمات مناخية ذات كفاءة عالية مع المزارعين من أجل زيادة فهمهم ووعيهم للتغيرات في البيئة الزراعية، أما الصين فقد أثبتت قدرة الخدمات المناخية والمحاصيل على التكيف مع الظروف غير المواتية وهذه من ضمن الأساليب التي تسهم في تحقيق الزراعة الذكية مناخيا.

[1] محمد بن موسى وآخرون، **نحو تعميم الزراعة الذكية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 18، العدد 28، ص 364.

[2] عفاف قميتي وفريحة فاتح، **الفلاحة الذكية مناخيا كنموذج مستدام في دعم الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/03/10، ص 14.

2. **تجارب دولية في مجال تطبيق الزراعة الذكية مناخيا:** إن لتغير المناخ آثار سلبية على القطاع الزراعي لمختلف دول العالم، وهذا ما دفع العديد من الدول إلى اللجوء لتبني الزراعة الذكية مناخيا من أجل تحسين الإنتاجية والمحافظة الموارد المتاحة، ومن بين هذه الدول نجد:

أ. **تجربة إثيوبيا في تطبيق الزراعة الذكية مناخيا:** تعتبر زيادة الإنتاجية في الزراعة أولوية لدى الحكومة الإثيوبية وأحد أهم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي للبلاد، وهذا نتيجة ارتفاع مستويات الفقر وزيادة الفجوة الإنتاجية في البلاد. كما تواجه الدولة تداعيات تغير المناخ على قطاعها الزراعي ففي دراسة أجريت حول أسباب تلف المحاصيل لمجموعة من المزارعين أوضحت نتائج الدراسة أن سبب التلف راجع إلى نقص الأمطار، الأمراض والآفات، الصقيع والفيضانات، الأعشاب الضارة، البرد، الأمطار الغزيرة، وعوامل أخرى، فلمواجهة هذه التحديات والمشاكل لجأت إثيوبيا إلى استخدام تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وذلك من خلال تبني ثلاث برامج متتالية، تمثلت في:

- برنامج التنمية المستدامة وتقليص الفقر؛
- مخطط من أجل تسريع واستدامة التنمية للحد من الفقر؛
- خطة النمو والتحول.

وتعتبر أهم ممارسات الزراعة الذكية مناخيا في إثيوبيا في الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، الإدارة المستدامة للأراضي، الحراجة الزراعية، إدارة المخلفات الزراعية العضوية. لتكون نتائج تطبيق هذه الممارسات ايجابية على الإنتاج الزراعي فقد أدى اعتماد 12.500 أسرة على الزراعة الحافظة إلى زيادة تقدر ب 60% في غلة المحاصيل الزراعية، زيادة حجم الإنتاج من المحاصيل المزروعة بالاعتماد على الأسمدة العضوية ب 3–5 مرات أعلى مقارنة من المحاصيل المعتمدة على الأسمدة الكيميائية زيادة الإنتاج والإنتاجية يرجع أيضا إلى زيادة الأراضي المتاحة للزراعة، وزيادة توفر مياه الري وتحسن الممارسات الزراعية، مع استمرار الجهود لتنفيذ المزيد من البرامج في البلاد إذ تشير التقارير إلى أنه تم تطبيق الطرق الفيزيائية والبيولوجية المناسبة لحفظ تربة 2.076.000 هكتار من الأراضي.[1]

ب. **تجربة كينيا في اعتماد نهج الزراعة الذكية مناخيا:** اعتمدت كينيا على ممارسات الزراعة الذكية مناخيا بهدف تخضير الأراضي، فحسب احصائيات الدراسات فإن ما يزيد عن 33% من التربة على مستوى العالم

[1] عائشة غدامسي، **الزراعة الذكية مناخيا وتغير المناخ**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 75.

حالتها بين متوسطة ومتدهورة، وكينيا من الدول التي تعاني من مشكل جفاف التربة وتدهورها، وتمثل فيها الأراضي القاحلة وشبه القاحلة نسبة 80% من إجمالي المساحة الكلية، لذا تم اللجوء إلى ممارسات الزراعة الذكية مناخيا باعتبارها تقتصد ما نسبته 70% من المياه في الزراعة، وفي هذا السياق أجريت تجارب ميدانية في مختلف أنحاء كينيا لتحديد أفضل الممارسات المتكاملة التي تجمع بين مبادئ الإدارة الزراعية المتكاملة لخصوبة التربة والزراعة التي تحافظ على الموارد وإدارة المياه، وكشفت نتائج ذلك عن مجموعات التكنولوجيا التي تشمل استخدام الأخاديد المترابطة للحفاظ على المياه، وتحسين أصناف المحاصيل، واستخدام السماد العضوي والجرعات الدقيقة وغيرها من الممارسات لاستدامة التربة في شرق كينيا القادرة على زيادة غلات الذرة من 500 كغ/للهكتار إلى متوسط 1,2 طن/ للهكتار.

ساعد استخدام بعض التقنيات على تحسين التربة وإدارة المياه كجزء من الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة التي ساهمت في الحفاظ على التوازن السليم بين المياه والمغذيات والكربون وتحقيق أقصى قدر من التكيف مع تغير المناخ، وتم تدريب أكثر من 300 مزارع على تقنيات زراعة المدرجات* التي تستخدم للحفاظ على التربة والمياه وتحسين الإنتاجية، وقد ساعد ذلك في تحقيق استفادة قصوى من الأراضي ذات الإمكانيات العالية والمتوسطة وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما ساهم في نمو الإنتاج الزراعي النباتي والتعامل بشكل أفضل مع التغيرات المناخية[1] وتحققت نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث أصبح يتم جني أكثر من 10 أطنان من العلف في الهكتار من الأراضي التي كانت جرداء قبل اعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخيا في استغلالها.

ج. تجربة اليابان في تطبيق الزراعة الذكية مناخيا: قامت اليابان أيضا باستحداث تقنية " دايود لانبعاث الضوء" للزراعة الذكية مناخيا، وتعتبر نظم الزراعة بهذه التقنية أحد أهم الابتكارات التي تم التوصل لها للتأثير على فعالية وإنتاج الزراعة فهي تعمل على تقليل تكاليف الزراعة بتقليل الطاقة المطلوبة للنمو، فينمو المنتج بهذه التقنية بنسبة 40% إلى 60% أسرع من المنتجات المزروعة وفق أساليب الزراعة التقليدية، كما أن المنتجات المنتجة وفق هذه التقنية يكون حجمها أكبر بنسبة 20% إلى 25% من المنتجات الأخرى نظرا لأن صاحبها يتحكم في البيئة الزراعية (الحرارة، الضوء، مستوى الري، الملوحة).

* هي طريقة زراعية تستخدم لزراعة المحاصيل في مناطق التلال والجبال، إذ يتم بناء ترسات مدرجة على المنحدرات لتصبح سلسلة من التلال المنخفضة المسطحة القابلة للزراعة.

[1] عائشة بوثلجة، **أهمية الزراعة الذكية مناخيا في ظل تغير المناخ**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص 224.

- التقنية لا تتطلب استخدام أي مبيدات حشرية أو مبيدات للأعشاب أو الفطريات؛
- تستخدم الزراعة وفق هذه التقنية نظام ري المياه اللولبي المغلق (يعاد تدويره) ويتم ضخه مع العناصر الغذائية وتتم مراقبة مستويات الماء والتحكم فيها بسهولة وهو ما يساهم في الحفاظ على المورد المائي،[1] كما وانتشرت هذه التقنية في عديد الدول سواء متقدمة أو النامية.[2]

د. تجربة روندا في تطبيق الزراعة الذكية مناخيا: نظرا للتغيرات المناخية والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في روندا، تم توجيه السياسات والاستراتيجيات الوطنية نحو تعميم التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره على القطاع الزراعي، لذا تم اعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخيا، من خلال:[3]

- أساليب الحفاظ على الأراضي والحماية من الانجراف والفيضانات في المناطق المعرضة لخطر تغير المناخ؛
- إنشاء أنظمة الإنذار المبكر وتركيبها وتأهيل المحطات الجوية لزيادة المرونة في مواجهة المتغيرات والتغيرات المناخية؛
- تطوير أنظمة الري في المناطق المعرضة للجفاف لفترات طويلة؛
- الدعم على مستوى المنطقة في تخطيط وتنفيذ التدابير والممارسات والتقنيات المتعلقة بالأرض والحفاظ على المياه وتجميعها؛
- استخدام أصناف المحاصيل محسنة والمتكيفة مع المناخ.

والشكل الموالي يوضح ممارسات الزراعة الذكية مناخيا مختارة لكل نظام إنتاج

[1] خالد فاشي، رندة سعيدي، **الزراعة الذكية نهج زراعي مستدام ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/03/10، ص 12.

[2] علي حدادة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] The world bank, **climate-smart agriculture in Rwanda**,2015, p7.

الشكل 3-11: ممارسات الزراعة الذكية مناخيا لكل نظام إنتاج

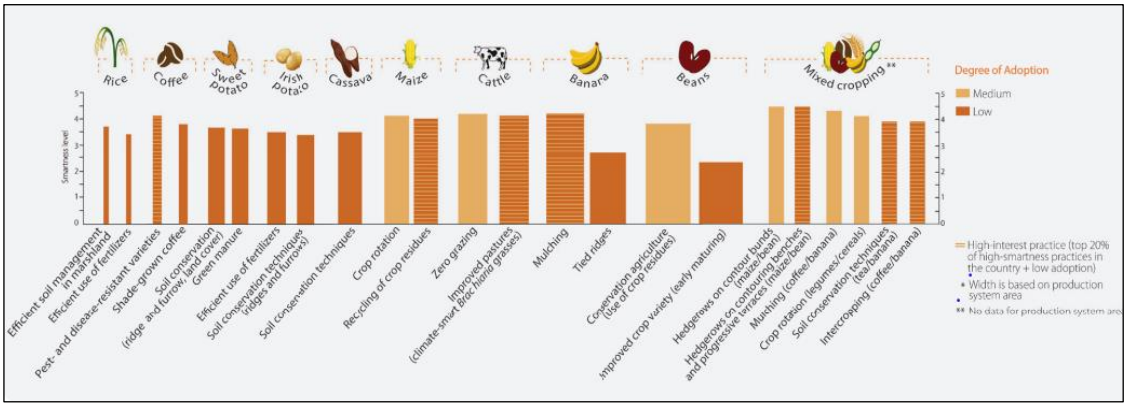

المصدر: The world Bank, climat-smart agriculture in Rwanda, 2015.

يعرض الشكل ممارسات الزراعة الذكية مناخيا في روندا لكل نظام من أنظمة الإنتاج الرئيسية كل من الممارسات الجارية والتي يحتمل أن تكون قابلة للتطبيق، كما يتم عرض الممارسات ذات الأهمية العالية من أجل زيادة التوسع بها، كما قامت روندا بمشروع لدعم ممارسات الزراعة الذكية مناخيا، ونتيجة زيادة الكثافة السكانية والاعتماد الكبير على الزراعة من أجل الأمن الغذائي تسبب هذا في معدلات انجراف شديدة للتربة كما ويمثل الانخفاض العام في الإنتاجية الزراعية تحديًا كبيرا في روندا نتيجة الجفاف المطول وأنماط هطول الأمطار، ولمواجهة هذه التحديات قامت الحكومة الرواندية بدعم مشترك مع البنك الدولي، وكالة التنمية الدولية، برنامج الزراعة والأمن الغذائي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية ببدء مشروع بقيمة 113,3 مليون دولار أمريكي يهدف إلى تعزيز مرونة الزراعة في سفوح التلال ففي سنة 2009 تم تنفيذه على 101 مستجمعا للمياه في 30.250 هكتار من الأراضي، ركزت المبادرة على إدخال الحفاظ على الأراضي وممارسات وتقنيات الري في الزراعة البعلية والمناطق المروية، وشملت هذه الأنشطة زراعة الأراضي (سدود التربة، المصاطب، المصارف المقطوعة، مجاري المياه، التشجير وأنشطة إعادة التحريج)،[1] كما عززت المبادرة استخدام الطاقة الكهرومائية في الري، والمضخات التي تعمل يدويًا لتشغيل برك مياه سفوح التل.

تضمن المشروع أيضًا تدريبات على صناعة السماد، إنشاء وصيانة مشاتل الأشجار، صيانة خنادق المياه (لتجنب ترسب الطمي وصيانة حدود الوادي)، إنتاج ما بعد الحصاد المناولة وتسويق المنتجات وقد استفاد من المشروع مجموعة من 2.689 أسرة وأكثر من 100.000 شخص، خلق فرص عمل لحوالي 22.000 مزارع عبر ما يقدر مساحة 12.940 هكتار، تم إنشاء الري على جانب التل في 12.490 في حين تم زرع 6.632.817 شجرة للمصاطب لحماية السد، بالإضافة إلى ذلك لجمع وتقليل خسائر ما بعد الحصاد 28 منشأة

[1] The world bank, climate-smart agriculture in Rwanda, OP, cit, p15.

تخزين و24 منطقة تجفيف شُيّدت فقد مكَّن تحسين خصوبة التربة من الحصول على ما يزيد بمقدار 3 مرات بالنسبة لفول الصويا والذرة 4 مرات الفاصوليا و10 مرات للبطاطس الإيرلندية، كما سهّل المشروع إنشاء المزارعين المجموعات والتعاونيات التي تم ربطها بمؤسسات التمويل الأصغر (تعاونيات الادخار والائتمان المحلية) في وقت لاحق من العملية، وكذلك جمعيات مستخدمي المياه لضمان ملكية توزيع المياه ويبقى التحدي هو توسيع ممارسات الزراعة الذكية مناخيا ليصل إلى أكبر عدد من المزارعين.[1]

د. **إمكانيات تطبيق الزراعة الذكية مناخيا في الجزائر:** الجزائر من ضمن الدول التي تسعى إلى تبني الزراعة الذكية مناخيا، بهدف الارتقاء بالقطاع الزراعي والوصول إلى الأسواق الدولية، ومن أهم الممارسات التي يمكن للجزائر تبنيها والتي تتماشى والمقومات الزراعية التي تمتلكها ما يلي:

- الإدارة المستدامة للتربة والأراضي: من خلال استخدام أساليب لترميم الأراضي وإدارة الأراضي العشبية والمراعي، الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة فضلا عن المكافحة المتكاملة، والصديقة للبيئة والآفات والأمراض والأعشاب الضارة واستخدام الأسمدة الطبيعية؛
- إدارة مستدامة للمياه: بما أن الجزائر تعاني من نقص مياه الري فعليها وضع تقنيات التقطير وإعادة استخدام المياه الهامشية ومياه الصرف الصحي بعد معالجتها؛
- إدارة الطاقة: عن طريق الاستفادة من الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية التي تمتلك فيها الجزائر مصادر متعددة)، مع تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق رفع معارفهم وتكوينهم على مواجهة التغيرات المناخية.[2] كما ويمكن للجزائر وضع استراتيجية لتنمية الزراعية قادرة على التكيف والصمود أمام التغيرات عن طريق الاستفادة من ممارسات الزراعة الذكية مناخيا باعتماد:[3]
- الانخراط في البرنامج الدولي للفاو والمسطر لمساعدة الدول وتوجيهها لتبني نموذج الزراعة الذكية مناخيا؛
- وضع قسم خاص في الديوان الوطني للأرصاد الجوية يهتم بالتغيرات المناخية وأثرها على جوانب الزراعة؛
- توفير الإطار المؤسسي فيما يتعلق بالابتكار والتطوير التكنولوجي الصديق للبيئة بما فيهم المزارعين من أجل اتخاذ قرارات مناسبة (الوقت، نوع، أصناف المحاصيل الواجب زراعتها)، فضلا عن تطوير الاستثمار الزراعي والاستفادة من البرامج الدولية والصناديق الداعمة لمواجهة تحديات المناخ كالزراعة الذكية.

[1] The world bank, climate-smart agriculture in Rwanda, OP, cit, p15.

[2] صبري مقيمع، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[3] صبري مقيمع، مرجع نفسه.

الفرع الثاني: تبني أسلوب الزراعة العضوية والزراعة الحافظة لدعم الإنتاج تعتبر كل من الزراعة العضوية والحافظة من بين الأساليب المتبعة في المجال الزراعي كونها من بين الزراعات التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتوفر أغذية عضوية تحافظ على حياة المستهلك وكذلك على البيئة.

أولا: اتباع أسلوب الزراعة العضوية شهدت الزراعة العضوية تطورا كبيرا على المستوى العالمي تابعها نمو وتوسع في الأسواق الخاصة بالمنتجات الزراعية العضوية، نتيجة زيادة الطلب على هذه المنتجات والتي تعتبرها المنظمات والمؤسسات الدولية منتجات صحية وسليمة وذات قيمة غذائية عالية، ما دفع هذه المؤسسات والدول إلى وضع تشريعات وإجراءات تنظيمها وكيفية الحصول عليها (الزراعة، الجني، النقل، التخزين، التسويق)

وتعرفها منظمة الزراعة والأغذية والجمعية العامة للهيئة العالمية لحركة الزراعة العضوية IFOAM على أنها «عبارة عن نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام الايكولوجي الزراعي، بما في ذلك التنوع البيولوجي، ويركز على استخدام أساليب الإدارة بديلا عن استخدام المدخلات غير الزراعية مع مراعاة الظروف الإقليمية التي تتطلب نظما متوائمة مع الظروف المحلية، وذلك من خلال استخدام الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية".[1] كما تعرف على أنها " نظام يعتمد على إدارة النظام الايكولوجي بدلا من المدخلات الزراعية من خلال القضاء على استخدام المدخلات التركيبية كالأسمدة الاصطناعية، المبيدات، المواد الحافظة واستبدالها بمواد تحافظ على خصوبة التربة في المدى الطويل وتمنع الآفات والأمراض".[2] في حين تعرف **الزراعة العضوية** على أنها " نمط زراعي يتجنب استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية المصنعة، بل تتم فيه عملية مكافحة الحشرات والآفات عن طريق المكافحة الحيوية باستخدام الأعداء الطبيعيين، مقاومة النباتات الأصلية في المنطقة للآفات والحشرات، استخدام الدورات الزراعية، تنويع المحاصيل المزروعة، واختيار الأوقات المناسبة للزراعة، مع استخدام أساليب الحرث، والفلاحة المناسبة واستخدام السماد العضوي، مع إدارة مياه الري بأحسن صورة".[3]

وعليه تعتبر الزراعة العضوية نموذج زراعي يتم فيه الاعتماد على الوسائل الحيوية المتواجدة في الطبيعة دون اعتماد المبيدات والأسمدة من أجل إنتاج زراعي صحي وسليم.

---

[1] FAO, **Organic agriculture**, available at: https://www.fao.org/organicag/oa-faq/oa-faq1/ar, seen at: 1/12/2022, on 10:32.

[2] Mahmoud Hassan, **organic agriculture**, Agroforestry center, available at: https://geneticliteracyproject.org/footprint-challenges/, seen at: 2/1/2022, on 10:55.

[3] كلثوم بوهنة والأمين حاشي، **دور الزراعة العضوية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2021، ص 47.

1. مبادئ الزراعة العضوية: تتمثل أهم مبادئ الزراعة العضوية فيما يوضحه الشكل الموالي

الشكل 3-12: مبادئ الزراعة العضوية

المصدر: إبراهيم آدم الدخيري، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2020.

بالنظر إلى أهمية الزراعة العضوية قام الاتحاد العالمي لحركة الزراعة العضوية IFOAM بوضع أربع مبادئ للزراعة العضوية تتمثل في:[1]

- مبدأ الصحة: ينبغي على الزراعة العضوية أن تدعم وتحسن صحة الإنسان والتربة والنبات والحيوان والأرض كوحدة واحدة لا تتجزأ؛
- مبدأ البيئة: يجب أن تدعم الزراعة العضوية الدورات الزراعية والنظم البيئية الحية وتعمل معها بتناغم وتساعد في استدامتها؛
- مبدأ العدل: يجب أن تبني الزراعة العضوية علاقات تضمن العدل فيما يتعلق بالبيئة المشتركة وفرص الحياة؛
- مبدأ الرعاية: يجب إدارة الزراعة العضوية بأسلوب وقائي مسؤول، لحماية صحة ورفاه الأجيال الحالية والقادمة إضافة لحماية البيئة.

2. تطور الزراعة العضوية في العالم: شهدت الزراعة العضوية خلال العقد الأخير تناميا ملحوظا وانتشارا كبيرا حول العالم، وذلك راجع لتحقيق هدف الاستهلاك المحلي والتصدير للأسواق العالمية فالطلب في تزايد على هذه المنتجات مع بقاء العرض دون المستوى لتحقيق حاجات المستهلكين، وحسب نتائج إحصائيات "معهد أبحاث الزراعة العضوية في سويسرا (FIBL) و(IFOAM) أن الزراعة العضوية يتم مزاولتها في 190 دولة حول العالم، من خلال زراعة 74,9 مليون هكتار سنة 2020 مقارنة بسنة 2015 أين سجلت قيمة 50,3 مليون هكتار و29,2 مليون هكتار سنة 2010، وفيما يلي تطور الأراضي الزراعية العضوية

[1] إبراهيم آدم الدخيري، **الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2020، ص 6.

الشكل 3-13: تطور الأراضي الزراعية العضوية حول العالم

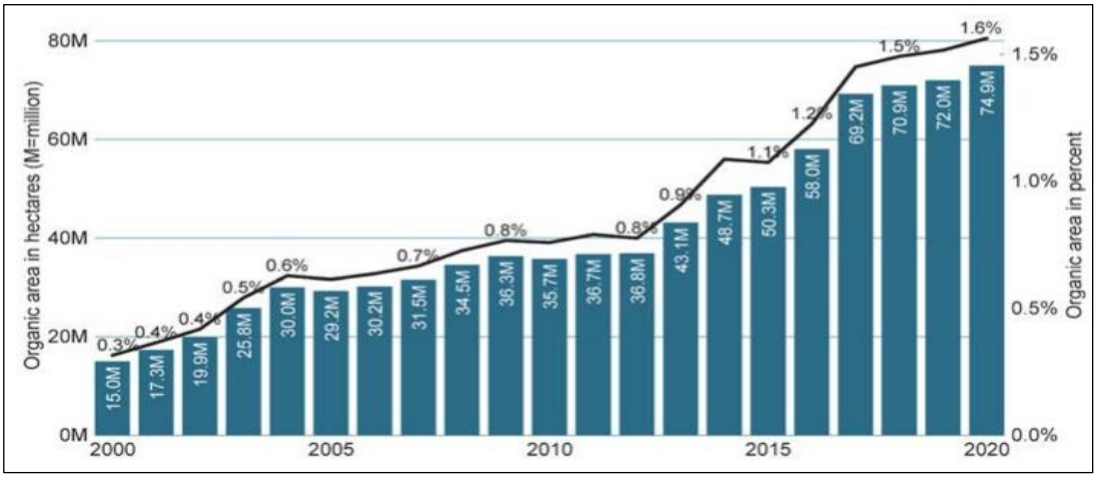

المصدر: FIBL & IFOAM, organics international: the world of organic agriculture Statistics & emerging trend, Germany, 2022.

بصورة عامة يتضح من الشكل أن الأراضي الزراعية العضوية عالميا تشهد تحسنا باستمرار من سنة لأخرى، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا النوع من الزراعات وكذا الاهتمام المتزايد بها من طرف دول العالم.

وتعتبر أوقيانوسيا المنطقة الأولى ذات الأراضي الزراعية الأكثر عضوية بواقع 36 مليون هكتار سنة 2020 تليها كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية بقيمة 17 مليون هكتار، و10 مليون هكتار على نفس الترتيب خلال نفس السنة، ثم آسيا وأمريكا الشمالية بما يعادل 6,1 مليون هكتار و4 مليون هكتار على التوالي، وأخيرا إفريقيا ب 2,2 مليون هكتار. وتمتلك أوقيانوسيا تقريبا نصف الأراضي الزراعية العضوية عالميا بواقع 48% تليها أوربا ب 23% من الأراضي الزراعية العضوية عالميا، وتكون مساهمة إفريقيا هي الأضعف بحوالي 3% من إجمالي هذه الأراضي.

الشكل 3-14: ترتيب الدول من حيث الأراضي الزراعية العضوية

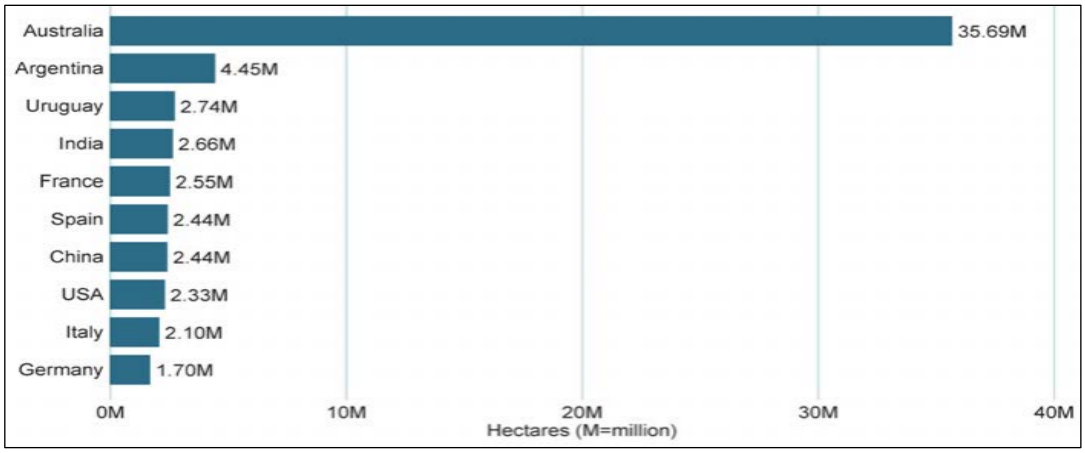

المصدر: FIBL & IFOAM, organics international: the world of organic agriculture statistics & emerging trend, Germany, 2022.

من خلال الشكل يتبين أن أستراليا هي الدولة الأولى عالميا ذات الأراضي الزراعية العضوية، تليها كل من الأرجنتين والأرغواي. فالبلدان العشرة الأولى عالميا لديها أكبر مناطق زراعية عضوية بواقع 59,1 مليون هكتار أي ما يقارب 80% من إجمالي هذه الأراضي عالميا.

- **المنتجين الزراعيين العضويين:** تبين الإحصائيات المتعلقة بالمنتجين الزراعيين العضويين عالميا أن هناك حوالي 3,4 مليون منتج عضوي حول العالم، وحسب المعطيات فإن ما يزيد عن 91% من المنتجين في آسيا وإفريقيا، والشكل يوضح ذلك

الشكل 3-15: توزيع المنتجين الزراعيين العضويين حول العالم سنة 2020

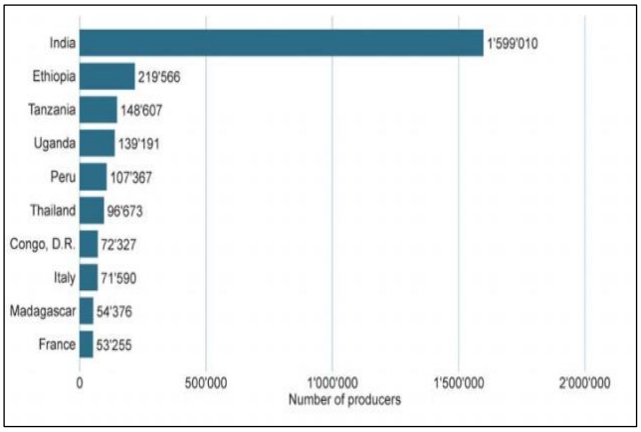

Region	2019 [no.]	2020 [no.]
Africa	850'781	833'986
Asia	1'588'400	1'808'464
Europe	428'677	417'977
Latin America	224'388	270'472
Northern America	22'153	22'448
Oceania	16'117	15'930
World	**3'129'893**	**3'368'254**

المصدر: FIBL & IFOAM, organics international: the world of organic agriculture statistics, & emerging trend Germany, 2022.

كما ويتضح أن أكثر البلدان امتلاكا لمنتجين عضويين هي الهند ب 1,6 مليون منتج، تليها إثيوبيا بحوالي 219 ألف منتج، تنزانيا ب 148 ألف منتج عضوي، ويلاحظ أن هناك زيادة في عدد المنتجين العضويين بما يقارب 148 ألف أي بمعدل 7,6% مقارنة بسنة 2019 في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية والشمالية.[1]

وحسب الاحصائيات فإن قيمة مبيعات المنتجات العضوية انتقلت من 15,1 مليار أورو عام 2000 إلى 96,7 مليار أورو سنة 2019 وصولا إلى 120 مليار أورو سنة 2020، وبالتالي فإن مبيعات المنتجات العضوية تضاعفت بنسبة 600% خلال الفترة 2000 -2019، وبنسبة 10% من عام 2018 إلى 2019 وهذا يعود إلى[2] زيادة الوعي لدى المستهلكين بأهمية المنتجات العضوية وزيادة رواجها والطلب عليها، وتعتبر أمريكا الشمالية الدولة ذات أكبر المبيعات والتي قدرت ب 45% من إجمالي المبيعات وذلك بقيمة 48,2 مليار

[1] FIBL & IFOAM, **organics international: the world of organic agriculture statistics & emerging trend**, Germany, 2022, p 58.

[2] زاهية توام، **تحديات الزراعة العضوية بالجزائر -دراسة مقارنة مع مصر-**، مجلة المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 297.

يورو، تليها أوروبا بنسبة 43% بقيمة 45 مليار يورو، وآسيا فقد حققت قيمة مبيعات بلغت 11 مليار يورو ما يعادل 10% من إجمالي المبيعات العالمية، في حين حققت أوقيانوسيا ما نسبته 1% من حجم المبيعات، لتبقى أمريكا اللاتينية وإفريقيا ذات نسب غير معتبرة في هذا المجال وهي على التوالي 0,8% و0,2%، وعليه فإن أهم الدول مبيعا للمنتجات العضوية على مستوى العالم هي دول متقدمة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية.

3. **الزراعة العضوية في الدول العربية:** ما زالت الزراعة العضوية في غالبية الدول العربية في بداياتها رغم التطور الكبير لهذا النوع من الزراعة في العالم لكنها بدأت نعرف مؤخرا نوعا من التطور في بعض الدول كتونس، مصر، السعودية والأردن، ومن أهم **التجارب العربية في تطبيق الزراعة العضوية**، نذكر:

أ. تجربة تونس في اعتماد الزراعة العضوية: تصنف تونس ضمن المراتب الأولى عربيا وإفريقيا في مجال الزراعة العضوية، فقد بدأت الاهتمام بهذا النوع من الزراعات خلال سنوات الثمانينيات وتتالت بعدها العديد من القوانين لتنظيم الزراعة العضوية، ليتم نهاية سنة 2005 القيام بوضع إطار تنظيمي وطني كامل لهذه الزراعة، نتج عنه وضع استراتيجية وطنية ترتكز على عدّة نواحي وهي: القوانين، البحث، التكوين، الإرشاد، التنظيم، الهيكلية ونظام الدعم مما ساهم بشكل فعال في التنمية والنهوض بالقطاع، حيث تم إنشاء الإدارة العامة للزراعة العضوية سنة 2010 بقرار رئاسي وأصبحت الإدارة الجديدة في وزارة الزراعة التونسية هي السلطة المختصة في هذا القطاع، وفي العام 2010 أيضا صدر الأمر المتعلق بإحداث علامة تميز المنتجات الزراعية العضوية التونسية وضبط شروط وإجراءات إسنادها وسحبها.

يعتبر قانون الزراعة العضوية في تونس متوافق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي وهيئة الدستور الغذائي وتخضع الآن الواردات العضوية من تونس لأبسط الإجراءات للموافقة عليها في حين بقيت السوق المحلية للمنتجات العضوية صغيرة، في عام 2010 قامت الحكومة التونسية بالسعي لتحسين توافر المنتجات العضوية في السوق المحلية لتصل حصة السوق المحلية من هذه المنتجات إلى 1% بحلول العام 2014 وذلك مع ضمان العرض المستمر.[1] والشكل يمثل إنجازات تونس في هذا المجال

[1] هاجر بغاصة، **واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسوريا وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 57، دمشق، سوريا، 2013، ص 18.

الشكل 3-16: الإنجازات التي حققتها تونس في إطار الزراعة العضوية

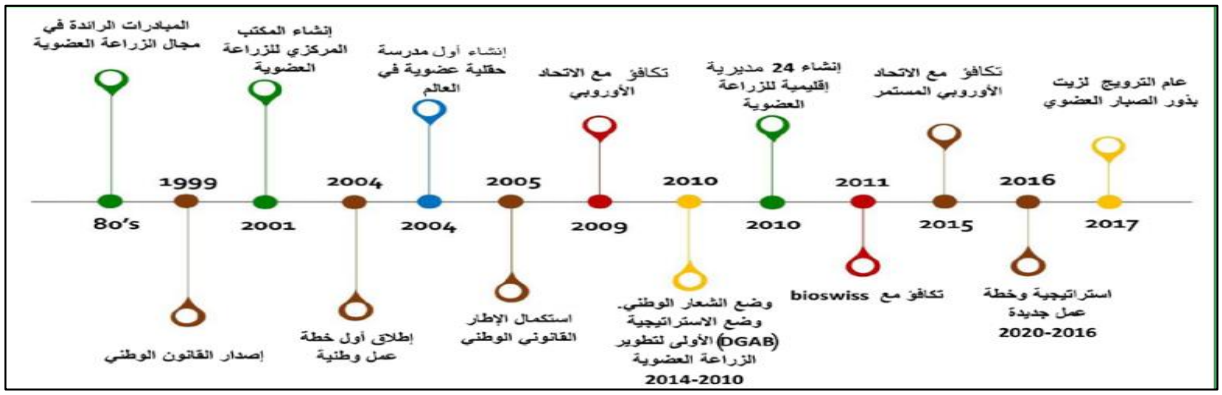

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 2020.

وقد تم سنة 2009 اعتراف الاتحاد الأوروبي بتونس بلدا مصدرا للمنتجات العضوية حيث يتم تصدير الجزء الأكبر من الإنتاج العضوي التونسي نحو السوق الأوروبية، وتتمثل أهم المنتجات المصدرة في زيت الزيتون والتمور، والفواكه، والخضراوات.

ب. **تجربة السعودية في مجال الزراعة العضوية:** لم تكن الزراعة العضوية موجودة بشكل رسمي قبل سنة 2005 وكانت المنتجات العضوية المتواجدة في الأسواق تُستورد بشكل عام من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكانت الانطلاقة في مجال الزراعة العضوية بالسعودية سنة 2005 أين وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية للتعاون مع المؤسسة الألمانية " GIZ" للتعاون الفني في مجال الزراعة العضوية، وتشمل الاتفاقية الضوابط والتشريعات والمواصفات القياسية للزراعة العضوية إضافة إلى تدريب الكوادر في المملكة ففي العام 2011 قامت إدارة الزراعة العضوية باعتماد جهات التوثيق لتنفيذ التفتيش على المزارع بناءً على المعايير العضوية السعودية، أما عن أهم المحاصيل العضوية في المملكة فهي الخضار، والحبوب، والتمور، والفواكه، وفي سنة 2011 تم إطلاق شعار المنتج العضوي وشعار المدخلات العضوية،[1] ليتم سنة 2012 الانطلاق في حملات التوعية الوطنية العامة بشكل كبير في شوارع المملكة من قبل الجمعية السعودية للزراعة العضوية ومن بين الأعمال أيضا التي تم التركيز عليها لأهميتها في الزراعية العضوية هي عقد ورش العمل والمحاضرات للمزارع التقليدية بهدف نشر ثقافة الزراعة العضوية والتوعية بفوائدها البيئية والصحية، وحثهم على ممارسة الزراعة العضوية في حقولهم، وكذا القيام بتوثيق يثبت بأن منتجاتهم عضوية، وتصدر هذه الشهادات من شركات توثيق تقوم بزيارات تفتيشية دورية إلى المزارع العضوية ويكون للمزارعين الحق في

[1] هاجر بغاصة، مرجع سابق الذكر، ص 17.

وضع الشعار السعودي للمنتجات العضوية على منتجاتهم، فقد أصبح اليوم نشاط الزراعة العضوية بالمملكة السعودية في تطور ونمو مستمر وذلك من خلال زيادة حركة الطلب على المنتجات العضوية من قبل المستهلكين، زيادة عدد المزارعين الراغبين في التحول للزراعة العضوية، زيادة اهتمام المستثمرين بنشاط الزراعة العضوية، زيادة الوعي بأهمية الزراعة العضوية بالمجتمع.[1] وتشير الإحصائيات المرتبطة بحجم الإنتاج العضوي لعام 2017 أنه بلغ إجمالي إنتاج الفواكه العضوية 6.803,15 طن، إجمالي إنتاج الخضراوات العضوية 25.889,63 طن، وإنتاج الحبوب العضوية 1.300,48 طن، وإنتاج النباتات الطبية والعطرية العضوية 43,96 طن، أما الأعلاف العضوية فقد بلغت حجم الإنتاج 5.000,50 طن.

ج. إمكانيات الجزائر في الزراعة العضوية في الجزائر: لقد كانت سياسات دعم الزراعة العضوية في الجزائر غير محددة بوضوح، وقد تأسست لجنة توجيه الزراعة العضوية سنة 2013 من قبل الوزارة بهدف اعتماد استراتيجية لتعزيز وتعميم طرق الإنتاج العضوي على المستوى التنظيمي والتقني، وتم تصميم إحدى المبادرات التي تم تنفيذها لتوفير المساعدة الفنية للترويج لزيت الزيتون العضوي في الجزائر بالتعاون مع الفاو للفترة جوان 2017 إلى نوفمبر 2018، كما كانت الزراعة العضوية جزء من مشروع التوأمة (تمويل من المفوضية الاوربية) وكان هدفه المساعدة وتشجيع قطاع الزراعة العضوية من خلال الأساليب المحسنة، وضع العلامات، تنظيم السوق، ودعم منظمات المزارعين، وتم تنفيذ مشروع تحت عنوان " المركبات النشطة بيولوجيا" يعمل في صناعة الأغذية ومستحضرات التجميل والأدوية، بالتعاون مع الاتحاد الأوربي والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية،[2] والشكل الموالي يمثل النشاطات والإنجازات في الجزائر للزراعة العضوية

الشكل 3-17: الإنجازات التي حققتها الجزائر في إطار الزراعة العضوية

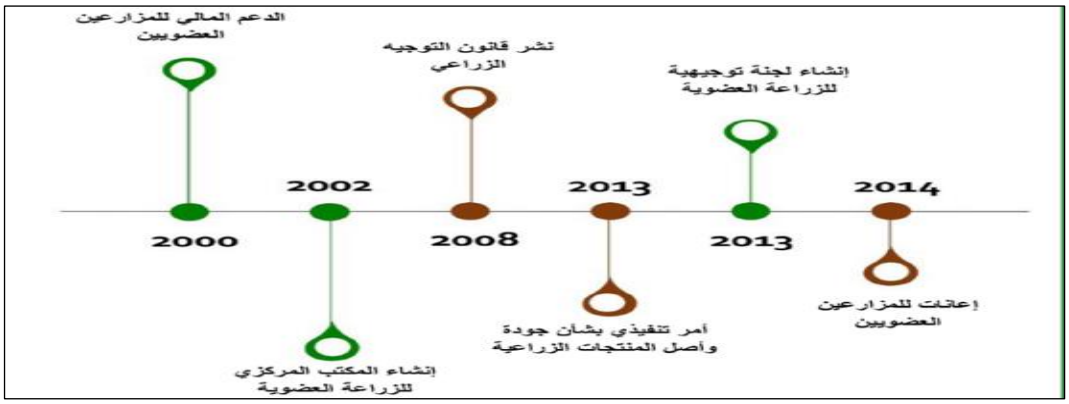

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 2020.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، 2020، ص 17.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 16.

فالزراعة الجزائرية مطرية في معظم مساحاتها وقليلة الاستهلاك للمواد الكيمياوية سواء كانت للتخصيب أو لحماية الزراعات لكن يبقى الإنتاج العضوي محدودا في الجزائر، فقد بلغت المساحة الزراعية العضوية في الجزائر قيمة 772 هكتار أي ما يعادل 0,002% من إجمالي المساحة العضوية العالمية. رغم ذلك فقد منح اهتمام خاص لهذا النوع من الإنتاج فقد انطلقت برامج عديدة منها:[1]

- برنامج المعهد التقني للمحاصيل الكبرى: انطلق البرنامج مع 8 مزارعين بمساحة 17 هكتار تشمل عدة أصناف (حبوب وحبوب جافة)؛
- برنامج الديوان الوطني لتسويق الكروم والخمور: قدرت المساحة الإجمالية للإنتاج العضوي 1.400 هكتار بالإضافة إلى 430 هكتار من الحبوب؛
- وجود عدد من منتجي الخضر مهتمين بهذا النمط من الزراعة وأن الشركة الدولية للمراقبة والتصديق ECOCERT تقوم بتنقيبات في الجنوب (بسكرة، ورقلة) لإنتاج تمور عضوية موجهة للتصدير.

وعليه فان الزراعة العضوية في الجزائر تعد مجالا واعدا خاصة في ظل الإمكانيات المتاحة، إذ يرى المختصون في هذا المجال ضرورة تطوير هذا النوع من الإنتاج الزراعي من خلال تعزيز الوعي بأهميته للبيئة والصحة، ودعم الأطر القانونية المنظمة له نتيجة زيادة الطلب العالمي على منتجاته خاصة بعد جائحة كورونا، فبالنظر إلى توجه العديد من دول العالم لتهيئة مساحات فلاحية على مدى أربع سنوات الماضية لتكون جاهزة لاستقطاب الزراعات العضوية، فمن الأهمية التفكير في حصول الجزائر على حصة من هذه السوق الدولية الهامة ففي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة اعتماد المنتجات البيولوجية ببرنامج الدعم والتنويع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال الممول من طرف الجزائر والاتحاد الأوربي أن تثمين الزراعة العضوية بالجزائر يبدأ من مرافقة الفلاح، مشيرة إلى أن الجزائر تنتج زراعات عضوية غير مثمنة بعد ولم يتم إحصاؤها كما أن الفلاح في حد ذاته قد ينتج منتجات عضوية دون أن يدرك تصنيف منتجاته كمواد عضوية، وهو ما يتطلب مساعدته على هذا النوع من الزراعات خاصة وأن هذا النوع من المنتجات مطلوب بكثرة في السوق الدولية، لا سيما بعد تفشي وباء كورونا ما دفع المستهلكين حول العالم للتوجه نحو منتجات عضوية نظيفة.[2] يتطلب هذا النوع من الزراعات تجهيز مساحات فلاحية لتكون خالية من المواد الكيميائية لمدة بين 1 إلى 3 سنوات إنجاز تحاليل مخبرية للتأكد

[1] توفيق تمار، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **الزراعة العضوية بالجزائر: مجال واعد يحتاج إلى الاهتمام والتطوير**، 2022، متوفر على الرابط https://www.aps.dz/ar/economie/124016-2022-04-02-14-24-12، تاريخ الاطلاع: 2022/12/7، على الساعة: 13:40.

من صلاحية الأرض لهذا النوع من المنتجات مع دعمها بأسمدة طبيعية مناسبة، وتقوم معاهد مختصة في الجزائر بهذه المهمة لكن نشاطها ما زال محدودا في ظل نقص الإقبال من طرف المستثمرين على هذا النوع من الزراعات، ومن جهة أخرى فالمنتجات العضوية المصدرة من طرف الجزائر قليلة جدا وهو ما يتطلب العمل على تعزيز الإنتاج وتطوير عمليات التصدير لا سيما أن النوعية جيدة ومطلوبة في الخارج.

ثانيا: اعتماد أسلوب الزراعة المحافظة على الموارد (الزراعة الحافظة) قبل الثمانينات كانت زراعة المحاصيل تنطوي على حراثة التربة عدة مرات مع أنواع مختلفة من المعدات هذه الممارسات هي الحراثة التقليدية، وكانت تستخدم لمكافحة الحشائش وتهيئة التربة لزراعة المحاصيل لكن برزت مشكلة أن سطح التربة يبقى خاليا ما ينتج عنه الانجراف، وفقدان الرطوبة (خاصة وأن التربة السطحية التي يبلغ عمقها 10 – 25 سم تحتوي على عناصر مغذية ومواد عضوية لازمة)، لذا فدون التربة السطحية ينخفض الإنتاج وهو ما دفع إلى اعتماد الزراعة المحافظة على الموارد، والتي تم تعريفها من طرف منظمة الزراعة والأغذية أنها " نظام زراعي يمكنه تجديد الأراضي المتدهورة وتشجيع الحد الأدنى من اضطرابات التربة (عدم الحرث) والحفاظ على غطاء دائم للتربة، وتنويع الأنواع النباتية كما يعزز التنوع البيولوجي والعمليات البيولوجية الطبيعية فوق وتحت سطح الأرض، مما يساهم في زيادة نجاعة استخدام المياه والمغذيات وتحسين إنتاج المحاصيل واستدامتها.[1]"، كما عرفت على أنها " عدد من العمليات الزراعية التي تطبق على التربة الزراعية وحمايتها من عمليات التدهور، والانجراف، والتعرية والتي تعتمد على الزراعة المباشرة بدون حرث وذلك بزراعة البذور بصورة مباشرة في التربة، وتقليل الحراثات وتأسيس غطاء محصولي دائم من بقايا المحاصيل من النباتات التلقائية التجدد".[2] في حين تم تعريف الزراعة المحافظة على الموارد أنها " زراعة المحاصيل في تربة غير محضرة مسبقا من خلال فتح شق ضيق على شكل خندق أو شريط بعرض وعمق كافيين فقط لوضع وتغطية البذور المزروعة بشكل ملائم، حيث أن التربة تبقى مغطاة ببقايا المحصول السابق سواء من بقايا نباتية ميتة أو محاصيل التغطية الخضراء، وتترك بقايا المحصول السابق فوق سطح التربة كما هي حتى بعد الزراعة".[3] وتعرف أيضا على أنها " نهج لإدارة النظم الايكولوجية الزراعية وتحسين

[1] L'organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, **l'agriculture de conservation**, Rome, Italie, 2022, p 1.

[2] ميساء جدادين، **التحول إلى الزراعة المحافظة في زراعة المحاصيل الحقلية**، المركز الوطني للإرشاد والبحث الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 1.

[3] ايمان مسعود، **الزراعة الحافظة ودورها في النظم البيئية الزراعية**، المحاضرة 10: أساسيات المحاصيل الحقلية وإنتاجها، السنة 2، كلية الهندسة الزراعية، جامعة حماه، سوريا، ص 1.

استدامة الإنتاجية مع تحسين الأمن الغذائي في ظل الحفاظ على قاعدة الموارد والبيئة وتتميز الزراعة الحافظة بثلاث مبادئ هي:

- الحد الأدنى: من الاضطراب الميكانيكي للتربة (عدم الحرث)، أي عدم الحراثة والبذر المباشر ووضع الأسمدة مباشرة على التربة ما يسهم في المحافظة على المواد العضوية للتربة؛
- الغطاء العضوي الدائم للتربة: (30%على الأقل) ببقايا المحاصيل أو محاصيل الغطاء إن الحفاظ على طبقة واقية من الغطاء النباتي على سطح التربة يقضي على الحشائش وتحمي التربة من تأثير أنماط الطقس القاسية ويساعد على الحفاظ على رطوبة التربة ويمنع انضغاطها؛
- تعدد الأنواع: من خلال سلاسل المحاصيل المتنوعة والمجموعات التي تشمل على الأقل ثلاث أنواع مختلفة من المحاصيل، يعزز تناوب المحاصيل المصمم جيدا بنية التربة الجيدة ويعز مجموعة متنوعة من نباتات وحيوانات التربة التي تساهم في دورة المغذيات وتحسين تغذية النباتات مع منع الآفات والأمراض.[1]

وعليه فالزراعة المحافظة على الموارد هي نمط أو أسلوب زراعي يهدف إلى تحسين مكونات التربة وتركيبها، وحمايتها باعتماد أساليب زراعية حديثة، عن طريق الزراعة دون حرث مباشرة في التربة، والمحافظة على غطاء التربة الطبيعي المعتمد على بقايا النباتات الموجودة.

1. **تطور الزراعة المحافظة على الموارد في العالم:** شهدت مساحة الأراضي الزراعية الحافظة في العالم انتشارا خلال السنوات الماضية، فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي طبقت هذا النوع من الزراعة حوالي 125 مليون هكتار حسب منظمة الزراعة والأغذية الفاو سنة 2013، إذ ازداد تطبيق هذه التقانة ب 60 ضعفا منذ 1988 في أمريكا اللاتينية وذلك من 670 ألف هكتار إلى 40,6 مليون هكتار سنة 2007، مقابل زيادة ستة أضعاف في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا.[2] كما وأن 45% من إجمالي المساحة العالمية من الزراعة الحافظة تتركز بأمريكا الجنوبية، تليها أمريكا الشمالية بنسبة 32%، و14% لأستراليا ونيوزلندا، و9% المتبقية لباقي دول العالم بما فيها إفريقيا، آسيا وأوروبا وتتمثل أكبر الدول التي تعتمد هذا النمط من الزراعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، والبرازيل، وذلك بمساحة قدرت ب 27، 25,6، 25,5 مليون هكتار على التوالي، تليها أستراليا وكندا بواقع 17، 13,5 مليون هكتار، فهذا النوع من الزراعة كان

[1] انظر:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الزراعة الحافظة**، روما، إيطاليا، 2022، ص 3.
- Theodor Friedrich & others, **overview of the global spread of conservation agriculture**, field actions science reports, open edition journals, special issue 6, 2012, p 2.

[2] Theodor Friedrich & others, op, cit, p4.

أسرع انتشارا في أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل والأرجنتين أين يتم اعتماد 60 % من الأراضي الزراعية على الزراعة الحافظة مع وجود دول أخرى بها مساحا واسعة تطبق الزراعة الحافظة كأمريكا، أستراليا بالإضافة إلى دول من جنوب شرق آسيا وبعض دول أوروبا وإفريقيا.

2. **الزراعة المحافظة على الموارد بالدول العربية:** طبق نظام الزراعة المحافظة على الموارد في الدول العربية في كل من سوريا، تونس، السودان، المغرب، الأردن، العراق ولبنان أين تعمل بعض المراكز والمنظمات على التوسع لنشرها في هذه الدول مثل منظمة الزراعة والأغذية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة ACSAD، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA ، والمنظمة العربية لتنمية الزراعية ،الوكالة الألمانية للتعاون الفنيGTZ والمركز الأسترالي للبحوث الزراعية الدوليةACIAR ، وقد تم تبني هذا النمط في السودان لتتبعه بعد ذلك الدول العربية الأخرى بعد نجاحه رغم أن المساحات المستغلة في هذه الزراعات كانت ضئيلة نوعا ما[1] كما أن هناك عدد قليل من الدول العربية التي تعتمد هذا النمط من الزراعة رغم أهميتها في المحافظة على الموارد الأرضية والمائية وتحسين الإنتاجية.

3. **الزراعة المحافظة على الموارد في الجزائر:** في إطار التوجه نحو اعتماد الزراعة المحافظة على الموارد انضمت الجزائر إلى مشروع "الزراعة الحافظة في دول البحر الأبيض المتوسط CAMA"، وهو مشروع مدته ثلاث سنوات بتمويل من الاتحاد الأوربي مدعوم من قبل برنامج Horizon 2020 للبحث والابتكار التابع للاتحاد الأوربي، والذي يهدف إلى: تحديد العوائق الرئيسية التي تمنع تبني الزراعة المحافظة على الموارد من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة في دول البحر الأبيض المتوسط، والتغلب عليها من خلال نهج البحث التشاركي القائم على استخدام التجارب الميدانية، ودراسات الحالات التجريبية، في العديد من الظروف وتطوير برنامج واسع النطاق للنشر والتدريب، ويشمل هذا المشروع 8 دول هي: تونس، الجزائر، المغرب، فرنسا إسبانيا، اليونان، إيطاليا، البرتغال[2]. وكانت الأهداف المحددة كما يلي:

- تحديد العوائق الاجتماعية والاقتصادية والزراعية الرئيسية أمام تنفيذ الزراعة المحافظة على الموارد من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة في دول البحر الأبيض المتوسط؛

---

[1] فوزي عبد الباقي طاهر، **الامن الغذائي والزراعة الحافظة للموارد الطبيعية**، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، جامع طرابلس، ليبيا، المجلد 25، العدد 3، 2020، ص 20.

[2] المناهج التشاركية القائمة على البحث لاعتماد الزراعة الحافظة على الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2022، متاح على الرابط: **https://www.camamed.eu/ar/work_packageS**، تاريخ الاطلاع: 2022/12/8، على الساعة: 11:22.

- إنشاء شبكة من تجارب الزراعة المحافظة على الموارد، ومجموعات المزارعين اللذين يتبنون هذا النهج من الزراعة؛
- تحسين الدورة الزراعية القائمة على البقوليات في أنظمة الزراعة البعلية، القائمة على الزراعة المحافظة على الموارد من خلال البحوث التشاركية مع المزارعين، تهدف إلى تحسين مردود البقوليات والمرونة والبحوث في إدارة المحاصيل / المخلفات؛
- تحديد آثار تطبيق الزراعة المحافظة على الموارد، وتطوير ابتكارات زراعية لزيادة خصوبة التربة والحالة المادية للتربة وفعالية استخدام النيتروجين والمياه وتقليل تعرية التربة؛
- نشر مفهوم وتقنيات الزراعة المحافظة على الموارد في بلدان البحر الأبيض المتوسط وتكييفها مع الظروف المناخية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها؛
- زيادة معرفة التقنيين والمستشارين والمزارعين من أجل تبني أفضل للزراعة المحافظة على الموارد مع تنظيم دورتين تدريبيتين ومشاركتهم في أنشطة البحث.

وبشكل عام فإن الاتجاه نحو ممارسة الزراعة المحافظة على الموارد قائم في بلدان قليلة في الوطن العربي،[1] حيث لم تصل تقنيات الزراعة الحافظة إلى معظم المزارعين والمعلومات الزراعية حول استجابة النبات والتربة لهذا النمط مازالت محدودة لذا بات من الضروري دعوة مؤسسات البحث الزراعي والمؤسسات التعليمية الزراعية لتوسيع دائرة أنشطتها باتجاه تنفيذ بحوث خاصة بتطبيق هذا النوع من الزراعة تحت ظروف البيئات المحلية، مع تفعيل دور الإرشاد الزراعي لتسهيل عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى أكبر عدد من المهتمين بهذا النظام، وذلك في ظل الفوائد المحصلة من هذه التقنية كما ولابد من الاستفادة من مبادرات المنظمات الدولية الساعية لتطوير هذا النمط حيث تُشجع الفاو اعتماد مبادئ الزراعة المحافظة على الموارد التي يمكن تطبيقها عالميا في جميع المناطق الزراعية وأنظمة المحاصيل، من خلال:[2]

- تصميم وصياغة وتخطيط استراتيجيات وسياسات وطنية توفر حوافز للمزارعين لاعتماد الزراعة المحافظة على الموارد؛
- تدريب المزارعين ومقدمي الخدمات والوكلاء الإرشاديين على ممارسات الزراعة المحافظة على الموارد، مع تطوير ونشر مواد تدريبية لرفع الوعي ودمجها في مناهج الجامعات الزراعية والبرامج الحكومية؛

[1] فوزي عبد الباقي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، مرجع سبق ذكره، ص 2.

- زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تنفيذ ممارسات الزراعة الحافظة لدعم أولويات مرتبطة بالأمن الغذائي.

الفرع الثالث: اعتماد أسلوب الزراعة المحمية والزراعة الصحراوية نتيجة العديد من الصعوبات التي تعرفها الزراعة في الحقول المكشوفة كنقص المياه وتذبذبها وتقلبات درجة الحرارة، نقص خصوبة التربة مع انتشار الآفات والأمراض، كان لابد من البحث عن بدائل من شأنها تقليل هذه العوائق وتعظيم الإنتاج، برزت مؤخرا جملة من الأنظمة الإنتاجية الحديثة من بينها الزراعة المحمية والزراعة الصحراوية.

أولا: الزراعة المحمية: تقوم الزراعة المحمية على مبدأ التوفير والتحكم في مختلف الشروط والظروف البيئية اللازمة لنمو النباتات من ماء ورطوبة وهواء وذلك بغض النظر عن الزمان والمكان، وقد عرف هذا النمط الإنتاجي رواجا كبيرا في جميع أنحاء العالم لا سيما في إنتاج الخضر.[1] وتعرف **الزراعة المحمية** على أنها " أسلوب لتحسين الظروف المناخية وجعلها أكثر ملاءمة لنمو النباتات على مدار السنة، كما تعمل على زيادة الإنتاج وتحسين جودته وتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة والعمل على توفير بعض المحاصيل طول العام".[2] كما تعرف على أنها " استراتيجية محصولية يتأثر فيها نمو النباتات وتطوره بمناخ محلي منظم ومع تطور الزراعة تم استخدام العديد من تقنيات الزراعة المحمية على نطاق واسع، وتعتبر البيوت الزجاجية والبيوت البلاستيكية من بين هذه التقنيات، فهي يمكن أن تكون عبارة عن مبنى مؤطر، أو قابل للنفخ مبطن بمادة شفافة أو شبه شفافة مما يسمح للمحاصيل بالنمو حتى النضج في ظروف يتم التحكم فيها جزئيا على الأقل".[3] في حين تعرف الزراعة المحمية أنها " هي طريقة مبتكرة لنمو المحاصيل الموسمية وغير الموسمية في بيئة خاضعة للرقابة حيث تتمتع المحاصيل بإمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاجية واستخدام الأراضي بكفاءة وتعزيز الصادرات".[4]

وعليه فإن الزراعة المحمية هي عملية زراعة المحاصيل في بيئة خاضعة للرقابة حيث درجة الحرارة والرطوبة والضوء وعوامل أخرى يمكن تنظيمها حسب متطلبات المحصول، فهي ممارسة زراعة المحاصيل في بيئة محمية

---

[1] محمد هبول وآخرون، **أثر استخدام البيوت المحمية على إنتاجية فرع الخضر بولاية ميلة دراسة فترة (2000-2018)**، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019، ص 1.

[2] إلهام عبد المعطي عباس، **حنان فتحي عبد الحميد، تحليل اقتصادي للزراعة المحمية في مصر**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد 11، 2019، ص 1.

[3] Kheti Gaadi, **What's protected cultivation**? Available at: https://khetiGaadi.com/blog/what-is-protected-cultivation/, seen at: 10/12/2022, on: 13:25.

[4] Pachigappan Pankash & others, **protected cultivation of horticultural corps as a livelihood opportunity in western India:** an economic assessment, sustainability (MDPI), N°14, 2022, p 1.

من العناصر الخارجية، الرياح، الأمطار والآفات، وتمارس في البيوت الزجاجية، أو الأنفاق وغيرها من الهياكل المغلقة التي تسمح بتحكم أفضل في ظروف الزراعة.

1. **الزراعة المحمية حول العالم:** انتشرت الزراعة المحمية على نطاق واسع حول العالم حيث يقدر إجمالي مساحة الخضراوات المزروعة ضمن البيوت المحمية في العالم ما يفوق 450 ألف هكتار وتوزيعها كالتالي: آسيا: 225 ألف هكتار، أوروبا: 174 ألف هكتار، إفريقيا: 137 ألف هكتار، أمريكا الجنوبية: 13 ألف هكتار، أمريكا الشمالية: 17,2 ألف هكتار.

أما الدول العربية فقد بدأ الاهتمام بالزراعة المحمية في الستينات لزيادة إنتاجية المحاصيل البستانية كما ونوعا لتغطية الاحتياجات الوطنية والتصدير، وتواصل الاهتمام خلال السبعينات في دول مثل تونس، الجزائر سوريا، مصر والأردن ليتوسع هذا النمط من الزراعة في دول أخرى خلال الثمانينات كالسعودية، قطر، الكويت ليبيا والإمارات.[1] وقدر حجم السوق التجاري العالمي للزراعة المحمية داخل البيوت البلاستيكية بنحو 29,6 مليار دولار سنة 2020، ويتوقع أن يصل إلى 50,6 مليار دولار سنة 2025،[2] وهذا النمو راجع إلى زيادة الطلب على الغذاء بسبب زيادة النمو السكاني، كما سيوفر التطور التكنولوجي وزيادة الاعتماد على طرق الزراعة الرقمية المختلفة فرصا لنمو هذا القطاع حيث يجري العديد من الباحثين من مختلف دول العالم دراسات علمية وأبحاث زراعية لتقليل التكلفة وزيادة الإنتاج داخل البيوت البلاستيكية.

2. **تجارب العالمية الناجحة في تبني الزراعة المحمية** وتمثلت فيما يلي:

- **الزراعة المحمية في العراق:** نتيجة لقلة الموارد المائية المتاحة وتراجع نوعية التربة مع ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي وصعوبة توفرها أصبح العراق يواجه تحديا كبيرا في توفير الأمن الغذائي كما تعد الخضراوات من المكونات الرئيسية للغذاء العراقي، كذلك الظروف الجوية الباردة خلال الشتاء وعدم ملاءمة المناخ لإنتاج محاصيل الخضر كافة وبالأخص محاصيل الخضر الصيفية، فقد تم التوجه إلى إنتاج محاصيل الخضر باعتماد الزراعة المحمية باستخدام الأنفاق والبيوت البلاستيكية،[3] حيث أُدخلت تقنية الزراعة المحمية

[1] عائشة غدامسي وعبد الرحمان ولاد زاوي، **واقع الزراعة المحمية في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 27، 2018، ص 287.

[2] محمد سناجلة، **البيوت البلاستيكية الذكية ثورة قادمة في الزراعة الرقمية**، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 14:30.

[3] بيان عبد الجبار رضا السعدي وعماد جاسم جلاب النائلي، **الحاجات التدريبية لمزارعي الخضر المحمية في قضاء الديوانية وعلاقتها ببعض العوامل**، مجلة القادسية للعلوم الزراعية، المجلد 4، العدد 1، 2014، ص 63.

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي عن طريق وزارة الزراعة في محاولة منها لزيادة الإنتاج الزراعي. وقد ارتفعت المساحة الكلية المغطاة المخصصة لاستخدام الزراعة المحمية بسبب الطلب المستمر خاصة في شكل بيوت زجاجية.

ثم بعد ذلك شهد البلد توسعا بمرور الوقت نتيجة لنمو السكان وارتفاع الوعي الصحي للمواطنين،[1] وقد انتشرت زراعة الأنفاق والبيوت البلاستيكية في عدد من محافظات العراق، لزراعة محاصيل الخيار، والباذنجان، والفلفل، والباميا، وقد سمحت هذه الطريقة بإنتاج الخضر في مواسم غير مواسمها للمستهلكين طيلة أيام السنة وبأسعار مناسبة دون الحاجة إلى استيرادها من الخارج.[2] وقد أولت وزارة الزراعة أهمية خاصة لإنتاج محاصيل الخضر داخل البيوت البلاستيكية إذ قامت بتشجيع انتشارها واستغلالها من قبل القطاع الخاص عن طريق القروض الزراعية وبدون فوائد من خلال المبادرة الزراعية كذلك قيام وزارة الزراعة بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز المزارعين بالبيوت البلاستيكية في شكل منحة من أجل تشجيع وانتشار هذا النمط من الزراعة وزيادة الإنتاج من هذه المحاصيل وتوفيرها على مدار السنة.[3]

- **الزراعة المحمية في الصين:** لقد بدأ اعتماد الصين على الزراعة المحمية منذ ثمانينات القرن الماضي وذلك كان نتيجة ارتفاع الدخل والزيادة الكبيرة في الطلب التي شهدتها الصين على منتجات الخضر والفواكه، وأنشأت البيوت المحمية لأول مرة من طرف مزارعي شمال الصين وتميزت هذه البيوت المحمية بجدران بسيطة من الطين، الإطار من الخيزران، السطح من البلاستيك وحصيرة من القش يتم استعمالها في الليالي الباردة، تم بناء البيت بشكل يسمح بجمع أكبر قدر ممكن من أشعة الشمس،[4] وقد تضاعفت مساحة الأراضي المخصصة للبيوت البلاستيكية بما يقارب 100 مرة، في حين قدرت البيوت الزجاجية بنسبة 1% من إجمالي المساحة المغطاة وهذا بسبب تكلفتها المرتفعة، خاصة و أن البيوت البلاستيكية أقل تكلفة وسهلة التشييد وتعتمد على المعدات المتوفرة محليا، وتستفيد من سياسات دعم على عدَّة مستويات من الحكومة الصينية فقد قامت الحكومة بوضع نظام قروض يسمى "القروض المصغرة" والذي يمنح للمزارعين المبالغ المالية الضرورية للانطلاق في مشاريع البيوت البلاستيكية، وهو ما أدى إلى انتشار اعتماد البيوت البلاستيكية في كل المناطق

[1] عائشة غدامسي، مرجع سبق ذكره، 288.

[2] رباب جبار صبر، **التحليل المكاني للزراعة المحمية في محافظة بغداد**، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 3، 2016، ص 1118.

[3] عائشة غدامسي، مرجع نفسه.

[4] Honglin Wang & others**, social learning and parameter uncertainty in irreversible investments: Evidence from greenhouse adoption in northern China**, China Economic Review, N° 27, 2013, p108.

بحلول 2008، مما أدى بصورة عامة إلى تحسين نوعية الحياة في الصين من خلال توفير خضراوات خارج موسمها ذات جودة عالية وأكثر أمانا للمستهلكين خاصة الذين يعيشون في المناطق الباردة والجافة.[1] إن هذا النوع من الزراعة لم يغير فقط نمط الاستهلاك الغذائي لمئات الملايين من المستهلكين بل أصبح أيضا واجهة الزراعة في شمال الصين حيث ساهمت في تحول الصين من مساهم عالمي متواضع إلى دولة رائدة في منتجات البستنة فقد بلغت مساحة البيوت المحمية المخصصة لإنتاج المحاصيل البستانية 2,5 مليون هكتار، وتمثلت المنتجات الرئيسية في الطماطم، الخيار، الباذنجان، والفلفل، والتي تُزرع ضمن البيوت البلاستيكية.[2] ليحقق إنتاج الخضار في البيوت المحمية حوالي 60 مليار دولار وحوالي 40 مليون وظيفة في المناطق الريفية للصين.[3]

- **إمكانيات الزراعة المحمية في الجزائر:** الزراعة داخل البيوت البلاستيكية أو ما يعرف بالمحمية تقنية هامة لما لها من إيجابيات بيئية واقتصادية على المنتج الزراعي، وهذا النشاط يعرف بأنه عملية إنتاج محاصيل ونباتات في منشآت خاصة مثل البيوت والأنفاق بهدف حمايتها، والحفاظ عليها بمعزل عن الظروف الجوية والبيئية غير المناسبة الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج العديد من المحاصيل في غير موسمها من خلال توفير الظروف الملائمة لنموها، فاعتماد الزراعة المحمية من شأنه ضمان المنتوج خاصة مع الظروف الطبيعية غير الملائمة، حيث تمكن من تقليل خسائر الاضطرابات الجوية ناهيك عن توفير المنتوج طيلة أيام السنة نظرا لطبيعة المنتوج الجزائري الذي يتسم بالموسمية وينتج على حساب الفصول،[4] وقد باتت هذه الأخيرة تستقطب الفلاحين لأجل توفير الغلة طيلة السنة، خاصة مع نجاح التجارب الأولى التي كانت نتائجها مرضية كما أثبتت نجاعتها في مختلف المستثمرات الفلاحية من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، حيث أصبح يعول على هذه التقنية للنهوض بالقطاع وتوفير احتياجات السوق الوطنية.

ثانيا: اعتماد الزراعة الصحراوية تعتبر الزراعة الصحراوية من بين الزراعات التي يتم اعتمادها من أجل تطوير الإنتاج الزراعي في الدول ذات الأراضي الصحراوية، وهي تشير إلى ممارسة زراعة المحاصيل وتربية الماشية

---

[1] عائشة غدامسي، **الزراعة المحمية في الجزائر الواقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2021/2020، ص 48.

[2] Naved Sabir and Balraj Singh, **Protected Cultivation of Vegetables in Global Arena: A Review**, Indian Journal of Agricultural Sciences 83, N°2, 2013, p4.

[3] Honglin Wang & others, op, cit, p4.

[4] أم كلثوم جبلون، **الزراعة المحمية في الجزائر ضامن النهوض بالصناعة التحويلية**، متوفر على الرابط: https://www.Almostathmir.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 09:24.

في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ذات الأمطار والموارد المائية المحدودة، ويتطلب هذا النوع من الزراعة تقنيات وأساليب خاصة تمكن من التغلب على تحديات ارتفاع الحرارة، انخفاض الرطوبة والتربة الرملية.

تعتبر الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي تمتلك مساحات صحراوية شاسعة تقدر ب 80% من المساحة الإجمالية واستغلالها في الإنتاج الزراعي، سيحقق وفرات الحجم ويساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي انخفاض سعر المنتجات الزراعية الجزائرية لتكسب بذلك ميزة على أساس السعر في الأسواق الدولية،[1] وتتيح الظروف المناخية الزراعية في مناطق الأطلس الصحراوي والصحراء السفلى (بسكرة، الوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) الفرصة لتطوير شعب الإنتاج غير الموسمية، أين يمكن لهذه الشعب أن تعزز مصادر التزوُد بالخضراوات وخاصة البطاطس، ومن بين المؤشرات الرئيسية التي تبين أهمية الصحراء في الاقتصاد الزراعي الوطني:

1. الموارد الطبيعية:

- تبلغ المساحة القابلة للاستصلاح حوالي 1,4 مليون هكتار؛
- تقدر الإمكانيات القابلة للاستغلال الخاصة بالموارد المائية بنحو 6,1 مليار متر مكعب بحلول 2050؛
- الطاقة الشمسية بقدرة 9 تيراواط ساعة/السنة، الرياح بقدرة 35 تيراواط ساعة/ السنة.

تسمح هذه الإمكانيات الطبيعية مع توحيد المناطق الإنتاجية الحالية بإنشاء مناطق جديدة تسمح على المدى المتوسط بزيادة الإنتاج بنسبة 30% (الخضراوات، الحبوب) مقارنة بالسنوات الأخيرة.

2. **الأنشطة الفلاحية في الصحراء:** توسعت المساحة الفلاحية المروية في الصحراء بأكثر من 106 ألف هكتار لتبلغ حاليا 35,9 ألف هكتار وهو ما يمثل 30% من إجمالي المساحة المروية وطنيا، وأهم الأنشطة هي:

- زراعة النخيل: تعتمد على زراعة نخيل التمر (حوالي 1.000 صنف)، نتيجة قدرتها على التكيف مع الظروف المناخية الصعبة وتقدر ثروة شعبة النخيل بحوالي 167 ألف هكتار ما يعادل إنتاج 10,3 مليون قنطار يتصدرها صنف دقلة نور ب 53%؛
- على الرغم من قساوة مناخ الصحراء إلا أن زراعة الحبوب تشغل أكثر من 82 ألف هكتار، ومن المحاصيل الأخرى التي شهدت نمو في الصحراء محاصيل الخضراوات بحوالي 93 ألف هكتار منها 41% لإنتاج

[1] بلقاسم ساهي، **البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 18/83**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، العدد 4، 2020، ص 2.

البطاطس، في حين تحتل زراعة الأشجار المثمرة مساحة 21 ألف هكتار يتصدرها الزيتون بمساحة 10,8 ألف هكتار ثم المشمش والرمان.[1]

إن الثورة التكنولوجية التي تشهدها مختلف المجالات بما فيها القطاع الزراعي وفي ظل الطلب المتزايد على الغذاء، والتغيرات التي يشهدها المناخ، تم القيام بالزراعة الجائرة والمتكررة للتربة ما نتج عنه تفكك تركيبها الفيزيائي، ضعف مخزونها العضوي ما أدى إلى تدهور الكثير منها، وخروج مساحات كبيرة على المستوى العالمي من الاستثمار الزراعي، وهو ما تطلب البحث وإيجاد بدائل جديدة تساهم في الحفاظ على الموارد الأرضية والمائية، وزيادة الإنتاجية في ظل المتغيرات الحاصلة مع تنويع الإنتاج الزراعي والأخذ في الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من الجزائر، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مع الاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: دمج تطبيقات الزراعة الذكية في المجال الزراعي

إن نجاح القطاع الزراعي أصبح مرهونا بمدى امتلاك الدول للتكنولوجيا والقدرة على توظيفها، وتساهم تقنيات الزراعة الحديثة في تحسين الإنتاج الزراعي واختصار الوقت والجهد، ما ينعكس إيجابا على القطاع الزراعي وتحسين مساهمته في تطوير الصادرات، مع ملاحظة الفرق بينها وبين الطريقة التقليدية وفيما يلي عرض لبعض التقنيات المستخدمة في الزراعة.

الفرع الأول: تقنيات الزراعة الذكية تتعدد وتختلف التقنيات المستخدمة في المجال الزراعي والتي من بينها

1. **استخدام الطائرات دون طيار:** يمكن للطائرات دون طيار تجديد القطاع الزراعي باستخدام التكنولوجيا وهناك ستة سبل لاستخدامها[2] والتي تتمثل في **تحليل التربة والحقول** يمكن للطائرات دون طيار القيام بدور هام في التخطيط لزرع البذور عبر رسم الخرائط الدقيقة ثلاثية الأبعاد لتحليلات التربة الأولية وجمع البيانات لإدارة عملية الري، كما تقوم **بالزراعة** فقد صممت شركات أنظمة للزراعة بالطائرات دون طيار تخفض تكلفة الزراعة ب 85% أين تطلق هذه الأنظمة كريات تضم البذور والمواد المغذية في التربة لتقدم جميع المغذيات التي تحتاجها المحاصيل، بالإضافة إلى **رش المحاصيل** فيمكن للطائرات دون طيار أن تقوم بمسح الأراضي والرش في آن واحد لتقدم تغطية متساوية وهي ترش المحاصيل أسرع خمس مرات من الآلات التقليدية، مع

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **تنمية الزراعة الصحراوية**، متوفر على الرابط: https://madr.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 13:12.

[2] Matthiew de clercq & others, **Agriculture4.0: the future of farming technology**, world government summit, 2018, p 16.

مراقبة المحاصيل تشكل المراقبة غير الفعالة للمحاصيل عقبة كبيرة لكن يمكن للصور الملتقطة على فترات زمنية منتظمة بواسطة هذه الطائرات أن تبين تطور المحاصيل وتكشف عن أي خلل في الإنتاج لتسمح بإدارة أفضل، **الري** يمكن للطائرات دون طيار المزودة بأجهزة استشعار أن تحدد الأجزاء الجافة من الحقل أو تلك التي تحتاج إلى تحسين الري، كما تقوم **بتقييم صحة المحاصيل** يمكن لفحص المحاصيل بالضوء المرئي والقريب من الأشعة تحت الحمراء عبر الأجهزة المحمولة على الطائرات دون طيار أن يساعد على تتبع التغيرات في النباتات ومؤشرات صحتها وتنبيه المزارعين إلى وجود أي أمراض.

- **تطور سوق الطائرات دون طيار:** من المتوقع أن ينمو سوق الطائرات بدون طيار الزراعية من 1,2 مليار دولار في عام 2019 إلى 4,8 مليار دولار في عام 2024، في حين من المتوقع أن يصل سوق الروبوتات والطائرات بدون طيار الزراعية إلى 23 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028، تعد تقنيات الطائرات بدون طيار الحالية أكثر فعالية في مراقبة أنماط الحقول الكبيرة، الطائرات بدون طيار الزراعية قادرة الآن على توفير المياه والأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات، وحتى تصوير والتقاط الصور وإنشاء خرائط في الوقت الحقيقي للنباتات والحقول لمساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات الإدارة، يعد تحسين الذكاء الاصطناعي (AI) في الطائرات بدون طيار أمرًا مهمًا لتكون قادرة على جعلها أكثر فائدة لصغار المزارعين في الدول النامية.[1]

2. **الروبوتات الزراعية:** يجب أتمتة أي عمل أساسي متكرر يوفر وقت المزارع ويمكن تشغيله آليًا فاستخدم الروبوتات في الأنشطة الزراعية مثل قطف الفاكهة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مكاسب في الإنتاجية مع عدم القدرة على التعب وجودة العمل وتوفير التكاليف على المدى الطويل، وتعمل شركات الذكاء الاصطناعي على تطوير روبوتات يمكنها أداء مهام متعددة في مجال الزراعة، أين يتم تدريب هذه الأخيرة على مكافحة الأعشاب الضارة، حصاد المحاصيل بوتيرة أسرع، ومثال ذلك تم تطوير روبوتات لقطف التفاح يستخدم رؤية الحاسوب لاكتشاف التفاح وقطفه بنفس دقة الإنسان، وقامت شركة Harvest Croo Robotics بتطوير روبوتات للمساعدة في قطف الفراولة وتعبئتها وهو قادر على حصاد 3,2 هكتار يوميا ما يسهم في زيادة الإنتاجية.[2] بالإضافة على الاعتماد على **الجرارات ذاتية القيادة** هذه التقنية التي تعمل دون الحاجة إلى يد

[1] Dharmaraj, **Artificiel intelligence in agriculture**, 2021, avalable at : https://medium.com/@draj0718/artificial-intelligence-in-agriculture-78800b4a26, seen at : 13/12/2022, on : 14 :20.

[2] ميريانا ستانكوفيتش وآخرون، **اتجاهات التكنولوجيا الناشئة: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية 4.0**، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، سويسرا، 2021، ص 31.

عاملة فالجرارات ذاتية القيادة تقوم بكل العمل الزراعي بداية من حرث الأرض وصولا إلى الحصاد كما لا توجد مخاوف تتعلق بالسلامة العامة والأمان في هذه التكنولوجيا الزراعية الحديثة، نظرا لعدم وجود أشخاص أو مركبات أخرى يمكن أن تصطدم بها، كما تعد **أنظمة القيادة الكهربائية** خطوة جديدة نحو التطور في مجال التكنولوجيا الزراعية وذلك عن طريق اختراع أنظمة القيادة الكهربائية التي تقوم على جعل المركبات الزراعية، وآلات الرش وغيرها من المركبات تُولّد الطاقة لتشغيل الأدوات المساعدة والملحقات.[1]

3. **أنترنيت الأشياء:** يعد أحد أكثر أساليب التكنولوجيا المتطورة في الزراعة ويشهد رواجا كبيرا في السنوات الماضية نظرا لسهولة استخدامه وكفاءته العالية التي تساعد على استدامة العملية الزراعية، والحفاظ على المحاصيل من العوامل التي تؤدي إلى ضياعها كالأمراض والآفات والحشرات، وتعتمد أنترنيت الأشياء على استخدام الأنترنيت للتحكم بالمعدات التكنولوجية المستخدمة في الزراعة كاستخدام أنظمة تتبع الموقع والأقمار الصناعية في مراقبة المساحات الزراعية الكبيرة كما تستخدم لمراقبة الأوضاع الجوية.[2]

فتستخدم **الأقمار الصناعية** في الزراعة لمراقبة المحاصيل عن بعد وهذا يوفر الوقت ومن أهم الأدوار التي تؤديها هذه الأقمار هو التنبؤ بالطقس أين يمكن للمزارع تحديد المواعيد الملائمة للبذر والحصاد، بالإضافة إلى **أجهزة الاستشعار عن بعد** تتيح هذه الأجهزة التي يتم توزيعها في أماكن موزعة بعناية معرفة التباينات المحتملة في الظروف البيئية داخل الحقل لقياس مؤشرات التربة:[3] المحتوى الرطوبي، الحموضة، درجة حرارة التربة والظروف الصحية الملائمة للنمو، كذلك التنبؤ بأنماط الطقس لأيام وأسابيع قادمة، ويتم تجميعها بشكل دوري ضمن نطاق دقيق لتخزين وتحليل واسترجاع البيانات مما يساعد على اتخاذ القرار الأمثل في الوقت المناسب.

---

[1] نادية سوداني وآخرون، **إشكالية تبني الزراعة الذكية في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 22، العدد 1، 2022، ص 458.

[2] وليد علي، **التكنولوجيا الزراعية في العالم والشرق الأوسط، 2021**، متاح على الرابط: https://www.gworld.info/news/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/11، على الساعة: 14:30.

[3] طه الراوي، **دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الزراعة**، 2020، متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/35941، تاريخ الاطلاع: 2022/12/11، 14:20.

الفرع الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الزراعة في جميع أنحاء العالم أصبح موضوع الأتمتة الزراعية أكثر شيوعًا فقد شهد الذكاء الاصطناعي مؤخرًا الكثير من التطبيقات المباشرة في الزراعة، لن تساعد الحلول التي تعمل بالذكاء الاصطناعي المزارعين على إنتاج المزيد بموارد أقل فحسب بل ستزيد أيضًا من جودة المحاصيل وتسريع الوقت الذي تستغرقه المنتجات للوصول إلى السوق،[1] كما أدت التطورات في التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي إلى مزارع أو نماذج زراعية أكثر ذكاءً ذات قدرة عالية على التكيف فالتقاط البيانات وتحليلها يمَكّن المزارع من إعداد مجموعة متنوعة من نقاط البيانات وتتبعها وتحليلها، وبالتالي مساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً، يساعد تحليل البيانات في الوصول إلى مناهج أكثر ذكاءً للمشكلات المطروحة ويساعد في اتخاذ قرارات أفضل، بالإضافة إلى التحليلات التنبئية[2] يحتوي الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الأدوات للتنبؤ بالتغيرات في أنماط الطقس وظروف التربة والإصابة بالآفات أو جودة التربة وتكوينها من أجل تحسين التخطيط وإدارة المزارع تساعد هذه الأدوات المزارعين على الاستفادة من التنبؤات ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مناسبة.

1. تطور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته الزراعية حول العالم في عام 2018 بلغ حجم الذكاء الاصطناعي العالمي في سوق الزراعة 330 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل الذكاء الاصطناعي في الزراعة إلى 1.550 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2025 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 25% خلال الفترة 2019–2025، كما تتوقع أن يصل السوق العالمي للذكاء الاصطناعي في الزراعة إلى 2 مليار دولار بمعدل نمو سنوي مركب قدره 21% بين عامي 2018 و2024.

وتتمثل العوامل الرئيسية التي تدفع نمو الذكاء الاصطناعي في السوق الزراعية في:[3]

- زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي نتيجة لتزايد عدد السكان؛
- توسيع أنظمة إدارة المعلومات واعتماد التقنيات الحديثة المتقدمة لتحسين إنتاجية المحاصيل؛
- زيادة إنتاجية المحاصيل من خلال تكامل تقنيات التعلم؛

---

[1] Ashok Tamhankar, **AI in Agriculture Revolution, 2022**, available at : https://medium.com/@ashoktamhankar/ai-in-agriculture-revolution-952be4457cf , seen at: 13/12/2022, on: 10:03.

[2] **Artificial Intelligence, Role of artificial intelligence in agriculture (The role of AI in agriculture will be critical for our future.), 2021, Available at: https://medium.com/star-gazers/role-of-artificial-intellegence-in-agriculture-70cdf5be2e , seen at: 13/12/2022, on 10:10.**

[3] Dmytro Dvurechensky, **AI in Agriculture: Seven ways to Enhance your Business, 2019**, available at: https://opengeekslab.medium.com/ai-in-agriculture-7-ways-to-enhance-your-business-94499b83e83b, seen at: 13/12/2022, on 10:14.

- المبادرات المتزايدة من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم لدعم تبني التقنيات الزراعية الحديثة.

2. نماذج حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في الزراعة قامت Microsoft باختبار جدوى الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الزراعية بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث المحاصيل للمناطق شبه القاحلة لتطوير تطبيق قائم على الذكاء الاصطناعي لتنبيه المزارعين حول الأوقات المثلى للزراعة، في الهند اختبر المزارعون التطبيق كجزء من تجربة وزادت التجربة من غلة المحاصيل بنسبة 30% تم تحقيق هذا المكسب بدون تكاليف إضافية، فمن خلال زيادة تطبيقات الزراعة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد المستشعرات والتعلم الآلي المزارعين على اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً بشأن عدد من الأنشطة – كل شيء بدءًا من اكتشاف الأمراض والأعشاب الضارة إلى إدارة التربة والمياه – وكلها تهدف إلى تحسين إدارة المحاصيل وتقليل التكلفة والجهد في العملية، كما أصبحت تقدم Microsoft حاليًا خدمات استشارية في مجالات الزراعة والأراضي والأسمدة لـ 175 مزارعًا في ولاية أندرا براديش بالهند تم زيادة متوسط العائد للهكتار بنسبة 30% نتيجة لهذه المبادرة سنة 2021.

الفرع الثالث: تجارب ناجحة للدول العربية في تطبيق تقنيات الزراعة الذكية الدول العربية من الدول التي تسعى إلى تطوير القطاع الزراعي وذلك عن طريق اللجوء إلى اعتماد التقنيات الحديثة في هذا القطاع، وفي هذا الإطار تم عقد المنتدى الإقليمي الأول للزراعة الذكية بالعاصمة السودانية الخرطوم في 2018/09/27 تحت شعار "الزراعة الذكية مستقبل أفضل للزراعة العربية والحفاظ على الموارد الطبيعية" والذي تم فيه التأكيد على أهمية التوجه التقني للزراعة العربية تماشيا والتوجهات العالمية، كما تم التأكيد على أهمية تبني تقانات الزراعة الذكية في الزراعة العربية لكونها من أهم البدائل المطروحة للتغلب على مختلف المعوقات وهو يعتبر أول محاولة نحو تبني هذا النهج وتبادل الخبرات على المستوى العربي والإفريقي في هذا المجال.[1] من أهم التجارب الناجحة في هذا المجال ما يلي:

1. تجربة الإمارات العربية المتحدة في تبني الزراعة الذكية: تعدّ الإمارات أول دولة في المنطقة العربية تتجه إلى الزراعة الذكية بهدف تلبية الاحتياجات وتحقيق الاستدامة في الإنتاج الزراعي، حيث قطعت شوطاً كبيراً في تبني الزراعة الذكية مناخياً كجزء من سياسة التنوع الغذائي والاستخدام الأمثل للموارد وبناء القدرة على التكيّف مع الظروف الجوية الصعبة مثل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة العالية وشح المياه، وقد قطعت

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **احتفالات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بيوم الزراعة العربي تحت شعار الزراعة الذكية مستقبل أفضل للزراعة العربية والحفاظ على الموارد الطبيعية**، يوم 2018/09/27، متاح على الرابط: https://www.aoad.org/news2-oct-2018-1.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/12/14، على الساعة: 11:20.

شوطاً كبيراً في توفير الغذاء بطرق حديثة ومبتكرة تخطت بها العديد من الدول المتقدمة في هذا المجال وحرصت على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مجال الزراعة، وإنتاج المحاصيل بطريقة تمكنت فيها من تطويع الطبيعة في التغلب على نوعية التربة عبر تطبيق تكنولوجيا الغذاء وقد ركّزت الدولة على توظيف التكنولوجيا ودعم الأبحاث العلمية في قطاع الزراعة، وقد أعلنت أبوظبي عن استثمار بقيمة 100 مليون دولار في أربع شركات للتكنولوجيا الزراعية وهي الأولى في برنامج دعم التكنولوجيا الزراعية الأكبر الذي تبلغ قيمته 272 مليون دولار وتشمل:

- مزارع "مدار" وهي شركة محلية مهمتها معالجة تحديات الأمن الغذائي والمائي في المنطقة؛
- "Aerofarms" شركة الزراعة العمودية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية؛
- "RDI " الري بالتنقيط وهي شركة ناشئة تعمل على تطوير نظام ري جديد يجعل من الممكن زراعة النباتات في التربة الرملية؛
- "RNZ " وهي شركة ناشئة تعمل على تطوير الأسمدة لزراعة المزيد من الغذاء بكفاءة أكبر.

تمثل إمارة أبوظبي نموذجاً يحتذى به للمدن الطامحة لتحقيق الاستدامة الزراعية حيث حققت إنجازات مهمة في تنمية القطاع الزراعي وتحويل الصحراء إلى ساحات خضراء ومزارع منتجَة، فخلال العقود الماضية تضاعفت مساحة الأراضي الزراعية 33 مرة، كما عملت على تجارب زراعية نوعية وتبني تقنيات حديثة ذات كفاءة عالية في الزراعة، كاستخدام الأنظمة الذكية والتقنيات الحديثة بالري والتسميد والتحكم بنوعية المياه وخصصت مؤخراً 30 مليون دولار على شكل حوافز مالية لشركات التقنيات الزراعية التي تتطلع إلى تأسيس أعمالها أو تنميتها في الإمارة بهدف تعزيز إمكانات وابتكارات التقنيات الزراعية المحلية[1] وقد اعتمدت:[2]

- **الزراعة العمودية:** لدى الإمارات العربية المتحدة القدرة على أن تلعب دوراً رئيساً في مجال الزراعة العمودية وذلك بسبب مناخها ودعم الحكومة لمثل هذه الابتكارات في مجال التكنولوجيا الزراعية، وهذا يجعلها أكثر الأماكن مثالية لتطبيق مثل هذه التكنولوجيا واختبارها، وتسمح تقنية الزراعة العمودية في الإمارات للمزارعين

[1] حسين ربيع محمد، **مستقبل تقنيات الزراعة الذكية وتوفير الأمن الغذائي عالمياً وعربياً: "تجربة الإمارات العربية"**، 2021/11/21، متوفر على الرابط:
https://omran.org/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%AA%D9%8%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9- تاريخ الاطلاع: 2022/12/12، على الساعة: 14:06.

[2] حسين ربيع محمد، مرجع سابق الذكر.

والشركات بزراعة الخضروات والمنتجات الطازجة وهذا يعنى إنتاج طعام من الصحراء مثل الخس، والذي تستعمله العديد من المطاعم والفنادق في أنحاء الإمارات والآن توجد دراسات وأبحاث حول إنتاج البطاطس بنظام الزراعة العمودية.

- **وادي تكنولوجيا الغذاء:** في مايو 2021 تم إطلاق المرحلة الأولى من مشروع «وادي تكنولوجيا الغذاء» وهدفه مضاعفة إنتاج دبي الغذائي ثلاث مرات، إذ يمثل مدينة عصرية متكاملة تدمج مفاهيم الإدارة المتكاملة للغذاء ضمن أنشطتها وتسعى لاستقطاب العقول المبدعة والشابة لرسم مستقبل الغذاء، وتتمثل رؤية المدينة في أن يصبح هذا المشروع الرائد الأول من نوعه في المنطقة ليكون العلامة التجارية والمرجع الأول لاستدامة نظم إدارة الغذاء على المستويين الإقليمي والعالمي، ويهدف المشروع في مرحلته الأولى إلى توفير مقومات التخطيط الحضري والتطوير العمراني المتكامل، تنوع الأنشطة لإدارة الغذاء بناء على نهج الابتكار، كما يهدف إلى تنمية الإنتاج المحلي من الأغذية ذات القيمة والتنافسية العالية، ويضم المشروع مزارع عمودية ومركزاً للأنظمة اللوجستية وآخر للبحث والتطوير ومنطقة للتسوق، كما سيشكل مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء بدبي المنصة الرئيسية للبحث والتطوير والبحوث التطبيقية لخدمة مزارعي ومنتجي الغذاء في دولة الإمارات يتكون مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء من أربع مناطق أساسية هي: منطقة الهندسة والتكنولوجيا الزراعية وحاضنات ابتكار الأغذية، ومركز البحث والتطوير، ومنطقة الأنظمة اللوجستية.
- **بيوت زجاجية ذاتية:** تقوم الشركات العاملة في مجال الزراعة الذكية في دولة الإمارات بتصميم وبناء وتشغيل أنظمة بيوت زجاجية زراعية عالية التقنية، يتم التحكم بمناخها الداخلي وتحويل أشعة الشمس الطبيعية والوفيرة في المنطقة إلى فواكه وخضراوات طازجة عالية الجودة وخالية من بقايا المبيدات، وبذلك يتم تقديم حل مبتكر لمعالجة الأمن الغذائي.

2. **تجربة الأردن في تبني الزراعة الذكية:** يعد القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في الأردن لكن القطاع يواجه العديد من المشاكل أبرزها شح الموارد المائية، ارتفاع تكاليف الطاقة ومدخلات الإنتاج، إضافة إلى الممارسات الزراعية الخاطئة، والتغير المناخي، كل هذه المشاكل أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الأمر الذي تطلب إدخال التقنيات الزراعية الذكية وذلك باعتماد ثلاث ركائز[1] يوضحها الجدول

[1] عبير محمد البلاونة ومحمد يحيى أبو صيني، **مفهوم الزراعة الذكية والتجربة الأردنية في تطبيقها**، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021، ص 30.

الجدول 3-9: ركائز الزراعة الذكية في الأردن

الركائز	نتائجها الحالية	الاتجاهات المستقبلية
الإنتاج بطريقة مختلفة باستخدام أساليب جديدة	نتج عنها في الوقت الراهن الزراعات المائية، إنتاج الطحالب واستخدامها كمواد أولية	الزراعة الصحراوية، الزراعة في مياه البحر
استخدام تقنيات جديدة لتزويد المستهلكين بالإنتاج الغذائي	الزراعة العمودية، الزراعة الحضرية	التعديل الوراثي، الإنتاج بالطباعة ثلاثية الأبعاد
دمج التطبيقات والتقنيات عبر القطاعات	تقنية الطائرات دون طيار، تحليل البيانات واستخدام انترنيت الاشياء في العمليات الإنتاجية، الزراعة الدقيقة.	تقنيات النانو، الذكاء الاصطناعي، الزراعة المائية عالية التقنية.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على عبير محمد البلاونة ومحمد يحيى أبو صيني، مفهوم الزراعة الذكية والتجربة الأردنية في تطبيقها، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف تعمل الأردن على:

- تطوير نظم الإنتاج النباتي من خلال (تمويل مشاريع استخدام التقنيات الحديثة، دعم استخدام الطاقة الشمسية في قطاع الزراعة)؛
- تطوير القدرات في مجال التقنيات الزراعية الحديثة وبناءها وذلك من خلال (التدريب على التقنيات الزراعية الحديثة، التشغيل وتنظيم العمالة، التمكين من المكننة، إنشاء محطة لتكوين وتدريب المزارعين، نشر تقنيات الزراعة المائية).

3. **تجربة السودان في اعتماد الزراعة الذكية:** وتشمل تجربة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تطبيق تقنية الإحكام الزراعي، وهذه التقنية عبارة عن نظام يطبق لتحسين إدارة المشروعات الزراعية وزيادة الإنتاجية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية* ونظام التموضع العالمي** حيث تتكامل هذه الأنظمة مع بعضها البعض بغرض التحكم في العمليات الزراعية واتخاذ القرارات الصائبة. قامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في مطلع الألفية الثالثة بإنشاء وحدة متكاملة للإحكام الزراعي في موقع الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل لتجربة التقانة، وتتميز هذه التقنية بما يلي:[1]

* نظم المعلومات الجغرافية اختصارا GIS: هو نظام قائم على الحاسوب يعمل على جمع وصيانة وتخزين وتحليل وإخراج وتوزيع البيانات والمعلومات المكانية، لأهداف محددة يساعد على التخطيط واتخاذ القرار.

** نظام التموضع العالمي GPS: هو نظام ملاحة عبر الأقمار الصناعية يقوم بتوفير معلومات عن الموقع، الوقت في جميع الأحوال الجوية، وفي أي مكان.

[1] طاهر محمد أحمد عبدو، **الزراعة الذكية في السودان الفرص المتاحة، المهددات، الحلول، الواقع الراهن والتطبيق**، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021، ص 21.

- الاستخدام الدقيق والمحكم للمدخلات الزراعية وتقليل الفاقد ما ينعكس على التكاليف؛
- تحديد المساحة غير المنتجة أو ضعيفة الإنتاج؛
- الدقة في استعمال الأسمدة والمبيدات؛
- تحسين كفاءة الآلات وتقليل الجهد في قيادتها؛
- إعداد خرائط أساسية للحقل ما يسهم في التخطيط لجميع العمليات الزراعية مع رصد الإنتاجية وعرضها على شكل خرائط توضح المواقع ذات الإنتاجية الجيدة والمواقع التي بها مشاكل؛
- رصد المحاصيل خلال مراحل نموها المختلفة للتعرف على الإصابات الحشرية والأمراض، نقص العناصر المغذية ما يساعد على تدارك المشكلة ومعالجتها خلال الموسم.

وتمثلت نتائج هذه التقنية في عمل خارطة طبوغرافية أساسية للمساحة التي تمت زراعتها وحساب مساحاتها بدقة بجانب حساب المساحات التي زرعت فعليا، جمع البيانات المسحية الخاصة بغرض استخلاص الخارطة التي توضح درجة استواء الأرض وتحديد المناطق غير الصالحة للزراعة، إعداد خرائط تسجيل الأداء اليومي للعمليات الزراعية لتوثيق الأداء اليومي لعمل كل آلة، تسجيل المساحة المنجزة والمدة الزمنية المستخدمة، حيث تستخدم هذه البيانات لتقييم دقة التنفيذ والحساب الدقيق للمدة المطلوبة لإنجاز كل عملية، إعداد خرائط الإنتاج للمحاصيل المزروعة وذلك بغرض حساب الإنتاج وتحديد المناطق ذات الإنتاجية المتدنية للكشف عن أسبابها ومعالجتها بالموسم المقبل، متابعة رصد وتحليل مراحل نمُو المحاصيل بواسطة التصوير الجوي بالطائرة والأقمار الصناعية.

كما وضعت الهيئة في نفس السياق الخارطة الإنتاجية وتهدف الخارطة الإنتاجية إلى رصد الإنتاجية في كل موقع من مواقع الحقل حيث يتم تركيب جهاز GPS على الحاصدة لتحديد الموقع المراد رصد الإنتاجية فيه، ويركب جهاز آخر لقياس الإنتاجية في الموقع وكذلك يتم تركيب جهاز معالجات الحاسوب المصغرة لتسجيل الموقع أثناء حركة الحاصدة، كل ذلك في خارطة متكاملة ودقيقة تبين الإنتاج في كل موقع في الحقل. وأعلنت الهيئة عن استعدادها لدعم جهود الدول العربية في هذا الجانب من خلال الاستثمار في مجال أنترنيت الأشياء في قطاع الزراعة، وإنشاء منصة بيانات فلاحية عربية لتطوير الآلات والبرمجيات الفلاحية على المستوى العربي،[1] مع دراسة إمكانية إنشاء شبكة عربية لتطوير استعمالات صور الأقمار الصناعية والطائرات المسيرة.

[1] عائشة أحمد بوثلجة، **التعامل مع التغير المناخي من خلال الفلاحة الذكية تجارب دولية**، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021، ص 16.

4. **إمكانيات تطبيق الزراعة الذكية في الجزائر:** بعد نجاح عدد من الدول في مجال تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الزراعة عمدت الجزائر هي الأخرى إلى تطبيق استراتيجية الزراعة الذكية وتطبيقها على أرض الواقع، من خلال عدة مبادرات تمثلت في تقديم المساعدة والدعم الفني للمعاهد والمراكز، وتحسين سلسلة جودة إنتاج بذور الحبوب، وتطبيق أنظمة الري المقتصدة لتوفير المياه للمساحات الجديدة، وتحديث تقنيات الزراعة في الواحات، كما تم اعتماد الزراعة شبه المكثفة على سبيل المثال (200شجرة/ هكتار)، كما تم إنشاء 502 سد لحصد المياه وإنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وأخرى لتحلية مياه البحر، وفي إطار تبني الزراعة الذكية تم التوجه نحو أصحاب المؤسسات الناشئة من خلال المشاريع المقترحة من طرف الخواص في مجال الري والسقي، وترشيد استهلاك الطاقة، واعتماد البيوت البلاستيكية بطريقة ذكية، مع إمكانية إدارتها عن بعد، واعتماد لوحات القيادة؛ لتوفير المعلومات للمزارع حول حالة البيت البلاستيكي، بالإضافة إلى تطوير أنظمة لكشف الأمراض النباتية، وقد استقبلت الوزارة مشاريع ذات برامج ذكية باستعمال التكنولوجيات الحديثة والجيل الرابع من أجل استغلالها في الزراعة الذكية، إلى جانب تشجيع اعتماد تقنية الزراعة المائية التي تسمح بإنتاج المحاصيل الزراعية طيلة العام بجودة وقيمة غذائية عالية وبكميات كبيرة داخل مساحات صغيرة، وكذا الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا أنترنت الأشياء للتحكم الآلي في مختلف العوامل المساعدة على النمو السليم للمحاصيل ونذكر منها درجة الحرارة والحموضة، وتراكيز الأملاح المعدنية للمحاليل المغذية، وأيضا درجة الرطوبة، وتوقيت الإضاءة داخل المزرعة وشدتها، بالإضافة إلى إمكانية المراقبة والتحكم عن بعد، من خلال تطبيق خاص على الهاتف المحمول،[1] بالإضافة إلى:

- دعم المشاريع المصغرة في ظل القوانين الجديدة: من أجل نجاح مشروع الزراعة الذكية سلطّت الجزائر الضوء على أصحاب المشاريع المصغرة ومن أمثلتها مشروع طوره فريق "سماغ" أين تم ابتكار الزراعة الذكية داخل البيوت البلاستيكية تكون مزودة بنظام آلي لتسيير مناخي دقيق وري ذكي للمنتجات الفلاحية مع إمكانية إدارتها عن بعد وتدعيمها بلوحة قيادة لتوفير المعلومات للمُزارع حول حالة البيت البلاستيكي في كل وقت، مع تطوير أنظمة لكشف الأمراض النباتية كما طور الفريق ذاته أنظمة سقي آلي وصيانة الأنظمة الأوتوماتيكية للبيوت البلاستيكية، وبهدف ربط الزراعة بالمشاريع العلمية تم فتح مدرستين وطنيتين للزراعة تشجيعا لتطوير

[1] نادية بن شاعة ودليلة حضري، **الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 19، العدد 31، 2023، ص 229.

الزراعة الذكية وإدخال تقنيات جديدة والابتكار عن طريق حث الباحثين على ربط الأراضي الزراعية بالتقنيات الرقمية الجديدة بحلول 2024. [1]

- كما قامت الجزائر في نفس السياق باستحداث مديريات جديدة على مستوى الوزارة المعنية بالفلاحة تهتم بمجال الابتكارات "مديرية التكوين الفلاحي والبحث والابتكار" تعمل على دراسة واقتراح تدابير لتشجيع إرشاد ونشر وتثمين نتائج البحث العلمي، والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى دراسة واقتراح التدابير الضرورية لترقية ونشر الابتكار لدى المؤسسات الفلاحية بالتشاور مع مؤسسات البحث والتطوير تحت الوصاية مع اقتراح برامج للأعمال الضرورية لترقية ونشر الابتكار في المجال الفلاحي.[2]

وعليه فلدعم القطاع الزراعي في الجزائر ومواجهة المشاكل التي تواجهه وفي إطار مشروع تعزيز مرونة القطاع الزراعي واستدامته في المنطقة العربية، نظمت الاسكوا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية حلقة نقاش وطنية في الجزائر حول "تعزيز مرونة القطاع الزراعي واستدامته" ضمن سلسلة من خمس حلقات نقاشية وطنية تستهدف خمس بلدان عربية، فقد تناولت طرقا لتعزيز مرونة القطاع الزراعي واستدامته في الجزائر في مواجهة تغير المناخ الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتداعيات جائحة كورونا، وفي الأخير خلصت هذه الحلقة النقاشية إلى جملة من التوصيات العملية وتحديد الأولويات الوطنية وتمثلت هذه التوصيات في:[3]

- التوسّع في حصاد المياه والاستمرار في إدخال أنظمة الري الحديثة بما يساهم في تقليل الفاقد من المياه؛
- استخدام التقاوي والبذور المحسنة المقاومة للجفاف والحرارة؛
- دعم وزيادة الاستثمار في المحاصيل الاستراتيجية وخاصة الحبوب بهدف التخفيض من فاتورة الاستيراد وتحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل؛
- دعم البحوث واستخدام تقنيات الزراعة الذكية؛
- تحسين طرق وسبل العيش في المناطق الريفية الجبلية والرعوية الصحراوية؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بما يضمن استدامتها؛

---

[1] الزراعة الذكية توجه استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي، 2022، متاح على الرابط: https://elmostathmir.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/12، على الساعة:11:01.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، مرسوم تنفيذي رقم 22-322، العدد 63، 2022/09/22، ص 16.

[3] Escwa, **Enhancing the resilience and sustainably of Algeria's agriculture sector**, Regional consultation, 30/11-1/12/2021, Algeria, available at: https://www.uniscwa.org/events/enhancing-and-sustainability-algerias-agricultural-sector, seen at: 12/12/2022, on: 11:06.

- دعم البحث والتكوين والإرشاد في المجال الفلاحي للمساهمة في إدخال تقنيات حديثة بالزراعة، ودعم وتعزيز الابتكار في المجالات الزراعية، والمساعدة في إدخال منتجات زراعية قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية؛
- استصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة لتحسين قدراتها الإنتاجية وكذا استصلاح الأراضي المعرضة للتصحر عن طريق إعادة الغطاء النباتي؛
- مراجعة وتحديث استراتيجيات الإنتاج الزراعي؛
- توعية المستهلكين وترسيخ ثقافة الاستهلاك الرشيد للمنتجات الزراعية؛
- استعادة المزارع غير المستغلة جيدا وتخصيصها لأفراد يمكنهم إدارتها بشكل أفضل وذلك وفق معايير اختيار مناسبة.

المطلب الثالث: الحد من الفاقد والمهدر من الغذاء

أضحى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية أمرا لا غنى عنه في عالم يشهد تزايدا في وتيرة نمو الأشخاص المتضررين من الجوع وتفقد فيه أطنان من الأغذية الصالحة للأكل بعد حصادها حتى مرحلة البيع بالتجزئة، فالحد من الهدر والفقد من الأغذية وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات وخفض الضغط على الموارد الأرضية والمياه ومزيد من الإنتاجية، لذا لابد من اتخاذ الإجراءات والسياسات الضرورية من طرف الدول للتصدي لهذه المشكلة.

الفرع الأول: الإجراءات الضرورية لمواجهة مشكلة الهدر والفقد في الأغذية من بين الإجراءات ما يلي:

1. تحديد الفجوات على مستوى البيانات والمعلومات: عن طريق استعراض المعلومات المتاحة حول حجم الفقد والهدر، وأسبابها، وأنواعها على مستوى سلسلة الإمداد، إنشاء قواعد بيانات والقيام بالدراسات وعمليات تفتيش للحصول على البيانات الناقصة؛
2. التعايش مع مؤسسات البحوث والتنمية الوطنية والدولية: من خلال منهجية مشتركة لقياس حجم الفاقد والمهدر من الأغذية، مع تحديد المجالات التي يمكن فيها الحد من فقد وهدر الغذاء، وكذا تحديد التكنولوجيا الضرورية أو تكييف الموجودة مع الظروف المحلية؛
3. التوعية: لابد من تعزيز الوعي على كل مستويات سلسلة الإمداد لا سيما ما يخص الممارسات والتكنولوجيا الرامية إلى الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها من خلال إطلاق حملات للتوعية العامة بما يشرك وسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية مع تعزيز ثقافة تغذية صحية، كما ولا بد من توعية المستهلك وتحسين التغليف

وتشجيع استخدام أكياس بقايا الطعام في المطاعم، بالإضافة إلى تعزيز الدعم والتعاون في صناعة المواد الغذائية وتجارة التجزئة مثل تحسين وضوح توسيم الأغذية وتقديم المشورة بشأن التخزين وغيرها، وتعتبر المبادرة الطوعية تحت شعار "توقفوا عن هدر الغذاء" في الدانمارك تعطي التوجيهات للمستهلكين حول كيفية تجنب هدر الغذاء من خلال التسوق وفقا للاحتياجات الأسرية اليومية والتوجه للعقلانية في التسوق الغذائي، وأنماط الاستهلاك؛[1]

4. كما ويشكل الحد من فقد وهدر الغذاء مهمة متعددة القطاعات حيث يتطلب إقامة شبكات والتنسيق بين المؤسسات العامة ووكالات القطاع الخاص في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز جودة الأغذية وسلامتها والبحوث واتحادات منتجي الأغذية ومتداوليها ومجهزيها ومنظمات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتشكل السياسات واللوائح الأساس للإجراءات الرامية إلى الحد من الفقد والهدر؛[2]

5. كما وأنه من بين الطرق التي يمكن أن تسهم في الحد من فقد وهدر الأغذية القيام بتحديد الفئات والأسباب التي تؤدي إلى الفقد في مراحل السلسلة الغذائية لإيجاد الحلول المحتملة والجهات الفاعلة لتنفيذها، كما وتشمل الحلول لمراحل الحصاد وما بعده تحسين الممارسات واعتماد الابتكارات التقنية، فعندما تطبق بشكل مناسب فالممارسات الزراعية الجيدة في المراحل الأولى من الإنتاج والنظافة الجيدة خلال معالجة الأغذية تحمي الغذاء من التلف والتلوث مع تحسين ظروف التخزين؛

6. الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة مثل مرافق التخزين والتجهيز، النقل، التكنولوجيا المناسبة وتحسين سبل وصول واتصال منتجي الأغذية ومستهلكيها إلى الأسواق والاستثمار في البحث والتطوير للحد من الفاقد؛

7. زيادة الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية في مراحل ما بعد الحصاد والاستهلاك للحد بشكل فعال من الفاقد ولزيادة قيمة المنتجات الزراعية في سلاسل القيمة الغذائية؛[3]

8. حلول لقطاع الضيافة: يمكن أن تلعب خدمات الطعام في قطاع الضيافة، الفنادق، المطاعم وغيرها، دورا مزدوجا في استراتيجية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال تقليل فقد وهدر الأغذية لدى هذه

---

[1] FAO, **reducing food loses and waste in the near east & north Africa region,** fao regional conference for the near east, thirty-second session, Rome, Italy, 24 -28/02/2014, p 7.

[2] Fao, op cit, p 13.

[3] لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، **الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة**، تقرير معني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014، ص – ص 14 –28، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/cfs/cfs-helps

الجهات وكذلك كأماكن رئيسية لتعميق وعي المستهلكين وفهم سلوكهم،[1] وقد تم التوصل إلى أن معظم المهدر من الأغذية في الصين ناتج عن قطاع متعهدي الأغذية والمطاعم، ومن أجل تخفيض الفاقد في هذه القطاعات لابد من قياس وتتبع مقدار، نوع، السبب في الفاقد والمهدر من الأغذية، وهو ما يكون أساس لتحديد استراتيجية لخفض المهدر والفاقد، وفي هذا الإطار يتم في كل من البرازيل والبرتغال تتبع المطاعم لنظام "الكيلو" حيث يقوم المستهلكين فقط بدفع ما يأخذونه وذلك مقابل طريقة "كل ما يمكن أن تأكله" وهنا يوجد حافز للمستهلك لعدم الإهدار وتعديل حجم الوجبة طبقا لاحتياجاتهم الحقيقية لا أكثر.

والشكل الموالي يوضح أبرز الحلول لخفض الهدر في الأغذية

الشكل 3-18: الحلول المقترحة لخفض هدر الأغذية

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فقد وهدر الغذاء: لمحة من المنطقة العربية، الاجتماع الإقليمي حول تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربي، نوفمبر 2019.

إن الحد من فقد وهدر الغذاء يتطلب تكاتف العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تقليل هذه المشكلة ولعل أبرزها البحث وجمع مختلف المعلومات الضرورية حول المشكلة، وذلك لتحديد الأماكن التي يتم على مستواها الفقد والهدر، مع اعتماد الأساليب التكنولوجية من بداية الإنتاج وصولا إلى المستهلك النهائي والتي يكون لها دور في التخفيف من المشكلة، مع الأخذ بتجارب الدول في تقليل الفاقد والمهدر من الأغذية.

[1] High level panel of experts (help), **food losses and waste in the context of sustainable food systems**, A report on food security and nutrition,2014 , p62, available at : https://www.fao.org/efs/cfs-helps

الفرع الثاني: مبادرات للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء أضحى مشكل الفقد والهدر في الغذاء يهدد كل دول العالم دون استثناء لذا سارعت الدول إلى تبني مبادرات بغية الحد والتقليل منه، وفي هذا السياق تبنت عديد الدول العربية مبادرات هدفت من خلالها إلى مواجهة هذا المشكل المتنامي، ومن بين المبادرات:

- **تونس:** قامت بتطوير غرفة التبريد إلى جانب تحسين الضوابط وتنسيق سلامة الأغذية ونوعيتها في اتجاه المعايير العالمية، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية على زيادة طاقة التخزين المبرد ب 65% خلال 10 سنوات وذلك ب 3.000 مركبة مثلجة، 1.500 مركبة ذات حرارة ثابتة، حيث 70% مخصص للخضر والفواكه الموجهة للتصدير؛[1]
- **الإمارات العربية:** تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 30% من مجموع الأغذية تفقد وتهدر على مستوى المستهلك لذا قامت الإمارات العربية بعديد المبادرات للتوعية بهذه المسألة. وقد أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة في عام 2015 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة حملة " I'M PERFECT"وتهدف الحملة إلى تشجيع استهلاك الفواكه والخضار التي تشوبها عيوب في الشكل والحجم لكنها ذات قيمة بغض النظر عن شكلها غير الكامل من أجل التقليل من هدر الأغذية وكذا استدامة الإنتاج، كما تبنت مبادرة بنك الإمارات للطعام الذي يعتبر مبادرة وطنية تهدف إلى تحويل فائض الأغذية من الأسر والمناسبات الاجتماعية إلى آليات تسليم تصل إلى المحتاجين، وتقوم منظمات المجتمع المدني بتشجيع الاستهلاك المستدام من خلال التثقيف التغذوي في المدارس، كما تعمل إدارة سلامة الأغذية في دبي من خلال حملة "ازرع غذاءك" على تعزيز ثقافة الحياة الصحية عن طريق تشجيع السكان على زراعة ما يكفي من حاجاتهم من الخضار والأعشاب.[2]

وقد أطلقت الإمارات ضمن قطاع الضيافة في البلد مناقشات مائدة مستديرة بين أصحاب الفنادق ومتعهدي تقديم الطعام تناولت أفضل الممارسات وأشارت إلى حملات التوعية في المدارس وشدَّدت على ضرورة تعزيز هذه البرامج على المدى الطويل لتغيير عادات المستهلكين والحد من الهدر. وتعاونت بلدية دبي مع شركة ناشئة مقرها في المملكة المتحدة توفر عدادات ذكية للفنادق تقيس أوتوماتيكيا كل ما يطرح من الأغذية في سلة النفايات في المطابخ ما ساهم في خفض هدر الأغذية إلى النصف. ويجري هذا التعاون في إطار برنامج مسّرعات دبي المستقبل الذي يتيح للقطاع الخاص العمل مع الهيئات العامة للمشاركة في إيجاد حلول لصالح الجميع، وفي

[1] High-level panel of experts (help), Op. cit, p 90.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

إطار هذا النظام الذكي يوضع عداد تحت سلة النفايات ويربط بجهاز آيباد يسجل الهدر لمساعدة الطهاة على اتخاذ قرارات صائبة وعلى إدارة النفايات.

- **جمهورية مصر العربية:** يعتبر منح الإعانات الغذائية عنصر هام في شبكة الأمان الاجتماعية لكنه يشجع بشكل كبير على المزيد من هدر الأغذية، فقد شهدت جمهورية مصر قبل إصلاح نظام دعم الخبز سنة 2014 الذي كان يشجع على هدر هذا الغذاء وتعامل الموردين بشكل انتهازي، فقد كان الدقيق المدعوم يُشترى بتكلفة متدنية ليعاد بيعه بأسعار أعلى إما كدقيق وإما كخبز أو يتسرب من سلسلة الإمدادات. وقد حصل هذا التسرب على مستوى السلسلة كلها في المخازن والمطاحن والمخابز. لينهي إصلاح سنة 2014 ذلك عن طريق إدخال نظام البطاقة الذكية الذي يدعم الخبز بدلا من الدقيق ويحد من عدد الأرغفة التي يمكن للشخص الواحد أن يشتريها في اليوم الواحد. يساهم الرصيد المتبقي لشراء سلع غذائية أخرى مدعومة فقد سُجل بعد هذا الإصلاح تدني في الطلب على الخبز بنسب تتراوح بين 15 و20 %حيث بدأ المستهلكون بتكييف استهلاكهم.[1] كما قامت مصر بإطلاق أيضا مبادرة لإنشاء بنك للطعام للاستفادة من بقايا الطعام في الفنادق والمطاعم من خلال فرزها وإعادة توضيبها وتوزيعها على المحتاجين بالشراكة مع رابطة الفنادق المصرية وكذا مبادرة لتحويل مخلفات الطعام إلى أسمدة عضوية.[2]

وقد اتبعت **الأردن** نهجا مماثلا فدعم الخبز يعتبر من طرق تحسن الأمن الغذائي وبالتالي ضامن الاستقرار لكن حسب التقديرات فإن الشريحة المحتاجة من المجتمع والمعنية بالدعم تستهلك فقط 13% من الخبز المدعوم فقط فيما تستهلك الشريحة الثرية من المجتمع نسبة 12%، كما ويعاد استغلال دقيق القمح المدعوم بإعادة بيعه من طرف المخابز أو يستخدم في إنتاج خبز غير مدعوم كما يستخدم كعلف للحيوانات في بعض الأحيان من طرف المربين، لذا من أجل خفض الإنفاق العام وتفادي هدر الأغذية قامت الحكومة الأردنية سنة 2018 باستبدال برنامجها الواسع النطاق لدعم الخبز بنظام مساعدة هادف يُعيّن حدودا قصوى جديدة لأسعار الخبز من دون تقديم الدعم المباشر للمخابز ويدفع المال للمستفيدين من خلال بطاقة إلكترونية،

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية**، روما، إيطاليا، 2019، ص 114.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **فقد وهدر الغذاء: لمحة من المنطقة العربية**، الاجتماع الإقليمي حول تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربي، نوفمبر 2019، ص 9.

النظام الجديد يساهم في التصدي للغش والهدر كما يُتوقع أن يساهم في خفض إنفاق الحكومة بحوالي 106 مليون دولار.[1]

لذا فعلى **الجزائر** اتباع نهج هذه الدول في إطار الحد من الفقد والهدر في الغذاء، من خلال تبني سياسات وبرامج تركز على الحد من الفاقد في سلسلة التوريد مع الحد من المهدر من الغذاء على مستوى المستهلكين، وكذا العمل على تعزيز الحد من الفاقد والمهدر من المحاصيل على طول سلسلة الإنتاج وبعد عمليات الحصاد عن طريق اعتماد أصنافا جديدة من الحبوب القادرة على التكيف، مع القيام بدعم الممارسات الحديثة في عملية الحصاد من أجل حل محل النظام التقليدي اليدوي للحد من فقد الأغذية في عملية الحصاد، لتعزيز تنافسية القطاع الزراعي مع تفعيل دور المستهلك وتوعيته للحد من الفاقد والهدر في الأغذية.

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة، 2019، مرجع سبق ذكره، ص 114.

خلاصة الفصل

يواجه القطاع الزراعي للجزائر العديد من المشاكل والعراقيل التي نتج عنها تراجع أداء القطاع وعدم تطوره وقد شملت هذه المشاكل كل من الموارد الطبيعية التي ازداد تدهورها نتيجة الاستغلال اللاعقلاني والأساليب التقليدية في الزراعية ما انعكس سلبا على حجم الإنتاج والإنتاجية، التي تشهد تذبذبا في عديد المنتجات الزراعية ظهور مشكل الهدر والفقد في الأغذية على طول سلسلة التوريد، وذلك انطلاقا من مرحلة البذر والحصاد وصولا إلى المستهلك النهائي، الأمر الذي أصبح يفقد الجزائر كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي كل هذا نتيجة عدم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في القطاع، ضف إلى ذلك ضعف أداء مؤسساته. فمن أجل تحسين نتائج القطاع الزراعي وتطويره لابد على الجزائر من تبني العديد من الإجراءات والحلول التي يكون لها الأثر الإيجابي عليه، كمحاولة حماية مواردها الطبيعية، تحسين طرق وأساليب الزراعة المعتمدة وغيرها، ما ينعكس بصورة إيجابية على القطاع الزراعي.

الفصل الرابع:

مساهمة السياسة التجارية في تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تمهيد

نظرا للتطورات التجارية الحاصلة على الصعيد العالمي، وما نتج عنها من تحرير المبادلات التجارية ورفع الحواجز أمام حركة السلع الأمر فرض على الدول العمل من أجل الاندماج في هذا الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، وهنا أضحى القطاع الزراعي يواجه عديد التغيرات خاصة ما تعلق بتحرير الأسواق سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وهو ما يزيد من حدة المنافسة في الأسواق الداخلية أو الخارجية.

وقد أضحت الجزائر عرضة لمجموعة من المشاكل المتعلقة بتواجد صادراتها الزراعية بالأسواق الدولية خاصة مع قلة عدد المنتجات الموجهة للأسواق، وعدم القدرة على التأقلم مع هذه التغيرات والاشتراطات المفروضة، هذا ما يُحتم عليها محاولة التأقلم وايجاد حلول للمشاكل التي تعترضها في الأسواق الدولية، وذلك من خلال جعل المنتج الزراعي يستجيب لمتطلبات وقواعد التواجد في الأسواق الدولية، كما ويرتكز تدعيم القطاع على إنجاح التعاون الاقتصادي وفتح أسواق جديدة. وسيتم التطرق للموضوع ضمن هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور هيكل الصادرات الزراعية وكفاءتها التجارية

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجهها المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق

المبحث الثالث: مقترحات تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

المبحث الرابع: مقترحات التغلّب على المشاكل التصديرية واختيار الاسواق المناسبة

المبحث الأول: تطوّر هيكل الصادرات الزراعية وكفاءتها التجارية

تمثل مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة التي تدل على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الأجنبية لتغطية مبالغ الاستيراد ويعتبر التصدير منفذا أساسيا للمنتجات، لذا تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى محاولة تحسين الصادرات بما فيها صادرات المنتجات الزراعية التي ستساهم في تغطية فاتورة الواردات المتزايدة من هذه المنتجات.

المطلب الأول: تطور إجمالي الصادرات الزراعية

تعاني الجزائر من ضعف الصادرات في مختلف القطاعات نظرا لهيمنة قطاع المحروقات، وهذا ما جعل مساهمة الزراعة في الصادرات الجزائرية ضعيفة حيث تشهد المنتجات الزراعية للجزائر ضعفا في التواجد بالأسواق الدولية، نتيجة لمجموعة من المشاكل سواء التي يعانيها القطاع الزراعي محليا أو من حيث المشاكل والقيود المفروضة في الأسواق الدولية والتي تعرقل تواجد هذه المنتجات في الأسواق وتضعف من تنافسيتها.

الفرع الأول: تطور حجم الصادرات الزراعية: تعرف الصادرات الزراعية ضعف التواجد بالأسواق الدولية نتيجة العديد من العوامل، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الزراعية الإجمالية للجزائر

الجدول 4-1: تطور حجم الصادرات الزراعية الكلية

خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	الصادات الزراعية	النسبة %
2000	21.622,78	111,36	0 ,51
2001	19.090	151,47	0,79
2002	18.710	126,90	0,67
2003	21.474,61	134,69	0,62
2004	32.912,86	153,93	0,46
2005	47.194,60	142,10	0,30
2006	50.578,66	164,51	0,32
2007	56.844,86	180,85	0,31
2008	768.225,75	302,54	0,39
2009	45.189,34	208,51	0,46
2010	45.189,34	208,51	0,46
2011	45.189,34	208,51	0,46
2012	71.865,80	840,03	1,16
2013	65.181,08	568,51	0,87
2014	62.884,3	772,54	1,22
2015	34.796	648,1	1,86
2016	30.027,6	867,3	2,88
2017	35.191,1	756,8	2,15
2018	41.698	782,16	1,87

2019	35.823,5	1.299,8	3,62
2020	22.483,1	1.404,6	6,24

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 –41، الخرطوم، 2002–2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الزراعية للجزائر قد سجلت نموا خلال الفترة 2000 –2008 انتقلت قيمتها من 111,36 مليون دولار سنة 2000 إلى 302,54 مليون دولار سنة 2008، لتعرف بعد ذلك نوعا من الانخفاض إلى غاية 2012 أين سجلت قيمة 840,03 مليون دولار، لتنخفض من جديد سنة 2013 إلى 568,51 مليون دولار، لتصل قيمة 782,16 مليون دولار سنة 2018 مقابل 1.404,6 مليون دولار سنة 2020، لذا فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات وذلك بمعدل 0,51%، 0,30%، 0,46% خلال سنوات 2000، 2005، 2010 على التوالي، لتصل 1,87% سنة 2018 و6,24% سنة 2020. ويعود ضعف الصادرات الزراعية إلى أن السياسات الزراعية المطبقة من طرف الجزائر لم تضع التصدير ضمن أهدافها الأساسية، ولم يحض بالاهتمام المطلوب كما هو الحال بالنسبة لتحسين الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي فقد ركزت على الاهتمام بترقية إنتاج المنتجات الممكن توفرها خارج الفصل (التمور)، وبعض المنتجات الأخرى مثل المواد المنتجة حسب الطلب كالزراعات البيولوجية أو الأصلية (التوابل ...) وبعض المنتجات الزراعية الغذائية.[1]

الفرع الثاني: تحليل هيكل الصادرات الزراعية تعتبر الصادرات من المؤشرات المهمة التي يتم اعتمادها لتحديد كفاءة القطاع كما يتم تحديد هيكل هذه الصادرات للوقوف على أهم المنتجات المصدرة، وكذا أهم الأسواق الدولية التي تُوجه إليها.

1. التركيب السلعي للصادرات الزراعية تتميز الصادرات الزراعية الجزائرية بالضعف حيث تعد قيمتها ضئيلة، نتيجة العدد المحدود من المنتجات الموجهة للأسواق الدولية وكذا الكميات المصدرة وهو ما يعكس مساهمتها الهامشية في التجارة الخارجية، والجدول الموالي يوضح أهم المنتجات الزراعية المصدرة من طرف الجزائر

[1] محمد خياطي، **الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2007، ص 209.

الجدول 4-2: التركيبة السلعية للصادرات الزراعية

خلال الفترة 2000 – 2017 (الوحدة: الكمية ألف طن، القيمة مليون دولار)

السنوات	التمور		الزيوت النباتية		الخضر		الفواكه		زيت الزيتون	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
2000	10,87	14,75	3,86	2,70	/	/	13,92	20,22	/	/
2001	7,85	10,44	3,86	2,70	/	/	7,85	10,44	/	/
2002	11,02	16,27	6,72	6,00	0,03	0,01	11,02	13,31	/	/
2003	10,20	16,44	1,68	1,95	0,55	0,73	10,32	16,54	/	/
2004	8,02	14,34	5,44	7,06	2,47	2,20	8,51	14,55	/	/
2005	10,86	18,49	3,60	4,34	0,33	0,40	10,94	18,64	0,08	0,26
2006	12,13	19,72	17,03	14,82	1,99	0,98	12,30	19,96	0,7	1,31
2007	12,82	22,48	13,55	4,66	2,32	5,57	13,13	22,86	0,06	0,21
2008	9,64	19,53	11,16	12,45	0,76	2,46	10,09	20,10	0,02	0,09
2009	7,23	13,57	11,16	12,45	5,25	16,05	9,02	14,37	0,02	0,09
2010	7,23	13,57	7,20	3,69	5,25	16,05	9,02	14,37	0,05	0,22
2011	23,15	23,26	6,35	8,85	3,28	5,47	23,18	23,28	0,02	0,05
2012	20,44	26,21	4,56	7,34	2,75	9 ,73	20,58	26,29	0,05	0,10
2013	14,71	20,43	0,31	0,62	4,64	2,18	14,75	20,52	0,05	0,15
2014	25,64	38,31	0,15	0,26	3,24	2,65	25,78	38,50	0,03	0,06
2015	28,48	34,55	1,07	1,18	3,63	5,86	28,54	34,62	00	0,15
2016	30,71	37,35	11,51	11,38	3,35	1,68	30,99	37,57	0,05	0,16
2017	46,72	52,24	11,34	12,74	3,85	1,68	46,96	52,46	0,06	0,12
2018	72,91	34,110	21,14	97,15	78,3	10,5	21,92	22,111	08,0	28,0
2019	42,120	66,111	78,110	2	34,6	78,5	67,120	94,111	07,0	27,0
2020	32,69	00, 73	0	0	95,42	06,5	58,69	32,73	23,0	77,0

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 –41، الخرطوم، 2002–2021.

يمثل الجدول تطور التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة 2000 –2020 وهو يظهر قلة عدد المنتجات الزراعية المصدرة وضعف قيمتها فهي تنحصر في التمور، الزيوت النباتية والفواكه مع مستوى أقل للخضر. تتصدر **الفواكه** قائمة المنتجات المصدرة للخارج وذلك بقيمة 20,22 مليون دولار سنة 2000، لتصل 23,28 مليون دولار سنة 2011، حيث شهدت خلال هذه الفترة زيادة في الكمية المصدرة من 13,92 ألف طن إلى 23,18 ألف طن وذلك بمعدل 66,52% ومع تذبذبها إلا أن اتجاهها كان متصاعدا إلى أن بلغت قيمة 52,46 مليون دولار سنة 2017 بكمية قدرت ب 46,96 ألف طن أي بزيادة وصلت إلى 102,5% بالنسبة للكمية مقارنة بسنة 2011، مقابل 37,57 مليون دولار بكمية قدرت ب 40 ألف طن سنة 2016.

وتتضمن سلة الصادرات الزراعية للجزائر بالإضافة للتمور منتجات أخرى منها الحمضيات (البرتقال، اليوسفي، الليمون) رغم ضآلة قيمتها التي بلغت 0,07 مليون دولار سنة 2019 بكميات وصلت 0,06 ألف طن بعد أن كانت مساهمتها منعدمة قبل 2012، ويرجع هذا التحسن في صادرات الفواكه بشكل خاص إلى

تطور **صادرات التمور** التي عرفت تحسنا بقيمة 23,26 مليون دولار سنة 2011، بعد ما كانت 14,75 مليون دولار سنة 2000، كما عرفت الكمية المصدرة من التمور تحسنا من 10,87 ألف طن إلى 23,15 ألف طن خلال نفس الفترة، لتبلغ قيمة 52,24 مليون دولار بكمية 46,72 ألف طن سنة 2017 مقابل 37,35 مليون دولار و34,55 مليون دولار خلال 2016، 2015 بواقع 30,71 ألف طن، 28,48 ألف طن خلال نفس السنوات، وتقدر مساهمة صادرات التمور بنسبة 99,6% من إجمالي صادرات الفواكه سنة 2017، وهي نفس الملاحظة فيما يخص سنوات 2019، 2020، وهو ما يعكس المساهمة الضعيفة للأصناف الأخرى من الفواكه في إجمالي الصادرات.

لقد عرفت منتجات **الخضر** توجها نحو الأسواق الخارجية لكن هذا التوجه كان متذبذبا فقيمة صادراتها انتقلت من 0,01 مليون دولار سنة 2002 إلى 16,25 مليون دولار سنة 2009 بواقع كميات قدرت ب 0,03 ألف طن و5,25 ألف طن على التوالي، لتنخفض بعد ذلك إلى 9,73 مليون دولار بكمية بلغت 2,75 ألف طن سنة 2012، لتشهد بعدها استقرارا عند مستوى 3 ألف طن خلال السنوات ما بين 2014 – 2017 ومن ضمن هذه المنتجات الطماطم، البصل، البطاطا والبطيخ.

بالنسبة **للزيوت النباتية** هي الأخرى كانت لها نسبة مساهمة ضئيلة في الصادرات الجزائرية مسجلة قيمة 2,70 مليون دولار بكمية 3,86 ألف طن، لتعرف تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض بواقع 14,82 مليون دولار سنة 2006 كأعلى قيمة بلغتها هذه المنتجات، مقابل 0,26 مليون دولار سنة 2014 كما عرفت الكميات المصدرة بصورة عامة انخفاضا. ويعتبر زيت الزيتون أهم الزيوت النباتية الجزائرية المصدرة التي يزيد الطلب عليها في الأسواق الدولية، حيث عرفت قيمة صادراته ارتفاعا من 260 ألف دولار سنة 2005 إلى 1,3 مليون دولار سنة 2006 وذلك بمعدل 400% لكنها سرعان ما تراجعت لتصل 150 ألف دولار و120 ألف دولار سنتي 2015 و2017 على التوالي، أما من ناحية الكميات المصدرة فقد عرفت تراجعا خلال هذه السنوات إلى أن انعدمت سنة 2015، لترتفع من جديد خلال سنوات 2016، 2017 بواقع 0,05، 0,06 ألف طن على التوالي وتنعدم من جديد سنة 2020.

إن الصورة العامة للصادرات الزراعية الجزائرية تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار سواء من حيث الكمية أو القيمة مع تسجيل عدد قليل من المنتجات التي يتم توجيهها نحو الأسواق الخارجية، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة من بينها عدم وضع هدف التصدير ضمن الأهداف الأساسية للسياسات الزراعية المطبقة ووضع الآليات الضرورية لذلك، بالإضافة إلى الظروف المناخية التي تتحكم في حجم الإنتاج، العراقيل الإدارية مع

نقص الخبرة بالنسبة للفلاحين المصدرين، وعدم الاهتمام أكثر بالجودة والاستجابة لشروط التواجد بالأسواق الدولية، وكذا التخوف من المنافسة بالأسواق الخارجية كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من الصادرات الزراعية ضعيفة التواجد في الأسواق الدولية.

2. التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية يكمن الهدف من دراسة النمط الجغرافي للصادرات في وضع التصنيف الأولي للدول التي تشكل فرصا لصادرات الجزائر، ورغم قلة الصادرات الزراعية الجزائرية إلا أنها تتوزع على المستوى العالم حسب الشكل الموالي

الشكل 4-1: أهم أسواق المنتجات الزراعية الجزائرية

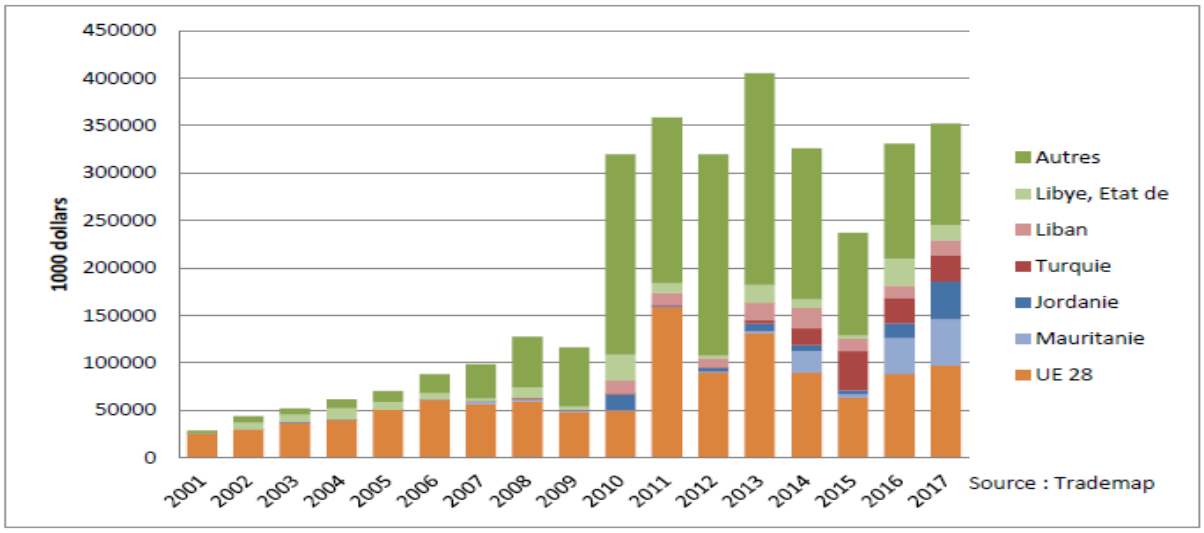

المصدر: O. Bessaoud, J.-P. Pélissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur: L'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019, pp.65. hal-02137632

نلاحظ أن الصادرات الزراعية الجزائرية تتجه بشكل أساسي إلى أسواق الاتحاد الأوربي بنسبة 28% متقدما على كل من موريتانيا، الأردن وتركيا، لكن بصورة عامة هناك تراجع لقيمة هذه الصادرات الزراعية نحو الاتحاد الأوربي من 1,6 مليار دولار سنة 2011، إلى ما دون 97 مليون دولار سنة 2017، وذلك يعود إلى قيام الجزائر بتنويع أسواق صادراتها رغم ذلك يبقى الشريك الأكبر للجزائر لتلي الاتحاد الأوربي كل من موريتانيا والأردن مع تزايد حصة تركيا من الصادرات الجزائرية الزراعية بداية من سنة 2014.

تتصدر قائمة الصادرات الزراعية الجزائرية منتج التمور حيث تعتبر فرنسا من أكبر المستوردين له وذلك بقيمة 15,092 مليون دولار سنة 2013 لترتفع إلى قيمة 21,03 مليون دولار سنة 2017، تليها كل من روسيا، اسبانيا والمغرب بقيمة 3,45 مليون دولار، 139 ألف دولار، 1,82 مليون دولار على التوالي سنة 2013، لترتفع هذه الحصص إلى 5,392 مليون دولار سنة 2017 بالنسبة لروسيا، وقيمة 4,34 مليون دولار

لإسبانيا، تليها المغرب بقيمة 4,31 مليون دولار، كما يعرف منتج زيت الزيتون الجزائري توجها للأسواق الخارجية وتعتبر كل من فرنسا، كندا من أكبر المستوردين له.

وعليه فإن النتائج السابقة توضح أن الصادرات الزراعية للجزائر تعاني من مشكل ضعف التواجد في الأسواق الدولية وكذا قلة المنتجات الموجهة إليها مع مشكل تركز أسواق المنتجات الزراعية الجزائرية، إذ يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر شريك تجاري للجزائر فيما يخص المنتجات الزراعية ويتمثل المشكل هنا في كون الأسواق الأوربية للمنتجات الزراعية من أكثر الأسواق الزراعية العالمية حماية، إذ تطبق معايير وقيود صارمة في وجه الواردات الزراعية من الدول الأخرى وهو ما سيصعب دخول المنتجات الجزائرية إليها والتي ستواجه العديد من القيود والإجراءات التي تحد من تنافسيتها.

المطلب الثاني: الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية الجزائرية

تعتبر مؤشرات الكفاءة التجارية للمنتجات من بين المؤشرات التي يتم اعتمادها لتحديد مدى قدرة صادرات المنتجات من التواجد والمنافسة في الأسواق الدولية، ولتحديد قدرة المنتجات الزراعية الجزائرية على الولوج للأسواق الدولية يتم تحليل المؤشرات التالية:

الفرع الأول: مؤشر الاندماج والتكامل مع الأسواق الدولية يقيس هذا المؤشر مدى اندماج صادرات الدولة في الأسواق الدولية مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وتنحصر قيمته بين 0 إلى 1 ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند 1، ويحسب كما يلي:

$$IIT = 1 - \left(\frac{|Xi - Mi|}{|Xi + Mi|}\right)$$

Xi : صادرات الدولة من السلعة i إلى الأسواق الدولية

Mi : واردات الدولة من السلعة i من الأسواق الدولية.

والجدول الموالي يوضح معدل الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية

الجدول 4-3: مؤشر الاندماج والتكامل مع الأسواق الدولية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

IIT	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	0,07	0,09	0,08	0,07	0,06	0,06	0,05
IIT	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	0,05	0,06	0,05	0,05	0,05	0,13	0,09
IIT	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	0,07	0,11	0,15	0,13	0,14	0,23	0,28

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 -41، الخرطوم، 2002-2021.

يمثل الجدول مؤشر الاندماج والتكامل مع الأسواق الدولية للصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2000 –2020 يلاحظ أن قيمة المؤشر عرفت تذبذبا منذ بداية الألفية لكن الصورة العامة للمؤشر تبين وجود ضعف في اندماج الصادرات الزراعية الجزائرية بالأسواق الدولية، وذلك بواقع 0,11، 0,13، 0,14 خلال السنوات الأخيرة 2015– 2018 مقابل قيمة محصورة بين 0,05 و0,09 خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2011، ليشهد هذا المؤشر تحسنا بلغ فيه 0,28 سنة 2020، فإذا تمت مقارنة هذه النتائج مع 1 نجد أن هذه الأخيرة ضعيفة (بعيدة كل البعد عن 1) فعند الأخذ في الاعتبار أن المؤشر يقيس مدى اندماج الصادرات في الأسواق الدولية فإن هذا يؤكد ضعف قدرة الصادرات الزراعية الجزائرية على الاندماج في الأسواق الدولية. ونتيجة ضعف الصادرات في الأسواق الدولية فإن هذا ينعكس على قدرتها في تغطية وارداتها من هذه الأسواق وهو ما يحدده **معدل التغطية**، الذي يشير إلى المركز التجاري للدولة أو كفاءة التجارة الخارجية لها ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها من حصيلة صادراتها، ويتم حسابه كما يلي:[1]

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية}}{\text{قيمة الواردات الزراعية}} \times 100$$ والجدول الموالي يوضح معدل التغطية في الجزائر

الجدول 4–4: معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2000–2020 (الوحدة: %)

معدل التغطية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	4	5,02	4,30	3,78	3,22	3,13	2,70
معدل التغطية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	2,97	3,27	2,87	2,66	2,66	7,47	4,76
معدل التغطية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	3,98	6,32	8,41	7,34	12,02	13,42	16,59

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 –41، الخرطوم، 2002–2021.

يمثل الجدول معدل تغطية الصادرات الزراعية الجزائرية للواردات وذلك خلال الفترة 2000 –2020 ومن خلاله يلاحظ ضعف معدل تغطية الصادرات الزراعية الجزائرية للواردات الزراعية، إذ يشهد هذا الأخير تذبذبا خلال هذه الفترة فانتقل من 4% سنة 2000 إلى ما دون 12,70% سنة2007، ليصبح 7,47% سنة 2012 مقابل 13,42% سنة 2019 و16,59 سنة 2020. من خلال هذا المؤشر يتضح أن الصادرات الزراعية للجزائر غير قادرة على تغطية وارداتها وهو ما يزيد عجز الميزان التجاري للجزائر فلابد على الجزائر تنمية صادراتها الزراعية وتقليل معدلات الاستيراد من هذه المنتجات عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي.

[1] علي عبابة وكمال بن موسى، **التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2017، ص 381.

الفرع الثاني: مؤشر الانفتاح التجاري من جهة الصادرات يعتبر هو الآخر من بين المؤشرات التي يتم اعتمادها، لتحديد كفاءة المنتجات في التجارة. والذي يحسب كما يلي: **مؤشر الانفتاح** = $\frac{(X-M)}{(x+M)}$

حيث X: تمثل الصادرات، M: تمثل الواردات

إذا كان M=0 فإن قيمة المؤشر =1: يعني أن الصادرات الزراعية لها ميزة نسبية

إذا كان X=0 فإن قيمة المؤشر = (1−): يعني أن الواردات الزراعية لها ميزة نسبية

والجدول الموالي يوضح مؤشر الانفتاح للصادرات الزراعية الجزائرية

الجدول 4-5: مؤشر الانفتاح للصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	-0,9	-0,91	-0,92	-0,93	-0,94	-0,95	-0,94
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	-0,94	-0,93	-0,94	-0,95	-0,95	-0,86	-0,90
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	-0,92	-0,88	-0,84	-0,86	-0,85	-0,76	-0,71

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 – 38، الخرطوم، 2002-2021.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل الانفتاح التجاري للصادرات الزراعية الجزائرية يشهد منذ سنة 2000 قيما سالبة تتمثل في (0,92−) سنة 2000 و2003 ليصل (0,86−) سنة 2012 ثم (0,85−) سنة 2018 مقابل (0,86−) و(0,84−) خلال 2016، 2017 على التوالي، ليبلغ (0,71−) سنة 2020.

فالملاحظ على المؤشر بالنسبة للجزائر أنه ضعيف جدا عند مقارنته مع الواحد فهو بعيد جدا لكنه يقترب من قيمة (1−) والتي تمثل عدم وجود مزايا نسبية للمنتج، فحسب هذا المؤشر الصادرات الزراعية للجزائر تفتقر إلى توفر مزايا نسبية نتيجة عدم لالتزام بشروط التواجد بالأسواق الدولية والاهتمام أكثر بالجودة من طرف المنتجين. ومن بين المؤشرات المستخدمة في قياس وتحديد مكانة الصادرات في الأسواق العالمية **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة)** حيث يحدد عدد السلع التي يتميز فيها البلد في هذه الأسواق ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة في قياس أهمية سلع معينة لتلك الدولة في الأسواق العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من1، وهو يقيس عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية السلعية[1]، ففيما يتعلق بالجزائر فإن عدد المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة بالجزائر يتراوح بين

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصاءات تنافسية الدول العربية**، أبو ظبي، الإمارات العربية، 2016، ص 3.

منتجين أو 4 منتجات من 2011 إلى 2017، وعلى اعتبار أن الجزائر أحادية التصدير يهيمن على مجموع صادراتها قطاع المحروقات فهذا يبين أن الصادرات الزراعية للجزائر منعدمة تقريبا فقد سجل المؤشر سنة 2007 قيمة 0,02 أي أن الجزائر تمتلك منتج واحد يمتلك ميزة نسبية ظاهرة من إجمالي 115 منتج يتم تصديره إلى الأسواق الدولية محتلة بذلك المركز 117 عالميا في تصدير السلع الزراعية.[1] من خلال عرض المؤشرات السابقة يتبين أن الصادرات الزراعية للجزائر ضعيفة التواجد في الأسواق الدولية نتيجة قلة المنتجات المصدرة ضعف الاهتمام بالجودة والمعايير المطلوبة في هذه الأسواق، كل هذا انعكس سلبا على الصادرات وبالتالي عدم قدرتها على تغطية الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري الزراعي للجزائر.

المبحث الثاني: المشاكل التي تواجهها المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق

تعتبر صادرات المنتجات الزراعية من بين المنتجات التي تواجه العديد من العراقيل التجارية لا سيما منتجات الدول النامية الموجهة نحو أسواق الدول المتقدمة، حيث تنوعت وتعددت الشروط وطرق الحماية التي تتبناها هذه الدول بغرض عرقلة دخول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى أسواقها المحلية. والجزائر من الدول النامية التي تواجه هذه المشاكل ثم إن مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجهها المنتجات الزراعية للجزائر في الأسواق الدولية تكمن في عدم قدرتها على الاستجابة للاشتراطات المفروضة، وهو ما يؤثر سلبا على قدرتها في زيادة حصتها بالأسواق الدولية للمنتجات الزراعية التي قد تكتسب فيها مزايا نسبية إضافة إلى المشاكل الناتجة عن الاتفاقيات الدولية المبرمة لتحرير القطاع الزراعي.

المطلب الأول: المشاكل المتعلقة بالاتفاقيات الدولية للتجارة الزراعية

نتيجة القيود المفروضة على تجارة السلع الزراعية في الأسواق الدولية تم إجراء العديد من الاتفاقيات لتحرير تجارة هذه السلع، ورغم التحديات والمشاكل التي واجهة هذه الاتفاقيات تم التوصل في الأخير إلى اتفاق الزراعة المنبثق عن جولة الأورغواي بهدف تحرير المبادلات التجارية للسلع الزراعية، وبرغم الاتفاق إلا أن الدول المتقدمة استمرت في سياساتها الحمائية للقطاع الزراعي، وهو ما عرض المنتجات الزراعية للدول النامية ومنها الجزائر لعديد العوائق في هذه الأسواق ما نتج عنه ضعف تواجدها وعدم قدرتها على مواجهة هذه الحماية.

[1] Pete liapis, **changing patterns of trade in processed agricultural product**, OCDE Food, agriculture and fisheries working paper, N 47, 2011, p 93.

الفرع الأول: مشاكل مرتبطة بالتعرفة من خلال جولة الأورغواي تم الاتفاق على قواعد لتحرير التجارة الزراعية من مختلف القيود التي تساهم في تشوه الأسواق الدولية لهذه المنتجات، ويعتبر الغرض الأساسي لعملية التعرفة المنصوص عليه ضمن اتفاق الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة خلق إطار يمكن من خلاله توفير الحماية التجارية بطريقة شفافة، ما يسّهل عملية النفاذ إلى الأسواق الدولية لكن رغم ذلك استمرت الممارسات الحمائية المشوهة وبطرق مختلفة.

أولا: تعقد الهياكل التعريفية تهدف اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة في المدى الطويل إلى إقامة نظام تجاري زراعي عادل وموجه نحو السوق، وتعتبر هذه المفاوضات جزء من محاولة تقريب هذا الهدف إلى الواقع وهنا تعتبر الركائز الثلاثة المتمثلة في الوصول إلى الأسواق الزراعية، الدعم المحلي، ودعم الصادرات الضوابط التي تنص عليها "اتفاقية الزراعة"، إلا أن الواقع يبرز استمرار القيود المشوهة للتجارة الزراعية العالمية خاصة من طرف الدول المتقدمة وهو ما انعكس سلبا على الدول النامية،[1] حيث تُعرف الدول المتقدمة **بتعقد هياكلها التعريفية** نتيجة سياساتها الحمائية الممارسة في القطاع الزراعي، وتشير دراسة للبنك الدولي أن مستويات التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مرتفعة خاصة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية. نشأ عن الاتفاقية هيكل من التعريفات يتميز بنسبة مرتفعة من التعريفات النوعية والتعريفات المركبة في الدول المتقدمة حيث تبلغ 90% من إجمالي التعريفات بسويسرا و45,8% في دول الاتحاد الأوربي، و42,5% للولايات المتحدة الأمريكية، ويؤدي ارتفاع نسبة هذه التعريفات في هياكل الدول إلى ارتفاع مستويات الحماية حتى عند انخفاض الأسعار العالمية وبالتالي إلغاء الميزة التنافسية الناتجة عن انخفاض الأسعار.[2]

ويستخدم الاتحاد الأوربي ما يسمى **بسعر الدخول والكميات المرجعية** التي يحدّدها سلفا بهدف تقييد المنافسة وكمياتها عند المعابر الحدودية بما يضمن دعم المنتجين الأوربيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية خاصة الفواكه والخضراوات، وتعتبر هذه الممارسة المشوهة للتجارة وقد حاربتها المنظمة

[1] Victor Mosoti and Ambra Gobena, **International trade rules and the agriculture sector selected implementation** issues FAO LEGISLATIVE study, FAO, 2007, P 33.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

العالمية للتجارة بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة،[1] ولا تزال التعريفات الجمركية بعد جولة الأورغواي مرتفعة وتشكّل سياسة الحماية الرئيسية بحوالي 70% من الحماية الكاملة في دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.[2]

ثانيا: ارتفاع مستويات ربط التعريفة الجمركية تواجه المنتجات الزراعية الموجهة نحو الأسواق الخارجية مستويات حماية مرتفعة توفرها خاصة الدول المتقدمة، حيث تطبق هذه الدول حتى بعد دخول اتفاقية الزراعة حيز التنفيذ رسوما جمركية جد مرتفعة على وارداتها من المنتجات الحساسة، إذ تطبق 91 من التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها وتخضع خطوط الرسوم الجمركية إلى نظام الحد الأقصى للرسوم الجمركية (الربط)، وتعتبر الرسوم التي تساوي أو تفوق 12% حيث قدرت في بعض منها ب 215% ومعظمها تتراوح ما بين 40% أو 80% بالنسبة للمنتجات الزراعية الحساسة،[3] وهو ما يوضحه الجدول

الجدول 4-6: الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية

الرسوم الجمركية المطبقة سنة 2020		الخضر والفواكه	الحبوب ومشتقاتها	البذور الزيتية	منتجات زراعية أخرى
الاتحاد الأوربي	متوسط الرسوم الجمركية %	11,5	16	5,3	4,1
	أقصى رسم جمركي مربوط%	146	52	100	319
الولايات المتحدة الأمريكية	متوسط الرسوم الجمركية%	4,8	3,5	4,3	1,2
	أقصى رسم جمركي مربوط%	132	56	164	52

المصدر: WTO, World tariff profiles, 2021

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات ربط التعريفة الجمركية في دول الاتحاد الأوربي خاصة منتجات الخضر والفواكه إذ تبلغ 146% مقارنة ب 132% في الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتفع معدلات ربطها في منتجات البذور الزيتية والزيوت حيث تصل إلى نسبة 164% مقابل 100% للاتحاد الأوربي، ما يؤدي إلى صعوبة التصدير نحو أسواق هذه الدول.

ثالثا: المبالغة في احتساب التعرفة الجمركية إن عملية التعرفة التي تعمل على تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية معادلة للحماية التي تقدمها القيود غير التعريفية، هذه الآلية أدت إلى وجود قواعد تتسم بالشفافية والوضوح في المعاملات التجارية الزراعية لكن يؤكد الواقع عدم تحقيق هدف تحسين النفاذ إلى الأسواق الدولية بل أدت عملية "التعرفة" إلى نتيجة عكسية في بعض الحالات، أين قامت بعض الدول بالمغالات

[1] محمد حشماوي والأخضر بن عمرة، **معوقات نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، 2015، ص 98.

[2] Daniel E.May, **Agricultural trade liberalization under bilateralism: an international network perspective**, Portuguese economic journal 10, 2011, p 24.

[3] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 249.

في رفع مقدار التعرفة المكافئة الناتجة عن عملية التعرفة إلى مستويات غير عادلة وصلت إلى 400% من قيمة السلعة المستوردة، ولهذا أطلق البعض عليها "التعرفة الملوثة" لأنه لم يكن لها أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية للدول النامية،[1] ويرجع ذلك إلى ارتفاع المعدل المكافئ للتعريفة الجمركية والذي يعود في الأساس إلى قيام العديد من الدول كالمجموعة الأوربية بعدم احترام طرق احتسابه وعمدت إلى تضخيم الفارق بين سعر السوق وسعر الاستيراد، بالإضافة إلى ذلك هناك تباين في المعدل المكافئ من منتج إلى آخر لنفس الدولة[2] وهو ما يؤكد احتساب هذا المعدل وفقا لرغبة الدول في الحماية وليس وفقا للسعي إلى تقرير أسس عادلة للتجارة.

الفرع الثاني: مشاكل مرتبطة بسياسات الدعم المقدم للمنتجات الزراعية رغم الاتفاق المتوصل إليه في إطار تحرير تجارة المنتجات الزراعية ضمن المنظمة العالمية للتجارة إلا أن الممارسات الحمائية مستمرة من طرف الدول المتقدمة، خاصة الممارسات المتعلقة بتقديم الدعم لقطاعاتها الزراعية سواء من خلال دعم صادراتها أو الدعم المحلي الذي تقدمه للمنتج أو المنتَج الزراعي داخليا للمحافظة على هيمنتها التجارية.

أولا: الدعم المقدم للمنتجات الزراعية على الرغم من الحد الكبير للدعم في المجال الزراعي الذي حققته اتفاقية الجات إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صوره المختلفة والدعم المحلي المسموح به لا تزال نسبته مرتفعة، قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة منها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لمزارعيها بحوالي مليار دولار في اليوم الواحد، ويضيف أن إلغاءها سيعود على الدول النامية بفائدة تصل إلى 1,5 ترليون دولار سنويا،[3] كما لا تزال الدول المتقدمة تدعم بشكل كبير صادراتها الزراعية حيث يقوم الاتحاد الأوربي بإنفاق ما يزيد عن 3,4 مليار يورو لدعم الصادرات الزراعية سنويا، وقد بلغ عدد الدول المتقدمة الداعمة لصادراتها الزراعية وخاصة الملزَّمة بتخفيض دعمها حوالي 25 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة وهو ما يجعل من قدرة الدول النامية (منها الجزائر) على التواجد في الأسواق الدولية أمرا صعبا.[4] **والشكل الموالي يوضح** المتوسط السنوي لتقدير دعم المنتج في كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] عادل السن، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] محمد عمر حمادة أبو الدوح، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] إبراهيم عبد الله وعياش قويدر، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 2، 2015، ص 72.

[4] مريم عريبي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الشكل 4-2: المتوسط السنوي لتقدير دعم المُنتِج للمنتجات المدعومة في كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية

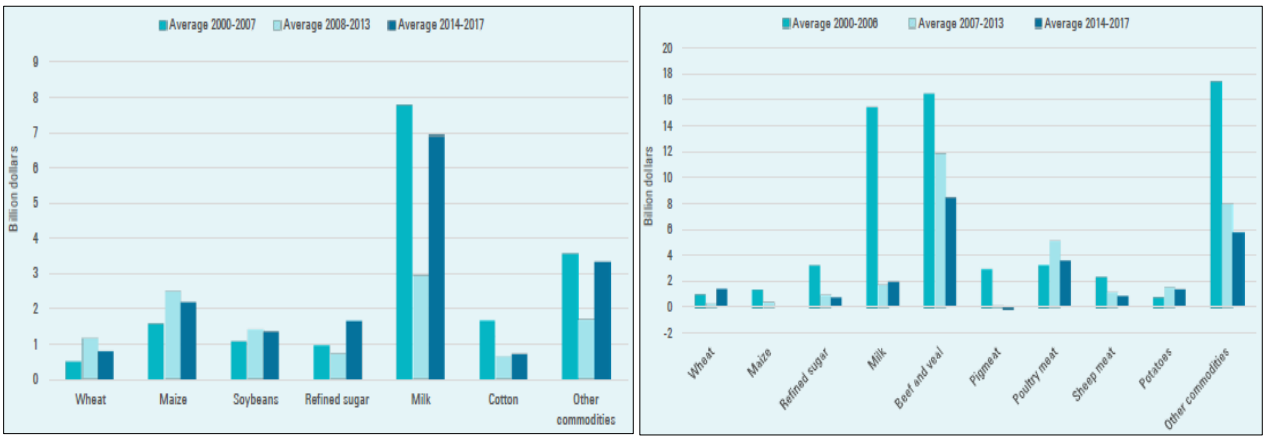

الاتحاد الأوربي الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: Economic and Social Commission for Western Asia, Assessing Arab Economic Integration How Agricultural Trade can affect the Achievement of the SDGs through Further Integration Third Edition, United Nations publication issued by ESCWA, Beirut, Lebanon, 2020.

من خلال الشكل يتضح أن هناك تطور في معدلات تقدير دعم المنتج لمختلف المنتوجات المدعومة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

- فبالنسبة للاتحاد الأوربي يمكن ملاحظة أن تقدير دعم المنتج زاد بالنسبة لمنتج القمح خلال الفترة الأخيرة (2014 – 2017) مقارنة مع الفترتين السابقتين بمعدل 25,5% وكذا منتج البطاطا بمعدل 2,9% مع انخفاض هذا الدعم فيما يخص الذرة والسكر.
- الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ أن المنتجات التي تتلقى الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها في الاتحاد الأوربي وخلال الفترة (2014 -2017) يتبين أن هناك زيادة في تقدير متوسط دعم المنتج في أمريكا في معظم المنتجات: القمح، الذرة، السكر، وسلع زراعية أخرى وعلى هذا الأساس فإن هذا الدعم يؤثر سلبا على تنافسية المنتجات الزراعية للدول النامية (الجزائر).

ثانيا: الهوامش التفضيلية (نظام التراخيص والحصص الجمركية) يعتبر نظام التراخيص والحصص الجمركية من السياسات التجارية التقييدية وكذا الأدوات غير التعريفية التي يمنع تطبيقها عموما من المنظمة العالمية للتجارة إلا في حالات استثنائية مؤقتة نظرا لانعكاساتها على حرية التجارة ونفاذ الصادرات إلى الأسواق الدولية، ففي اتفاق الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوربي والدول العربية الشريكة (الجزائر) تميل إلى تجميد حصص السوق بما يتوافق والتدفقات التجارية التقليدية مما يخلق هامشا ضئيلا لاستثمار إمكانية تصدير منتجاتها الأساسية، وعادة ما تنطوي إجراءات قيود الواردات على الإجراءات الإدارية الروتينية حيث تنخفض الشفافية

وتسير الأمور بعكس مصلحة البلدان المصدرة، ويبدو أن الامتيازات التجارية والموسمية تفسح مجالا للواردات في الاتحاد الأوربي، لكن يمكن لنظام التراخيص والحصص الجمركية أن يلغي بسهولة إمكانية الوصول إلى السوق من الناحية النظرية مدعوما بتفضيلات التعريفة، يطبق في أغلب الحالات التخفيض الجمركي المنصوص عليه في العمود الأول من أي بروتوكول زراعي ملحق باتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية على الرسوم النسبية أو القيمية، تاركا الرسوم والضرائب الثابتة دون مساس، ويتضح عند إعادة النظر في بنود الاتفاق أن الرسوم القيمية منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة، التي كان يجب أن يشملها التخفيض ما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية ولا يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية العربية (الجزائر)، وتطبق الرسوم النسبية على حوالي 53,7% من البنود الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية بينما يفرض على 46,7% من البنود الجمركية الزراعية رسوم غير نسبية، منها 30,5% يفرض عليها رسوم ثابتة والباقي رسوم مركبة ومختلطة، وهذا يعني أن حوالي 50% من الواردات الزراعية للاتحاد الأوربي لا تتمتع بالتخفيض أو المعاملة التفضيلية بموجب اتفاق الشراكة.[1]

كما يعرف الاتحاد الأوربي اتساع استخدامه للمعاملة التفضيلية في إطار الحصص الكمية مما يؤثر سلبا على المعاملة التفضيلية بشكل يجعلها تنحصر في نطاق كميات مسموح بها، وعادة ما تكون لعدة مئات الأطنان أو آلاف الأطنان من السلعة وهو ما يعادل في بعض الحالات إنتاج مزرعة وليس إنتاج دولة، وهو ما يقف حاجزا أمام زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق الأوربية.[2] إن تدخل الدول المتقدمة في القطاع الزراعي من خلال أساليب لها فيها ميزة خاصة من حيث التسعير والتسويق (التدعيم والتمويل المالي)، الاستخدام التكنولوجي والتشريع القانوني لصالح فلاحيها لفترة زمنية طويلة، جعلها تسيطر على السوق الدولية بشكل محكم، حيث انعكس الدعم المتزايد في إطار المنافسة بين الدول المتقدمة في إطار السوق الدولية لاكتساب زبائن من البلدان النامية والتي أصبحت في تبعية دولية والإهمال الزراعي القطري والجهوي لهذه البلدان،[3] والدول العربية من الدول التي أصبحت تغطي كل احتياجاتها الوطنية عن طريق الاستيراد من هذه الأسواق

[1] عمار سعد الله، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الاوربية**، مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17، العدد 2، 2016، ص 106.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] منصوري صمودي وعز الدين وتوك، **تأثير السوق الدولية على التبعية الزراعية المستدامة**، الملتقى الوطني حول دراسة التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي، جامعة المدية، الجزائر، يوم 10 مارس 2018، ص 6.

مع إهمالها للقطاع الزراعي والاهتمام بالقطاع الصناعي دون مواكبة التطور التكنولوجي وتكامله مع القطاع الزراعي مما أدى إلى فشل القطاعين معا كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

وعليه فإنه برغم اعتماد اتفاق الزراعة من طرف المنظمة العالمية للتجارة والذي يهدف من خلاله إلى تحسين التبادل الدولي للمنتجات الزراعية، إلا أن الدول المتقدمة استمرت في ممارساتها الحمائية للمنتجات الزراعية متبعة في ذلك طرق وأساليب عديدة ساهمت في استمرار المشاركة الهامشية للدول النامية في هذه الأسواق مع استمرار هيمنة الدول المتقدمة عليها.

المطلب الثاني: أثر الحماية التجارية الحديثة على تجارة المنتجات الزراعية

تتحمل الدول النامية خسارة كبيرة نتيجة العلاقات غير المتكافئة مع الدول المتقدمة فإلى جانب الرسوم الجمركية التي كانت تستخدم على نطاق واسع كأداة حماية، لم تعد الوسيلة الوحيدة بل وكنتيجة لتخفيضها ضمن برامج تحرير التجارة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فقد برز دور العوائق غير الجمركية المتمثلة في الأساليب الحديثة التي يتزايد استخدامها مع مرور الوقت من قبل الدول المتقدمة خاصة في وجه صادرات الدول النامية، التي لا تستطيع استيفاء كل هذه المعايير والتدابير ما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق.

الفرع الأول: الأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية الحماية التجارية الحديثة من الأساليب التي تعتمدها الدول خاصة المتقدمة منها هدفها حماية أسواقها المحلية وعرقة دخول منتجات الدول النامية إليها وبشكل أساسي أمام المنتجات الزراعية التي تمثل تهديدا لمنتجاتها المحلية لذا تعددت وتنوعت هذه الأساليب والتي أضحت تمثل تكلفة إضافية على عاتق الدول النامية.

أولا: تعريف الحمائية الجديدة تعرف الحمائية الجديدة بأنها "مجموعة الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي أو الأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد، وهذه الإجراءات تستخدم من طرف الدول المتقدمة خاصة في وجه واردات الدول النامية".[1] كما تعرف على أنها " كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية

[1] عبد السلام مخلوفي وسفيان عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2012، ص 13.

الكلاسيكية كالقيود الكمية والفنية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية وكل الممارسات التسييرية بمختلف أشكالها".[1]

وعليه فان الحماية الجديدة هي أسلوب يستخدم من طرف الدول في وجه المنتجات المستوردة من أجل حماية منتجاتها المحلية وزيادة تنافسيتها بطريقة خفية من خلال اعتماد تدابير متعلقة بالجوانب البيئية وحماية المستهلك وغيرها.

وتتمثل أهم دوافع وأسباب تزايد استخدام هذه الوسائل في:[2]

- ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان وسنغافورة....)؛
- زيادة غزو منتجات القوى الاقتصادية الصاعدة إلى الأسواق الدولية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي والأيادي العاملة ذات التكلفة المنخفضة؛
- تخلي الدول المتقدمة عن التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها (إدّعاء هذه الدول في استخداماتها لهذه الأساليب الاستناد على مواد الجات " المادة 19")

على الرغم من التخفيضات الجمركية التي ساهمت في تحفيز التجارة الزراعية إلا أن هذه الأخيرة تخضع لعدد كبير من التدابير غير الجمركية، والتي تشمل الحواجز التقنية أمام التجارة التي تعكس اللوائح والمعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية، والواقع أن التدابير غير الجمركية أكثر أهمية في الزراعة منها في القطاعات الأخرى، وقد تكون تأثيراتها أقوى بكثير من تلك التي تخلقها التعريفات الجمركية وتميل هذه التدابير لتكون أكثر صرامة في البلدان المتقدمة،[3] وتستخدم القيود غير التعريفية كإجراء حمائي خاصة لتقييد تدفق صادرات الدول النامية التي تفرضها الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوربي والتي أصبح يطلق عليها "الحماية

[1] عمار جعفري، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة –سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017 –2018، ص 88.

[2] سفيان عبد العزيز وآخرون، **الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية**، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 –3 ديسمبر 2019، ص 163.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، **حالة أسواق السلع الزراعية**، 2020، ص 21.

من نوع جديد"، وهو ما يقلّل من فرص وصولها إلى الأسواق الدولية.[1] تصنف القيود غير التعريفية حسب ما يمثّلها الجدول التالي:

الجدول 4-7: التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية

الواردات	الإجراءات الفنية	تدابير الصحة والصحة النباتية
		الحواجز التقنية أمام التجارة
		التفتيش المسبق قبل الشحن وإجراءات أخرى
		التدابير الطارئة لحماية التجارة
	الإجراءات غير الفنية	تراخيص الاستيراد والحصص وتدابير ضبط الكمية، والقيود التي تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة
		تدابير مراقبة الأسعار كالضرائب والرسوم
		التدابير المالية
		التدابير التي تؤثر على المنافسة
		تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة
		القيود على التوزيع
		القيود على خدمات ما بعد البيع
		الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		القيود على المشتريات الحكومية
		الملكية الفكرية
		قواعد المنشأ
الصادرات		التدابير المتعلقة بالصادرات

المصدر: UNICTAD, Non- tariff measures from A TO Z, UNCTAD/DITC/TAB/, Geneva, 2021

كما يوضح الشكل الموالي القيود غير التعريفية المفروضة على مجموع المنتجات الزراعية، مقارنة مع المنتجات الأخرى وذلك في أقاليم مختلفة.

الشكل 4-3: القيود غير التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات الأخرى في أقاليم مختلفة

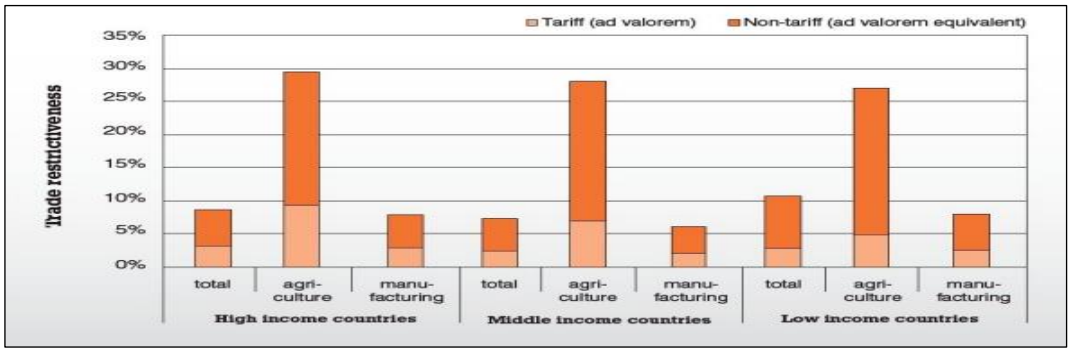

المصدر: Sarah Horn and others, Non-Tariff Barriers in Agriculture and Food Trade in APEC : Business Perspectives on Impacts and Solutions, APEC Business Advisory Council, University of Southern California, Marshall School of Business, November 2016.

[1] عبد اللطيف عامر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

من خلال الشكل نلاحظ أن القيود غير التعريفية المطبقة على المنتجات الزراعية مقارنة بالسلع الصناعية تبقى مرتفعة في الدول ذات الدخل المرتفع مقارنة بنظيراتها من الدول متوسطة وضعيفة الدخل، وعلى هذا الأساس فإن عدم الالتزام بالتخفيض واللجوء إلى القيود غير التعريفية يجعل من تواجد المنتجات الزراعية للدول النامية ضعيفا.

ثانيا: مواطن ضعف الدول النامية في مواجهة الحمائية الجديدة تعاني أغلب الدول النامية من تبعات الأساليب الحمائية الجديدة التي تفرضها الدول المتقدمة على مختلف المنتجات الموجهة إلى أسواقها، ويعود ذلك إلى عرقلة صادرات الدول النامية، وتتمثل أهم مواطن ضعف الدول النامية من الأساليب الحمائية الجديدة في:[1]

- الضعف الاقتصادي لغالبية البلدان النامية بسبب ضيق حجم السوق المحلي بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والاجتماعية لهذه الدول؛
- قلة تنافسية المنتجات الموجهة للتصدير من طرف الدول النامية مع ضعف العلاقات التجارية الدولية المتبادلة؛
- توسع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة امتلاك التكنولوجيا واستخدامها كما تعود الأسباب إلى عدم كفاءة الدول النامية في المقايضة والمفاوضات في العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: أنواع الحماية الحديثة في التجارة الدولية تواجه المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية مجموعة من الاشتراطات والمعايير المفروضة من طرف الدول المتقدمة وهذه الاشتراطات تعتبر قيود غير تعريفية في مجملها تمثل أساليب جديدة للحماية الممارسة من طرف الدول المتقدمة، وتتعدد وتتنوع هذه التدابير لذا تم تقسيمها إلى أنواع تمثلت في الاعتبارات البيئية، تدابير الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية.

أولا: الاشتراطات (الاعتبارات) البيئية لقد عرفت التجارة الدولية خلال العقود الأخير إدماج مفهوم جديد "البيئة" في مختلف المعاملات التجارية الدولية وهو ما أدى إلى ظهور الاشتراطات البيئية في مجال التجارة الدولية، والتي تعرف على أنها " تلك التدابير التي ينبغي الالتزام بها ويمكن أن يكون المعيار طوعيا أو إلزاميا ومن الناحية القانونية تبقى المعايير طوعية إلى أن تصبح إلزامية عند اعتمادها كنظام فني تفرضه الحكومات محليا أو دوليا، ومن الشروط الأساسية لشفافية فعالية المعايير إشعار الشركاء التجاريين بها وتوزيع المعلومات

[1] سفيان بن عبد العزيز، **أثر الأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية على تنافسية الاقتصاديات العربية (الاقتصاد الجزائري نموذجا)**، المؤتمر الدولي العلمي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يومي 19 – 20/ 06/ 2021، ص 23.

بشفافية على المعنيين.[1] كما تعرف على أنها " مواصفات واشتراطات تضعها الدول على المنتجات التي تمر عبر حدودها الجغرافية (صادرات، واردات) لتحقيق أغراض حمائية والحفاظ على بيئتها من مختلف أنواع التلوث التي قد تسبب اختلال التوازن البيئي والانسجام بين عناصرها"،[2] كما يقصد بالاشتراطات البيئية " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذا المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها، ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي بل تتعداه لتشمل المنتجات الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام المبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف".[3]

وعليه فان الاشتراطات البيئية هي مجموعة من الشروط والمواصفات تفرضها الدول على صادرات دول أخرى إليها، وتشمل أساليب الإنتاج، طرق التغليف، وكمية الملوثات وغيرها من التدابير التي يهدف من خلالها إلى حماية البيئة.

1. أنواع الاشتراطات البيئية: تتمثل أهم المعايير المطبقة في

- معايير نوعية: وهي التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الانزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالاستهلاك وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.
- معايير الانبعاث: من خلالها يتم تحديد كمية الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة خلال وحدة زمنية أو أثناء دورة تشغيل معينة ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل من التلوث وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع.

---

[1] سناء محمد عبد الغني، **دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الفترة 2010 – 2020**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المعهد العالي للدراسات المتطورة، مصر، العدد 13، 2022، ص 333.

[2] نبيل بن موسى وعبد الرزاق بن الزاوي، **انعكاسات المعايير البيئية على التجارة الخارجية للدول النامية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، 2020، ص 179.

[3] عطاء الله بن طيرش وعبد الكريم كاكي، **العلاقة التبادلية بين البيئة والتجارة الدولية والتنافسية الدولية – دراسة حالة الجزائر** –، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 –3 ديسمبر 2019، ص 350.

- معايير العمليات والإنتاج: تهتم بتنظيم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج مثل نوع التكنولوجيا، المعدات...[1]
- معايير المنتجات: وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر أي أنها تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، وتقوم هذه المعايير التي تمثل مواصفات المنتج طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تصف وتحدد ما يلي:[2]

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات؛
- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين لسلعة ما؛
- مستويات الملوثات المنبعثة من استعمال سلعة معينة؛
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير مثلا.

ومن أهم المعايير البيئية الحديثة في مجال التجارة الدولية أيضا نجد متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية، والمعايير المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

- متطلبات التعبئة والتغليف: تعتبر السلامة الصحية وحماية البيئة من أهم الشروط الأساسية في صناعة الغلاف أين أصبح للجانب الايكولوجي تأثير كبير في عملية الشراء، فمنذ تسعينات القرن العشرين باشرت دول عديدة حول العالم وخاصة الأوربية بوضع تشريعات خاصة وملزمة للمنتجين المحليين أو للمستوردات من المواد والسلع، ومع صدور سلسلة الايزو 1.400 أصبح لزاما على منتجي العبوات ومستخدميها الالتزام بمتطلبات هذه المواصفات، التي تحدد نوعية العبوة لكل سلعة مع إيضاح كامل بالبطاقة التعريفية لكيفية التعامل مع هذه العبوات بعد استخدامها بطرق تحافظ على سلامة البيئة.

[1] حدة نعمي، **حماية البيئة والتجارة الدولية**، المؤتمر العلمي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يومي 19 – 20 /06/ 2021، ص 248.

[2] حبيبة عامر، **الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية – دراسة دول المغرب العربي نموذجا –**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 – 2012، ص 70.

وتتمثل بعض هذه الاشتراطات في:[1]

- أن تكون مصنوعة من مادة قابلة لإعادة الاستعمال أو إعادة التصنيع أو يسهل التخلص منها دون إحداث ضرر للبيئة؛
- أن تكون مصنعة من مادة مطابقة للمواصفات الصحية ولا تترك أي أثر ضار أو تلوث على المادة المعبأة أو المتعاملين مع العبوة؛
- ضرورة عدم تأثرها بظروف التخزين والترحيل المناسب؛
- أن تحمل العبوة البطاقة التعريفية المتضمنة اسم المادة، الصنف، العلامة التجارية، المكونات والمضافات، اسم المنتج وعنوانه...الخ؛
- أن تحمي المادة المعبأة من التلوث والتلف وتكون نظيفة خالية من أي مواد غريبة؛
- كتابة البيانات على العبوة بلون ثابت غير قابل للمحو سهل القراءة؛
- أن تحتوي العبوة على فتحات جانبية لتسهيل عمليات الترحيل والتداول وكذا فتحات على الجانبين من أجل التهوية.

– العلامة البيئية (العنونة): هي العلامات التي تمنح من قبل الحكومات أو الجهات الخاصة وذلك بغرض إعلام المستهلكين بأن المنتج الذي يحمل العلامة يمتاز بأفضلية عن غيره من المنتجات المماثلة وهذا لكونه يراعي المعايير البيئية، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الطابع الاختياري للعلامة البيئية إلا أنه في ظل المتطلبات الجديدة للسوق الدولية أصبحت معيار لا غنى عنه لأغلب الصادرات ولا سيما الصادرات الزراعية ذات القيمة المضافة، حيث تعد معيار للجودة وتحديد مستوى التنافسية ولعل الإشكال المطروح هو أن إصدار أغلب نظم العنونة البيئية يتم في الدول المتقدمة، ودون علم وإحاطة الشركاء التجاريين في الدول الأخرى وهو الأمر الذي يخلق صعوبات للدول النامية ويتطلب منها وقتا لمواءمة صادراتها مع العلامات الجديدة.[2]

[1] كمال بوعظم وسامية سرحان، **أهمية الالتزام بالمعايير البيئية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات الجزائرية**، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 12، 2016، ص 93.

[2] معمر يوسفي وعثمان بقنيش، **إشكالية ادماج المعايير البيئية في التجارة الدولية بين جدلية سياسة الحماية والسياسة الحمائية**، مجلة البحوث العلمية والتشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 9، 2017، ص 563.

- المعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية: والتي بادرت بها مجموعة من المؤسسات وتعتبر مجموعة الاشتراطات التي تصنعها المؤسسات والخاصة بمعايير السلامة والأمن داخل المصانع ومجموعة من الاشتراطات البيئية والصحية.[1]

2. المعايير البيئية والتجارة الدولية للدول النامية

تم تكييف الاشتراطات البيئية من طرف الدول المتقدمة لإعاقة صادرات الدول النامية خاصة الزراعية التي تمتلك فيها ميزات نسبية، وذلك كنوع جديد من طرق الحماية الحديثة عن طريق التطبيق المتشدد وبطرق خفية تحكمية تسمح بعرقلة منتجات الدول، والتي تصل إلى حد حظر دخول سلع أجنبية كليا أو جزئيا إذا لم تتوفر الاشتراطات والمعايير البيئية فعلى سبيل المثال فرض خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات. هذه الممارسات تكون ضد منتجات الدول النامية الزراعية في أسواق الدول المتقدمة بحجة الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات أو ارتفاع النسب الباقية منها في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول، ويرى بعض الباحثين أن الامتثال للمعايير والاشتراطات البيئية عبء إضافي يزيد من التكاليف ويضعف القدرة التنافسية خاصة للدول النامية، كما يرى البعض أن هذه المعايير هي حافز لتشجيع وتحسين كفاءة الإنتاج وحماية البيئة، ومن أجل تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية تم المحاولة لوضع بعض المؤشرات التي في ظلها يمكن الحكم ما إذا كانت هذه الاشتراطات تستخدم للحماية، أو لا وهي:[2]

- إذا خضعت السلع المستوردة لمعايير مختلفة عن تلك التي تخضع لها السلع المحلية المماثلة من ناحية وحينما لا تتوافق هذه المعايير مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها حينها يمكن القول إنها تستخدم كأداة حمائية؛
- إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكمية فهنا تعتبر إجراءات ذات أهداف تجارية كونها تفرض أعباء إضافية على السلع الأجنبية؛
- إذا كان التباين في المعايير البيئية يرجع إلى تباين في التفضيلات الاجتماعية واختلاف في الأذواق أنها معايير رفاهية أكثر منها بيئية تصبح المعايير المنشودة ضد السلع الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية.

[1] وليد عابي وصالح سراي، **انعكاسات الاعتبارات والاشتراطات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 -3 ديسمبر 2019، ص 296.

[2] وليد عابي وصالح سراي، المرجع نفسه.

ثانيا: تدابير الصحة والصحة النباتية يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي فرضت عليه هذه التدابير حتى بعد تنظيمها من طرف المنظمة العالمية للتجارة من خلال الاتفاقية، ودخلت اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية "SPS " حيز التنفيذ مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، وهي تتعلق بتطبيق لوائح سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات ويسمح للبلدان بوضع معاييرها الخاصة، لكنها تنص على ضرورة استناد هذه اللوائح على العلم، أين يجب تطبيقها فقط بالقدر اللازم لحماية حياة، أو صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، وأن لا يميزوا بشكل تعسفي أو غير مبرر بين البلدان كما يتم تشجيع الدول الأعضاء على استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية، ومع ذلك يمكن للأعضاء استخدام التدابير التي تؤدي إلى معايير أعلى إذا كان هناك مبرر أو بناء التقييم المناسب للمخاطر طالما أن النهج ليس تعسفي.[1] ويتألف اتفاق الصحة والصحة النباتية من 14 مادة تحتوي الحقوق والالتزامات التي وافق عليها الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة كما تحوي أيضا 3 ملاحق تغطي في مجملها محورين هما:[2]

- حق الدول في تطبيق معايير السلامة على المنتجات المستوردة بهدف حماية حياة وصحة كل من الإنسان والحيوان والنبات شريطة ألا ينطوي على تمييز ونزعة حمائية؛
- آلية تقييم معايير السلامة وإجراءات الرقابة والمعاينة والإشراف.

1. المبادئ الرئيسية للاتفاق

- **التنسيق:** لتنسيق تدابير الصحة والصحة النباتية على أوسع نطاق ممكن وجب على الأعضاء بناء تدابير الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم على معايير دولية أو مبادئ توجيهية أو توصيات. وتتمثل المنظمات الدولية ذات الصلة بالمعايير في:

CODEX: هي هيئة دستور الغذاء مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية WHO، OIE: المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (المكتب الدولي للأوبئة) ، IPPC: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

- **التعادل:** يجب على البلد المستورد أن يسمح للبلد المصدر استخدام تدابير مختلفة عن تلك المستخدمة أو المحددة من طرف البلد المستورد، إذا كان للإجراءات المختلفة نفس التأثير في تحقيق مستوى الحماية المناسب للبلد المستورد، كما يجب على البلد المصدر أن يكون قادرا على إثبات التكافؤ والتعادل بموضوعية إذ يلتزم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بما يلي: قبول تدابير الصحة والصحة النباتية الخاصة بالأعضاء

[1] WTO, **understanding the WTO agreement on sanitary and phytosanitary measures**, available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps, seen at: 17/03/2021, on: 15:20.

[2] نهاد خليل الدمشقية وتمام صبح، مرجع سبق ذكره، ص84.

الآخرين، على أنها مكافئة لهم إذا أثبتت الدولة المصدرة بشكل موضوعي أن إجراءاتها تحقق مستوى مناسب للبلد المستورد من الحماية للصحة والصحة النباتية، الدخول في مشاورات بناء على الطلب بهدف تحقيق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الاعتراف بتكافؤ تدابير الصحة والصحة النباتية المحددة.[1] تقييم المخاطر وتحديد المستوى المناسب لحماية صحة الإنسان أو النبات حسب ما يتناسب مع ظروف المخاطر التي تهدد حياة أو صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، مع الأخذ في الاعتبار تقنيات تقييم المخاطر التي وضعتها المنظمات الدولية ذات الصلة،[2] عند تقييم المخاطر يتعين على الأعضاء مراعاة الأدلة العلمية المتاحة، وتحديد التدبير الذي يتعين تطبيقه لتحقيق المستوى المناسب من حماية صحة الإنسان أو النبات من هذه المخاطر ومن أجل تحقيق الاتساق في تطبيق هذه التدابير يجب على كل عضو أن يتجنب الفروق التعسفية أو غير المبررة في المستويات في حال أدت الفروق إلى تمييز أو تقييد مقنع للتجارة، يتعاون الأعضاء في اللجنة لوضع مبادئ توجيهية لتعزيز التنفيذ العملي للحكم وفي الحالات التي تكون فيها الأدلة غير كافية يجوز للعضو اعتماد تدابير صحية مؤقتا على أساس المعلومات المتاحة، بما فيها معلومات المنظمات والتدابير المطبقة من طرف الأعضاء الآخرين، مع السعي إلى الوصول للمعلومات اللازمة للإجراء تقييم موضوعي للمخاطر، وفي حالة وجود اعتقاد لدى العضو أن التدابير المحددة من طرف عضو آخر تقيد صادراته ولا يستند إلى معايير ومبادئ توجيهية أو عدم وجود هذه المعايير قد يطلب شرح لأسباب هذا الإجراء الصحي ويجب على العضو الآخر أن يقدمه.

- **التكيف مع الظروف الإقليمية بما في ذلك المناطق الخالية من الآفات أو الأمراض والمناطق التي ينخفض فيها انتشار الأمراض والآفات** حيث على الأعضاء التأكد من أن تدابيرهم الصحية تتكيف مع خصائص الصحة النباتية للمنطقة –البلد–، عند تقييم هذه الخصائص لابد من مراعاة مستوى انتشار الأمراض المعايير والمبادئ التوجيهية التي يتم وضعها من قبل جهات معينة، كما يجب على الأعضاء التعرف على مفاهيم المناطق الخالية من الآفات أو الأمراض، وتحديدها يعتمد على عوامل جغرافية والمراقبة الوبائية وغيرها بالإضافة إلى أنه على الدول الأعضاء المصدرة التي تزعم أن مناطق داخل أراضيها خالية من الأمراض

[1] Dayaratna Sitva and Charlotta Falenius, **the WTO agreement on sanitary and phytosanitary measures**, international trade center, United Nation, Delhi, 2013, p9.
[2] WTO, **the WTO agreements series (sanitary and phytosanitary measures)**, Switzerland, 2010, p32. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf

والآفات أو ينخفض انتشارها، تقديم الأدلة اللازمة لإثبات ذلك للمستورد بشكل موضوعي لذا يتم منح الحق للمستورد الحق في الوصول إليها بغرض التفتيش والاختبار وغيرها.[1]

- **الوضوح والعلانية (الشفافية):**[2] يتطلب هذا المبدأ في اتفاق الصحة والصحة النباتية من أعضاء المنظمة تقديم معلومات عن التدابير الخاصة بهم يطلب من أعضاء المنظمة نشر لوائح هذه التدابير، ويتم استيفاء متطلبات الإخطار من خلال سلطة الإخطار الوطنية، كما يجب على كل عضو تعيين نقطة استعلام وطنية للتعامل مع استفسارات متعلقة بالاتفاق من أعضاء آخرين ضمن المنظمة العالمية للتجارة، وقد تقوم وكالة وطنية واحدة بوظيفة الإخطار والاستفسار، ويمكن تنزيل كتيب عملي لكيفية تطبيق الاتفاق عبر البوابة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.
- **إجراءات الرقابة، المعاينة والمرافقة:** نظرا لأهمية الإجراءات ذات الصلة بعمليات الرقابة والمعاينة أفردت الاتفاقية ملحقا كاملا خاصا بهذه الإجراءات، ويشير إلى ضرورة تنفيذ واستكمال هذه الإجراءات بدون تأخير غير مبرر وبطريقة لا تميز بين المنتجات المستوردة والمحلية، نشر المعلومات عن المدة القياسية المطلوبة لإنهاء كل الإجراءات والإبلاغ لمقدم الطلب، مع اقتصار المعلومة على ما هو ضروري، بما في ذلك الإضافات وتحديد النسب المسموحة للملوثات في الأغذية، المشروبات والأعلاف، **بالإضافة إلى** سرية المعلومات حول المنتجات المستوردة التي تم توفيرها لأغراض الرقابة والمعاينة، وجود إجراء لمراجعة الشكاوى ذات العلاقة بإجراءات المراقبة والمعاينة واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا كان هناك مبرر للشكوى.
- **الإشراف والإدارة:** أكد الاتفاق على ضرورة إنشاء لجنة للإشراف على تدابير صحة الحيوان والنبات والإنسان على أن تعمل اللجنة على تحقيق أهداف الاتفاق والإشراف على تنفيذ الأحكام الواردة فيه، وتأخذ اللجنة بتوافق الآراء كما تكون على اتصال بالمنظمات الدولية ذات الصلة من أجل المعايير والتدابير للتنسيق بين البلدان فيما يتعلق باتخاذ أو تعديل تدابير الصحة والصحة النباتية.[3]

---

[1] WTO, **the WTO agreements series (sanitary and phytosanitary measures**), op, cit, p 33. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf

[2] Australian government, **The WTO sanitary and phytosanitary (SPS Agreement), why you need to know,** Department of agriculture, Fishing and Forestry, op, cit, p10.

[3] عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص224.

وعليه يخول هذا الاتفاق الدول الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الصحة سواء للإنسان، الحيوان أو النبات بشرط ألا تكون تمييزية بين الدول والمعيار في التقييم قائم على أساس التوصيات الدولية والمعايير الموضوعية التي لا خلاف عليها.[1]

2. **الحقوق والالتزامات الأساسية:** والتي تتمثل في[2]

- للأعضاء الحق في اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية اللازمة لحماية حياة، أو صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، شريطة ألا تتعارض هذه الإجراءات وأحكام الاتفاقية؛
- على الأعضاء التأكد من أن أي تدبير من تدابير الصحة العامة أو النباتية لا يطبق إلا بالقدر اللازم لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات، وأن يكون قائما على مبادئ علمية ولا يتم الحفاظ عليه دون أدلة علمية كافية؛
- يتعين على الأعضاء التأكد من أن التدابير الصحية والصحة النباتية الخاصة بهم لا تميز بشكل غير مبرر بين الدول الأعضاء حيث تسود ظروف متطابقة أو مماثلة، لا يجوز تطبيق تدابير حماية صحة الإنسان والنبات بطريقة تشكل تقييدا مقنعا على التجارة الدولية؛
- يفترض أن تكون تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان أو النبات التي تتفق مع أحكام الاتفاقية متوافقة مع التزامات الأعضاء بموجب أحكام اتفاقية الجات 1994، المتعلقة باستخدام تدابير حماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.

3. **المخاطر والمنتجات:** تنطبق اتفاقية الصحة والصحة النباتية بشكل أساسي على جميع التدابير التي يتخذها عضو المنظمة العالمية للتجارة، لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان أو النبات داخل أراضيها من أخطار معينة والتي قد تؤثر على التجارة الدولية.[3] تأتي المخاطر على حياة الحيوان أو صحته من:

- دخول أو تواجد أو انتشار الآفات (بما في ذلك الأعشاب الضارة)؛
- الأمراض أو الكائنات الحية الحاملة للأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض؛

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص22.

[2] WTO, **the WTO agreement on the application of sanitary and phytosanitary measures (SPS Agreement),** available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsagr_e.htm, seen at: 17/03/2021, on: 15:45.

[3] WTO**, The WTO sanitary and phytosanitary (SPS Agreement), why you need to know**, Australian government, Department of agriculture, Fishing and Forestry, Aus AID, p8.

- المواد المضافة أو الملوثات (المبيدات، مخلفات العقاقير البيطرية....)، والسموم أو الكائنات الحية المسببة للأمراض في الأعلاف.

المخاطر على حياة النبات وصحته من:

- دخول أو تواجد أو انتشار الآفات (بما فيها الأعشاب الضارة)؛
- الأمراض أو الكائنات الحية الحاملة للأمراض أو الكائنات الحية المسببة للأمراض.

المخاطر على حياة الانسان وصحته:

- الإضافات، أو الملوثات، أو السموم أو الكائنات الحية المسببة للأمراض في الأطعمة أو المشروبات؛
- الأمراض التي تنقلها الحيوانات أو النباتات أو منتجاتها؛
- دخول الآفات أو تواجدها وانتشارها.

4. **مواجهة الدول النامية لتدابير الصحة والصحة النباتية في التجارة الدولية:** تعتبر تدابير الصحة والصحة النباتية من بين طرق الحماية الجديدة، التي تفرض على الدول النامية خاصة في مجال المنتجات الزراعية، نتيجة عدم قدرتها على التكيف مع هذه المتطلبات، والشكل الموالي يوضح تطور تدابير الصحة والصحة النباتية حول العالم.

الشكل 4-4: تطور تدابير الصحة والصحة النباتية حول العالم

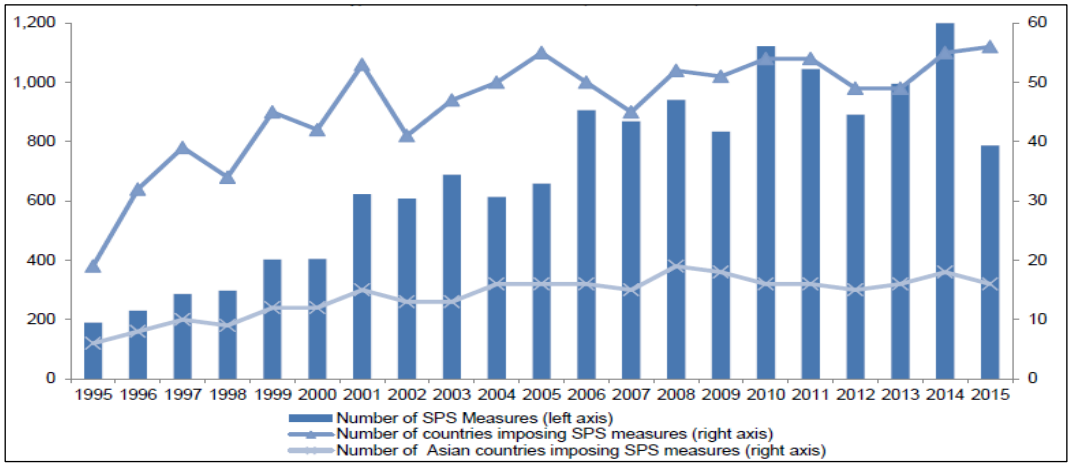

المصدر: Jong Woo Kang and Dorothea M-Ramizo, Impact of sanitary and phytosanitary Measures and technical barriers on international trade, Asian development bank, Munich personal RePEC archive (MPRA), paper NO: 82352, 2017.

من خلال الشكل يتضح أن هناك تزايد في عدد تدابير الصحة والصحة النباتية حول العالم في ظل تزايد عدد الدول التي تقوم بفرض هذه الإجراءات، كما تعتبر الدول المتقدمة من أكثر الدول فرضا لتدابير الصحة والصحة النباتية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي التي تعتبر من أكثر الدول تشددا في مجال فرض وتطبيق هذه التدابير، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول 4-8: عدد معايير الصحة والصحة النباتية

في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على مختلف القطاعات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية	101	82	66	34	45	41	48	58	71	98	89	88
عدد المعايير في الاتحاد الأوربي	19	18	19	22	25	20	18	32	60	70	97	80

المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية، حول تدابير الصحة والصحة النباتية، متاح على الرابط

http://i-tip.wto.org/goods/forms/GraphView.aspx?period:y&Scale:1g/18-7-2022, seen at: 20/05/2022, on: 20:33.

من خلال الجدول يتضح جليا تصاعد معايير الصحة والصحة النباتية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لتبلغ قيمة 98 تدبير سنة 2019 للولايات المتحدة الأمريكية مقابل 97 تدبير للاتحاد الأوربي سنة 2020، وهوما ينعكس سلبا على التجارة الدولية للدول النامية التي لا تستطيع التكيف مع كل هذه المعايير، وعلى اعتبار الاتحاد الأوربي أحد أهم الشركاء التجاريين لدول شمال إفريقيا (الجزائر) فإنها تخضع لكل هذه المعايير التي تعيق مبادلاتها التجارية فعلى مستوى جهاز تسوية النزاعات للمنظمة العالمية للتجارة تم تسجيل العديد من القضايا المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية، معظمها من طرف الدول النامية ومن بينها:[1]

- قيام الهند بتقديم شكوى ضد الاتحاد الأوربي الذي يقوم باستخدام الرسوم ضد استيراد مادة الأرز سنة 1992؛
- سنة 2001 رفعت الإكوادور قضية ضد تركيا بسبب الإجراءات التي تهدف إلى منع استيراد الفواكه الطازجة؛
- سنة 2002 قامت المجر بتقديم شكوى بسبب الحظر الذي فرضته تركيا على استيراد أغذية الحيوانات الأليفة، كما رفعت الفلبين قضيتين ضد أستراليا الأولى تتعلق باستخدام بعض الإجراءات التي تمس استيراد الخضراوات والفواكه الطازجة والثانية تتعلق بمعايير تؤثر على استيراد الأناناس الطازج، كما رفعت الأرجنتين ضد الولايات المتحدة الأمريكية قضية تتعلق بالقيود التي تفرضها على استيراد مادة الليمون.

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص 99.

- والجزائر كغيرها من الدول النامية التي واجهت الإجراءات الحمائية ورغم أن موقع رصد التجارة لم يشر إلى أي إجراء حمائي يخص معايير الصحة والصحة النباتية المفروضة على الجزائر باستثناء إجراء واحد طبق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ويتعلق بفرض حظر على استيراد بعض المنتجات التي لا تتوفر على وكيل محلي معتمد وذلك ضمن إجراءات حماية المستهلك وهو إجراء شمل أكثر من 175 دولة.[1]

كذلك من الاشتراطات القاسية على المنتجات ما تعرضت له صادرات العسل الجزائري إلى الاتحاد الأوربي أين قامت الجزائر بتصدير حوالي 6 قناطير من العسل بعد القيام بعمليات الفحص تبين أن خلايا النحل التي كانت مصدرا لاستخلاص العسل كانت تقتات من نباتات ملوثة بمبيدات وأسماد ضارة، وهو ما جعل دول الاتحاد تعرقل تنفيذ الصفقة بدعوى الحفاظ على صحة المستهلك،[2] بالإضافة إلى قيام كل من فرنسا وروسيا سنة 2018 بإعادة منتجات البطاطا الجزائرية نتيجة الإفراط في استخدام المبيدات، كما منعت كندا دخول كميات من التمور الجزائرية، إضافة إلى دولة قطر التي رفضت المنتجات الزراعية الجزائرية لاحتوائها على مبيدات خطيرة في منتج البطاطا.[3]

ثالثا: العوائق الفنية في التجارة الدولية شددت الحكومات القواعد الحالية ونفذت سياسات جديدة استجابة لمطالب المستهلكين لمزيد من سلامة المنتجات وحماية البيئة، فاعتمدت أعدادا متزايدة من اللوائح الفنية المعروفة باسم (TBT).[4] حيث تعترف اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة، بحق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بإقرار اللوائح الفنية والمواصفات القياسية وإجراءات تقييم المطابقة، التي تراها ضرورية لضمان جودة صادراتها ومنع الممارسات التي من شأنها تضليل المستهلك أو لحماية الأمن القومي، بشرط ألا تشكل هذه اللوائح والمواصفات والإجراءات عوائق غير ضرورية أمام التجارة، وتستند على أسس وأدلة وبيانات علمية وتسري الاتفاقية على كل المنتجات الصناعية والزراعية باستثناء الإجراءات الصحية، وإجراءات الصحة

---

[1] خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] معمر يوسفي وعثمان بقنيش، مرجع سبق ذكره، ص 564.

[3] حمزة كحال، صادرات مهددة فيتو روسي كندي فرنسي على المنتجات الزراعية الجزائرية، مجلة العربي الجديد، الجزائر، 2018، متوفر على الموقع https://www.alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org تاريخ الاطلاع 07/19/ 2022، على الساعة: 17:29.

[4] Jong Woo Kang and Dorothea M-Ramizo, **Impact of sanitary and phytosanitary measures and technical barriers on international trade**, Asian development bank, Munich personal RePEC archive (MPRA), paper NO: 82352, 2017, p 9.

والصحة النباتية لخضوعها لاتفاق التدابير الصحية أما الإجراءات المتعلقة بالمواد الغذائية مثل قياس الجودة والتعليب وخصائص التصدير فتخضع لأحكام الاتفاقيتين.[1]

وتهدف الاتفاقية إلى:[2]

- ضمان أن اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة غير تمييزية؛
- ضمان أن اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة لا تخلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة؛
- تحق بحق الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على تنفيذ التدابير لتحقيق أهداف حماية صحة الانسان وسلامته؛
- يشجع الاتفاق الأعضاء على بناء تدابيرهم على المعايير الدولية كوسيلة لتسهيل التجارة من خلال أحكام الشفافية الخاصة بها؛
- تهدف الاتفاقية إلى خلق بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها.

1. تقسيمات المتطلبات الفنية: تقوم اتفاقية المتطلبات الفنية بتقسيم هذه التدابير إلى

- اللوائح الفنية (تطبيقها إلزامي): هي وثيقة توضح خصائص المنتج (الشكل، الحجم) أو العمليات ذات الصلة وأساليب الإنتاج، بما في ذلك الأحكام الإدارية المعمول بها والتي يكون "الامتثال لها إلزامي" وتشير الاتفاقية إلى أن اللوائح الفنية تشمل أيضا التعامل حصريا مع المصطلحات، أو الرموز، أو العلامات، أو العبوات، أو ملصقات المتطلبات لأنها تنطبق على المنتج أو عملية أو طريقة الإنتاج؛[3]
- المواصفات القياسية (تطبيقها اختياري): هي وثيقة معتمدة من قبل هيئة معترف بها توضح الخصائص الفنية الواجب توافرها في المنتج أو العملية الإنتاجية، وقد تمتد لتشمل معايير خاصة بالتعبئة والتغليف وهي معايير غير الزامية؛[4]

---

[1] مرفت محمد عبد الوهاب، **أثر المتطلبات الفنية والصحية الاوربية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الاتحاد الأوربي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، القاهرة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص 459.

[2] World Trade organization, **Technical Barriers to Trade**, available at : https://www.wto.org/english/tratop-e/tbt-ehtm, seen at: 21/07/2022, on: 10:34.

[3] Ichiro Araki, **China and the agreement on technical barriers to trade**, RIETI Discussion paper series 02-E-008, 2002, p 3.

[4] United Nation, **Dispute settlement world trade organization technical barriers to trade**, conference on trade and development, New York and Geneva, 2003, p 8.

- إجراءات تقييم المطابقة: هي أي إجراء يتم استخدامه بشكل مباشر أو غير مباشر لتحديد المتطلبات ذات الصلة باللوائح الفنية، كما تشير الاتفاقية إلى أن تقييم المطابقة تشمل إجراءات أخذ العينات الاختبار والتفتيش، التقييم والتحقق والتأكد من المطابقة، التسجيل والاعتماد وكذلك الموافقة.[1]

ومن بين أمثلة عن العوائق الفنية أمام التجارة:[2] توسيم مكونات الأغذية أو المشروبات والعقاقير أو نوعيتها شروط الجودة للأغذية الطازجة، حجم وشكل ومظهر التعبئة والتغليف، تغليف وتعبئة وتوسيم المواد الكيميائية الخطرة، والمواد السمية، ومبيدات الآفات، والأسمدة.

2. العوائق الفنية والتجارة الدولية

تعتبر العوائق الفنية من بين الأدوات التي تستخدم من طرف الدول المتقدمة في وجه صادرات الدول النامية كوجه جديد للحماية نظرا لعدم قدرة الدول النامية على مواجهة كل هذه العوائق والتكيف معها، ما يجبرها على تحمل تكاليف إضافية وفقدان مزاياها التنافسية، والجدول الموالي يوضح حجم العوائق الفنية في التجارة الدولية

الجدول 4-9: تطور عدد العوائق الفنية أمام التجارة الدولية في كل القطاعات

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المعايير حول العالم	1.600	1.400	1.700	1.800	1.600	1.700	1.900	1.950	2.100	2.100	2.100	2.700
عدد المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية	90	60	94	89	50	92	125	70	110	120	125	112
عدد المعايير في الاتحاد الأوربي	30	40	79	95	80	77	100	95	110	69	70	95

المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية، حول العوائق الفنية في التجارة، متاح على الرابط

http://i-tip.wto.org/goods/forms/GraphView.aspx?period:y&Scale:1g/, seen at : 18-7-2022, on: 21:03.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العوائق الفنية في تصاعد مستمر حيث بلغت 2.700 عائق سنة 2021 مقابل 1.600 عائق سنة 2010 أي ما يعادل 50% خلال عشر سنوات، في حين تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أكبر الدول المنتهجة لهذا الأسلوب عن طريق سن العديد من المعايير الفنية في وجه صادرات العالم من أجل الحصول على سلع عالية الجودة خاصة الزراعية منها، إلا

[1] World trade organization, **the two agreements series technical barriers to trade**, WTO, Geneva, Switzerland, 2014, p 13.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، **مبادئ توجيهية لجمع البيانات الرسمية عن التدابير غير الجمركية**، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2021، ص 27.

أن هذه القيود أصبحت تمثل مصدر قلق للمصدرين من الدول النامية، وذلك نتيجة الطلب المتزايد للدول المتقدمة على إدخال متطلبات تلتزم الدول النامية بها ليس فقط على السلع النهائية وإنما تمتد إلى مراحل الإنتاج دون مراعاة لقدرة هذه الدول.

وفي هذا السياق تم تقديم العديد من الشكاوى لدى جهاز تسوية النزاعات بالمنظمة العالمية للتجارة من بينها ما قدمته الهند بشأن قيود وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية على صادراتها من الأرز، بالموازاة مع قيام الأرجنتين بتقديم قضية ضد الاتحاد الأوربي نتيجة القيود المفروضة على صادرات الخمور.[1] أما الجزائر فالملاحظ هو غياب أرقام رسمية متعلقة بالقيود المفروضة عليها لكن هذا لا ينفي أنه لا وجود لهذه الإجراءات وإنما تكون إجراءات جماعية تمس جميع الدول أو بعض الأقاليم.

وعليه تعتبر هذه الأساليب وجه جديد للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الزراعية للدول النامية ما جعل صادراتها غير قادرة على دخول الأسواق الدولية، كونها غير قادرة على استيفاء كل هذه الشروط والتدابير بسبب نقص المعرفة بها وتعقدها، عدم وجود المخابر والمتخصصين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليفها التي أصبحت عبئا على عاتق هذه الدول وتعتبر دول الاتحاد الأوربي من أكثر الدول فرضا لهذا الصنف من التدابير (الحواجز غير الجمركية).

[1] خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المبحث الثالث: مقترحات تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تعاني المنتجات الزراعية للدول النامية ومنها الجزائر أوضاع منافسة إقليمية ودولية شديدة من طرف دول ذات زراعات أكثر تقدما وذات قدرات تنافسية عالية، فمؤشرات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تكشف عن تواضع نصيب هذه الدول من الصادرات الزراعية واستمرارها كدول مستوردة صافية لهذه المنتجات، وذلك نتيجة تعدد شروط التواجد في هذه الأسواق، فالمنتجات الزراعية الجزائرية تواجه تحد كبير يتمثل في زيادة قدرتها على التواجد في الأسواق العالمية لذا عليها العمل من أجل تحسين تواجد منتجاتها في الأسواق الدولية من خلال التوافق مع متطلباتها والاستجابة لشروطها.

المطلب الأول: المنتجات الزراعية الجزائرية ذات الآفاق التصديرية

إن ضعف تواجد المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية يُحتّم علينا تحديد المنتجات التي لها إمكانيات تطوير ميزة نسبية لتطوير صادراتها، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل المؤشرات المرتبطة بالإنتاج الزراعي والمساهمة في تحسين الصادرات.

الفرع الأول: تحليل المؤشرات المتعلقة بأداء القطاع الزراعي: يقود التحليل إلى تحديد أهم المنتجات الزراعية التي يمكن اعتمادها لدخول الأسواق الدولية.

- تطور الإنتاج الزراعي بعد تحليل جملة الإنتاج الزراعي للجزائر يتبين أن الإنتاج الزراعي يعرف تذبذبا نتيجة مجموعة من العوامل، لكن السمة العامة هي التحسّن وذلك خلال الفترة 2000-2020، خاصة ما تعلّق بمنتجات الخضر التي زاد معدل إنتاجها خلال الفترة 2010-2017 ب 121% مقارنة بالفترة 2000-2009، وتتوزع هذه الزيادة على كل من: البطاطس ب 143%، البصل بمعدل زيادة 102%، حيث تمثل كل من البطاطس والبصل معا نسبة 36% من الإنتاج الوطني للخضر.[1] والشكل الموالي يوضح ذلك

[1] إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وترقية الصادرات، متاح على الرابط: https://madr.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/12، على الساعة: 14:20.

الشكل 4-5: تطور إنتاج الخضر خلال الفترة 2019/2010 (الوحدة: مليون قنطار)

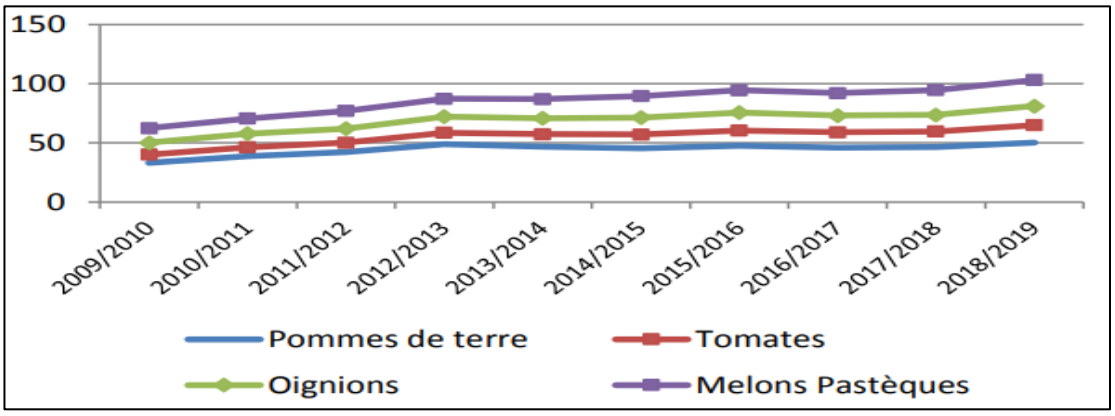

المصدر: ONS, LES STATISTIQUES DE L'AGRICULTURE LES PRODUCTIONS VEGETALES ET ANIMALES Retrospective 2010-2019, Collection n°225, Algérie.

بلغ متوسط إنتاج محاصيل الخضر للفترة 2010-2019 حوالي 119 مليون قنطار مقابل 51.6 مليون قنطار للفترة 2000-2009 بزيادة قدرها 131%، وهو ما يمثل من حيث الكمية أكثر من 68 مليون قنطار. كما تميز موسم 2018-2019 بتسجيل أفضل الغلات لكل من البطاطس والبصل والطماطم 318 قنطار/هك و320,7 قنطار/هك و591,2 قنطار/هك على التوالي، وتُظهر منتجات الخضر نموًا مستمرًا بمعدل سنوي بلغ 3,5%،[1] ليبلغ إنتاج الخضر خلال موسم 2020/2019 حوالي 150,7 مليون قنطار بزيادة قدرها 3% أثرت هذه الزيادة على جميع المنتجات، بلغ فيها إنتاج البطاطس 31% من الإنتاج بالإضافة إلى الطماطم والبصل، كما شهد إنتاج البطيخ خلال هذا الموسم أيضا زيادة بنسبة 4% مقارنة بالموسم السابق.[2]

- كما تسجل الفواكه هي الأخرى تحسنا في الإنتاج فقد ازدادت مستويات إنتاج الفواكه والأشجار المثمرة كما يلي: الزيتون 99%، الحمضيات 91%، التمور 82%، خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009.[3] والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الحمضيات

[1] ONS, **LES STATISTIQUES DE L'AGRICULTURE LES PRODUCTIONS VEGETALES ET ANIMALES Rétrospective 2010-2019**, Collection n°225, Algérie, P 15.
[2] ONS, **LA PRODUCTION AGRICOLE Campagne 2019/2020**, N°976, Algérie, p 4.
[3] إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره.

الشكل 4-6: تطور إنتاج الحمضيات خلال الفترة 2019/2010 (الوحدة: مليون قنطار)

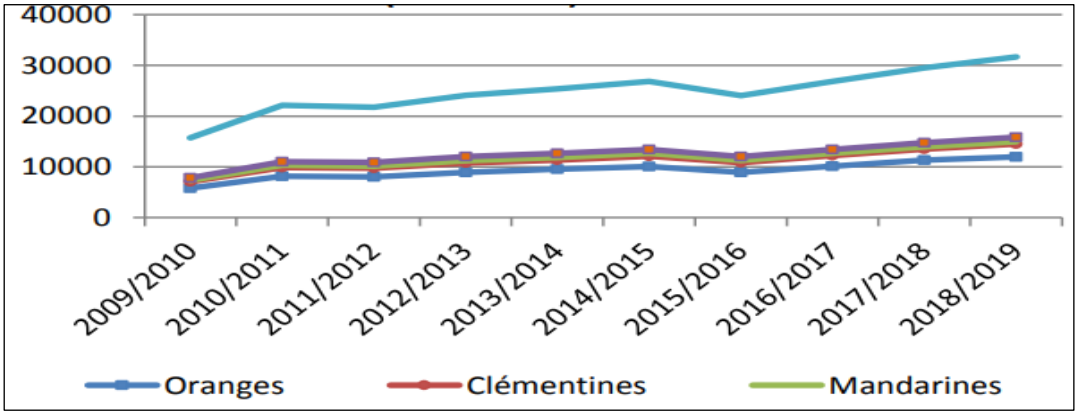

المصدر: ONS, LES STATISTIQUES DE L'AGRICULTURE LES PRODUCTIONS VEGETALES ET ANIMALES Rétrospective 2010-2019, Collection n°225, Algérie

الحمضيات أحد منتجات الفواكه الرئيسية في الجزائر يقدر متوسط إنتاج الحمضيات بـ 12,4 مليون قنطار للفترة 2010-2019 مقارنة بمتوسط 6 ملايين قنطار خلال 2000-2009 بزيادة قدرت 102%. تشير اتجاهات إنتاج الحمضيات إلى التحسن حيث بلغت 7,8 مليون قنطار سنة 2010 لتصل إلى 15 مليون قنطار سنة 2019 بعائد بلغ 248,5 قنطار/هك، لكن شهد موسم 2020/2019 انخفاض الإنتاج من قيمة 15,6 مليون قنطار إلى 15,8 مليون قنطار سنة 2019/2018.

ولا يزال البرتقال يحتفظ بالنسبة العالية من الإنتاج المقدرة بـ 75% من الإنتاج الوطني يقدر بـ 11,7 مليون قنطار، كما أن كل من كليمنتين واليوسفي شهدا زيادة في إنتاجها ب 2%، 3% على التوالي. ويضاف لسلة الفواكه كل من منتجات التمور والزيتون خلال الفترة 2010-2019 قدر متوسط العدد الإجمالي لأشجار النخيل بـ 14,8 مليون شجرة، مقابل 10,3 مليون شجرة في العقد 2000-2009، بزيادة قدرت ب 44% (أكثر من 4 ملايين شجرة نخيل) وتوزعت هذه الزيادة كما يلي 41% من نخيل التمر هي دقلة نور، 39% تمر جاف و20% تمر طري وتعتبر الجزائر أهم بلد منتج للتمور مع متوسط إنتاج قدر خلال الفترة 2010-2019 ب 9,2 مليون قنطار بزيادة 91% عن تلك المسجلة خلال الفترة 2000-2009 حيث شهدت الفترة 2010-2019 معدل نمو سنوي بلغ 7,93% مقارنة ب 5,09% للفترة السابقة، ليبلغ إنتاج التمور خلال موسم 2020/2019 قيمة 11,5 مليون قنطار بزيادة قدرها 1,4% مقارنة بالموسم السابق. وقد مثل إنتاج دقلة نور نسبة 54% من إجمالي الإنتاج، بنحو 6,2 مليون قنطار، التمور الطرية (الناعمة) شهدت زيادة الإنتاج بنسبة 4,2%، والتمور الجافة بنسبة 0,1% وذلك مقارنة بالموسم السابق.

ويعتبر الزيتون هو الآخر أحد المحاصيل الرئيسية المزروعة في الجزائر حيث بلغ متوسط عدد أشجار الزيتون المسجلة في الفترة 2019/2010 قيمة 32 مليون شجرة، مقابل 17 مليون شجرة في العقد الماضي، فقد أظهر إنتاج الزيتون اتجاهاً تصاعدياً إلى حوالي 6,1 مليون قنطار بواقع 19,3 كغ/للشجرة خلال الفترة 2019/2010 مقابل 10,8 مليون قنطار سنة 2020/2019.

وعليه فإن حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر قد عرف تطورا ملحوظا في بعض المنتجات الزراعية متمثلة في الخضر والفواكه فالتذبذب الذي شهده إنتاج هذه الشعب يميل بصورة عامة نحو الارتفاع، في حين بقي إنتاج الحبوب والبقوليات يعرف ضعفا كبيرا خاصة الحبوب رغم كونها من المنتجات الاستراتيجية التي دأبت السياسات الزراعية المتعاقبة على تشجيع الإنتاج فيها، وذلك لارتباطها بعوامل أخرى كالمناخ الذي له الأثر الكبير على إنتاجية هذه المحاصيل. إن توسيع قاعدة الإنتاج الوطني سيؤدي إلى توسيع الصادرات، وبالتالي توسيع قائمة المنتجات التي يمكن اعتمادها في هذه الأسواق، خاصة وأن الجزائر تمتلك ترتيبا مقبولا ضمن مصدري بعض من هذه المنتجات (التمور، زيت الزيتون، البطاطس، الحمضيات).

- **الإنتاجية:** من خلال تحليل إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر والمتمثلة في الحبوب، البقوليات الخضر والفواكه، تم التوصل إلى وجود ضعف في إنتاجية كل من شعبة الحبوب والبقوليات كونها مرتبطة بالعديد من العوامل خاصة الظروف المناخية التي تؤثر سلبا على هذه الشعب، في حين عرفت كل من شعبتي الخضر والفواكه تحسّنا في الإنتاجية في ظل بعض التذبذب خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.
- **الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي:** تمثل الفجوة الغذائية مؤشرا مهما حول وضعية البلد الغذائية ومدى قدرته على التصدير، حيث استطاعت الجزائر تقليص الفجوة الغذائية لمجموعة من المنتجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات الخضر والفواكه خلال الفترة 2000–2020 مع وجود بعض التذبذب لكن الصورة العامة توضح التحسن.

وعليه فإن مؤشرات الإنتاج، الإنتاجية، معدلاّت الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي تؤكد وجود تحسّن فيما يخص شعبتي الخضر والفواكه متمثلة في البطاطس، البصل، الطماطم، البطيخ، الحمضيات، التمور بالإضافة إلى الزيتون.

الفرع الثاني: تحليل أداء المنتجات الزراعية المصدرة يتم الاعتماد للمشاركة في الأسواق الدولية على تقديم منتجات قادرة على المنافسة يستند في إنتاجها على استيفاء معايير وشروط هذه الأسواق، حيث يتم التوسع والتنوع في إنتاج وتصدير هذه المنتجات، وتمتلك الجزائر مجموعة من المنتجات الزراعية التي تمكنت من الدخول والتواجد بالأسواق الدولية وتمثلت في الخضر والفواكه فقد شهدت صادرات الخضر والفواكه تطورا ملحوظا ومستمرا فمنذ سنة 2014 وهي تسجل معا قيما تصديرية متزايدة بلغت على الترتيب 3.874، 5.052,7 مليون دج سنتي 2014، 2015 لتبلغ قيمة 9.888 مليون دج سنة 2019.

- منتجات الخضر: تعتبر الخضر من المنتجات الزراعية التي تمكنت الجزائر من خلالها دخول الأسواق الدولية، وتندرج ضمنها كل من البصل، الطماطم، البطيخ، وكذا البطاطس والشكل الموالي يوضح الميزان التجاري لهذه المنتجات

الشكل 4-7: الميزان التجاري لبعض الخضر خلال الفترة 2009-2020

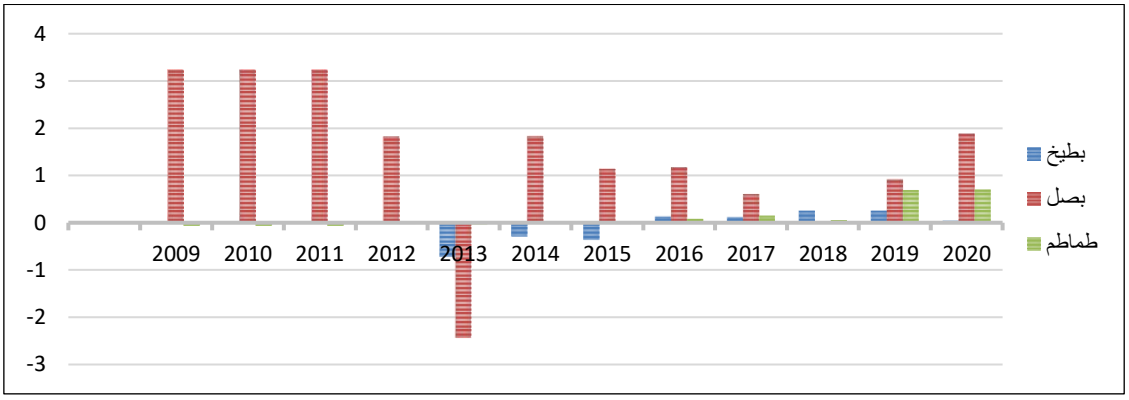

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 -41، الخرطوم، 2002-2021.

من خلال الشكل يتضح أن منتجات الخضر المتمثلة في البصل، الطماطم، البطيخ أصبحت تسجل قيما موجبة في الميزان التجاري وذلك منذ سنة 2009، وهو ما يعني أن حجم الصادرات من هذه المنتجات قد تجاوز حجم الواردات بعد أن أصبحت الجزائر ومنذ سنة 2016 غير مستوردة لهذه المنتجات، باستثناء سنة 2014 التي عرفت تراجعا في ميزانها التجاري نتيجة الأزمة النفطية، لتعرف بعدها تحسنا لا سيما منتج البصل والطماطم وبقيم أقل البطيخ، كما يدخل منتج البطاطس أيضا ضمن شعبة الخضر التي تم توجيهها نحو الأسواق الخارجية وبرغم تسجيلها قيما سالبة في الميزان التجاري إلا أن هذه القيم تعرف تراجعا وتحسنا منذ سنة 2015.

- منتجات الفواكه: تضم سلة الفواكه المنتجة في الجزائر والتي يتم تصديرها كل من الحمضيات ممثلة بالبرتقال واليوسفي وكذا الليمون، التمور، والزيتون، إذ تشهد منتجات الحمضيات منذ سنة 2015 ميزان تجاري موجب بقيمة 0,11 مليون دولار سنة 2019 مقابل 0,06 مليون دولار لسنة 2018 فمنذ سنة 2015 والجزائر تسجل قيما معدومة فيما يخص الواردات من هذه المنتجات مع تحسن طفيف لصادراتها. وتبرز ضمن سلة الفواكه منتجات التمور التي تسجل قيما موجبة طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020، وهذا يدل على أن الصادرات من منتج التمور أكبر منه في الواردات. وهو ما يوضحه الشكل

الشكل 4-8: الميزان التجاري لمنتج التمور خلال الفترة 2000-2020

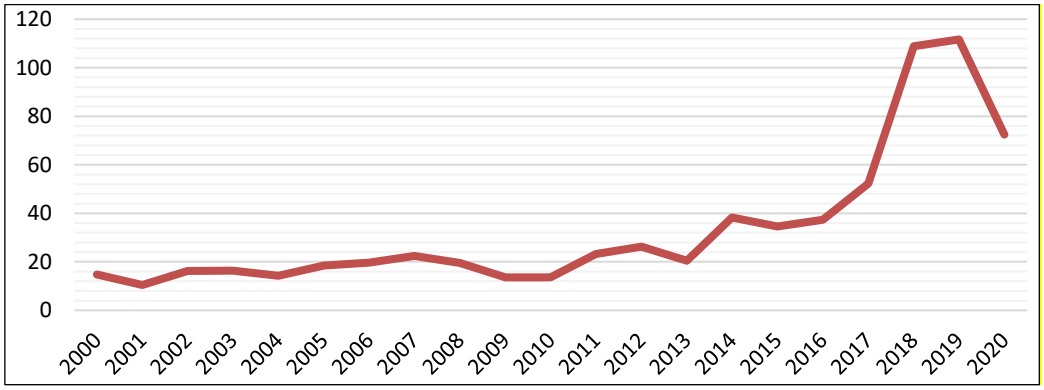

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 22 -41، الخرطوم، 2002-2021.

وعليه فإن تحليل واقع تجارة المنتجات الزراعية يوضح وجود إمكانية لترقية بعض المنتجات التي دخلت الأسواق الدولية وسجلت نوعا من التحسن في مؤشراتها، وتتمثل هذه المنتجات عموما في الخضر: (بطاطس، طماطم، البصل، البطيخ)، الفواكه وتشمل الحمضيات، والتمور، بالإضافة على الزيتون.

هناك أيضًا طلب متزايد على المنتجات الزراعية العضوية والمنتجة بشكل مستدام في الأسواق الدولية مما قد يوفر فرصًا للمنتجين الجزائريين، إذ تشهد أسواق المنتجات العضوية توسعا مستمرا وبالأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتاحة في هذا المجال الأمر الذي يؤهلها لتطوير صادراتها في هذه المنتجات وتتمثل أهم الفرص المتاحة في:[1]

- إمكانية التصدير إلى الأسواق الدولية خاصة في ظل تزايد الطلب في السوق الأوربية؛
- إمكانية إنتاج الخضر في وقت مبكر (خارج الموسم)؛

[1] صابرينة عيشون وآخرون، **الزراعة البيولوجية أداة لتحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 30 -31/ أكتوبر 2019، ص 649.

- تغير النمط الاستهلاكي بسبب زيادة الوعي المحلي والدولي لضرورة استهلاك المنتجات العضوية ما سيفتح آفاقا لتسويق المنتجات العضوية الجزائرية دوليا؛
- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العضوية في الأسواق الدولية سيكون فرصة أمام الجزائر عند تسويق منتجاتها، ما سيجعلها مصدر للعملة الأجنبية؛
- وجود اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الأوربي مع قرب الجزائر من السوق الأوربية؛
- الطلب المتزايد على المنتجات العضوية في السوق الدولية كالتمور والحمضيات ما سيفتح المجال أمام الجزائر إذا تم تبني الزراعة العضوية لهذه المنتجات.

المطلب الثاني: متطلبات التعريف بالمنتجات الوطنية

إن الدخول إلى الأسواق الدولية يتطلب المعرفة جيدة بتوجهاتها وتنظيماتها والهيكلة المؤسسية (جهات التصدير، جهات الاستيراد) البنية التحتية للجودة وغيرها، بالإضافة إلى ضرورة التعريف بالمنتجات المصدرة ولا يتم ذلك إلا من خلال الاحتكاك بهذه الأسواق، عن طريق الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية من أجل التقرب أكثر من هذه الأسواق والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتطوير الصادرات، كما يتطلب التواجد بهذه الأسواق التعريف بالمنتجات المحلية الموجهة إليها من خلال تكثيف عمليات التسويق الدولي والترويج مع تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت من بين الجهات الفاعلة في هذه الاستراتيجية.

الفرع الأول: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تحظى سلاسل القيمة العالمية بأهمية كبيرة فهي نتاج انفتاح الأسواق الدولية والتغيرات الحاصلة على مستوى الإنتاج العالمي وتطوره نحو تجزئة العمليات الإنتاجية لعدة مراحل وتوزعها على بلدان عديدة، كما وبرزت سلاسل القيمة العالمية على مستوى المنتجات الزراعية واندمجت ضمها العديد من الدول نظرا لما لها من مزايا في تنمية الصادرات الزراعية.

1. **مكانة سلاسل القيمة العالمية في التجارة الدولية:** تكتسي سلاسل القيمة العالمية مكانة هامة لدى مختلف دول العالم لا سيما على مستوى تطوير تجارتها الدولية، وسلاسل القيمة العالمية تعرف على أنها " نمط إنتاج متوزع على عدد من البلدان تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها".[1] كما تعرف بأنها " تشكيلة متكاملة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لنقل المنتج من مرحلة المفهوم (Consept)

[1] مجموعة البنك الدولي، **تقرير حول التنمية في العالم التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية**، 2020، ص 1.

إلى المستخدم النهائي وما بعده، وهذا الأخير يشمل التصميم، الإنتاج، التسويق، التوزيع وعملات البحث والتطوير وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات وغيرها".[1]

كما تعرف على أنها " سلسلة من المراحل التي ينطوي عليها إنتاج المنتج أو الخدمة التي تستهدف المستهلكين، مع إضافة قيمة في كل مرحلة على أن تكون هناك مرحلتين أنتجت في بلدان مختلفة، كما تشارك الشركة في سلاسل القيمة العالمية إذا تم على الأقل مرحلة واحدة من الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية".[2] هي أيضا "مجموعة متكاملة من الأنشطة التي تشارك فيها المؤسسات وذلك من الفكرة إلى الاستخدام النهائي وتشمل هذه الأنشطة التصميم، الإنتاج، التسويق، الخدمات اللوجستية والتوزيع وصولا إلى خدمات ما بعد البيع".[3] والشكل الموالي يوضح سلاسل القيمة العالمية

الشكل 4-9: سلاسل القيمة العالمية

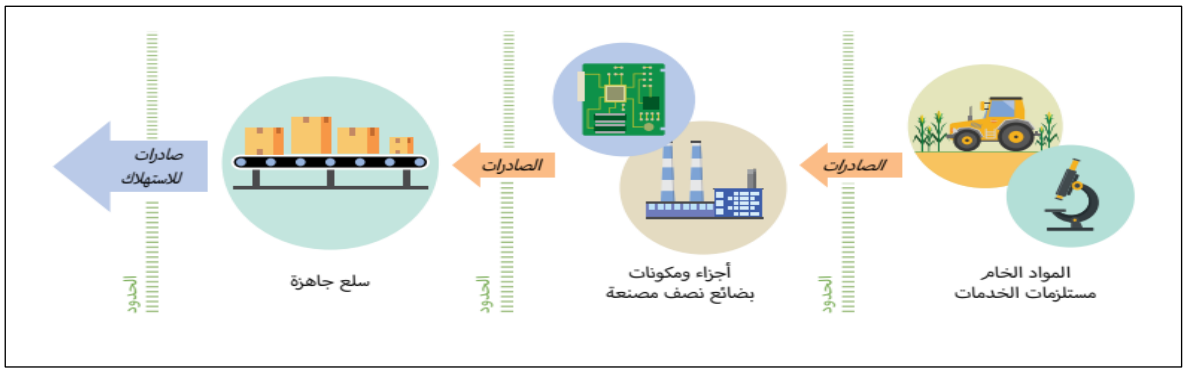

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم التجارة من أجل التنمية، 2020.

- **أهمية سلاسل القيمة العالمية:** إن عملية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تشمل مجموعة من الروابط التجارية الأولية backward trade linkages والنهائية forward trade linkages، تقوم على أن تنافسية الصادرات تعتمد على مصادر المدخلات الكفأة، والقدرة على النفاذ إلى المنتجين والمستهلكين النهائيين في الخارج، أين تشترك عدة دول في إنتاج منتج واحد باعتبار أنه تتوفر فيها ميزة نسبية في مرحلة واحدة على الأقل من مراحل الإنتاج. يمكن تحديد دور محدد لكل بلد لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المدخلات الأولية) وحتى الاستخدام النهائي (المستهلك النهائي)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة

[1] عرفان حسني، ووهبة عبد المنعم، **التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2020، ص 21.

[2] Pol Antras, **conceptual aspects of global value chains**, the world bank economic review, oxford, Harvard university, 2020, p 3.

[3] OCDE, **Interconnected economies: benefiting from global value chains**- syntheses rapport, 2013, p 8.

المضافة التي يحققها البلد وبذلك تختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به،[1] **وتتمثل أهمية سلاسل القيمة العالمية في:**

- نتيجة التقدم التقني السريع الذي يشهده العالم في العقود الثلاثة الأخيرة شهدت سلاسل القيمة العالمية تطورا كبيرا فأصبحت تشكل 50% من حجم التجارة العالمية حسب تقديرات البنك الدولي؛
- تعزى المكاسب الاقتصادية للمزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى أن زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة مرتبط بخلق فرص عمل كما أنه يوفر وسائل للدولة لتنمية قدراتها الإنتاجية وزيادة مستوى تقدم صناعتها وتنويعها إضافة إلى أنه يساعد في تعميق التكامل الإقليمي؛
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ساعد البلدان النامية على تحقيق موجات من النمو المتسارع وخفض الفقر وزيادة الإنتاجية، فالأرقام تشير إلى أن تلك السلاسل ساهمت بزيادة مساهمة الدول النامية في إجمالي حجم التجارة العالمي ليصل 47,3% من التجارة الدولية خلال 2010 مقارنة 18,5% سنة 1990؛[2]

كذلك لوحظ تزايد حصة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية حيث كشفت إحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية غطت 64 اقتصاد حول العالم بما فيها 26 دولة نامية، أن مساهمة هذه الأخيرة في سلاسل القيمة العالمية أصبحت على قدر المساواة مع مساهمة الاقتصادات المتقدمة وتتقدم الدول النامية في درجة انخراطها بهذه السلاسل "الفيتنام"[3] بمنتجات النسيج والملابس والمواد الغذائية.

وطبقا للبنك الدولي تصنف مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بحسب تخصصها في الإنتاج والتصدير وهي سلع أولية، تصنيع وابتكار، أهم محددات هذه المشاركة هي حجم الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وحجم السوق والمؤسسات.

2. سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الزراعية هي سلسلة من العمليات المترابطة التي من خلالها تنتقل وتتدفق المنتجات الزراعية الأولية أو الوسيطة، عبر سلسلة مترابطة بالترتيب بحيث بنهاية كل عملية يكتسب المنتج الزراعي قيمة مضافة حتى يصل إلى الأسواق النهائية أو العملاء النهائيين.

---

[1] ذهبية لطرش، شافية كتاف، **تداعيات جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 20، عدد خاص، 2020، ص 41.

[2] محمد إسماعيل، **موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، الإمارات، العدد 7، 2019، ص 3.

[3] عرفان حسني، هبة عبد المنعم، مرجع سابق الذكر، ص 24.

وتتضمن سلاسل القيمة الأنشطة التالية: توريد المدخلات مثل نشر البذور والأسمدة (هو ما يعرف بأنشطة المنبع)، التي تتغذى عليها عملية الإنتاج الزراعي، وثم تأتي المعالجة الأولية وصولا إلى التجارة والخدمات اللوجستية والمعالجة وفي النهاية إلى تجارة التجزئة ومن ثم إلى المستهلكين النهائيين، وهي ما تعرف (بأنشطة المصب).[1] والشكل الموالي يوضح سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية.

الشكل 4-10: مراحل سلسلة القيمة الزراعية

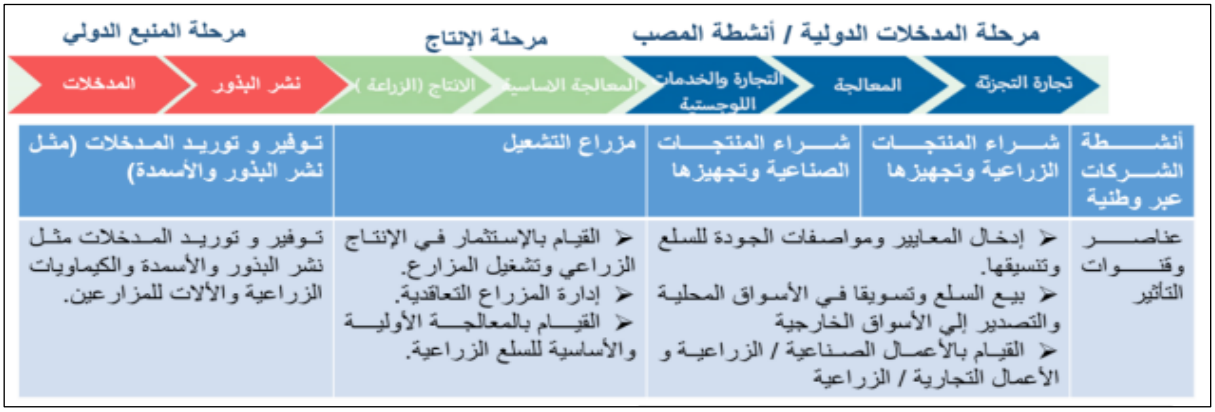

المصدر: وليد نبيل علي بيومي وآخرون، معايير ترشيح المحافظات المصرية لتطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة لتعظيم المردود التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، مصر، المجلد 49، العدد 3، الجزء 3، 2020.

لقد تطورت التجارة في المنتجات الزراعية مع مرور الوقت فالغذاء الذي يتم الحصول عليه مصدره أنظمة الإنتاج العالمية التي تشمل العديد من الدول، وتربط بسلاسل القيمة العالمية منتجي الأغذية والمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وهذا يجعل من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للقطاع الزراعي يساهم في تعزيز ربحية المزارعين على طول سلسلة القيمة وعملية إضافة القيمة في سلاسل القيمة العالمية الزراعية فقط من خلال مزيد من الأنشطة المولدة للقيمة مثل تحويل القمح إلى دقيق، فمن الممكن أيضا إنشاء قيمة من خلال استغلال نقاط القوة في القطاع الزراعي والتي تكمن في زيادة إنتاج المادة الخام المعنية.[2]

ولقد أظهرت أبحاث منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن التجارة الزراعية هي الأخرى يتم تنظيمها بشكل متزايد داخل سلاسل القيمة العالمية فسلاسل القيمة العالمية تمثل جميع الأنشطة انطلاقا من

[1] وليد نبيل علي بيومي وآخرون، **معايير ترشيح المحافظات المصرية لتطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة لتعظيم المردود التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، مصر، المجلد 49، العدد 3، الجزء 3، 2020، ص 34.

[2] L'OCDE, **Les chaines de valeur mondiale et l'agriculture**, sur le lien : https://www.OCDE.org/fr/agriculture/sujets/chaines-de-valeur-mondiales-et-agriculture, consulté le : 17/11/2022.

تحويل المواد الخام إلى المنتج النهائي الذي يتم تسليمه إلى الاستخدام النهائي، وقد أصبحت سلاسل القيمة العالمية الزراعية أكثر عالمية مع مشاركة المزيد من البلدان ولا سيما الاقتصاديات النامية والصاعدة مع بقاء العديد من البلدان المتقدمة من أهم محركات سلاسل القيمة العالمية للأغذية والزراعة،[1] إجمالا زادت القيمة المضافة للزراعة المستخدمة لإنتاج الصادرات الأجنبية بنسبة 123% بين عامي 2004 – 2014 حيث نما دور الصين في سلاسل القيمة على الصعيد العالمي لاستخدامها في صادراتها من الأغذية والزراعة، ويحدث الاندماج في سلاسل القيمة العالمية جنبا إلى جنب مع مزيد من التطور للقطاعات المرتبطة بالزراعة مما سمح لها بتصدير المزيد وتوفير المزيد من المدخلات المنتجة محليا.

أ. **تطور أهمية سلاسل القيمة العالمية الزراعية عالميا:** يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة أنه يجري تداول نحو ثلث الصادرات الزراعية العالمية ضمن سلسلة قيمة عالمية، ويرجع هذا التنامي في سلاسل القيمة العالمية إلى نمو الدخل، وخفض الحواجز التجارية والتقدم التكنولوجي، هذا ما أحدث تحولا في الأسواق والعمليات التجارية وربطت بين المزارعين والتجار والمستهلكين عبر المناطق والبلدان، وقد صرح مدير منظمة الأغذية والزراعة " من شأن سلاسل القيمة العالمية أن تسهل على البلدان النامية اندماجها في الأسواق العالمية فهي إضافة إلى ربط أسواقها بالمواد الغذائية ارتباطا وثيقا توفر آلية لنشر أفضل الممارسات وتشجيع التنمية"،[2] إذ يمكن لهذه السلاسل التي يجري تنسيقها عن كثب أن تزيد الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والمعارف من الإنتاجية وفرص العمل، وتشير بحوث أجريت في إطار تقرير حالة الأسواق والسلع الزراعية لعام 2020 إلى أنه في المتوسط وعلى المدى القصير قد تؤدي زيادة مشاركة قطاع الزراعة في سلاسل القيمة العالمية ب 10% إلى ارتفاع إنتاجية اليد العاملة ب 1,2% كما ولها آثار إيجابية على المدى الطويل على الدول النامية.

وعلى صعيد السياسة التجارية وأن سلاسل القيمة العالمية تعبر بلدانا عديدة وتجتاز المنتجات الحدود عدة مرات وتخضع للتعريفات في كل منها، فخفض الحواجز التجارية وتقليص عددها يسهم في تعزيز سلاسل القيمة العالمية وهو أمر هام للدول النامية وكما يمكن لخفض التعريفات على الواردات في سلسلة القيمة العالمية أن يزيد من المدخلات والمنتجات الوسيطة المستوردة ما يحفز الإنتاج والصادرات، كما أن تشجيع سلاسل

[1] OCDE**, global value chains in agriculture and food: A synthesis of OCDE food**, food and fisheries paper, NO 139, Paris, 2020, p 8.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **ازدادت التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية بأكثر من ضعف ما كانت عليه في العقدين الأخيرين**، الفاو، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/item/1309513/incode/، تاريخ الاطلاع: 2022/11/15، على الساعة: 11:42.

القيمة وفتح أسواق جديدة يساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف.[1] الشكل الموالي يوضح مشاركة الدول في سلسلة القيمة الزراعية العالمية.

الشكل 4-11: نسبة مشاركة الدول في سلاسل القيمة الزراعية العالمية سنة 2015

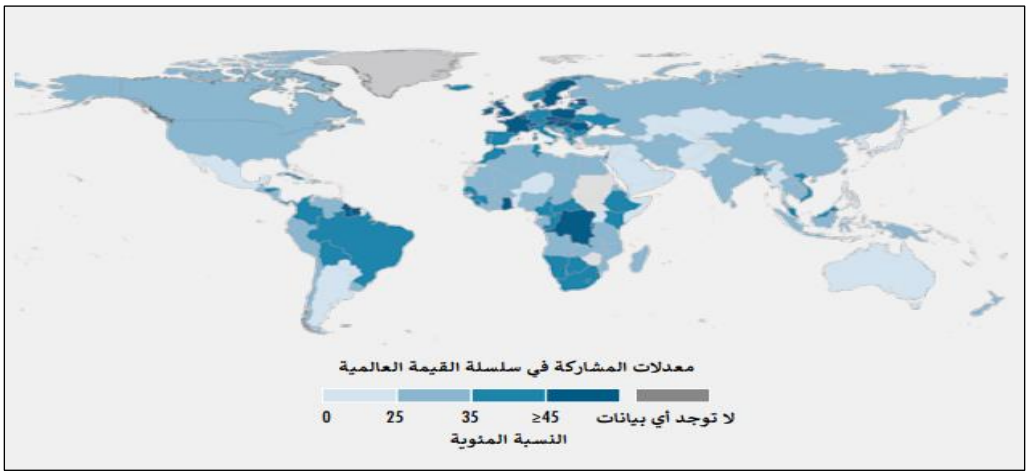

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، إيطاليا، 2020.

من خلال الشكل يتضح أن معظم دول العالم تساهم بنسب متفاوتة في سلسلة القيمة العالمية الزراعية سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، حيث تسيطر الدول المتقدمة على مجمل سلاسل القيمة العالمية الزراعية مقارنة مع باقي الدول، وتعتبر سلاسل القيمة العالمية جزء هاما من تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية حيث أنها تجزئ عملية الإنتاج إلى مراحل في بلدان مختلفة لتحقيق المكاسب ويتيح ذلك للمزارعين والشركات في البلدان النامية (الجزائر) فرصة تخطي العقبات الناتجة عن افتقارها إلى قطاعات زراعية وغذائية محلية متطورة ما يمكنها من الاستفادة من المزايا النسبية في أي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة.[2]

يشهد القطاع الزراعي في الدول العربية ومن بينها الجزائر تغيرات سريعة نتيجة النمو السكاني، التوسع الحضري، بالإضافة إلى رغبات المستهلكين، ما يؤدي إلى نشوء طرق جديدة للإنتاج الزراعي ومعالجته وتوزيعه لاسيما قطاع الخضر والفواكه، وهو ما أصبح يستدعي ضرورة جعل سلاسل القيمة الزراعية أكثر كفاءة وإنتاجية، فالافتقار إلى سلاسل قيمة زراعية في المنطقة العربية يعكس غياب الميزة التنافسية الإقليمية في الإنتاج والمعالجة أو التوزيع من خلال سلاسل القيمة، ما ينتج عنه خسارة العديد من الفرص لبناء القدرات من

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية**، روما، إيطاليا، 2020، ص 16.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2020)، مرجع سابق الذكر، ص 13.

أجل النمو والابتكار. كما يمثل فرصا مهمة بالنظر إلى الدور الذي تؤديه سلاسل القيمة الزراعية خصوصا ما تعلق بتنمية سلع معينة كالتمر، زيت الزيتون، الفاكهة والخضر وحتى القمح.

وتقتصر مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية على صادرات النفط ونتيجة ذلك فهي لا تحتاج لمدخلات مستوردة كثيرة في صادراتها، ويعتبر مناخ الأعمال والاستثمار الصعب في الجزائر من بين المعيقات التي لا تزال تقف حاجزا أمام المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بسبب القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحد من الوصول إلى الأسواق وبالتالي تقليل الروابط بين المستثمرين الأجانب المشاركين في سلاسل القيمة العالمية والشركات المحلية،[1] وهو ما جعل الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية في الجزائر جد محدود خاصة وأن الانشطة المستقطبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر متعلقة بالبترول والتي تحتاج مدخلات بسيطة لإنتاج السلع النهائية وهو ما يؤدي إلى عدم تعميق مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وبالتالي بقاء القطاع الزراعي خارج هذه السلسلة.

ب.أمثلة عن اندماج دول في سلاسل القيمة العالمية الزراعية

- **دولة غانا:** تختلف المشاركة في سلسلة القيمة العالمية بين قطاعي الزراعة والأغذية والمشروبات، وتتميز الزراعة بحجم التجارة الذي يتسع بوتيرة سريعة وبمشاركة عالية في سلسلة القيمة العالمية، في حين يشهد قطاع الأغذية والمشروبات نموا أقل فيما تصدر غانا بشكل أساسي الكاكاو غير المجهز.[2]

الشكل 4-12: مشاركة غانا في سلاسل القيمة العالمية الزراعية

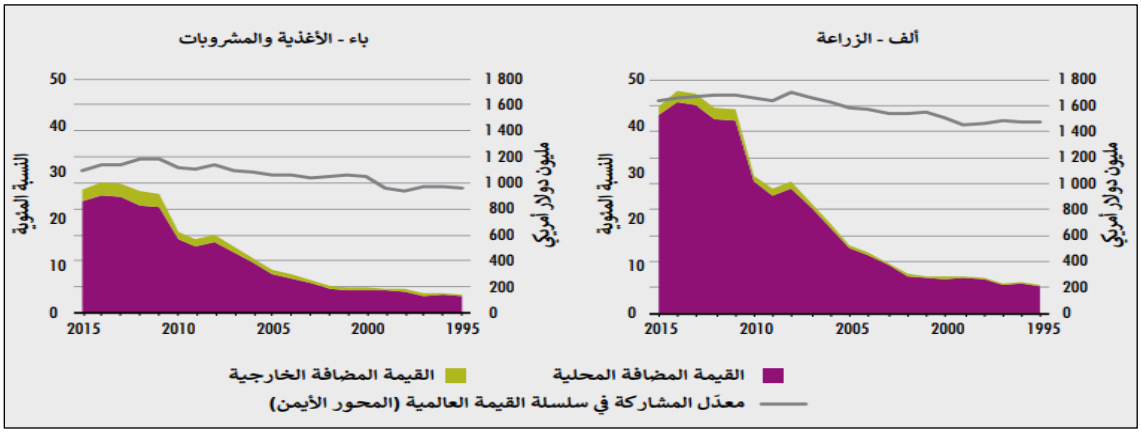

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، إيطاليا، 2020.

[1] هندة خذيري وبلقاسم تويزة، **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 448.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع نفسه.

يوضح الشكل مساهمة غانا في سلاسل القيمة العالمية الزراعية حيث يلاحظ أن القيمة المضافة المحلية في الزراعة عالية مقارنة مع القيمة المضافة الخارجية، وبالتالي معدل مشاركتها في سلاسل القيمة الزراعية كبير حيث لديها روابط أمامية* مرتفعة جدا في قطاعها الزراعي مع سائر العالم، كما تصدر غانا في مجال الأغذية الكاكاو المجهز تجهيزا خفيفا وعليه لديها روابط خلفية متدنية بالاقتصاديات الأخرى، وهذا ما يجعل غانا مصدرا كبيرا وذات روابط قوية في سلسلة القيمة العالمية في قطاع الزراعة وروابط أضعف في قطاع الأغذية، وعليه فغانا ذات مشاركة واسعة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية.

-**دولة الفيتنام: إن** المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في الفيتنام واسعة وتوفر مثالا عن توجهها الدولي فقد قدم تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الدولي مساهمات مهمة في توسع التصدير، والنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف، وتحسين الرفاهية في الفيتنام، خاصة بعد سنة 2000 فقد استفادت الفيتنام من العديد من الاتفاقيات الثنائية وكذا من عضويتها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومن اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها.

الشكل 4-13: مشاركة الفيتنام في سلاسل القيمة الزراعية العالمية

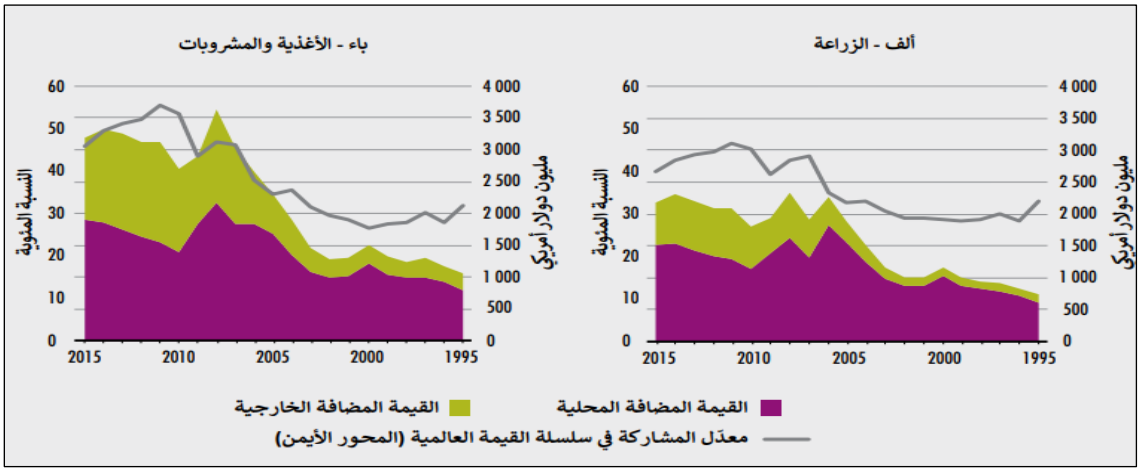

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، إيطاليا، 2020.

* تعكس مدى استخدام السلع المصدرة في وقت لاحق، في سلسلة القيمة لبلد آخر، بمعنى قيمة الصادرات الوسيطة التي ترسل بصورة غير مباشرة من خلال بلدان ثالثة إلى وجهتها النهائية.

يلاحظ من خلال الشكل أن القيمة المضافة الخارجية في الزراعة أقل منها في قطاع الأغذية أما القيمة المضافة المحلية فهي تتساوى تقريبا في كلا القطاعين وعليه تشير الروابط الخلفية* الموسعة في قطاع الأغذية إلى أن الفيتنام تخصصت في تجهيز المدخلات الأساسية المستوردة من البلدان المجاورة في الإقليم.

- **سلسلة القيمة لعصير البرتقال:** يتم بيع 20% من إجمالي كمية البرتقال المنتجة عالميا في شكل فاكهة كاملة أما النسبة المتبقية فتستخدم في مجال إنتاج العصائر، والبلدان الرائدة في إنتاج البرتقال هي البرازيل بنسبة 30%، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10% من الإنتاج العالمي، وتكمل الشركات العالمية المنتجة لعصير البرتقال بعضها حيث تركز الشركات في البرازيل على التجهيز عن طريق سحق البرتقال المنتج محليا وتصدير مستخلص العصير بهدف تجهيزه وتوزيعه، أما شركات الولايات المتحدة الأمريكية فتستورد مستخلص العصير من البرازيل لتجهيزه مع مستخلص العصير المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لصنع مشروبات خفيفة مستخرجة من عصير البرتقال، ويستهلك جزء منها محليا أما الباقي فيتم تصديره إلى دول أخرى أهمها الصين.[1] والشكل يوضح الدول المتدخلة على طول سلسلة القيمة لعصير البرتقال.

الشكل 4-14: سلسلة القيمة العالمية لعصير البرتقال

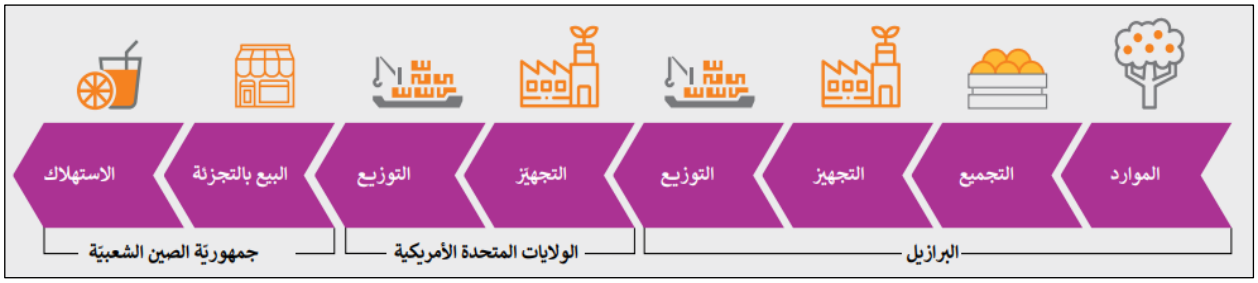

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، إيطاليا، 2020.

من خلال الشكل يتضح أنه بالنسبة للبرازيل تصدير مستخلص عصير البرتقال يعكس القيمة المضافة المحلية،* أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاستيراد مستخلص العصير يعتبر مدخلا ذا قيمة مضافة خارجية،** أما القيمة المضافة المحلية فتتمثل في تجهيز هذا المستخلص مع ما تم إنتاجه محليا، وتتشكل قيمة

* هي درجة اعتماد البلدان على المدخلات المستوردة في إنتاج السلع المصدرة. وتوصف بكونها نسبة القيمة المضافة الخارجية في الصادرات بالنسبة لمجموع القيمة المضافة الخارجية والمحلية في الصادرات.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

* هي قيمة الصادرات التي تولدها عوامل الإنتاج المحلي، مثل الارض والعمالة، وتساهم القيمة المضافة المحلية في الناتج المحلي لكل بلد.

** هي قيمة الصادرات التي تنشأ عن مدخلات مستوردة، كاستيراد الأسمدة من أجل الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير.

الصادرات إلى الصين في سلسلة القيمة العالمية لعصير البرتقال من القيمة المضافة المتأتية من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه فإنه على الجزائر العمل من أجل الاندماج في سلسلة القيمة العالمية الزراعية فهي ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لإنجاز هدف آخر هو تحقيق وتطوير الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الحصص السوقية لمنتجاتها في الأسواق الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي ما يفتح آفاقا للجزائر في دخول الأسواق الدولية الزراعية، بالإضافة إلى الاستفادة من المعارف والتكنولوجيا الأمر الذي سيمكنها من التعرف أكثر بالمعايير والشروط المفروضة ضمن الأسواق والتغيرات التي تطرأ عليها واكتساب خبرة في التعامل مع هذه الأسواق وبالتالي الاستجابة السريعة لها ومنح منتجاتها فرصة التواجد بالأسواق الدولية، باستيفاء شروط التواجد بها.

الفرع الثاني: الاهتمام بمجال التسويق الدولي للمنتجات الزراعية

يعد التطبيق الفعال والكفء للأنشطة التسويقية بمثابة المفتاح الرئيسي للنفاذ إلى الأسواق الدولية من خلال:

1. **اعتماد بحوث التسويق الدولية:** التي على أساسها يتم تجميع وتقييم البيانات والمعلومات عن المشكلات المرتبطة بالأسواق الخارجية معرفة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات من المنتجات الزراعية، وكذا دراسة أسواقها والدول المنافسة وأفضل الطرق للدخول إلى هذه الأسواق، بالإضافة إلى تحديد الفرص المتاحة في هذه الأسواق؛[1]
2. **الترويج الدولي:** لا يمكن إغفال تأثير الترويج الفعال على المستهلكين في الأسواق المستهدفة، فهو يزودهم بالبيانات والمعلومات الخاصة بالسلعة وفوائدها وأماكن تواجدها في الوقت المناسب[2]، وتتعدد الطرق التي يتم اللجوء إليها من أجل الترويج للمنتج من بينها: الإعلان التجاري، الاشتراك في المعارض، الإعلان الإذاعي والتلفزيوني، المشاركة في المؤتمرات حيث أن هاته الطرق تساعد على التعريف بالمنتج المحلي واكتساب شريحة من المستهلكين،[3] كما يمكن اعتماد التسويق الإلكتروني الزراعي الذي يساعد على توفير الوقت والجهد

[1] ايمان عاشوري وكريم بيشاري، **التسويق الدولي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 5، 2018، ص 176.

[2] براهيم حاكمي وكمال بن حامد، **واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا –حالة منتج البطاطا بولاية واد سوف–**، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص 455.

[3] عبد الرزاق حميدي وآخرون، **معوقات تطوير التسويق الزراعي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص 518.

والمال وتخفيض التكاليف على جميع الأطراف بالإضافة إلى الحرية في اختيار البدائل، خفض الأسعار وتعزيز المنافسة والقدرة على التواصل الفعال مع الشركاء والعملاء وتوفير خدمات ما بعد البيع اللوجستية والنقل والتخزين،[1]من الضروري أيضا الاهتمام بهياكل البنية الأساسية التسويقية وتوفير الإمكانيات التسويقية اللازمة كتوفير المخازن ووسائل النقل وقيام الحكومة بتشجيع إنشاء محطات للتجميع والفرز لتقليل حجم الفاقد وخفض التكاليف التسويقية.[2]

3. **تحليل سلوك المستهلكين الدوليين:** يعتبر المستهلك أهم حلقة في عملية التسويق لذا فإن دراسة وتحليل سلوكه أمر ضروري خاصة مع اشتداد المنافسة وظهور العديد من البدائل المتاحة أمامه، وتحليل سلوكه هو ما يمكننا من تحديد طلبه بدقة خاصة ما تعلق بالحجم والنوع وأهم الاتجاهات الحديثة للطلب العالمي على المنتجات الزراعية، لأن معرفة هذه الاتجاهات يؤثر على طبيعة البرامج التسويقية والمزيج المستخدم وفقا لهذه الاتجاهات، والمتمثلة في:[3]

- زيادة الطلب على المنتجات عالية القيمة الغذائية كالخضر والفواكه الطازجة، البروتينات النباتية؛
- زيادة الطلب على المنتجات العضوية كونها خالية من الكيماويات ومسببات الأمراض؛
- وجود معلومات كاملة عن المنتج من حيث توفر الملصقات التي تحوي جميع المعلومات الخاصة به كاسم المصنع، علامة الجودة وغيرها؛
- الطلب الدوري على المنتجات بغض النظر عن كونها موسمية الإنتاج؛
- زيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع البيئة؛
- تفعيل دور مؤسسات التسويق ووضع برامج كتنظيم المعارض الوطنية والدولية داخليا والمشاركة في المعارض الدولية في الخارج من أجل التعريف بالمنتج الزراعي الجزائري.

---

[1] كريمة زيدان ورندة سعيدي، **الموقع الالكتروني كآلية لترويج المبتكر للمنتجات الزراعية عرض لموقع Espace Agro**، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021، ص 563.

[2] فاطيمة سايح، **التسويق الزراعي بين المعيقات والمتطلبات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المزارعين في ولاية تيبازة**، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2020، ص 678.

[3] ايمان عاشور وكريم بيشاري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

4. **تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في التجارة الدولية:** في ظل التغيرات التي تشهدها الأسواق الدولية والتي بات من ضروري على الدول توسيع قاعدة أسواقها، ولا يتم ذلك إلا من خلال التعرف على هذه الأسواق وتحديد مختلف المتطلبات الواجب توفرها من أجل دخولها، لذا تزداد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية نظرا لسعي البلدان إلى توسيع أسواقها وتأثيرها.

أ. **تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:** يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على أنها "أي نشاط دبلوماسي يعزز المصالح الاقتصادية للدولة، كما يشمل الدبلوماسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف معين للسياسة الخارجية".[1] الدبلوماسية الاقتصادية تشير إلى "الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعزيز التبادل التجاري، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي بين الدول، وتعزيز الفرص التجارية والاقتصادية المشتركة.

بالمعنى الضيق فإن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بتشجيع الصادرات والاستثمار الداخلي وهذا ما يسمى أحيانًا بالدبلوماسية التجارية". [2] الدبلوماسية التجارية: "النشاط الذي يقوم به ممثلوا الدولة والهادف إلى تحقيق مكاسب تجارية في شكل التجارة والاستثمار الداخلي والخارجي للبلد الأصلي، من خلال أنشطة ترويج وتيسير الأعمال التجارية والمشاريع في البلد المضيف على أساس توفير المعلومات حول فرص التصدير والاستثمار، والحفاظ على الاتصالات مع الجهات الفاعلة الرئيسية، وصيانة الشبكات في المجالات ذات الصلة حيث يضطلع بهذه الأنشطة أعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية وموظفيهم".[3] كما أن الدبلوماسية التجارية "تُمارس لمساعدة الأعمال التجارية في توسيع وتعزيز الاستثمار من خلال توفير معلومات السوق، وتسهيل الاتصالات التجارية، وتنظيم الندوات، والبعثات التجارية، والمعارض التجارية، وجهود كسب التأييد والدعوة، بالإضافة إلى ترويج الأعمال التجارية، من خلال وضع القواعد واللوائح الخاصة بالتدفقات التجارية والاستثمارية التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الإقليمية، والنشاطات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية وما إلى ذلك".[4]

---

[1] Diplo, economic diplomacy, available at: https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/#evolution-of-economic-diplomacy, seen at:10/05/2023, on 12:30

[2] Diplo, economic diplomacy, op, cit.

[3] كمال مولوج، **دور الدبلوماسية التجارية في الترويج للصادرات الصناعية في الحقبة ما بعد كوفيد 19**، المجلة الجزائرية لعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 58، العدد 2، 2021، ص 331.

[4] جمال لعراب وتوفيق بن الشيخ، **دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص 213.

وعليه فإن الدبلوماسية التجارية هي استخدام الأدوات والتقنيات الدبلوماسية لتعزيز وحماية المصالح الاقتصادية لبلد في الخارج من خلال التنسيق بين الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة لتعزيز التجارة والاستثمار، من خلال قيام الدبلوماسيون التجاريون بتحديد فرص نمو الأعمال التجارية والتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، مع تقديم الدعم للمؤسسات العاملة في الخارج.

تشمل الجوانب المهمة لعمل الدبلوماسية التجارية توفير المعلومات حول فرص التصدير، والاستثمار، والمساعدة في العمل كمضيف للبعثات التجارية من البلد الأم مما سبق تشمل الأدوات والأساليب التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية عدة جوانب منها:

- المفاوضات التجارية: تشمل المفاوضات التجارية المباشرة بين الدول للتوصل إلى اتفاقيات تجارية وتعزيز التبادل التجاري المتبادل بينها؛
- الدعاية والترويج التجاري: تشمل الحملات الدبلوماسية التي تهدف إلى الترويج للمنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- إقامة اللقاءات الاقتصادية: تشمل الزيارات الرسمية والقمم الاقتصادية بين المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال من الدول المختلفة لتعزيز التواصل والتعاون الاقتصادي؛
- التعاون الاقتصادي الإقليمي: يتضمن العمل مع الدول المجاورة والمنطقة الإقليمية لتعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق التكامل الاقتصادي.

تتطلب الدبلوماسية الاقتصادية فهمًا عميقًا للقوانين والسياسات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى قدرة التواصل والتفاوض بشكل فعال مع الشركاء الدوليين.

ب. دور الدبلوماسية التجارية في دعم وتشجيع الصادرات: للدبلوماسية الاقتصادية دور حاسم في تشجيع الصادرات من خلال خلق بيئة مواتية للشركات للعمل وتوسيع نطاق انتشارها في الأسواق الدولية وذلك باستخدام القنوات الدبلوماسية والمفاوضات لتعزيز التجارة والاستثمار، وإزالة الحواجز التجارية، وإبرام اتفاقيات تجارية بين البلدان، ومن بين طرق تحفيز التجارة الخارجية من خلال الدبلوماسية التجارية، ما يلي:

- الوصول إلى الأسواق وتعزيز التجارة: من خلال زيادة معدلات وحجم التبادلات التجارية وتنمية الصادرات والترويج للمصالح الاقتصادية، إذ يعمل الدبلوماسيون التجاريون على تأمين ظروف مواتية للوصول إلى الأسواق لشركات بلدانهم في الأسواق الخارجية فهم يتفاوضون بشأن الاتفاقيات التجارية، لتقليل الحواجز

التجارية، والوصول إلى قواعد تجارية عادلة كما ينظمون بعثات تجارية ومعارض ومنتديات أعمال للترويج لمنتجات، وخدمات بلادهم في الخارج، وتسهيل التواصل وفرص الأعمال.[1]

- حل النزاعات التجارية: يلعب الدبلوماسيون التجاريون دورًا حيويًا في حل النزاعات التجارية بين الدول يشاركون في المفاوضات الدبلوماسية والوساطة وإجراءات تسوية المنازعات، لتخفيف النزاعات التجارية وتعزيز ممارسات التجارة العادلة، فمعالجة النزاعات تساهم في الحفاظ على علاقات تجارية مستقرة، وتقليل الحواجز أمام التجارة الدولية.
- معلومات وبحوث السوق: يقوم الدبلوماسيون التجاريون بتوفير قاعدة بيانات تجارية وتقارير اقتصادية عن الدولة المستقبلة، عن طريق جمع معلومات السوق وإجراء البحوث لتحديد الفرص التجارية واتجاهات السوق كما توفر معلومات قيّمة للحكومات المحلية والشركات حول الأسواق الخارجية، وتفضيلات المستهلكين، والتغييرات التنظيمية، والقطاعات الناشئة تُمكّن هذه المعلومات الشركات من اتخاذ القرارات وتكييف استراتيجياتها مع ديناميكية السوق الدولية.[2]
- تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية: يعمل الدبلوماسيون التجاريون على تبسيط الإجراءات التجارية، وتبسيط العمليات الجمركية، وتعزيز البنية التحتية اللوجستية من خلال تحسين كفاءة التجارة عبر الحدود، فهي تقلل من تكاليف المعاملات وتقليل التأخير وتعزز التدفقات التجارية الإجمالية، وهذا يسهل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود ويفيد المصدرين والمستوردين على حد سواء.
- بناء الشبكات والعلاقات: ينخرط الدبلوماسيون التجاريون في العديد من الأنشطة لبناء علاقات مع المسؤولين الحكوميين الأجانب وقادة الأعمال وأصحاب المصلحة في القطاع من خلال دعوة واستضافة الشخصيات النافذة في مجال الأعمال للبلد المضيف، وتنظيم ملتقيات حول الإمكانيات الاقتصادية والفرص التجارية في مختلف المراكز الاقتصادية، والأقطاب الإنمائية في مناطق بعثتهم، تنظيم معارض حول منتجات بلدانهم بالبلد المعني، لتعزيز الثقة وإقامة علاقات تمهد الطريق لمزيد من التعاون والفرص التجارية، تُمكّن القنوات الدبلوماسية من الحوار والتفاوض مما يؤدي إلى حل القضايا المتعلقة بالتجارة وتعزيز اتفاقيات التجارة ذات المنفعة المتبادلة.[3]

---

[1] حليمة بسعود، **الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 653.

[2] نورة شرع وآخرون، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2019، ص 353.

[3] سهيلة والع، **الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 4، 2017، ص 574.

بشكل عام تعمل الدبلوماسية التجارية كجسر بين الحكومات، والشركات، والمنظمات الدولية، من خلال الاستفادة من القنوات والأدوات الدبلوماسية، يساهم الدبلوماسيون التجاريون في توسيع التجارة الدولية.

وأفادت نتائج بعض الدراسات أن السفارات والقنصليات لها آثار إيجابية وكبيرة على التجارة، كما تبين أن التأثير الإيجابي للسفارات على التجارة أكبر من تأثير القنصليات، إذ ينعكس وجود هذه الهيئات إيجابا على الصادرات التي تزيد بنسبة تتراوح بين 6% و10% لكل قنصلية إضافية وتزيد بنحو 120% للسفارات، كما أن زيادة بنسبة 6% في ميزانيات المكاتب الدبلوماسية تؤدي إلى زيادة بنسبة 2,45% إلى 6,34% في الصادرات.[1] فأهم مهام هذه الدبلوماسية في هذا المجال يتعلق بتوفير "البيانات" و"المعلومات" الاقتصادية التي يمكن من خلالها للمتعاملين الاقتصاديين المحليين اختراق الأسواق الدولية.

لذا على الجزائر تفعيل دور دبلوماسيتها التجارية من أجل تحقيق آثار إيجابية على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة من خلال:[2]

- تجاوز العلاقات التجارية التقليدية والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة من أجل تقليل الواردات في المدى القصير ورفع الصادرات في المدى الطويل؛
- المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الجزائريين في مجال التصدير من خلال إبرام اتفاقيات لتسهيل الدخول للأسواق العالمية؛
- الاهتمام أكثر بالبعد الاقتصادي الذي أصبح من أهم متطلبات الأداء الدبلوماسي قصد التكيف مع المتغيرات الدولية وتوظيفها في مجال تعزيز التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات؛
- تفعيل العلاقات الثنائية واستغلال مناطق التبادل الحر خاصة منطقة التجارة الحرة العربية مع إنشاء مناطق تبادل حر إفريقي ذات بعد إفريقي جنوبي وعقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الإفريقية التي يمكن أن تمثل أسواقا للمنتجات الزراعية الجزائرية؛
- تنظيم بعثات تجارية المشاركة في المعارض والصالونات الدولية للتعريف بالمنتج الجزائري الزراعي استضافة أحداث تعرض جودة وتنوع المنتجات الزراعية؛

[1] كمال مولوج، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[2] انظر:

- نورة شرع وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 355.
- حكيم بوحرب، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص 431.

- استراتيجيات دعم الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على ترقية مستوياتها والجهات الفاعلة فيها كما يجب التركيز على المناطق التي تمتلك فيها الجزائر نفوذا أو علاقات قوية مع فتح آفاق لعلاقات جديدة.

وعليه يمكن أن تلعب الدبلوماسية التجارية دورًا حاسمًا في التغلب على التحديات وتعزيز التجارة الزراعية الجزائرية من خلال بناء علاقات مع الحكومات الأجنبية وأصحاب المصلحة، يمكن للدبلوماسيين التجاريين العمل على تنسيق اللوائح وتقليلها، يمكنهم أيضًا مساعدة الشركات في التغلب على الصعوبات اللوجستية والامتثال للوائح المفروضة، يمكن للدبلوماسيين التجاريين الاستفادة من خبراتهم وشبكاتهم لتحديد الشركاء المحتملين وفرص التعاون في الخارج، ومساعدة الشركات على بناء سلاسل التوريد المرنة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاختلافات في معايير الإنتاج، ولتكون الحملات التّرويجية الخارجية للمنتوج الوطني ناجحة لابد أن تكون مُتزامنة مع التظاهرات الاقتصادية الكبرى من معارض تجارية وصالونات ومنتديات رجال أعمال في تلك الدول بهدف لفت أنظار المستثمرين والتجار إلى السوق الجزائرية مع القيام بحملات إعلامية دورية في دول الجوار لتوجيه الشّريك القريب إلى الأسواق الجزائرية وبالتالي تشجيع التجارة الزراعية.

المبحث الرابع: مقترحات التغلّب على المشاكل التصديرية واختيار الأسواق المناسبة

إن عدم القدرة على الدخول إلى الأسواق الزراعية الدولية نتيجة الحماية المطبقة على هذه الأسواق ومختلف التدابير والشروط المفروضة على المنتجات الزراعية المصدرة والتي تعتبر تكلفة إضافية على عاتق الدول المصدرة ومنها الجزائر، فالتواجد في هذه الأسواق يتطلب استيفاء مختلف الاشتراطات والاعتبارات المفروضة والالتزام بها، وذلك من خلال اعتماد الممارسات الجيدة في الزراعة، استخدام المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية والتي تحظى بالحماية والمكانة الكبيرة في السوق الدولية، إضافة إلى وجوب تنويع الأسواق وعدم التركيز في سوق واحد والمتمثل في السوق الأوربي الذي يعتبر أكثر الأسواق حماية لهذه المنتجات.

المطلب الأول: الاستجابة لشروط التواجد في الأسواق الدولية

يتطلب التواجد في أسواق المنتجات الزراعية الاستجابة لمجموعة كبيرة من الشروط والتدابير المفروضة من طرف الدول المتقدمة، لذا لا بد من الأخذ في الاعتبار العوامل التي تسمح بالنفاذ إلى هذه الأسواق من خلال اعتماد مجموعة متكاملة من البرامج والإجراءات لتحسين الجوانب المتعلقة بالمنتجات الزراعية القابلة للتداول خارجيا.

الفرع الأول: اعتماد المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية إن اعتماد المؤشرات الجغرافية في المنتجات الزراعية له دور في فتح المجال أمام هذه المنتجات لدخول الأسواق الدولية، ثم إن استخدام المؤشرات الجغرافية دلالة على مصدر المنتج وكذا اشتهار المنتج بالجودة العالية والخصائص المميزة، ما يمنح المنتجين أداة تسويقية من شأنها تعريف منتجاتهم في الأسواق الدولية، وتعزيز سمعته، ما يسمح بتوزيعه وبيعه بأسعار مرتفعة.

أولا: أهمية المؤشرات الجغرافية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية تم استخدام مصطلح "المؤشر الجغرافي" لأول مرة في اتفاقية التجارة ذات الصلة بجوانب الملكية الفكرية "Trips" للمنظمة العالمية للتجارة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1995، المادة 22 (1) من الاتفاقية **تعرف المؤشرات الجغرافية** أنها "مؤشرات تحدد منشأ سلعة في أراضي عضو أو منطقة أو مكان في تلك المنطقة حيث توجد جودة معينة أو سمعة أو سمة أخرى للسلعة تعزى أساسا إلى أصله الجغرافي"،[1] في حين عرفتها **منظمة الأغذية والزراعة** على أنها "علامة تستخدم على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد وصفات أو سمعة (شهرة) ترجع إلى ذلك الأصل، يتكون المؤشر الجغرافي من اسم، مكان المنشأ، وتكون الخصائص المحددة ذات صلة بعوامل طبيعية، أو بشرية محلية. تخضع المؤشرات الجغرافية للحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية وفقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية " Trips"، وقانون جنيف لاتفاقية لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية".[2] تعرفها **المنظمة العالمية للملكية الفكرية** (WIPO)على أنها " إشارة توضع على المنتجات ذات منشأ جغرافي محدد وصفات أو سمعة تعزى إلى ذلك المنشأ" ومن أمثلة استخدام المؤشرات الجغرافية: جبن روكفور –فرنسا–، شاي دارجيلينغ –الهند–.[3]

" تعد المؤشرات الجغرافية شعارا يُعرف منشأ مختلف المنتجات والسلع ذات الجودة والنوعية الخاصة، مما يعكس الطابع الفريد والمميز لها فتجعل المستهلك في أمان عند اختيار ما يقتنيه بعيدا عن المنتجات المقلدة حفاظا على صحته وسلامة المجتمع عامة".[4] فللمنتجات الزراعية عادة سمات مستمدة من مكان الإنتاج ومتأثرة

[1] United Nations conference on trade and development (Unictad), **Why geographical indications for least development countries?**, Geneva, switzland, 2016, p 5.

[2] Food and agriculture organization of united nation (FAO), **Geographical indications**, available at: https://www.fao.org/geographical-indication/en, seen at: 10/11/2022, on: 11:27.

[3] المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **ماهي الملكية الفكرية**، جنيف، سويسرا، 2020، ص 16.

[4] مروة جزيري، ميلود سلامي، **اهتمام اتفاقية TRIPS المميز بحماية المؤشرات الجغرافية**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 374.

بعوامل محلية وجغرافية خاصة مثل المناخ والتربة، لكنه لا يقتصر على المنتجات الزراعية فقط، بل يمكن الاستعانة بها لإبراز صفات معينة في المنتج ترجع إلى عوامل بشرية يختص بها مكان منشأ تلك المنتجات.[1]

وهناك ثلاث طرق رئيسية **لحماية المؤشرات الجغرافية** تتمثل في: الأنظمة الخاصة للحماية، العلامات الجماعية وعلامة التصديق، الأساليب التي تركز على الممارسات التجارية بما فيها المخططات الإدارية للموافقة على المنتجات وهي تختلف في مسائل منها شروط الحماية ونطاقها، وتترك الأنظمة الخاصة والعلامات الجماعية أو علامة التصديق في بعض السمات مثل وضع حقوق الاستخدام الجماعي لينتفع بها الممتثلون لمعايير محددة.

ولا تنص التشريعات على فترة صلاحية محددة لتسجيلات المؤشرات الجغرافية ويعني ذلك أن حماية أي مؤشر جغرافي مسجل تظل صالحة إلى أن يلغى التسجيل، كما يجوز لمجموعة من المنتجين لمنتج معين بمؤشر جغرافي أن يطلبوا الحماية، ويتم منح الحماية للمؤشرات الجغرافية من طرف إدارة وطنية مختصة عند الطلب وتَعهَد بعض البلدان بهذه المهمة إلى هيئة خاصة مكلفة بحماية المؤشرات الجغرافية، كما تكلف بعض البلدان مكاتبها الوطنية للملكية الفكرية بهذه المهمة. وترجع في الأساس أهمية المؤشرات الجغرافية إلى تمكين أصحابها من اتخاذ تدابير لمنع الغير من استخدامه والاستفادة من سمعته، فعدم حماية المؤشر يؤدي إلى استخدامه دون قيود وتدني قيمته حتى الزوال، وعلى هذا الأساس فالمؤشرات الجغرافية المحمية تؤدي إلى:[2]

- اكتساب ميزة تنافسية؛
- زيادة قيمة المنتج؛
- زيادة فرص التصدير؛
- تعزيز الصورة التجارية.

– **المؤشرات الجغرافية في العالم** تحظى المؤشرات الجغرافية باهتمام كبير خاصة من طرف الدول المتقدمة التي تشهد فيها العديد من المنتجات الحماية بالمؤشرات الجغرافية، نظرا لأهميتها في مجال التجارة الخارجية والمزايا التي تقدمها للمنتج من خلال دعم تنافسيته على المستوى العالمي.

[1] World intellectual property organization (wipo), **Geographical indications an introduction**, wipo, Geneva, Switzerland, 2021, p 8.

[2] Organisation mondiale de la propriété intellectuel, **Questions fréquentent poses : indications géographiques**, wipo, avalable : https://www.wipo.ink/geo-indications/fr/faq- gograficalindications.html, consulté le : 11/11/2022, on : 13 : 53.

وحسب دراسة قامت بها الفاو بالتعاون مع البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية تتعلق ب "تعزيز نظم الغذاء المستدامة من خلال العلامات الجغرافية"[1] بينت الأثر الاقتصادي للوسم الجغرافي في تسع دراسات حالة هي: القهوة الكولومبية، شاي دارجلينغ (الهند)، كرنب الفوتوج (صربيا)، قهوة كونا (الولايات المتحدة الأمريكية)، زعفران تالوين (المغرب) جبنة تيت دين موين (سويسرا)، ونبيذ فال دوس فينيدوس (البرازيل)، وفي جميع هذه الحالات زاد السعر النهائي للمنتج ما بين 20 إلى 50%، وأسباب ذلك تعود إلى أن المستهلكين يحددون خصائص مميزة للمنتج (الطعم، اللون، الملمس والجودة) في المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية المحددة وبالتالي يكونون على استعداد لدفع أسعار أعلى.

وحسب منظمة الزراعة والأغذية فإن " التوسيم الجغرافي هو نهج في إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية يضع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والبيئية في قلب سلسلة القيمة، فالوسم هو سبيل للتنمية المستدامة في المجتمعات الريفية من خلال تقديم منتجات عالية الجودة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المربحة أكثر".

ثانيا: نماذج في استخدام المؤشرات الجغرافية تعتبر المنتجات الزراعية التي يقع منشؤها في منطقة جغرافية معيَّنة من المنتجات الجيدة التي تسهل عملية تسويقها بدرجة كبيرة، كما تنشئ قيمة لملايين المنتجين بسبب خصائها، جودتها وسمعتها الفريدة التي تأخذها من هذه المنطقة، لذا يلجأ المنتجون إلى حماية وتسويق هذه المنتجات على اعتبارها مؤشرات جغرافية.

1. **أمثلة دولية على المؤشرات الجغرافية** ومن بين هذه النماذج ما يلي:

أ. **فاكهة مد دي كازاماس (فاكهة المد):**[2] نوع من الفواكه البرية وهي عبارة عن ثمرة عنبية لها قشرة صفراء صلبة، وتوجد أساسا في الغابات وبعض السافانا الكائنة في بوركينا فاصو، والسنغال، وغينيا، ومالي، وغانا وكوت ديفوار، والنبتة عبارة عن كرمة متسلقة تتشبث بجذوع وأغصان الأشجار في الغابة حيث تنمو بشكل طبيعي، تتمتع هذه النبتة الواقعة في جنوب السنغال والمعروفة باسم "مد دي كازامانس" بسمعة واسعة من حيث نكهتها وخصائصها الطبية وهي مؤهلة بشكل كبير لتصبح مؤشرا جغرافيا رئيسيا للمنطقة وأول مؤشر جغرافي في إفريقيا يخص منتجا بريا.

[1] Food and agriculture organization of the united nation, **origin labelling of food a boost for local economies and sustainable development,** (FAO), available at : https://www.fao.org/news/story/en/item/1118741/icode/, seen at : 11/11/2022, on: 14:15.

[2] بابي طاهيرو كانوتي، **دعم الاستدامة البيئية بواسطة المؤشرات الجغرافية: حالة مد دي كازامانس**، الويبو، متاح على الرابط: https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/02/article_0006.html، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على الساعة: 12:09.

لذا بدأت عملية تسجيل هذا المنتج كمؤشر جغرافي في عام 2017 من خلال مؤتمر نظمته منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية والوكالة السنغالية للملكية الصناعية والابتكار، وقد قيَّمت دراسة قُدمت في هذا الاجتماع مؤهلات الفاكهة كمؤشر جغرافي ومدى اهتمام المنتجين المحليين بالمشاركة في عملية تسجيل المؤشر الجغرافي، واعترفت تلك الدراسة بسمعة الفاكهة وخصائصها ومنتجاتها المشتقة، ليتم سنة 2019 إنشاء رابطة تعمل على حماية الفاكهة والمنتجات المرتبطة بها والترويج لها، كما يتيح لهم تبادل الأفكار والاتفاق على استراتيجيات مشتركة لإدارة سلسلة قيمة المؤشر الجغرافي من خلال وضع مخطط لضمان الجودة وتنفيذه بما يكفل جني الفاكهة في ظل شروط محددة، تحديد الأسواق والخطط الجديدة لتعزيز قيمة منتجاتها، كما تخضع المنتجات المحمية بموجب مؤشرات جغرافية لعمليات مراقبة منتظمة لضمان توفير سمات الجودة المرتبطة بها للمستهلكين، وبالتالي يكون من السهل نسبيا تكييف المنتجات المعترف باستفادتها من الحماية بموجب مؤشرات جغرافية.

ب. القهوة الكولومبية:[1] تعتبر من بين المنتجات التي تصنف ضمن المؤشرات الجغرافية وذلك نظرا لخصائصها، ففي الخمسينات انخفض سعر هذا المنتج من 85 إلى 45 دولار للرطل ما دفع اتحاد منتجي القهوة الكولومبية إلى إطلاق استراتيجية تمييز جديدة هدفها نشر الوعي بالمنشأ الكولومبي للقهوة. وبدأ الاتحاد بوضع وجه إنسان على علبة القهوة، ليتم بعد ذلك تسجيل كلمة كولومبي المرتبطة بالقهوة باعتبارها كلمة تصديق في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي سنة 2007 أصبحت القهوة الكولومبية هي أول مؤشر جغرافي غير أوروبي يحظى بالحماية ومسجل في الاتحاد الأوروبي، ولم تنته استراتيجية التمييز التي انتهجها الاتحاد والقائمة على المنشأ الجغرافي ففي عام 2011 جرى الاعتراف بأربع تسميات منشأ جديدة للقهوة من مناطق محددة في كولومبيا، وأتت سياسة التمييز التي انتهجها الاتحاد ثمارها فبعدما يزيد على 50 سنة من الجهود في مجال التسويق أصبحت قهوة كولومبيا تتمتع بسمعة عالمية وأصبحت أكثر العلامات التجارية قيمة في كولومبيا.

2. إمكانيات استخدام المؤشرات الجغرافية في الجزائر تكتسي المؤشرات الجغرافية أهمية متزايدة رغم ذلك فإن الاهتمام بالموضوع يعد حديثا لدول جنوب المتوسط كونها غير قادرة على توفير الحماية الضرورية لمنتجاتها، ليبدأ الاهتمام بهذه المؤشرات متأخرا في الجزائر وذلك مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وذلك بهدف معرفة المنتجات المحلية ومختلف المعلومات المرتبطة بها (المنشأ النوعية)

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المؤشرات الجغرافية، 2021، مرجع سبق ذكره، ص 14.

لأن حماية هذه المؤشرات لها دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية في التجارة الدولية، كما يسمح بالدفاع عن المنتجات الزراعية التي تكون محمية بمؤشرات جغرافية وبروتوكولات دولية، ليتم سنة 2008 إصدار أمر من طرف وزارة الفلاحة يحدد الطرق والإجراءات المعتمدة لمنح المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية ما يعطي تسميات بعد تقديم طلب يتماشى ودفتر الشروط يحدد المنطقة الجغرافية، النوعية المساحة وغيرها.[1]

ومن أجل الحصول على مزيد من الحماية للمؤشرات الجغرافية عملت الجزائر على تكثيف التعاون الدولي والإقليمي للاستفادة من تجارب وخبرات الدول وعلى رأسها دول المجموعة الأوربية التي تعد من بين أكثر الدول ذات نظام الحماية للمؤشرات الجغرافية، لذا تم إبرام شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بقيمة 1,4 مليون يورو التي يتم توزيعها على 24 شهرا لثلاث منتجات تجريبية (دقلة نور طولقة التين المجفف لبني معوش، زيت المائدة سيج) وذلك بغرض تصديرها إلى دول الاتحاد الأوربي بشرط مطابقتها لكل المعايير المطلوبة.[2]

في إطار الجهود الرامية إلى تثمين المنتجات ذات المؤشرات الجغرافية تم اعتماد دورة تدريبية في الجزائر من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول طرق إنشاء المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية بالجزائر سنة 2019 بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والمعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي،[3] وتناولت الدورة العديد من المحاور المتعلقة بتحديد مفهوم المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية، وكذا التعريف بنظام ومناهج الاعتراف، وتسجيل المؤشرات، والإطار المؤسسي، وأنظمة ترميز المنتجات الزراعية في الجزائر، والعلاقة بين هذه المؤشرات في حماية المعارف في سوق المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى العلاقة بين المؤشرات واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

في الجزائر تم تنظيم ندوة افتراضية خاصة بالمؤشرات الجغرافية من طرف الويبو من سبتمبر 2021 إلى جويلية 2022، تم عرض أعمال الويبو في مجال المؤشرات الجغرافية، نماذج عن المؤشرات الجغرافية

---

[1] ذهبية لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2] Mounir Kochar, **les produits agricoles du terroir algérien auront un label « appellation d'origine »,** disponible sur le site : www.algerlablanche.com/news/index.php?les-produits-agricols-du-terroir-algerien-auront-un-label-appellation-d-origine , 11/11/2022, on : 14 :45.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المنظمة تفتتح الدورة التدريبية القطرية حول طرق انشاء المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية بالجزائر**، متوفر على الرابط: www.aoad.org/news-25november2019-2.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/11/11، على الساعة: 09:45.

من الدول الأعضاء حول العالم، وخلال هذه الندوة شاركت الجزائر بثلاث منتجات مسجلة كمؤشرات جغرافية هي:[1]

- **دقلة نور طولقة:** أحد أرقى أنواع التمور من حيث الجودة وتم تصنيفها من قبل لجنة الملصقات الوطنية بناء على طلب جمعية تثمين وحماية التسمية التجارية لدقلة نور طولقة (بسكرة)، ليتم منحها علامة المؤشر الجغرافي باسم "دقلة نور طولقة" سنة 2016؛
- **التين المجفف لبني معوش:** وهو من بين المنتجات ذات الصلة بالمهارات التقليدية ويوجد أكثر من 45 صنف وطريقة تحضير، ويعتبر تين بني معوش من أجود أنواع التين عالميا لاعتبارات مناخية وجغرافية تناسب نمو هذه الثمرة، وقد تم منح علامة المؤشر الجغرافي باسم "التين الجاف لبني معوش" سنة 2016؛
- **جبن بوهزة:** وهو أحد أبرز المنتجات الغذائية التقليدية بالنظر إلى طعمه الخاص ونكهاته المتنوعة، وقد تم منحه الوسم الجغرافي تحت اسم "جبن بوهزة" سنة 2020 بطلب من جمعية اسمندا وهي تنظيم للمنتجين الذين يسعون لحفظ هذا المنتج.

لذا على الجزائر العمل على تعزيز حماية المؤشرات الجغرافية من خلال إيجاد نظام ملائم لحمايتها ووضع إطار قانوني ومؤسسي من شانه تأمين هذه الحماية، مع تحديد المنتجات التي هي على صلة بمنطقة معينة وتمثل مؤشرا جغرافيا وتقديم الدَّعم لمنتجي هذه المنتجات، فحماية المؤشرات الجغرافية يسمح بتمييز المنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق ويحمي حقوق المنتجين ومصالحهم وتطوير المناطق المنتجة لهذه المنتجات فهي تعتبر علامة جودة يتمتع بها المنتج ويحظى بقيمة عالية من حيث الشهرة أو النوعية.

الفرع الثاني: اتباع الممارسات الجيدة في الزراعة إن الاستجابة لشروط التواجد بالأسواق الزراعية الدولية والتعامل مع مختلف التدابير والإجراءات المفروضة هناك، فرض حتمية العمل على اتباع الممارسات الزراعية الجيدة التي عرفت انتشارا وشهرة واسعتين، بعد تنامي المبادرات الدولية لتبني هذه الممارسات لدورها في تعزيز مفهوم الجودة والسلامة للغذاء ومبادئ المحافظة على البيئة، وهو ما يمنح المنتجات الزراعية التي تتضمن هذه الممارسات فرصة الدخول إلى الأسواق الدولية.

[1] المعهد الوطني للملكية الفكرية (INAP)، **ندوة الويبو العالمية الخاصة بالمؤشرات الجغرافية**، متوفر على الرابط: https://www.e-services.inapi.org/SITE/?Rub=details-actualite&aid=51، تاريخ الاطلاع: 2022/11/11، على الساعة: 10:10.

أولا: أهمية الممارسات الزراعية الجيدة نظرا لفرض وانتشار أساليب وطرق حماية كثيرة من طرف الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية إليها، واعتبار حماية المستهلك أولوية لهذه الدول خاصة الأوربية منها ومع تزايد أهمية الصادرات الزراعية التي أضحت في سلم أولويات دول العالم كونها مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية، ظهرت العديد من المصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية من بيها الممارسات الزراعية الجيدة والتي من خلالها يتم التكيف مع مختلف الاشتراطات المفروضة على الصادرات الزراعية، واتخذت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إجراءات لإنشاء آلية تنفيذ أكثر واقعية في تنمية الزراعة أين بدأت مبادرتها للممارسات الزراعية الجيدة سنة 2001، وقد حققت المنظمة تأثيرا كبيرا على الحكومات الدولية لزيادة الوعي بالتنمية الزراعية، وكانت توجيهات المنظمة حول الممارسات الزراعية الجيدة لإدارة الموارد الزراعية وعملياتها نحو إنتاج أغذية مأمونة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، مع زيادة تعزيز الحماية لصحة العمال والاهتمام بالمحافظة على المزارع والبيئة.[1] **وتعرف الممارسات الزراعية الجيّدة** على أنها " ممارسات تتناول الاستدامة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية للعمليات المختلفة في المزرعة، تؤدي إلى الحصول على منتجات زراعية آمنة وعالية الجودة، وتعتمد هذه الممارسات على المبادئ، واللوائح والتوصيات الفنية المطلوبة تطبيقها خلال مراحل الإنتاج والمعالجة ونقل الأغذية وهي تراعي صحة الإنسان وحماية البيئة وتحسين أساليب العمل".[2] وحسب **منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة** " الممارسات الزراعية الجيدة هي مجموعة من المبادئ التي يجب تطبيقها على عمليات الإنتاج في المزرعة وما بعد الإنتاج ما ينتج عنه منتجات صحية، مع مراعاة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".[3] وتقتضي الممارسات الزراعية الجيدة وضع معايير للإنتاج الزراعي والأنشطة الزراعية المختلفة داخل المزرعة والغاية من هذه الممارسات هو تعزيز مفاهيم الجودة وضمان السلامة والأمان للغذاء والعاملين في إنتاجه وصولا إلى إرضاء المستهلكين، وذلك من خلال:

- إنتاج زراعي آمن ومستدام؛
- تأمين منتجات زراعية تلبي متطلبات المستهلك؛
- المساهمة في تحسين إدارة المزارع وفتح أسواق جديدة؛

---

[1] أسامة العبد الله، روعة البليلي، **الممارسات الزراعية الجيدة، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية GCSASR**، متاح على الرابط: https://gcsar.gov.sy/training-course-vegetibales/، تاريخ الاطلاع:2022/11/20، على الساعة: 13:34.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **الممارسات الوطنية الزراعية الجيدة دليل تدريب خاص بمحاصيل الخضار والفواكه**، بيروت، لبنان، 2019، ص 5.

[3] Food agriculture organization of the united nation, **A scheme and training manual on good agricultural practices (GAP)for fruits and vegetables**, regional office for Asia and the pacific, Bangkok, 2016, p1.

- تقليص التكاليف.

والشكل الموالي يوضح متطلبات تنفيذ الممارسات الزراعية الجيد

الشكل 4-15: متطلبات تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة

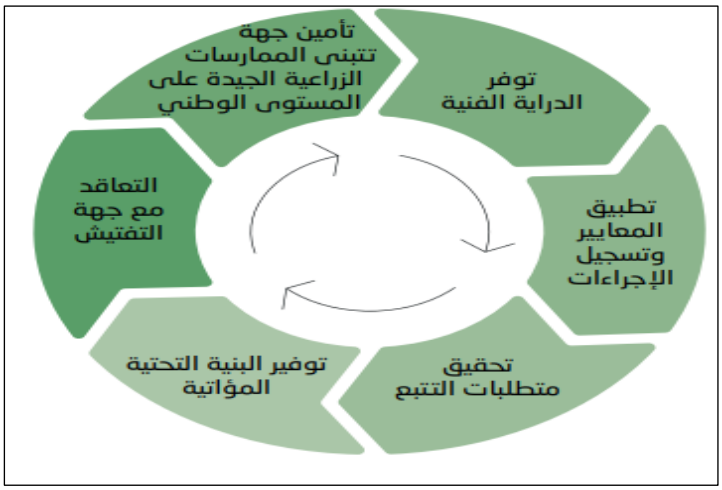

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الممارسات الوطنية الزراعية الجيدة دليل تدريب خاص بمحاصيل الخضار والفواكه، بيروت، لبنان، 2019.

يتطلب اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة تأهيل العاملين في المزارع وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ التعليمات الفنية في الزراعة، والتسميد والرش، والحصاد، والتخزين الآمن، والصيانة للمعدات وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وهو ما يسهم في تحسين جودة الإنتاج كما ونوعا ويحافظ على موارد الإنتاج.[1]

- **تطور الممارسات الزراعية الجيدة حول العالم:** ظهرت فكرة الممارسات الزراعية الجيدة عام 1997 بمبادرة من اتحاد تجار التجزئة الأوربي، هدفه وضع المعايير وأسلوب تطبيقها لتطوير الممارسات الزراعية في دول غرب أوربا، لتشارك بعد ذلك مؤسسات من باقي دول العالم في هذه المبادرة، والشكل التالي يوضح مشاركة الدول في Eure gap

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دليل الممارسات الجيدة في الزراعة ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتعبئة والتغليف في إطار التدريب على الاستدامة في استخدام الطاقة**، بيروت، لبنان، 2020، ص 15.

الشكل 4-16: تطور مشاركة الدول في مبادرة Eure gap

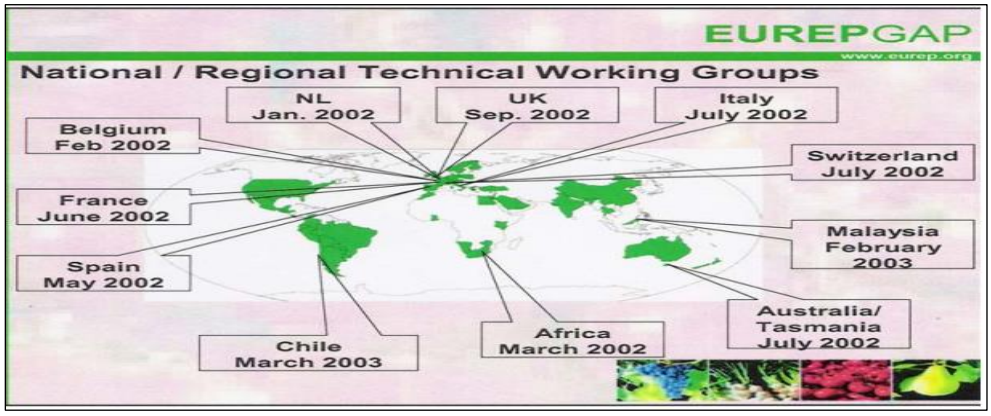

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 2007.

لكن رغم اشتراك العديد من الدول من خارج الاتحاد في المبادرة إلا أن اسم Eure gap ظل على حاله دون تغيير، لتظهر في السنوات الأخيرة قواعد للممارسات الزراعية الجيدة في كل من اليابان (JGAP) سويسرا (SWESSGAP)، كينيا (KenyaGap)، والصين (ChinaGap)، لكنها متوافقة بشكل كبير مع (EUREPGAP)، وفي المؤتمر الثامن لل EUREPGAP سنة 2007 تم تغيير اسم المنظمة الطوعية EUREPGAP إلى GLOBALGAP[1]، ويرمي هذا المشروع الدولي الطوعي إلى توفير إطار عالمي للتحقق من صحة وجودة الفاكهة والخضر الطازجة المتداولة، وذلك من خلال مطالبة مزارعين وأطراف معنية في سلسلة الإمداد بالامتثال لمجموعة من المعايير ينبغي تطبيقها من قبل جميع المزارع وأخرى محددة لمحاصيل زراعية معينة، وسرعان ما تزايد عدد المشاريع الإقليمية للممارسات الزراعية الجيدة، من بينها مشروع بلدان رابطة جنوب شرق آسيا (AsianGap) الذي تم استحداثه انطلاقا من معايير وطنية معمول بها في الممارسات الزراعية الجيدة، وقد طُور هذا المشروع سنة 2006 وذلك لاعتمادها كنموذج من طرف الدول التي ليس لديها مشاريع وطنية للممارسات الزراعية الجيدة من أجل تسهيل التجارة بين البلدان، وانتشرت هذه الممارسات على المستوى العالمي، كما كان للقطاع الخاص نصيب فيها وتجارب تعتبر ناجحة في مجال الممارسات الزراعية الجيدة وذلك حسب الشكل الموال

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، 2007، ص 4.

الشكل 4-17: الدول المطبقة للممارسات الزراعية الجيّدة في العالم

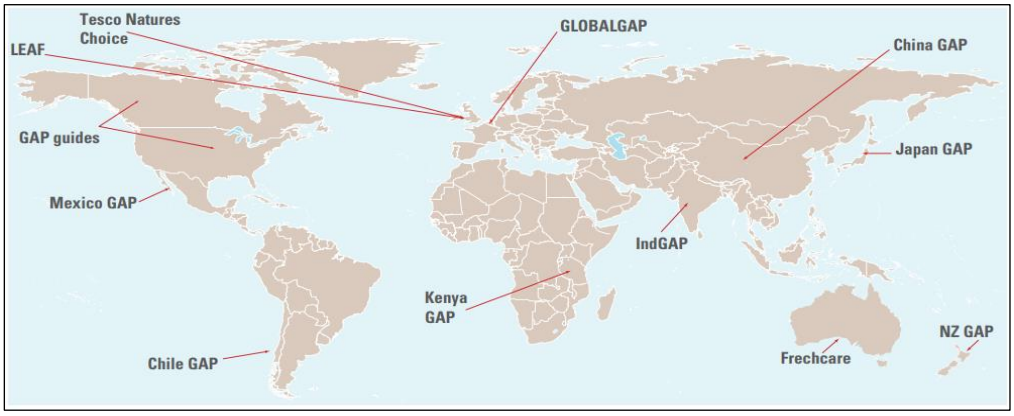

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية، الاسكوا، بيروت، لبنان، 2019.

من خلال الشكل يتضح التوسع الكبير لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة حول العالم فقد بات تطبيق هذه الممارسات منتشرا في كل الدول تقريبا، لكونها تساهم في تطوير الصادرات الزراعية ومكانتها في الأسواق الدولية فهي تساهم في زيادة القدرة على الاستجابة لمتطلبات الأسواق.

ثانيا: نماذج دولية طوّرت مشروع الممارسات الزراعية الجيّدة المنطقة العربية هي الأخرى ذهبت في هذا الاتجاه أين وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2007 "دليل الممارسات الزراعية الجيدة للوطن العربي" الذي يحوي معايير المطابقة مع الممارسات الزراعية الجيدة العالمية، ويمكن الاسترشاد بهذا الدليل عند تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة للمنتجات الزراعية،[1] ومع تزايد أهمية هذه الممارسات فقد تضمن هذا المشروع أيضا أهدافا تمثلت في زيادة معدلات تبني الممارسات الزراعية الجيدة، توعية صغار المنتجين حولها توثيق التجارب والنماذج الناجحة في هذا المجال في الدول العربية، التي أوضحت النتائج أن هناك العديد من الدول العربية التي كانت لها خطى مناسبة في مجال تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة كما هو الحال في كل من الأردن، الإمارات، تونس، فلسطين، مصر والمغرب أين أصبحت صادراتها مقبولة حسب المواصفات والمقاييس الدولية وزيادة قيمتها.[2]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية**، الاسكوا، بيروت، لبنان، 2019، ص 9.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

1. مقترح تطوير مشروع الممارسات الزراعية الجيدة بالسعودية: نظرا للأهمية المتزايدة للممارسات الزراعية الجيدة وتأثيرها على القدرة التنافسية للمحاصيل المنتجة، تضمنت خطة وزارة البيئة والمياه والزراعة سنة 2017 وضع سياسة عامة للممارسات الزراعية الجيدة التي تشمل التشريعات الخاصة بها ومعايير التوافق والتطابق وقوائم المراجعة، كما شملت أيضا الأدوات والوسائل العملية لتنفيذ وتطبيق وإعداد وتأهيل الكوادر بالإضافة إلى تعزيز وعي المنتجين والمستهلكين اتجاه الممارسات الزراعية الجيدة، وكانت الأدوات والوسائل العملية للتنفيذ كما يلي:[1]

- تنشأ وحدة خاصة بالممارسات الزراعية الجيدة للسعودية ضمن قسم سلامة المنتجات الزراعية يقوم المختصون بالتواصل مع المزارعين من خلال الإدارات التابعة للوزارة في كافة المناطق؛
- تنسيق الوحدة مع الهيئات المعتمدة لدى الوزارة عملية تسجيل المنتجين الراغبين بالحصول على الشهادة المتعلقة بـ "SaudiGap"؛
- توقيع اتفاقية بين الطرفين وعلى أساسها يكون المزارع ملزما بالقواعد العامة للحصول على الشهادة ودفع الرسوم وتحديث بياناته إلى غاية صدور الشهادة؛
- يتم تطبيق برنامج تدريجي للتوجيه والتقييم للمزارعين ليقوم الموظف المختص بزيارة المزرعة وإجراء تقييم أولي بناء على المعايير والنقاط المتفق عليها؛
- تتم عملية تفتيش خارجية من طرف هيئة إصدار الشهادات وقسم سلامة المنتجات الزراعية وعند التحقق من التطابق والالتزام يتم إصدار الشهادة الصالحة لمدة سنة؛
- هناك إمكانية لطلب تجديد الشهادة في السنة الثانية في غضون 8 أشهر قبل انتهاء صلاحية الشهادة بأربعة أشهر وبعد انتهائها بأربعة أشهر.

وشهادة الممارسات الزراعية الجيدة في السعودية توفر شبكة محلية تربط المزارعين وأصحاب العلامات التجارية في مجال إنتاج الأغذية الآمنة وتوزيعها لتحقيق الاطمئنان لدى المستهلكين. كما يرسي هذا البرنامج أيضًا دعائم حماية الموارد عن طريق تطبيق الممارسات الزراعية في المملكة، وتغطي شهادة اعتماد شهادة سعودي قاب ما يلي: سلامة الغذاء وإمكانية تتبع مصدره، البيئة، صحة العاملين وسلامتهم ورعايتهم، سلامة الحيوانات. كما ويسعى سعودي قاب إلى: تحسين العمليات والممارسات الزراعية، تحسين المرافق والتدريب وظروف العمل والحفاظ على البيئة من الملوثات، وسلامة القائمين على تنفيذ البرامج الزراعية، تمكين صغار

[1] وزارة البيئة والمياه والزراعة، الممارسات الزراعية الجيدة في المملكة السعودية، متاح على الرابط:
https://www.mewa.gov.sa/ar/menistry/agencies/agencyofagriculture/topics/pages/topic2.aspx، تاريخ الاطلاع: 2022/11/20، على الساعة: 11:22.

المزارعين من تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة للعمل على زيادة إنتاجهم الزراعي وتحسين مواصفاته، ما يؤدى إلى زيادة دخولهم وارتفاع مستوى معيشتهم.[1] ويهدف كذلك إلى تأهيل وتدريب المزارعين والفنيين، تحسين الإنتاجية وضمان استمرارية إنتاج المحاصيل الزراعية الآمنة من متبقيات المبيدات، وذلك وفق الحدود القصوى المسموح بها وفقًا للدستور الغذائي العالمي، فتح منافذ تسويقية جديدة داخلية وخارجية للمزارعين كون منتجاتهم حاصلة على الشهادة، تعزيز ثقة المستهلكين بالمنتجات الزراعية المحلية وحصولهم على منتج غذائي صحي وآمن.

2. **مشروع تطوير الممارسات الزراعية الجيّدة بفلسطين:** نظام الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية هو أول نظام وطني لجودة المنتجات الزراعية الفلسطينية، حيث تم تطويره من خلال الفريق الوطني الذي شكلته مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بحيث يراعي الخصوصية الفلسطينية ومتوائم مع الممارسات الزراعية الجيدة وفق نظام GlobalGap، ونظام الممارسات الزراعية الجيدة هو مجموعة من المعايير الطوعية التي تم إصدارها في منظومة تهدف إلى وضع ضوابط للممارسات الزراعية الجيدة على طول سلسلة الإنتاج الزراعي، والتي تتطلب الالتزام وتطبيق مجموعة من المعايير التي تُعنى بالنواحي الإدارية للمزرعة، البيئية، سلامة العاملين، التتبع للمنتجات والتركيز على سلامة المنتج الزراعي للاستهلاك. تساعد منظومة الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية على: [2]

- منح المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها ضمن تلك المعايير من قبل المُنتِج الفلسطيني شهادة خاصة بهدف زيادة ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الزراعي المحلي من ناحية سلامته للاستهلاك؛
- مساعدة المزارع والمُنتِج الفلسطيني الملتزم بها الحصول على أفضلية تسويقية في السوق المحلي والأسواق الخارجية؛
- المحافظة على الموارد المحلية الطبيعية (الماء، التربة) وذلك من خلال الممارسات السليمة؛
- حماية العاملين والمحافظة على صحتهم من خلال اتباع الممارسات الزراعية الجيدة.

كما يهدف تطوير هذا المشروع لتنفيذ المعايير الدولية وأفضل الممارسات الزراعية للحصول على إقرار وطني وإقليمي ودولي بجودة وسلامة المنتجات الفلسطينية.[3] وتركز المرحلة الأولى من استراتيجية التصدير الفلسطينية المتفق عليها على تطوير وتصميم وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية على المستوى

---

[1] الممارسات الزراعية في المملكة تحديات وسياسات، مجلة رواد الأعمال، 2021، متاح على الرابط: الممارسات الزراعية في المملكة.. تحديات وسياسات – مجلة رواد الأعمال https://www.rowadalaamal.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على الساعة: 11:20.

[2] مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، منظومة الممارسات الزراعية الجيدة، متاح على الرابط: https://www.psi.pna/ar/certaficates/page/PLGAP/aspx ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/22، على الساعة: 09:03.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الوطني وذلك قبل البدء في المرحلة الثانية التي تهدف إلى إصدار شهادة دولية ومقارنة هذه الممارسات مع الممارسات الزراعية الدولية.

3. **مقترح مشروع الممارسات الزراعية الجيدة بالإمارات العربية:** يعتبر مركز خدمات المزارعين في أبو ظبي هيئة اعتماد لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة العالمية في الإمارات العربية المتحدة، وقد ساعد المركز المزارعين للحصول على شهادة GlobalGap، إذ ارتفع عددهم إلى 300 مزرعة سنة 2018 وهو يدعم المزارع الحاصلة على الشهادات من خلال وضع خطط توجيهية وتحسينية للمرافق والبنى الأساسية من خلال وضع بروتوكول خاص بمواصفات الممارسات الزراعية الجيدة المحلية تحت عنوان "UAEGAP"، كما يقدم المركز تدريبا مستمرا للمزارعين على مختلف أنماط الممارسات الزراعية الجيدة وقدم تدريب 1.080 من عمال المزارع على معايير الصحة والسلامة، و107 من مديري المزارع على حفظ السجلات الخاصة بمواصفات الشهادة، و92 مهندسا إرشاديا على أسس تطبيق هذه الممارسات والتفتيش الداخلي وغيرها.[1]

بالنظر إلى أهمية هذه الممارسات في فتح المجال أمام المنتجات الزراعية للتكيف مع الاشتراطات والمعايير المفروضة في الأسواق الدولية، لابد على الجزائر اتباع نهج هذه الدول في العمل على إيجاد وتطوير مشروع خاص بالممارسات الزراعية الجيد يتماشى والأنظمة السائدة، نظرا لأهمية هذه الممارسات في تعزيز مفاهيم الجودة وضمان السلامة والأمان للغذاء والعاملين في إنتاجه وصولا إلى إرضاء المستهلكين. ما يسهم مباشرة في تحسين جودة الإنتاج كما ونوعا، ويحافظ على الموارد ويقلل التكاليف، كما يحافظ على صحة وسلامة العاملين من أخطار العمل المختلفة، كل ما سبق يساهم في تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية انطلاقا من إكسابها شهادة معترف بها تؤكد على جودة وسلامة المنتجات الزراعية الموجهة للأسواق الدولية فتبني الممارسات الزراعية الجيدة في المنتجات الزراعية يعني استيفاءها لشروط التواجد بالأسواق الدولية.

وعليه من أجل دخول أسواق المنتجات الزراعية لابد من استيفاء مختلف الشروط المفروضة على مستواها ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تثمين المنتجات المحلية من خلال حماية المنتجات ذات المؤشر الجغرافي والتي لها أهمية كبيرة في هذه الأسواق حيث تعطي فرصا لهذه المنتجات للتواجد في الأسواق الدولية نظرا لخصائصها ومكوناتها الفريدة والمميزة عن غيرها، بالإضافة إلى الاعتماد على الممارسات الزراعية الجيدة التي

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية، المرجع السابق، ص 19.

أصبحت ذات أهمية كبيرة في مجال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية كونها تأخذ في عين الاعتبار مختلف الجوانب المتعلقة بالجودة، الصحة وسلامة الأغذية وكذا حماية البيئة.

المطلب الثاني: مقترحات لاختيار الأسواق المناسبة

شهد العالم خلال القرن الماضي نشوء تكتلات اقتصادية لتعزيز التعاون والتبادل التجاري في مناطق مختلفة، وضمن هذا الإطار العالمي الذي تميز بالنمو المتزايد لأهمية التجارة على المستوى العالمي قامت مختلف الدول بالعمل على ايجاد أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي، بهدف حماية مواردها وتطوير اقتصاداتها وتشجيع التجارة فيما بينها، لذا انضمت الجزائر لعديد التكتلات والاتفاقيات الدولية منها العربية، الإفريقية والأوروبية.

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية العربية يعتبر التكامل الاقتصادي من بين الاستراتيجيات التي تبنتها الدول للاستفادة من المزايا التي يقدمها وكذا الاستثناءات الممنوحة في إطار المنظمات الدولية، لذا أنشأت الدول العربية هي الأخرى تكتلات فيما بينها، وقد انضمت الجزائر إلى تكتلين عربيين تمثلا في اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية بغية تحقيق هذه الغاية واكتساب أسواق جديدة لمنتجاتها.

أولا: اتحاد المغرب العربي يعد اتحاد المغرب العربي من بين الجهود العربية المبذولة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والاستفادة من الاستثناءات والمزايا التي تقدمها هذه التكتلات خاصة في مجال التبادل التجاري.

1. **الإمكانيات الاقتصادية لدول المغرب العربي:** تأسس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 ليضم 5 دول من منطقة المغرب العربي وتتمثل في: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا.[1] وتتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي إذا استغلت يكون لها دور في إحداث التنمية الاقتصادية بالمنطقة فإلى جانب الثروة السمكية والمائية للمنطقة توجد موارد طبيعية ومعادن كالحديد فموريتانيا وحدها تعد من أكثر الدول في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها معادن أخرى كالذهب والنحاس والفسفات إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط على الشواطئ الموريتانية،[2] المغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية هامة، مع امتلاكهما لإمكانيات سياحية هائلة ناهيك عما تمتلكه الجزائر

[1] عبد العزيز شرابي، **اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008، ص 12.

[2] عادل مساوي وآخرون، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والإسلامية**، المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية، 2016، ص .378.

وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات النفط والغاز، ويمتلك المغرب العربي عدد سكان كبير يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويساهم في خلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، ما يعزز القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية لهذه الصناعات.[1] وقد أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي إذ أبرمت البلدان المغاربية عددا من اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي. والشكل الموالي يوضح عدد الاتفاقيات المبرمة من طرف الدول المغاربية

الشكل 4-18: الاتفاقيات التجارية التي تنتمي إليها دول المغرب العربي

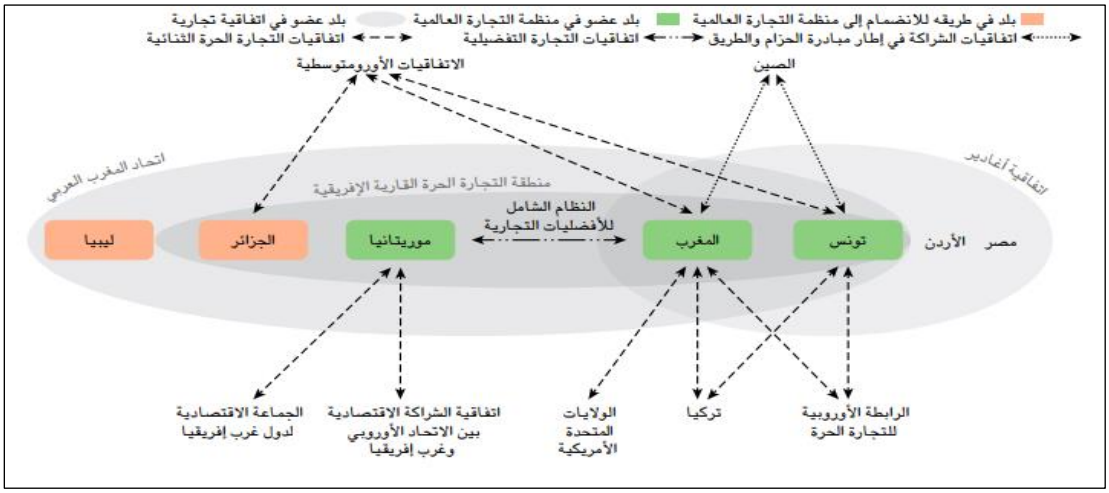

المصدر: ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.

كما تشارك دول المغرب العربي في عديد الترتيبات التجارية بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الاتفاقيات، وخاصة تلك المرتبطة بالدول الأوربية الشريك التقليدي لدول المغرب العربي حيث شاركت كل من الجزائر، تونس والمغرب في الاتفاقية الأورو متوسطية، كما أبرمت موريتانيا اتفاقية تجارة حرة لدول غرب إفريقيا، ووقع كل من المغرب وتونس عددا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة واتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا، والمغرب أبرم اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2] ويشارك بلدان

[1] عطاء الله بن طيرش، **دراسة امكانيات التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017، 774.

[2] ألكسي كيرييف وآخرون، **الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد**، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018، ص 6.

المغرب العربي في مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين حيث وقعت هذه الدول اتفاقية مع الصين في إطار هذه المبادرة.

1. الأداء التجاري البيني لدول المغرب العربي: بالرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة لا يزال حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي محدودا إذ تقل مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة عنها بين بلدان المنطقة وباقي العالم. ويبلغ حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي أقل من 5% من مجموع التجارة في المنطقة مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي 16% في إفريقيا و19% في أمريكا اللاتينية و51% في آسيا و54% في أمريكا الشمالية و70% في أوروبا. والملاحظ أن البلدان المغاربية الخمسة لا تتخذ أيا من بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسيا لها فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا.[1] وهو ما يتضح من خلال الشكل

الشكل 4-19: المبادلات التجارية داخل المنطقة المغاربية وإمكانيات التجارة الاقليمية

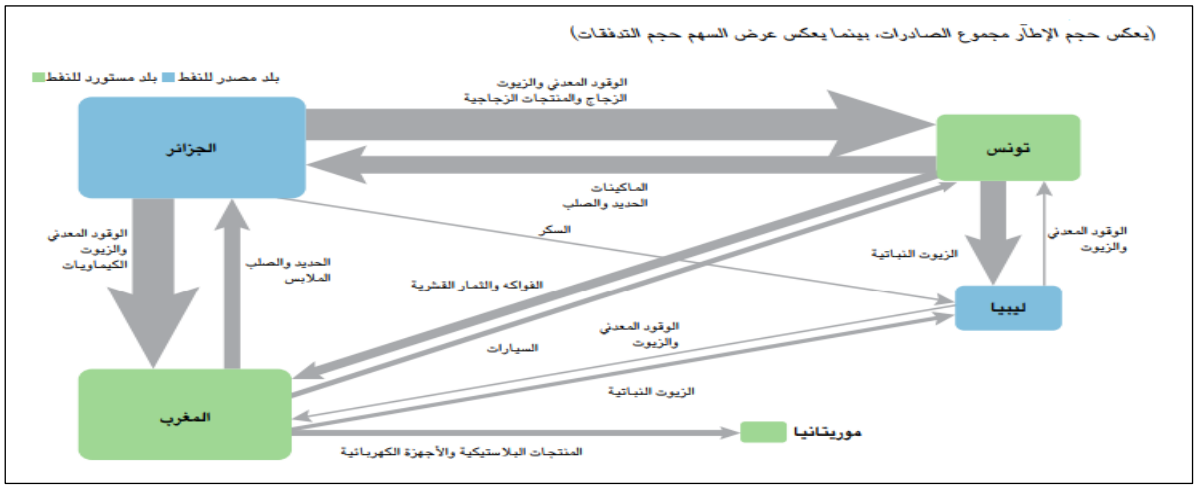

المصدر: ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.

وتتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة ففي عام2016 شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية: صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب

[1] Alexei Kireyev, **Economic Integration in the Maghreb an untapped source of growth**, IMF, 2018, p 10.

من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا أما باقي التدفقات التجارية الأخرى، فكانت جميعها محدودة نوعا ما.[1]

2. **القطاع الزراعي ضمن اتحاد المغرب العربي:** إن اهتمام دول المغرب العربي بالقطاع الزراعي سيدعم البنية التحتية لهذا التكتل كون نجاح أي تجربة تنموية ترتبط بمدى نجاح القطاع الزراعي، وفي هذا المجال قامت دول اتحاد المغرب العربي ب:[2]

- التوقيع على اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية بين أقطار المغرب العربي سنة 1990 من طرف الجزائر ليبيا، تونس والمغرب إلا أن نسبة المبادلات بقيت ضعيفة؛
- التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول التكتل المغاربي بالجزائر بهدف منع دخول وانتشار الآفات والأمراض الضارة بالزراعة، كما سعت إلى نجاح هذه المبادرة من خلال تبادل النظم المعمول بها ليتم المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية في نفس الوقت الذي تمت فيه المصادقة على الاتفاقية السابقة.

وعليه فالمبادلات التجارية ضمن هذا التكتل ضئيلة جدا ومحدودة لذا لم يكن للقطاع الزراعي والمبادلات على مستوى هذه المنتجات مكانة كبيرة ضمن التكتل.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية نظرا للمشاكل والتحديات التي تواجه محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية، كان لابد من إعادة بناء تكامل اقتصادي على أسس تجمعها خاصة في ظل انتشار وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم مع الفرصة التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة عام 1994 لإقامة التكتلات والاتفاقيات الإقليمية والاستفادة من المبدأ المتعلق بالدول النامية والتكتلات الإقليمية والذي يمنح فترة 10 سنوات قابلة للتمديد إلى 12 سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي فبرزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية.[3]

وقد بدأت الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من جانفي 1998 كان هذا القرار منسجما مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى وتهدف هذه المنطقة إلى تحرير تجارة السلع العربية المنشأ بين الدول العربية، من خلال إنشاء سوق عربية واحدة لتمكين السلع العربية من منافسة السلع

---

[1] محمد حمشي، **المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية، قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 43، 2020، ص 151.

[2] عمر سعيدان، **التحول في الأنظمة الجمركية لتسهيل حركة التبادل التجاري النظام التفاضلي بين الجزائر وتونس نموذجا**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 2، العدد 6، 2021، ص 286.

[3] هواري معراج، **منطقة التجارة الحرة العربية خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي**، الندوة العلمية 26، مركز الدراسات الإقليمية، دراسة إقليمية 4 (8)، جامعة الموصل، 2007، ص 7.

الأجنبية في الأسواق العربية بإعفائها من الرسوم الجمركية، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب بنسبة 10% سنويا بداية من 1998.[1]

1. المبادلات التجارية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها اتفاق متعدد الأطراف تم من خلالها إلغاء القيود الجمركية وغير جمركية بين الدول الأعضاء مع إبقاء نفس التعريفات الجمركية لكل دولة مع العالم الخارجي، وتم وضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تنمية وتيسير التجارة التي تأسست بين الدول العربية سنة 1987 وقواعد منظمة التجارة العالمية كما تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تطوير وتنمية التجارة العربية البينية. ساهمت ومنذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 إلى زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك نتيجة التقليل من الحواجز التجارية وتسهيل انتقال السلع ذات المنشأ الوطني في الدول العربية، غير أن هذه الزيادة لم تكن كافية بما يتماشى والبنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية حيث بلغت نسبتها في التجارة العربية الإجمالية حدود 11% – 12% وذلك بسبب العديد من المشاكل أبرزها ضعف البنية التحتية لدى الدول العربية ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وصعوبة التسويق، ما أدى إلى تركز التجارة البينية العربية سواء الصادرات أو الواردات بين الدول المتجاورة جغرافيا، بالإضافة إلى ارتباط معظم اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي عن طريق اتفاقيات تجارية كالشراكة الأورو–متوسطية ومناطق التبادل الحر الثنائية، وهذه تفرض أولوياتها على العلاقات الاقتصادية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع ضعف الإرادة السياسية لدى الدول العربية من أجل تشكيل روابط اقتصادية قوية فيما بينها.[2]

كل هذا انعكس بشكل سلبي على مبادلاتها التجارية البينية التي أضحت تعرف ضعفا، وتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية في: المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، وأما المنتجات الزراعية فتتمثل أهم المنتجات داخل المنطقة في الخضر، الزيوت النباتية ومنتجاتها،[3] حيث تتراجع المنتجات الزراعية ضمن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية وهو ما يتطلب من الدول العربية تنسيق السياسات الإنتاجية

[1] محمود حبيب، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في القطاع الزراعي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 29، العدد 2، 2007، ص 164.

[2] عمر حساني، **انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 142.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الامارات، 2021، ص 184.

للمنتجات الزراعية، ما يقلل من عبء تلبية الاحتياجات من الخارج خاصة مع الأهمية التي يكتسيها القطاع وارتباطه بالأمن الغذائي للدول الأعضاء. والشكل الموالي يوضح التوزيع السلعي لأهم السلع المتبادلة ضمن التكتلات الاقتصادية العربية.

الشكل 4-20: أهم السلع المتبادلة ضمن التكتلات الاقتصادية العربية

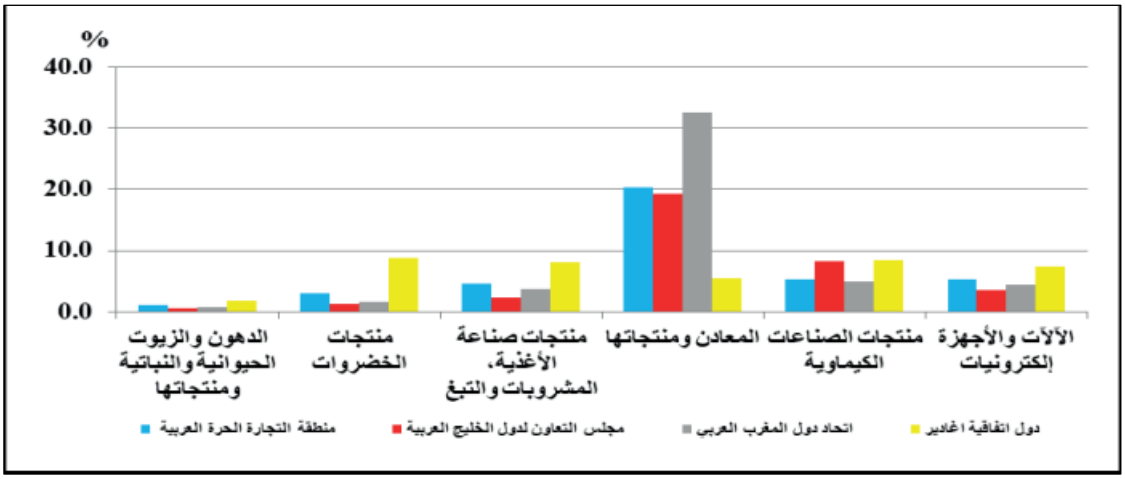

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2021.

من خلال الشكل يتضح أن قطاع الزراعة لا يحظى بالاهتمام الكافي في إطار التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية العربية وتتجلى أهم الصادرات في منتجات الخضراوات (منطقة التجارة الحرة العربية، اتحاد المغرب العربي).

2. **القطاع الزراعي ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** نصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على تحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إدخال تعديلات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك، ونظرا لصعوبة تطبيق التحرير الفوري لهذه السلع خاصة من قبل الدول العربية التي يشكل القطاع الزراعي نسبة هامة من اقتصادها، فقد أخذ البرنامج التنفيذي بتطبيق مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع الزراعية مع تطبيق مبدأ الاستثناء أيضا على هذه السلع ولفترة زمنية محددة خلال موسم ذروة الإنتاج وهو ما اتفق على تسميته "الرزنامة الزراعية"، ووفقا لهذه الرزنامة يجوز للدولة العضو إدراج 10 سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترة لا تتعد 35 شهر لهذه السلع، وقد بلغ عدد السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية لعام 2001 حوالي 30 سلعة زراعية عربية مدرجة من قبل 11 دولة عربية، ولا يتم منح أي استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج هذه الرزنامة ويتطلب متابعة تنفيذ الرزنامة الزراعية وتفعيلها بما يمكن المنتج الزراعي من

الاستفادة منها[1] وتصدير منتجاتها إلى أسواق الدول العربية، إعلانا دوريا مكثفا في الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة يتضمن بيانات السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية: الرسوم الجمركية المفروضة عليها الدول العربية المشاركة فيها، السلع التي تنتهي فترة مواسمها خلال تلك الفترة، والسلع الزراعية الجيدة التي تدخل في الفترة اللاحقة، إضافة إلى بيانات حول سعرها في مختلف الأسواق العربية، وذلك بهدف إعلام المنتجين الزراعيين بفترات الذروة للسلع في مختلف الدول العربية، والقيود المطبقة عليها وفترات الإعفاء التي يمكن أن يستفيدوا منها.

وفيما يتعلق بالتجارة الزراعية للدول العربية فقد عرفت قيمة الواردات الزراعية العربية ارتفاعا من 92,4 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى حوالي 94,1 مليار دولار أمريكي سنة 2020 وذلك بنسبة 1,8%، يتمثل العامل الرئيسي في زيادة قيمة واردات الدول العربية إلى زيادة حجم واردات الدول من القمح حيث تعتبر مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الدول المستوردة للقمح في العالم[2]. والشكل التالي يوضح تطور التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية

الشكل 4-21: تطور حجم الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2010-2020

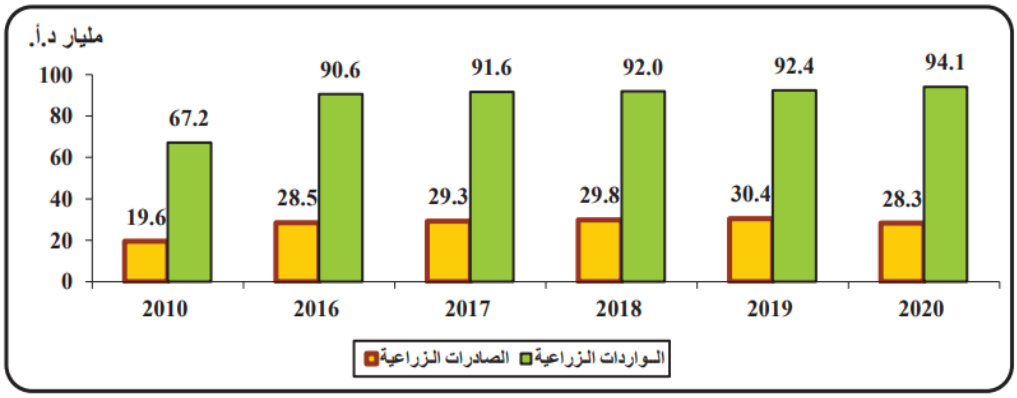

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2022.

يوضح الشكل أن قيمة الصادرات الزراعية العربية قد شهدت تراجعا من 30,4 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى حوالي 28,3 مليار دولار أمريكي سنة 2020 وذلك بمعدل 7%، وتمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالي ثلث قيمة الواردات الزراعية وقد تراجعت قيمة الصادرات بنسبة كبيرة نتيجة انخفاض كميات الإنتاج لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب، والدرنات والبقوليات، والمحاصيل السكرية وزيادة الطلب

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل 12: التعاون الاقتصادي العربي –منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**–، أبو ظبي، الامارات، 2004، ص 192.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات، 2022، ص 80.

على السلع الغذائية في الأسواق المحلية، وتعثر سلاسل الغذاء للتجارة الزراعية خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19.

عرفت المبادلات التجارية الزراعية البينية انخفاضا في قيمة التجارة الزراعية العربية البينية من 40,5 مليار دولار أمريكي سنة 2019 إلى 38,4 مليار دولار أمريكي سنة 2020 وبنسبة تراجع تقدر 4,5%، حيث لم تشهد التجارة الزراعية البينية تطورا حتى بعد أن توسعت في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد ساهمت أسباب عديدة في تواضع مساهمة التجارة البينية من إجمالي التجارة الزراعية العربية[1] أهمها المنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي تحظى بالدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها إلى الأسواق العربية في إطار تحرير التجارة، وكذا الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحدد الكميات المسموح دخولها إلى الأسواق، وعدم توافر المواصفات القياسية في كثير من السلع الزراعية العربية المعدَّة للتصدير، إضافة إلى القيود غير الجمركية التي تفرضها بعض الدول العربية بين حين وآخر مما يؤثر سلبا في حركة التجارة الزراعية في المنطقة.

3. مبادلات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية سنة 2009 بعد أن تقدمت بملف الانضمام للمنطقة العربية لدى أمانة الجامعة العربية في ديسمبر 2008 والالتزام الرسمي بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة،[2] وكانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية سنة 2004 وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية بالجزائر غير أن الأمر تأخر إلى غاية سنة 2009 لتشرع البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة بمنح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية مارس 2009.[3]

ومع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبحت السلع المتداولة بين الدول الأعضاء والجزائر لا تخضع لأي رسوم جمركية، وهذا ما ساعد المبادلات التجارية للجزائر على النمو نحو هذه المنطقة بعد أن سجلت قيمة 2,87 مليار دولار سنة 2009 بلغت قيمة 6,23 مليار دولار سنة 2013، إلا أن هذا

---

[1] صندوق النقد العربي، 2022، مرجع سابق الذكر، ص 82.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، **منطقة التبادل العربي الحر**، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange، تاريخ الاطلاع: 2023/04/04، على الساعة: 17:56.

[3] عمر حساني، **واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020، ص 86.

النمو ليس بالمعدل المطلوب في ظل العوامل التي تساهم في تطور التبادل التجاري مع الدول العربية، فقد بلغ متوسط التبادل التجاري بين الجزائر منذ انضمامها ومنطقة التجارة الحرة العربية إلى غاية 2021 معدل 4,7 مليار دولار، كما يشهد الميزان التجاري للجزائر مع دول المنطقة تذبذبا بين الفائض والعجز رغم نمو حجم الصادرات الجزائرية نحو المنطقة والذي بلغ متوسطه خلال الفترة 2009-2021 أكثر من 3,3 مليار دولار/السنة وهو ما يمثل 6% من إجمالي الصادرات التجارية الجزائرية نحو العالم، لتبلغ الواردات خلال نفس الفترة متوسط 2,4 مليار دولار سنويا.[1] وبرغم ذلك تبقى المبادلات التجارية للجزائر مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متدنية ولا بد عليها من استغلال امكانياتها بما يحسن تنافسية منتجاتها.

الفرع الثاني: اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية أول اتفاقية تشمل جميع الدول بالقارة الإفريقية، حيث تهدف الدول من خلالها إلى تحسين موقعها على المستوى العالمي في المجال التجاري من خلال إنشاء سوق تجاري موحد للسلع والخدمات في ظل الإمكانيات التي تتمتع بها القارة.

أولا: نشأة اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وافقت الدورة العادية الثامنة عشر لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا بإثيوبيا في جانفي 2012 على قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتعد هذه المبادرة مشروعا رئيسيا من خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 التي تجسد رؤية إفريقيا للتنمية. ودخل اتفاق إنشاء المنطقة حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 شاملا ل 54 دولة من بين 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي منها 43 صادقت على الاتفاق.

وتهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى إنشاء سوق موحد للسلع والخدمات عن طريق جولات متتالية من المفاوضات من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، ووضع الأسس اللازمة لإنشاء اتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة وذلك من خلال الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية المفروضة على ما لا يقل عن 90% من الخطوط التعريفية التي يتجاوز عددها 5.000 خط. ينظر إلى خفض التعريفات الجمركية على أنه ينطوي على إمكانية كبيرة لزيادة التجارة داخل الإقليم كما ينص الاتفاق على الاعتراف المتبادل بالمعايير والتراخيص ومواءمة شروط استيراد النباتات وتدابير الصحة والصحة النباتية من أجل تيسير التجارة.[2] وسوف تتداخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع جماعات اقتصادية إقليمية قائمة في إفريقيا

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **الجزائر –منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، متاح على الرابط:
https://www.aps.dz/ar/economie/133472، تاريخ الاطلاع: 2023/04/2، على الساعة: 18:41.

[2] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية، 2022، مرجع سبق ذكره، ص 85.

والتي تشمل السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، مجموعة دول شرق إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، اتحاد المغرب العربي وغيرها من التكتلات وتتمثل القضية الهامة في الطريقة التي ستُنَّسق فيها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع هذه الهياكل الإقليمية القائمة. كما تهدف أيضا إلى:[1]

- تسهيل حركة السلع عبر الحدود؛
- عبور سلس من طرف متعاملي النقل؛
- تعزيز التجارة عبر الحدود التي يقوم بها كل من المصدرين والمستوردين ومن ثمة الزيادة في التجارة ما بين البلدان الإفريقية وتحسين سبل معيشة جميع المواطنين. إذ يتوقع زيادة عدد مستهلكيها إلى 5,2 مليار نسمة بحلول سنة 2050 بحسب بيان الاتحاد الإفريقي.

- **أهمية اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:** الواقع أن التنفيذ الكامل لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيكون له تأثير اقتصادي إيجابي كبير على إفريقيا فهي تمثل سوق قارية ب1,3 مليار نسمة يرتفع إلى 1,7 مليار نسمة سنة 2030 يكون فيه 600 مليون شخص ضمن الطبقة المتوسطة مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 2,1 ترليون دولار إلى 3,4 ترليون دولار، ورفع معدل نمو التجارة ب 6%.[2]

وتُقدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستزيد من قيمة التجارة بين البلدان الإفريقية بنسبة تتراوح بين 15%(50 مليار دولار) و 25% (70 مليار دولار) بحلول عام 2040، بإلغاء 90% من التعريفات على السلع وخفض تكاليف التجارة، ومن المتوقع أيضاً أن تُعزز المشاركة الاقتصادية للشباب والنساء إذ تمثل النساء أكثر من 70% من التجار غير الرسميين عبر الحدود 31% الذين يمكنهم الاستفادة من دعم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لصغار التجار عبر الحدود والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بالإضافة إلى دورها في تنويع صادرات إفريقيا فضلاً عن بناء اقتصاد أكثر مرونة، تتمتع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بإمكانيات كبيرة للقدرة التنافسية

[1] منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية، **آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها**– الموقع الإلكتروني لدليل المستخدم العمومي، 2019، ص 3.

[2] مريم قنيفي وذهبية لطرش، **آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 86.

للاقتصادات الإفريقية واندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وزيادة وفورات الحجم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة.[1]

يتطلب إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعزيز الاستثمار في المجالات الرئيسية ولا سيما مشاريع البنية التحتية الإقليمية العابرة للحدود فضلاً عن تعزيز التصنيع الشامل والقيمة المضافة التي تعتبر ضرورية لإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التنويع الاقتصادي.

ثانيا: مكانة القطاع الزراعي في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وفقا للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: "حقبة جديدة للأعمال والاستثمار العالميين في إفريقيا" تتمتع الزراعة بإمكانيات كبيرة لزيادة التجارة بين البلدان الإفريقية وتلبية الطلب المحلي وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة، بسبب الروابط بين المنبع والمصب سيزيد من القيمة المضافة ويلبي الطلب المحلي ويدخل صغار المزارعين (مسؤولين عن 80% من إنتاج الغذاء في إفريقيا) إلى سلاسل التوريد وتكثر الفرص في المنطقة للاستثمار الجديد في الزراعة.[2] واتسع نطاق مشاركة إفريقيا في السوق العالمية للمنتجات الزراعية بشكل مستقر خلال النصف الثاني من القرن الماضي، غير أن الصادرات تتألف بصورة رئيسية من محاصيل (الكاكاو والفاكهة والبندق والقهوة والشاي والتوابل) التي لها أسواق محدودة في إفريقيا نسبيا، أما الواردات فمعظمها تتألف من منتجات غذائية أساسية كالحبوب والزيوت النباتية والسكر، ويعتبر المورد الأساسي لإفريقيا من هذه المنتجات من خارج الإقليم فالقمح وزيت دوار الشمس من أوربا الأرز وزيت النخيل من آسيا، والذرة والدواجن من أمريكا اللاتينية.

رغم نمو التجارة الإقليمية البينية إلا أنها لا تمثل سوى 27% من مجمل الصادرات الزراعية و17% من مجمل الواردات الزراعية وهو اتجاه شائع بين عموم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا. لكن من المرجح أن يُسَّرع دخول اتفاق التجارة الحرة القارية الإفريقية جهود التكامل الإقليمي ويحفز التجارة الإقليمية البينية للمنتجات الزراعية والغذائية التي من المتوقع أن تزداد بنسبة تتراوح بين 20 و30% بحلول سنة 2040، وتم الإقرار بدور التجارة الإقليمية البينية كمحفز للتنمية الزراعية في إعلان مالابو لعام 2014، وتتيح منطقة

[1] الأمم المتحدة، **موجز السياسة المطبقة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA، افريقيا تحرز تقدما في تنفذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية: من يعتقد بخلاف ذلك فهو مخطئ**، 2022، ص 11.

[2] منطقة التجارة الحرة الجديدة في إفريقيا الأمل في تنشيط الصناعة الزراعية فرصة للشركات الجديدة، متاح على الرابط: https://www.google.com/amp/s/greenfue.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/29، على الساعة: 17:49.

التجارة الحرة القارية الإفريقية آلية ملموسة للوفاء بهذه الالتزامات القارية في مجال السياسات الزراعية.[1] فمن ضمن الأهداف الرئيسية لإطار تعزيز التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية مضاعفة التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات وهو أحد سبعة التزامات وردت في إعلان مالابو تعهدت الحكومات الإفريقية بتنفيذها، ويتضمن الإطار في فحواه تعزيز التنسيق بين السياسات والأنظمة التجارية بما فيها المعايير الغذائية والتجارية وسلامة الأغذية وتوسيع البنية التحتية ذات التوجه السوقي وتعزيز القدرات في مجال التفاوض التجاري.[2] والشكل الموالي يوضح التجارة الزراعية الافريقية

الشكل 4-22: تطور التجارة الزراعية الافريقية (الوحدة: ألف دولار)

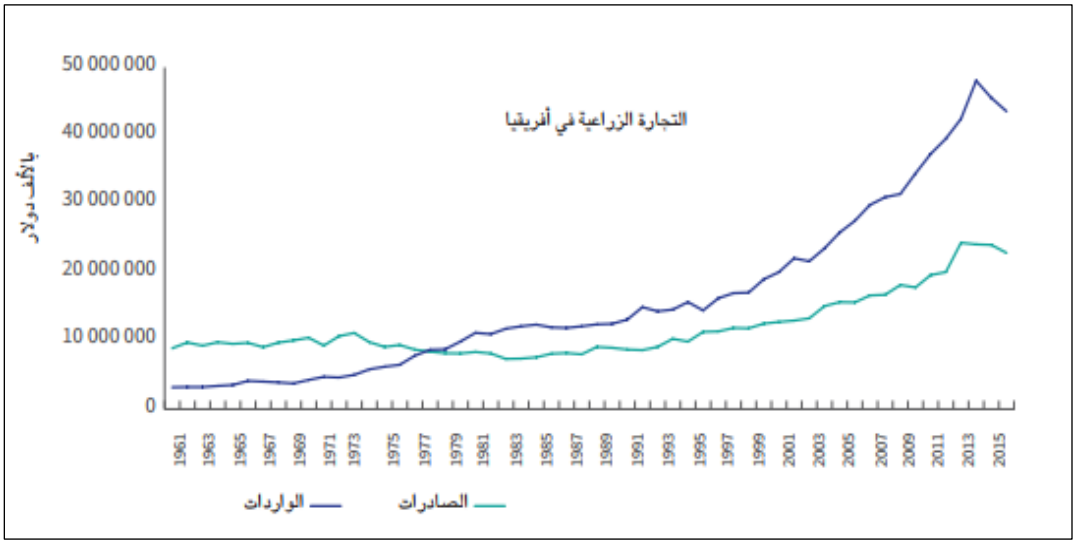

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديسا بابا، 2021.

من خلال الشكل يتضح أن مشاركة إفريقيا في السوق العالمية للمنتجات الزراعية كانت ثابتة في منتصف القرن الماضي، لكن خلال الفترة (1996 -2016) الواردات والصادرات الزراعية الإفريقية نمت أيضا لكن في الوقت الذي تضاعفت فيه قيم الصادرات بمعدل مركب سنويا بلغ 4% تجاوزها نمو الواردات الزراعية الإفريقية بنسبة مركبة بلغت 6% خلال نفس الفترة وعليه أضحت إفريقيا مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية. كما يوضح الشكل التالي الصادرات الزراعية الإفريقية نحو العالم

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، **التجارة بين البلدان الافريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وجائحة كوفيد-19**، أفريل 2020، ص 2.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، **إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية**، أديسا بابا، 2021، ص 1 - 11.

الشكل 4-23: الهيكل الجغرافي للصادرات الزراعية الافريقية

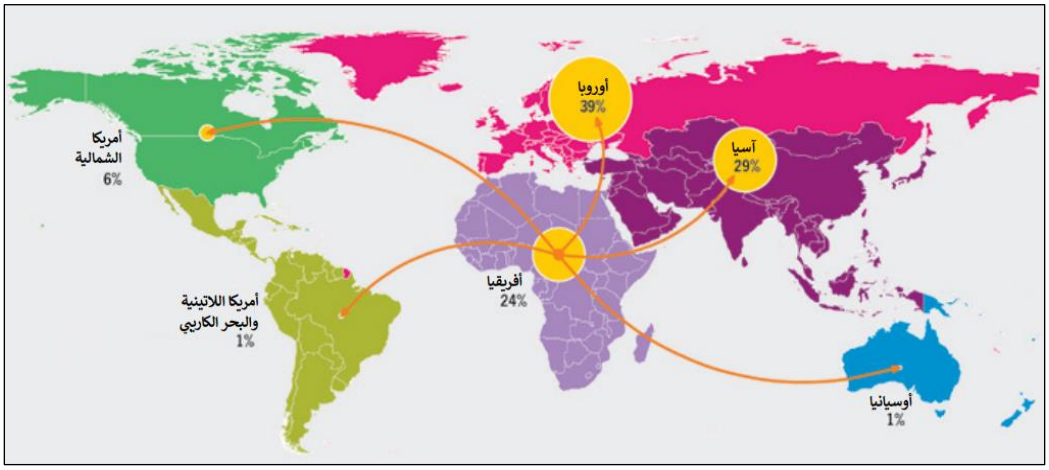

المصدر: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية، روما، ايطاليا، 2022.

إن معرفة أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يتطلب تحديد أنماط التجارة الحالية للبلدان الإفريقية فنسبة 8% فقط من الصادرات الإفريقية من البضائع موجهة إلى إفريقيا، ومن خلال الشكل يتبين أنه يتم تصدير حوالي 39% من المنتجات الزراعية الإفريقية إلى أوروبا مقابل 29%من إجمالي الصادرات الزراعية الإفريقية موجه نحو آسيا في حين أن التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الإفريقية لا تتجاوز 25% مرَكزة حول جنوب إفريقيا التي تعد المصدر والمستورد الرئيسي على حد سواء.

يلاحظ مرصد التجارة الزراعية في إفريقيا لعام 2021 أن حصة الواردات داخل إفريقيا من مجموع الواردات متدنية فيما يخص الحبوب لكنها كبيرة بالنسبة لأنواع أخرى كالفواكه والخضراوات (الطماطم، والحمضيات)[1] كما يوضح أن عدد الروابط التجارية بين البلدان الإفريقية قد نمت فيما يخص 10 منتجات زراعية رئيسية ما بين 2003 و2019، ومع ارتفاع المداخيل يزداد الطلب على أنماط غذائية متنوعة تقتضي تلبية هذا الطلب لذا لابد من بذل الجهود للتغلب على القيود القائمة داخل الإقليم. ومن أجل تحديد أهم المناطق المستوردة والمصدرة للسلع الزراعية في إفريقيا يوضح الشكل الموالي ذلك

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية، 2022، مرجع سبق ذكره، ص 84.

الشكل 4-24: حصص المناطق بإفريقيا في إجمالي التجارة الزراعية (الوحدة: نسبة مئوية)

الواردات الزراعية الإفريقية

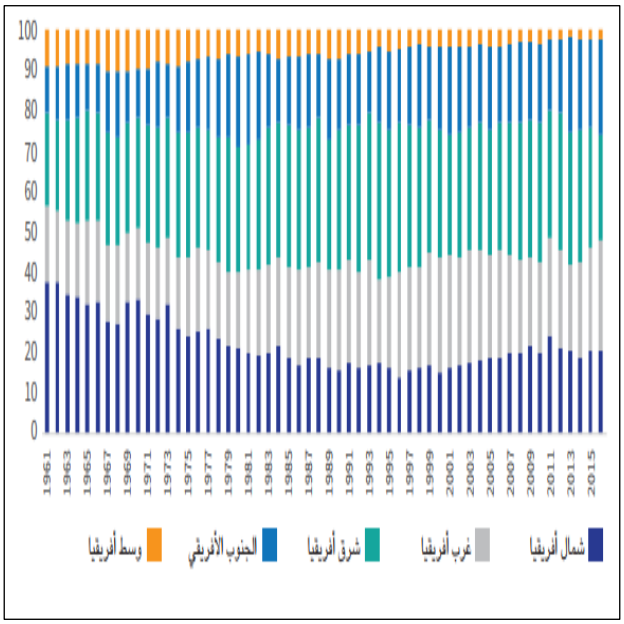

الصادرات الزراعية الإفريقية

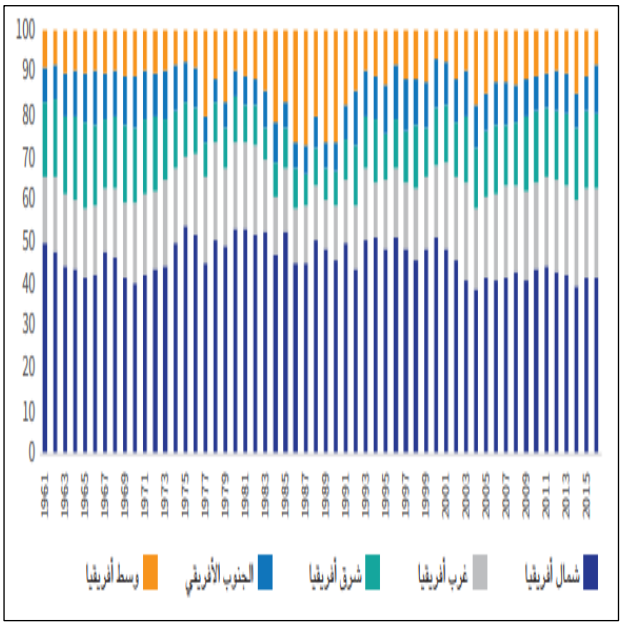

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديسا بابا، 2021.

من خلال الشكل السابق يتضح أن منطقة شمال إفريقيا تحتل الصدارة في الواردات الزراعية مقارنة مع المناطق الإفريقية الأخرى تليها غرب إفريقيا وشرقها، في حين تبقى الصادرات الزراعية الإفريقية موزعة بشكل متساو نوعا ما بين مختلف مناطق القارة الإفريقية (شرق، غرب شمال وجنوب إفريقيا)، وذلك بمعدلات تتراوح بين 21 و28% ليبقى شمال إفريقيا مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية يليه وسط وغرب إفريقيا بقيم أقل، أما جنوب إفريقيا فيشهد نوع من التوازن بين قيم الصادرات والواردات الزراعية، أما شرق إفريقيا بعد أن كان مصدرا صافيا للسلع الزراعية أصبح في السنوات الأخيرة مستوردا.

من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيتم تشجيع التجارة الإقليمية البينية بالمنتجات الزراعية حيث يتم خلق أسواق أكبر لصغار المزارعين عن طريق إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية، مع العمل على ضمان بقاء سلاسل الإمداد الزراعية والغذائية والقنوات التجارية مفتوحة في الأجلين المتوسط والطويل لتغطية زيادة الطلب على الغذاء الناتج عن النمو السكاني وزيادة المداخيل والتوسع الحضري في البلدان الإفريقية[1] الذي يتوقع أن ينمو بشكل كبير وهو ما يتيح إمكانيات كبيرة في الأسواق للمنتجين الأفارقة، فدخول

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، **التجارة بين البلدان الافريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وجائحة كوفيد-19**، مرجع سبق ذكره، ص 2.

المنطقة حيز التنفيذ سوف يحفز ويسرع التجارة البينية الإقليمية للمنتجات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين 20% و30% بحلول 2040.

ثالثا: مبادلات الجزائر ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي روندا التوقيع على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى جانب البروتوكولات الثلاثة المتعلقة بتجارة السلع وتجارة الخدمات وتسوية النزاعات بعد مشاركتها في مختلف جولات مفاوضات إصدار الاتفاقية التأسيسية.[1] لتتم المصادقة الرسمية من طرف رئيس الجمهورية على الاتفاقية التأسيسية في 16 ماي 2021 وأصبحت الجزائر رسميا أحد الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 23 جوان 2021.[2]

سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نسبا لم تتجاوز 5% سنة 2020 بعد أن كانت في حدود 3,7%، 4% سنتي 2017، 2018 على التوالي،[3] وذلك بمجموع بلغ 3,46 مليار دولار سنة 2018 و3,51 مليار دولار سنة 2019،[4] وقدرت الصادرات والواردات الجزائرية من البلدان الإفريقية ب 8,1 مليون دولار و 1,2مليون دولار على التوالي حيث تمثل المحروقات 90% من صادرات الجزائر لدول القارة الإفريقية، أما خارج المحروقات فيمثل السكر القيمة الأكبر من صادراتها، أما عن الواردات الجزائرية من إفريقيا فهي أكثر تنوعا أين تمثل القهوة المكون الأساسي لقائمة وارداتها ويتم استيرادها من الكوديفوار والكاميرون، والتبغ من دولة جنوب إفريقيا، إذ تمثل هذه الأسواق 3,3%، 5,1% ،7,6%على الترتيب من مجموع واردات الجزائر من القارة، فيما يخص الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية فإنه يتم فرض رسوم على الواردات الجزائرية بقيمة 0%، 5%، 15%، 30% بحيث لا توجد تعريفة محددة وتدخل معظم الواردات برسوم 30%.

المنتجات التي تشهد طلب في إفريقيا جنوب الصحراء وتستطيع الجزائر تلبيتها بمبالغ معتبرة هي المواد الاستهلاكية، المواد الوسيطة، المواد الأولية، المواد الغذائية، المواد الكيماوية والفحم، بالإضافة إلى منتجات

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-10 المؤرخ في أكتوبر 2020، العدد 80، 2020، ص 2.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 21-133 مؤرخ في 5 أفريل 2021، العدد 36، ماي 2021، ص 2.

[3] إيمان سعودي، **دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 137.

[4] عامر زخروف وسليمان دحو، **مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية عرض نماذج تكتلات إقليمية اقتصادية افريقية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 740.

أخرى رغم كمياتها المصدرة المحتملة الضئيلة،[1] فالملاحظ أن المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية تتسم بالضعف سواء من جهة الصادرات أو الواردات وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل من بينها وجود حواجز تعريفية وغير تعريفية مع هذه الدول تؤثر على تنافسية المنتجات الجزائرية في ظل عدم انتماء الجزائر إلى أي تكتل اقتصادي إقليمي إفريقي ما عدا اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر غير مفعل ولا يربطها مع الدول الإفريقية أي اتفاق تجارة تفضيلي.[2]

لكن تم برمجت صالون لاستعراض المنتجات القابلة للتصدير نحو المنطقة الإفريقية والتي تمَ ترسيم عملية التبادل الحر على مستواها خلال ثلاث أيام 25، 26، 27 ماي 2021، كما أن الجزائر وفي إطار دعمها لتجارتها الخارجية باتجاه القارة الإفريقية اعتمدت على تجارة المقايضة والتي تحظى بإطار قانوني خاص وتستفيد منها أربع ولايات جزائرية مع كل من مالي والنيجر، من دون معاملات مالية وقد شملت الصادرات الجزائرية التمور والملح المنزلي ومنتجات بلاستيكية والألمنيوم والحديد والفولاذ ومنتجات صناعات تقليدية وبطانيات.[3]

تتميز الأسواق الإفريقية بحجم كبير لوجود عدد كبير من العملاء لا يقل عن 800 مليون مستهلك متوقع فهي تعتبر أسواقا مستهلكة، لذا تمثل فرصة أمام تجارة المنتجات الزراعية للجزائر في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والذي يهدف من خلالها إلى خلق سوق موحدة للسلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمي وتنمية القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي،[4] إذ تهدف المنطقة إلى مضاعفة مستوى التجارة البينية الإفريقية في السلع والخدمات الزراعية ثلاث مرات بحلول عام 2025.[5]

---

[1] سارة دريدي، هدى بن محمد، **آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية-إفريقيا جنوب الصحراء-في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، المجلد 26، العدد 4، 2022، ص 659.

[2] سفيان بولعراس، **رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2022، ص 103.

[3] سارة دريدي وهدى بن محمد، مرجع نفسه، ص 659.

[4] وليد حفاف، **مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا والتحديات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص 602.

[5] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **إطار تعزيز التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية**، 2021، أديس بابا، ص 6.

الفرع الثالث: اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية بغرض إيجاد فرص لدخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية عملت هي الأخرى كغيرها من الدول على إبرام اتفاق الشراكة مع دول المجموعة الأوربية على اعتبارها قوة اقتصادية وتجارية عالمية، تفتح المجال للجزائر للاستفادة من خبرتها في مختلف المجلات ومواجهة المنافسة مع الاستفادة من المزايا والاعفاءات الممنوحة في إطار الاتفاق.

أولا: انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية بعد استكمال جولات التفاوض والتي بلغ عددها 11جولة تم توقيع اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية يوم 18ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية "ببروكسل "، ويليه بعد ذلك التوقيع الرسمي في أفريل 2002 "بفالنسيا" الاسبانية وتحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ قامت الجزائر بتنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاقية.[1] من أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تبرم الاتفاق مع دول الاتحاد الأوربي هو تأهيل الاقتصاد الجزائري ودخول السوق العالمية بالاستعانة بخبرة الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة اقتصادية عالمية، تمويل المشاريع عن طريق تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي مواجهة المنافسة الخارجية والاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، محاولة تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية وإقامة منطقة تبادل حر.[2]

نص مشروع الشراكة على أن تعمل كل من الجزائر والمجموعة الأوربية بصورة تدريجية وكل من جانبه على تحرير المبادلات الثنائية وقد قدر المشروع بفترة خمس سنوات كفترة أولى لقيام الطرفين بإجراءات التحرير كما نص المشروع على أن الإجراءات المطبقة على الصادرات والواردة في اتفاق التعاون والبروتوكول الملحق وتشريع السوق الأوربية المشتركة سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد ويمكن استكمال هذه الإجراءات بامتيازات جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى المجموعة و بصفة ملائمة الامتيازات الجديدة الناجمة على النظام الثنائي المطبق من فرنسا والذي يلغى بدء من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، أما فيما يخص الصادرات الزراعية للمجموعة الأوروبية نص المشروع على أن الحقوق الجمركية سوف تخفض تدريجيا بهدف الوصول إلى تحرير أوسع لها، كما يتضمن الاتفاق بندا نص على أنه ابتداء من السنة الخامسة من المرحلة الأولى تدرس كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية الوضعية، بهدف تحديد تدابير مشتركة للتحرير وقد تضمن

---

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاوربية**، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association، تاريخ الاطلاع: 2023/04/04، على الساعة: 17.45.

[2] جيلالي مصطفى وهاشمي طيب، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية 2018/2000**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 09، العدد 1 ،2022، ص 603.

المشروع من جهة أخرى الإبقاء على بند الحماية التقييدية وذلك باتخاذ تدابير ملائمة عند ارتفاع كمية المستوردات لمنتوج من أحد الطرفين والذي يسبب أو يهدد أو يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للطرف الآخر، كما يمكن اتخاذ التدابير الملائمة المطابقة لقواعد منظمة للتجارة العالمية عندما يلاحظ أن هناك تصرفات إغراق السوق من أحد الطرفين، والبند الذي يسمح بمنع أو الحد من الصادرات أو المستوردات والعبور لأسباب تمس بالأخلاقيات العامة، الأمن العام، وحماية الصحة، حين دخول الاتفاق حيز التنفيذ لا تطبق الجزائر أي تقليص كمي أو تدابير ذات أثر مماثل على المنتجات ذات الأصل من المجموعة الأوروبية.[1]

ثانيا: القطاع الزراعي ضمن اتفاق الشراكة تمثل التفكيك التعريفي للمنتجات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي والتي تحظى بالتسهيلات التالية المنتجات الزراعية المدونة في البروتوكول رقم 2 من الاتفاقية، والتي تشمل على 116 منتج سوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين بنسب تتراوح ما بين 20 %و100%، أما **الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي** التي تتمثل في المنتجات الزراعية مدونة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروض عليها بنسب تتراوح ما بين 20 %و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.[2]

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي تنطبق الاتفاقية على المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة في الجزائر أو الاتحاد الأوروبي والتي تندرج تحت الفصل الأول إلى الرابع والعشرين من التعريفة الجمركية المنسقة والتعريفة الجمركية الجزائرية وكذلك للمنتجات المذكورة في الملحق 1 للاتفاقية، يبين الفصل 2 من اتفاقية الشراكة كيفية التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري والاتحاد الأوروبي والتي تهم كلا الشريكين: القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل المطبقة تم إلغائها فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، هذه الأخيرة تعفي بعض المنتجات الجزائرية من الرسوم الجمركية مع تخفيض جزئي في الرسوم الجمركية، أو بفرض حصص تعريفية.

تخضع صادرات المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر والتي تندرج في إطار البروتوكول 1 من الاتفاقية من تخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة بما يعادل 40% إلى 100%، أما الصادرات التي تتجاوز الحصص التصديرية تخضع لرسم جمركي منصوص عليه في الاتفاقية وحسب التعريفة الجمركية النافذة زيادة

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[2] قشرو فتيحة، **الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية كأداة لكبح الواردات ودفع الصادرات خارج المحروقات**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، الجزء 1، العدد 6، ص 204.

على ذلك صادرات المنتجات الزراعية الموسمية من الجزائر إلى أوروبا مقيدة بجداول زمنية أين تصدر على مدى فترات معينة ولا سيما البطاطس والطماطم والقرنبيط، البازلاء والقرعة، فيما يتعلق بالواردات من المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي فإنها تخضع للرسوم الجمركية والرسوم المماثلة من 5% إلى 30% يتم تخفيضها بنسب ما بين 20% إلى 100% في حدود الحصص التعريفية المحددة، المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري المعنية بالتفكيك الجمركية تختلف من حيث النوع والعدد مقارنة بتلك المستوردة من أوروبا، بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وقصد تلبية طموحات التنمية في البلاد ورفع مستوى الشركات الجزائرية ولأسباب الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر عند تطبيق التفكيك الجمركي، قدمت الجزائر في شهر جوان 2010 طلب لمراجعة الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية والغذائية وشرعت الدولة في سبتمبر من نفس السنة في إغلاق 36 حصة زراعية وغذائية ممنوحة للاتحاد الأوروبي، بعد مدة عامين من التفاوض اتفق الطرفان على تعديل الجدول الزمني للتفكيك والكميات المستوردة والمخططة في البداية وبدأ تشغيل النظام الجديد منذ 1 جانفي 2012 إلى غاية2020 يتعلق الأمر بمراجعة 36 حصة تعريفية جمركية منها 34 خاصة بالمنتجات الزراعية تتمثل في[1]

- إلغاء 25 حصة جمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي؛
- إعادة فتح وتعديل تسع حصص تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي؛
- إلغاء التفضيل التعريفي لمنتجين من المنتجات الغذائية المصدرة من الاتحاد إلى الجزائر في مقابل دفع تعويض للاتحاد الأوروبي لتغطية خسارة الرسوم الجمركية المتحملة من طرف أوروبا الغرض من مراجعة الامتياز الزراعي تكمن في دعم نجاح سياسة التجديد الزراعي والريفي التي طبقتها الجزائر في سنة 2010 ومنح الدعم الضروري للمزارعين المحليين وكذلك الحفاظ على حماية الإنتاج الوطني من خلال استعادة وتجميد معدلات الرسوم الجمركية لعدة منتجات.

رغم ذلك ظلت المبادلات التجارية لصالح دول الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل السياسات الزراعية المطبقة فالسياسة التجارية الزراعية لدول الاتحاد تستعمل نظام معقد من المعايير والمقاييس المفروض توفرها في المنتجات الزراعية، تحت مبررات الصحة والصحة النباتية والحيوانية وتتطلب استيفاء هذه الشروط من طرف المصدرين (الجزائر) كلفة عالية لما تتضمنه من اختبارات وتصديقات وتراخيص، وهو ما يمثل أثرا

[1] لخضر مداني، **السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الاوربي وأثرها على المبادلات الزراعية–الغذائية لدول جنوب المتوسط: حالة صادرات الخضر والفواكه**، مجلة معارف، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 15، 2013، ص 51.

تقييديا على هذه المنتجات، كما عززت دول الاتحاد الأوروبي تنافسية منتجاتها عن طريق مقاييس دقيقة للجودة ومعايير السلامة، إذ تتعدى هذه المعايير حدود المنتوج إلى طرق وظروف إنتاجه وهو ما يشكل التزامات إضافية تفرض على عاتق الدول المصدرة منها الجزائر وتزيد من تكاليفها ما يحد من الفرص التصديرية.[1] لذا لم تغير السياسة التجارية الزراعية لدول الاتحاد من وضعية اختلال الموازين التجارية الزراعية ولم تعزز من القدرات التصديرية الزراعية للجزائر في ظل اتفاق الشراكة.

وعليه تواصلت المفاوضات إلى غاية 2018 أين عقدت الجزائر العديد من الجلسات مع الاتحاد الأوروبي ففي المجال الزراعي وقع الطرفان على اتفاقية تمويل لبرنامج دعم القطاع بهدف دعم صناعة الأغذية الزراعية وإدارة المياه ومكافحة التلوث، أكد التقرير الذي أعدته اللجنة الأوروبية حول علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر على ضرورة تعزيز بعض الزراعات الاستراتيجية، وزيادة كمية المنتجات الجزائرية وتحسين نوعية السلع المصدرة. إن الأثر الفعلي المترتب عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ليس بالإيجابي على صادرات الجزائر الزراعية كون أوروبا متخصصة في المنتجات الزراعية، ومنافس قوي للجزائر التي تكتسب إمكانيات لتنمية زراعة بيولوجية ذات نوعية جيدة. فمن أجل التوصل إلى التخفيض من عجزها التجاري الزراعي مع أوروبا لابد أن تكتسب الجزائر ميزة نسبية في صادرات هذه المنتجات ولا تدخل صادراتها الزراعية في منافسة مباشرة مع المنتجين المحليين الأوروبيين أين يكون التصدير مفيدا للجزائر في الفترة التي تكون فيها المنتجات الجزائرية هي الوحيدة في السوق لذلك أولوية الدولة والمنتجين تنحصر في تطوير الإنتاج الزراعي،[2] وتحديث وميكنة الزراعة، وتعزيز نظام الجودة والامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية، ولرفع الصادرات الزراعية الجزائرية لا بد من الاعتماد على استراتيجيات تنمية الصادرات من خلال رفع عدد الشركات المصدرة وزيادة في الاستثمارات المصدرة.

تشهد الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية ارتفاعا في حجم كل من الطلب والاستهلاك، نتيجة الزيادة التي تعرفها البلدان الناشئة كالصين والهند، بالإضافة إلى بلدان القارة الإفريقية، وهو ما يمنح الجزائر فرصة لمواكبة هذه التغيرات والتحولات على مستوى الأسواق التي باتت تعرف توسعا وتنوعا كبيرين، رغم ذلك فالأسواق المحتملة للمنتجات الزراعية الجزائرية تخضع لضوابط صارمة على الصحة والصحة النباتية إذ ينصب الاهتمام

[1] لخضر مداني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] ميموني. شهرزاد، **أثر اتفاقية الشراكة الأوربية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية –حالة الخضر والفواكه–**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 120.

العالمي بشكل رئيسي حول احترام مستويات المبيدات في المنتجات وعلى العديد من العوامل مثل المتطلبات التجارية والتنظيمية في الدول المستهدفة. لذا لا بد من إجراء بحوث وتحليلات لاستهداف الأسواق الدولية والتعرف على المتطلبات الخاصة بكل سوق قبل التصدير.

ويعتبر الاتحاد الأوربي أهم سوق للمنتجات الزراعية الجزائرية فهو يهيمن على 60% من إجمالي الصادرات لمنتجات الخضر، الفواكه، زيت الزيتون والتمور، لكنها تفرض مواصفات عالية في اختيار المنتجات لاسيما الزراعية التي تعرف حماية كبير في إطار السياسة المشتركة وتنامي المعايير الصحية والبيئية وكذا الفنية المفروضة على هذه المنتجات، فهو من أكثر الأسواق تقييدا للمنتجات الزراعية ما يؤدي إلى تآكل المزايا التنافسية للمنتجات الجزائرية في هذه الأسواق، لذا لابد من تأهيل القطاع الزراعي للجزائر أولا من أجل تنويع المنتجات واستيفاء الشروط ومتطلبات التواجد في الأسواق للاستفادة من اتفاق الشراكة، وفي هذا المجال لا بد من العمل على التوجه نحو أسواق دولية أخرى أقل تقييدا والتي من بينها:

-الأسواق العربية والآسيوية: تتمتع هذه الأسواق بقدرات شرائية عالية وذات اشتراطات وحماية أقل وبالتالي تمثل فرصة للمنتجات الزراعية الجزائرية لاسيما وأن منتجات التمور، زيت الزيتون قد وصلت إلى بعض هذه الأسواق كماليزيا، بنغلاديش، الصين، ففي سنة 2021 تم تصدير 32 حاوية من التمور وجهت إلى كل من ماليزيا، بنغلاديش والهند وذلك بعد تصدير ما قيمته 1000طن من التمور للأسواق الماليزية سنة 2020 وهو ما سمح بتموقع هذا المنتج بهذه الأسواق. فقد اتضح أن تصدير المنتوجات الزراعية إلى ماليزيا أمر مثير للاهتمام:[1] إذ أن هذا البلد يمنح فرصا عديدة لتجاوز القيود غير التعريفية فالمهم بالنسبة لماليزيا هو أن يتم الإثبات بطريقة واحدة على الأقل المنتوجات صحية وسليمة، وتتمثل في:

مخطط تأمين الصحة النباتية، أو مخطط اعتماد التعقيم بالبخار، أو مخطط اعتماد الصحة النباتية، أو مخطط اعتمادGAP . بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الماليزية شراكات لدعم المصدرين بهدف تسهيل الإجراءات. كما وتعتبر الأسواق العربية أسواقا متنامية للمنتجات الزراعية الجزائرية إذ تستورد كل من السعودية، الإمارات العربية وقطر الخضر والفواكه الطازجة (البطاطا، البطيخ الأحمر)، بالإضافة على زيت الزيتون، فهذه الأسواق تعتبر فرصة لتنويع الجزائر لأسواقها الزراعية لاسيما أنها تربطها منطقة التجارة الحرة العربية التي تم الاتفاق

[1] أمينة يونسي، **تصدير الخضر والفواكه في الجزائر: القيود والتحديات**، 2021، متاح على الرابط: https://algeria.fes.de/ar/e/lexportation-des-fruits-et-legumes-en-algerie-contraintes-et-defis، تاريخ الاطلاع: 2023/05/12، على الساعة 22:25.

ضمنها على الرزنامة الزراعية والتي تم خلالها الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية والعراقيل المفروضة على المنتجات الزراعية.

- الأسواق الإفريقية تتميز بالقرب الجغرافي فهي تمثل أسواقا محتملة للمنتجات الزراعية الجزائرية والتي يتم حاليا تصدير الخضر والفواكه إلى بعض دولها مثل مالي، النيجر، وبوركينا فاسو، ويمكن أن تتوسع قائمة الدول الإفريقية المستوردة للمنتجات الزراعية الجزائرية خاصة في ظل إبرام اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية والتي ستسمح بتسهيل دخول المنتجات إلى مختلف الأسواق الإفريقية.

لتبقى الأسواق الأمريكية والكندية وحتى اليابان أسوق أقل إمكانية نظرا للوائحها الصارمة ضد الواردات وكذا المنافسة الشديدة فيها.

وعليه فإن الأسواق التي يمكن أن تمثل فرصة للجزائر في المنتجات وبالإمكانيات الحالية هي الأسواق الإفريقية وكذا العربية في ظل الاتفاقيات المبرمة بينها، إذ تعتبر التكتلات الاقتصادية بمثابة فرص للدول من أجل إيجاد أسواق جديدة لتنمية منتجاتها، وهذا الأمر ينطبق على الجزائر حيث يمنحها فرصة تنويع الأسواق من خلال تفعيل الاتفاقيات والتكتلات المنظمة لها، بالإضافة على التوجه نحو الأسواق الآسيوية.

خلاصة الفصل

القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري فالعمل على تطويره والنهوض به أضحى أمرا حتميا، خاصة مع تصاعد الإجراءات الحمائية والاشتراطات في الأسواق الدولية فيما يخص المنتجات الزراعية، فقد تنوعت وتعددت هذه القيود نتيجة الممارسات الحمائية للدول المتقدمة، فعلى الجزائر تحسين مكانة منتجاتها في هذه الأسواق من خلال التأقلم مع متطلبات الأسواق الدولية بواسطة دعم الشعب التي لها القدرة الكافية لتخترق الأسواق الدولية، الاندماج الكفء والفعال ضمن سلاسل القيمة العالمية الزراعية مع مراعات الممارسات الجيدة في عمليات الإنتاج لاستيفاء شروط ومتطلبات الأسواق، مع العمل على دعم وتفعيل التعاون في إطار الاتفاقيات الدولية والاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الجمركية الممنوحة ضمنها، كل هذا سيفتح آفاقا أمام المنتجات الزراعية للولوج إلى الأسواق الدولية وايجاد مكانة في ظل المنافسة التي تشهدها الأسواق.

الخاتمة

عمدت الجزائر إلى تطبيق جملة من السياسات الزراعية بهدف تحسين الإنتاج الزراعي ومردوديته لكن برغم ما تم بذله من جهود في هذا المجال إلاّ أن النتائج لم تكن كما كان مخططا لها، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية بارتفاع فاتورة الواردات وضعف الصادرات الزراعية. في ظل المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي على المستويين المحلي والدولي، فإن الدراسة بحثت في الإشكالية التالية: **" ماهي أهم المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية لتمكين المنتجات الجزائرية من التواجد بالأسواق الدولية؟"**

إن الإجابة على هذا السؤال كان من خلال طرح الفرضية التالية:

" يعتبر تحسين الإنتاج الوطني في جميع جوانبه والاستجابة لشروط الأسواق الدولية أهم متطلبات السياسة الزراعية لتمكين المنتجات الزراعية الوطنية من التواجد بالأسواق الدولية".

بعد الدراسة المستفيضة للموضوع توصّلنا إلى النتائج التي تُؤكد أو تنفي الفرضية وبالتالي تجيب عن الإشكالية المطروحة والتي على أساسها قدّمنا مجموعة من المقترحات.

أولا: نتائج الدراسة: تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي

1. **النتائج واختبار الفرضيات:** تُلخّص الأسئلة المطروحة في بداية الدراسة الإشكاليات الأساسية لها لتجيب الفرضيات المقترحة بصفة مؤقتة على تلك الأسئلة لذا يتم مناقشة النتائج وكيفية التوصل إليها، ومنه اختبار مدى صحة الفرضيات حسب ترتيب طرحها، كما يلي:

السؤال الأول: ما هي آثار وانعكاسات اتفاق تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على صادرات الدول النامية؟ افترضنا للإجابة عنه **الفرضية الأولى:** رغم اتفاق التجارة في المنتجات الزراعية إلا أن الصادرات الزراعية للدول النامية في الأسواق الدولية تعتبر هامشية. وتوصلنا من خلال البحث في مكانة القطاع الزراعي العالمي إلى النتائج التالية:

أ. **بالرغم من تأكيد اتفاق الزراعة على أهمية التحرير التجاري للمنتجات الزراعية وإبعاد الممارسات المشوهة التي تشهدها أسواق هذه المنتجات إلاّ أن واقع الممارسات الحمائية للدول المتقدمة عرقلت تواجد الصادرات الزراعية للدول النامية في هذه الأسواق،** حيث:

- عرفت التجارة الدولية للمنتجات الزراعية عديد المشاكل على المستوى الدولي فكان من الصعب على الدول التوافق فيما يتعلق ببنود الاتفاق، خاصة وأن القطاع الزراعي يمثل قطاعا حساسا لعديد الدول أهمها الدول المتقدمة؛

- لم تنجح اتفاقية الجات في وضع أسس تجارة عالمية عادلة وشفافة تستند على قوى السوق من خلال إحداث تحرير كلي لتجارة المنتجات الزراعية وإخضاعها إلى مبادئ التحرير التجاري متعدد الأطراف، ما ينتج عنه منع القيود وتصحيح التشوهات في أسواق المنتجات الزراعية وذلك راجع إلى تمسك الدول المتقدمة بمواقفها وممارساتها الحمائية للمنتجات الزراعية.

ب. اتخذت سيطرة الدول المتقدمة على أسواق المنتجات الزراعية وممارساتها الحمائية صفة قانونية من خلال الاتفاقيات التجارية المكملة لاتفاق الزراعة، وممارسة شكل جديد من الحماية لهذه المنتجات وهي الأساليب غير التعريفية وهو ما زاد من حدة ضعف تواجد صادرات الدول النامية وبقائها دولا مستوردة، إذ:

- رغم اتفاق الزراعة المنبثق على جولة الأرغواي والذي شمل تحسين النفاذ إلى الأسواق وتحرير المبادلات التجارية الزراعية، إلا أن الدول المتقدمة لم تلتزم بها ومازالت تمارس مختلف أساليب الحماية لهذه المنتجات؛
- تضمن اتفاق الزراعة تخفيض الرسوم الجمركية على تجارة المنتجات الزراعية إلا أن منتجات الدول النامية الزراعية واجهت أشكال جديدة من الحماية في الأسواق الدولية تفرضها الدول المتقدمة؛
- عدم مشاركة الدول النامية في وضع قواعد اتفاق تحرير التجارة الزراعية وهو ما أدى إلى عدم أخذ خصوصيات هذه الدول بعين الاعتبار كما أن التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات الزراعية زاد من صعوبة تواجد منتجاتها في الأسواق الدولية.

وعليه فإنه برغم التوصّل إلى اتفاق دولي حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلاّ أن مكانة المنتجات الزراعية للدول النامية بقيت ضعيفة في هذه الأسواق نظرا للممارسات الحمائية الجديدة المطبقة من طرف الدول المتقدمة، ومنه فإن الفرضية المطروحة صحيحة.

السؤال الثاني: ما هي مكانة المنتجات الزراعية للجزائر في الأسواق الدولية؟ افترضنا الإجابة عنه **الفرضية الثانية:** "رغم أن هناك منتجات زراعية يمكن التركيز عليها في التصدير والتخصّص مثل الخضر (البطاطس، الطماطم، البصل، البطيخ)، الفواكه وتضم (التمور والحمضيات)، زيت الزيتون، إلا أنها تعرف تواجدا ضعيفا في الأسواق الدولية، وقد أسفر البحث عن أسباب ضعف تواجد المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية إلى النتائج التالية:

أ. تواجه المنتجات الزراعية مشاكل على مستوى الأسواق الدولية تعمل على عرقلة تواجدها في هذه الأسواق.

- تعاني الجزائر من ضعف أداء التجارة الخارجية الزراعية نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية الناتج عن الاعتماد الكلي على الأسواق الدولية في تلبية الاحتياجات الوطنية لبعض المنتجات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والبقوليات، بالموازاة مع ضعف قيم الصادرات؛
- غياب التوجه التصديري ضمن السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر رغم وجود الرغبة وبالتالي غياب الآليات التي تحققها وهو ما انعكس على ضعف الصادرات الزراعية؛
- عدم قدرة المنتجات الزراعية للجزائر من الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار الترتيبات التجارية التفضيلية المتاحة، نتيجة المشاكل المتمثل بعضها في المعوقات المرتبطة باتفاقيات حماية صحة الإنسان والحيوان وحماية البيئة، والمعوقات الفنية المفروضة من طرف الدول المتقدمة؛
- ضعف نشاط التسويق والترويج الدولي من أجل التعريف بالمنتج الزراعي للجزائر في الأسواق الدولية.

ب. يواجه القطاع الزراعي للجزائر مشاكل محلية تحول دون تطوره بما يسمح بتحسين الإنتاج ما يساهم في ترقية الصادرات في هذا القطاع، وذلك بسبب:

- ضعف حجم الإنتاج ومردودية القطاع الناتج عن اعتماد الوسائل التقليدية وغياب الطرق والأساليب الزراعية الحديثة وعدم اعتماد التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي مع ضعف الاستثمارات الموجهة له؛
- تراجع دور مؤسسات البحث العلمي والإرشاد الزراعي في تطوير القطاع، بالإضافة إلى عدم وجود بنية تحتية ملائمة ومُشجّعة؛
- تبنت الجزائر عديد السياسات والبرامج الزراعية منذ الاستقلال وبشكل خاص بعد سنة 2000 هدفت إلى تحسين إنتاجية القطاع، لكن نتائجها لم ترق إلى المستوى المطلوب خاصة ما تعلق برفع حجم الإنتاج الزراعي الوطني الذي عرف تذبذبا كبيرا وعدم استقرار؛

ومنه يمكن الاستنتاج أن الفرضية المطروحة صحيحة جزئيا لأنه عند تتبع مسار حجم الصادرات الزراعية يلاحظ قلة تنوّعها وضعف قيمها (وجود ضعف كبير وبنسب ضئيلة)، رغم ذلك يمكن القول أن هناك عدّة منتجات زراعية وجدت مكانها في الأسواق الدولية كمنتجات التمور وبعض الخضراوات والفواكه التي تشكّل انطلاقة لتحسين صادرات باقي المنتجات.

السؤال الثالث: هل يمتلك القطاع الزراعي للجزائر الإمكانيات لتحسين إنتاجه بما يتوافق والفرص المتاحة في الأسواق الدولية؟ ومثلت **الفرضية الثالثة** جوابا له: "للقطاع الزراعي في الجزائر إمكانيات يمكن استغلالها لتحسين الإنتاج الوطني والتوجه نحو الأسواق الدولية." إن دراسة إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحسين فرص التواجد في الأسواق الدولية كان من خلال تحليل مدى امتلاك الموارد الطبيعية، والبشرية وقدرته على تلبية الاحتياجات الوطنية ضمن السياسات الزراعية المطبقة، والتي أظهرت النتائج التالية:

أ. تتمتع الجزائر بإمكانيات زراعية كبيرة في مختلف المجالات، من خلال:

- امتلاك الجزائر لموارد طبيعية متنوعة تتجاوز فيها الأراضي الزراعية 42 مليون هكتار وتمتد من الشمال إلى الجنوب مع إمكانية الاستصلاح للأراضي غير الصالحة واستغلال الصحراوية منها؛
- تنوّع الموارد المائية المتاحة للاستخدام الزراعي بين ما هو سطحي وما هو جوفي بالإضافة إلى الموارد غير الطبيعية التي يمكن استغلالها كمياه البحر ومياه الصرف الصحي المعالجة؛
- موارد بشرية مهمة يمكن تأهيلها بحسب التخصّصات الزراعية المختلفة.

ب. ضعف الاستثمار والاهتمام بالموارد المتاحة في القطاع الزراعي هو ما انعكس على ضعف الصادرات نتيجة:

- برغم الإمكانيات التي يشهدها القطاع الزراعي في الجزائر إلاّ أن مساهمته في تطوير الصادرات كانت ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف الاستثمار في هذه الموارد، فالأراضي المستغلة لم تتجاوز نسبة 20% من الأراضي الصالحة للزراعة أي ما نسبته 80% القابلة للزراعة غير مستغلة، إضافة إلى مشاكل التوسّع العمراني التي تطال هذه المساحات، كما تواجه الموارد المائية مشكل تغيّر المناخ الذي يحُد من إمكانيات المياه المتوفرة، لتكون الهجرة وشيخوخة المزارعين مشكل يواجه الموارد البشرية في ظل ضعف المداخيل لهذه الفئة؛
- الاعتماد على الوسائل الزراعية التقليدية أصبح عائقا كبيرا يحول دون تطوير القطاع الزراعي لعدم اعتماد الأساليب الحديثة في الزراعة.

وعليه فإن توفّر الموارد لم يساهم في عملية تطوير القطاع الزراعي في ظل ضعف الاستثمار فيها بالشكل المناسب وهو ما أدى إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية وتدهور الموارد المتاحة، وممّا سبق يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة جزئيا من خلال امتلاك القطاع الزراعي إمكانيات جد هامة تساهم في تطويره لكن لم تُستغل في ظل ضعف الاستثمار فيها ودعمها وعدم إيلاء القطاع الاهتمام المناسب مقارنة بالقطاعات الأخرى.

السؤال الرابع: ما هي متطلبات التغلب على المشاكل التصديرية التي تواجهها المنتجات الزراعية الجزائرية؟ والذي افترضنا له الإجابة المؤقتة المتمثلة في **الفرضية الرابعة:** يمكن التغلّب على المشاكل التصديرية من خلال استيفاء متطلبات وشروط التواجد بالأسواق الدولية والتأقلم معها ففي إطار البحث عن إيجاد المتطلبات الضرورية للنفاذ إلى الأسواق الدولية، بينت النتائج ما يلي:

أ. من أجل تحسين فرص نفاذ الصادرات الزراعية للأسواق الدولية لا بد من التعريف بالمنتجات الوطنية في هذه الأسواق، من خلال:

– تشجيع مؤسسات التسويق الدولي والترويج للتعريف بالمنتج الجزائري؛

– تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في التعريف بالمنتجات الزراعية الجزائرية عن طريق الحملات الدبلوماسية التي تهدف إلى الترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛

– الاندماج الكفء في سلاسل القيمة العالمية ما يؤدي إلى زيادة الحصص السوقية ويفتح المزيد من الآفاق لمنتجاتها للاحتكاك بالأسواق والدخول إليها.

ب. لتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية لابد من الاستجابة لشروط التواجد بهذه الأسواق من خلال:

- تبني الممارسات الزراعية الجيّدة المفروضة في الأسواق الدولية والتي تساهم في تحسين جودة المنتج الزراعي وزيادة فرصه في الأسواق الدولية؛
- تشجيع المنتجات ذات الجودة الإقليمية (المؤشرات الجغرافية) وتثمين هذه المنتجات وتوفير الحماية الضرورية لها خاصة مع مكانة هذه المنتجات في الأسواق الدولية، والتي ستمثل فرصة أمام الصادرات الجزائرية؛
- لا تمثل الأسواق الأوروبية وحدها السوق المهمة للصادرات الزراعية للجزائر فهناك الأسواق العربية والسوق الإفريقية، حيث تشكّل منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الثنائية واتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية أهمية في التجارة الزراعية للجزائر.

وعليه تعتبر الفرضية المقدمة صحيحة، فالتغلب على المشاكل التصديرية التي تواجهها المنتجات الزراعية الجزائرية يتطلب الاستيفاء شروط التواجد بهذه الأسواق من خلال التعريف بالمنتجات وإيجاد منافذ أخرى للصادرات بدلا من اعتماد سوقا واحدة.

اعتمادا على تحليل النتائج واختبار الفرضيات الجزئية يمكن القول إنه رغم ضعف تواجد الصادرات الزراعية للجزائر في الأسواق الدولية إلاّ أن القطاع يحوز إمكانيات مهمة قادرة على تطويره وزيادة فرص منتجاته في الأسواق الدولية، وذلك إذا تم الاستغلال الأمثل لموارده وتثمينها بشكل مناسب كما أوضحت النتائج أن هناك منتجات تتمتع بمزايا تمكنها من ولوج الأسواق الدولية.

ومنه فإن الفرضية الرئيسية المقدمة صحيحة، لأن دخول الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية يتطلب تأهيل وتطوير القطاع الزراعي محليا واستيفاء متطلبات التواجد في هذه الأسواق.

2. مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة

جميع الدراسات السابقة وكذلك دراستنا بحثت في ضرورة تأهيل القطاع الزراعي للجزائر سواء لتحسين مساهمته في الاقتصاد الجزائري أو لتحقيق الأمن الغذائي أو التواجد في الأسواق الدولية، وقد توصّلت تلك الدراسات إلى نتائج تشترك في بعض النقاط وتختلف في البعض الآخر، فيما يلي يتم عرض جوانب التشابه والاختلاف بين نتائج دراستنا ونتائج الدراسات السابقة.

استنتجت كل من دراستنا ودراسة غردي محمد، وعلي بوخالفة، ومجدولين دهينة أن القطاع الزراعي للجزائر يتمتع بإمكانيات كبيرة تختلف بين ما هو طبيعي وما هو بشري لكن هذه الموارد دون جدوى في حال لم يتم استغلالها والاستثمار فيها بشكل كفء وفعال. كما تشابهت مع الدراسات الثلاث السابقة بالإضافة إلى دراسة عز الدين بن تركي كون الجزائر تبنت عديد السياسات والبرامج من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، إلاّ أن مختلف هذه الجهود لم ترق إلى المستوى المطلوب فيما يخص تطوير القطاع الزراعي وترقية صادراته.

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها ركزت على تحديد المشاكل التي تواجه المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية من خلال تحليلها على المستوى الوطني وعلى مستوى الأسواق الدولية أولا، ثم تحديد أهم المتطلبات التي يجب أن تتضمنها السياسة الزراعية للجزائر على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال دراسة مسحية وتحليل بعض التجارب الدولية في المجال.

تشابهت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة سفيان حنان في التوصّل إلى أن الجزائر من الدول المستوردة للغذاء كما أن القطاع الزراعي للجزائر لا يزال رهين الظروف الطبيعية التي كان لها أثر سلبي على تطور الإنتاج وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة غردي محمد في كون القطاع الزراعي رهين الظروف الطبيعية، بالإضافة إلى ضعف الاعتماد على التقنيات الحديثة خلال مراحل الإنتاج المختلفة، لتختلف الدراستين

في كونها عالجت الموضوع في إطار تغيرات أسعار السلع الزراعية مع تحديد أهم الاستراتيجيات الواجب اتباعها لمواجهة هذه التغيرات.

تعتبر كل من دراسة عز الدين بن تركي ومجدولين دهينة الأقرب إلى دراستنا من حيث استمرار الدعم المقدم لمنتجات القطاع الزراعي، يؤكد عز الدين بن تركي على استمرار الدعم المقدم للقطاع الزراعي برغم اتفاق الزراعة ضمن المنظمة العالمية للتجارة وكذا استمرار هيمنة الدول المتقدمة على الزراعة في العالم، اعتبرت الباحثة مجدولين دهينة أيضا أن هناك عدم كفاءة التنافس ضمن المنظمة العالمية للتجارة مع وجود عوائق عالمية تؤثر على الصادرات الزراعية للجزائر، في حين دراستنا ترى استمرار السياسات الحمائية المعيقة للتجارة الزراعية المفروضة من طرف الدول المتقدمة رغم الاتفاق المتوصّل إليه بشأن تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

لتختلف نتائج دراستنا مع نتائج الدراسة كل من محمد غردي ومجدولين دهينة في تحديد الآثار السلبية والايجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وربطها بإشكالية الدعم والاستثمار فيما يخص غردي محمد، أما الباحثة مجدولين دهينة فقد ناقشت هذه الآثار في إطار سياسات التمويل المتبعة.

ومنه تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة، من حيث:

- تحديدها للمتطلبات الضرورية التي يستوجب توفرها ضمن السياسات الزراعية من أجل نفاذ منتجاتها للأسواق الدولية بالاعتماد على تجارب دولية ناجحة؛
- تحليل نتائج السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر وتقييمها للوقوف على مختلف النقائص الموجودة باعتماد دراسة مسحية ومختلف الإحصائيات المرتبطة بالقطاع الزراعي.

ثانيا: مقترحات الدراسة

إن تمكين المنتجات الزراعية للجزائر من التواجد بالأسواق الدولية يتطلب سياسات متكاملة انطلاقا من تأهيل القطاع الزراعي وتثمين موارده وصولا إلى استيفاء شروط الأسواق الدولية، والتأقلم معها. ومن أجل تثمين النتائج السابقة نقترح بعض المتطلبات التي من شأنها دعم القطاع الزراعي في مختلف جوانبه.

- **الاقتراحات التي تتعلق بتطوير القطاع الزراعي محليا:**

بهدف ترقية القطاع الزراعي وتحسين نتائجه، من خلال زيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، نقترح ما يلي:

- وضح سياسة زراعية واضحة تُمكّن المزارع من العمل ضمنها، على أن تكون مستقرة ومستمرة ومكملة للسياسات السابقة؛
- صيانة الموارد الطبيعية المتاحة واستغلالها بشكل عقلاني مع سن القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها؛
- المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة مع تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالإضافة إلى العقلانية في استخدام الموارد المائية؛
- توفير المدخلات الزراعية المحسنة (الأسمدة، المبيدات) مع توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي المنتجات الاستراتيجية كالحبوب والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية؛
- إقامة بنية تحتية مناسبة من طرق وسائل نقل وتخزين، مع توفير الأيادي العاملة المدربة، وتخفيض تكاليف الإنتاج؛
- الإسراع في تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي والإرشاد الزراعي نظرا لدورها الفعّال في تحسين مخرجات القطاع الزراعي وتشجيع الابتكار من أجل تحسين جودة المنتجات الزراعية؛
- تشجيع استخدام الأساليب الحديثة والتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج؛
- الاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي وتنظيم برامج ودورات تدريبية للمرشدين؛
- تحسين البيئة الأساسية وتوفير مناخ استثماري مع العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة له؛
- ضرورة تطوير نظم التسويق للمنتجات الزراعية وكذا خدمات التغليف والنقل والتخزين والاهتمام بالمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية.

- **المقترحات المرتبطة باستيفاء شروط التواجد بالأسواق الدولية في ظل البحث عن فرص نفاذ المنتجات الزراعية للأسواق الدولية والتأقلم معها**، وعليه نقترح ما يلي:

- تعزيز الجوانب القانونية والتشريعية المتعلقة بالتدابير الوقائية لحماية المنتجات الزراعية الجزائرية من الممارسات غير العادلة في الأسواق المحلية من قبل المنتجات الأجنبية، مع محاولة تكييف التشريعات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية والبيئة مع المعايير الدولية، إضافة إلى مضاعفة الجهود لحماية المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية؛

- العمل على الاندماج الكفؤ ضمن سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الزراعية نتيجة المكانة الهامة التي تكتسيها على المستوى الدولي، مع العمل على التكيّف والممارسات الزراعية الجيدة المفروضة على المستوى العالمي؛
- تجنب الاعتماد على أسوق محدودة لتوجيه الصادرات، والعمل على تنويع الأسواق من خلال تعزيز التكامل العربي وتفعيل الاتفاقيات المبرمة لتحسين حركة التبادل التجاري الزراعي العربي والبيني؛
- دراسة سبل تعزيز آليات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية من أجل تصدير المبيعات الزراعية الجزائرية والاستفادة منها؛
- الأخذ بتجارب الدول الناجحة في مجال تنمية القطاع الزراعي والولوج إلى الأسواق الدولية والاستفادة منها قدر الإمكان؛

ثالثا: آفاق الدراسة

إن الدراسة تفتح آفاقا لاستكمال نتائجها، ومنها:

- دور اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إيجاد منافذ للصادرات الزراعية؛
- أثر الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على تحسين صادرات القطاع الزراعي؛
- أثر التعريفات غير الجمركية على التجارة الزراعية للجزائر؛
- استراتيجيات ترقية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية ذات المؤشرات الجغرافية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الجزء 2، 2001.
- بهاجيراث لال داس، تعريب أحمد يوسف الشحات، مقدمة لاتفاقات المنظمة التجارة العالمية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- بهاجيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، اتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.
- سهيل الحسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004.
- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2002.
- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، دون طبعة، 2014.
- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الارغواي الى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2010.
- ليندة حسان، محددات تنافسية صادرات الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022/2021.
- محمد أبو الدوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، دار عالم المعرفة، الكويت، دون طبعة، 1982.
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

- محمد صفوة قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009
- محمد عمر حماد أبو الدوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، مصر، دون طبعة، 2003.
- محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، دون طبعة، ص40.
- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
- موردخان كريانين، تعريب محمد علي إبراهيم منصور، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007.
- Burton E.Swanson, Rukka Rajalahti ترجمة جمال محمد الرشيدات وآخرون، تقوية الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية : إجراءات لتحديد وتحويل وتقييم نظم الإرشاد، الشركة الأردنية للطباعة والنشر، الأردن، دون طبعة، 2014.

I. الأطروحات والرسائل

- آسيا بلقط، تحليل متبقيات المبيدات في النباتات وتأثيرها على الكائنات الحية، دكتوراه علوم، تخصص بيولوجيا النبات، كلية العلوم الطبيعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022.
- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.
- آيات الله مولحسان، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003-2004.
- بلقاسم براكتية، الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية –، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 – 2014.
- جويدة بلعة، دراسة تحليلية للمنظمة العالمية للتجارة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015.

- حبيبة عامر، الجوانب البيئية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة وانعكاساتها على الدول العربية – دراسة دول المغرب العربي نموذجا –، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 – 2012.
- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- حفيظة خضراوي، سياسة الاتحاد الاوربي للسلع الزراعية وانعكاساته على القطاع الزراعي الجزائري –دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة (2000–2014)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018–2019.
- خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015.
- ذهبية لطرش، آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.
- رمزي زعيمي، تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف –دراسة حالة الجزائر–أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017–2018.
- ريم غريب، دور السياسات المائية في ترشيد استغلال الموارد المائية في الجزائر 2000–2021 دراسة حالة مديرية الموارد المائية لولاية الطارف، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022/2021.
- سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.
- صادق هادي، تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2017، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018–2019.
- طيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015.

- عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
- عائشة غدامسي، الزراعة المحمية في الجزائر الواقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2021/2020.
- عبد القادر آيت عثمان، تشخيص واقع التنمية الريفية بولاية ميلة وآفاق تطويرها من خلال الاستراتيجيات المتبعة، رسالة ماجستير، تخصص تنمية ريفية، غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، الجزائر، 2013 /2014.
- عبد اللطيف عامر، آثار تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ظاهرة الفقر في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب–، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018/2017.
- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أي سياسة زراعية جزائرية؟، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006.
- علي بوخالفة، انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكل التغذية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.
- عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة –سياسة تخفيض العملة نموذجا مع الإشارة إلى حالة الصين، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017 /2018.
- عمر حساني، واقع وآفاق التبادل التجاري الجزائري مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021/2020.
- فاطمة الزهراء كواتي، العلاقات التجارية الأورو–أمريكية في المجال الزراعي دراسة حالة دعم الصادرات الزراعية، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
- فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الاوربي نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

- فيروز بوشويط، أثر تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية على تحقيق الأمن الغذائي العربي المستدام في ظل محدودية الموارد الطبيعية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2020/2019.
- فيروز بوشويط، استراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
- قمير بن ماضي، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
- مراد عبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الامن الغذائي –حالة دول شمال افريقيا–، رسالة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014.
- مريم رحماني، دور الزراعة المستدامة في تحقيق الامن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2021/2020.
- نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.
- ياسين مكيو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي (دراسة حالة بعض البلدان الناشئة: الهند والبرازيل)، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

II. المقالات والمداخلات

- إبراهيم عبد الله وعياش قويدر، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 2، 2015.
- إبراهيم قريشي، افتتاحية المدير العام للمعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الجزائر، العدد 30، 2021.
- أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2003.
- أحمد طلفاح، منظمة التجارة العالمية: من الدوحة الى هونغ كونغ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 55، 2006.
- إسماعيل عبد المجيد المحيشي، الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا.
- إلهام عبد المعطي عباس، حنان فتحي عبد الحميد، تحليل اقتصادي للزراعة المحمية في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد 11، 2019.
- آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد 23، الجزء 1، الجزائر، 2018.
- أوكار غورلار، المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية وأهمية الزراعة في المفاوضات التجارية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.
- إيمان سعودي، دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2022.
- ايمان شعابنة ومحمد بوركبة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة القانونية، جامعة قاصدي مربح، ورقلة، المجلد 9، العدد 16، الجزائر، 2017.
- ايمان صبري والسعيد علي، أهمية البحث العلمي والتكنولوجيا في التنمية الزراعية، مجلة تطوير الأداء الجامعي، مصر، المجلد 16، العدد 1، 2021.
- ايمان عاشوري وكريم بيشاري، التسويق الدولي الخارجي وأهميته في تنمية الصادرات الزراعية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 5، 2018.

- براهيم حاكمي وكمال بن حامد، واقع وآفاق تسويق المنتجات الزراعية الجزائرية دوليا –حالة منتج البطاطا بولاية واد سوف–، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.
- بلقاسم ساهي، البعد الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الصحراوية في الجزائر في ظل القانون 18/83، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، العدد 4، 2020.
- بيان عبد الجبار رضا السعدي وعماد جاسم جلاب النائلي، الحاجات التدريبية لمزارعي الخضر المحمية في قضاء الديوانية وعلاقتها ببعض العوامل، مجلة القادسية للعلوم الزراعية، المجلد 4، العدد 1، 2014.
- توفيق غفصي، واقع مقومات الامن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة (2002 – 2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2020.
- ثورية الماحي وعبد القادر اوزال، انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2021.
- جمال لعراب وتوفيق بن الشيخ، دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2023.
- جيلالي مصطفى وهاشمي طيب، أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية 2018/2000، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 09، العدد 1 ،2022.
- حدة نعمي، حماية البيئة والتجارة الدولية، المؤتمر العلمي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يومي 19 – 20 /06/ 2021.
- حسين بن صوشة ولخضر عبد الرزاق مولاي، الموارد المائية وأثرها على نمو القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- حكيم بوحرب، دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2021.

- حليمة بسعود، الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 15، العدد 1، 2022.
- حميدة رابح ونصر الدين ساري، نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي المستدام بالجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الشيخ آمود بن مختار، اليزي، الجزائر، العدد 5، 2018.
- حنان سفيان، دور السياسة الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2016.
- خالد فاشي، رندة سعيدي، الزراعة الذكية نهج زراعي مستدام ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/03/10.
- خالد هاشم عبد الحميد، لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة دراسات، جامعة حلوان، مصر، المجلد 21، العدد 2، 2020.
- خيرة مغربي، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 6، 2016.
- ذهبية لطرش وشافية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016 – 2030، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017.
- ذهبية لطرش، شافية كتاف، تداعيات جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 20، عدد خاص، 2020.
- رائد محمد حلس، أثر انضمام فلسطين الى منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري، المؤتمر العلمي الدولي المحكم الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص"، مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، جويلية 2018، جامعة الاسراء، فلسطين، العدد 2، 2018.
- رباب جبار صبر، التحليل المكاني للزراعة المحمية في محافظة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 3، 2016.
- زاهية توام، تحديات الزراعة العضوية بالجزائر –دراسة مقارنة مع مصر–، مجلة المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021.

- زهية بركان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي دعامة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 6.
- زهير عماري، إشكالية العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، بسكرة، الجزائر، العدد 13، 2013.
- زين الدين طويجني ونسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تقويمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية ولأدائه الاقتصادي، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017.
- سارة بن غيدة وسعيد حركات، توظيف التكنولوجيا الحديثة في تحقيق أمن الموارد المائية –عرض تجارب عالمية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020.
- سارة دريدي، هدى بن محمد، آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية–إفريقيا جنوب الصحراء–في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، المجلد 26، العدد 4، 2022.
- سارة مسعودي ومحمد الأمين مصطفاوي، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، الملتقى العلمي والوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 2021/03/11.
- سالم أقاري، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصرة للبحوث والدراسات والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، 2017.
- سفيان بن عبد العزيز، أثر الأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية على تنافسية الاقتصاديات العربية (الاقتصاد الجزائري نموذجا)، المؤتمر الدولي العلمي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، يومي 19 – 20/ 06/ 2021.
- سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2022.
- سفيان عبد العزيز وآخرون، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 –3 ديسمبر 2019.
- سمير مايلي، دور الإرشاد الفلاحي في تحديد، تثمين وترقية المنتجات الفلاحية الموطنية، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الجزائر، عدد خاص، 2015.

- سميرة هارون وكمال حوشين، فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020.
- سناء محمد عبد الغني، دور الالتزام بالاشتراطات البيئية الدولية في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المنسوجات المصرية في الفترة 2010 – 2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المعهد العالي للدراسات المتطورة، مصر، العدد 13، 2022.
- سهيلة مصطفى ومحمد راتول، تحليل أثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000 – 2014، مجلة ملفات أبحاث في الاقتصاد والتسيير، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المغرب، العدد 5، 2016.
- سهيلة والع، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 4، 2017.
- صابرينة عيشون وآخرون، الزراعة البيولوجية أداة لتحقيق الزراعة المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 30 -31/ أكتوبر 2019.
- صادق هادي، القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والامكانيات وضعف الأداء ومحدودية المساهمة في التنويع الاقتصادي الوطني 2000-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مزيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 30(2).
- صبري مقيمع وآخرون، الزراعة الذكية مناخيا لمواجهة أثر التغيرات المناخية على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.
- طارق قائد، محمد الأغبري، دور الارشاد الزراعي في الإدارة المزرعية، ورشة عمل حول الأساليب الحديثة للإدارة المزرعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، القاهرة، مصر، يومي 27 – 29/ 11/ 2007.
- طاهر محمد أحمد عبدو، الزراعة الذكية في السودان الفرص المتاحة، المهددات، الحلول، الواقع الراهن والتطبيق، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021، ص 21.
- طلال عباسي وآخرون، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجزائر، يوم 2019/12/14.

- طه ياسين مرباح وعباس فرحات، القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، 2020.
- طيب قصاص ومصطفى بودرامة، إشكالية إدارة المسألة المائية في الجزائر «الواقع والتصور المستقبلي"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 43، الجزائر، 2016.
- عادل السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الارغواي (الفرص والتحديات)، عمل المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا.
- عادل عبد العزيز السن، مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)، المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة "الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صنعاء، اليمن، 2009.
- عامر زخروف وسليمان دحو، مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو– جزائرية عرض نماذج تكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2022.
- عائشة أحمد بوثلجة، التعامل مع التغير المناخي من خلال الفلاحة الذكية تجارب دولية، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021.
- عائشة بوثلجة، أهمية الزراعة الذكية مناخيا في ظل تغير المناخ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 23، 2020.
- عائشة بوثلجة، محمد راتول، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016.
- عائشة غدامسي وعبد الرحمان ولاد زاوي، واقع الزراعة المحمية في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 27، 2018.
- عائشة غدامسي، الزراعة الذكية مناخيا وتغير المناخ، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2018.
- عبد الحق بن تفتاف، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 9، 2011.

- عبد الرحمان تومي ورابح يخلف، اتفاقية التجارة الزراعية وآثارها على أداء التجارة الزراعية العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، 2015.
- عبد الرزاق حميدي وآخرون، معوقات تطوير التسويق الزراعي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.
- عبد الستار عبد الجبار موني، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوربي الواقع والإصلاحات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الوسط، العدد 23، 2016.
- عبد السلام مخلوفي وسفيان عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2012.
- عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008.
- عبد القادر بابا وعابد عدة، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 3، العدد4، 2017.
- عبير محمد البلاونة ومحمد يحيى أبو صيني، مفهوم الزراعة الذكية والتجربة الأردنية في تطبيقها، المجلة العربية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد 36، 2021.
- عطاء الله بن طيرش وعبد الكريم كاكي، العلاقة التبادلية بين البيئة والتجارة الدولية والتنافسية الدولية – دراسة حالة الجزائر –، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 –3 ديسمبر 2019.
- عطاء الله بن طيرش، دراسة امكانيات التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017.
- عفاف قميتي وفريحة فاتح، الفلاحة الذكية مناخيا كنموذج مستدام في دعم الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/03/10.
- عفاف قميعي، فريحة بوفاتح، دور البحوث العلمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي – دراسة حالة دول شمال افريقيا –، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 15، العدد 21، 2019.
- علال تبروت وحكيم بن حسان، استراتيجيات الحد من الفاقد والمهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الجزر 2، العدد 7، 2017.

- علي عبابة وكمال بن موسى، التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2017.
- عماد غزازي وسهيلة بغنة، واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17.
- عماد غزازي وسهيلة بغنة، واقع ودور السياسة الزراعية المتبعة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 1018/02/17.
- عمار سعد الله ووليد الشتوح، فعالية تسعير المياه الموجهة للاستعمالات المنزلية في الجزائر –الواقع والحلول–، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 19(1)، 2018.
- عمار سعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الاوربية، مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17، العدد 2، 2016.
- عمر حساني، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2019.
- عمر حوتيه، منيرة سعيج، تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، 2018.
- عمر سعيدان، التحول في الأنظمة الجمركية لتسهيل حركة التبادل التجاري النظام التفاضلي بين الجزائر وتونس نموذجا، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 2، العدد 6، 2021.
- عمر قريد وخليل سنا، تقييم أداء قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2022.
- عياش قويدر، آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2، 2005.
- غنية ساعد، الحد من الفاقد من الأغذية والهدر الغذائي، الملتقى الوطني حول دور التنمية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، جامعة المدية، الجزائر، يوم 10 مارس 2018.

- فاروق أهناني ورابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، المجلد 9، العدد|2، الجزائر، 2018.
- فاطيمة سايح، التسويق الزراعي بين المعيقات والمتطلبات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المزارعين في ولاية تيبازة، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2020.
- فطيمة نسمن، الفلاحة في الجزائر بين التبعية والاكتفاء الغذائي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، 2017.
- فتيحة بوزيان وحفيظ مليكة شبايكي، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2018.
- فرحات عباس، أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 5، العدد7، الجزء3، الجزائر 2012.
- فريد همال، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي، عدد خاص، 2018.
- فريدة عيادي، دور الاستثمار الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر – واقع وآفاق–، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 57، العدد 4، 2020.
- فوزي عبد الباقي طاهر، الامن الغذائي والزراعة الحافظة للموارد الطبيعية، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، جامع طرابلس، ليبيا، المجلد 25، العدد 3، 2020.
- قشرو فتيحة، الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية كأداة لكبح الواردات ودفع الصادرات خارج المحروقات، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الجزء1، العدد 6، 2016.
- كريمة زيدان ورندة سعيدي، الموقع الالكتروني كآلية لترويج المبتكر للمنتجات الزراعية عرض لموقع Espace Agro، الملتقى الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يوم 11 مارس 2021.
- كلثوم بوهنة والأمين حاشي، دور الزراعة العضوية في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي، تيبازة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2021.
- كمال بوعظم وسامية سرحان، أهمية الالتزام بالمعايير البيئية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات الجزائرية، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، الجزائر، العدد 12، 2016.
- كمال رزيق والزين منصوري، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر –الطموح والتحدي–، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 1، العدد 28، 2013.

- كمال مولوج، دور الدبلوماسية التجارية في الترويج للصادرات الصناعية في الحقبة ما بعد كوفيد 19، المجلة الجزائرية لعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 58، العدد 2، 2021.
- لخضر مداني، السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الاوربي وأثرها على المبادلات الزراعية–الغذائية لدول جنوب المتوسط: حالة صادرات الخضر والفواكه، مجلة معارف، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 15، 2013.
- ليندة قنفودة، اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي: عصرنة وتنويع الإنتاج الفلاحي دعم لأمننا الغذائي ومواجهة الأزمات، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، العدد 29، 2020.
- محمد الأمين شربي ومصطفى خامد، دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي الوطني، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17.
- محمد براق وحمزة غربي، التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 – 2025، ملتقى دولي ثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22 – 2011/11/23.
- محمد بن موسى وآخرون، نحو تعميم الزراعة الذكية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 18، العدد 28.
- محمد بوخاري وأمال دحماني، دور سياسات التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 2000–2016، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17.
- محمد حشماوي والأخضر بن عمرة، معوقات نفاذ الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، 2015.
- محمد حمشي، المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية، قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغاربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 43، 2020.
- محمد خال المهايني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية، المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق، سوريا، مارس 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا.
- محمد طوبا انغون، منظمة التجارة العالمية والقضايا الهامة فيما يتعلق بالتجارة السلعية العالمية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، 2003.
- محمد عبد المطلب، افتتاحية، مجلة الفلاحة والتنمية، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الجزائر، العدد 27، 2019.

- محمد هبول وآخرون، أثر استخدام البيوت المحمية على إنتاجية فرع الخضر بولاية ميلة دراسة فترة (2000-2018)، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019.
- محمد يوسف أحمد شلبي، دور الإرشاد الزراعي في تحقيق الامن الغذائي من خلال تحقيق الزراعة المستدامة بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر السابع للجمعية السعودية للعلوم الزراعية، 2013.
- محمود حبيب، أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في القطاع الزراعي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 29، العدد 2، 2007.
- مراد محبوب ومعمر طرايش، دور الاستثمارات الأجنبية في دعم القطاع الفلاحي بالجزائر –دراسة في الفرص والتحديات–، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، المجلد 9، العدد 5، 2020.
- مرفت محمد عبد الوهاب، أثر المتطلبات الفنية والصحية الاوربية على نفاذ الصادرات الغذائية المصرية إلى دول الاتحاد الأوربي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، القاهرة، مصر، المجلد 32، العدد 2، 2018.
- مروة جزيري، ميلود سلامي، اهتمام اتفاقية TRIPS المميز بحماية المؤشرات الجغرافية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- مريم قنيفي وذهبية لطرش، آليات تعزيز التبادل التجاري الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية (مثلثات النمو وقواعد المنشأ نموذجا)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022.
- مصباح حراق ومحمد هبول، كفاءة استخدام الموارد المائية في القطاع الزراعي العربي ودورها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2019.
- مصطفى عبد الحميد أبو العنين، تقييم دو الإرشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الإسماعيلية، مجلة Assiut J.Agric.sci، مصر، المجلد 50، العدد 1، 2019.
- معمر يوسفي وعثمان بقنيش، إشكالية ادماج المعايير البيئية في التجارة الدولية بين جدلية سياسة الحماية والسياسة الحمائية، مجلة البحوث العلمية والتشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد 9، 2017.
- مقدم عبيرات ومحمد تهامي طواهر، موقع الزراعة العالمية في إطار جولة الاورغواي والاتفاق المتوصل اليه في الجوانب الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد2، 2002.
- منصوري صمودي وعز الدين وتوك، تأثير السوق الدولية على التبعية الزراعية المستدامة، الملتقى الوطني حول دراسة التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي، جامعة المدية، الجزائر، يوم 10 مارس 2018.

- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الحد من الفاقد الغذائي وهدر الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة 32، روما، إيطاليا، يومي 24 – 28 فيفري 2014.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مساهمة البحوث والإرشاد الزراعيين في الأمن الغذائي والحد من الفقر في إقليم إفريقيا، المؤتمر الإقليمي 23 لإفريقيا، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، يومي 1 – 5/ 03/ 2004.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في ظل السياسات الإصلاح الاقتصادي الجمهورية السورية، الخرطوم، السودان، يومي 4 – 6/ 06/ 2001.
- ميلود وعيل وحسنى ششوي، الوضع الحالي والتحديات المستقبلية لتكامل السياسات الزراعية والأمن الغذائي، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17.
- ميموني. شهرزاد، أثر اتفاقية الشراكة الأوربية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية –حالة الخضر والفواكه– ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020.
- نادية بلورغي وموسى رحماني، دراسة سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2010 في تحقيق الامن الغذائي دراسة تحليلية لمنتج الحليب، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 5، العدد2، 2019.
- نادية بن شاعة ودليلة حضري، الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 19، العدد 31، 2023.
- نادية سوداني وآخرون، إشكالية تبني الزراعة الذكية في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 22، العدد 1، 2022.
- ناصر بوعزيز ومنصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر – بين الواقع والتجسيد –، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 2، 2017.
- ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد43، 2016.
- نبيل بن موسى وعبد الرزاق بن الزاوي، انعكاسات المعايير البيئية على التجارة الخارجية للدول النامية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، 2020.
- نسيبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، 2021.
- نصر الدين صو وهشام لبزة، قياس نمو إنتاجية الموارد في القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 1990 – 2016، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019.

- نور الدين بلقليل والهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، السنة 8، 2017.
- نورة شرع وآخرون، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2019.
- نيفين طريح، ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.
- هاجر بغاصة، واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسوريا وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 57، دمشق، سوريا، 2013.
- هاجر جبار، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، جامعة علي الونيسي، البليدة، العدد 14، 2018.
- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد 5، 2020.
- هشام بن حميدة، واقع الأمن المائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.
- هندة خذيري وبلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- هواري معراج، منطقة التجارة الحرة العربية خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية 26، مركز الدراسات الإقليمية، دراسة إقليمية 4 (8)، جامعة الموصل، 2007.
- وسيلة شاكيرو وآخرون، استراتيجية تطوير القطاع الزراعي – فرع الصناعات الغذائية-في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، Revue des reforms economiques et integration، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2020.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2002.
- وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 3، 2020.

- وليد عابي وصالح سراي، انعكاسات الاعتبارات والاشتراطات البيئية على تنافسية صادرات الدول النامية، الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 2 –3 ديسمبر 2019.
- وليد نبيل علي بيومي وآخرون، معايير ترشيح المحافظات المصرية لتطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة لتعظيم المردود التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، مصر، المجلد 49، العدد 3، الجزء 3، 2020.
- ياسين بوبكر والغالي بوخروبة، مكانة الامن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الامن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، يوم 2018/02/17.

III. التقارير والمنشورات الرسمية:

- إبراهيم آدم الدخيري، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2020.
- الاتحاد الإفريقي، تقرير عن تعزيز الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا :دعم زيادة الاستثمار في البحوث الزراعية في أفريقيا، الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، أديس أبابا، اثيوبيا، من 13 إلى 17 ديسمبر 2021 .
- ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، سلسلة دراسات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2018.
- الأمم المتحدة، موجز السياسة المطبقة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AFCFTA، افريقيا تحرز تقدما في تنفذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية: من يعتقد بخلاف ذلك فهو مخطئ، 2022.
- ايمان مسعود، الزراعة الحافظة ودورها في النظم البيئية الزراعية، المحاضرة 10: أساسيات المحاصيل الحقلية وإنتاجها، السنة 2، كلية الهندسة الزراعية، جامعة حماه، سوريا.
- بيانات البنك العالمي، متاح على الرابط:

https://albankaldawli.org/indicatot/AG.LND.AGRI.K2.Location:DZ&start:2021. Seen at :25/07/202 on 11:45.

– بيانات البنك العالمي، مؤشر الأداء اللوجستي، متوفر على الرابط :

https://lpi.worldbank.org/international-lpi-from-2007-to-2018 , seen at 20/08/2022, on: 14:25.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 أوت 2008.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20–10 المؤرخ في أكتوبر 2020، العدد 80 2020.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 21-133 مؤرخ في 5 أفريل 2021، العدد 36، ماي 2021.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرسوم تنفيذي رقم 22-322، العدد 63، 2022/09/22.
- خالد بن جلول وآخرون، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الهجرة لليد العاملة دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة، الملتقى العلمي الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة حمة لخضر، الواد، الجزائر، يومي 30 – 31 أكتوبر 2019.
- راضية برناوي، تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الزراعي بالجزائر ومشروع تأسيس رصيد وطني للمعلومات في البحث الزراعي، مجلة Cybrarians، العدد 24، 2010، متاح على الرابط:

http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&id=463:2011

تاريخ الاطلاع: 2022/11/04، على الساعة: 10:45.

- رودولفو كويفنكو، القمح الذهبي "يخضر" أراضي كينيا الجافة، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2008.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل 3: الزراعة والمياه، أبو ظبي الإمارات، 2012.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثالث قطاع الزراعة والمياه، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثالث: الزراعة والمياه، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد –الفصل العاشر: الأمن الغذائي–، أبو ظبي، الامارات، 2009.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات، 2021.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2022.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل 12: التعاون الاقتصادي العربي –منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–، أبو ظبي، الامارات، 2004.
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد: الفصل 12 التعاون العربي في مجال مكافحة التصحر، أبو ظبي، الإمارات، 2012.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات تنافسية الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية، 2016.

- عادل مساوي وآخرون، المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والإسلامية، المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية، 2016.
- عبد الكريم صادق وآخرون، البيئة العربية: الأمن الغذائي التحديات والتوقعات، تقرير المنتدى العربي للتنمية والبيئة، AFED، بيروت، لبنان، 2014.
- عرفان حسني، ووهبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، 2020.
- علي حدادة، الزراعة الذكية مناخيا ومجالات تطبيقها في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، 2018.
- فاس أنشو وآخرون، الأمن الغذائي في القرن الحادي والعشرين – بناء منظومة غذائية لا تتأثر بالظروف المناخية – القمة العالمية للحكومات، 2019.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والاثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الممارسات الوطنية الزراعية الجيدة دليل تدريب خاص بمحاصيل الخضار والفواكه، بيروت، لبنان، 2019.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة لتحسين سلامة الأغذية في المنطقة العربية، الاسكوا، بيروت، لبنان، 2019.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الممارسات الجيدة في الزراعة ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتعبئة والتغليف في إطار التدريب على الاستدامة في استخدام الطاقة، بيروت، لبنان، 2020.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فقد وهدر الغذاء: لمحة من المنطقة العربية، الاجتماع الإقليمي حول تعزيز الأمن الغذائي والمائي في المنطقة العربي، نوفمبر 2019.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة، تقرير معني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014.
- ماثيو دي كليرك وآخرون، الزراعة 4.0: مستقبل تكنولوجيا الزراعة، القمة العالمية للحكومات، 2018.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بنيروبي كينيا، 15-19 ديسمبر 2015، قطاع الشؤون الاقتصادية، الرياض، 2016.
- مجموعة البنك الدولي، تقرير حول التنمية في العالم التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020.

- محمد إسماعيل، موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، العدد 7، 2019.
- محمد بن عقيل باعمر، الاراضي، الاجتماع التحضيري للدورة 17 للجنة التنمية المستدامة، المجموعة العربية، نيويورك، 2009.
- محمد حسين الجبوري وطالب حسين الكريطي، السياسة الزراعية في العراق التحديات وسبل المعالجة، جامعة كربلاء، 2015.
- محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2007.
- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الزراعة والأغذية العالمية، سوريا، 2006.
- محمود بيبلي، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2006.
- المركز العربي (أكساد)، الإرشاد الزراعي في الدول العربية، العدد 26، 2010.
- المعهد الوطني للملكية الفكرية (INAP)، ندوة الويبو العالمية الخاصة بالمؤشرات الجغرافية، متوفر على الرابط: INAPI : Institut National Algérien de la Propriété Industrielle، تاريخ الاطلاع : 2022/11/11، على الساعة : 10:10.
- المناهج التشاركية القائمة على البحث لاعتماد الزراعة الحافظة على الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2022، متاح على الرابط: camamed.eu/ar/work_packages.، تاريخ الاطلاع: 2022/12/8، على الساعة: 11:22.
- منذر الحاج، مقرر السياسة الزراعية، كلية الهندسة الزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة حماه، السنة الرابعة، 2018-2019.
- منصور هجرس، الموارد المائية في الجزائر الإمكانيات والإنجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، متاح على الرابط:

https://mansoure-hadjeres.over-blogspost.com/2015/07/55a31ac , seen at 10/05/2020, at 14:30.

- منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية، آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها–الموقع الإلكتروني لدليل المستخدم العمومي، 2019.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، إيطاليا، 2020.

- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم – إدارة النظم المعرضة للخطر–، الفاو، روما، 2011.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مشروعات المزارعين لإنتاج البذور خطوة لتدعيم أمنهم الغذائي، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/item/51769/icode ، تاريخ الاطلاع: 2022/10/16، على الساعة 11:35.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، أديسا بابا، 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إجراءات استعادة الاراضي لمكافحة التصحر، دليل استعادة الأراضي في نطاق واسع لدعم قدرات المجتمعات الريفية على التأقلم ضمن منطقة السور الأخضر العظيم بإفريقيا، روما، ايطاليا، 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ازدادت التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية بأكثر من ضعف ما كانت عليه في العقدين الأخيرين، الفاو، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/item/1309513/incode/، تاريخ الاطلاع: 2022/11/15، على الساعة: 11:42.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **إطار تعزيز التجارة البينية الافريقية في السلع والخدمات الزراعية**، أديس بابا، 2021.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة الحافظة، روما، إيطاليا، 2022.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تكثيف الاستثمار في البحوث الزراعية ضرورة قصوى إلى عام 2050، الفاو، روما، إيطاليا، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/news/story/ar/item/35764/icode/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/3.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية – تجارة المنتجات الزراعية –، روما، 2018.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موجز حالة أسواق السلع الزراعية: الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما، إيطاليا، 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة، مذكرات فنية عن السياسات التجارية في القضايا المتصلة بمفوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، متوفر على الرابط: https://www.fao.org/3/j5012a/j5012a00.htm ، تاريخ الاطلاع: 09-03- 2021، على الساعة 11:30.
- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، التجارة بين البلدان الافريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وجائحة كوفيد-19، أفريل 2020.

- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، 2018.
- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التنمية المستدامة، روما، 2022.
- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، 2022.
- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، روما، إيطاليا، 2019.
- المنظمة العالمية للأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الوقود الحيوي والزراعة، عرض عام، حالة الزراعة والأغذية، 2008.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ماهي الملكية الفكرية، جنيف، سويسرا، 2020.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، احتفالات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بيوم الزراعة العربي تحت شعار الزراعة الذكية مستقبل أفضل للزراعة العربية والحفاظ على الموارد الطبيعية، يوم 2018/09/27، متاح على الرابط: https://www.aoad.org/news2-oct-2018-1.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/12/14، على الساعة: 11:20.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصائيات الزراعية السنوية، المجلد 20-41، الخرطوم، السودان، 2000-2022.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، ص2، الرابط: http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf تاريخ الاطلاع: 08-07-2021.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 2020.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة تفتتح الدورة التدريبية القطرية حول طرق انشاء المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية بالجزائر، متوفر على الرابط: www.aoad.org/news-28Jun2022.htm ، تاريخ الاطلاع: 2022/11/11، على الساعة: 09:45.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية في البلاد العربية وعوائق تبادلها ووسائل تنشيطها، جامعة الدول العربية، 1975.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، السودان، 2009.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2009.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2009.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع الكفاءة لاستخدام الأراضي في الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2007.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 2007.
- الموارد المائية في الجزائر، مياه الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، متوفر على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.
- الموارد المائية في الجزائر، مياه الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، متوفر على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على 20:45.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مبادئ توجيهية لجمع البيانات الرسمية عن التدابير غير الجمركية، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 2021.
- مؤسسة التمويل الدولي والبنك الدولي، إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية، 2007، متاح على الرابط https://www.lfc.org/ehs.guidelines تاريخ الاطلاع: 2022/10/14، على الساعة: 11.45.
- مؤسسة التمويل الدولي والبنك الدولي، الدول النامية قادرة على استخدام الإصلاح لتعزيز الصادرات، واشنطن، 2006، الرابط: https://pressroom.ifc.org/all/pages/ArabicPressDetail.aspx?ID=22429، تاريخ الاطلاع: 2022/10/23، على الساعة 13:47.
- ميريانا ستانكوفيتش وآخرون، اتجاهات التكنولوجيا الناشئة: الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لأغراض التنمية 4.0، الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، سويسرا، 2021.

- ميساء جدادين، التحول إلى الزراعة المحافظة في زراعة المحاصيل الحقلية، المركز الوطني للإرشاد والبحث الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.
- نهاد خليل الدمشقية وتمام صبيح، مشروع تطوير سياسات التجارة والتحضير للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، سوريا.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاوربية**، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/a-presentation-de-l-accord-d-association، تاريخ الاطلاع: 2023/04/04، على الساعة: 17.45.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، منطقة التبادل العربي الحر، متاح على الرابط: https://www.commerce.gov.dz/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange، تاريخ الاطلاع: 2023/04/04، على الساعة: 17:56.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تنمية الزراعة الصحراوية، متوفر على الرابط: https://madr.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 13:12.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لقاء تشاوري وتنسيقي، متاح على الرابط: https://madr.gov.dz/2022/09/01/، تاريخ الاطلاع: 2022/11/9، على الساعة: 11:22.
- وكالة الأنباء الجزائرية، الزراعة العضوية بالجزائر: مجال واعد يحتاج إلى الاهتمام والتطوير، 2022، متوفر على الرابط https://www.aps.dz/ar/economie/124016-2022-04-02-14-24-12، تاريخ الاطلاع: 2022/12/7، على الساعة: 13:40.
- وكالة الأنباء الجزائرية، فلاحة: الجزائر حققت تقدما معتبرا من حيث توسيع مساحتها المسقية، متوفر على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/129499-2022-07-20-17-36-00، تاريخ الاطلاع: 2022/11/9، على الساعة: 11:35.
- وليد مولاهم وآخرون، ملف الجزائر للمياه، متاح على الرابط: https://water.fanack.com/ar/algeria/، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21، على 10:15.

IV. مواقع الأنترنيت

- أسامة العبد الله، روعة البليلي، الممارسات الزراعية الجيدة، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية GCSASR، متاح على الرابط: https://gcsar.gov.sy/training-course-vegetibales/، تاريخ الاطلاع:2022/11/20، على الساعة: 13:34.
- أم كلثوم جبلون، الزراعة المحمية في الجزائر ضامن النهوض بالصناعة التحويلية، متوفر على الرابط: https://www.Almostathmir.dz، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 09:24.

- بابي طاهيرو كانوتي، دعم الاستدامة البيئية بواسطة المؤشرات الجغرافية: حالة مد دي كازامانس، الويبو، متاح على الرابط: https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/02/article_0006.html، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على الساعة: 12:09.
- توصيات ورشة العمل العربية للنهوض بمنظومة الإرشاد الزراعي بمشاركة 13 دولة، متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/News/1831287.aspx، تاريخ الاطلاع: 2022/11/2.
- حسين ربيع محمد، مستقبل تقنيات الزراعة الذكية وتوفير الأمن الغذائي عالمياً وعربياً: "تجربة الإمارات العربية، 2021/11/21، متوفر على الرابط: https://omran.org/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%AA%D9%8%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA- تاريخ الاطلاع: 2022/12/12، على الساعة: 14:06.
- حمزة كحال، صادرات مهددة فيتو روسي كندي فرنسي على المنتجات الزراعية الجزائرية، مجلة العربي الجديد، الجزائر، 2018، متوفر على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/فيتو-روسي-كندي-فرنسي-على-منتجات-زراعية-جزائرية تاريخ الاطلاع 2022 /07/19، على الساعة: 17:29.
- الزراعة الذكية توجه استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الغذائي، 2022، متاح على الرابط: https://elmostathmir.dz/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/12، على الساعة:11:01.
- سيف الدين قداش، إدماج الارشاد العلمي في الفلاحة ضرورة استراتيجية، متاح على الرابط: https://www.echaab.dz/2022/04/18/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8، تاريخ الاطلاع: 2022/11/04، 11:55.
- طه الراوي، دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الزراعة، 2020، متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/35941، تاريخ الاطلاع: 2022/12/11، 14:20.
- لإذاعة الجزائرية، الجزائر صنفت ضمن الدول الأكثر استخداما للمبيدات الزراعية، الرابط: الجزائر صنفت ضمن الدول الأكثر استعمالا للمبيدات الزراعية | الإذاعة الجزائر https://www.radioalgerie.dz)، تاريخ الاطلاع: 2022/10/25، على الساعة 14:25.
- محمد سناجلة، البيوت البلاستيكية الذكية ثورة قادمة في الزراعة الرقمية، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera-net.البيوت البلاستيكية الذكية ثورة قادمة في الزراعة الرقمية | تكنولوجيا | الجزيرة نت(، تاريخ الاطلاع: 2022/12/10، على الساعة: 14:30.
- الممارسات الزراعية في المملكة تحديات وسياسات، مجلة رواد الأعمال، 2021، متاح على الرابط: الممارسات الزراعية في المملكة.. تحديات وسياسات - مجلة رواد الأعمال(https://www.rowadalaamal.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على الساعة: 11:20.

- منطقة التجارة الحرة الجديدة في افريقيا الأمل في تنشيط الصناعة الزراعية فرصة للشركات الجديدة، متاح على الرابط: المستقبل الأخضر | منطقة التجارة الحرة الجديدة في إفريقيا الأمل في تنشيط الصناعة الزراعية.. فرصة للشركات جيدة https://www.google.com/amp/s/greenfue.com، تاريخ الاطلاع: 2023/03/29، على الساعة: 17:49.
- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، منظومة الممارسات الزراعية الجيدة، متاح على الرابط: www.psi.pna.ps/ar/Certificates/Pages/PalGap.aspx ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/22، على الساعة: 09:03.
- هيثم الشيباني، البدائل الممكنة لمواجهة الجفاف في العراق، متوفر على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/10/31/476652.html، تاريخ الاطلاع: 2022/11/21.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة، الممارسات الزراعية الجيدة في المملكة السعودية، متاح على الرابط: https://www.mewa.gov.sa/ar/menistry/agencies/agencyofagriculture/topics/pages/topic2.aspx، تاريخ الاطلاع: 2022/11/20، على الساعة: 11:22.
- وكالة الأنباء الجزائرية، الامن الغذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الافريقية سنة 2021، تاريخ الاطلاع 2022/11/14، متوفر على الرابط https://www.aps.dz/ar/economie/124311-2021، على الساعة 10.30.
- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر–منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، متاح على الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/133472، تاريخ الاطلاع: 2023/04/2، على الساعة: 18:41.
- وليد علي، التكنولوجيا الزراعية في العالم والشرق الأوسط، 2021، متاح على الرابط: https://www.gworld.info/news/، تاريخ الاطلاع: 2022/12/11، على الساعة: 14:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

- André Dumas, L'économie mondiale, 3 Édition de BOECK université Bruxelles, 2004.
- Emmanuel Nyahoho et Pierre Paul Proulx, le commerce international, presse de l'université du Québec, 3 Edition, Québec, canada

II. Thèses

- Justine Différentié part, Les subventions à l'exportation européennes dans le secteur du sucre, Analyse du diffèrent union européenne – sucre D5265, Master en droit, Université catholique du Louvain, Faculté de droit 2012/2013.

III. Articles et Communications

- Anil Dongre, Understanding the agreement on agriculture under world trade organization, tecnia journal of management studies, Vol.1, NO2, 2007
- Oker Gurler, Third ministerial conference of the WTO and importance of agriculture in trade talks, Journal of trade cooperation 21, 2 (2000).
- Cherif Mesbah, Historique et place de vulgarisation en Algérie, Cahiers options méditerranéennes, CIHEAM, paris, 1993.
- Daniel E.May, Agricultural trade liberalization under bilateralism: an international network perspective, Portuguese economic journal 10, 2011.
- FAO, reducing food loses and waste in the near east & north Africa region, fao regional conference for the near east, thirty-second session, Rome, Italy, 24 -28/02/2014.
- Giovanni Anania, the negotiations on agriculture in the Doha development agenda round: current status and future prospects, European review of agricultural economics, Vol 32 (4), 2005.
- Honglin Wang & others, social learning and parameter uncertainty in irreversible investments: Evidence from greenhouse adoption in northern China, China Economic Review, N° 27, 2013.
- Mohammed Elamine Boudkhil and others, Agricultural and rural policies, and their role in achieving food security in Algeria 1974 – 2016, China –USA business review, David publishing, vol 19, no 2, 2020.
- Naved Sabir and Balraj Singh, Protected Cultivation of Vegetables in Global Arena: A Review, Indian Journal of Agricultural Sciences 83, N°2, 2013.
- Pachigappan Pankash & others, protected cultivation of horticultural corps as a livelihood opportunity in western India: an economic assessment, sustainability (MDPI), N°14, 2022.
- Pol Antras, conceptual aspects of global value chains, the world bank economic review, oxford, Harvard university, 2020.
- Robert E. Baldwin, trade negotiations within the GATT /WTO Framework: Aswaey of successes and failures, journal of policy Modeling 31, Department of Wisconsin-Madison, Madison, United State, 2009
- Sophia Murphy, The Uruguay Round agreement on agriculture and its renegotiation, Friedrich EBERT Stiftung focus on WTO, N°5, April 2003, Geneva.
- Sophie Devienne, Agriculture et politique agricole aux États-Unis, politique agricole américaine, académie d'agricultural de France, séance du 12 mars 2008.

- Sophie Devienne, G. Bazin, J. P. Charvet, « Politique agricole et agriculture aux Etats-Unis, évolution et enjeux actuels », Annales de Géographie, paris, Janvier/février, 2005, n 641.
- Theodor Friedrich & others, overview of the global spread of conservation agriculture, field actions science reports, open edition journals, special issue 6, 2012.
- United Nation, Dispute settlement world trade organization technical barriers to trade, conference on trade and development, New York, and Geneva, 2003.
- Victor Mosoti and Ambra Gobena, International trade rules and the agriculture sector selected implementation issues FAO LEGISLATIVE study, FAO, 2007.

IV. Publications et rapports et autres

- Agricultural Trade can affect the Achievement of the SDGs through Further Integration Third Edition, United Nations publication issued by ESCWA, Beirut, Lebanon, 2020.
- Aissa Abdelguerfi, Evaluation des besoins en matière de renforcement des capacités nécessaire a la conservation et l'utilisation durable de la biodiversité importante pour l'agriculture, Rapport de synthèse sur la biodiversité importante pour l'agriculture, MTAE- EGF/ PNUD : Project ALG/97/G31, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Algérie, 2003.
- Alejandro Nina Pratt and others, Agriculture and economic transformation in the Middle
- Alexei Kireyev, Economic Integration in the Maghreb an untapped source of growth, IMF, 2018.
- Algerian Press Service, ANDI : plus de 4100 projets d'investissements enregistrés en 2018, APS, 2019, Avalable at : ANDI : Plus de 4 100 projets d'investissements enregistr﷽s en 2018 Le Maghreb : Le Quotidien de l'Economie, seen at : 21/10/2022, on : 13 :20.
- Algérie Presse Service, modèle de croissance économique a l'horizon 2030, aps, 10 avril 217, https://www.aps.dz/economie/55825-ex%C3%A9Cution-en-troie-phases-du.nouveau-mod%C3%A8le-de-croissance-%C3%A9conomique-%C3%A0-L-horizon-2030, Consulté LE 1/09/2022, 14 : 20.
- An Oifig Buiséid pharlaiminteach parliamentary Budget Office, An overview of the common agricultural policy (CAP) in Ireland and potential regional and sectoral implications of future reforms, Brifing paper 9, 2018.
- Anita Regmi, reforming the WTO agreement on agriculture, congressional research service; 2020.
- Artificial Intelligence, Role of artificial intelligence in agriculture (The role of AI in agriculture will be critical for our future.), 2021, Available at: https://medium.com/star-gazers/role-of-artificial-intelligence-in-agriculture-70cdf5b2be2e , seen at: 13/12/2022, on 10:10.
- Ashok Tamhankar, AI in Agriculture Revolution, 2022, available at : https://medium.com/@ashoktamhankar/ai-in-agriculture-revolution-952be4457cf , seen at: 13/12/2022, on: 10:03.
- Climate-smart agriculture (CSA)-meaning and importance (UPSC Note), available at : https://byjus.com/current-affairs/climate-smart-agriculture, seen at: 28/11/2022, on: 11:00.
- D. Nedjraoui, Algérie : forage Resource profiles, FAO, 2006.
- Daniel Piazolo, the impact of regionalisms on the multilateral trading order: French tariff bargaining in the Uruguay round working pap, Digitized version institution, universitat Kiel; the Kiel institute of world economics, Kiel working paper, N 705, August 1995.
- Dayaratna Sitva and Charlotta Falenius, the WTO agreement on sanitary and phytosanitary measures, international trade center, United Nation, Delhi, 2013.

- Détraction des statistiques agricole et des systèmes d'information, Statistique Agricole superficies et productions, office national des statistiques (ONS), Alger, Série B, 2021.
- Dharmaraj, Artificiel intelligence in agriculture, 2021, avalable at : https://medium.com/@draj0718/artificial-intelligence-in-agriculture-78800b4a26, seen at : 13/12/2022, on : 14 :20.
- Dmytro Dvurechensky, AI in Agriculture: Seven ways to Enhance your Business, 2019, available at: https://opengeekslab.medium.com/ai-in-agriculture-7-ways-to-enhance-your-business-94499b83e83b, seen at: 13/12/2022, on 10:14.
- East and North Africa: A review of the past with lessons for the future. Food Policy Report Washington, DC and Rome, Italy: IFPRI and FAO, 2018.
- Economic and Social Commission for Western Asia, Assessing Arab Economic Integration How
- Edwini kessie, Agreement on agriculture: three pillars, WTO, Edinburgh, October 2017.
- Escwa, Enhancing the resilience and sustainably of Algeria's agriculture sector, Regional consultation, 30/11-1/12/2021, Algeria, available at: Enhancing the resilience and sustainability of Algeria's agricultural sector - United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (unescwa.org), seen at: 12/12/2022, on: 11:06.
- Fao, agriculture dans le GATT: Historique, available at : https://www.fao.org , seen at : 10/02/2021, on: 13 :15.
- FAO, Enabling Extension and advisory services to facilitate Innovation for Agro ecology, 29 September 2022, Available at: https://www.fao.org, seen at: 19/10/2022, on: 09:55.
- FAO, FAO 's food price index revisited, 2013, available at: www.fao.org, seen at: 26-04-2021, on 17 :30.
- FAO, Organic agriculture, available at: https://www.fao.org/organicag/oa-faq/oa-faq1/ar, seen at: 1/12/2022, on 10:32.
- FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028.
- FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029.
- FAO, Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2021-2030.
- FAO, Seeds, available at: https://www.fao.org/seeds/ar , seen at: 16/10/2022, on 11:12.
- FAO, the FAO food price index drops to a seventeen-month low, 2020.
- FIBL & IFOAM, organics international: the world of organic agriculture statistics & emerging trend, Germany, 2022.
- Food agriculture organization of the united nation, A scheme and training manual on good agricultural practices (GAP)for fruits and vegetables, regional office for Asia and the pacific, Bangkok, 2016.
- Food and agriculture organization of the united nation, origin labelling of food a boost for local economies and sustainable development, (FAO), available at : https://www.fao.org/news/story/en/item/1118741/icode/, seen at : 11/11/2022, on: 14:15.
- Food and agriculture organization of the United Nations, climate-smart agriculture, 2021, available at: https://www.fao.org/climate-smart-agriculture/en/, seen at: 28/11/2022, on: 10:05.
- Food and agriculture organization of united nation (FAO), Geographical indications, available at: Geographical Indications (fao.org) , seen at: 10/11/2022, on: 11:27.

- High level panel of experts (help), food losses and waste in the context of sustainable food systems, A report on food security and nutrition,2014 , available at: Food Losses and Waste in the Context of Sustainable Food Systems (fao.org)
- Ichiro Araki, China and the agreement on technical barriers to trade, RIETI Discussion paper series 02-E-008, 2002
- International Trade Center, Ninth WTO ministerial conference, WWW.intracen.org 05-04-2021, on: 17:25.
- Jong Woo Kang and Dorothea M-Ramizo, Impact of sanitary and phytosanitary measures and technical barriers on international trade, Asian development bank, Munich personal RePEC archive (MPRA), paper NO: 82352, 2017.
- Kheti Gaadi, What's protected cultivation? available at : https://khetiGaadi.com/blog/what-is-protected-cultivation/, seen at: 10/12/2022, on: 13:25.
- Kofi Nove, Johan Staaz, Promouvoir les échanges commerciaux pour réduire la pauvreté: les accords de l'OMC et l'agriculture en Afrique de l'ouest, un rapport de l'accord de coopération, N°2 sur le sécurité alimentaire, MSU International développement working paper, N 80F, Michigan state université, USA, 2002.
- L'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019, pp.65. hal-02137632
- L'OCDE, Les chaines de valeur mondiale et l'agriculture, sur le lien : Les chaînes de valeur mondiale et l'agriculture - OCDE (oecd.org), consulté le : 17/11/2022.
- L'organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, l'agriculture de conservation, FAO, Rome, Italie, 2022.
- La Détraction Technique Changée des statistiques régionales et de la cartographie, Statistiques sur l'environnement, office national des statistiques, Alger, Série C, 2015.
- Mahmoud Hassan, organic agriculture, Agroforestry center, available at: https://geneticliteracyproject.org/footprint-challenges/, seen at: 2/1/2022, on 10:55.
- Materne Maetz, le commerce international des produits agricole, Juin 2011 actualisé en Mars 2014.
- Matthew de clercq, Sustainable and resilient Food for future Generation, World Government summit in partnership with Oliver wyman, 2019.
- Matthiew de clercq & others, Agriculture4.0: the future of farming technology, world government summit, 2018.
- Meritta Cluff and Shirley Mustafa, revisions to the FAO food price index, food outlook, FAO, 2020, p72.
- Ministère de Finance, Le nouveau Modèle de croissance (synthèse), juillet 2016.
- Ministère de l'agriculture et de développement rural algérien, Renouveau agricole et rural en March : revue perspective, Algérie, mai 2012.
- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD), Algérie, janvier 2002.
- Mounir Kochar, les produits agricoles du terroir algérien auront un label « appellation d'origine », disponible sur le site : www.algerlablanche.com/news/index.php?les-produits-agricols-du-terroir-algerien-auront-un-label-appellation-d-origine , 11/11/2022, on : 14 :45.
- O. Bessaoud, J.-P. Pélissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur

- OCDE, global value chains in agriculture and food: A synthesis of OCDE food, food and fisheries paper, NO 139, Paris, 2020.
- OCDE, Interconnected economies: benefiting from global value chains- syntheses rapport, 2013.
- OCDO-FAO, Overview of the agricultural outlook, 2017-2026, chapter1.
- ONS : L'Algérie en quelques chiffres plusieurs Édition, 2001-2019.
- Organisation mondiale de commerce, Rapport annuel, 2014, p49.
- Organisation mondiale de la propriété intellectuel, Questions fréquentent poses : indications géographiques, wipo, avalable : https://www.wipo.int/geo_indications/fr/faq_geographicalindications.html , consulté le : 11/11/2022, on : 13 : 53.
- Pete liapis, changing patterns of trade in processed agricultural product, OCDE Food, agriculture and fisheries working paper, N 47, 2011.
- Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, MADR, Novembre 2010.
- Robert A. Bogowsky and Joseph F. Francais, the year in trade operation of the trade agreement program, United State, International commission, 44th Report, July 1993.
- Steffen Grammling, the seventh WTO ministerial conference: a "housekeeping" exercise, Dialogue on globalization FES, Geneva, 2009/N°7, p1.
- The world bank, climate-smart agriculture in Rwanda, 2015.
- The World Bank, climate-smart agriculture, 2021, available at: https://www.worldbank.org/en/topic/climate-smartagriculture, seen at: 25/11/2022, on: 10:30.
- Tim Josling and others, The International Agricultural trade research consortium, the Uruguay round agreement on agriculture: An evaluation, commissioned paper, University of California, Number 9, 1994.
- UNICTAD, Non- tariff measures from A TO Z, UNCTAD/DITC/TAB/, Geneva, 2021
- United Nation Conference on trade and development, dispute settlement world trade organization, agriculture, New York, and Geneva, 2003.
- United Nations conference on trade and development, Why geographical indications for least development countries?, Geneva, switzland, 2016.
- World intellectual property organization (wipo), Geographical indications an introduction, Geneva, Switzerland, 2021.
- World Trade Organization (WTO), the WTO agreement series (3 agriculture), 2003.
- World Trade Organization, seventh WTO ministerial conference, WWW.WTO.org 03/04/2021, on: 16:17.
- World Trade organization, Technical Barriers to Trade, available at : https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/tbt3rd_e.htm , seen at: 21/07/2022, on: 10:34.
- World Trade Organization, the Doha round texts, switzland, 2009.
- World Trade Organization, the sixth WTO ministerial conference, available at: https://www.wto.org seen at: 03/04/2021, on 15:30.
- World Trade Organization, the sixth WTO ministerial conference, available at:WWW.WTO.org seen at: 03/04/2021, on 15:45.
- World Trade Organization, THE tenth WTO ministerial conference, available at: WWW.WTO.org, seen at: 03/04/2021, 14:20

- World trade organization, the two agreements series technical barriers to trade, WTO, Geneva, Switzerland, 2014.
- WTO, the WTO agreement on the application of sanitary and phytosanitary measures (SPS Agreement), available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsagr_e.htm, seen at: 17/03/2021, on: 15:45.
- WTO, the WTO agreements series (sanitary and phytosanitary measures), Switzerland, 2010. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf
- WTO, The WTO sanitary and phytosanitary (SPS Agreement), why you need to know, Australian government, Department of agriculture, Fishing and Forestry, Aus AID.
- WTO, understanding the WTO agreement on sanitary and phytosanitary measures, available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsund_e.htm , seen at: 17/03/2021, on: 15:20.
- WTO, World tariff profiles, 2021

الفهرس

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تطور حجم الإنتاج الزراعي العالمي وتوقعاته	04
2-1	اتجاهات وتوقعات الإنتاج الزراعي العالمي	05
3-1	تطور المساحة المزروعة عالميا ما بين 2018 –2020 وتوقعات 2030	06
4-1	توزيع المساحات الزراعية عالميا	07
5-1	استخدامات الاراضي الزراعية حسب الدولة	08
6-1	توزيع المخاطر المرتبطة بتدهور الموارد الأرضية	09
7-1	معدل نمو الإنتاج الزراعي النباتي وتوقعاته عالميا	10
8-1	الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية وتوقعاته	12
9-1	مساهمة المناطق في استهلاك المنتجات الزراعية	12
10-1	أهم استخدامات المنتجات الزراعية	14
11-1	معدل نمو الطلب العالمي على المنتجات الزراعية وتوقعاته	15
12-1	تطور أسعار المنتجات الزراعية وتوقعاتها	16
13-1	توقعات تطور مؤشر الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء	18
14-1	تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية وتوقعاته خلال الفترة 2000–2028	20
15-1	توقعات تأثير تغير المناخ على صافي التجارة الزراعية سنة 2050	21
16-1	تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية حسب المناطق وتوقعاته	22
17-1	شبكة التجارة الزراعية وأهم المراكز التجارية بين 1995–2019	23
18-1	تطور الميزان التجاري للمنتجات الزراعية حسب المنتجات وتوقعاته	24
19-1	إجمالي الدعم المحلي للمنتجات الزراعية	42
20-1	مجموعات تقييم خطوط التعريفة الجمركية	48
21-1	النظام التجاري للمنتجات الزراعية عالميا	68
1-2	تقسيم الأراضي في الجزائر	76
2-2	معدل تساقط الامطار في الجزائر سنويا	82
3-2	خريطة تخزين المياه الجوفية في الجزائر	83

4-2	تطور المساحة الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	87
5-2	تطور سكان الريف في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	89
6-2	برنامج التجديد الفلاحي	103
7-2	برنامج التجديد الريفي	104
8-2	تقوية القدرات البشرية والتقنية	105
9-2	تطور الإنتاج الإجمالي للحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	117
10-2	تطور إنتاج الخضر خلال الفترة 2000-2020	118
11-2	تطور إنتاج الفواكه خلال الفترة 2000-2020	119
12-2	تطور إنتاج التمور خلال الفترة 2000-2020	121
13-2	تطور إنتاج الزيتون خلال الفترة 2000-2020	121
1-3	نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة	137
2-3	متوسط التغير السنوي لدرجات الحرارة المئوية ومعدلات هطول الأمطار (ملم/شهر) لمنتصف ونهاية القرن الحالي	138
3-3	الإجهاد المائي والمراكز التجارية الصافية للمنتجات الزراعية	138
4-3	تطور نسبة سكان الريف إلى إجمالي سكان الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة 2015 -2050	141
5-3	الاستهلاك العالمي للأسمدة سنة 2020	147
6-3	تطور استخدام وإنتاج الأسمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	148
7-3	كمية المبيدات المستخدمة من طرف دول المغرب العربي	149
8-3	حجم الإنفاق على البحوث الزراعية حسب الدولة	152
9-3	نسبة الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج الزراعي (2000-2016)	152
10-3	الفاقد والمهدر من الأغذية على طول سلسلة الإمداد	157
11-3	ممارسات الزراعة الذكية مناخيا لكل نظام إنتاج	192
12-3	مبادئ الزراعة العضوية	195
13-3	تطور الاراضي الزراعية العضوية حول العالم	196
14-3	ترتيب الدول الأولى من حيث الأراضي الزراعية العضوية	196
15-3	توزيع المنتجين العضويين حول العالم سنة 2020	197

16-3	الإنجازات التي حققتها تونس في إطار الزراعة العضوية	199
17-3	الإنجازات التي حققتها الجزائر في إطار الزراعة العضوية	200
18-3	الحلول المقترحة لخفض هدر الأغذية	224
1-4	أهم أسواق المنتجات الزراعية للجزائر	235
2-4	المتوسط السنوي لتقديم دعم المنتج للمنتجات المدعومة في كل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية	242
3-4	القيود غير التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات الأخرى في أقاليم مختلفة	247
4-4	تطور تدابير الصحة والصحة النباتية حول العالم	257
5-4	تطور إنتاج بعض الخضر خلال الفترة 2019/2010	264
6-4	تطور إنتاج الحمضيات خلال الفترة 2019/2010	265
7-4	الميزان التجاري لبعض الخضر خلال الفترة 2019/2009	267
8-4	الميزان التجاري لمنتج التمور خلال الفترة 2020/2000	268
9-4	سلاسل القيمة العالمية	270
10-4	مراحل سلسلة القيمة العالمية الزراعية	272
11-4	نسبة مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية الزراعية سنة 2015	274
12-4	مشاركة غانا في سلاسل القيمة العالمية الزراعية	275
13-4	مشاركة الفيتنام في سلاسل القيمة الزراعية العالمية	276
14-4	سلسلة القيمة العالمية لعصير البرتقال	277
15-4	متطلبات تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة	291
16-4	تطور مشاركة الدول في مبادرة Euregap	293
17-4	الدول المطبقة للممارسات الزراعية الجيدة في العالم	294
18-4	الاتفاقيات التجارية التي تنتمي إليها دول المغرب العربي	299
19-4	المبادلات التجارية داخل المنطقة المغاربية وإمكانيات التجارة الإقليمية	300
20-4	أهم المنتجات المتبادلة ضمن التكتلات العربية	303
21-4	تطور حجم الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2010-2020	304
22-4	تطور التجارة الزراعية الافريقية	309

23-4	الهيكل الجغرافي للصادرات الزراعية الافريقية	310
24-4	حصص المناطق بإفريقيا في إجمالي التجارة الزراعية	311

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المقترحات المقدمة في ديسمبر 1990	31
2-1	مقترحات وثيقة دنكل	32
3-1	معدل تخفيض التعريفات الجمركية ضمن اتفاق الزراعة	36
4-1	المعايير الخاصة بالسياسات المعفاة من الدعم	38
5-1	التزامات التخفيض المنبثقة عن اتفاق الزراعة	41
6-1	ملخص معدلات التخفيض المطلوب في اتفاق الزراعة	45
7-1	مقترحات مسودة هربنسون	51
1-2	تطور المساحة الزراعية للجزائر إلى المساحة الكلية خلال الفترة 2000-2020	77
2-2	تطور توزيع الأراضي المستخدمة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	78
3-2	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2020	79
4-2	الموارد المائية السطحية في الجزائر	83
5-2	محطات تحلية مياه البحر	85
6-2	تطور العمالة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2000-2020	90
7-2	ركائز برنامج توطيد النمو 2015-2019	108
8-2	تطور الناتج الزراعي للفترة 2000-2020	112
9-2	تطور القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2020	113
10-2	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	114
11-2	تطور إجمالي الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	116
12-2	تطور حجم الواردات الزراعية الكلية خلال الفترة 2000-2020	123

13-2	التركيب السلعي للواردات الزراعية للجزائر خلال الفترة 2000-2020	124
14-2	تطور الإنتاج، الاستهلاك، ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمنتجات الرئيسية في الجزائر	127
1-3	المساحة المزروعة لكل هكتار في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	143
2-3	المساحة المزروعة حبوبا لكل حاصدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	144
3-3	تطور الميزان التجاري للجزائر من البذور والفسائل خلال الفترة 2000-2018	146
4-3	تطور استخدام الأسمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	147
5-3	عدد الباحثين الزراعيين في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب	153
6-3	تطور إنتاجية المحاصيل النباتية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	154
7-3	مؤشر الأداء اللوجستي للجزائر (2007-2018)	164
8-3	تقييم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي	164
9-3	ركائز الزراعة الذكية في الأردن	218
1-4	تطور حجم الصادرات الزراعية الكلية خلال الفترة 2000-2020	231
2-4	التركيبة السلعية للصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	232
3-4	مؤشر الاندماج والتكامل في الأسواق الدولية للجزائر للفترة 2000-2020	236
4-4	مؤشر التغطية في الجزائر للفترة 2000-2020	237
5-4	مؤشر الانفتاح التجاري للجزائر للفترة 2000-2020	238
6-4	الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية	241
7-4	التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية	247
8-4	عدد معايير الصحة والصحة النباتية أمام التجارة الدولية في كل القطاعات	258
9-4	تطور عدد العوائق الفنية أمام التجارة الدولية في كل القطاعات	261

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وعرفان	
خطة البحث	
المقدمة	**أ- ي**

الفصل الأول:
مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد العالمي

تمهيد

المبحث الأول	**الإنتاج والتجارة العالميين للمنتجات الزراعية**	3
المطلب الأول	**تطور الإنتاج العالمي للمنتجات الزراعية**	3
الفرع الأول	الإنتاج الزراعي العالمي وأهم المنتجات الزراعية	3
الفرع الثاني	اتجاهات الاستهلاك العالمي للمنتجات الزراعية	11
المطلب الثاني:	اتجاهات الطلب العالمي للمنتجات الزراعية	13
الفرع الأول:	تطور الطلب العالمي على المنتجات الزراعية	13
الفرع الثاني:	أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية	16
المطلب الثالث:	**التجارة الدولية للمنتجات الزراعية**	19
الفرع الأول	تطور إجمالي التجارة العالمية للمنتجات الزراعية	19
الفرع الثاني	تحليل هيكل التجارة العالمية للمنتجات الزراعية	22
المبحث الثاني	**الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية**	25
المطلب الأول	**مفاوضات تحرير تجارة المنتجات الزراعية قبل وأثناء جولة**	26
الفرع الأول	مفاوضات تحرير المنتجات الزراعية قبل جولة الأورغواي	26
الفرع الثاني	أحكام اتفاق تحرير تجارة المنتجات الزراعية المنبثق عن جولة الأورغواي	29
الفرع الثالث	محاور اتفاق الزراعة في جولة الاورغواي	33

المطلب الثاني	**تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حول المنتجات الزراعية بعد جولة الأورغواي**	45
الفرع الأول	المفاوضات الزراعية في إطار مؤتمر الدوحة للتنمية	45
الفرع الثاني	الملف الزراعي واستكمال تحريره بعد مؤتمر الدوحة 2001	51
المبحث الثالث	**انعكاسات السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية**	59
المطلب الأول	**تطور السياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوربي**	59
الفرع الأول	السياسة الحمائية للولايات المتحدة الامريكية	59
الفرع الثاني	السياسة الحمائية الزراعية للمجموعة الأوربية	62
المطلب الثاني	**أثر الحماية الزراعية المطبقة على تجارة المنتجات الزراعية للدول النامية**	65
الفرع الأول	تطور الحماية الزراعية للاتحاد الأوربي والواليات المتحدة الأمريكية بعد اتفاق الزراعة	65
الفرع الثاني	انعكاسات الحماية الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على الدول النامية	67
خلاصة الفصل		70

الفصل الثاني:
تقييم نتائج السياسات الوطنية على تحفيز الإنتاج الزراعي

تمهيد

المبحث الأول	**إمكانيات القطاع الزراعي**	74
المطلب الأول	**الموارد الأرضية الزراعية**	74
الفرع الأول	التوزيع الجغرافي للمساحة الزراعية	74
الفرع الثاني	تطور الأراضي الصالحة للزراعة	75
المطلب الثاني	**الموارد الداعمة للقطاع الزراعي**	81

الفرع الأول	الموارد المائية	81
الفرع الثاني	الموارد البشرية	88
المبحث الثاني	**السياسات الوطنية لترقية القطاع الزراعي**	91
المطلب الأول	**المخططات الوطنية والتكميلية للتنمية الزراعية**	91
الفرع الأول	مفهوم السياسة الزراعية وأهدافها	91
الفرع الثاني	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004	94
المطلب الثاني	**سياسات التجديد الفلاحي والريفي وبرامج دعم النمو**	99
الفرع الأول	قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008	99
الفرع الثاني	سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014	101
الفرع الثالث	البرامج التكميلية لدعم وتطوير القطاع الزراعي	106
المبحث الثالث	**تقييم نتائج تطبيق السياسات الزراعية**	111
المطلب الأول	**نتائج السياسات الزراعية على تطوير الإنتاج الزراعي**	111
الفرع الأول	أهمية القطاع الزراعي في أداء الاقتصاد الكلي	111
الفرع الثاني	تطور إجمالي الإنتاج الوطني	116
المطلب الثاني	**نتائج السياسات الزراعية على الواردات**	122
الفرع الأول	تطور الواردات الزراعية الجزائرية	122
الفرع الثاني	تطور الفجوة الغذائية	127
خلاصة الفصل		131

الفصل الثالث:
سبل ترقية الإنتاج الوطني لتحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تمهيد

المبحث الأول	**مشاكل القطاع الزراعي**	134
المطلب الأول	**مشاكل متعلقة بموارد القطاع الزراعي**	134
الفرع الأول	مشاكل الموارد الأرضية	134
الفرع الثاني	مشاكل الموارد المائية	136

الفرع الثالث	مشاكل الموارد البشرية	140
المطلب الثاني	**مشاكل متعلقة بالإنتاج الزراعي**	142
الفرع الأول	مشاكل مرتبطة بتطبيق التكنولوجيا في القطاع الزراعي	142
الفرع الثاني	ضعف إنتاجية القطاع الزراعي	154
الفرع الثالث	مشكلة الفاقد والمهدر في الغذاء	156
المطلب الثالث	**مشاكل تنظيمية مرتبطة بالقطاع الزراعي**	159
الفرع الأول	ضعف التسويق الزراعي	159
الفرع الثاني	ضعف الاستثمار الزراعي	160
الفرع الثالث	مشاكل ضعف اللوجستيك	162
المبحث الثاني	**مقترحات تحسين مدخلات القطاع الزراعي**	167
المطلب الأول	**متطلبات تنمية الموارد الطبيعية**	167
الفرع الأول	العمل على استدامة الموارد الأرضية	167
الفرع الثاني	إدارة الموارد المائية	170
المطلب الثاني	**متطلبات تنظيمية لتحسين القطاع الزراعي**	174
الفرع الأول	تحسين أداء البحث العلمي والإرشاد الزراعي	174
الفرع الثاني	تشجيع الاستثمار الزراعي	183
المبحث الثالث	**مقترحات تحسين أداء القطاع الزراعي على ضوء تجارب دولية ناجحة**	186
المطلب الأول	**تبني أساليب الزراعة الحديثة**	186
الفرع الأول	اتباع نهج الزراعة الذكية مناخيا لدعم الإنتاج	186
الفرع الثاني	تبني أسلوب الزراعة العضوية والزراعة الحافظة لدعم الإنتاج	194
الفرع الثالث	اعتماد أسلوب الزراعة المحمية والزراعة الصحراوية لتحسين الإنتاج	206
المطلب الثاني	**دمج تطبيقات الزراعة الذكية في المجال الزراعي**	211
الفرع الأول	تقنيات الزراعة الذكية	211
الفرع الثاني	تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الزراعة	214
الفرع الثالث	تجارب دولية ناجحة في تطبيق الزراعة الذكية	215
المطلب الثالث	**الحد من الفاقد والمهدر من الغذاء**	222
الفرع الأول	الإجراءات الضرورية لمواجهة مشكلة الفاقد والمهدر من الأغذية	222

الفرع الثاني	مبادرات دولية للحد من الفاقد والمهدر من الاغذية	225
خلاصة الفصل		228

الفصل الرابع:
مساهمة السياسة التجارية في تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية

تمهيد

المبحث الأول	**تطور هيكل الصادرات الزراعية وكفاءتها التجارية**	231
المطلب الأول	**تطور إجمالي الصادرات الزراعية**	231
الفرع الأول	تطور حجم الصادرات الزراعية	231
الفرع الثاني	تحليل هيكل الصادرات الزراعية	232
المطلب الثاني	**الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية الجزائرية**	236
الفرع الأول	مؤشر الاندماج والتكامل مع الأسواق الدولية	236
الفرع الثاني	مؤشر الانفتاح التجاري من جهة الصادرات	238
المبحث الأول	**المشاكل التي تواجهها المنتجات الزراعية على مستوى الأسواق**	239
المطلب الأول	**المشاكل المرتبطة بالاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة الزراعية**	239
الفرع الأول	مشاكل مرتبطة بالتعرفة	240
الفرع الثاني	مشاكل مرتبطة بسياسات الدعم المقدم للمنتجات الزراعية	241
المطلب الثاني	**أثر الحماية التجارية الحديثة على تجارة المنتجات الزراعية**	245
الفرع الأول	الأساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية	245
الفرع الثاني	أنواع أساليب الحماية الجديدة في التجارة الدولية	248
المبحث الثاني	**مقترحات تحسين مكانة المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية**	264
المطلب الأول	**المنتجات الزراعية الجزائرية ذات الآفاق التصديرية**	264
الفرع الأول	تحليل مؤشرات أداء القطاع الزراعي	264
الفرع الثاني	تحليل أداء المنتجات الزراعية المصدرة	267
المطلب الثاني	**متطلبات التعريف بالمنتجات الوطنية**	269
الفرع الأول	الاندماج في سلاسل القيمة الزراعية العالمية	269

الفرع الثاني:	الاهتمام بمجال التسويق الدولي للمنتجات الزراعية	278
المبحث الرابع	**مقترحات التغلّب على المشاكل التصديرية واختيار الأسواق المناسبة**	284
المطلب الأول	**الاستجابة لمتطلبات الأسواق الدولية**	284
الفرع الأول	اعتماد المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية	285
الفرع الثاني	اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة	290
المطلب الثاني	**مقترحات لإختيار الأسواق المناسبة**	298
الفرع الأول	التكتلات الاقتصادية العربية	298
الفرع الثاني	اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	306
الفرع الثالث	اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	314
خلاصة الفصل		320

الخاتمة	322
قائمة المراجع	332
الفهرس	366
الملخص	

الملخص

إن تنمية القطاع الزراعي أصبح حتمية تفرضها التغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية في ظل المساعي الرامية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية من مختلف الممارسات المشوهة، وتسعى الجزائر لتحسين مكانة صادراتها الزراعية في الأسواق الدولية من خلال تحسين نتائج قطاعها الزراعي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نتائج السياسات الزراعية المطبقة على القطاع الزراعي للجزائر وتحديد اهم الإمكانيات الزراعية المتاحة من أجل التعرف على المشاكل التي يواجهها المنتج الزراعي للجزائر محليا أو على مستوى الأسواق الدولية، وذلك من أجل تقديم رؤية لبعض المتطلبات المتعلقة بالسياسة الزراعية لمواجهة هذه المشاكل وتعزيز مكانة منتجاتها في الأسواق الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصادرات الزراعية للجزائر بقيت غير قادرة على التواجد في الأسواق الدولية بالشكل المطلوب بسبب المشاكل المحلية التي يواجهها القطاع الزراعي من جهة وضعف استيفاء متطلبات التواجد بالأسواق الدولية من جهة أخرى، كما توصلت إلى أنه من الضروري العمل على تحسين أداء القطاع الزراعي، الاهتمام أكثر بالجوانب التكنولوجية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية للجزائر لزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأسواق الدولية، المنظمة العالمية للتجارة، القطاع الزراعي، السياسة الزراعية، المنتجات الزراعية.

Abstract

The development of the agricultural sector has become an imperative imposed by international economic and trade changes, in the context of international endeavours to liberalize trade in agricultural products from various distorting practices, Algeria seeks to improve the position of its agricultural exports in international markets by improving the results of its agricultural sector.

The study aimed to evaluate the results of agricultural policies applied to the agricultural sector in Algeria, and to identify the most important agricultural possibilities available in order to identify the problem facing the agricultural product of Algeria locally or at the level of international markets, in order to provide a vision of some of the requirements related to agricultural policy to confront these problems and enhance the position of its products in international markets.

The study concluded that Algeria's agricultural exports remained unable to be present in international markets in the in required manner, Because of domestic problems faced by the agricultural sector, on the one hand, and the poor fulfilment of international market presence requirements, on the other, it's also include that it is nessecery to work to improve the performance of the agricultural sector, to pay more attention to technological aspects and to improve the quality of Algeria's agricultural products in order to increase its access to international markets.

Key words: international market, world trade organization, Agriculture sector, Agricultural policy, Agricultural products.

Résumé

Le développement du secteur agricole est devenu un impératif pour les changements économiques et commerciaux internationaux et les efforts internationaux pour libéraliser le commerce des produits agricoles en raison de diverses pratiques faussées. L'Algérie cherche à améliorer la situation de ses exportations agricoles sur les marchés internationaux en améliorant la performance de son secteur agricole.

Cet étude visait à évaluer les résultats des politiques agricole en Algérie, et a identifié les possibilités agricoles les plus importantes disponible afin d'identifier les problèmes auxquels et confronte le produits agricole de l'Algérie au niveau local ou au niveau des marche internationaux, afin fournir une vision de certaines des ex exigent lies a la politique agricole pour faire face à ces problèmes et améliorer la position de ces produits sur les marches internationaux.

L'étude conclut que les exportations agricole algérien restent incapable d'être présente sur les marche internationaux de la manière requise, En raison des problèmes internes du secteur agricole, d'une part, et de la faible présence sur les marchés internationaux, d'autre part, il a également conclu qu'il est nécessaire d'améliorer les performances du secteur agricole, d'accorder une plus grande attention aux aspects technologiques et d'améliorer la qualité des produits agricoles algériens afin d'améliorer leur accès aux marchés internationaux.

Mots-clés : marchés internationaux, l'organisation de commerce mondial, secteur agricole, politique agricole, produits agricoles.

تم بعون الله